

المملكة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم الدراسات العليا

شعبة الفقه

مختصر النهاية والتميز

في معرفة الوثائق والأحكام

لمحمد بن هارون الكناني

٦٨٠ - ٧٥٠ هـ

تحقيق ودراسة كتاب النكاح منه

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية "الماجستير"

إعداد الطالب

عزوز علي

بإشراف فضيلة الدكتور

نصر فرير محمد وال

الأستاذ بقسم الدراسات العليا

القسم الدراسي

بسم الله الرحمن الرحيم

((مقدمة))

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
وبعد

فان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله
عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل
ضلالة في النار .

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون
يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث
منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ان الله كان
عليكم قريبا *

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم
ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما *

وبعد فأنى أشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه الجليلة التي لا تعد
ولا تحصى ، ومنها أن وفقني لطلب العلم الشرعي في رحاب هذه الجامعة
وأمدني بعونه وتأييده على اتمام هذا البحث وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم
((من لا يشكر الناس لا يشكر الله)) واعترافا مني بالفضل لايسعني الا ان
أتقدم بجزيل الشكر وبالغ التقدير لفضيلة الأستاذ الدكتور نصر فريد محمد واصل
الأستاذ بقسم الدراسات العليا بالجامعة الذي تغفل بالاشراف على هذه
الرسالة ، فقد وجدت منه رحابة الصدر والرعاية الأبوية حيث لم يأل جهد في
اتمام عطى هذا والله أسأل أن يجزل له الثواب وأن في بعد في عمره ، آمين .

كما أتقدم بالشكر والعرفان الى المسؤولين فى هذه الجامعة الذين قدموا
لأبنائهم الطلاب كافة الامكانيات الكفيلة بمساعدتهم على اداء واجبهم .

كما أشكر كل من مدّ لى يد العون والمساعدة فى سبيل انجاز هذا البحث
من الأساتذة الأفاضل والاخوة الزملاء ، فجزى الله الجميع وسدد خطاهم .

هذا واننى قد بذلت كل ما فى وسعى على أن يخرج القسم الذى حققته من
هذا الكتاب النفيس فى أبهى صوره وأقرب ما وضعه عليه المؤلف فان كان
صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن نفسى ومن الشيطان ، وحسبى فى ذلك
لم آل جهدا ولم أدر وسعا فى سبيل تحقيق ذلك ولكن طبيعة البشر النقص
والتقصير والكمال لله تعالى .

وفى الختام أسأل الله أن يجعل عملى خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنى للعمل
بما تعلمت ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله
على نبينا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

سبب الاختيار

فقد عانيت في البداية ما يعانيه كل باحث مبتدئ في اختيار موضوع البحث وظلت أمواج الحيرة تقذف بي هناك وهناك مدة الى أن اضللتني التردد ووجدتني منساقا الى تحقيق كتاب ((مختصر النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام)) لعدة أسباب منها :

- ١- لتحقيق أمل وهو أن أساهم مساهمة رمزية في احياء ما تركه لنا أمجادنا من ذخائر التراث ولا سيما في المجال الفقهي حتى يتسنى الوقوف على أصالة التراث الفقهي وما يزرخ به من نظريات وحلول لمختلف القضايا النازلة بل قد توجد فيه حلول القضايا فرضية ربما لا تخطر على بال .
- ٢- ان موضوع فقه الوثائق لم ينل حظه من عناية الباحثين على كثرة ما كتبوا في الفقه لذا كانت المراجع فيه جد ضئيلة ورغم الصعوبات الجمة والمتنوعة التي واجهتني فقد اقتحمت الموضوع وضرت أتردد على المكتبات العامة والخاصة أتصفح أمهات الفقه باحثا على الشوارد التي تضمنتها كل وثيقة .
- ٣- أهمية الكتاب لكونه في فقه الوثائق التي استمدادها من الأحكام الفقهية فهو يرسم الطريق ^{الصحيح} للمشتغلين بالوثائق في كيفية صياغة الوثائق وترتيبها وتنسيقها .
- ٤- الكتاب جمع أكبر عدد ممكن من المصادر في هذا المجال التي معظمها لم يعثر على مكان وجودها كما مشى على بيان الراجح على الأغلب وهذا كله يعطى أهمية كبيرة للكتاب بحيث يسد فراغا ملحوظا في المكتبة .
- ٥- أهمية مسائل النكاح والحاجة الماسة لتوضيحها لاحتياج الناس اليها اذ لا غنى لهم عن معرفتها ، فالنكاح يحفظ النسب ويستمر به التسل .
- ٦- لتوفر نسخ للمخطوط كافية في اخراج النص صحيحا وأقرب الى مراد المؤلف .
- ٧- رغبتى الشديدة في اخراج هذا الكتاب الى خيز الوجود .

خطة البحث

لقد كانت خطتي في هذا البحث أن قسمته الى قسمين رئيسيين هما :

اولا : القسم الدراسى ، والقسم التحقيقى

واشتملت المقدمة على :

الافتتاحية

سبب الاختيار

خطة البحث

معرفة وتاريخ علم الوثائق (الشروط)

والقسم الدراسى ينقسم الى بابين وخاتمة

الباب الاول : وينقسم الى تمهيد وثلاثة فصول

الفصل الاول : عصر المؤلف (ابن هارون الكنانى) وفيه تمهيد وثلاثة مباحث

المبحث الاول : الحالة السياسية وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الاول : نظام الحكم

المطلب الثانى : أهم خلفاء الدولة الحفصية الذين حكموا فى عصر المؤلف (ابن هارون)

المطلب الثالث : الحروب والفتن الداخلية

المبحث الثانى : الحالة الاجتماعية

المبحث الثالث : الحياة الثقافية وفيه مطلبان

المطلب الاول : الحركة العلمية

المطلب الثانى : القضاء

الفصل الثانى : حياة ابن هارون الكنانى وفيه ستة مباحث :

- المبحث الاول : اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته
المبحث الثانى : شيوخه
المبحث الثالث : تلاميذه
المبحث الرابع : أقرانه
المبحث الخامس : ثناء العلماء على المؤلف ومكانته العلمية
المبحث السادس : مناصبه العلمية والادارية وآثاره ووفاته .

- الفصل الثالث : حياة المتبطل مؤلف كتاب النهاية والتمام فى معرفة
الوثائق والأحكام وفيه ثلاثة مباحث
المبحث الاول : اسمه ونسبه ومولده وكنيته وشهرته وأسرته ووفاته .
المبحث الثانى : شيوخه وتلاميذه
المبحث الثالث : مناصبه العلمية والادارية وآثاره

- الباب الثانى : التعريف بكتاب مختصر النهاية والتمام فى معرفة الوثائق
والأحكام وفيه ثلاثة فصول
الفصل الأول : نسبة الكتاب للمؤلف ووصف المخطوطة وفيه مبحثان :
المبحث الاول : نسبة الكتاب للمؤلف (ابن هارون الكنانى)
المبحث الثانى : وصف المخطوطة

- الفصل الثانى : المصادر التى وردت فى المختصر (مختصر المنىطية)
الفصل الثالث : منهج المؤلف فى الكتاب والملاحظات العامة وفيه مبحثان
المبحث الاول : منهج المؤلف فى الكتاب
المبحث الثانى : الملاحظات
الخاتمة : فى بعض مباحث فقهية مقارنة

القسم الثانى :

١- حاولت اخراج النص على أقرب صورة وضعها المؤلف وقد وضعت نصب عيني أن أبذل ما فى وسعى لتحقيق ذلك وصرفت فى سبيل ذلك أقصى ما أملك من جهد وطاقة لخدمة النص بحل اشكالاته والتعريف بما يرد فيه من أعلام وشرح العبارات الغامضة والواردة فيه تيسيرا على القارى حتى لا يضطر الى مراجعة مصادر عديدة وهو يقرأ فيه ولكن على سبيل الايجاز وبالقدر الضرورى ما وجدت الى ذلك سبيلا حتى لا تطفئ الحواشى والتعليقات على المتن .

٢- نظرا لعدم ترجيح احدى النسخ على الأخرى حيث يوجد فى كل منها سقط ولا سيما أنه لم تكن واحدة منها بخط المؤلف ولهذا فانى لم اعتمد على واحدة منها ولم اجعلها أمّا الا أنى نسخت المخطوط على نسخة (ع) لكونها أولى النسخ وقعت فى يدي ثم عرضت ما كتبت على تلك النسخة ثم قابلتها بباقي النسخ وقد اخذت منى المقابلة الوقت الكثير بسبب كثرة اختلاف النسخ ، فاذا وجدت خلافا بين النسخ أثبت ما أراه صوابا وأضعه بين قوسين صغيرين "..." وأضع غيره فى الهامش مع التعليق لوجه ما أثبتته وذلك فى بعض الأحيان ، واذا لم اعلل فان الرجحان يكون غالبا للسياق أو لكون الاختلاف لا يخل بالمعنى فانى حينئذ أقدم أكثر النسخ اتفاقا فى الكلمة أو الجملة .

٣- اذا وجدت فى احدى النسخ سقطا ورأيت الصواب اثباته أثبتته بين قوسين هكذا (. . .) وأشارت الى النسخة التى يوجد فيها المقطع بالهامش بقولى : فى نسخة كذا : كذا وكذا ، بزيادة كذا ، واذا وجد سقط داخل سقط جعلته بين معقوتين هكذا : (. .) (. .) واذا اتفقت النسخ فى احتمال تحريف فاننى أثبت الصواب وأضع ما فى النسخ بالهامش وقل أن يوجد ذلك .

٤- اعتمدت فى الكتاب على الرسم المعروف فى العصر الحاضر اذ جميع النسخ مكتوبة بخط مغربى ، فالفاء تكتب بنقطة من تحت ، والقاف بنقطة واحدة فوق وتخفف الهمزات ، واذا كان هناك خطأ املائى فأننى اکتفى بالتصحيح ، دون الاشارة الى الخطأ فى الهامش .

٥- قمت بتخريج الآيات القرآنية الواردة فى النص بالاشارة الى اسم ورقم الآية منها وذلك بعد المقابلة للتأكد من سلامتها وعدم وقوع الخطأ فيها ، واذا وجدت خطأ صححته مع وضع الصحيح دون الاشارة الى الخطأ فى الهامش .

٦- قمت بتخريج الاحاديث التى وردت فى الكتاب فاذا كان الحديث فى الصحيحين اکتفيت بالتخريج منهما ، واذا كان فى أحد هما خرجته منه ومن بعض كتب السنة الاخرى واذا لم يكن الحديث فى الصحيحين بذلت كل ما فى وسعى لتخريجه من كتب السنة للوصول الى حكم فيه من صحة أو ضعف ، وكان اعتمادى فى التصحيح والتضعيف على الكتب المعنية بذلك كتلخيص الحبير ومجمع الزوائد ، كما أن هناك أحاديث قليلة لم أعثر لها على تخريج رغم البحث المتواصل وسوءال اهل الاختصاص .

٧- خرجت الآثار من الكتب المعنية بجمعها كمصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبى شيبة .

٨- شرحت الكلمات الغريبة الواردة فى الكتاب معتمدا على كتب اللغة المتداولة لكسان العرب .

٩- عرّفت بالأماكن الموجودة فى الرسالة معتمدا على الكتب المختصة بذلك أو بالأكتفاء بمكانها على حسب موقعها الجغرافى بالاشارة الى تقدير مسافتها وبعدها عن عاصمة البلد التى تقع فيه بالكيلومترات .

- ١٠- وضعت عناوين للفصول التي لم يترجم لها المؤلف وهي الأغلب في الكتاب - وذلك حسب دلالتها أو دلالة أول مسألة فيها ، وجعلت هذه العناوين بين معقوفين هكذا : فصل (. . .) .
- ١١- ترجمت لجميع الأعلام الذين وردت أسماءهم في الرسالة ترجمة موجزة واكتفيت في الإشارة الى مصادر ترجمته بمصدر واحد أو أكثر .
- ١٢- تأكدت من نسبة الأقوال الواردة في الكتاب كتب أصحابها أو الرجوع الى من نقل عنهم سواء كان ذلك قبل عصر المؤلف أو بعده وغالبا ما اكتفى بترجيح صاحب الكتاب الآ أن كان الامر خلافه فاني أشير الى من رجح خلاف ذلك ، كما حاولت أن أجيد للأقوال دليلا أو تعليلا .
- ١٣- قمت بوضع فهرس علمية للرسالة حسب حروف المعجم ليسهل على القارئ الرجوع الى كل جزئية يريد ها ، وقد قسمتها كالتالى :
- أ- فهرس الآيات مرتبة حسب حروف المعجم .
 - ب- فهرس الأحاديث .
 - ج- فهرس الآثار .
 - د - فهرس الكلمات اللغوية .
 - هـ- فهرس الاعلام المترجم لهم واكتفيت بذكر الصفحة .
 - و- فهرس الاماكن والقبائل .
 - ز- فهرس المصادر والمراجع والتزمت فيها الترتيب حسب الفنون فحروف المعجم .
 - ح- فهرس الموضوعات واكتفيت بذكر الكتب والأبواب والفصول وذكر الصفحة .

معرفة وتاريخ علم الوثائق (الشروط)

١ - تعريف الوثائق لغة واصطلاحاً :

الوثائق جمع وثيقة : وهى فى اللغة من الوثيقة فى الأمر أى احكامه
والأخذ بالثقة . (١)

(٢)
وسميت المقود وثائق من الوثيقة وهى ربط الشئ لثلا ينفلق ويذهب
اصطلاحاً : يعرف هذا العلم بعلم الوثائق كما يعرف بعلم الشروط
والسجلات : وهو علم يبحث فيه عن انشاء الكلمات المتعلقة بالاحكام الشرعية (٣)

٢ - نبذة تاريخية عن تطور علم الوثائق :

يعتبر علم الوثائق من فروع الفقه وستبماته ويرجع مبدؤه الى عهد
النبي صلى الله عليه وسلم فقد عقدت وثيقة بيع بينه صلى الله عليه وسلم
وبين المداء بن خالد (٤) (٥) واتازت هذه الوثيقة بالفصاحة والاختصار
الجامع . ولقد استمرت الوثائق على هذا المنوال فى اول القرن الاول فقد
عقدت وثيقة فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء فيها :

(١) تهذيب اللغة للأزهري (٢٦٦/٩) (وثق) تحقيق أ . عبد السلام

هارون . مراجعة أ . محمد على النجار - الدار المصرية للتأليف
والترجمة - مطابع سجل العرب - القاهرة .

(٢) عارضة الاحوذى شرح صحيح الترمذى لابن العزبى (٢٢١/٥) دار
العلم للجميع .

(٣) مفتاح السعادة وصباح السيادة فى موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده
(٢٧٢/١) مراجعة وتحقيق كامل بكامل بكبرى وعبد الوهاب أبو النسر
مطبعة الاستقلال الكبرى .

(٤) ستأتى ترجمته فى ص : ٢٢ من القسم التحقيقى .

(٥) سيأتى لفظه وتخرجه فى ص : ٢٢ من القسم التحقيقى .

"بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما كتب عبد الله عمر في شمع (١) انه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث للفقراء والقريبى والرقاب في سبيل الله وابسـن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير متآئل (٢) مالا وشهد عبد الله بن الأرقم (٣) (٤)

وفي آخر هذا القرن اتجهت الوثائق الى التطويل والتفصيل وذلك ما نراه واضحا في كيفية صياغة الوثيقة عن سعيد بن المسيب (٥) جاء فيها " هذا كتاب كتبه فلان ابن فلان طوعا منه في صحفة وجواز أمره لفلان ابن فلان

(١) شمع - بفتح الثاء وسكون الميم - ويحكى فتحهما - أرض تلقاء المدينة كانت ملكا لعمر . معالم السنن للخطابي (٣/٣٩٩) نشر وتوزيع محمد علي السيد . اعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ط. الاولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م . قال ابن الاثير أنها كانت مالا لمصرفوقفها .

النهاية في غريب الحديث (١/٢٢٢) تحقيق طاهر أحمد الزاوي محمود محمد الطناحي . دار احياء التراث العربى - بيروت لبنان .

(٢) من التآئل يقال تآئل فلان مالا أى اتخذه وشره . تهذيب اللغة (١٣١/٩) (اثل) .

(٣) هو عبد الله بن الأرقم بن عبد غوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة القرشى الزهرى صحابى معروف . ولاء عمر بن الخطاب بيت المال . ومات في خلافة عثمان . تقريب التهذيب (١/٤٠١) تحقيق وتعليق وتقدير عبد الوهاب عبد اللطيف . دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان . ط . الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى (٢/٢٧٣ - ٢٧٤)

(٤) رواه ابو داود في سننه : معالم السنن (٣/٢٩٩ - ٣٠٠) .

(٥) ستأتى ترجمته في س : ١٣ من القسم التحقيقى .

أنك دفعت الى مستهل شهر كذا في سنة كذا عشرة آلاف درهم وضاجيا
وصارت لك في يدي قراضا على الشروط المشترطة في هذا الكتاب .

أقر فلان وفلان وإذا أراد أن لا يطلق له أن يشتري ويبيع نسيئة كتب :
وقد نهيتني أن أشتري وأبيع بالنسيئة * (١)

ولم تختلف طريقة كتابة الوثائق بل استمرت الى أواخر القرن الثالث

كما تدل عليه وثيقة في سنن النسائي عند تفرق الزوجين عن مزواجهما :
" هذا كتاب كتبه فلانة ابنة فلان ابن فلان في صحة منها وجواز أمر
لفلان ابن فلان أني كنت زوجة لك وكنت دخلت بي فأفضيت الى ثم انسى
كرهت صحبتك * وأحببت مفارقتك من غير اضرار منك بي . . . وقد قبل
كل واحد منا كل ما أقر له به صاحبه وكل ما أبرأ منه ما وصف في هذا
الكتاب مشافهة عند مخاطبته اليها قبل تصاد رنا عن منطقنا وافتراقنا عن
مجلسنا الذي جرى بيننا فيه أقرت فلانة وفلان * ١٠هـ (٢)

ثم نبغت نوابغ من علماء ذلك العصر وما بعده في فن الشروط نقحوا
وثائقهم من التطويل والتكرار وزادوها احتياطا واحكاما . بنسبة ما تجدد من
الاحوال المناسبة لوقتهم ودرجتهم من الرقي والرفه . (٣)

٣ - موضوعه : فقه المعاملات التي تحدد العلاقة بين المباد بعضهم
بعضا .

٤ - مبادئ : علم الانشاء وعلم الفقه وله استمداد من العرف . (٤)

(١) سنن النسائي (٥٤/٧ - ٥٥) المكتبة العلمية - بيروت لبنان .

(٢) المصدر السابق (٥٨/٧ - ٥٩) .

(٣) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي للحجوى الفاسي (٢/ق ٣ /

(١٤١) ط . المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م

(٤) مفتاح السعادة (٢٧٢/١) .

هـ - أقسامه : وقد تعرض الونشريسي (١) لأقسام التوثيق يجدر به أن

أنقلها لنتم به الفائدة : قال : التوثيق قسمان :

(١) أصل : وهو الذي يحكم به عليه أو على من يجب عليه فيه من وكيل أو وارث وغيره .

(٢) استرعاء : وهو الذي يعليه الشهود الذين يحكم فيه بشهادتهم ولكل قسم منها ثلاثة أجزاء صدر ، وأوسط ، وأعجاز .

فصدر الأصل صيفها فعل وأفعل واقتطعوا في معنى ذلك ومثاله وهب وأشهد وأصدق واشترى واكترى وشبه ذلك .

وأوسطه أوصافه ما أشهد به على الوجوه التي التزمها بالسبيل اللازمة شرعا . وأعجازه : شهد على اشهاد الواهب أو الشهيد أو المتابعين وما فرغ معناه . (٢)

وأما صدر الاسترعاء يفعل وما في معناه مصرحا بها أو مضمرة أو محذوفة للاختصار ومثال الظاهر يشهد من يسمى وما في معناه ، ومثال ما حذف اختصاراً من يوقع اسمه ومعناه شهد من يسمى بعد هذا أنهم أحضروا ذلك .

(١) هو أبو المباس أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني ثم الفاسي مفتيها

أخذ عن المقباني وابن مرزوق الكفيف وجماعة ، وعنه ابنه عبد الواحد وأبو زكريا السوسي وغيرهما صاحب كتاب المعبار المغرب ، والفائيق في الوثائق وغيرها من المؤلفات الجليله (ت ٩١٤ هـ) .

شجرة النهر (٢٧٤ - ٢٧٥) برقم : ١٠٢٢ فهرس الفهارس (٤٣٨ / ٤ - ٤٣٩) .

(٢) المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والاندلس

والمغرب (١٩٩ / ١٠) خرج جماعه من الفقهاء بإشراف د . محمد حجي . دار الغرب الاسلامي - بيروت سنة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م

وأوصاف ما يحصل معلوما عند الشاهد الذى عليها يلزم

فيه حكم شرعى .

وأعجازه : فعل لا غير مثاله : شهد بذلك من عرفه وما فى معناه
وجملة كل فعل فى الصدر والأعجاز كان مضافا الى من قصد بالعقد الحكم
عليه ، فذلك العقد أصل وكل فعل فى الصدر والأعجاز كان مضافا الى
الشاهد فذلك العقد استرعا . (١)

وحكم الرسوم (العقود) أن تكون الفاظها نصوحا تدل على
مدلولها بدلالة الضمن لا بدلالة الاستتباع ، وأن تكون معانيها بما يلتزم
ويجوز شرعا فيجب بذلك الترتيب فيه حكم من الاحكام ومتى عريت عن ذلك
لم تكن عقودا . (٢)

فائدة الشهادة فى الوثائق :

قال بعض المتأخرين : الشهادة فى الطريقة التوثيقية لهنسة
تمامها وسكة ختامها وأنفحة ذلك وسلك ذلك الدور (كذا) والا فلامنى
للوثيقة حتى تكون مختومة بالشهادة محفوظة بمرسومها المعدل عن الأرضي
(كذا) النقى والزيادة ولذلك لا يرتبط التوثيق بباب من أبواب الفقه
أكثر من ارتباطه بهذا الباب (الشهادة) ولا تمثيل بكلام التمر وتمثيل
الشهادة منه بالباب . (٣)

الفرق بين الأصل والاسترعا :

١ - الأصل يسأل عنه ويوقف به عليه قبل ثبوته ليقرأ ويتكر ولا يسأل المقوم
عليه عن الاسترعا ولا يوقف عليه حتى يثبت فيسلم أو يدفع .

(١) المعيار المغرب (١٠ / ٢٠٠)

(٢) الصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

(٣) المعيار المغرب (١٠ / ١٩٩) .

٢ - ان الاسترعاء يوجب احكام عامة لا تختص والأصل يوجب احكاما خاصة لا تعم .

٣ - الحكم فى تعارض الأصول معلق بالتاريخ ، وفى الاسترعاءات معلق بالأعدل من شهود المقدين المتعارضين فيجب التعميم يمنع الالفاظ لتكون متفقة فى الصدور والاعجاز لثلا يشكل فليتبين كل واحد منهما بحكم الآخر ويقضى ذلك الى اختلاف المعنيين فينقض الغرض بالحق ان ميناه رفع الاشكال وازالة الاختلاف والاحتمال . (١)

وقد ألف فى هذا العلم عدة كتب وفى المذهب الحنفى من أول من ألف فى هذا الفن :

١ - هلال بن يحيى بن مسلم الراى البصرى ، أخذ عن روى عن الحسن البصرى ، له مصنف فى الشروط واحكام الوقف ، توفى سنة خمس وأربعين ومائتين (٢٤٥ هـ) . (٢)

٢ - أبو حازم عبد الحميد بن عبد العزيز البصرى القاضى بالشام والكوفة له كتاب المحاضرة ، السجلات ، وأدب القاضى ، توفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين (٢٩٢ هـ) (٣)

(١) المقيار المصرب (٢٠٠/١٠) .

(٢) انظر ترجمته فى الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية لابن أبى الوفاء الحنفى (٢٠٧/٢) طأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة فى الهند بمحروسة هيدر آباد .

(٣) انظر ترجمته فى المصدر السابق (٢٩٦/١)

وأما المذهب المالكي فأول من ألف في علم الشروط أبو عبد الله
محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زنين (١)

وفي الفقه الشافعي أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي الإمام
الاصولي وهو أول من انتدب من الشافعية للتأليف في علم الشروط . .
مات سنة ثلاثين وثلاثمائة . (٢)

(١) ستأتي ترجمته في ص : ٥٩

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (١٨٦/٣) تحقيق
محمود محمد القطان . عبد الفتاح محمد الحلوطي . أولى مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م
ووفيات الاعيان وأنباء ابناء الزمان لابن خلكان (١٩٩/٤) تحقيق
د . احسان عيسى - دار صادر بيروت ١٩٧٧ م - ١٣٩٧ هـ

البَابُ الْأَوَّلُ

الباب الأول

الفصل الأول

عصر المؤلف (ابن هارون الكشاني)

تمهيد :

ان للظروف التي تحيط بالانسان والعصر الذي يعيش فيه دورا كبيرا في تكوين شخصيته واستقلال كيانه ونبوغ فكره ، فالانسان مدني بالطبع أليف بالضرورة لا يمكن ان يعيش معزولا بعيدا عن تأثير الجو الذي يحيط به فلهذا كان من الضروري أن نعطى القارئ فكرة عن العصر الذي عاشه ابن هارون الكشاني والظروف التي كانت تحيط به لتتجلى شخصيته من خلال ذلك .

هذا وقد اقتصرنا على ايفاح معالم الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية .

المبحث الأول

الحالة السياسية

المطلب الأول

نظام الحكم

عاش ابن هارون في عهد الدولة الحفصية (١) التي كانت منطقة نفوذها تشمل البلاد التونسية وطرابلس (٢) ومقاطعة قسنطينة (٣)

- (١) الدولة الحفصية هي فرع من فروع الدولة الموحدية وينتسبون الى الشيخ أبي حفص يحيى بن عمر الهنتاني وهو أحد القائمين بدعوة عبد المؤمن بن علي ثم استقلت الدولة عن الموحدية وقد خظيت بعز وسلطان واتساع ملك ونفوذ . تاريخ تونس لحسن حسني عبد الوهاب (١٢٦-١٢٧) (٢) عاصمة ليبيا حاليا . (٣) مدينة كبيرة من مدن الشرق الجزائري تبعد عن العاصمة (الجزائر) بمسافة كبرى

من بلاد الجزائر ، وكانت عاصمة الدولة الحفصية تونس ^(١) وقد كانت البلاد مقسمة الى مناطق على رأس كل منها وال يعتمد على مشايخ البلدان ورؤساء القبائل . واعتاد الامراء تعيين الولاة والممال من بين أقاربهم كما فصل الخليفة أبو بكر ابن أبي زكريا ^(٢) حيث كان أولاده هم الذين يتولون أعمال البلاد ^(٣) كما لقب بعض ملوك الدولة الحفصية في ذلك الوقت بلقب : أمير ، وبعضهم بلقب : أمير المؤمنين ، وكانت أسماؤهم تذكر في خطب الجمع وتنقش على السكة (النقود) .

وكان نظام الحكم وراثيا والخليفة هو الحاكم المطلق واعتماده على مجلس استشارى يلقب رئيسه بالشيخ الأعظم ويتكون المجلس من عشرة مشايخ ويعتمد هؤلاء المشورة بدورهم على مشورة مجلس آخر يضم خمسين شيخا ^(٤) وهو ما يعرف حاليا بالبرلمان .

وكان للخليفة أعوان على تسيير شؤون الدولة .
وصاحب يربط الصلة بينه وبين الرعية كابن الدباغ ^(٥) وابن تافراجين : ^(٦)

(١) عاصمة الجمهورية التونسية حاليا .

(٢) سيأتى الكلام على خلافته فى ص : ١٢ - ١٣

(٣) المؤنس فى أخبار إفريقيا وتونس لابن أبى دينار ص (١٤٤) تحقيق

وتعليق محمد شام ط . المكتبة المتيقة - الثالثة سنة ١٣٨٧ هـ .

(٤) الدولة الحفصية لأحمد بن عامر ص (٢١ - ٢٢) ط . دار الكتب الشرقية

سنة ١٩٧٤ م

(٥) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية لمحمد الزركشى ص (٥٧) تحقيق

محمد ماضى . ط . الثانية سنة ١٩٦٦ م

(٦) المؤنس ص (١٤٤)

وثلاثة وزراء يشرفون على دواوين حكومية يرجع بالنظر اليها القضاء

والجيش والمالية ويحمل بها متوظفون عديدون ومن الوزراء محمد بن بوزكين (١)

ومأمور بسهر على نظام الأمن ويواقب الأسواق ، ومدبر الديوان

يشرف على ديوان البحر الذي ترجع اليه بالنظر مراكز الجمر الموضوعة

بالموانئ وأبواب العاصمة وبقية المدن .

وكان مقر الحكومة القصبة — تهدمت في عصرنا الحاضر — وكانت

تشتمل على دواوين الحكومة ومقر انعقاد المجالس ، وساكن الأمراء وآل

بيتهم وبعض رجال حاشيتهم وقسم من الجند الطلي (٢) .

وقد حظيت الدولة الحفصية بغز وسلطان ونفوذ لم يتسن لكثير

من الدول الا أن الغالب عليها سواء الإدارة وخلودها الى التقليد بعيدة

عن الاختراع وذلك لانكماشها حول نفسها ومعد عهدها عن الحضارة الشرقية (٣)

وكان بعض خلفائها عرفوا بالصلاح والتقوى والاحسان الى الرعية

وتنفيذ احكام الشريعة الاسلامية ومن هؤلاء أمير المؤمنين أبو حفص الذي

اهتم ببناء المساجد والمدارس وغيرها من المشاريع المهمة في الدولة كما أن

بعض الحكام كان على العكس من ذاك فقد غلوا الى الدعة منشغلين

باشباع شهواتهم واللهو مفرطين في التمسك والكبر فلم يحسنوا شيئاً من

سياسة الملك والرعية مما أدى الى فساد الملك والدولة . (٤)

(١) تاريخ الزركشي (٥٨)

(٢) الدولة الحفصية (٢٢)

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٤) المؤنس ص (١٤٠)

المطلب الثاني

أهم خلفاء الدولة الحفصية الذين حكموا في عصر المؤلف
(ابن هارون الكفاني)

تولى الخلافة أبو اسحاق ابراهيم الأول بعد أبيه يحيى الواثق سنة

٦٧٨ هـ ولقب بأمر المؤمنين وكان يتسم بالشجاعة ، وفي سنة ٦٨١

خرج عليه دعي بنواحي طرابلس يسمى " احمد بن مرزوق أبو عمارة "

وأدعى أنه من أبناء المستنصر (١) وظاهره على مقصده جماعة من الهرير

ثم انضم اليهم أهل الجريد (٢) والقيروان (٣) إلى أن قرب تونس فلما

علم السلطان أبو اسحاق بقربه فرود دخل ابن مرزوق تونس وبيع بالخلافة

ثم قام عليه الناس وفروا إلى أبي حفص عمر الأول (٤) وذلك بعد ماتمادي

ابن مرزوق في جهره وكذبه أثناء توليه الحكم والتف الناس حول أبي حفص

فاتجه بهم نحو تونس وقبل وصوله إليها انقلب على ابن مرزوق عسكره ورجع

مهزوما ثم دخل أبو حفص تونس وأعاد بيعته ثانيا سنة ٦٨٣ هـ (٥)

وفي عام ٦٩٤ هـ اجتمعت كلمة الناس على أبي عبد الله محمد

المكنى بأبي عصيدة . (٦)

(١) هو محمد بن أبي زكريا بن أبي محمد عبد الواحد (ت ٦٧٥ هـ) انظر

المصدر السابق (١٣٤ - ١٣٧) .

(٢) مدينة تقع في الجمهورية التونسية تبعد عن العاصمة (تونس) بـ ٤٤ كلم

(٣) مدينة من مدن بلاد تونس تبعد عن العاصمة (تونس) بـ ١٤٠ كلم .

(٤) عمر بن أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد بن أبي بكر (ت ٦٩٤ هـ) ،

المؤنس (١٤٠)

(٥) المبرودي يوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والهرير ومن عاصرهم

من ذوى السلطان الاكبر (٦ / ٦٨٩) ط . دار الكتاب اللبناني بيروت

١٩٦٨ - المؤنس (١٣٨ - ١٤٠) .

(٦) توفي سنة تسع وسمعمائة (٧٠٩ هـ) المؤنس (١٤١) .

فكان أول أعماله أمره بقتل عبد الله ابن السلطان أبي حفص ، وقاد محمد بن برزكين مشيخة الموحد بن وأبقى محمد الشختى على خطته الحجابة وصرف التدبير ، ورئاسة الموحد بن الى أبي يعقوب اللحياني ، كما كان محمد بن الدباغ رديفا للشختى فى الحجابة حتى مات الشختى سنة ٦٩٧ هـ فاستقل حينئذ ابن الدباغ بها .

وقد كانت ، أيام الخليفة أبو عصيدة أيام هدنة وعافية مما جعله يخصص أكثر أعماله فى النشاطات الاقتصادية والمعمارية . (١)

وتتابع خلفاء بعد أبو عصيدة لم تطل مدة ملكهم حتى جاء عهد الخليفة أمير المؤمنين أبو بكر بن أبي زكريا ، وكانت بيعته سنة ٧١٠ هـ فلقب نفسه : بالمتوكل ، وكان شجاعا محبوبا عند الخاص والعام لما كان عليه من العدل والانصاف فكان لا يولى قاضيا حتى يشهد فيه بالخير ، وقد عين محمد بن عبد السلام (٢) الهوارى — وهو من أقران ابن هارون — قاضيا للجماعة . (٣)

وكان فيما بلغه من الانصاف أن القاضى ابن عبد السلام تعرض له فى بعض أحكامه القائد ابن الحكيم فأغلق القاضى بابه وامتنع من الحكم فانتبه له السلطان وقال له : " نطالبك بين يدي الله ان توجه لأحد على ولدى حق وتركته " .

(٤)
كما كان الخليفة يحب الشرفاء ويكرمهم ، وفى عهد فتح المهدية سنة ٧٣٩ هـ .
ولقد استمرت خلافة أبي زكريا سبعة وثلاثين سنة . (٥)

(١) المعبر (٦/ ٧١٠ ، ٧١٢) المؤنس ص (١٤١)

(٢) ستأتى ترجمته فى ص : ٢٨

(٣) المؤنس ص (١٤١)

(٤) مدينة تقع فوجلوب تونس تبعد عنها : ١٧٨ كلم

(٥) المؤنس ص (١٤٣)

وفى سنة ٧٤٧ هـ مات بسبب الحمى وكان قد عهد الملك لابنه
أبى العباس ولكن أخوه أبو حفص عمر الثاني اغتصب حقه واستولى على الحكم
وذلك بإشارة ابن تافراجين ، ولما وصل الخبر أبا العباس حشد الجيوش
وسار الى تونس فخرج أبو حفص الى لقاءه ، فلما ألتقى الجمعان فراهبسن
تافراجين الى المغرب بدخائره وعرض ملكها أبا الحسن المريني (١) على
فتح تونس وضمها اليه .

وفعلا أرسل الملك أبو الحسن جيشه الى تونس فهرب أبو حفص
ولكنه طلب وقبض عليه في قابس فقتل هنالك عام ثمانية وأربعين وسبعمائة
(٧٤٨ هـ) ومن ذلك الوقت بدأ أمر المرينيين . (٢)

(١) ينتمى الى بنى مرين وهم فخذ من زناتة والنسابون مختلفون فى
نسبهم ولكن يجتمع نسبهم فى قيس غيلان وتناكحوا فى البربر .
المؤنس ص (١٤٥)

(٢) العبر (٨٠٨/٦ - ٨٠٩) المؤنس (١٤٣ - ١٤٥) اتحاف
أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وأهل الأمان لابن أبى الضياف
(٢٢٠/١ - ٢٢١) تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية
والأخبار . الدار التونسية للنشر - الطبعة الثانية سنة ١٣٩٦ هـ
١٩٧٦ م .

المطلب الثالث
الحروب والفتن الداخلية

- في سنة ٦٨٣ هـ زحف المراكيا صاحب صقلية ^(١) لغزو مدينة
جربة ^(٢) فانتهب أموالها وعمرها وبنى بها حصنا ، كما غزا مدينة ميورة ^(٣)
في عهد ملك برشلونة . ^(٤)
- وفي سنة ٦٨٦ هـ غدر النصارى بحرسى الخرز ^(٥) فاقتحموها ،
وفي السنة نفسها نزل أطول العدو الى المهدية ولكن المسلمين كانوا لهم
بالعرصاد فمنعوه من اسطول . ^(٦)
- وفي سنة ٧٠٦ هـ سار الخليفة أبو يحيى اللحياني بعساكره الى
جربة بوسم تخليصها من أيدي النصارى فقاتل القشتيل شهرين فلم يتمكن
اللحياني من استرجاعها فارتحل عنها .

(١)

(٢) مدينة تقع في جنوب تونس تبعد عنها ب : ٥٣ كلم

(٣) جزيرة في شرقي الأندلس ، معجم البلدان (٢٤٦/٥)

(٤) مدينة كبيرة من

(٥) هو ضلع معمور على ساحل افريقية منه كان يستخرج المرجان يجتمع

التجار فيستأجرون أهل تلك المواضع على استخراجهم من قعر البحر .

معجم البلدان (١٠٦/٥) .

(٦) العبر (٧١٠/٦ - ٧١٢) الاتحاف (٢١٣/١) .

المبحث الثاني الحالة الاجتماعية

يتكون أغلبية الشعب في العهد الحفصي من

البربر والعرب الذين وحد بينهم الدين الاسلامي واللغة العربية وانتسابهم الى بلاد المغرب العربي وامتزجوا بالمصاهرة ، وكان يسكن مع المسلمين أهل ذمة من اليهود والنصارى .

والنصارى هم أوروبيون جلبهم الى البلاد ما وراءه من أمن وعند فاتجهوا اليها للتجار ثم استقروا فيها .

وبعض مهاجري الأندلس من المسلمين وكانوا يعمرن بالعاصمة ونزرت ^(١) وغيرهما أحياء خاصة نسبت اليهم وقد نقلوا الى البلاد تقاليدهم وصناعاتهم واشتهر من بينهم كثيرون في مختلف المجالات ومنهم بنو خلدون ^(٢) .

وكان المجتمع الحفصي يتكون من ثلاث طبقات :

١ - الطبقة الحاكمة : وهي التي تنفرد بكل الامتيازات كهناء القصور

المشتطة على بساطين أشهرها قصر باردو . ورج السلاسل ، وقصر السلاسل وغيرها من القصور ^(٣) .

٢ - الطبقة المتوسطة : وتتكون من الموظفين والزارعين والفلاحين

وأصحاب التجارات والمحلات الصغيرة وهم ما يعرفون بذوى الدخل المحدود .

٣ - وطبقة الرقيق : وهي أدنى الطبقات ويكونون طبقة كبيرة الا أنه لم

ينظر اليهم نظرة امتهان وازدراء ، وكانوا يباعون ويشترن بتونس ^(٤) .

(١) مدينة تقع في شمال غرب تونس العاصمة تبعد عنها بـ : ٦٠ كلم

(٢) الدولة الحفصية ص (٧٣ - ٧٤)

(٣) المصدر السابق ص (٧٦)

(٤) ، ، (٧٤)

وأما المرأة فيرجع فضل النهوض بشأنها الى الأميرات الحفصيات اللاتي كان لهن الحظ الوافر والسمي الأكبر في تشييد المدارس التي بسببها انتشر التعليم للبنين والبنات منهن الأميرة فاطمة أخت السلطان أبي يحيى أبي بكر ابن أبي زكريا فقد أسست المدرسة العنقية سنة ٧٤٢ هـ (١) وقد درس فيها محمد بن عبد السلام الهواري .

وبالإضافة الى ذلك فقد ساعد على ترقية مستوى الحياة العائلية في أوساط الأمراء وأقاربهم وفي أوساط الذين كانت لهم صلة بهم أمهات وزوجات أكثر الأمراء اللاتي كن نصرانيات وجلبن معهن كثيرا من التقاليد الطيبة ، وأساليب العيش والتربية والتهديب ودخلن في الاسلام عن طيب نفس وأبدلن أسماءهن ، كما أن النساء تعلمن عن نساء مهاجرات الأندلس تدبير الشؤون المنزلية وكيفية اعداد كثير من الأطعمة ، ونقلن عنهن كثيرا من التقاليد والصناعات وأساليب تربية الأبناء ، ومع تطوّر الحياة الاجتماعية والعائلية فانه لم يؤد بنساء الحاضرة والمدن الى السفر والخروج عن تعاليم الاسلام فقد كن لا يخرجن الا بحجاب ، ولا تسافر الواحدة منهن الا مع ذي محرم ، أما نساء البوادي فكن يخرجن سافرات . (٢)

أما العادات المنتشرة في المجتمع في عصر المؤلف فمعظمها اما بدع مستحدثة أو داخلية في الاسراف والتبذير والمبالغة في الشيء .

(١) تاريخ الزركشي (٧١ و ٧٧) جامع الزيتونة ومدارس العلم فسق العهدين الحفصي والتركي للطاهر المصموي ص (٨٧) ط . دار العربية للكتاب ١٩٨٠

(٢) الدولة الحفصية ص (٨٧ - ٨٨)

ومنها الاحتفال بالمولد النبوي الشريف فانهم في ليلة هذا اليوم
يوقدون القناديل ويسرحون الشموع ، وتكون ليلة عظمى بدار نقيب الأشراف
يحضرها الأجلة من الناس والقراء والفقهاء ويقع فيها السماع والأناشيد
بالمدايح النبوية .

ومنها الاحتفال باليوم العاشر من شهر محرم وكانوا يصوفون فيه
أموالا وافرة في الأطعمة والفواكه وقل أن تجد من لا يصرف شيئا ، وقد
جرت العادة باخراج الزكاة في هذا اليوم . (١)

ومن أيامهم المشهورة أول يوم من شهر مايو فانهم ينفقون فيه
أموالا لا تحصى ويتفاخرون فيه بالأطعمة الفاخرة ، ويكثرون من الانفاق
فيه ، ويتجاوزون الى المغاني وآلات الطرب لما لا حد له وانهماكهم
في هذا اليوم أكثر من أيام الأعياد .

وكان بتونس مكان يسمونه بالوردية يجتمع فيه أهل الخلاعة والبطالة
ويكثرون من المجنون هنالك من مفان ومطربين وشعوزين وتخرج أهل
الخلاعة أرسالا بعد صلاة العصر الى وقت الغروب ويستمرّون على هذه
الحالة خمسة عشر يوما .

وكان يعظمون ليلة النصف من رجب وليلة السابع والعشرين منه
وكذلك ليلة النصف من شعبان وليلة السابع والعشرين منه ، كما كانوا
يختمون صحيح البخاري وبقية الكتب الستة (٢) بقصد التبرك دون شرحها
ولا العمل بها .

(١) لم تنزل هذه المادة حتى عصرنا الحاضر في تلك البلاد .

(٢) المؤنس ص (٣٠٦ - ٣٠٨ ، ٣١٣)

المبحث الثالث
الحياة الثقافية
المطلب الأول
الحركة العلمية

في هذا العهد نهضت الثقافة ونشطت الحركة العلمية حيث انتشر التعليم بواسطة الكتاتيب والمدارس والجوامع والزوايا التي كان لها دور كبير في تخريج علماء ومجتهدين وقضاة استفاد منهم المجتمع وعلى رأس محارب العلم هذه جامع الزيتونة الذي كانت له مكانة خاصة في نفوس الناس ، ورغم محاولة أمراء الدولة بناء جوامع توازي جامع الزيتونة إلا أن تاريخه العظيم وسمعته في العالم الاسلامي جعلاه في مكان مرموق ولهذا كان الأمراء الحفصيون يولونه عناية خاصة تصد استجلاب عواطف السكان فيجتهدون في تحسينه وتجميله ^(١) ويأتى بعده الجوامع الأخرى كجامع التوفيق الذي بنته الأميرة عطف ^(٢) وجامع باب البحر الذي بناه الدعي أحمد بن مرزوق . ^(٣)

كما ظهرت هناك عدة مدارس تدخل في نطاق الجهود التي بذلها العلماء لنشر العلم ومن هذه المدارس المدرسة الشماعية التي أسست في عهد أبي زكريا يحيى الأول سنة ٦٣٥ هـ ، والمدرسة العصفورية وكان تأسيسها سنة ٦٩٩ هـ ^(٥) ومدرسة يحيى السلطاني وتأسيسها سنة ٧٤٧ هـ ^(٦)

(١) جامع الزيتونة ص (٤٧ - ٤٨) مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني بيروت سنة ١٩٦١ هـ ط. الثانية .

(٢) الدولة الحفصية ص (١٠٥)

(٣) جامع الزيتونة ص (٤٧)

(٤) المصدر السابق ص (٨١)

(٥) المصدر السابق ص (٨١)

(٦) ، ، ص (٨٨)

أما عن المعلوم فقد امتاز الفقه في المعهد الحفصي بطريقة خاصة في دراسته ، وأن صناعة تعليمه وملكة التلقى تختلف على ما كانت عليه في فاس ^(١) وبرز الفرق واضحا بين علماء تونس وعلماء فاس عند ما استولى أبو الحسن المريني البلاد الافريقية فقد اصطحب معه عددا كبيرا من العلماء كانت ميزتهم حفظ التهذيب ، ولما حان وقت استماع السلطان الشيخ ابن عبد السلام وأخذ عنه ذلك التفت أبو عبد الله السطحي للسلطان وقال له " يا علي كذا يكون التحصيل وكذا يقرأ الفقه " وحرص على ملازمة الشيخ مع أصحابه مدة اقامته بتونس ^(٢) ولكن في عهد هذه الدولة أصبح يكتفى بما هو موجود في المساجد والزوايا واقتصر على الأخذ عن شيوخ تقلد بين وهكذا عكف الناس على المختصرات الفقهية يشرحونها ويملقون عليها حتى صارت دراسة الكتب هي الهدف وضاع العلم واختفى الاجتهاد وهكذا في سائر العلوم . وهذا كله لم يمنع من وجود علماء يرجع اليهم في الملمات فنجد أكثرهم اشتهروا بالفقه والفتوى منهم الفقيه محمد بن سلامة ^(٣) والفقيه محمد بن عبد الستار التميمي ^(٤) وفي التفسير

(١) سيأتى التعريف بها في ص : ٣٤

(٢) أزهار الرياض في أخبار عياض (٢٨/٣) أعيد طبعه تحت اشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة .

(٣) هو الفقيه المالم الصالح أبو عبد الله محمد بن محمد بن سلامة الانصارى تونسي أخذ عنه المقرئ وابن عرفة وغيرهما . توفي سنة ٧٤٠ هـ

انظر ترجمته في الحلل السندسية (٦٠٠/٣/١) شجرة النور ص (٢٠٩) برقم (٧٢٨) .

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الستار التونسي أحد علمائها الأخيار وامامها وخطيبها بجامع الزيتونة كان متفنا في العلوم محدثا متسع الرواية

اشتهر المفسر أبو اسحاق التميمي بكتابه اعراب القرآن . (١)

أما في الحديث فقد اتجهت عناية علمائه الى تصحيح الكتب المشهورة وضبطها بالسند الصحيح الى مصنفها حسب مقاييس علم مصطلح الحديث بصفة عامة ، وامتازت الكتب الصحاح بعناية اكثر من غيرها من كتب السنة . (٢)

=== أخذ عن أئمة وعنه ابن عبد السلام والمقرئ وخالد البلوى .
انظر ترجمته في شجرة النور ص (٢١٠) برقم (٧٣٠)

(١) هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن أبي القاسم القيسني الصفاقسي المالكي ، وسمع ناصر الدين وأخذ عن أبي حيان وغيره ، له همة في الفضائل والعلوم (ت ٧٤٢ هـ) ترجمته في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٥٧/١) تحقيق وتقديم محمد سيد جاد الحق . ط . دار الكتب الحديثه . مصر .

(٢) مقدمة ابن خلدون (٧٩٣ - ٧٩٤) جامع الزيتونه ص (٣٥)

المطلب الثاني

القضاء

في هذا العهد كان القضاء يقع حسب المذهب المالكي الذي أقره
الأمراء اقراراً نهائياً وكانت الطريقة المتبعة أن القاضي لا يبقى في خطه
القضاء بجهة أكثر من ثلاث سنين ثم ينتقل الى غيرها الى أن يتمين
لقضاء العاصمة ثم الفتوى والشورى . (١)

وكان القضاة أربعة أصناف قاضي الجماعة وقاضي الأنكحة وقاضي
المعاملات وقاضي الأهلة ، وقاضي الجماعة عبارة عن قاضي القضاة بالشرق
ولا تنفذ الأحكام الا على يده يتصرف في الأحكام الشرعية من غير مطلق
عليه . (٢)

وجرت عادة قضاة تونس وفقهائها بوصولهم يوم السبت بمجلس
الخلافة للسلام يجلس كل صنف منهم مع صنفه في بيوت أعدت لهم الى
أن يخرج الخلافة (٣) كما كان ينعقد بالعاصمة " تونس " كل يوم
خميس مجلس تحت اشراف الأمير ويحضره القضاة وشيوخ الافتاء والعلماء
ويحكم في النوازل المعضلة . (٤)

وكانوا — أي القضاة — ينفذون الأحكام على الحاكم والمحكوم
لا تأخذهم في الله لومة لائم من ذلك أن أبا ضربة ولي عهد الأمير أبني
يحي زكريا اتهم بجريمة القتل العمد وكان قاضي الجماعة آنذاك أبو اسحاق
ابن عبد الرقيق (٥) فحكم عليه بالقصاص بعد اقراره بالقتل ثم لما عفى عنه

(١) الاتحاد (١٨٧ / ١) الدولة الحفصية (٣٣)

(٢) المؤنس ص (٢٩٢)

(٣) تاريخ الزركشي (٦٧)

(٤) الدولة الحفصية (٣٤)

(٥) هو ابراهيم بن حسن بن عبد الرقيق الربيعي التونسي أبو اسحاق قاضي

القضاة ، علامة وقته ، روى عن أبي الفضل

أهل القتل حبسه مدة عام وضرب مائة جلدة (١) وقد كانت كلمتهم تسمع عند الخليفة وذلك ما حصل للأمير أبي البقاء خالد لما لم يستطع المدافعة . قال للقاضي ابن عبد الرفيق : " لا قدرة لي على المدافعة لكثرة جنود أبي يحيى - أى اللحياني - فهل أنجوا إذا انخلت فقال لـه القاضي : " ينجيك ذلك " فأحضر العلماء والمدول بمحضر القاضي وأشهد على نفسه بالخلع . (٢)

كما كانت بين القضاة منافسات كسالة حكم نكاح الذميين بشهادة المسلمين فمنعه ابن عبد الرفيق قاضي الجماعة بتونس وأجازه القاضي أبو علي عمر بن محمد الهاشمي . (٣) (٤)

=== وسمع عن أبي عمر وعثمان بن سفيان التميمي وغيرهما . له كتاب المصين للحكام وغيرها من التأليف الجلييلة (ت ٧٣٤ هـ) ترجمته في الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (٨٩) مطبوع معه نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد التنبكتي ط . عباس بن عبد السلام بن شقرون بالفحامين بمصر ط . الأولى . سنة ١٣٥١ هـ

(١) الاتحاف (٢١٧ / ١)

(٢) المصدر السابق (٢١٦ / ١)

(٣) ابن علوان التونسي الامام الفقيه ، أخذ عن أبي محمد التجاني الرحالة ، وعن غيره ، له تأليف في موجبات أحكام مغييب الحشفة (ت ٧١٠ هـ ، وقيل ٧١٦ هـ)

ترجمته في شجرة النور ص (٢٠٥) برقم (٧١٢) .

(٤) تاريخ الزركشي ص (٦٨ - ٦٩) .

الفصل الثاني

حياة المؤلف

المبحث الأول

اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته

١ - اسمه ونسبه :

محمد بن هارون الكتاني (١) التونسي .

وكنيته : أبو عبد الله .

٢ - مولده ونشأته :

(٢)

ولد ابن هارون عام ٦٨٠ هـ بالاتفاق ولم تشر المصادر التي

ترجمت له عن مكان ولادته ولا تطرقت للكلام عن نشأته سوى ما يمكن

استنباطه من كلام خالد البلوي (٣) من أن مولده ونشأته كانت في

تونس واليك نصه : " وشفع بما استفاده من علماء بلدة تونس بما استفاده من

علماء المشرق . . . وآب من رحلته " (٤) كما أن كتب التراجم نسبته إلى

تونس فيقولون : التونسي ، وهذا الدليل وإن كان ضعيفا إلا أنه يقوى الدليل

الأول .

(١) هذه النسبة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول : منسوب إلى كنانة قریش
وفيهم كثرة .

الثاني : منسوب إلى كنانة كلب ، الثالث : رجال ينسبون إلى
أجدادهم وليسوا من قبيلة الانساب لابن القيسراني ع (١٣١)
ط . مكتبة المثنى . والمترجمون للمؤلف لم يبينوا نسبه ولا يمدو
أحد هذه الثلاثة .

(٢) نيل الابتهاج ص (٢٤٢)

(٣) هو تلميذ ابن هارون وستأتي ترجمته في ص : ٢٧

(٤) تاج المفرق في تحلية علماء المشرق لخالد البلوي (٢٩٨) مقدمة
وتحقيق الاستاذ الحسن بن محمد السائح . طبع هذا الكتاب تحت
إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي بين المملكة المغربية
وذوالة الامارات العربية المتحدة .

المبحث الثاني

شيوخه

أخذ ابن هارون عن جماعة من العلماء في تونس والمشرق إلا أن كتب التراجم لم تشر إلى واحد منهم سوى ما ذكره محمد بن محمد مخلوف بأن من شيوخه ابن هارون الاندلسي (١) وهو أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي القرطبي الفقيه المالم العامل المحدث الراوية الامام الفاضل أخذ عن جماعة منهم أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقي (٢) عمر كثير فأخذ عنه الناس منهم ابن رشيد (٣) وأبو عبد الله الوادي آشي (٤) وابن زيتون وابن عبد السلام وابن هارون التونسي (المؤلف) وتوفي الطائي في تونس سنة ٧٠٢ هـ اثنتين وسبعمئة من الهجرة . (٦)

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص (٢١١) عند ترجمة المؤلف (ابن هارون الكثاني) طبعه جديدة بالأوفست عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ المطبعة السلفية ومكتبتها على نفقة دار الكتاب العربي بيروت لبنان .

(٢) هو أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن مخلد ابن بقي ، قاضي الجماعة بقرطبة (ت ٦٢٥ هـ) انظر ترجمته في شجرة النور ص (١٧٨ - ١٧٩) برقم (٥٧٨)

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عمر الشهير بابن رشيد مصفرا - الفهرى صاحب الرحلة الواسعة (ت ٧٢١ هـ) انظر ترجمته في الدياج المذهب في معرفة أعيان المذهب (٣١٠) ط عباس بن عبد السلام بن شقرون مصر ط . الأولى سنة ١٣٥١ هـ .

(٤) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد القيسي الوادي آشي الأصل التونسي المولد والاستيطان (ت ٧٤٩ هـ) انظر ترجمته في شجرة النور (٢١٠) برقم (٧٣٣)

(٥) هو أبو القاسم القاسم بن أبي بكر بن مسافر اليمني التونسي المعروف بابن زيتون مفتي افريقية (ت ٧٠٣ هـ) انظر ترجمته في عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية للغبريني : (٩٧-٩٨) تحقيق نويهي عادل منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر بيروت ط . الأولى سنة ١٩٦٩ .

(٦) شجرة النور الزكية ص (١٩٩) برقم (٦٧٥) .

المبحث الثالث

تلاميذه

أخذ عن ابن هارون جماعة كثيرة صرح المترجمون ببعضهم وهم :

- ١ - ابن مرزوق : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن مرزوق شمس الدين الشهير بالخطيب وبالجد من أهل تلمسان نادرة زمانه علما وعملا وغفلا ، رحل الى المشرق وأخذ عن عدلا يحصون منهم أبو عبد الله الوادي أشق وابن عبد الرقيق وابن عبد السلام وابن هارون (المؤلف) وعنه أخذ من لا يعد كثرة منهم ابنه أحمد (١) وبرهان الدين ابن فرحون (٢) وأبو اسحاق الشاطبي (٣) وغيرهم له تصانيف مفيدة منها شرح العمدة وشرح الشافعي التعريف بحقوق المصطفى ، وشرح الاحكام الصغرى لعبد الحق الاشيلي توفي سنة احدى وثمانين وسبعمائة . (٧٨١هـ) (٤)

- (١) أبو العباس أحمد بن محمد بن مرزوق الكيفي بيته شهير بالفضل والنباهة انظر ترجمته في شجرة النور ص (٢٧٥ - ٢٧٦) برقم (١٠٢٨)
- (٢) برهان الدين أبو اسحاق ابراهيم بن أبي الحسن علي بن فرحون المدني الشيخ الامام العمدة الهمام أحد شيوخ الاسلام ، قاضي المدينة المنورة (ت ٧٩٩هـ) ترجمته في شجرة النور (٢٢٢) برقم (٧٨٩)
- (٣) أبو اسحاق ابراهيم بن موسى الفرناطي الشهير بالشاطبي ، أحد الجهابذة الأخيار ومن أكابر الائمة الثقات (ت ٧٩٠هـ) انظر ترجمته في المصدر السابق ص (٢٣١) برقم (٨٢٢٨)
- (٤) ترجمته في انباء الفهر بأبناء العمر (١ / ٣٢٠ - ٣٢٣) ط باعانة وزارة المعارف الحكومية المالية الهندية ط . الاولى طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيد آباد الدكن الهند سنة ١٢٨٧هـ - ١٩٦٧م والد ياج المذهب (٣٠٥ - ٣٠٩) مع نيل الابتهاج (٢٦٧ - ٢٧٠) .

٢ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي التلمساني الشهير بالمقرى - بفتح الميم وتشديد القاف التلمساني قاضى الجماعة بفاس ، الفقيه الاصولى أحد محققى المذهب الثقات ، أخذ عن اعلام كثيرين كابن سلامة وعبد المهيمن الحضرمي^(١) وابن عبد السلام وابن هارون (المؤلف) وغيرهم كما أخذ عنه الامام الشاطبى وابن الخطيب وابن خلدون وغيرهم كثير ، له كتاب القواعد ، توفى سنة ثمان وخمسين وثمانمائة (٨٥٨ هـ)^(٢)

٣ - ابن عرفة : أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغى التونسى خطيبها ومفتيها المحقق المتفنن النظار انتهت اليه رئاسة المذهب المالكى بالديار الافريقية ، عمدة أهل التحقيق والرسوخ ، أخذ عن جلة منهم ابن عبد السلام الهوارى وابن سلامة ومحمد بن الحباب^(٣) وابن هارون ، كما أخذ عنه خلق كثير من أهل المغرب والمشرق منهم الهرزلى^(٤) وابن فرحون وابن ناجي^(٥) له تاليف عجيبة

-
- (١) هو أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي البستى المولد التونسى القرار ، الامام فى الحديث واللغة والتاريخ (ت ٧٤٩ هـ) انظر ترجمته فى شجرة النور ص (٢٢٠) برقم (٧٨٢٠) .
- (٢) الديباج المذهب (٢٨٨) مع نيل الاسهاج (٢٤٩ - ٢٥٤) .
- (٣) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عمر المعافى المعروف بابن الحباب الامام المحقق الاصولى له اختصار المعالم (ت ٧٤٩ هـ) انظر ترجمته فى شجرة النور ص (٢٠٩) تحت رقم (٧٢٩) .
- (٤) أبو القاسم بن أحمد الهرزلى البلوى القيروانى ثم التونسى مفتيها وفقهها وامامها بالجامع الأعظم (ت ٨٤١ هـ) ترجمته فى المصدر السابق ص (٢٤٥) برقم (٨٧٩) .
- (٥) هو أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجى التنوخى القيروانى ، الفقيه الحافظ للمذهب المكارف بالأحكام والنوازل (ت ٨٣٨ هـ) انظر ترجمته فى المصدر السابق ص (٢٤٤ - ٢٤٥) برقم (٨٧٨) .

في فنون من العلم منها • مختصره الفقهي وكتابه الحدود الفقهية
وغيرها من التصانيف • توفي عام ثلاث وثمانمائة (٨٠٣ هـ) (١)

٤ - خالد بن عيسى البلوي القنطوري الأندلسي أبو البقاء علم الدين الامام
المفتن الكاتب الرحالة الاديب تولى قضاء بعض الجهات بالأندلس
أخذ عن والده والجزولي وابن عبد السلام وابن هارون • ترجم شيوعه
في رحلته ألف الرحلة السماة تاج المفرق في تحلية علماء المغرب
والمشرق • توفي عام خمس وخمسين وسبعمائة (٧٥٥ هـ) (٢)

٥ - أحمد بن محمد بن حيدرة التونسي قاضي الجماعة بها الامام الحافظ
أحد الأوتاد بتونس • كان معاصرا لابن عرفة وقع بينهما نزاع فسق
مسائل • أخذ عن ابن عبد السلام وابن هارون (المؤلف) وأخذ عنه
أبو الطيب ابن علوان • (٣) (٤)

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (٣٧ / ٧)
ط . دار احياء التراث العربي بيروت .

(٢) ترجمته في شجرة النهر ص (٢٢٩) برقم (٨٢٢)

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علوان الشهير بالمصري
التونسي الامام المالم الفقيه (ت ٨٢٧ هـ) أنظر ترجمته فسق
شجرة النهر ص (٢٤٣ - ٢٤٤) برقم (٨٢٣) .

(٤) ترجمته في نيل الابتهاج ص (٢٧٤) شجرة النهر (٢٢٥) برقم
(٨٠٣) .

المبحث الرابع

اقرانه

أما أقران ابن هارون ومعاصره فكثير أقتصر على أشهرهم :

١ - أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف الهوارى القاضى الجماعة بتونس كان اماما عالما حافظا متفنا فى علمي الأصول والعريضة وغيرها من العلوم ، قوى الحجة ، أخذ عن جماعة منهم ابن جماعة ^(١) كما أخذ عنه ابن حيدرة وابن عرفة وغالد البلىوى وغيرهم .

له شرح على مختصر ابن الحاجب ^(٢) الفرعي توفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٥٧٤٩) ، ووقع بينه وبين المؤلف (ابن هارون) نزاع فى مسائل ^(٣) منها مسألة حضانة السفينة . ^(٤)

(١) هو أبو يحيى أبوبكر ابن القاسم بن جماعة الهوارى الفقيه أخذ عن أئمة من اهل المشرق والمغرب منهم ابن دقيق العيد (ت ٧١٢هـ) انظر ترجمته فى شجرة النور ص (٢٠٥ - ٢٠٦) برقم (٧١٤) .

(٢) هو جمال الدين عثمان بن عمر بن يونس أبو عمرو المعروف بابن الحاجب المصرى ، الفقيه الأصولى المتكلم (ت ٦٤٦هـ) انظر ترجمته فى شجرة النور ص (١٦٧ - ١٦٨) برقم (٥٢٥) .

(٣) ترجمته فى الديباج (٣٣٦) شجرة النور ص (٢١٠) برقم (٧٣١) لم تذكر هذه المنازعات .

(٤) ستأتى المسألة فى المبحث الخامس فى ص : ٣١

٢ - أبو عبد الله محمد بن عبد الستار التونسي أحد علمائها الأخيـار
وامامها وخطيبها بجامع الزيتونة ومفتيها أخذ عن أئمة وعنه ابن
عبد السلام والمقرى وخالد البلوى توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة
(١) (٧٤٩ هـ)

٢ - أبو عبد الله محمد الأحمى التونسي أحد علمائها وصلحائها وفضلائها
وقاضى الأنكحة بها ثم الجماعة بعد ابن عبد السلام الهوارى ،
كان من الفقهاء والعلماء الأعلام أخذ عن جماعة وعنه المقرى وابن
مرزوق الجد وجماعة . توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة
(٢) (٧٤٩ هـ)

(١) ترجمته فى نيل الابتهاج ص (٢٣٦ - ٢٣٧) شجرة النور ص
(٢١٠) برقم (٧٣٠)

(٢) شجرة النور ص (٢١٠) برقم (٧٣٢) .

المبحث الخامس

ثناء العلماء على المؤلف (ابن هارون) ومكانته العلمية

(١) وصفه ابن عرفة ببلوغ درجة الاجتهاد في المذهب المالكي
كما قد بالغ خالد الهلوي في الثناء عليه فذكر انه امام في الفقه وأصوله
وعلم الكلام وفصوله متوصل الى الجد والجد الى حصوله ، علم من أعلام
المعارف ومعلم الاعلام الحلال الدينية والمطارف نبغ بما وهى من العلم
الأصيلي المشرق وشفع بما استفاده من علماء بلده تونس بما استفاد من
علماء المشرق وأظفرتة مرحلته بالمهرزين العلماء والمدرسين القدماء
وآب من رحلته وقضى عنه فرضه واشتأقت اليه أرضه وكمل فضله واشتمل
على الكمال الانساني نقله وعقله فابسط في العلم بنباهته والقبض عن
المالم بنزاهته ولزم مطالحة دواوينه وحدق المهام عيون فهمه ود ينه
فانتفع به بشر كثير وأودع له في القلوب من القبول حظ كبير ، ولولا زهده
وقناعته لتولى قضاء الجماعة فقام العباد بحقه ، وأقرت له السادات
بالتسديد وأحيا الله به سنة الاجتهاد ، فبرز في تدريسه بما برز وأحرز
من السبق ما أحرز من جلالة قدر وحسن خلق وسهولة عبارة وصياغة ،
وألف تأليف احكم أصولها باختصار وايجاز مع توفيق الغرض هذا مع حسن
القاء وملاحة اشارة وايماء ، وقل ما ترى العين أو تسمع الاذن باصل في
الاصول وأفرع الفروع وأبرع من نقد الفروع . (١)

(١) نيل الابتهاج (٢٤٢) شجرة النور (٢١١) برقم (٧٣٦) الفكر

السامي في تاريخ الفقه الاسلامي (٢/ق ٤/٢٤٥) .

(٢) تاج المفرق في تحلية علماء المشرق (١٩٨/٢ - ١٩٩) نيل الابتهاج

(٢٤٢ - ٢٤٣) الحلل السندسية في الاخبار التونسية (١/٥٩٨ -

٦٠٠ ، ٨٢٧ - ٨٢٩) تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهبلية ، الدار

التونسية للنشر سنة ١٩٧٠.

ومما يدل على سداد رأيه أنه نزلت ببلد باجة ^(١) مسأله هل
السفينة لها حضانة أم لا ؟ قال ابن عرفة : فكتب قاضيها القاضي
الجماعة يومئذ بتونس وهو ابن عبد السلام - فكتب اليه بأنه لا حضانة لها
فرفع المحكوم عليه أمره الى سلطانها الأمير أبي يحيى ابن الأمير أبي زكريا
فأمر باجتماع فقهاء الوقت مع القاضي المذكور لينظروا في ذلك فاجتمعوا
بالقصة ومن جملتهم ابن هارون والاجمى قاضي الأنكحة بتونس فأفتى
القاضيان وبعض أهل المجلس بأنه لا حضانة لها ، وأفتى ابن هارون
وبعض أهل المجلس بأن لها الحضانة ورفع ذلك الى السلطان المذكور
فخرج الأمر بالعمل بفتوى ابن هارون وأمر قاضي الجماعة بأن يكتب بذلك الى
قاضي باجة ففعل ، ثم قال ابن عرفة : وهو الصواب وهو ظاهر عموم
الروايات في المدونة وغيرها . اهـ ^(٢)

(١) مدينة تقع في الجمهورية التونسية تبعد عن العاصمة (تونس) بـ
١٠٠ كلم .

(٢) شرح منح الجليل (٤٢٦/٤)

المبحث السادس

مناصبه العلمية والادارية وآثاره ووفاته

تولى ابن هارون منصب الافتاء بجامع الزيتونه ^(١) كما ولى القضاء
بغير تونس . ^(٢)

آثاره ومؤلفاته :

- ١ - شرح الحاصل .
- ٢ - شرح مختصر ابن الحاجب ^(٣) . الاصول .
- ٣ - شرح المدونة .
- ٤ - شرح التهذيب . ^(٤)
- ٥ - مختصر التهذيب .
- ٦ - شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي .
- ٧ - شرح المعالم الفقهية .
- ٨ - مختصر النهاية والتمام فى معرفة الوثائق والاحكام ، ويمرّف باختصار
المتبعية ^(٥) ، وهذا المختصر هو محل التحقيق فى هذه الرسالة .

(١) تاريخ الزركشى ص (٨٨)

(٢) الابتهاج ص (٢٤٢)

(٣) هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المصرى
ثم الدمشقى ثم الاسكندرى الفقيه الاصولى المتكلم توفى سنة
٦٤٦ هـ) أنظر ترجمته فى شجرة النور ص (١٦٧ - ١٦٨) برقم
(٥٢٥) .

(٤) كتاب التهذيب لأبى سعيد خلف بن أبى القاسم الأزدي المعروف
بالبرادعى الفقيه ، من حفاظ المذهب ومن كبار أصحاب ابن أبى
زيد والقاضى وهما تفقه . انظر ترجمته فى المدارك (٤/ ٧٠٨ -

(٥) ذكرها من ترجم لابن هارون كليل الابتهاج ص (٢٤٣) .

وفاته :

ذكر ابن قنفذ أن وفاته كانت في الربيع العام عام خمسين وسبعمائة (١) وتبعه كثيرون (٢) ، وذهب ابن القاضي إلى أن وفاته (٧٥٠ هـ) في عام تسعة وأربعين وسبعمائة (٧٤٩ هـ) (٣) ورجحه عادل نويهض (٤) وصوبه واستدل على ذلك بأن في الشذرات أن الطاعون كان في هذه السنة أي سنة تسع وأربعين وسبعمائة فيدل على أن وفاته كانت في هذه السنة (٥) ولكن الصواب ما ذكر ابن قنفذ من أن ابن هارون توفي في (٧٥٠ هـ) لأن ابن قنفذ عاش قبل صاحب الشذرات ولأنه من تونس فهو أدري بتاريخ تونس وما يؤيد ذلك ما قاله الزركشي بأنه مات في عام (٧٥٠ هـ) هو وزوجه فسي يوم واحد وعفر لهما قبران متدانيان وحضر لدفنهما السلطان أبو الحسن المريني قال السطحي أيهما يقدم ؟ فقال : الأمر في ذلك واسع . (٦)

-
- (١) الوفيات ص (٣٥٤) تحقيق : عادل نويهض ط. الأولى منشورات المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت سنة ١٩٧١ م .
- (٢) منهم أحمد بابا في نيل الابتهاج ص (٢٤٣) ومحمد بن محمد مخلوف في شجرة النور ص (٢١١) والهجوى في الفكر السامي (٢/ق ٤/ ٢٤٥) .
- (٣) درة الرجال في أسماء الرجال ص (٩٦٠) برقم (١٠٢٥) تحقيق : محمد الأحمدى أبو النور ط. الأولى سنة ١٩٧١ م - ١٣٩١ هـ دار التراث - القاهرة - المكتبة المتيقة بتونس .
- (٤) هو محقق كتاب ابن قنفذ .
- (٥) مصادر ترجمة المؤلف : تاج المفروق (٢/٩٨-١٠٠) الحلل السندسية (١/٥٩٨-٦٠٠ ، ٨٢٧-٨٢٩) نيل الابتهاج (٢٤٢-٢٤٣) شجرة النور (٢١١) برقم (٧٣٦) الفكر السامي (٢/ق ٤/٢٤٥) وفيات ابن قنفذ (٣٥٤) درة الرجال ص (٩٦٠) برقم (١٠٢٥) الأعلام للزركلي (١٢٨/٧) الناشر دار المعلم للملايين - بيروت ط. السادسة (١٩٨٤ م) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٢/٨٥) مكتبة المثنى ، دار أحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت لبنان .
- (٦) تاريخ الزركشي ص (٨٨) .

الفصل الثالث

حياة التيطي - مؤلف كتاب النهاية والتمام في معرفة
الوثائق والاحكام (التيطية)

المبحث الأول

اسمه ونسبه ومولده وكنيته وشهرته وأسرته

اسمه ونسبه ومولده ووفاته :

هو : علي بن عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن عبد الله الأنصاري (١)

اللخمي (٢) السبتي (٣) الفاسي (٤) (٥)

أما عن ولادته فلم أقف على تحديد لها في كتب التراجم التي اطلعت
عليها ولكنه من المعلوم أنه من علماء القرن السادس بدليل تاريخ وفاته المعلوم

(١) هذه النسبة ترجع الى الأنصار وهم جماعة من أهل المدينة من الصحابة
من أولاد الاوس والخزرج ، وفيهم كثرة وشهرة على اختلاف بطونها
وافخاذها ومن أولادهم الى الساعة جماعة ينتسبون اليهم .

انظر : الانساب للسمعاني (١/٣٦٨) .

(٢) اللخمي نسبة الى لخم حي من اليمن ومنهم كانت ملوك العرب في

الجاهلية . معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (٣/١٠١١) .

(٣) نسبة الى مدينة سبتة تقع في المملكة المغربية ولكنها تابعة للاستعمار
الاسباني .

(٤) نسبة الى مدينة فاس من مدن المملكة المغربية تبعد عن العاصمة
(الرباط) : ١٩٨ كلم .

(٥) نيل الابتهاج (١٩٩) شجرة النور (١٦٣) برقم (٥٠٢) جذوة
الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس لابن القاضي المكاسي
(٢/٤٨٠ - ٤٨١) برقم (٥٤٠) دار المنصور للطباعة والوراقة -
الرباط (١٩٧٤ م) .

حيث انه توفي بالاتفاق في مستهل شعبان سنة (٥٧٠ هـ) سبعين وخمسمائة
من الهجرة . (١)

شهرته : اشتهر بالمتيطى نسبة الى متيطة وهي من مقاطعة بلنسية (٢)

ويدل على ذلك : كتاب الروضة النرجسية في حلي المملكة البلنسية وفي

ضمنه كتاب الحلل المخبوطة في حلي حصن متيطة (٣) وذكر صاحب نيل

الابتهاج بأنها قرية من أحواز الجزيرة الخضراء (٤) بالأندلس (٥)

أسرته : لم تنقل كتب التراجم شيئاً عن أسرته سوى ملازمته لخاله أبو الحجاج

المتيطى بفاس وهذا يدل على أن بيته بيت علم .

(١) المصادر السابقة نفس الصفحة

(٢) مدينة مشهورة بالأندلس وهي برية ومحيرة ذات اشجار وأنهار

تقع بشرقى قرطبة ، معجم البلدان (٤٩٠ / ١) .

(٣) انظر المغرب في حلي المغرب (٢٩٥ / ٢) تحقيق وتعليق

شوقي ضيف . دار المعارف - القاهرة .

(٤)

(٥) نيل الابتهاج ص (١٩٩) .

المبحث الثاني

شيوخه وتلاميذه

شيوخه :

١ - خاله أبو الحجاج المتيطي ولم اطلع على من عرف به وكل ما أشار إليه صاحب نيل الابتهاج هو أنه لازم خاله بدون ذكر اسم ولم اطلع عند غيره على هذا الاسم ^(١) ولا على تاريخ وفاته .

٢ - القاضي أبو محمد وهو عبد الله ابن القاضي أبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي السبتي الفقيه الامام الحافظ المحدث . أخذ عن أبيه وسمع منه وابن عتاب والصدفي وأبي عامر ابن حبيب وأبي الحجاج يوسف بن أيوب وعبد الحق الخولاني سنة ثلاث عشر وخمس مائة (٥١٣ هـ) حدث عنه أبو عبد الله محمد المقرئ وأبو الحسن المتيطي ^(٢) ولم اطلع على تاريخ وفاته .

تلاميذه :

لم أجد أحدا من المؤرخين من نسب إليه أحدا ممن أخذ عنه ولعل سبب هذا أنه لم يتصد لمهنة التدريس نظرا لاشتغاله بأعمال القضاء واكتفى بالتأليف .

(١) نيل الابتهاج ص (١٩٩) شجرة النور ص (١٦٣) برقم (٥٠٢)

(٢) شجرة النور ص (١٤٣) برقم (٤٢٣) .

المبحث الثالث

مناصبه العلمية والادارية وآثار المؤلف (المتطيسي)

١ - مناصبه العلمية والادارية :

كان المتطيسي أقدر من في عصره بفقه الشروط ، وكان له في الوثائق الطويلة طبع صوات لا يواتيه في سواها وكان طبعه فيها أكثر من فقهه .^(١)
وقد كان كاتباً للقاضي أبي موسى عمران بن عمران^(٢) بسببته
وأشبيلية^(٣) وناب عنه في الاحكام بأشبيلية ، ثم تولى قضاء شريش^(٤)
مستقلاً فيما بعد .

٢ - آثاره :

لم تذكر كتب التراجم ولا الكتب المعنية بالمؤلفين وكتبهم للقاضي
أبي الحسن سوى كتاب النهاية والتمام في معرفة الوثائق والاحكام ويعرف
ايضاً بالعتيطية والذي اختصره ابن هارون الكناني - وهو موضوع القسم الثاني
من الرسالة - وذكر محمد بن محمد مخلوف انه قد اختصره جماعة - ولم أجد
أحداً من ذكر مختصراً للكتاب غير ما ذكرت كتب التراجم من أن كتاب الممين
للقضاة والاحكام على القضايا والاحكام لابن عبد الرفيع^(٥) كأنه اختصار
العتيطية .^(٦)

(١) نيل الابتهاج (١٩٩)

(٢) لم اطلع له على ترجمة .

(٣) بالكسر ثم السكون وكسر الباء الموحدة وباء ساكنة ولان وباء خفيفة من أعظم مدن الاندلس تسمى حمص أيضاً . قرية من البحر وتطل على جبل الشرف . معجم

(٤) البلدان (١/٩٥) . أوله مثل آخره بفتح أوله وكسر ثانيه ثم ياء مثناة من تحت مد ينة كبيرة من كسره شد ونة وهي قاعدة هذه الكورة . المصدر السابق (٣/٣٤٠) .

(٥) مخطوطه توجد صورة منه في الجامعة الاسلامية تحت رقم (٣٨٢٢)

(٦) شجرة النهر (١٦٣) برقم (٥٠٢) .

البَابُ الثَّانِي

الباب الثاني

التعريف بكتاب : مختصر النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام
لابن هارون الكنانى

الفصل الأول

نسبة الكتاب للمؤلف ووصف المخطوطة

المبحث الأول

- نسبة الكتاب الى مؤلفه (ابن هارون) -

صحت نسبة الكتاب (مختصر النهاية والتمام في معرفة الوثائق

والأحكام الى ابن هارون من ناحيتين :

الأولى : أن بعض كتب التراجم ذكرت الكتاب عند ما ترجمت للمؤلف (ابن
هارون الكنانى) قال في تاج المفرق : " من تأليفه - أى ابن هارون -
..... اختصار المتيضية " (١)

وقال السراج (٢) عند ترجمته لابن هارون : له مختصر المتيضية
في قدر ثلثها أسقط وثائقها وتكرارها " (٣)

وقال محمد بن محمد مخلوف : " وله مختصر المتيضية أسقط منها
نحو الثلثين " (٤)

(١) التاج المفرق (١/١٩٩)

(٢) في الحلل السندسية (١/٦٠٠)

(٣) أى أنه أسقط نص الوثائق من المتيضية كما أسقط المكرر عند اختصار
المتيضية .

(٤) شجرة النور ص (٢١١)

الثانية : الكتب الفقهية التي نقلت من الكتاب (اختصار المتيضية) منها :

١ - حاشية البناني على شرح الزرقاني لمختصر خليل . . قال : ^(١) ومثلها لابن هارون في اختصار المتيضي :

ونصه : ولو كتب الماقد هذه الشروط ولم يذكر أنها على الطوع في عقد النكاح أو بعده ثم اختلفا فيه . . . وهو قول مالك وأصحابه .

٢ - وكتاب البهجة شرح تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام . ^(٢) وجاء فيه : " ومختصر المتيضية أن الكفاءة المعتبرة عند أبي القاسم في الحال والمال . . . " ، وجاء أيضا : " وفي اختصار المتيضية أن الصغير إذا زوجه وصي أو مقدم القاضى جاز ذلك عليه ولا خيار له بعد البلوغ .

٣ - وكتاب النوازل ^(٣) ، وجاء فيه : " وقال ابن هارون في اختصاره للنهائية : لو بارأ الزوج زوجته على الماركة وأسقطت النصف " ^(٤)

٤ - وفي كتاب مواهب الجليل ^(٥) : " وقال في مختصر المتيضية أما الجنون فان ذلك لا يخفى على جيرانه وأهل مكانه " . اهـ

(١) حاشية البناني على شرح الزرقاني (٤/١٣٤) ط .

(٢) (١/٢٦٠ ، ٢٧٨) وسهامه خلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم ، ط . دار الفكر بيروت لبنان .

(٣) (ص ١٤٩) تأليف الشيخ عيسى بن علي الحسني العلمي تحقيق المجلس العلمي بفاس . وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية - المغرب ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م

(٤) انظر القسم التحقيقي ص : ١٢١

(٥) شرح مختصر خليل (٣/٤٩٠) للحطاب ط . دار الفكر ط الثانية ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م

المبحث الثانى

وصف المخطوطة

لقد قمت بالبحث عن نسخ المخطوط التى على ضوئها تكون المقابلة ويتم تصحيح المخطوط لاخرجه على صورة تكون أقرب الى مراد المؤلف فبحثت فى فهارس المكتبات وتصفحت الفهارس الجامعة كتاريخ الأديب العربى لبروكلمان ^(١) وتاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين . وبعد البحث الطويل توصلت الى أن الكتاب يوجد فى بلاد المغرب العربى فاضطرت الى السفر للاطلاع على النسخ الموجودة ودراستها واختيار ما يصلح منها للاعتماد فى المقابلة .

ولقد وجدت للكتاب احدى عشرة نسخة .

ففى دار الكتب الوطنية بتونس توجد ست (٦) نسخ تحت رقم

١٣٣ ، ٢٧٧٦ ، ٣٣٧٢ ، ٤٧٨٤ ، ٤٨٤٢ ، ١٨٦٩٦

وفى المكتبة الوطنية بالجزائر توجد نسخة واحدة برقم ١٠٧٣

كما توجد فى خزانة القرويين بفاس أربع (٤) نسخ تحت رقم :

٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٨٣٨ ، ٩٦٣

ولقد اطلعت على معظم النسخ وتصفحتها ودرستها فخرجت الى

نتيجة وهى الاعتماد على اربع نسخ منها فى التحقيق .

١ - النسخة الأولى : وهى موجودة بخزانة القرويين بفاس تحت رقم ٣٦٣

وتعتبر هذه النسخة أقدم النسخ حيث جاء فى آخر الكتاب : كمل الكتاب بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه وعونه وذلك غرة شهر صفر عام ثلاث وستين وتسعمائة (٩٦٣ هـ) عار من اسم الناسخ ، وهو يتكون من جزء واحد

ضخم وبأوراقه الأولى اصلاح وترقيع ويظهر أول ورقة منه وثيقة تحببب أبي
العباس المنصور لاختصار المتبعية هذا على الخزنة القروية عام أحد عشر
وألف (١٠١١ هـ) ، وفي أعلى الوثيقة خط المنصور بتصحيح ذلك .
أوراق ٢٥٤ ق مسطرتة ٣٥ مقياسه ٢٩ × ٢٠

ويقع كتاب النكاح منه في ٤٦ ورقة . وهو مكتوب بخط مغربي .
وهذه النسخة مقابلة على نسخة أخرى والدليل على ذلك أنه عند
انتهائه من الفقرات يضع الرمز الدال على المقابلة
ورمز لهذه النسخة برمز (أ)

٢ - النسخة الثانية : وهي موجودة في دار الكتب الوطنية بتونس تحت
رقم : ١٨٦٩٦ وتقع هذه النسخة في مجلد ضخم مكتوب بخط مغربي
ويظهر أول ورقة منه وثيقة ملك ونصها :

الحمد لله هذا الكتاب الجليل في ملك فقير ربه محمد بن الحاج
على السقا بالشراء الصحيح والثنى المندفع على يد المرباط الفاضل سيدي
الحاج بهراوي والمدل الموثق الفقيه السيد أحمد العلوي عام أربع مائة
وستين وثلاثمائة وألف (١٣٦٤ هـ) .

وثبت في نهاية الكتاب ما نصه : كتب الفقير لرحمة ربه محمد ابن
المرحوم بكرم الله عبد الله بن صولات المزاتي القيرواني تاب الله عليه وتغمده
برحمته بتاريخ أواخر شهر رمضان عام خمسة عشر ومائة وألف (١١١٥ هـ) .
وكثيرا ما نجد في هوامش الصفحات علامة " صح " مما يدل على أن النسخة
مصححة ومراجعة .

والكتاب يحتوي على ٣٢١ ورقة ، ومسطرتة ٣٥ ، ومقياسه ٢١ ×
٣٠ . ويقع كتاب النكاح منه في ٥٣ ق ورمز لهذه النسخة بحرف : ع

٣ - النسخة الثالثة : توجد هذه النسخة أيضا في دار الكتب الوطنية

بتونس تحت رقم : ١٣٣ وجاء في آخرها :

الحمد لله كمل الكتاب المبارك بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه الشامل
وبينه على يد عبد الله الفقير الى رحمة ربه الراجي عفوره وغفران ذنبه
ابراهيم بن مبارك بن يعقوب الجباري نسبا المالكي مذهبا نزيل السدار
القسنطيني مسكنا وكان الفراغ منه في يوم الاثنين أحد عشر (١١) غلن
من شهر ربيع الثاني بل اكتوبر عام ثلاثة عشر وألف (١٠١٣ هـ) .

وقد كتب الكتاب بخط مغربي وسطرته ٣٥ ومقياسه ٢٦ × ١٩

وكتاب النكاح منه يقع في ٥١ ق

ويوجد على ظهر أول ورقة منه وثيقة ملك وهي : هذا الكتاب ملك
من املاك الشيخ العالم مفتي المالكية بمدينة سوسة المحمية العبد الشريف
عبد الرحمن ابن المرحوم عبد الرحمن ملكه بالشراء الصحيح والثلث المقبوض
جرى ذلك وحرر في أوائل رجب لسنة تسع وتسعين وألف (١٠٩٩ هـ) ،
وفي اعلاه ما نصه : الحمد لله من الله تعالى على عبد الرحمن بن محمد
بن عبد الرحمن الشريف الى ملك هذا الكتاب بالشراء الصحيح من المكرم
الأجل الشيخ يحيى الزواتى القيرواني والثلث المندفع له وقدره خمسة ريالات
كلها {.....} (١) فضة في أواخر جمادى الأولى عام تسعة
وتسعين وألف (١٠٩٩ هـ)

ورمزت لهذه النسخة بحرف " ب "

٤ - النسخة الرابعة : وهي ثالث النسخ التي توجد في مخطوطات

دار الكتب الوطنية التونسية برقم : ٤٧٨٤ وهي مكتوبة بخط مغربي .

والكتاب يقع في جزئين :

الجزء الأول منه عدد أوراقه ٢٧٧ مقياسه ٢٢×١٦ ،

ومسطرته : ٢٤

الجزء الثاني : عدد أوراقه ٢٧٩ مسطرته ٢٤ ، ومقياسه

٢١×١٥

وفي آخر الكتاب ما يأتي : وكان الفراغ من كتابته وقت طلوع

الشمس ثامن يوم من شهر ذي القعدة الحرام عام سبعة وثمانين ومائة

وَأَلْف (١١٨٢ هـ) .

وناسخه محمد بن محمد العلاني .

ويقع كتاب النكاح منه في ١١١ ق

ومزت لهذه النسخة بحرف " ج " .

نماذج من صور المخطوطة

الفصل الثاني

المصادر التي وردت في المختصر (مختصر المتبوية)

لقد اعتمد المتبوي على كتب كثيرة في كتابه المتبوية وعند اختصار ابن هارون له اقتصر على التصريح بتسع وستين (٦٩) مصدرا منها وهذه المصادر بعضها مطبوع وبعضها مخطوط وبعضها مفقود .
وقد قمت بذكر هذه المصادر على حسب أسماء مؤلفيها وذلك لأن بعض المؤلفين له أكثر من كتاب ذكر في المخطوط ، وقد رتبها على حسب ترتيب حروف المصنوع .

(١) ابن حديد

لم أجد له ترجمة وذكر المتبوي أن له كتابا في الأحكام ولم أجد من ذكر هذا الكتاب ، ذكر في مختصر ابن هارون مرة واحدة في ص : ٣٧١

(٢) ابن المطهر

لم أجد له ترجمة ولا من ذكر له كتابا في الوثائق .
أشار إليه ابن هارون في ص : ٤٦٤

(٣) أحمد بن زياد

هو أحمد بن أحمد بن زياد الفارسي القيرواني أبو جعفر الفقيه
النظار كان عالما بالوثائق سمع من ابن عبد الوهي وابن تميم القسفي ، توفي سنة
تسع عشرة وثلثمائة (٣١٩ هـ) له كتاب أحكام القرآن ^(١) لم أطلع على
مكان وجوده ، ذكر في المختصر مرة واحدة في ص : ٢٦٤

(١) انظر ترجمته في شجرة النهر ص (٨١) برقم (١٥٠) .

(٤) - أحمد بن خالد

هو أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد يعرف بابن العباب أبو عمرو
القرطبي امام وقته غير مدافع . توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة (٣٢٢هـ)
له كتاب المسند (٢) لم اطلع على مكان وجوده . اشار اليه ابن هارون
في ص : ٢٨٤

(٥) أحمد بن سعيد (بن الهندي)

هو أحمد بن سعيد بن ابراهيم الهذلي أبو عمر كان أعلم أهل
عصره بالشروط ، توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة (٣٩٩هـ) له كتاب
الوثائق (٣) كما له كتاب الوثائق الوسطى والوثائق الكبرى ولم تذكر
الكتب التي ترجمت لابن الهندي الكتابين الآخرين ، ولعل كتاب الوثائق
قسمه ابن الهندي الى صفري ووسطى وكبرى ، وقد أشار ابن هارون الى
هذه الوثائق دون الصفري في مختصره في ص : ٢٠٥ ، ٢٧٦

(٦) أحمد بن شعيب النسائي

هو أحمد بن شعيب النسائي أبو عبد الرحمن الامام الحافظ . توفي
سنة ثلاث وثلاثمائة (٣٠٣هـ) (٤) له كتاب السنن الصغرى المسمى
بالمجتبي وهو من الكتب الستة في الحديث مطبوع .
أشار اليه ابن هارون بقوله : وفي كتاب النسائي في ص : ٦٨

-
- (١) انظر ترجمته في الديباج ص (٣٤)
(٢) فهرست ابن خير ص (٨٨) منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط.
الثانية سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
(٣) انظر ترجمته في الديباج ص (٣٨)
(٤) ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٦٩٨ - ٢٠١) ط. احياء التراث
العربي .

(٧) أحمد بن عبد الرحمن (أبو بكر ابن عبد الرحمن)

هو أحمد بن عبد الرحمن الخولاني القيرواني الامام الفقيه تفقه بآب
أبي زيد والقاسبي وغيرهما . توفي سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة (٤٣٣هـ)^(١)
له مسائل لم أجد من ذكرها له من المترجمين ولم أطلع عليها ، أشار اليها
ابن هارون في ص : (٢٤٠)

(٨) أحمد بن عفيف

هو أحمد بن عفيف القرطبي أبو عمر ، سمع من ابن زرب وابن
السليم ، برع في الفقه والوثائق . توفي سنة عشرة وأربعمائة (٤١٠هـ)
له كتاب الوثائق^(٢) لم تذكره كتب الفارس التي اطلعت عليها .
ذكر في مستمرا بن هارون في ص : ٢٦٧ ، ٣٩١

(٩) أسد بن الفرات

هو أسد بن الفرات بن سنان مولى بني سليم أبو عبد الله قاضي
القيروان وأحد القادة الفاتحين . توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين (٢١٣هـ)
له كتاب الأسدية^(٣) توجد منه نسخة مخطوطة قديمة جدا بمكتبة
القرويين بفاس تحت رقم : ٧٩٦ أشار اليه ابن هارون في ص ٤٨٣

(١٠) اسماعيل بن أبي أويس

هو اسماعيل بن أبي أويس أبو عبد الله وقيل اسمه وكنية غير ذلك ، هو
ابن عم مالك بن أنس وابن اخته وزوج ابنته . توفي سنة ست وعشرين ومائتين
(٢٢٦هـ) وقيل (٢٢٧هـ) له سماع عن مالك .^(٤) أشار اليه ابن هارون في
ص : ٨

(١) ترجمته في شجرة النور ص (١٠٧) برقم (٢٧٩)

(٢) ، ، المدارك (٧٣٥/٤) .

(٣) ، ، قضاة الاندلس ص (٥٤) ، الاعلام للزركلي (٢٩٨/١)

(٤) ، ، المدارك (٣٦٩/٢ - ٣٧٠)

(١١) اسماعيل بن اسحاق

هو اسماعيل بن اسحاق بن حماد البغدادي القاضي ، مشهور
 بالحلم والفضل والعدالة . توفي سنة أربع وثمانين ومائتين أو اثنتين
 وثمانين (٢٨٤ أو ٢٨٢ هـ) له كتاب المبسوط في الفقه ^(١) ويصغر
 عنه بعض الأعيان في مختصر ابن هارون بكتاب اسماعيل بن اسحاق وذلك
 في ص : ٩٤

(١٢) أشهب

أشهب بن عبد العزيز بن داود المصافري الجعدي أبو عمرو . توفي
 سنة أربع ومائتين (٢٠٤ هـ) له سماع عن مالك ^(٢) يوجد بعضه في المتبعية
 وبعضه في النوادر والزيادات ، وأشار ابن هارون في مواضع منها فـسـى
 في : ٨

(١٣) أصبغ بن الفرج

هو أصبغ بن الفرج بن سعيد أبو عبد الله ، كان من أعلم الناس
 برأى مالك . توفي سنة خمس وعشرين ومائتين (٢٢٥ هـ) له سماع عن ابن
 القاسم بلغ عشرين كتابا من كتب الفقه ^(٣) يوجد بعضها في المتبعية ،
 وبعضها في النوادر والزيادات ، وأشار إلى السماع ابن هارون عدة مرات
 منها في ص : ٤٢ ، ٩٠ ولم اطلع على مكان وجوده .

(١) انظر ترجمته في شجرة النور ص : (٦٥) برقم (٥٥)

(٢) انظر ترجمته في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفضلاء لابن
 عبد البر (٥١ - ٥٢) دار الكتب العلمية - بيروت .

(٣) انظر ترجمته في الديباج ص (٩٧)

(١٤) خلف بن عبد الغفور

هو خلف بن مسلمة بن عبد الغفور ، فقيه حافظ . توفي سنة أربعين وأربعمائة (٤٤٠ هـ) له كتاب : الاستفناء في أدب القضاة والحكام (١)
ويجبر عنه في مختصر ابن هارون . بعض الأحيان بوثائق ابن عبد الغفور ،
لم اطلع على مكان وجوده ، أشار اليه ابن هارون في ص : ٢٧١ ، ٣٦٦

(١٥) الخليل بن أحمد

هو الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي ، مخترع علم العروض ،
وهو أول من ألف في اللغة . توفي سنة سبعين ومائة (١٧٠ هـ)
وكتابه العين (٢) والكتاب مطبوع منه خمسة أجزاء ، أشار اليه ابن هارون
ص : ٤٤٥

(١٦) سليمان بن الأشعث (أبوداود)

هو سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير الأزدي السجستاني
امام أهل الحديث في زمانه . توفي سنة خمس وسبعين ومائتين (٢٧٥ هـ)
كتابه السنن (٣) وهو أحد كتب السنة الستة مطبوع ، أشار اليه ابن
هارون في ص : ٦٨

(١٧) سليمان بن بطلال

هو سليمان بن بطلال البطليوسي أبو أيوب ويعرف بالملتمس . توفي
سنة اثنين وأربعمائة (٤٠٢ هـ) له كتاب في مسائل الأحكام معروف بالمقنع (٤)
يذكره ابن هارون في مختصره بأحكام ابن ابطال في ص : ٢٦٢ لم أجده في
الكتب المعنية بأماكن وجود المخطوطات .

- (١) انظر ترجمته في المدارك (٧٦٠ / ٤)
(٢) ، ، ، نزهة الألباء ص (٤٥)
(٣) ، ، ، تذكرة الحفاظ (٥٩١ - ٥٩٣) الأعلام (١٢٢ / ٣)
(٤) ، ، ، المدارك (٧٤٨ / ٤) .

(١٨) سليمان بن خلف (الباجي)

هو سليمان بن خلف الباجي أبو الوليد ، الفقيه النظار المحقق .
 توفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة (٤٩٤ هـ) .
 له كتاب المنتقى شرح الموطأ ^(١) مطبوع في سبعة أجزاء ، ذكره ابن
 هارون في ص : ٤٠٤
 وكتاب الوثائق والسجلات لم أتوصل الى مكان وجوده ، أشار اليه ابن
 هارون في ص : ١٧١ ، ١٧٩

(١٩) سليمان بن سالم (ابن الكحالة)

سليمان بن سالم القطان أبو الربيع يصرّف بابن الكحالة ، الامام القاضي
 المال . توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين أو تسع وثمانين (٢٨٢ أو ٢٨٩ هـ)
 له كتب في الفقه معروفة بالسليمانية . ^(٢) نسبة اليه ، لم اطلع على
 مكان وجوده ، وقد أشار اليه ابن هارون في ص : ٤٦ ، ٢٤٧ ، ٣٩٣

(٢٠) عبد الحميد بن الصائغ

هو عبد الحميد بن محمد القيرواني المعروف بابن الصائغ ، مفتي
 المهدية في وقته ، توفي سنة ست وثمانين وأربعمائة (٤٨٦ هـ) له تعليق
 مهم على المدونة تكلمة لكتاب أبي اسحاق التونسي ^(٣) والكتاب يصرّف بالاستلحاق
 لكتاب أبي اسحاق . مخطوط توجد صورة منه في قسم المخطوطات الجامعة
 الاسلامية برقم : ٦٥٩٠ / فيلم وقد أشار اليه ابن هارون في ص :

(١) انظر ترجمته في الديباج (١٢٠)

(٢) ، ، شجرة النور ص (٧١) برقم (٨٢)

(٣) ، ، المصدر السابق ص (١١٢) برقم (٣٢٧) .

(٢١) عبد الرحمن بن ابراهيم (أبوزيد)

هو عبد الرحمن بن ابراهيم الأموي القرطبي الشهير

بأبي زيد ، كان فقيها ثقة وكان عنده حديث كثير ولكن يغلب عليه الفقه .
كتابه الثمانية وهي عبارة عن سؤاله المدنين جمعها في ثمانية كتب (١)
لم أجد من ذكره من أصحاب كتب فهارس المكتبات ، أشار اليه ابن هارون
عدة مرات منها في ص : ٢٨٦

(٢٢) عبد الرحمن بن أبي جعفر الدمياطي

هو عبد الرحمن بن أبي جعفر الدمياطي أبوزيد الفقيه الملامسة

المحقق . توفي سنة ست وعشرين ومائتين (٢٢٦)
كتابه الدمياطية ، وهي سماعات من ابن وهب وابن القاسم وغيرهما ،
جمعها في كتب عرفت باسمه (٢) لم تشر اليه كتب فهارس المكتبات ،
وذكر في مختصر ابن هارون في ص : ١٧١

(٢٣) عبد الرحمن بن دينار

عبد الرحمن بن دينار أبوزيد : كان من الحفاظ المتقدمين وخيار

الصالحين . توفي سنة سبع وعشرين ومائتين (٢٢٧ هـ)
كتابه المدنية (٣) لم أجد في كتب فهارس المكتبات ، أشار اليه ابن هارون
في ص : ١٨٣ ، ١٤٠

(٢٤) عبد الرحمن بن القاسم

هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المتقي المصري أبو عبد الله ،
(٤)

ثقة فقيه . توفي سنة احدى وتسعين ومائة (١٩١)

(١) انظر ترجمته في المذاهب (١٤٨/٣ - ١٤٩)

(٢) ، ، ، المصدر السابق (٥٣٢/٢)

(٣) ، ، ، الديباج ص (١٣٩)

(٤) ، ، ، الانتقاء (٥٠ - ٥١)

له سماع عن مالك معروف كثير منه في المدونة ، وبعضه في المتبعية ،
وبعضه في النوادر والزيادات من عدة كتب ، والنقول منه في مختصر
ابن هارون كثيرة .

(٢٥) عبد السلام بن سعيد (سحنون)

هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي أبو سعيد ، انتهت
اليه رئاسة العلم بأفريقية . توفي سنة أربعين ومائتين (٢٤٠ هـ)
كتابه المدونة ^(١) وإذا أطلق لفظ " الكتاب " انصرف اليه ، وهو مطبوع
وقد كثر النقل منه في المختصر .

(٢٦) عبد الله بن أبي زيد

هو : عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني المعروف بابن أبي زيد ،
امام المالكية في وقته وقد وثقهم وجامع مذهب مالك وشرح أقواله توفي سنة
ست وثمانين وثلاثمائة (٣٨٦ هـ)
كتبه : بعض أجودته لعله هو كتاب رد المسائل ، ولم أعثر على مكان وجوده
ومختصر المدونة ، مخطوط بخزانة القرويين بفاس برقم : ٣٣٩ وذكر في
المختصر ص : ٥ والنوادر والزيادات ^(٢) مخطوط توجد منه صورة في
الجامعة الإسلامية برقم : ٦٥٧٠ / فيلم وناقص منها جزء ، وهناك
صورة منه في المكتبة المركزية بجامعة الامام محمد بن سعود ، والجزء
الناقص من صورة الجامعة الإسلامية توجد في مكتبة جامعة الامام ابن سعود برقم
٩٥٨٨ والكتاب يعتبر مصدرا بد يلاحظ جمع فيه كتاب الموازية والواضحة ،
ومختصر ابن عبد الحكم والمجموعة لابن سحنون وذكر في المختصر في ص : ٦٧

- (١) انظر ترجمته في المدارك (٥٨٥ / ٢ - ٦٢٦) رياض النفوس في طبقات
علماء القيروان وأفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفصائلهم
وأوصافهم لأبي بكر المالكي (٣٤٥ / ١ - ٣٧٥) تحقيق ونشر اليكوش
مراجعة محمد المروسي المطوى . دار الغرب الإسلامي بيروت -
لبنان ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
(٢) انظر ترجمته في ترتيب المدارك (٤٩٢ / ٤ - ٤٩٧) .

(٢٧) عبد الله بن الجلاب

هو عبد الله بن الحسن أبو القاسم ، كان من أحفظ أصحاب الأبهري وأنبليهم . توفي سنة ثمان وسبعين وثلثائة (٣٧٨ هـ) كتابه التفریع فی المذهب المالکی ^(١) مخطوط توجد منه صورتان من نسخة واحدة برقم : ١٧٥١ ، ١٧٥٢ أشار إليها ابن هارون في ص: ١٥٣

(٢٨) عبد الله بن عبد الحكم

هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث مولى عميرة أبو محمد ، كان فقيها صدوقا ثقة . توفي سنة أربع عشرة ومائتين (٢١٤ هـ) ^(٢) له كتاب المختصر ، توجد نسخة منه في خزانة القرويين بفاس تحت رقم ٨١٠ قطعة منه ، ونسخة في المكتبة الأزهرية برقم : ١٦٥٥ فقه مالکی ^(٣) ذكر في مختصر ابن هارون في ص : ١٠٤

(٢٩) عبد الله بن وهب

هو : عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري المصري أبو محمد من أصحاب مالك جمع بين الفقه والحديث والعبادة . توفي سنة سبع وتسعين ومائة (١٩٧ هـ) كتابه سماعه من مالك ثلاثون كتابا ^(٤) يوجد بعضه في المتبئية ، وبعضه في النوادر والزيادات

- (١) انظر ترجمته في ترتيب المدارك (٦٠٥/٤)
 (٢) انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي (١٥١) تحقيق وتقديم د. احسان عباس . دار الرائد العربي - بيروت لبنان ١٩٧٨ م
 (٣) فهارس المكتبة الأزهرية (٣٦٧/٢ - ٣٦٨)
 (٤) انظر ترجمته في الديباج (١٣٢) .

(٣٠) عبد الملك بن حبيب

هو عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي الفقيه الأديب الثقة أبو مروان ، انتهت اليه رئاسة الفقه في الأندلس بعد يحيى بن يحيى . توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين أو تسع وثلاثين (٢٣٨ أو ٢٣٩ هـ) كتابه الواضحة ^(١) لم يبق منه الا قطعة في مكتبة تاريخ التراث العربي برقم : (١٣٧/٢ - ١٣٨)

جمع فيه ابن حبيب سماعا عن مالك وفي بعض المسائل يبدى برأيه كما يظهر في مختصر ابن هارون ، ويوجد بعض الواضحة في النوادر والزوائد ، وقد ذكر كثيرا في المختصر .

(٣١) عبد الملك بن الماجشون

هو : عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون مولى لبني تميم من قريش ، أبو مروان ، كان فقيها فصيحا ، دارت عليه الفتوى في زمانه الى موته . توفي سنة اثنتي عشرة وقيل سنة أربع عشرة ومائتين (٢١٢ أو ٢١٤ هـ) رواية عن مالك ^(٢) ليست مجموعة في كتاب مستقل بل توجد ضمن كتب السماعات كالواضحة والموازية وغيرهما ، وأشار اليه ابن هارون في ص : ٢٢

(٣٢) عبد الوهاب بن نصر

هو عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي أبو محمد الفقيه الحافظ . الحجة القاضي العدل الأديب . توفي سنة اثنتين أو إحدى وعشرين وأربعمائة (٤٢٢ أو ٤٢١ هـ) .

(١) تاريخ علماء الأندلس (٢٦٩/١ - ٢٧٢) لابن الفرضي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦ م) .

(٢) أنظر الانتقاء ص (٥٧ - ٥٨) .

كتبه : الاشراف على مسائل الخلاف . مطبوع ، أشار اليه ابن هارون في
ع : ٣٦٤ - المصونة بمذهب عالم المدينة ^(١) وهو فقه مالكي مخطوط

بخزانة القرويين بفاس برقم : ٧٧٧ أشار اليه ابن هارون في ع : ١٠٤

(٣٣) عبيد الله بن محمد (ابن مالك القرطبي)

هو : عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن مالك القرطبي أبو مروان
توفي سنة ستين وأربعمائة (٤٦٠ هـ) ^(٢) كتابه الأحكام ، لم أجد من
ذكره أو نسبته اليه . ذكر في المختصر في ع : ١٠٦

(٣٤) علي بن محمد (ابن القصار)

هو : علي بن محمد بن محمد البغدادي أبو الحسن القاضي ، ثقة
من أئمة من رأيت من المالكيين . توفي سنة ثمانين وتسعين وثلاثمائة
(٣٩٨ هـ) كتابه مسائل الخلاف ^(٣) يعرف بعميق الأدلة في مسائل
الخلاف بين فقهاء الأمصار توجد منه نسخة بخزانة القرويين بفاس برقم : ٤٦٧
ذكر في المختصر ع : ٥٣٩

(٣٥) علي بن محمد اللخمي

هو : علي بن محمد الربيعي اللخمي أبو الحسن ، كان فقيها فاضلا
دينا مفتيا له اختيارات خرجت كثيرها عن قواعد مذهب مالك . توفي سنة
ثمان وسبعين وأربعمائة (٤٧٨ هـ)
كتاب التبصرة ^(٤) هو تعليق على المدونة مخطوط توجد منه نسخة كاملة

(١) انظر ترجمته في شجرة النور (١٠٣ - ١٠٤) برقم (٢٦٦) .

(٢) انظر المدارك (٨١٣ / ٤ - ٨١٥)

(٣) ط . الشيرازي ع (١٦٨)

(٤) انظر ترجمته في المدارك (٧٩٧ / ٤)

لا مخطوط
دار الباز

فى خزانة القرويين بفاس تحت رقم : ٣٦٨ ونسخة فى مخطوطات المكتبة

الوطنية بتونس تحت رقم : ١٩٧٧٢

ولكن النسختين لا يمكن الاستفادة منهما لأنهما متلاشتين وفيهما قطع — حسب قول أمناء هاتين المكتبتين — فلم أتمكن من الاطلاع عليهما ، والظاهر أنه ليس كل الأجزاء متلاشية انما بعض أجزاءها بدليل اطلاعي على صورة من جزء منها يتعلق بالشهادات ولايمان فى مكتبة جامعة الملك سعود .

وقد ذكر فى المختصر عدة مرات منها فى ص : ٤٩٧

(٣٦١) عمر بن محمد (أبو الفرج)

هو أبو الفرج عمر بن محمد الليثى البغدady ، القاضى أخذ الفقه عن اسماعيل بن اسحاق . توفى سنة احدى وثلاثين وثلاثمائة (٣٣١ هـ)

كتابه الحاوى فى مذهب مالك (١) ويحبر عنه فى بعض المواطن (فى مختصر ابن هارون) بكتاب أبى الفرج ، ولم اطلع على مكان وجوده ، ذكر فى المختصر فى ص : ٤٢ ، ٥٨٤

(٣٧) عيسى بن دينار

هو عيسى بن دينار بن واقد الفافقى القرطبى ، العالم المتفلسف كانت الفتيا تدور عليه لا يتقدمه فى وقته أحد . توفى سنة اثنى عشرة ومائتين (٢١٢ هـ) . سماعه من ابن القاسم (٢) وهذا السماع يوجد كثير منه فى المتبقيات والنوادر والزيادات ويحبر عنه بعض الأعيان فى مختصر ابن هارون — بكتاب عيسى بن دينار .

(١) انظر شجرة النور ص (٧٩) برقم (١٣٦)

(٢) تاريخ ابن الفرضي (١/٣٣١)

(٣٨) فضل بن سلمة

فضل بن سلمة بن جرير بن منخل الجهنني من مواليتهم أبو سلمة ،
 كان حافظا للمذهب بصيرا به متقنا له ، كان من أعلم الناس بمذهب
 مالك . توفي سنة تسع عشرة وثلاثمائة (٣١٩ هـ) كتبه : شرح المدونة
 لم تذكره كتب التراجم وذكر في مختصر ابن هارون في ص : ١٤٤
 ومختصر المدونة ذكر في المختصر في : ٤٠٣ ومختصر الواضحة وذكر
 أيضا في المختصر في : ٢٨١ وكتاب الوثائق (١) وهو
 في في : ٤٠٣ من مختصر ابن هارون .

وهذه الكتب لم أطلع على مكان وجودها .

(٣٩) مالك بن أنس

هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الامام ، صاحب المذهب
 المشهور . توفي سنة تسع وسبعين ومائة (١٧٩ هـ) (٢) كتابه الموطأ (٣)
 جمع فيه بين الحديث والفقه وهو مطبوع مستقلا ، كما طبع بها مشرحة المنتقى
 للباجي ، ذكر في مختصر ابن هارون عدة مرات منها في في : ٥٥٨

(٤٠) محمد بن عبدوس

هو : محمد بن ابراهيم بن عبدوس بن بشير من مواليتهم قریش ، كان
 ثقة اماما في الفقه ، صالحا زاهدا . توفي سنة ستين وقيل احدى وستين
 ومائتين (٢٦٠ أو ٢٦١ هـ) .
 كتابه المجموعة (٤) وهو على مذهب مالك وأصحابه ، يشتمل على سماعات

(١) انظر ترجمته في الديباج في (٢٢٠)

(٢) ط . الشيرازي في (٦٢ - ٦٨)

(٣) المصدر السابق في (٧٢)

(٤) انظر الديباج (٢٣٧ - ٢٣٨)

عن مالك وأصحابه وصل إلينا قسم منها في كتاب النوادر والزيادات لابن أبي
زيد ذكر في المختصر في : ٣٧٢

(٤١) محمد بن إبراهيم بن المواز

هو محمد بن إبراهيم بن رباح الاسكندراني أبو عبد الله كان راسخا
في الفقه والفتيا ، توفي سنة تسع وستين ومائتين (٢٦٩ هـ)
كتابه الموازية : ^(١) ويوجد بعضه في النوادر والزيادات وهو كتاب يحتوى
على كثير من السماعات عن مالك وأصحابه ، توجد منه قطعة قديمة في ٣٥
ورقة في المكتبة الخاصة ملك محمد الطاهر بن عاشر بتونس ^(٢) ذكر مرة
في المختصر لابن هارون بالموازية في : ٤٠١
ومرة بكتاب ابن المواز في :
ومرة بكتاب محمد في : ٣٠ ، ٥٤

(٤٢) محمد بن المنذر

هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر ، فقيه مجتهد
من الحفاظ ، توفي سنة تسع عشرة وثلاثمائة (٣١٩ هـ)
كتابه الاشراف لمذاهب العلماء ^(٣) مطبوع منه ثلاثة أجزاء أشار إليه
ابن هارون في : ٦٧

(٤٣) محمد بن أحمد المتبني

محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة القرطبي أبو عبد الله ، كان
حافظا للمسائل جامعها لها عالما بالنوازل . توفي سنة خمس وخمسين ومائتين
وقيل أربع وخمسين (٢٥٥ أو ٢٥٤ هـ) .

-
- (١) انظر ترجمته في شجرة النور في (٦٨) برقم (٧٢)
(٢) الأعلام (٢٩٤ / ٥) تاريخ التراث العربي لفؤاد سركين (١٤٨ / ٢)
(٣) ط. الشافعية (١٢٦ / ٢ - ١٢٩) .

المتببة وتعرف بالمستخرجة ^(١) وهي تحتوى على سماعات مقسمة على كتب الفقه والكتاب مطبوع مع شرحه المسمى : البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتحليل في مسائل المستخرجة لابن رشد الجدة ، ذكرت عدة مرات في المختصر لابن هارون في ص : ٨٠ ، ٥١ ، ١٢٩

(٤٤) محمد بن المطار

هو محمد بن أحمد بن عبد الله أبو عبد الله الأندلسي ، الامام الفقيه المتفنن في الوثائق ، توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة (٣٩٩هـ) كتابه الوثائق ^(٢) مخطوط بخزانة القرويين بفاس برقم : ٤٧٠ ذكر في المختصر عدة مرات منها في ص : ٦٧ ، ٨٦

(٤٥) محمد بن اسماعيل البخاري

هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المفيرة البخاري أبو عبد الله الحافظ توفي سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦هـ) كتابه الصحيح ^(٣) مطبوع ، أشار اليه ابن هارون في ص : ١٦٩ ، ٤١٨

(٤٦) محمد بن زكريا الوقار

هو أبو بكر محمد بن زكريا الوقار ، كان حافظا للمذهب . توفي سنة تسع وستين وقليل ثلاث وستين وقليل أربع وستين ومائتين (٢٦٩هـ) أو ٢٦٣ أو ٢٦٤ هـ (٤) كتابه : المختصر الكبير ^(٤) في الفقه المالكي ، ذكر في المختصر في ص : ٢٢١

(١) انظر ترجمته في المدارك (١٤٤/٣ - ١٤٦)

(٢) انظر ترجمته في الدياج (٢٦٩)

(٣) تاريخ بغداد (٤/٢ - ٣٢) دار الكتاب العربي - بيروت لبنان .

(٤) ترجمته في الدياج ص (٢٣٤)

(٤٧) محمد بن سحنون

محمد بن سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي ، كان عالما فقيها
 ذب عن مذهب مالك ، وكانت له معرفة باختلاف الناس . توفي سنة
 ست وخمسين ومائتين (٢٥٦ هـ) كتابه المسمى بالجامع ^(١) جمع فيه
 فنون العلم والفقه بمضه في النوادر لابن أبي زيد ، ذكر في مختصر ابن
 هارون في ص : ١٠٥ بكتاب ابن سحنون .

(٤٨) محمد بن عبد الله بن أبي زنين

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زنين من
 كبار الفقهاء حسن التأليف . توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة (٣٩٩ هـ)
 كتابه الوثائق ^(٢) لم اطلع على مكان وجوده . ذكر في مختصر ابن هارون
 في ص : ١٧٩

(٤٩) محمد بن علي المازري

هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري أبو عبد الله ، من كبار
 فقهاء المالكية ، لقب بالامام ، توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة (٥٣٦ هـ)
 كتابه المعلم شرح صحيح مسلم ^(٣) مخطوط توجد صورة منه في الجامعة
 الاسلامية بقسم المخطوطات تحت رقم : ٦١٥٢ ، ذكر في مختصر ابن
 هارون في ص : ٢٨٥

(٥٠) محمد بن عيسى الترمذي

هو محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الحافظ الضريو . توفي
 سنة تسع وسبعين ومائتين (٢٧٩ هـ)

(١) انظر ترجمته في المدارك (١٠٤/٣ - ١١٨)

(٢) الديباج (٢٦٩ ص)

(٣) ، (٢٧٩ - ٢٨١) .

مخطوط
 في
 تونس

كتابه السنن ^(١) من كتب السنة الستة المعتمدة . مطبوع ، ذكر في مختصر

ابن هارون في ص : ٤٧٨

(٥١) محمد بن الطفيل

هو محمد بن فرح مولى ابن الطلاع الامام الفقيه الحافظ . توفي سنة سبع وتسعين وأربعمائة (٤٩٧ هـ) كتابه الشروط ^(٢) ذكر في مختصر ابن هارون في ص : ٢٦١ بكتاب الوثائق ، لم اطلع على مكان وجوده .

(٥٢) محمد بن القاسم بن شعبان

هو محمد بن القاسم بن شعبان يعرف بابن القرطبي ، أبو اسحاق كان رأس الفقهاء المالكيين بمصر في وقته وأحفظهم لمذهب مالك . توفي سنة خمس وخمسين وثلاثمائة (٣٥٥ هـ) كتابه (١) - الزاوي وذكر في المختصر في ص : ٦٥ ٢ - مختصر ما ليس في المختصر ^(٣) ذكر في المختصر في ص : ٤٦ وكلاهما في الفقه المالكي ولم اطلع على مكان وجودهما .

(٥٣) محمد بن يتي بن زرب

هو محمد بن يتي بن زرب أبو بكر ، كان مدار طلبه في المناظرة وكان الفقه جليل علمه ، توفي سنة احدى وثمانين وثلاثمائة (٣٨١ هـ) ^(٤) كتابه اختصار الثمانية . وذكر في المختصر في ص : ٣٢٤

(٥٤) محمد بن لبابة

محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة أبو عبد الله ، كان عالما بالشروط بصيرا بعلمها ولكن لم يكن له علم بالحديث . توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة (٣٣٠ هـ)

(١) الشذرات (١٧٤/٢)

(٢) شجرة النور (١٢٣) برقم (٣٥٤)

(٣) ترجمته في المدارك (٢٩٣/٣ - ٢٩٤)

(٤) انظر تاريخ ابن الفرضي (٩٤/٢ - ٩٥) .

كتابه الوثائق ^(١) لم اطلع على مكان وجوده ، أشار اليه ابن هارون فـ

ع : ١٢٣

(٥٥) مسلم بن الحجاج

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أبو الحسن حافظ

من أئمة المحدثين . توفي سنة احدى وستين ومائتين (٢٦١ هـ) .

كتابه الصحيح ^(٢) تلقته الأمة بالقبول هو اصح كتاب بعد صحيح البخاري

مطبوع مرة مستقلا ، ومرة مع شرح النووي ، أشار اليه ابن هارون فـ

ع : (١٦٩)

(٥٦) المغيرة

هو المغيرة عن عبد الرحمن المخزومي ، فقيه المدينة بحد مالك .

توفي سنة ثمان وثمانين ومائة (١٨٨ هـ) ^(٣) ذكر في مختصر ابن

هارون في ع : ٤٢٧ بكتاب المغيرة ، لم اطلع على ذكره في كتب

الفهارس .

(٥٧) موسى بن أحمد بن الوتد

هو أبو محمد موسى بن أحمد بن الوتد ، كان بصيرا بالشروط نبلا

فيها حافظا . توفي سنة سبع وتسعين وثلاثمائة (٣٩٧ هـ) ^(٤) كتاب الوثائق

لم اطلع على مكان وجوده ، ذكر في مختصر ابن هارون في ع : ٢١٠

(٥٨) يحيى بن مزيسن

هو يحيى بن زكريا بن ابراهيم بن مزين القاضي الفقيه المشهور . توفي

سنة تسع وخمسين ومائتين وقليل ستين (٢٥٩ أو ٢٦٠ هـ) .

(١) انظر ترجمته في المدارك (٤/٣٩٨ - ٤٠٣)

(٢) تذكرة الحفاظ

(٣) المدارك (١/٢٨٢ - ٢٨٦)

(٤) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي (٢/١٥٠)

ذكر كتابه في مختصر ابن هارون في ص : ٤٠٣ . لكتاب ابن مزين ولعله
كتاب تفسير الموطأ ^(١) . ان هو أقرب ما ألف في الفقه ، توجد منه
قطع في مكتبة القيروان . ^(٢)

(٥٩) يحيى بن يحيى

يحيى بن يحيى بن كثير بن سلاس الليثي القرطبي الحجة الثبت
رئيس علماء الأندلس وفقهائها . وروايته الموطأ عن مالك أشهر الروايات ،
توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين (٢٣٤ هـ)
سماعه ابن القاسم ^(٣) وذلك في جميع كتب الفقه يوجد بعضه في المتبينة
وبعضه في النوادر والزيادات ، ذكر في المختصر في ص :

(٦٠) يوسف بن عمر بن عبد الهر

ابن عبد الهر : يوسف بن عمر بن عبد الهر التمرى الحافظ شيخ علماء
الأندلس وكبير محدثيها في وقته . توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة
(٤٦٣ هـ) .
كتابه الكافي ^(٤) في فقه أهل المدينة المالكي . مطبوع .
ذكر في مختصر ابن هارون في ص : ١٥٠

(٦١) كتب المدنيين . لعل المراد بها الكتب التي أصحابها مدنيون
كاسماعيل بن أبي أويس ،
ذكر في مختصر ابن هارون في ص : ٤٠١ ، ٤٢٩

(١) انظر ترجمته في المدارك (١٣٢/٣ - ١٣٤)

(٢) تاريخ التراث العربي (١٤٦/٢)

(٣) انظر ترجمته في تاريخ ابن الفرضي (١٧٩/٢ - ١٨١)

(٤) انظر ترجمته في الديباج ص (٣٥٧ - ٣٥٩) .

الفصل الثالث

منهج المؤلف في الكتاب والملاحظات العامة عليه

المبحث الأول

منهج المؤلف في الكتاب

لقد برز لي منهج المؤلف (ابن هارون الكتاني) واضحا من خلال

تحقيق الكتاب

ووضمته على شكل نقاط لتسهيل مراجعته :

١ - قسم الكتاب الى أبواب ، وجعل النكاح بابا وتحت أبواب الا أنه ضمن

باب النكاح كتاب الرضاع .

٢ - كما لم يتبع التسلسل المنهجي من أن المسألة تحت الفرع والفرع تحت

الفصل والفصل تحت الباب ، فنجد أحيانا يذكر الباب وتحت

مسائل وتحت المسائل فروع كما في ص: ٣٦٠-٣٦٥

وأحيانا يذكر الباب وتحت يجعل مسائل وتحت المسائل ^{فصول} كما في

ص: ٤٣٣-٥٤ ومرة يجعل تحت الباب فروعاً وتحت الفرع مسائل

كما في ص: ٣٤٩-٣٤١ ومرة يذكر الباب وتحت فصل فقط كما في

ص: ٢٦-٢٩ ، وأخرى يذكر فصلاً واحداً مستقلاً مثل ما في ص:

٢٩ ، وبعض الأحيان فروع تحت فصل كما في ص: ٥١ ،

وأحيانا يذكر تحت الفصل مسائل فقط كما في ص: ٦٣-٦٤ .

٣ - ما ذكر في مقدمة كتابه في ص: ٣ ، من أنه يسقط المكرر ويسقط نصوص

الوثائق .

٤ - يصدر الوثيقة بلفظ : تكتب أو بلفظ مشتق من الكتاب ، وعند الانتهاء

من نص الوثيقة يبدأ بشرحها ويصدره بقوله : " بيان " مثل ما في ص:

- ٥ - يعتمد في كتابة الوثيقة على ما يراه صوابا كما في ص : ١٩٦ ، ١٩٩
 ٢٠٠ ، ٢٢٢ أو ما يرى فيه احتياطا مثل ما في ص : ٢١٩ ،
 ٢٤٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥
- ٦ - يقوم بشرح الكلمات الواردة في الوثيقة كما في ص : ٣٧ ، ٤١ ،
 ٢٦٩ ، وكذا الجمل مثل ما في ص : ٤٧ ، ٢٤٣ ، ٢٧٤
- ٧ - يستبعد بعض الاحيان من الوثيقة أحكاما فيصدر شرح الوثيقة بقوله :
 فيه من الفقه كما جاء في ص : ٢٠٣ ، ٢٣٤
- ٨ - اذا كان لابن هارون رأى أو اعتراض فصل كلامه عن كلام غيره ، بقوله
 " قلت " مثل ما في ص : ٢٩ ، ٩٩ ، كما فصل المتيطي كلامه عن
 كلام غيره بقوله : " ع " كما في ص : ٨٤ ، ١٢٢ ، ٣٢١
- ٩ - اذا كان هناك خلاف في مسألة اقتصر على ذكر الخلاف فيها في المذهب
 المالكي بحيث لا يتمدى الى غيره من المذاهب الا في مسائل معدودة
 مثل ما في ص : ٣١ - ٣٢
- ١٠ - وبعض الاحيان يأتي بصورة المسألة عن طريق سؤال كما في ص :
 ٤٢٧ ، ٤٣٢
- ١١ - اذا أتى بالمسألة يستدل لها بالكتاب والسنة كما في ص : ٤ ، ٢٦
 - ٢٧ ، ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وتارة بالقرآن فقط كما في ص :
 ١٩٢ ، ٤٤٤ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، وأخرى السنة فقط مثل ما
 في ص : ١٤٩ ، ٣٧٦ ، ٣٨٥ ، ٣٩٤ ، ٤٧٨ ، كما
 يستدل عليها كثيرا بقول مالك وأصحابه وفي المدونة أو غيرها مثل
 ما في ص : ١١٣ ، ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ٣٨٣
- ٤٣٨

النبحث الثاني ملاحظات عامة على الكتاب

لقد ظهر لي من خلال تحقيقي ودراستي لهذا الكتاب ملاحظات عامة أهمها :

١ - أسقط ابن هارون أكثر وثائقها مما جعل الكتاب أقرب الى الفقه منه الى فقه وثائق وذلك يغفل بمقصود تأليف المتيطي للكتاب حيث ألفه ^{ليبين} أساساً كيفية عقد الوثائق وصرح بذلك في مقدمات كتابه جاء فيه مانصه " شرعت في ترتيبها وبسط ألفاظها وبیان وجوهها وتتبع الخسلاف الواقع على مسائلها وما تكلم فيه شيوخ المذهب على معانيها واستوعبت ما حضر في لفظه من الروايات الثابتة في الأمهات ولم أدخل بشيء من النظر في الدواوين ومطالعة كتب ائمتنا مع الاشباع منها أى الوثائق والاكتار وحشوته من المقالات والتسجيل ونصوص الاعذار والتأجيل " كما أنه استفتح الكتاب بباب فضل العلم وباب ما يجب على الموثق وذلك لبيان ما يلزم الشخص معرفته لعقد الشروط .

٢ - كثرة النقول من الكتب بالنسبة حتى يبلغ النقل أحياناً الصفحتين بل الثلاثة كما في ص : ١٠٩ + ١١٢ ، ٣٨٨ - ٣٩١

٣ - توجد في الكتاب نقول عن علماء مشاهير دون الإشارة اليهم كأن يقول : قال بعض الشيوخ ثم يذكر النص كما في ص : ١٤٧ ، ١٨٦ أو يقول قال بعضهم : مثل ما في ص : ١٢٢ فقد قصد به ابن رشد الجدة ، أو ابن يونس كما في ص : ٣٧٠

٤ - ينقل الأحاديث بواسطة كتب الفقه كحديث " أصدق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أربعمائة درهم لكل واحدة " نقله من كتاب وثائق ابن المطار في ص : ٦٨ - ٦٩ ،

وكحديث : " سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل ؟
 قال : الصلاة لأول ميقاتها " منقول من كتاب مقدمات ابن رشد
 ص : ٨ وحديث : " أنت ومالك لأبيك " نقله من البيان والتحصيل
 كما فى ص : ١٤٨ ، إلا أن الأحاديث التى وردت فى الكتاب
 معظمها صحيحة إلا بعض الأحاديث كحديث : " تسعة أعشار الأحياء
 فى المرأة والعشر فى الرجل . . . " الحديث . لم أجده فى كتب
 الحديث مع أن كتب الفقه جعلته من قول ابن العطار ص : ٣٨٦

٥ - كثيرا ما يحذف الكتاب الذى نقل منه السماع كما فى الصفحات التالية
 ١٢٠ ، ١٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨
 وقد يحذف السماع دون الكتاب كما فى ص : ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٤٠
 ١٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٣١٧ ، ٣٢٥ ، كما قد يحذف
 السماع والكتاب كما فى ص :

وهذا كله مما يأخذ الوقت الطويل على الباحث ويصعب عليه الوصول
 الى مظانه .

٦ - بعض الأحيان لما ينقل الخلاف فى المذهب المالكي من كتاب يذكر
 اقوال المذاهب الأخرى من نفس الكتاب تنميما للفائدة ، كسألة
 الالفاظ التى ينمقد بها النكاح فقد نقلها من مقدمات ابن رشد (١)
 وكون الأب أولى من الجد فى أحد اقوال أبى حنيفة ، وكون الأخ وابن
 الأخ أولى من الجد خلافا للشافعى فقد نقل الحكمين من المنتقى
 للهاجى . (٢)

٧ - الكتاب يعتبر مصدرا بدلا عن كثير من الكتب كالمبسوط لاسماعيل بن
 اسحاق ، وكتاب الواضحة ، وكتاب الموازية وغيرها من الكتب

(١) انظر القسم التحقيقى ص : ٣٤

(٢) انظر القسم التحقيقى ص : ٣٦٨

المختصة في الفقه المالكي . الا أن هذه المصادر نقل عن بعضها

مباشرة كما في س :

وينقل عن بعضها بواسطة كما في س :

٨ - كثيراً ما يذكر أحكاماً فقهية في المذهب المالكي بدون أدلة .

٩ - والترجيح اعتمد فيه على المشهور في المذهب ، وعمل أهل قرطبة ^(١) (٢)

وما جرى عليه القضاء واستمر ^(٣) ، والمراعاة للخلاف ^(٤) ،

وباعتباره قول أكثر الموثقين ^(٥) .

أما المشهور فله ثلاث اطلاقات :

١ - اما أن يكون قويا من حيث الدليل وان لم يقل به الأكثر .

٢ - ما يكون قائله جماعة من المشايخ وان لم يكن قويا من حيث

الدليل .

٣ - قول ابن القاسم في المدونة ، وقوله في الكتب الأخرى يقال

له غير مشهور .

وهذا الاطلاق الثالث أكثر من الأولين . اهـ ^(٦)

وبالنسبة لعمل أهل قرطبة فإنه كان حجة بالمغرب ، وقد استنكره

قاضي القضاة بفاس أبو عبد الله المقرئ التلمساني ^(٧) وأن الناس

(١) أنظر س : ٢٧٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٤١٩ ، ٤٤٩ ، ١٥٢ ،

٢٢٠ ، ٢٥٢ ، ١١٦ ، ١٤٨ .

(٢) انظر س : ٢٧٠ ، ٢٨٧ ، ٤٠٠ ، ٤٢٢ ، ١٤٥ .

(٣) أنظر س : ٣٦٢ ،

(٤) أنظر س : ١٨٠ ، ٢١٩ .

(٥) أنظر س : ٢٧٠ ، ٤٢٢ ، ٢٦٤ .

(٦) أنظر مقدمة أوجز المسالك الى موطأ مالك للكاند هلوى س : ٤٨

طبع الكتاب في مطبعة ندوة العلماء لكهنو (الهند) .

(٧) سبقت ترجمته في س : ٢٦

وجود

تنازعوا في الاحتجاج بعمل أهل المدينة وأهل الكوفة مع فضلا الأمة في الكوفة
كعلی وابن مسعود رضي الله عنهما فكيف يحتج بعمل أهل قرطبة التي
انتشر فيها الجهل وانتشرت البدع والخرافات وأصبحت من العرف والمادات
ولكن هذا الانكار قول بانكار من علماء المذهب بعد ذلك ورأوا أنه لا معدل
عما عول عليه زعماء الفقهاء كابن رشد (١) وأصحاب الوثائق كالمصطفى من
اعتماد أهل قرطبة ومن في معناهم . (٢)

ومن ترجيحاته مراعاة الخلاف وهو أصل في المذهب المالكي ومن
ذلك قولهم في النكاح المختلف في فساد أنه يفسخ بطلاق وفيه الميراث
وهذا المعنى أكثر من أن يحصر (٣) وضابطه عندهم : إذا كان أقوى
الدليل راعاه الامام ككثير من الأنكحة الفاسدة يفسخها بطلاق وصداق
ويلحق الولد المتكون منه فإذا كان ضعيف المدرك جدا لم يلتفت اليه
كمن تزوج خاصة . (٤)

(١) ستأثي ترجمته في ص : (١٩٦)

(٣) انظر نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب للمقرئ التلمساني (١/١)

٥٥٦ - ٥٥٨ تحقيق د . احسان عباس دار صادر - بيروت

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

(٣) الفكر السامي (١/١ ق ٩١) .

(٤) المصدر السابق (١/١ ق ٣٨٥) .

الخاتمة

الخاتمة

في بعض مباحث فقهية مقارنة

تمهيد :

لما كان مختصر المتبعية كتاب فقه وثائق ، وقد اقتصر على المذهب المالكي الا نادرا كمسألة حكم النكاح ^(١) ومسألة حكم الخطبة - بضم الخاء - في النكاح ^(٢) وغيرهما من المسائل المشهورة والتي فصل فيها القول مما يفني عن بحثها كان الجد ير بالذكر أن أدرس بعض المسائل لتكون نموذجا واضحا عن مدى نقل المؤلف ولتكون تدريبا على البحث والقدرة على التعبير في مجال تخصصي فاخترت سألتي لعدم اتساع الوقت ، والمسألة هما :

احدهما : ذكر ابن هارون الكناي الخلاف بين المذاهب ، وهي مسألة صيغة عقد النكاح . ^(٣)

والمسألة الثانية من المسائل التي لم يتعرض فيها للخلاف فيها بين المذاهب بل اقتصر على الخلاف في المذهب المالكي وهي مسألة حكم نكاح الرهائب . ^(٤) ومقارنة الكتاب بغيره من كتب المذاهب على ضوء هاتين السألتين تظهر أهمية الكتاب ودقة نقله ومكانته من بين كتب الفقه الأخرى .

(١) أنظر القسم التحقيقي ص : (٢٦ - ٢٨)

(٢) أنظر القسم التحقيقي ص : (٣٠)

(٣) أنظر القسم التحقيقي ص : (٣١ - ٣٢)

(٤) أنظر ص : (٥٧٦) من القسم التحقيقي .

المسألة الأولى

صفة عقد النكاح

تنقسم صيغ عقد النكاح الى قسمين :

١ القسم الأول : اذا كان لفظ الانكاح والتزويج وهذا متفق عليه بين العلماء . (١)

القسم الثاني : اذا كان عقد النكاح بلفظ تطليك وما في معناها من البيع والهبة وهذا القسم قد وقع فيه الخلاف على مذهبين :

المذهب الأول :

ذهب الحنفية (٢) ورواية عن مالك (٣) وعن أحمد (٤) أن النكاح ينعقد بهذه الألفاظ .

المذهب الثاني :

ذهب الشافعي (٥) وهو قول لمالك (٦) ولا أحمد (٧) إلى أنه لا ينعقد بها عقد النكاح . +

وهو قول سعيد بن المسيب والزهرى (٨) وربيعة (٩) وأهل الظاهر . (١١)

-
- (١) بداية المجتهد (٤/٢) المغنى لابن قدامة (٥٣٢/٦)
 - (٢) فتح القدير (١٩٣/٣ - ١٩٧) المبسوط (٥٩/٥) حاشية رد المحتار لابن عابد بن (١٧/٣)
 - (٣) المنتقى (٢٧٥٤/٣ - ٢٧٦)
 - (٤) القواعد الفقهية النورانية ص (١٣٠)
 - (٥) روضة الطالبين واعدة المفتين للنووى (٣٦/٧)
 - (٦) انظر القسم التحقيقى ص: (٣٢)
 - (٧) المغنى (٥٣٣/٦)
 - (٨) ستأتى ترجمته فى القسم التحقيقى ص: (١٦٩)
 - (٩) ، ، ، ، ، ص: (١٢)
 - (١٠) المصدر السابق نفس الجزء والمصفة
 - (١١) المحلى لابن حزم (٤٦٥/٩)

الأدلة

أدلة المذهب الأول

استدل المذهب الأول بما يلي :

أولاً : حديث الواهبة نفسها وجاء فيه " جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي فانظر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلم رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست فقام رجل من أصحابه فقال : يا رسول الله : ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال هلي عندك من شيء ؟ .. وفى آخر الحديث .. اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن (١)

وجه الدلالة من الحديث قوله صلى الله عليه وسلم " فقد ملكتها " فان فيه دلالة واضحة على صحة عقد النكاح بلفظ التملك ويلحق به غيره من الألفاظ لانها في معنى التملك .

ثانياً : ان النكاح ينعقد بهذه الألفاظ كما ينعقد الطلاق بالكلمات (٢)

أدلة المذهب الثانى

استدل المذهب الثانى بما يلي :

أولاً : قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) (٣)

وقوله تعالى : (وأنكحوا الأيتام منكم والصالحين من عبادكم واماءكم) (٤)

(١) رواه مسلم فى صحيحه : النووى (٢١١/٩ - ٢١٤) وباختصار

البهارى فى صحيحه فتح البارى (١٩٨/٩)

(٢) المبنى (٥٣٣/٦)

(٣) سورة النساء آية (٢)

(٤) سورة النور آية (٣٢)

وقوله تعالى : (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها) . (١)

وجه الدلالة : أن هذه الآيات اقتضت على لفظ التزويج والآنكاح ولم تذكر غيرهما من الألفاظ .

ثانيا : ولأن الفاظ التملك وما يشبهه يتمقد بها غير لفظ النكاح كلفظ
الاجارة والاباحة والاحلال فلا يتمقد بها النكاح . (٢)

ثالثا : ان ألفاظ التملك وما فى معناها ليست حقيقة فى النكاح لأنه لو كانت حقيقة لكانت هى والتزويج مترادفة وليس كذلك لأن هذه الألفاظ توجد بغير نكاح ، وليست مجازا لعدم المناسبة بينهما لأن التزويج للتلفيق والنكاح للضم ولا ازدواج بين المالك والمملوكة أصلا . (٣)

مناقشة الأدلة

أجوبة المذهب الثانى عن أدلة القول الأول : ناقش المذهب الثانى أصحاب المذهب الأول فيما أتوا به من أدلة واعتراضوا على أدلتهم بما يأتى :

١ - بالنسبة للدليل الأول وهو حديث الواهبة نفسها فقد ورد الحديث بلفظ " زوجتكها " . (٤)

فاختلفت الرواية فيه والظاهر أنه بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب " زوجنيها " ان هو الغالب من أمر العقود أنه كلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ومن نقل غير لفظ التزويج لم يقصد مراعاة لفظ العقد واما قصد بيان أن العقد جرى على تعليم القرآن بدليل أن بعضهم روى الحديث بلفظ الامكان (٥)

(١) سورة الأحزاب آية (٣٢)

(٢) المفنى (٥٣٣/٦)

(٣) فتح القدیر لابن الهمام (١٩٣/٣)

(٤) أخرجه البخارى : فتح البارى (١٨٨/٩) مسلم فى صحيحه : النووى (٢١٥/٩)

(٥) فتح البارى (١٨٠/٩) .

وأما بالنسبة للدليل الثاني فهو محض قياس ولا عبرة به عند وجود
النسب الصحيح من القرآن والسنة .

جواب المذهب الأول على أدلة المذهب الثاني

وقد أجاب المذهب الأول على أدلة المذهب الثاني بما يأتي :

١ - ان الآيات التي استدلتتم بها من الكتاب على الزام لفظ " الانكاح
أو التزويج غاية ما تدل عليه صحة انعقاد النكاح بلفظ التزويج والانكاح
ولم تنف غيرهما من الألفاظ وأن هذين اللفظين أكثر استعمالاً في عقد
النكاح من غيرها .

٢ - أما الدليل الثاني فهو قياس مع النسب وهو حديث : " الواهبة نفسها "
ولا يصح القياس في مقابلة النسب .

٣ - أما الدليل الثالث : فالجواب عنه بأن التملك سبب لملك المتعصية
في محلها بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح والسببية طريق
المجاز . (١)

٤ - وأجابوا عن جواب المذهب الثاني في حديث الواهبة نفسها بأن الجمع
بين الروايتين ، رواية : " زوجتكها " وبين رواية " ملكتكها " أولى
من الترجيح ووجه الجمع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت عنه أنه
اقتصر على " ملكتكها " بل أما أنه قالهما جميعاً أو قال أحدهما
لكن لما كان اللفظان عند الصحابة في مثل هذا الموضع سواءً روي
الحديث تارة هكذا وتارة هكذا . (٢)

(١) فتح القدير (١٩٣/٣)

(٢) القواعد الفقهية النورانية ص (١٣٠)

سبب الاختلاف

وسبب اختلاف الفقهاء في صحة عقد النكاح بلفظ التملك أو الهبة وما يجري مجراها هو هل يشترط اتفاق اللفظ مع النية في العقد الذي أريد به حقيقة أم ليس من صحته اللفظ مع المراد منه حقيقة .

فمن الحق بالمقود التي يعتبر فيها الأمان قال لا ينمقد النكاح الا بلفظ الانكاح والتزويج ومن قال ان اللفظ ليس من شرطه ما نوى به حقيقة قياسا على ما ليس من شرطه اللفظ أجاز النكاح بأي لفظ اتفق اذا فهم المصطفى الشرعي من ذلك . (١)

الراجح في الأقوال

وبعد عرض الأدلة ومناقشتها يتبين لى أن المذهب الأول القائل بجواز عقد النكاح بلفظ التملك وغيره هو الراجح لقوة أدلته ، ولأن دلالات الأحوال في النكاح معروفة من اجتماع الناس لذلك والتحدث بما اجتمعوا له .

واذا قال بعد ذلك ، ملكتها ألف درهم ، علم الحاضرون بالاضطرار أن المراد به الانكاح .

وقد شاع هذا اللفظ في عرف الناس حتى سموا عقده املاكا وملاكا ولهذا روى الناس قول النبي صلى الله عليه وسلم لخاطب الواهبة الذي التمس خاتما من حديد فلم يجد

رووه تارة أنكحتها ، وتارة : ملكتها (٢) ونهى كلها ألفاظ ثبتت صحتها ونسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم فلا وجه لتعطيلها وعدم العمل بما تعدل عليه من أحكام شرعية . والله أعلم .

(١) بداية المجتهد (٤/٢)

(٢) القواعد النورانية (ص ١٣٠)

السألة الثانية

نكاح الربائب

الربائب جمع ربيبة وهي في اللغة ربيبة الرجل وهي بنت امرأته
من غيره . (١)

وقد أجمع علماء الأئمة على تحريم نكاح الربيبة التي في حجره
إذا دخل بأمرها .

ولكنهم اختلفوا إذا لم تكن في حجره على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور العلماء على أن الربيبة المدخول بأمرها تحرم
عليه ولو لم تكن الربيبة في حجره ، منهم أبو حنيفة ومالك (٢) والشافعي (٣)
والصحيح من مذهب أحمد . (٤)

القول الثاني : ذهب إلى أن الربيبة لا تحرم على الرجل إذا لم تكن في
حجره وهو قول ابن حزم (٥) (٦) وقول لأحمد ضعيف في المذهب (٧)

(١) لسان العرب (٤٠٥/١) (رب)

(٢) انظر القسم التحقيق ص (٥٧٦) الهداية شرح بداية المنتقى (٢١٠/٣)

(٣) نهاية المحتاج (٢٧٥/٦)

(٤) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف الواقع على مذهب الامام المجل

احمد بن حنبل للموداوى (١١٥/٨) المغنى لابن قدامة (٦ /

٥٦٩ - ٥٧٠)

(٥) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي صاحب

الكتب المظيمة التي منها المحلى والفصل في المثل والحلل ، وكتاب

مراتب الاجماع ، كان علماء الظاهر المنتصرين له (ت ٤٥٦ هـ)

ترجمته في مطمح الأنفس ومصرخ الأنفس لابن خاقان (ص ٢٧٩ -

٢٨٢) معجم الأرباب (٢٣٥/١٢) .

(٦) المحلى (٥٢٧/٩)

(٧) الانصاف للموداوى (١١٥/٨) .

واغتاره ابن عقيل (١) الحنبلى (٢) وحكى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب .

ادلة القول الأول

استدل أصحاب القول الأول بما يلى :

أولا : حديث أم حبيبة رضى الله عنها قالت : قلت يا رسول الله : هل لك فى بنت أبى سفيان ؟ قال : فأفعل ماذا ؟ قلت : تنكح قال : أتحبين ؟ قلت : ليست لك بمخلية وأعجب من شركنى فيك أختى قال : انها لا تحل لى قلت : بلغنى أنك تخطب ؟ قال : ابنة أم سلمة ؟ قلت : نعم قال : لو لم تكن ربيبتى ما حلت لى أرضعتنى واياها ثوية فلا تعرضن على بناتكن ولا اخواتكن . (٣)

وجه الاستدلال من الحديث : أنه جاء مطلقا ولم يقيد بالحجر فدل على تحريم الربيبة ولو لم تكن فى حجره .

ثانيا : أن عمران بن حصين (٤) سئل عن رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها . فقال عمران : لا تحل له أمها دخل بها أولم يدخل بها فان طلق الأم قبل أن يدخل بها تزوج ابنتها . (٥)

(١) هو أبو الوفاء على بن عقيل بن محمد الطفرى شيخ الحنابلة فى وقته
بيفداد حسن المناظرة . له مصنفات منها كتاب الفنون (ت ٥١٣هـ)
ترجمته فى ذيل طبقات الحنابلة لأبى الفرج عبد الرحمن بن شهاب
البيفدادى (١٤٢/١ - ١٦٥) ط . دار المعرفة للطباعة والنشر
بيروت لبنان ، شذرات الذهب (٣٥/٤) .

(٢) الانصاف (١١٥/٨)

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه : فتح البارى (١٥٨/٩)

(٤) عمران بن حصين الخزاعي اسلم عام خيبر وصحب وكان فاضلا وقضى بالكوفة

(ت ٥٢) ترجمته فى تهذيب التهذيب (١٢٥/٨ - ١٢٦) .

(٥) المحلى (٥٢٩/٩)

وجه الدلالة من الأثر : أن عمران بن حصين لم يفرق بين التي في حجره والتي لم تكن في حجره .

ثالثا : ان التربية لا تأثير لها في التحريم حكمها حكم سائر المحرمات . (١)

أدلة المذهب الثاني

استدل المذهب الثاني بالأدلة الآتية :

الدليل الأول : قوله تعالى : (وبائبكم اللاتي في حجركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) (٢)

وجه الاستدلال من الآية : ذكرها الله في معرض المحرمات من النساء وقد قيد تحريم البائبات أن تكون الربيبة في حجره ، وأن يكون قد دخل بالأم (٣) كما يدل عليه قوله بعد ذلك (واحل لكم ما وراء ذلك) (٤)

الدليل الثاني : أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أفتى في مسألة من تزوج بنت رجل كانت تحته ولم تكن البنت في حجره . (٥)

الدليل الثالث : أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " ان مالك بن أوس (٦) قال كانت عندي امرأة وقد ولدت لي فماتت فوجدت عليها فلقيت علي بن أبي طالب فقال لي : مالك ؟ فأخبرته ، فقال : ألها أبنه ؟

(١) المغني (٥٧٠/٦)

(٢) سورة النساء آية (٢٣)

(٣) حكاية ابن حجر في : فتح الباري (١٥٨/٩)

(٤) سورة النساء آية (٢٤)

(٥) فتح الباري (١٥٨/٩)

(٦) هو مالك بن أوس بن الحدثان النصري ، أبو سعيد المدني مختلف في

صحيته له رؤية ، روى عن عمر (ت ٩٢ هـ) وقيل (٩١ هـ) ،

ترجمته في تقريب التهذيب (٢٢٢٣/٢)

يعنى من غيرك . قلت : نعم قال : كانت فى حجرك ؟ قلت : لا
هى فى الطائف قال : فأنكحها قلت فأين قوله تعالى : (وبائتكم) ؟
قال : أنها لم تكن فى حجرك وإنما ذلك إذا كانت فى حجرك . (١) (٢)

مناقشة الأدلة

ناقش أصحاب المذهب الثانى أصحاب المذهب الأول فى أدلتهم

فقالوا :

ان قولكم فى الدليل — الأول والثانى — أى حديث أم حبيسه
وأثر عمر بن حصين بأنهما مطلقين فانه يرد عليه بأن الآية مقيدة فوجب
جمل المطلق على المقيد .

أما دليلكم الثانى بأن الربيعة لا تأثير لها فهذا غير صحيح ولا
لزم منه تقييد القرآن بالحجر ليس له فائدة وهو منزعه عن ذلك .

أجوبة أصحاب المذهب

الأول على أدلة المذهب الثانى

وقد أجاب أصحاب المذهب الأول على المذهب الثانى بما

يأتى :

أولا : أجابوا على الدليل الأول بأن الآية لم تخرج مخرج الشرط وإنما وضعتها
بذلك تعريفا لها بخالف حالها وما خرج مخرج الغالب لا يصح
التمسك بمفهومه . (٣)

ثانيا : وأجابوا عن الدليل الثالث وهو أثر علي بن أبى طالب بأنه ضعيف
لأنه فيه ابراهيم بن عبيد وهو لا يعرف .

(١) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (٢٧٨ / ٦ - ٢٧٩)

(٢) ذكره ابن حجر فى معرض الاستدلال ، فتح البارى (١٥٨ / ٩)

(٣) المفنى (٥٧٠ / ٦)

ولكن رد أصحاب المذهب الثانى عن هذا الجواب بأن ابراهيم
هذا هو ابراهيم بن عبيد بن رفاعه وابراهيم ثقة تابعي معروف وأبوه وجده
صاحبان فلاثر صحيح عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه . (١)

سبب الخلاف

وسبب الخلاف هو هل الوصف بكونها تحت حجره له تأثير فى
الحرمة أو ليس له تأثير وإنما خرج مخرج الموجود أكثر ؟ (٢)
فمن جعل له تأثيرا فى الحرمة لم يحرم الربيبة التى ليست فى
الحجر ، ومن جعله وصفا خرج مخرج الغالب حرما به .

الراجع

بعد سرد الأقوال والأدلة والمناقشات يتبين لى أن الراجع قول
الجمهور لوقوع اجماع الجمهور من الفقهاء على عدم صحة عقد الربيبة مطلقا
سواء كانت فى حجره أو لم تكن مع ندرة المخالف الذى اشترط فى التحريم
كون الربيبة فى حجره . والله أعلم .

(١) فتح البارى (١٥٨/٩)

(٢) بداية المجتهد (٣٣/٢)

(٣) فتح البارى (١٥٨/٩)

— ثانياً —

القسم الحقيقي

بسم الله الرحمن الرحيم و على الله على سيدنا
ومولانا محمد النبي الكريم و على آله و صحبه و سلم
تليماً (١) .

الحمد لله ذي العزة و الجلال الموصوف بالمعظم
والكمال المتميز بالكبرياء و الجبروت في آزل الازل ،
المقره من "الشريك" (٢) "و النظيف" (٣) و المسثال
المتعالي مما يقول الظالمون اولو الريخ و الظلال بالذي
شرع لعباده الاحكام و حثهم على تعليمها و السعي فسي
تحصيلها بجزيل الثواب و الاقبال و كلشهم بالدروب على
العمل بها بالغلو و الاصال . احسنه حد معترف بذنوبه
متفيل من "مفواته" (٤) و ميوه هو صلوات الله وملائكته
على سيدنا محمد (٥) سيد المرسلين و امام المتقين ما لمع
ببرقاو سطح آل (٦) هو على آله و محبه و مشرتسه غير
"صحب" (٧) وآل .

-
- (١) في "ب" ، تليماً ، قال الشيخ الفقيه الاجل العالم
المحقق آيو عبد الله محمد بن أبي موسى هارون الكنائي بسعد
قوله تليماً زيادة من اليناخ .
(٢) في "ب" ، "ج" ، الشبه .
(٣) ماقطة من "ج" .
(٤) في "ج" ، سواته .
(٥) ماقطة من "ب" ، "ج" ، "ب" .
(٦) آل هو السراب و قيل هو الذي يكون في كلاً من السماء
و الارض يرفع الشيوخ و يزهاها فأما السراب فهو الذي يكون نصف
النهار حار بالارض كأنه ماء جار (السان العرب ٣٦/١١) .
(٧) ماقطة من "ج" .

و بعد ، فلن علم القضاء والأحكام وما يتعلق "بفقه" (١)
 الوثائق وفصول الخصاص من أجل العلوم (قدراً) (٢) وأشرفها
 خطراً لأنه به تخرج حقوق الأناس وبه يستبصر القضاة والحكام
 ومن جهله منهم فهو فريق في بحر الجهل والاقام ، وقد ألف
 الناس فيه كتباً عديدة وامتدت فيه أنفاس "مديدة" (٣)
 وإن كتاب النهاية و "التمام" (٤) في معرفة الوثائق والأحكام
 للشيخ (الإمام) (٥) المحقق أبي الحسن علي بن عبد
 الله بن إبراهيم بن محمد اللخمي (ثم) (٦) المتبسطي رحمة الله عليه
 من أجلها تأليفها وأحسنها تصنيفاً لجمعه (لباب) (٧) كلام
 المتقدمين وفتاوى المتأخرين وأحكام الأندلسيين وآراء القرويين
 من (٨) كتب شهيرة و تمانيف "فريضة" (٩) ، وكنت في بعض الأزمان
 ألزمت نفسي الاشتغال به والعكوف عليه فاستخرت الله في تلخيصه
 فليختمه واضع المعاني "مؤسس" (١٠) القواعد والمباني في...

-
- (١) في "ع" : يعلم ، والأولى ما أثبتته بدليل استعمال نفس العبارة باتفاق النسخ في ص: ٣
 (٢) ماقطة من "ج" والواجب إثباتها لاستقامة الكلام
 (٣) في "ج" : مزيدة ، والأولى ما أثبتته لاستقامة المعنى
 (٤) في "ج" : الإتمام
 (٥) ماقطة من "ع" ، "أ" ، "ج"
 (٦) ماقطة من "ج"
 (٧) ماقطة من "ج" ، ولباب الشيء : خالصة وخياره (لسان العرب ١ / ٧٢٩)
 (٨) في "أ" : و
 (٩) في "ج" : غزيرة
 (١٠) في "ج" : ميسر

... قدر الثلث من الأصل واستوعبت مسائله و مباحثه مع فقه الوثائق
والمختار في "كتبها" (١) لم لخل بشيء من ذلك هذا ما تكرر منها
مع نصوص الوثائق لملمي أن من قرأ هذا الكتاب وكان معه طرف
من العربية لم يخف عليه وجه الكتب فيها .

والله سبحانه أسأل أن "ينفعني" (٢) به والمسلمين ، وأن يجعله
خالصاً لوجهه ، وأقول كما قال شبيب (٣) طوات الله على نبينا
وعليه : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (٤) .

(١) في "ج" : وثائقها

(٢) في "ع" ، "ج" : ينفع ، والأولى ما أثبتته بدليل العطف على المسلمين

(٣) يقيم الخلف ما حكاه القرآن عن شبيب عليه السلام .

(٤) سورة هود آية ٨٨

باب "فضل" العلم وآدابه

قال الله تعالى : ﴿ تَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ تَرْجَاهُ ۝ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ تَرْفَعُ تَرْجَاهُ مَنْ تَشَاءُ ۝ (٣)

قال زيد "ع" : بالعلم في (الدنيا) (٥) ، وقال تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ

يَشَاءُ ۝ (٦) ، قال ابن عباس : الحكمة السنة (٧) و كذلك قال في قوله

تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ۝ (٨) هي السنة .

وقال صلى الله عليه وسلم : ((من "يرد" (٩) الله به غيرا يفقهه

في الدين)) (١٠)

(١) في "ب" : في فضل

(٢) سورة المجادلة آية (١١)

(٣) سورة يوسف آية (٧٦)

(٤) في "أ" ، "ع" : ابن زيد ، وفي "ب" : ابن الزبير ، وفي "ج" : ابن الزبير والصواب ما أثبتته لوروده كذلك في جامع بيان العلم و فضله لابن عبد البر ١٤٦/٢ وذكر السيوطي بأنه خرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن طريق مالك عن زيد بن أسلم (الدر المنثور في التفسير بالمأثور بهامشه تنوير الاقتباس في تفسير ابن عباس ٤ / ٢٧)

وزيد هو أبو عبد الله العدوي العمري المدني الفقيه حدث عن والده و غيره كما حدث عن مالك والأوزاعي (ت ١٢٦) انظر ترجمته في حلية الأولياء ٣ / ٢٢١ تذكرة الحفاظ ١٣٢ / ١

(٥) ساقطة من "ع"

(٦) سورة البقرة آية ٢٦٩

(٧) ممن فسر السنة بالحكمة قتادة والحنن وأبو مالك : جامع بيان العلم و فضله ١ / ٢٠ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ / ٧٦

أما المروى عن ابن عباس فهو تفسيره الحكمة بالمعرفة بالقرآن وناسخه و منسوخه ومحكمه و متشابهه و مقدمه و مؤخره و حلاله و حرامه و أمثاله . و روي عنه أقوال أخرى قريبة من هذا المعنى

انظر جامع البيان ، في تفسير القرآن ٦٠ /

(٨) سورة النباء آية ١١٣

(٩) في "ج" أراد

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه مع فتح الباري ١ / ١٦٤ ، ١٦٧/٦ ، ٢١٣/١٣

و معلم مع شرحه النووي ٢ / ٧١٨ ، ٢ / ٧١٩ كلهم عن معاوية بن أبي سفيان

و قال : ((ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له

طريقا الى الجنة)) (١) ، و قال : ((إن الملائكة لتضع أجنحتها

"لطالب" (٢) [للمعلم رضا لما يطلب] (٣) قال ابن أبي (٤) زيد في مختصره

قال لي بعض شيوخني يعني تبسط أجنحتها بالدعاء [(٥) (للتالب) (٦)

بدلا من الأبدى ، و قال عليه الصلاة والسلام : ((إذا مات المؤمن انقطع

عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو عمل ينتفع به" (٧) أو ولد صالح

يدعوه)) (٨)

(١) أخرجه مسلم ٤ / ٢٠٧٤ ق ٤ : محمد فؤاد عبد الباقي ، و أحمد في مسنده

٢ / ٢٥٢ ، ٢٢٥ ، ٤٠٤ ، و الترمذي في سننه ٢٨٦٥ كلهم عن أبي هريرة .

(٢) في "ج" "ب" : بالدعاء لطالب بزيادة - بالدعاء ، و الأولى إسقاطها لعدم ورودها في الحديث

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٥٧/٤ الذي معه معالم السنن ، و ابن

ماجه في سننه ٨١/١/١٧ ، و أحمد في مسنده ٢٣٩/٤ ، ٢٤١ ، ١٩٦/٥ .

و الترمذي في سننه ٤٨/٥ - ٤٩

عن أبي هريرة قال أبو عيسى : لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجا ، بن حيوة و ليس هو عندى بمتصل .

(٤) ساقطة من "ع" ، "ب"

(٥) ساقطة من "ب"

(٦) ساقطة من "أ"

(٧) في "أ" ، "ب" ، "ج" ، به من بعده - بزيادة - : من بعده

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه ٣ / ١٢٥٥

أحمد في مسنده ٣٧٢/٢

أبو داود في سننه ٣٠٠/٣

كلهم عن أبي هريرة

و في الخبر (١) : ((يجمع الله العلماء يوم القيامة فيقول لهم
 إني لم أضع حكمتي في صدوركم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم اذهبوا
 فقد غفرت لكم على ما كان منكم)) (٢) . وقال صلى الله عليه وسلم :
 ((فضل العالم على العابد كفضلي على أمتي)) (٣) وقال :
 ((لكل شيء عماد و عماد هذا الدين الفقه و ما عبد الله بشيء
 أفضل من فقه في الدين و لفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد)) (٤)
 و قال سحنون : نفقة درهم (واحد) (٥) في العلم أفضل من عشرين ألفا
 في سبيل الله تعالى (٦)

- (١) الخبر له ثلاث معان : (١) عند علماء الحديث هو مرادف للحديث .
 (٢) قيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه
 وسلم و الخبر ما جاء عن غيره .
 (٣) و قيل بينهما عموم و خصوص مطلقا فكل حديث
 خبر من غير عكس . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٨ .
 (٤) رواه ابن عبد البر في جامعه عن عبد الله بن داود ثم قال : و روي هذا
 المعنى باسناد مرفوع متصل عن أبي موسى الأشعري ، جامع بيان العلم ٥٨ / ١
 و رواه الطبراني في المعجم الكبير و ضعف سنده العراقي في المغني عن حامل
 الاسفار في الاسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار ١ / ١٤
 و كما ذكره أين الجوزي في الموضوعات ٢٦٣ / ١ - ٢٦٤
 (٥) رواه الترمذي في سننه ٥٠ / ٥ ،
 و ابن عبد البر في جامعه ٢٦ / ١ عن أبي سعيد و أبي أمامة
 (٦) رواه الطبراني في المعجم الأوسط و البيهقي في شعب الإيمان و ابن عبد البر
 في جامعه ٣١ / ١
 عن أبي هريرة . ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير ١٠١ / ٥
 (٥) ساقطة من "ع" و "ق"
 (٦) لم أجده

(ع) (١) أخذ سحنون هذا من الحديث الذي جاء ، ((ما (أعمال) (٢) البر في الجهاد إلا لأكمة في بحر و ما جميع أعمال البر والجهاد في طلب العلم إلا لأكمة في بحر)) (٣) . قال بعض الشيوخ (٤) ، هذا اذا كان الجهاد فرض كفاية و أما اذا تعين فهو أفضل من طلب العلم ، و ظهر هذا الحديث أن طلب العلم أفضل من الصلاة و معناه في النافلة ، و أما (الفرائض) (٥) فهي أفضل لأنه عليه السلام ((مثل أي الأعمال أفضل قال الصلاة أول ميقاتها)) (٦) (٧) .

-
- (١) ساقطة من "ج" ، و الرمز به يعني المؤلف علي المتيطي حاشية المعداني على الاتقان و الاحكام شرح تحفة الاحكام ١٨٠/١ .
- (٢) في "أ" ، "ب" ، "ع" جميع أعمال - بزيادة - جميع . و في "ج" : أعمال في جميع و أمقطتها لعدم ورودها في المقدمات لابن رشد ٣٢/١ .
- (٣) لم أجده في كتب السنة المعتمدة و انما ذكره ابن رشد في المقدمات ٣٢/١ لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية و التحصيلات المحكمات
- (٤) المعنى به ابن رشد الجدد
- (٥) في "أ" ، الفرض
- (٦) رواه البخاري في صحيحه مع شرحه فتح الباري ٣/٦
- الترمذي في سننه ١٧٣/٢
- و أحمد في مسنده ٤٥١/١
- (٧) المقدمات لابن رشد ٣٢/١

و اختلف قول مالك في (أفضلية) (١) الاشتغال لا (بطلب) (٢) العلم على صلاة النافلة فقال في سماع ابن القاسم : الصلاة أحب الي ، وقال في سماع أشهب وابن أبي أوفى وابن وهب : طلب العلم أفضل .

و قال أبو بكر ابن عبد الرحمن (٣) (القروى) (٤) :

أما صلاة الليل فهي أفضل ، وأما صلاة النهار فطلب العلم أفضل منها لمن كان فيه رجاء لموضع الإمامة . وقال أبو عمران الفاسي (٥) : رحمة الله عليه : الممّول عليه من ذلك ما كان عليه السلف الصالح (أنهم) (٦) مواظبون على نصيبهم من "التعبد" (٧) (مواظبة لا تقطعهم عن حضورهم مجالس العلم) (٨) . قال ابن وهب : كنت عند مالك فعانت صلاة الظهر أو العصر وأنا أقرأ عليه فجمعت كتبني (لأقوم) (٩)

(١) في "أ" : فضيلة

(٢) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج"

(٣) لم أجد له ترجمة

(٤) ساقطة من "ب" ، "ع"

(٥) هو موسى بن عيسى بن أبي حاج المفجومي . كان من أحفظ الناس للحديث

و المذهب المالكي له رحلة إلى المشرق ، له تأليف في الحديث والفقه وله

تعليق على المدونة (ت ٤٣٠) الديباج المذهب ٣٤٤

(٦) ساقطة من "أ"

(٧) لا شك أنه تبين في "ع"

(٨) ساقطة من "أ"

(٩) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج"

فقال : لأن هذا لمحب ما الذي قمت ، إليه بأفضل من الذي كنت فيه إذا
صحت فيه النية (١) . قال بسم الشيوخ : يعني ما الذي قمت
إليه بأوجب عليك الآن من الذي قمت عنه لأن الصلاة لا يتمين
وجوبها بأول الوقت (٢) ، واختلط في موازنة الأعمال فروي من
مالك أن أفضل أعمال البر الحج التطوع ، و قال ابن أبي زيد :
هو أفضل من العمل (٣) القرآن ، و قال أبو بكر (٤) ابن عبد الرحمن
القروي : دراسة العلم أفضل من قراءة القرآن . و قال أحمد بن حنبل :
رأيت رب العزة في النوم فقلت (يا رب) (٥) ما أفضل ما يتقرب به المتقربون
إليك ؟ فقال : كلامي يا أحمد ، فقلت : يا رب بفهم أو بفهم فهم ؟ فقال : على
أي حال (كان) (٦) (٧)

و قال (مالك) (٨) بن دينار (٩) : أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام
أن اتخذ نعلين من حديد و هما من حديد ثم اطلب العلم حتى "تخلق" (١٠) نعلاك
و تنكسر عماك (١١) .

-
- (١) جامع بيان العلم و فضله ٣٠/١ ، البيان و التحصيل ٤٢٦/١٨
(٢) قاله ابن رشد في المقدمات ٢٦/١
(٣) في "ب" ، تعلم
(٤) في "ع" ، "ب" ، "ج" : سعيد و الصواب ما أثبتته لاتفاق النسخ على ذلك في ص : ٨
(٥) ماقطة من "ب"
(٦) ماقطة من "أ" ، "ع"
(٧) ذكره ابن الجوزي في باب ذكر المناجات التي رآها أحمد بن حنبل في كتابه
مناقب الإمام أحمد ٥٢٧
(٨) ماقطة من "أ"
(٩) هو أبو يحيى البصري محدث ثقة عابد و رع (ت ١٣١) ط ابن سعد ٢٤٣/٧
حلية الأولياء ٢٥٧/٢ ، تهذيب التهذيب ١٤/١٠
(١٠) في "ع" : يخلق ، و في "ج" : تخلق ، و كلمة تخلق و أخلق أخلاقا
و اخلولة ، يلي (اللسان ٨٨/١٠)
(١١) جامع بيان العلم ١١٣/١

و كان عروة بن الزبير (١) يقول لبنيه : يا بني سلوني قبل أن تفقدوني
 "فانه" (٢) يقال: أزهّد الناس في عالم أهله (٣) وإنكم صفار قوم لا يحتاج
 اليكم و يوشك أن تكونوا كبار قوم يحتاج اليكم و ما خير كبير لا يعلم
 و قال ابن مينة (٤) : أحوج الناس إلى طلب العلم "أعلمهم" (٥) لأن
 "الخطأ" (٦) منه أقبح . و قال "الحسن" (٧) (٨) : لولا العلماء لكان
 الناس كالبهائم (٩)

-
- (١) هو ابن الموام بن خويلد الأسدي ابن حوارى رسول الله صلى الله عليه و سلم
 و ابن عمته صفية أبو عبد الله اليمدني ثقة فقيه مشهور (ت ٩٤) على الصحيح
 طبقات الفقهاء للشيرازي ٥٨ ، سير أعلام النبلاء ٤٢١/٤ و تقريب التهذيب ١٩/٢
 (٢) في "ع" : فقد
 (٣) جامع بيان العلم ٢١٤/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٦/٤
 (٤) سيفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد حافظ العصر سمع ابن شهاب الزهري
 و زيد بن أسلم و غيرهما ، و حدث عنه الشافعي و عبد الرزاق و الحميد و أحمد
 ابن حنبل و غيرهم اتمام ثقة : و كان لا يدلّس الا من ثقة .
 ت : ١٩٨ هـ ، ترجمته في حلية الاولياء ٢٧٠/٧ ، تهذيب التهذيب ١١٧/٤
 سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٨
 (٥) في "ج" : أعلمهم
 (٦) في "ج" : الخطر
 (٧) في "ج" : الحسين
 (٨) لعنه الحسن بن أبي الحسن يسار البصري مولى زيد بن ثابت و كان سيد أهله
 زمانه علما و عملا روى عن عمران حصين و المفيروق بن شعبة و جابر و هو معروف
 بالتدليس عن الضعفاء (ت ١١٠ هـ) ترجمته في :
 طبقات الفقهاء للشيرازي ٨٧ ، سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢
 (٩) من بعض العلماء : جامع بيان العلم (٧٨/١) : ...

...
 ...

و روى هارون بن طلي الحضرمي (١) عن مالك أنه سئل "عممن" (٢)

قالت له "مرأته" (٣) يا سفلت فقال لها ان كنت سفلتا فأنت طالسقة^(٤)

قال: ان لم يكن طالب علم و (١) لا (٥) فهو سفلت . (٥) لا (٦) لأنه

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((اذا استرذل الله عبدا

احظر عليه العلم)) (٧)

و قال ابن المبارك^(٨) السفلت (من) (٩) يأكل بدينه (١٠) (٩)

(١) لم أجده ترجمه .

(٢) في "ج" : عمّا

(٣) في "ج" : امرأة

(٤) السفلت هو الساقط من الناس أو هو سافل الناس و هو غائهم .

لسان الجوب ٣٢٧/١١

و قد ذكر نفس قصة مالك في طلاق المرأة اذا قالت لزوجها : يا سفلت رواها

الترمذي (اللسان ٣٣٨/١١)

(٥) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج"

(٦) رواه ابن النجار عن أبي هريرة و عبدان في الصحابة ، و أبي موسى في الذيل

عن بشير بن النحاس و هو حديث موضوع . ضعيف الجامع الصغير برقم ٤٩٩٩-٥٠٠٠

(٧) عبد الله بن المبارك بن واضح سمع من حميد الطويل و الازاعي و أبي حنيفة

و مالك و الليث و غيرهم و سمع عنه الثوري و ابن وهب و ابن معين و غيرهم

ثقة ثبت في الحديث رجل مالح يقول الشعر (ت ١٨١هـ)

ترجمته في الفقهاء للشيرازي ٢٦ ، حلية الاولياء ١٢٦/٨

سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٨

(٨) ساقطة من "ج"

(٩) سير أعلام النبلاء ٣٩٩/٨

فصل

[في الصبر على طلب العلم و حكم تعلّمه و تعليمه
و العمل به و إخلاص النية فيه]

في الحديث : ((لا ينال العلم براحة الجسم)) (١) ، قال يحيى بن يحيى (٢) :
وإن رجلاً من الطلبة ذكر هذا الحديث و هو على بطن امرأته فنزل عنها
قبل أن يقضي حاجته و أخذ دفتره من العلم يقرؤه . و روى أبو زيد عن
ابن القاسم قال : قال مالك : " أن هذا الأمر لا ينال حتى يذاق فيه طعم
الفقر " (٣) و ذكر ما نزل بربيعة (٤) رحمه الله (من الفقر) (٥)
حتى يطاع (خشب) (٦) سقف بيته في طلب العلم ، و قال سخنون :
لا يملح المعلم لمن يأكل حتى شبع و لا لمن يهتم بفصل ثوبه . (٨)

- (١) هذا قول ذهب عند العلماء مثلاً و ليس بحديث كما قال المصنف ، نسبته إلى
العلماء ابن عبد البر في جامع بيان العلم ، و هو قول يحيى بن يحيى بن أبي
كثير ، و روى عن زيد بن علي بن حسين . جامع بيان العلم ١٠٦/١
(٢) يحيى بن يحيى بن كثير بن وسيل بن شمال ، الإمام الكبير فقيه الأندلس
أبو محمد الليثي سمع الليث بن سعد و عبد الله بن وهب و سمع الموطأ عن مالك
و كان يفتي برأيه كان ثقة عاقلاً (ت ٢٣٤) ترجمته في الإثقا ٥٨ : ٦
ط الشيرازي : ١٥٢/١ سير أعلام النبلاء : ١٠٦/١٠٥
(٣) في "أ" لا ينال هذا الأمر حتى ينال فيه طعم الفقر
(٤) ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف بربيعة
الرأي اسم أبيه فروخ ثقة فقيه مشهور . ترجمته في شذرات الذهب ١/٤٩٤
سير أعلام النبلاء ٨٩/٦
(٥) ماقطة من "ب"
(٦) ماقطة من "ب"
(٧) جامع بيان العلم ١١٦/١
(٨) المصدر السابق ١١٧/١

و قال ابن المنيب^(١) : إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث^(٢)

الواحد (٣) (و بذلك ساد أهل عصره و كان يسمى سيد التابعين (٤) ، و قال

مالك : أقمت خمس عشرة سنة أغدو (٥) من منزلي إلى منزل ابن هرمز (٦)

و أقيم عنده^(٧) إلى الظهر ، مع مائزته لغيره وركثرة عنايته و لذلك

لثاق أهل عصره (٨) .

و أقام ابن القاسم متغرباً عن وطنه في رحلته إلى مالك عشرين سنة

و لم يرجع حتى مات مالك رحمه الله (٩) . و كان سعنون إذا حث على طلب

العلم و الصبر عليه ثمثّل بهذا البيت :

أَخْلَقَ بِذِي الْقَبْرِ أَنْ يَخْلُقَ (١٠) يَخَاجِيهِ^(١١) وَ مُدَّ مِنْ "الْقَرْع" (١١) لِأَتَوْا بِأَنْ يَلْبَأَ^(١٢)

(١) هو سعيد بن المسيب المخزومي القرشي المدني رأس العلماء التابعين جمع الحديث

إلى الفقه روى عن علي و عثمان و أبي هريرة و غيرهم من أعلام الصحابة ، هو أحد الفقهاء السبعة (ت ٩٣هـ) ترجمته في طبقات ابن سعد ٨٨/٥ ، حلية الأولياء ١٣٣

تهذيب التهذيب ٨٤/٤

(٢) في "أ" العلم ، و في "ب" : العلم الحديث

(٣) جامع بيان العلم ١١٣/١ ، المعرفة و التاريخ ٤٦٨/١

سير أعلام النبلاء ٢٢٢/٤ ، المتبعية إلبان و التحصيل ٣٣٢/١٨

(٤) مقدمات ابن رشد ٢٦/١ ، البيان و التحصيل ١١٨/١٨

(٥) ساقطة من "أ"

(٦) هو عبد الله بن يزيد بن عبد الله بن هرمز مدانه في التابعين كان قليل

الفتيا شديد التحفظ كثيراً ما يفتي الرجل ثم يبعث من يرده ثم يخبر بغير ما

أفتاه ، قال ابن هرمز ما تعلمت العلم إلا لأنفسي (ت ١٤٨هـ)

ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٧٩/٦

(٧) في "ج" من

(٨) مقدمات ابن رشد ٢٦/١

(٩) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة

(١٠) في "أ" : يظن

(١١) في "ب" : الضرع

(١٢) مقدمات ابن رشد ٢٨/١

و كما يجب على الجاهل التعلّم فكذاك يجب على من في هذا العالم التعلّيم
 قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ لَآيَةٌ (١)
 وقال صلى الله عليه وسلم : ((بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً)) (٢) ، و يجب على من
 تعلّم العلم أن يعمل به و إلا كان عليه (يوم القيامة) (٣) حسرة و ندامة
 و قد روى عنه صلى الله عليه وسلم (أنه قال) (٤) ما منكم من أحد إلا
 وسيخلو به ربّه عزّ وجلّ كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر - أو قال ليلة ثمّ
 يقول (٥) (يا ابن آدم ما غرّك بي ؟) (يا ابن آدم) (٦) ما عمّكت فيما علمت؟
 ابن آدم ماذا أجبت المرسلين ؟)) (٧) ، و قال أبو الدرداء : (٨)
 " من أشر " (٩) الناس منزلة يوم القيامة عالم لا ينتفع بعلمه . (١٠)

(١) سورة البقرة آية ١٥٦

(٢) رواه البخاري في صحيحه فتح الباري ٤٩٦/٦ ، و الترمذي في سننه ٤٠/٥
 و أحمد في مسنده ٢١٤، ٢٠٢، ١٥٩/٢ كلهم عن عبد الله بن عمرو .

(٣) ساقطة من "أ"

(٤) ساقطة من "أ"

(٥) ساقطة من "ع"

(٦) ساقطة من "ب" ، و في "ج" : ابن آدم بدون "يا" حرف النداء

(٧) جامع بيان العلم ٢/٢ عن ابن مسعود ، مقدمات ابن رشد ٢٠/١

(٨) أبو الدرداء - عويمر بن زيد بن قيس صاحب جليل روى عنه أنس بن مالك

و ابن عباس و سعيد بن المسيب و غيرهم و هو معدود فيمن تلا على النبي صلى الله
 عليه وسلم و فيمن جمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم

له ١٧٩ حديثاً توفي ٣١ ، و قيل ٣٢ هـ

ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢/٢٣٣ ، الامابة ١٨٢/٧ ، تهذيب التهذيب ١٧٥/٨

(٩) في "أ" ، "ب" : شر ، في "ع" : من شر .

(١٠) جامع بيان العلم ١/ ١٩٦ ، مقدمات ابن رشد ٣٠/١

الزهد و الرقائق لابن المبارك ١٤

و قال صلى الله عليه وسلم : ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)) (١) ، و قال علي رضي الله عنه في (خطبته) (٢) : اعلّموا أنّ الناس أبناء ما يحسنون و قدّر كل امرئ ما يحسن فتكلّموا تتبيّن أقداركم (٣) . قال أبو عمر ابن عبد البر : يقال (ان قوله (٤) (انّ) (٥) قيمة كل امرئ ما يحسن "لم" (٦) يسبقه أحد اليه و ليس كلمة أحض على طلب العلم منها و نظم ذلك (بعض العلماء الشعراء) (٧) فقال

(يَلُومُ عَلَيَّ أَنْ رُحْتُ لِلْعِلْمِ طَالِبًا) (٨) لَأَجْمَعَ مِنْ عِنْدِ الرُّوَاةِ فُنُونَهُ
فَيَا لَأَيْمِسِي كَدْعِنِي أَعَالِي بِمُجْهَتِي (٩) فَفَقِيْمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يُحَسِّنُونَهُ (١٠)
و سئل مالك عن طلب العلم فقال : حسن جميل و لكن انظر إلى الذي يلزمك
من حين تصبح إلى حين تمسي .

- (١) رواه البخارى فتح البارى ١/١ ، ١٣٥ ،
مسلم في صحيحه ١٥١٥/٣ ، أحمد في مسنده ٢٥/١ ، ٤٣ كلهم عن ابن عمر .
(٢) ساقطة من "أ" .
(٣) جامع بيان العلم ١١٩/١ ، أدب الدنيا و الدين للماوردي ص ٤١ .
(٤) ساقطة من "ج" .
(٥) ساقطة من "ع" ، "ب" .
(٦) في "ع" : ما لم - بزيادة - "ما" .
(٧) ساقطة من "أ" ، "ج" ، كلمة "العلماء" ، و في "ب" : بعضهم .
(٨) ساقطة من "ج" .
(٩) المصحة أى الروح ، بذلت مهجتي أى بذلت له نفسي و خالص ما أقدر عليه
لسان العرب ٣٧٠/٢
(١٠) جامع بيان العلم ١٢٠/١

- و سئل أيضا عن طلب العلم أفريضة هو ؟ فقال : أما على كل الناس فلا (١) .
 وقال : يطلب منه ما ينتفع به (٢) و لا يطلب الاغاليط (٣) (٤) و الاكثار (٥)
 و ما لا ينتفع به " (٦) و قد عيب على أبي هريرة في كثرة الاحاديث (٧) . و ما
 كان "في" (٨) موضع الامامة فالاجتهاد في طلب العلم عليه واجب (٩) .

فصل

(تدافع الفتيا و ذم من سارع اليها
 و من يجوز له الفتيا عند العلماء)

- روي من رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قال : ((ن الله عز و جل
 لا يقبض العلم انتزاعا : ينتزعه) (١٠) و لكن يقبضه "يقبض" (١١) العلماء حتى
 اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا فافتوا بخير علم فضلوا و أضلوا)) (١٢)

-
- (١) المقدمات ٢٦/١ ، العتبية (البيان والتحصيل ٤٢٥/١٨)
 (٢) عن ابن عباس رضي الله عنه قال : ما رأيت قوما خيرا من أصحاب محمد صلى
 الله عليه و سلم ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم .
 الله رواه ابن جرير (جامع بيان العلم ١٧٣/٢)
 (٣) الاغاليط : أغلوطة و هي الكلام الذي يغلط فيه و يخالف به
 (لسان العرب ٣٦٣/٧) مادة غلط .
 (٤) قال الاوزاعي : اذا أراد الله أن يحرم عبده بركة لا يحلهم ألقى على لسانه
 الاغاليط رواه ابن عبد البر في جامعه ١٧٨/٢
 (٥) المصدر السابق ١٧٥/٢
 (٦) في "غ" : به و قال - بزيادة - و قال
 (٧) رواه البخاري عن أبي هريرة من قوله : فتح الباري ٢١٣/١
 (٨) في "أ" ، "ب" ، "ج" : فيه
 (٩) المقدمات ٢٦/١
 (١٠) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .
 (١١) في "ج" بسوت .
 (١٢) رواه البخاري (فتح الباري ١٩٤/١ ، ٢٨٢/١٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص
 و مسلم في صحيحه شرح النووي : ٢٢٣/١٦

و قال ابن القاسم عن مالك : لا تجوز الفتيا إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه ، قيل له : اختلف أهل الرأي ؟ قال : لا اختلف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم و علم الناس و المنسوخ من القرآن و الحديث (١) .

و قال سحنون : من اشترى كتب الفقه ثم أفشى بها و لم يعرضها على الفقهاء أئب أبدا ، و قال غيره : ينهى عن ذلك فان لم ينتهي عوقب بالسوط .

و قال (رياسة) (٢) لبعض من يفتيها هنا أحق بالسجن من السرّاق .

و قال مالك : لا يفتي العالم حتى يراه الناس أهلا للفتيا . (٣)

قال سحنون ، الناس (ها) (٤) هنا العلماء قال ابن هرمز ، و يرى هو نفسه أهلا لذلك (٥) .

و اختلف هل تجوز الفتيا بما في كتب المشهورة المروية

أم لا ؟

(١) جامع بيان العلم ٥٨/٢

(٢) ساقطة من "ب" .

(٣) المدونة الكبرى ، كتاب القضاة ١٤٩/٥

(٤) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .

(٥) المدونة كتاب القضاة ١٤٩/٥

فقال يحيى بن عمر (١) : قلت لمحمد بن عبد الحكم رأيك من كان
 "يروى" (٢) كتبك هذه و كتب ابن القاسم و أشهب (١) (٣) يجوز له أن يفتي
 بها ؟ قال لا والله إلا أن يكون عالما "باختلاف" (٤) أهل العلم يحسن
 التمييز، وفي (بعض) (٥) أجوبة ابن أبي زيد أنه "أجاز" (٦) الفقيه
 بالكتب الصحيحة كالمدونة و غيرها من الكتب (الصحيحة) (٧) المشهورة (٨)

(١) يحيى بن عمر بن يوسف الأندلسي، كان مقدما في الحفظ لقي يحيى بن بكير
 و محمد بن ربح و سمع من سحنون و غيرهم (ت ٢٨٩)

ترجمته في ط الشيرازي ص ١٦٣، ترتيب المدارك ٣٥٧/٤

(٢) في "ع" : روى

(٣) ساقطة من "ق"

(٤) في "ع" باجتهاد

(٥) ساقطة من "ع"

(٦) في "ج" : جاز

(٧) ساقطة من "ق"، "ع"، "ج" :

(٨) الميمار المغرب و الجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيا و الأندلس
 و المغرب ٤١/١٠ - تبصرة الحكام ٥٣/١ - نقلا عن الفتاوى لابن عبد الخفور

باب ما يجب على الموثق

قال محمد بن (عمر) (١) بن لبابة : ينبغي (له) (٢) أن لا يخلو من ثلاثة أشياء : فقه يعقد به الوثيقة و يضع كل شيء منها موضعه ، و ترسييل يحسن به " مسائلها " (٣) ، و نحو اجتناب اللحن فيها . قال غيره : (و) (٤) ينبغي أن يكون له حذق و مهارة بكتب الشروط و الاقرارات (٥) (و المحاضر) (٦) (٧) و السجلات (٨) . قال فضل : و استحجب بعض الموثقين أن يسمي اسم (أبيه أبي) (٩) الناجح و جدّه (١٠) لكي ينقطع الاشكال (١١) . قال فضل : وكذلك الاشربة و "ذكر" (١٢) الحقوق و قال غيره : ان كان معروفا اكتفى باسمه و اسم أبيه و قبيلته ، و ان كان مجهولا كتب اسمه و اسم أبيه و جدّه و قبيلته و مسكنه .

-
- (١) ساقطة من "ع"، "ب"، "ج".
 (٢) من "أ". ساقطة.
 (٣) في "ع"، "ب"، "ج": مساقها .
 (٤) ساقطة من "أ".
 (٥) ج اقرار و هو الايمان للحق (القاموس المحيط ١٢٠/٢)
 (٦) المحاضر ج محضر و هو مأخوذ من حضور الخصمين بين يدي القاضي (الاعلام بتوازل الاحكام ٦/خ)
 و قال في القاموس هو المرجع الى المياه . و خط يكتب في واقعة خطوط الشهود في آخره بصحة ما تضمنه صدره قال شارحه : هو اصطلاح حادث أحدثه القضاة في آخر الزمان فعد من اللغة (القاموس المحيط ١٠/٢ - حضر -)
 (٧) ساقطة من "ع"
 (٨) هي التي تفتتح بها الخصومات بمحاضر (الاعلام ٦/خ) في اللغة هو كتاب العهد و نحوه (القاموس المحيط ٤ / ٤٤٥ - مادة سجل)
 (٩) ساقطة من "ج"، "ع".
 (١٠) في "ج" : و جدّه ليشمل .
 (١١) تبصرة الحكام ١٨٩/١ ، طارضة الاحوذى بشرح صحيح الترمذى ٢٢١/٥
 (١٢) في "أ"، "ب"، "ج"، انكر

قال يحيى بن مزين : " ليس " (١) هذا بشيء لأن المجهول قد يسمى بخير اسمه
و ينتهي الى غير قبيلته و مسكنه و لكن الصواب أن " ينمته " (٢)
بنمته " و " (٣) يكتب اسم أبيه و قبيلته ثم إن كان حاضرا عند الأداء قطع
عليه الشهادة و ان كان ميتا أو غائبا شهد على صفته ثم ان كانت
الوثيقة وثيقة " بيع " (٤) ذكر المبيع و صفته و حدوده ان كان مما
يحدد ثم (يذكر الثمن) (٥) (ثم يذكر) (٦) نكده و مؤخره و ينتهي
الاجل فيه ، و القايض و المقبوض منه " و تفرقهما " (٧) " عند " (٨) المجلس
على رأى من رأى ذلك من الفقهاء (٩) و ان كان المشهورا مثدنا خلافه (١٠)
لكن للمراعاة للخلاف .

-
- (١) في "ب" ، "ج" : و ليس بزيادة-واو العطف .
(٢) في "ع" : يتعب ، و قال الناسخ لعله ينتسب .
و في "ب" : ينعت ، و ما أثبتته هو المناسب للمقام .
(٣) في "أ" : ثم .
(٤) في "ع" ، "ج" : ببيع .
(٥) ما قطة من "أ" .
(٦) ما قطة من "ب" ، "ج" ، و في "ع" : ثم نكده
(٧) في "أ" : تفرقهما .
(٨) في "ب" : من ، في ج : على .

و اختلف هل يقدم اسم الشريف على المشروف فأجاز ذلك أبو عبيد
الله [محمد] (١) (٢) بن العطار و غيره من الموثقين و منح منه
(محمد) (٣) بن الفخار (٤) (٥) و احتج بالحديث ((أن العداء بين
خالد (٦) استظهر بكتاب فيه : هذا ما اشترى العداء بين خالد من
رسول الله صلى الله عليه وسلم (اشترى منه) (٧) عدا أو وليدة)) (٨)
شك المحدث .. و ينهي للكاتب الوثيقة أن يتجنب الكذب و الزور
فيها و ما يؤدي الى الباطل ، قال مالك في رواية عبد الملك و لا
ينبغي أن يكتب بين الناس في مدائنها و بيوعهم و شروطهم
و مكحتهم الا عارف بها عدل في نفسه ما مون على ما يكتب لقوله

تعالى : وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ (٩) (١٠) .

- (١) ساقطة من "أ" ، "ع" ، (٢) ساقطة من "ع" .
- (٢) ساقطة من "ب" . (٤) في "ج" : البخاري .
- (٥) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن الفخار الميرورف بالحافظ
لقبا و يمرقبا بن بشكوال القرطبي كان حافظا للحديث من أحفظ
الناس و أحضرهم للعلم و سرعة الجواب و أفقهم على اختلاف العلماء
له رد على وثائق ابن العطار (٤١٩/٥) ترجمته في ترتيب المدارك
(٢٢٤/٤) شجرة النوار : (١١٢) برقم (٢٠١) .
- (٦) العداء بالثقيل و آخره همزة بوزن الفعال - بين خالد بن
هونة بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة صابي ، قليل الحديث
أسلم بعد حنين - فتح الباري (٣١٠/٤) الأصابة (٤٦٦/٢) بأسد
الغابسة (٢٨٩/٣) .
- (٧) ساقطة من "أ" .
- (٨) رواه البخاري في صحيحه معلقا ، فتح الباري (٣٠٩/٤) ، ومعه
الترمذي في سننه (٥١١/٣) ، و ابن ماجة في سننه (٧٥٦/٢) ، و رجه
ابن العربي في عارضة الاحوذى (٢٢١/٥) .
- (٩) سورة البقرة آية (٢٨٢) .
- (١٠) تبصرة الحكام : (١٨٨/١) .

قال بكر القاضي (١) : قال المفسرون : ليس بواجب على الكاتب اذا دعي ليكتب (أن يفعل ذلك) (٢) ان الكتاب كثير ، ولا على الشاهد اذا دعي للشهادة أن يجيب ان الشهود كثير ، فان يشهد فلا يأب اذا دعي لأدائها و "هذا" (٣) موضع الفرض عليه . وأما ان دعي للتحمل فهو مخير ان شاء أجاب " و ان شاء " (٤) ترك و "قاله" (٥) مجاهد (٦) وغيره و هو مذهب مالك . و قال قتادة (X) الحسن (٨) : اذا دعي الكاتب للكتابة و الشاهد الى التحمل وجب عليه ذلك لقوله تعالى : ﴿ وَ لْيُكْتَبْ ﴾ (٩) .

- (١) هو بكر بن محمد بن العلاء أبو الفضل البصري ثم المصري تولى القضاء بمصر بالمعراق من كبار فقهاء المالكية راوية للحديث له كتاب أحكام القرآن (ت ٣٤٤) ترجمته ترتيب المدارك ٢١٠/٣ ، ط. المفسرين للداودي ١١٨/١
- (٢) ماقطة من "ع" .
- (٣) في "أ"، "ب"، "ج" هذا هو بزيادة - هو .
- (٤) في "أ"، "ب"، "ج" : "أو" .
- (٥) في "ج" : قال .
- (٦) الذي نقله ابن جرير في تفسيره جامع البيان ٧٨/٣ ، و السيوطي في الدر المنثور عن محمد بن حميد و ابن المنذر و ابن أبي حاتم عن مجاهد أن الكتاب واجب على الكاتب . و مجاهد هو ابن جبير شيخ القراء و المفسرين . مولى السائب بن أبي السائب روى عن ابن عباس فأكثر و أطلق و عن أبي هريرة وغيرهما و حدث عنه عكرمة و طاووس وغيرهما ثقة فقيه عالم كثير الحديث (ت ١٠٢) ترجمته في سير الأعلام ٤٤٩/٤ .
- (٧) نقل عنه ابن جرير القول بوجوب الشهادة ٨٤/٣ و قتادة هو ابن دعامة بن قتادة بن عزيز روى عن أنس بن مالك ، و سعيد بن المسيب و الحسن البصري و عدد كثير . و روى عنه الأوزاعي و حماد بن سلمة و آخرون قدوة المفسرين و هو حجة بالاجماع اذا بين السماع لأنه مدلس (ت ١١٨) ترجمته في ط الفقهاء ٨٩ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٩/٥ .
- (٨) نقل ابن جرير أيضا عنه القول بوجوب الشهادة فقط (جامع البيان ٨٤/٣ و الحسن قد سبق ترجمته في ص ٩
- (٩) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

باب (ثاني) (١) النكاح

و هو حقيقة في الوطاء مجاز في المقد (٢) و استعمل في الشرع الوجهين (٣)

و هو مأخوذ من التداخل يقال تناكحت الأيمان اذا تداخلت

و نكحت الحصا أخفاف الإبل اذا دخلت فيها (٤) .

(١) ما قدالة من "ع" .

(٢) اختلف أهل اللغة فيه على ثلاثة أقوال :

(١) أصل النكاح في كلام العرب الولاء و قيل للترؤس نكاح لأنه سبب الوطاء التهذيب ١٠٣/٤ ، لسان العرب ٦٢٥/٢ ، تاج المروس ٢٤٢/٢ .

و به قال الزمخشري و الراجح الإصباحي انار التاج شرح القاموس المحيط ٢٤٢/٢ . و مفردات القرآن للراغب ٥٠٥ .

(٢) حقيقة في المقد مجاز في الوطاء انظر معجم مقاييس اللغة ٤٧٥/٥ المصباح المنير ٢٢٤ .

(ج) حقيقة في الوطاء و المقد حيث لا يفهم أحدهما من الآخر إلا بقريضة كقوله نكح في بني فائق ، ينصرف لفظ النكاح الى المقد بدليل قوله : بني فائق و قوله نكح زوجته ينصرف الى الولاء لأنه ليس من الممقول أن يقال عقد على زوجته و الألف يمكن له زوجة ذهب اليه ابن القولية و الزجاجي ، انظر التاج شرح القاموس المحيط ٢٤٢/٢ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٠٣/١ .

(٣) ذهب ابن هارون الى أنه فيهما خلاف ما ذهب اليه المتيلي حيث رجح أنه حقيقة في المقد مجاز في الوطاء ، و هناك قول ثالث للمالكية و هو أنه حقيقة في الوطاء مجاز في المقد و الأصح عندهم ما ذهب اليه المتيلي .

المتيلية ١١/٧ مخطوط برقم ٤٥٦٢ ، الشرح الصغير ٧٨/٢

الفواكه الدواني شرح رسالة أبي زيد القيرواني ٢/٢

(٤) التنبیيات المستنبطة على ما أشكل من المسائل من المدونة ٨٩/خ الدخيرة ٢/١/خ ، و شائق الفتاوى ٤/ب و اصطلاح مرفه ابن عرفة : بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بالأكمية غير موجبة قيمتها ببينة قبله غير مالم ماقدها حرمتها (البهجة شرح التحفة ٢٣٥/١) و قد انظر مرفه ١٥٤ .

و هو مشروع بالكتاب والسنة (١) وإجماع الأمة (٢) ، و مذهب مالك (٣)
 وفقهاء الأئمة (٤) أنه مندوب إليه . و ذهب داود (٥) و من وافقه
 من علماء الظاهر إلى أنه واجب (٦) بالأوامر الواردة فيه من الشرع
 كقوله تعالى ﴿ قَاتِلُوهُمْ مَا كَلَّمَكُم مِّنَ النَّفْسِ ﴾ (٧)

(١) ما يذكره المؤلف من آيات وأحاديث فيه كفاية على مشروعية
 النكاح .

(٢) نقله ابن قدامة في المغني ٤٤٦/٦

(٣) المعلم بزوائد مسلم من كتاب النكاح ١٨٩ (خ/١٢٢) مختصر خليل و شرحه
 مواهب الجليل ٤٠٣/٣ وغيره من شروحه كالتاج والإكليل ٤٠٣/٣

(٤) يقصد بفقهائهم الأئمة من المالكية كما في المتبذرية ١١/ب و لأنه في
 المعلم للمازري كذلك (المعلم ١/٨٨) و قال به الشافعي **تكملة المجموع شرح**
المهذب ١٣١/٤٦ ، وأبو حنيفة المبسوط للسرخسي ١٦٣/٤ . وأحمد المغني
 شرح مختصر الخراقي لابن قدامة ٤٤٦/٦

(٥) هو الإمام أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الأصل البغدادي
 المشهور بـ داود الظاهري نسبة إلى ظاهر الكتاب والسنة كان ورعا ناسكا
 (ت ٥٧٠هـ) ترجمته في شذرات الذهب ١٥٨/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٣٦/٢

(٦) المحلى ٤٤٠/٩ ، قال ابن حجر إن المقاتلين يقولون يوجبه إذا لم
 يندفع التوغلان بالتصريح . فتح الباري ١١٠/٩ ، **تكملة المجموع شرح المهذب** ١٣٢/١٣١/١٦
 (٧) سورة النساء آية ٣

و قوله صلى الله عليه وسلم : ((تناكحوا تناسلوا فاني "مكاثر" (١)
 بكم الامم (يوم القيامة))) (٢) (٣) ، و قوله : ((من تزوج فقد
 "كامل شطر" (٤) دينه فليتق الله في "الشرط" (٥) الثاني (٦) و هذا
 التخصيف "اشارة" (٧) الى قوله صلى الله عليه وسلم : ((من وقاه
 الله شر اثنين "دخل" (٨) الجنة)) ما بين لحيته و ما بين "رجليه" (٩) (١٠)

-
- (١) في "ع" : أكاثرو .
 (٢) ساقطة من "ع" ، "ب" .
 (٣) لم يجد في هذا اللفظ و انما يلفظ قريب منه ((تزوجوا الودود الولود
 فلا هم مكاثرون بكم الامم يوم القيامة))
 أخرجه أحمد في مسنده ٢٤٥ ، ١٥٨/٣ ، ابن حبان في موارد الضمان ١٢٢٨
 البيهقي في سننه ٨١/٧ ، الحاكم في المستدرک ١٦٢/٢ و صححه ووافقه الذهبي
 و قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٨/٤ اسناده حسن . كلهم عن سهل بن حنيف
 (٤) في "ع" : استكمل نصف ، و في "ج" : كلمة (استكمل) ساقطة
 (٥) في "ع" "ب" "ج" : النصف
 (٦) أخرجه الحاكم في المستدرک عن عمرو بن سلمة و صححه ووافقه الذهبي
 (المستدرک ١٦١/٢)
 (٧) في "ج" : فيه اشارة .
 (٨) في "ع" ، "ب" ، "ج" : ربح .
 (٩) في "أ" : فخذيه .
 (١٠) رواه البخاري في صحيحه (فتح الباری ٣٠٨/١١) و الترمذي في سننه
 برقم ٢٤٠٨ عن سهل بن سعد

و احتج الجمهور بأنه تعالى خير بينه و بين ملك اليمين في قوله :

﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا قَوَامِي أَوْ مَا حَمَلَ عَلَى عُنَانِي ۖ ﴾ (١) . و التخيير

يقتضي التساوي و ملك اليمين ليس بواجب فالنكاح مثله (٢) .

قال محمد بن خويز منداد (٣) : النكاح مندوب اليه و قد يجب اذا خاف

العنت و لم يجد ما يتسرى به و هو قادر على النفقة و المهر و قد يكره

و هو أن يكون غير محتاج اليه و دليل التكعب فيض بالمرأة (٤) و قال اللخمي :

هو على أربعة أقسام :

مباح ، و مندوب ، و واجب متعين ، و واجب وجوبا مؤسما . فالمباح للسنة

لا أرب له في النساء (٥) ، و واجب "على من" (٦) له أرب و يخشى الزنا و لا يقتل

على التعفف و لا التسرى و لا يذهب ذلك عنه الصوم ، و واجب "موسع" (٧) لمن

كان مع ذلك "قادرا" (٨) على التسرى ، قال بعض الشيوخ : و كذلك المرأة قد يجب

عليها النكاح و قد يستحب و قد يكره و قد يكون مباحا (٩)

(١) سورة النساء آية ٣ .

(٢) المعلم بزوائد معلم ٧١ ، ونقله ابن حجر عن القاضي عياض و الحازري . فتح الباري (١١٠/١) .

(٣) هو أبو بكر محمد بن خويز منداد كنيته : أبو عبد الله من أهل العراق تفقه بالإسهرى له كتاب كبير في الخلاف ، و كتاب في أصول الفقه و في أحكام

القرآن و عنده شواهد من مالك (ت ٣٩٩) ترجمته في الوا في الوفيات ٥٦/٢ .

لسان الميزان ٣٩١/٥ ، ترتيب المدارك ٦٠٦/٣ .

(٤) الاستلحاق لكتاب أبي إسحاق لعبد الحميد المائش من كتاب النكاح ١/ب/خ

(٥) مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٤٠٣/٣

(٦) في "ج" : لمن

(٧) في "ج" ، "ب" ، "ج" مؤسما

(٨) في "أ" : قادر

(٩) المقدمات ٣٤٤/٢ ، هو يعني ببعض الشيوخ : ابن رشد الجدي

فصل [فرائض النكاح و سنته و مستحباته]

و فرائض النكاح ثلاثة : الولي و الصداقة و شاهدان (١) قال ابن العار و رضل الزوجة غير " ذات الالب البكر " (٢) قلت (٣) : و قد كان يجب (أن يذكر) (٤) رضى الزوج أيضا . قال غيره (٥) و سنته ثلاثة (٦) : اظهاره (٧) و الوليمة (٨) و الدخان (٩) . و روى عنه عليه السلام أنه كان يستحب النكاح في رمضان رجاء بركته و فيه تزوج عائشة (١٠) . و كان جماعة من (أهل) (١١) العلم يستحبون النكاح يوم الجمعة (١٢) .

-
- (١) الاعلام بنوازل الاحكام من بحر المتأخرين (٨٧/غ) ، الكافي (١) لأنه ذكر في بدل الشهادة الاطلاق و ذكر أن الشهادة ليست شرطا في عقد النكاح عند مالك (الكافي ٥١٩/٢) .
 (٢) في (أ) ، البكر ذات الالب .
 (٣) القائل : قلت لابن مرون .
 (٤) ساقطة من "أ" .
 (٥) الاعلام بنوازل الاحكام ٨٧/غ من بحر المتأخرين .
 (٦) في "ع" ، "ب" : ثلاث .
 (٧) والدليل قوله صلى الله عليه وسلم ((نكح ما بين الحلال و الحرام ا الذي و الصوت في النكاح)) من محمد بن حبيب رواه أحمد في مسنده ٤١٨/٣ .
 (٨) و النسائي في سننه (١٣٧/٦) الترمذي في سننه ٣٨٩/٣ ، و ابن ماجه في سننه برقم ١٨٩٦ و الحاكم في المستدرک ١٨٤/٢ و البيهقي في سننه ٢٨٩/٧ صححه الحاكم و وافقه الذهبي .
 (٩) (أ) من الرلم و هو الاجتماع و هي اسم لكل دعوة أو طعام يتخذ لكل حادث سرورا و غيره لكن استعمالها مألوفة في العرش أشهر و في غيره مقيدة يقال وليمة ختان أو غيره . لسان العرب ٦٤٣/١٢ ، نهاية المحتاج ٣٦٩/٦ ، و الدليل على منيتها قوله صلى الله عليه وسلم ((أولم و لوشاة)) متفق عليه فتح البارئ ١١٦/٩ .
 (٩) يقصد به اتمام الطعام لأنه من لوازم الوليمة . منح الجليل ٥٥٥/٣ .
 (١٠) لم أجده . مخالفته للحديث الصحيح من عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال و بنى بي في شوال فأبى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحسن عنده مني أو كانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال ، أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي ٢٠٩/٩ ، الترمذي في سننه ٢٧٢/٢ و ابن ماجه في سننه ١٩٩٠ من أم سلمة برقم ١٩٩١ كما أن القول الاصح عند المالكية استحباب العقد في شوال و البناء في شوال (العقد المنظم للحكام ٣/١) .
 (١١) ساقطة من "ب" .
 (١٢) المقدمات ٣٦٩/٢ ، و لم أجده في الكتب المطبوعة المعتمدة .

قال مالك في كتاب محمد : والخطبة (في) (١) ابتداء النكاح "مستحبة" (٢)
وهي من الامر القديم (٣) ، و قلل داود: هي واجبة (٤) . والخطبة في
النكاح بكسر الخاء وفي الجمع والافراد بضمها (٥) ، قال الله تعالى :
(وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطَابٍ لِّتَمَازَاجٍ) (٦) .

(١) ساقطة من "ب"

(٢) في "ج" مندوبة

(٣) النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني نقلا من كتاب محمد بن الموار
وقال أيضا ، وما قل منها فهو أفضل (النوادر ١٥٦/ب/خ) (المنتقى ٢/٢٦٤)
وهو قول الجمهور واستدلوا بحديث سهل بن سعد ((زوجتها بما معه من القرآن))
متفق عليه فتح الباري ١/١٣١ ، مسلم في صحيحه مع شرح النووي ١/٢١١ ، ٢١٥
ولم يذكر خطبة ولان عقد النكاح عقد معاوضة فلم تجب فيه الخطبة كالبيع
المفني لابن قدامة ٥٢٧/٦ .

(٤) المنتقى ٢/٢٦٤ ، إلا أن اللباجي ذكر الخلاف في الخطبة بكسر الخاء ،
والصواب بضمها كما في المفني ٥٢٦/٦ ، (و يستدل لهم بما رواه ابن مسعود
أنه قال : علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الصلاة والتشهد
في الحاجة : قال التشهد في الحاجة أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له
وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله و يقرأ ثلاث آيات :
اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، اتقوا الله الذي تسائلون
به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا ، اتقوا الله وقواوا قولاً سديداً يصلح
لكم أعمالكم الآية . رواه أبو داود ٥٨١/٣ والترمذي ٤٠٤/٣
وحملوا هذا على الوجوب ويجاب عنه بأنه يحمل على الاستحباب وعدم الوجوب
عملاً بالدليلين .

(٥) المجاح للجوهري ١/١٢١ ، لسان العرب ١/٣٦١

(٦) سورة البقرة آية ٢٣٥

والنكاح عقد لازم كالبيع ، قال مالك : هو أشبه شيء بالبيع إلا أنه في باب
 المداق توسع لأنه "يجوز" ^(١) ، المجهول ما لا يجوز في "البيع" (٢) وفي
 (باب) العقد أضيق ، لأن هزله جد في المشهور بين المذهب (٤) . و روى حسن
 مالك أن هزله هزل ولا يلزم ، وهي رواية أبي زيد عن ابن القاسم (٥) .
 ولا يجوز فيه الخيار (٦) بخلاف البيع (و) (٧) لا ينعقد إلا بلفظ النكاح
 أو التزويج لا بغيرهما من العقود (٨) عدا الهبة .

- (١) في "ع" لا يجوز وفي "ق" يختفر والاولى ما أثبتته (المقدمة ٣٦٧/٢)
 (٢) في "ع" البيوع ، الأولى لإفراد للسياق كذكر المداق والعقد بصيغة
 الأفراد .
 (٣) ما قلناه من "ق" .
 (٤) المدونة الكبرى ، النكاح الثاني باب جد النكاح و هزله ٨٩٨/٢ -
 ويستدل له بحديث (ثلاث جدهن جدّ و هزلهن جيد : الطلاق والنكاح
 والرجعة) رواه الترمذي ٢٢٢/١ وحسنه أبو داود برقم (٢١٩٤) وابن ماجه
 ٢٠٣٩ ، الحاكم ١٩٨/٢ وغيرهم .
 (٥) في العتبية و ذلك أنه قال في رجل أحضر رجلاً فقيل نراك تنصر هذا ولقد
 بلغنا أنه ختننا فقال : نعم أنصره واشهدوا أنني قد زوجته ابنتي فقيل له :
 بكم ؟ فقال : بما شاء ثم قام الرجل بعد ذلك فقال امرأتني فقال الأب والله
 ما كنت إلا لامياً قال : يحلف الأب والله ما كان ذلك منه على وجه النكاح
 ولا شيء عليه قبل له . طلب ذلك يحدثانه أو بعد ذلك بيومين قال ذلك سواء
 (البيان والتحصيل) (١٣٥/٥)
 (٦) الكافي (٥٢١/٢)
 (٧) ما قلناه من "ع" والاولى إثباتها لأن الخيار يتعلق بما قبله وهو لزوم
 العقد أما العيضة فشيء آخر وهو بما ينعقد به النكاح .
 (٨) ألفاظ . . . انعقاد النكاح ثلاثة : (١) قسم لا ينعقد به ولو نوى به
 النكاح واقترب بلفظ المداق ، لفظ الوقف ، السبس ، العمرى ، الإجارة . (٢) قسم
 ينعقد أن اقترن به لفظ المداق ونوى النكاح بلفظ الهبة والصدقة والعناية
 ونحوها . (٣) قسم فيه ترد لفظ الهبة والصدقة إذا قصد بها النكاح لم يتم
 مع ذلك المداق ، وكذلك لفظ الإجارة والبيع والتخليك ونحوها إذا قصد بها
 النكاح أو سمي معها المداق . و رجح المدوي عدم جواز انعقاد القسم الثالث
 (حاشية المدوي على شرح رسالة أبي زيد القيرواني (٣٥/٢))

فانه اختلف فيها على قولين : أحدهما إنه ينعقد بها و يكون فيها صداق لمثل
 قاله ابن حبيب (١) و هو قول أبي حنيفة (٢) و الثاني : إنه لا ينعقد و به قال
 الشافعي (٣) ، قلت : و في هذا نظر بل الظاهر عندنا أنه ينعقد أيضا بمثل (قوله) (٤)
 ملكته ابنتي أو بعثتها أو وهبتها إذا فهم النكاح (٥) قال بعض الموثقين :
 و يستحب أن "تفتح" (٦) الصدقات بـ "البسطة" (٧) بذكر الحمد لله و الصلاة
 على النبي عليه السلام (٨) فتقول : الحمد لله الذي خلق من الماء بشرا فجعله
 نسبا و جهرا و كان ربك قديرا أحمده على ما أمر به من محمود النكاح و أشكره
 على ما نهى عنه من مذموم السفاح و أصلي على نبيه محمد الداعي إلى الفلاح
 و النجاح ثم تقول : هذا ما أصدق (فان) (٩) و ان شئت قلت غير هذا في الخلاء (١٠)

(١) قال ابن حبيب : في نكاح الهبة إن عني بها نكاحها بغير صداق فلا يجوز
 و ما أصدقها و لو ربح دينار فأكثر جائز و لها لازم عثر على ذلك قبل البناء
 أو بعده و الميراث بينهما - النوادر من كتاب ابن حبيب (١/١٦٩)
 (٢) فتح القدير ١٩٢/٣ - المبسوط ٥١/٥ - حاشية ابن عابدين ١٧/٣
 و استدلو بأنه انعقد نكاح رسول الله صلى الله عليه و سلم بلفظ الهبة
 في قوله تعالى : ﴿و امرأة محمد﴾ و ذهب فيها للنبي ان اراد النبي أن ينكحها
 خالصة لك من دون المؤمنين (الاحزاب الآية) فينعقد به نكاح أمته و قوله تعالى
 ﴿خالصة لك﴾ يعني لك بدون أجر (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٤/٢٣٠)
 (٣) و هو قول أحمد و استدلو بنفس الآية . و قالوا ان الله تعالى ذكر أن
 النبي صلى الله عليه و سلم مخصص بالنكاح بلفظ الهبة و أن غيره لا يساويه
 و لأنه لفظ ينعقد به غير النكاح فلم ينعقد به النكاح كالأجارة .
 الام ٣٨/٥ ، منبهي المحتاج ١٢٠/٣ ، المجموع شرح المذهب ٢١٠/١٦ ، المنبهي لأهـ قدامة ٥٣٣/٦

(٤) ساقطة من "ب"

(٥) ذهب إليه الباغي و ابن القمار و عبد الوهاب و هو رواية عن مالك و استدلو
 بالحديث : ((ملكتهها بما معصا لقرآن)) الحديث ولان هذا اللفظ يقتضي إطلاقه عقد
 تملكه مؤقداً فجاز أن ينعقد به النكاح كلفظ النكاح و التزويج (المنتقى ٣/٢٥٠
 الاشراف على مسائل الخلاف ١٨/٢

(٦) في "ب" : يستفتح

(٧) في "ب" : التسمية

(٨) مواهب الجليل ٤٠٧/٣

(٩) ساقطة من "ب" ، "ج" ، و الاولى اثباتها لثبوتها في عقد النكاح في م ٣٣

(١٠) و الاولى خالية ابن مسمود الصحيحة النظر : ٣١

باب انكاح الرجل ابنته البكر

تكتب: هذا ما أصدق فلان ابن فلان الفاضلي زوجه فائدة بنت فلان الفاضلي

أصدقها كذا وكذا ديناراً من سكة كذا نقداً وهدية وكالشا النقداً المحجلها

من ذلك مع الهدية كذا وكذا بجهازها وصالح شأنها الجميع حالاً على الزوج

(المذكور ولا يبرأ منه إلا بالواجب فان حمله عنه حامل قلت : حمله على

النكاح المذكور) (١) لزوجه فائدة (بنت فلان ابن فائو) (٢)، (كان) (٣) حملاً

لاحمالة صلة منه له والكاليء الباقي وذلك كذا من تاريخه طاماً والتزم

الزوج المذكور لزوجه فائدة شروطاً تبرع بها استجابها لمودتها "تتميماً" (٥)

لمسرتها وهي أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى معها ولا يتخذ أم ولد فان فعل

شيئاً من ذلك فأمرها بيدهما و (أن) (٦) لا يغيب عنها غيبة متصلة قبيل

البناء (بها) (٧) .

(١) ساقطة من "ع" وفي "ج" : زيادة بعد قوله حال على الزوج - لزوجه المذكورة فائدة .

(٢) ساقطة من "ب"، "ع" .

(٣) ساقطة من "أ" .

(٤) في "ح" : النكاح والمواب ما أثبتته لقوله بعد ذلك فلان .

(٥) ساقطة من "ب" وفي "ح" : تقمنا ، و "أ" : تيمنا - المواب ما أثبتته لأنها

تتعدى باللام باللام دون كلمة تقمنا - تيمنا فانهما تتعديان بالباء .

(٦) ساقطة من "أ" والأولى إثباتها لاستقامة الكلام على الشروط .

(٧) ساقطة من "أ" "ج" "ع" .

و لا يخدمه (الخائما و لا مكرها أئمة مملك) (١) أزيد من ستة أشهر إلا في حج
 الفريضة فله ثلاثة أعوام اذا خرج من وطنه معلنا بذلك فان زاد على
 هذين الاجلين أو أحدهما فأمرها بيدها والقول قولها في المغييب
 و انقضاء أجله بعد أن تحلف على ذلك في بيتها بالواجب ثم يكون
 أمرها بيدها ولها التلوم "عليه" (٢) ما أحببت لا يقطع تلومها شرابها
 و لا يرخصها من بلد كذا إلا برضاها فان رخصها مكرمة فأمرها
 بيدها (و ان "رحلها" (٣) طائفة ثم سألتها الأوتة إلى وطنها فلم يرجع بها
 في يوم تسأله إلى انقضاء شهر فأمرها بيدها) (٤) و عليه مؤمنة انتقالها في
 رجوعها و هي باقية على شرطها كلما رخصها بإذنها و ردها و إلا يغنمها
 زيارة جميع أهلها من النساء و نووي محارمها من الرجال و لا ينضمهم
 من زيارتها فيما "يحسن و يجمل" (٥) "من التزاور" (٦) "بين" (٧)
 الأهلين فإن فعل شيئا من ذلك فأمرها بيدها

(١) ساقطة من "أ" "ب" "ج". و الموايل إثباتها لثبوتها في شرح الوثيقة ص: ١٩٦-١٩٧
 و جملة أية مملك لم تتضح في "ع" و انما اتضحت عند شرح المؤلف لها فيما
 يأتي . ١٩٧/

(٢) في "ع" "ب" "ج" . عليها

(٣) في "ع" "أ" "ج" : رحلت

(٤) ساقطة من "أ" و في "ج" : انقضاء شهر من تاريخه .

(٥) في (ع) غير مفهومة

(٦) في "أ" بين المتزاوجين

(٧) في "أ" ، "ع" : من

(و أن لا يظارهما في نفسها و لا في أخذ ذي مال من مالها فإن فممل شيئاً من ذلك فأمرها بيدها) (١) و عليه أن يحسن صحبتها و يجملها : ^١ المعروفا عشرتها كما أمره الله و له عليها مثل ذلك و زيادة درجة و علم الزوج المذكور أن زوجة فائقة (المذكورة) (٢) هم لا تخدم نفسها لحالها و منصبها فطاع بل خدامها و أقر أنه ممن يلزمه ذلك لسمة ماله تزوجها على ذلك بكلمة الله تعالى و على سنة نبيه محمد صلى الله عليه و سلم " و لتكون " ^(٣) منده بأمانة الله العظيم و بما " يأخذه الله عز و جل للزوجات " (٤) على أزواجهن من إماء بمعروف أو تسريح بإحسان ، و نحل (" الأب فائقة ابنة فلان المذكورة " (٥) جميع الدار التي بموضع كذا و تذكر حدودها ثم تقول (بحقوقها) (٦) و منافمها (و ان نحلها ذهباً قلت : نحلها كذا و كذا ديناراً من فقة) (٧) كذا حاله لبيتاع لها " به " (٨) جهازاً " يجهزها " (٩) به الى زوجها " فلان " (١٠) نحلة صحيحة هرمها من مالها و صيرها ملكاً لها . انعقد هذا النكاح عليها و تم بحبيها .

-
- (١) ساقطة من "أ" "ع" .
 (٢) ساقطة من "ع" ، "ب" .
 (٣) في أ : لتكن و في "ج" : تكون
 (٤) في "ع" ، و "ب" : بما أخذه الزوجات
 (٥) في "أ" ، "ج" : الأب المذكور ابنته فائقة هذه .
 (٦) ساقطة من "ب" : و في "ع" : بحدودها .
 (٧) ساقطة من "ج" .
 (٨) في "أ" و "ج" : بيه
 (٩) في "ع" ، "ب" : يزوجها .
 (١٠) في "أ" : فائقة

أنكحه أياها أبوها فالن المذكور "بكرًا" (١) في حجره و تحت ولايته بما
ملكه الله من أمرها والعقد عليها صحيحة في عقلها سليمة في جسمها
خلوا من زوج وفي غير عدة وفاة (منه) (٢) . شهد على شهادة الناكح
فالن والاب الناحل فالن بما فيه عنهما من أشهاد به على أنفسهما
وهما بحال صحة وطوع وجواز أمر وعرفهما و "أشهدهما" (٣) مع ذلك
الحامل فالن المذكور بما فيه عنه وعرفه وذلك بتاريخ كذا .

بيان : ابتداء العقد " بهذا " (٤) ما "أصدق" (٥) - أحسن من إسقاط -
هذا اقتداء بكتاب الله وسنة رسول الله . قال الله تعالى : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا
حِينَظُقْ قَلْبُكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ (٦) وفي الأثر أنه صلى الله عليه وسلم كتب في "مقد
لأهل مكة : ((هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله (٨) أهل مكة)) (١) .

قال فضل (في وثائقه : وكانت كتبه عليه السلام) (١٠) الى من كتب :
هذا كتاب من محمد رسول الله الى فالن (١١) قال يحيى بن مزيعن : وبذلك عمل
صدر هذه الامة ولم يبلغنا عنه عليه السلام ولا عن أحد من أصحابه .

-
- (١) في "ج" : بكذا .
 - (٢) ما قطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 - (٣) في "أ" : "ج" : أشده . وفي "ع" : أشدها .
 - (٤) في "أ" : هذا ، في "ج" : فهذا ، وال جواب ما أثبتته لأن المصدر - لا ابتداء -
يتعدى بالباء .
 - (٥) في "ج" : أصدق فالن - بزيادة ه فالن .
 - (٦) سورة الجاثية آية ٢٩ .
 - (٧) في "ع" ، "ب" ، "ج" : عهد و المراد به عقد صلح الحديبية و كان ذلك في
ذي القعدة ٦ من الهجرة السيرة النبوية لابن هشام ٣٠٨/٢
 - (٨) في : رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيادة صلى الله عليه وسلم
 - (٩) رواه مسلم في صحيحه مع شرحه النووي ١٢/١٥٥ أو أحمد في مسنده ٢/٢٦٨ و البيهقي
في سننه ١/٢٢٦ ، و الحاكم في المستدرک ٢/١٥٢ - ١٥٣ ، وأبو عبيد في الأموال ١٥٨
 - (١٠) باقطة من "ج" .
 - (١١) مثلاً لأثر السابق حديث صلح أهل نجران هذا ما كتب محمد صلى الله عليه وسلم
و غيره و من أراد المزيد فليراجع كتاباً بالأموال أو حديثاً هل نجران في ١٨٢

- خلاف ذلك (١) . قال غيره (٢) ، هو أفصح لأن الباء حرف تنبيه ، وذا
 اسم إشارة للمشار إليه (٣) ، و هو في هذا الموضع الصادق .
 و "التنبيه" (٤) بقولنا "ما" للشهود ليفهموا ما يشهدون عليه .
 و "ما أصدق جملة فيها إسهام فلذلك أهدنا - أصدقها - لتكون تفسيراً لها
 ولو أمقلت - هذا ما هو ابتدأت بأصدق جاز .
 و أما الصادق فهو المهر (٥) و يقال بفتح الصاد و كمرها (٦) و الفتح
 أفصح و هو مشتق من الصدق (٧) و الصفة (٨) بخلاف الحجاج ، و سمي أيضاً
 فريضة و نحلة (٩) و (أجراً) (١٠) و (نفقة) (١١) (١٢) . قال الله تعالى (١٣) ،
 ﴿ وَآتَوْا النِّسَاءَ هَدًى مِمَّنْ نَّحَلَّ ﴾ (١٤)

- (١) و هذا على الغالب و إلا فقد ورد خلافه في كتب النبي صلى الله عليه وسلم
 ككتابه لأهل نجران ، من محمد رسول الله ، ولم يبتدأ بهذا . كما أن عمر بن الخطاب
 كتب لأهل رهاش لعلم الله الرحمن الرحيم من عمر بن الخطاب لأهل رهاش سالم
 عليكم فاني أجد اليكم الله الذي لا اله الا هو أما بعد / فانيكم زغتم ..
 رواهما أبو عبيد في كتابه الأموال ص ١٠٠ و من أراد المزيد من ذلك
 فليراجع الأموال .
 (٢) أي غير يحيى بن مزين :
 (٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ١٣٩ - ١٤٠
 (٤) في "١" تنبيه " و ما أثبتته هو المناسب لأن "للعهد" هو قول الباء حرف تنبيه
 (٥) اللسان ١٠/١٦٧ ، صدق " و هو اسم لما تستحقه المرأة بمقتد النكاح .
 تهذيب الاسماء و اللغات للنووي ١٧٤/٣
 (٦) المصباح المنير ٣٣٥ ، تهذيب الاسماء و اللغات ١٧٤/٣
 (٧) قال العدوي : هو مشتق من الصدق لأن وجوده يدل على صدق الزوجين
 حاشية العدوي على شرح الرسالة أبي زيد القيرواني ٣٦/٢
 انظار القاموس المحيط ٣٠٠ - ٣٠١ / ٢ / ٢٢١ لصاح للجوهري ١٥٠٦/٤
 (٨) التنبيهات الممتنبة ١٠/١٠
 (٩) ما قطة من "١"
 (١٠) ما قطة من "١" ، "ب" . (١١) ما قطة من "ب" .
 (١٢) و ذكر هذه الاسماء على سبيل المثال لا الحصر بدليل وجود اسما أخرى للصادق
 كالطليقة و العقر . تهذيب الاسماء و اللغات ١٧٤/٣ ، القاموس المحيط ٢٢١/٣
 (١٣) انظار للجوهري ١٥٠٦/٤
 (١٤) من هنا يبدأ الحق من "ب"
 (١٥) سورة النساء آية ٤

و قال تعالى (١) (وَ قَدْ فَرَضْنَا) (٢) لهنّ فريضة (٣) (٤) و قال سبحانه :

(وَآتوهنّ أجورهنّ فريضةً) (٥) و قال تعالى (وَآتوهنّ ما آتفقا) (٦)

و هو شرط في (صح) (٧) النكاح ؟ قال صلى الله عليه وسلم :

((لا نكاح إلا بولي و صداق و شاهدان عدل)) (٨)

(١) الى هنا ينتهي السقط من أ ، ب

(٢) ماقلة من أ

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٧

(٤) ماقلة من ب

(٥) سورة النسا آية ٢٣

(٦) سورة الممتحنة آية ١٠

(٧) ماقلة من "ج" ، و الاولى اثباتها بدليل قوله بعد ذلك في ص: ٦٣

قد تقدم أن الصداق شرط في صحة النكاح . باتفاق جميع النسخ .

(٨) رواه البيهقي في سننه ١٢٥/٧ وابن وهب في المدونة الكبرى ١٦٥/٢

بنفس اللفظ كما رواه البيهقي بلفظ : لا يحل . كلهم عن الحسن مرسل

و بلفظ قريب منه الطبراني في المعجم الكبير ١١/٥٥ تحت رقم ١١٢٤٣ و المعجم

الوسط ١/٢٥٤/ب/خ مصور في الجامعة الاسلامية برقم ١٢٥٩ و لفظهما : «لا يجوز نكاح

الابولي و شاهدين و مهر ما قل أو كثر» .

قال الهيثمي فيهما الربيع بن بدر و هو متروك - مجمع الزوائد ٢٨٦/٤

و قولنا " فلان و فلاة " (١) كناية (عن يعقل) (٢) (٣) قال الله تعالى :

﴿ يَا وَيَلَتَا لَعِيتَنِي لَمْ أَتَخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾ (٤) و قال الشاعر (٥) :

في لجة (٦) أميأ فُلَانًا هُوَ فُلٌ (٧) . و قال غيره :

سَلِ النَّاسَ إِنِّي مَائِلٌ إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ *** وَ هَائِنُ "نَفْسِي" (٨) مَنْ فُلَانٌ وَمَنْ فُلٌ (٩)

فإن كانت كناية ممن لا يعقل قيل (الفلان) (١٠) و (الفلاة) (١١)

بلام التحريف (١٢)

(١) في "ج" : فلاة فلاة و الصواب ما أثبتته لأن الكلام لا يستقيم إلا بذلك .

(٢) ماقطة من "ع" ، "ب" .

(٣) اللسان (٣٢٤/١٣) فلن . التهذيب ٣٥٤/١٥

(٤) الآية ٢٨ من سورة الفرقان .

(٥) هو أبو النجم العجلي : اسمه الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن حارث

ينتهي نسبه إلى بني نزار و هو من رجاز الإمام القحول المتصدين و في

الهابطة الأولى منهم . و كان إذا أنشد أزيد ووحش ثيابه و كان من أحسن

الناس انشادا . ديوان أبي النجم العجلي (١٩٦) انظر الاقاني (٤٠١/١٠)

شخصيات كتاب الاقاني د. داود سلوم بسنوري حمودي القيسي (٤٠١/١)

(٦) في "أ" ، "ع" ، "ب" ، مجة ، و الصواب ما أثبتته بدليل وجودها في كتب اللغة

و النحو و الأدب باللام .

(٧) شطر من بيت و الشطر الأول : تدافع الشيب و لم تقتل : و هي من أرجوزة

طويلة وصف فيها أشياء كثيرة . و معنى البيت : شبه تزاحم الإبل و مدافعة

بعضها عن بعض يقوم شيوخ في لجة و تترتد كع بعضهم بعضا فيقال : امسك

فلاناً عن فل : أي أحجز بينهم .

خزانة الأدب (٤٠١/١) . المقتضب (٢٣٨/٤)

(٨) في "ج" : الناس .

(٩) لم أجده .

(١٠) ماقطة من "ج" .

(١١) في "ع" : الفلان .

(١٢) اللسان (٣٢٤/١٣) فلن

و قولنا " زوجه فلانة " أفصح من قولنا (زوجته) (١) قال الله تعالى :
 (وَ قُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٢) . و قولنا كذا و كذا قال الله
 النحاة هو كناية من العدد (٣) إلا أنه يختلف حكمه باختلاف صيغه فيقع القضاء
 بأقل ما " يصدق " (٤) عليه اللفظ في اللغة فانا قال الرجل : لفلان عليّ ؛
 كذا دراهم (٥) قضى عليه بثلاثة . و لو قال " كذا " (٦) درهما قضى (عليه) (٧)
 بعشرين . و لو (قال كذا و كذا درهما فأحد و عشرون . و لو قال كذا كذا
 درهما فأحد " عشر " (٨) و لو قال " كذا " (٩) (١١) دراهم ، لم يكن عليه شيء
 لأن هذا (لا يقع على العدد) كذلك [(١١) لو قال كذا كذا " كذا " (١٢) درهم فان قال
 كذا و كذا دراهم كانت مائة و ثلاثة دراهم (١٣) فان قال كذا " كذا " (١٤)
 درهما كانت مائة و أحد عشر (١٥) قولنا : من مئة كذا هو الصواب .

-
- (١) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (٢) الآية ٣٥ من سورة البقرة .
 (٣) حاشية الصبان شرح الاشموني على ابن مالك ٧٦/٤
 (٤) في "ج" : يقع و الأولى ما أثبتته لأنه أكثر وقوا .
 (٥) واحدا دراهم بكسر الهاء و فتحها اسم للمضروب من الفضة و هو معرب
 لسان العرب ١٢/١٩٩ ، و الدرهم يساوي سبعة أ عشر المئقال . و وزن الدرهم
 بالجرام ٢،٩٧٥ جراما .
 انظر النقود و المكاييل و الموازين لمحمد عبد اليزاق المناوي تحقيق
 د - رجاء محمود البعللاني ص ٣٥ و كتاب الخراج و النظم المالية لمحمد
 ضياء الدين الرئيس ٨٧/٤
 (٦) في "ع" : كذا كذا و في "ج" : كذا و كذا و الأولى ما أثبتته .
 (٧) كما دل عليه كلام الاشموني في شرحه لألفية ٨٧/٤
 (٨) ساقطة من "ج" .
 (٩) في "ب" ، أحد عشر درهما - بزيادة درهما .
 (١٠) في "ج" : هو كذا - بزيادة الواو و الصواب ما أثبتته لأنه يقع عليه العدد كما
 ذكره المؤلف .
 (١١) ساقطة من "ج" .
 (١٢) في "ج" : هو كذا - بزيادة الواو
 (١٣) ساقطة من "ج" . (١٤) ساقطة من "ج" و الأولى ما أثبتته لأن التركيب
 " كذا كذا " يدل على إحدى عشر .
 (١٥) انظر الاشموني شرح الألفية ابن مالك و معه حاشية الصبان ٨٧/٤

قال بعض الوثائق : و لو عقدا ذكره "من" (١) العقد قضي للزوجة بالسكة (٢)
 الجارية بمن التاريخ بذلك البلد فان كان في البلد مكنان كان لها من أغلبها
 فان احتريا في البلد قضي بالنصف من كلا المكنين كمن تزوج برقيق و لم يمض
 حمرا نا و لا سودا نا في قول ابن القاسم (٣) و أما على قول سخون الذي يقول
 اذا نكح على الرقيق و لم يسم الجنس (٤) لم يجز فان وقع فسخ قبل البشاء
 و ثبت بعده على صداق المثل فلا يجوز في الدنيا نكح حتى يسمي السكة (والله أعلم) (٥)
 قولنا : نقدا - معناه مجالا و منه قولهم : النقد عند الحافرة "معناه عند

أول الأمر (٦) " و الحافرة أول الأمر " (٧) .

(١) في "ج" : عند

(٢) السكة : حديدة قد كتب عليها يضرب بها الدراهم . مع كل من الدينار
 و الدرهم سكة لئلا يبيع بالحديدة المخلطة له أو هي سكة الدراهم المنقوشة
 جميعها سكة مثل مدرة : سدر . اللسان ٤٣٦/١٠ - التهذيب ٤٣٠/١ -
 المصباح المنير ٢٨٢ - مختار الصحاح ٣٠٧

(٣) و قد قال مالك : وإن نكح بأرؤس و لم يبين حمرا نا و لا مواد لأقلها نصف
 القيمين فالمراد بالجنس المنفلا لا حقيقة الجنس - المدونة ٢/٨/٢
 العتبية (البيان و التحصيل ١٧٦/٤) (النواصر و الزيادات ١٧٠/ب/١١٧١)
 (الكافي ٥٥٢/٢) (بطية المجتهد ٢٢/٢)

(٤) يؤخذ منه أن قول سخون ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما لم يكن للنكاح
 جنس معتاد و الا فلا يشترط ذكره و لا خصوصية للرقيق بذلك و انما يعرف القول
 بالمنع مطلقا لابن عبد الحكم و قد حكموا بشذوذه - البيان و التحصيل ٢٧٦/٤
 الخريفي على مختصر خليل ٢٥٢/٣٠ ، نقله ابن يونس و اللخمي - شرح منح الجليل
 و التعليقات من تهليل منح الجليل (٤١٦/٣ - ٤٢٠) جواهر لأليل ٣٠٦/١
 (٥) ساقطة من "ع" .

(٦) ساقطة من "ع" و في "ج" : معناه عند أول الأمر و منه قوله تعالى :
 ﴿عنا لمرءودون في الحافرة﴾ معناه عند أول الأمر - بزيادة - و منه قوله تعالى :
 ﴿عنا لمرءودون في الحافرة﴾ معناه عند أول الأمر و الأولى إسقاطها لتأنيها لتكرار
 (٧) أصل استعمالها لنقاسة الفرس مندهم و تناقصهم بها لا يبيحونها إلا بالنقد
 فقالوا النقد عند الحافر أي عند لبيع ذات الحافر و صيروه مثلا ، و من قال
 عند الحافرة : كما عند المؤلف فانه لما جعل الحافرة في معنى الداية نفسها
 و كثر استعماله من غير ذكر لذات الحق به علامة التأنيث إشعارا بتجسية الذات
 بها أو هي فاطمة من الحفر لأن الفرس بشدة درسا تحفر الأرض ثم كثر حتى شتم
 في كل أولية فقيل رجع إلى حافرة و حافرتة و قيل النقد عند الحافرة أو
 الحافرة اذا قال : بعتك رجعت عليه بالثمن . لسان العرب ٢٠٦/٤٤٦٦/٤
 التهذيب (١٦/٥) المال في لغة العرب للقال (٢٨/١)

و منه قوله تعالى ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْرُكُوا الصَّالَاتِ﴾ (١) أي إلى أول أمرنا تكذيباً
منهم بالسمع و قولنا: و هدية (٢) - هو المواب ليكون حكمها حكم المداق (٣)
اذ هي في مقد النكاح تشطّر بالطايق و تجب بالموت (٤) و لو تطوع بعد العقد
ثم طلق قبل البناء فهل يرجع نصفها إليه أم لا ؟ في ذلك قولان (٥).

(١) ففي كتاب أبي الفرج عن ابن القاسم عن مالك: يرجع إليه نصفها (٦)
(٢) و روى عيسى عن ابن القاسم: لا شيء له فيها لأنها ليست من المداق إلا أن يكون
النكاح فاسداً و فسخ البناء فله ما أدرك من هديته (٧) قال في سماع أصبغ:
و ان فسخ بعد البناء فلا شيء له فيها ..

-
- (١) الآية ١٠ من سورة النازعات .
(٢) المراد بالهدية هنا الهدية المشترطة - البيان و التحصيل ٧٠/٥ .
(٣) المعين للقضاة و الحكام ١/٤ ص ١٧٩، مواهب الجليل ٥٢٢/٣، منح الجليل ٤٨٢/٣ .
(٤) نقل ابن جزى الاتفاق على تشطّر المداق بالطلاق قبل الدخول و يجب كله بالموت
القوانين الفقهية: ٢١٣ .
(٥) مختصر خليل مع شرحه الزرقاني، ٢٢/٤ .
(٦) المعين للقضاة و الحكام ١/٤ ص ١٧٩، شرح الزرقاني لمختصر خليل ٢٢/٤ .
(٧) العتبية - البيان و التحصيل - (٤٠٩/٤) لم يذكر ابن رشد خلافاً في هدية
التطوع .

و ان أدركها بعينها لأن الذي "أهدى" (١) لأجله قد وصل اليه و كانت الهدية بعد البناء ثم فسخ النكاح بحدثان ذلك فله أخذ ما أعطاهما الله اثما "أعطى" (٢) على دوام العشرة و ان فسخ بعد الطول كمنيتين أو سنين فلا شيء له "منها" (٣) و ان وجدها بعينها (٤).

(مألة) : سئل ابن متاب (٥) عن الهدية التي يهديها الأزواج الى الزوجات قبل البناء كالخف و الجورب و نحوهما هل يقضي على الزوج ان "طولب" (٦) بها ؟ قال : يقضى عليه بها على قدره و قدرها و قدر صداقها و ليس عليها أن تشييه و لا على أبيها اذ كانت بكرًا (٧) . و في سماح ابن القاسم عن مالك في هدية العرس أنه يقضى بها إذا كان ذلك عرف الناس و شأنهم (٨) و في كتاب عيسى قال ابن القاسم عن مالك : لا يقضى "بها" (٩) و ان جرى العرف بها عندكم (١٠).

(١) في "أ" : هداها .

(٢) في "أ" : أعطاهما : أعطى .

(٣) في "ب" و "ج" : فيها .

(٤) و قد علل ابن القاسم وجه التفريق بأن الذي أعطى له قد رسخ له حين استمتع منه و استمتع بعديته فالفسخ فيه كالطلاق حادث منه ما هنا و هو رأيي و لم أسمع فيه شيء . إلمعية البيان و التحصيل (٦٨/٥) الاعلام (١٠٠/٢).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن عقاب القرطبي شيخ المفتين و امام المحققين في عصره صاحب القاضي ابن بشير أزيد من اثني عشر ما و كتب له في مدة قضاة . له فهرسة . تتلمذ له . ابن سهل صاحب الاعلام بنوازل الاحكام و غيره ت ٤٦٢ هـ ترجمته في ترتيب المدراك ٨١٠/٤

الديباج ٢٧٤ هـ ، شجرة النور الزكية ١١٦

(٦) في "أ" ، "ع" ، "ب" ، "الب" .

(٧) الاعلام بنوازل الاحكام (٩٩ - ١٠٠/٢).

صريح فيه أن السائل لابن متاب هو المؤلف أبو الأصم .

(٨) العتبية في سماح ابن القاسم - البيان و التحصيل (٣٢٩/٤).

(٩) في "ب" : به .

(١٠) العتبية - البيان و التحصيل (٣٢٩/٤ - ٤٢٦)

وَأَمَّا نفقة العرس فروى ابن القاسم : ليس ذلك على الزوج قيل له :

انه شيء قد أجروه بينهم ؟ فقال : ان كان ذلك شأنهم فأرى أن يفرض عليه .

قال ابن القاسم : فان تشاحوا لم يقض عليه الا أن يشترطوه (١) . و قيل

لابن عتاب هل يقضي عليه (بالعرس و أجرة الحلوة المتعارفة عندهم ؟ فقال :

لا يقضي عليه) (٢) بذلك و يؤمر به و لا يجبر . قال أبو الاصبغ (٣) : و الصواب

أن يقضي بالوليمة لقوله صلى الله عليه و سلم لعبد الرحمن بن عوف : ((أولم

و لو بشاة)) (٥) بخلاف " ما تَعَلَّى الماشاة " (٦) على الحلوة فانه لا يقضي

منه و لا بأجرة " ضاربة " (٧) دف و لا كسبر (٨) (٩) .

و قولنا : النقد من ذلك معناه الممجل فإنه اقتصر الماقد على ذلك

و لم يذكر القبر فالنقد باق في ثمة الزوج (١٠) .

(١) المتبعية : البيان و التحصيل ٣٢٦/٢٢٩/٤ -

(٢) ماقلة من " ٩ " .

(٣) هو غيسى بن سهل الإسدي القرطبي الفقيه النوازلي المشاور كان حافظا للرأى ذا كرا لمعائله يستظهر المدونة و المستخرجة ألف كتاب الامام بنوازل الاحكام) اعتبره الشيوخ من المراجع الهامة في هذا الميدان (٤٨٦/٥هـ)

ترجمته في العلية ٤٢٥/٢ ، الديباج ١٨٢ ، شجرة النور الزكية ١٢٨

(٤) هو سيد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أحد المشرة المبشرين هاجرا لهجرتين و شهد بدرا فما فوقها بأحد ستة الثوري ، أحد المشرين المشهورين في الامام

(٥٣٢/٥هـ) ترجمته في الامابة ٢٤٦/٤ ، أحد الخابة ٣١١/٣

(٥) سبق تخريجه في ص : ٢٩ تحت رقم ٨٠ .

(٦) في " ٩ " : يعطى للماشاة .

(٧) في " ع " : ضارب ، و في " ب " : ضرب .

(٨) الكبير بفتحتين و هو جليل له وجه واحد و جمعه كبار مثل جبل جبال و هو فارسي معرب و هو بالعربية أصناف بماء مهمل على وزن نسيب و قد يجمع على كبار مثل تيب و أسباب و لهذا قال الفقهاء لا يجوز أن يعد التكبير في التحريم على الباء لئلا يخرج من موضوع التكبير إلى لفظ الكبار التي هي جمع طمس

اللسان ١٣٠/٥ ، المصباح المنير ٥٢٣ ، مادة كبر .

(٩) الامام بنوازل الاحكام ١٠٠/٩٩ ، و أجاب ابن رشد ممن جعل هدية العرس

وليمة العرس لذهاب مالك و أصحابه و جمهور العلماء هذا داود إلى ندهيا

استدلالا بحديث عبد الرحمن بن عوف و لقوله في سماح ابن القاسم من المتبعية

٣٢٩/٤ : لم أر أن يطرح ذلك منهم إلى أن يتقدم فيه السلطان و لا يجوز أن

يتقدم السلطان في الوليمة و تقدمه في هدية العرس هو أن يعهد إلى الناس

أنه لا هدية لمن تزوجت على زوجها الا أن تشترط عليه .

البيان و التحصيل ٣٣٠، ٣٢٩/٤

(١٠) لعقد المنظم للحكام الذي بهامشه تبصرة الحكام ٦/١

شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢١/٤

واختلف، إذا قال : نَقَدَها مِثْقَالًا وَ كَذَا" (١) و مكث على القبر . فقال سحنون :
 ذلك براءة للزوج من القبر (٢) قال بعض الموثقين : (٣) حمله على أن ممناه عجل
 لها و التجميل الدفع ، و منه اعتقد فلان (ثمن) (٤) طلعت (٥) . و قال ابن
 حبيب : لا يبرئه ذلك حتى ينشئ "على" (٦) الدفع (٧) ووجه ذلك "أن" (٨) مادة
 الموثقين جرت بأن التبرع لا بد من التصريح به و ذكر البراءة منه في العقد .
 و قولنا : كذا و كذا (منها) (٩) باسم النقد ، و كذا و كذا (باسم الهدية
 " تنويح " (١٠) حسن [تفخيم] (١١) للمصدق ..

قولنا : كل ذلك حال على الزوج حسن و لو مكث العاقد منه لكان حالاً (١٢)
 و المزوجة أن تمتنع من الزوج حتى تقبضه (١٣) إلا أن تشاء أماله فيقدم لها
 ربع دينار ثم يبني بها (١٤) .

-
- (١) ما قلناه من "أ"، "ب"، "ج" .
 (٢) العقد المنظم ٦/١ ، وثائق الفشتالي ٥/ب/خ
 (٣) في "أ" : القرويين و الأولى ما أثبتته .
 (٤) ما قلناه من "ب" .
 (٥) و هذا الحمل يبني على كون فقدها ممدراً و ذهب إليه خليل في مختصره منح
 الجليل شرح مختصر خليل (٤٥٩/٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل (٢١/٤)
 (٦) في "أ" من .
 (٧) العقد المنظم (٦/١) وثائق الفشتالي ٥/ب/خ
 (٨) في "أ" : بأن
 (٩) ما قلناه من "ج" .
 (١٠) في "أ" : تنويه .
 (١١) ما قلناه من "أ" .
 (١٢) البهجة شرح التحفة (٢٥٠/١) بمناه .
 (١٣) منح الجليل شرح مختصر خليل (٤٢٣/٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٦/٤
 (١٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٦/٤ ، حاشية العدوي بها مثل الغرشي على
 مختصر خليل ٤٥٧/٣ ، منح الجليل شرح مختصر خليل ٤٢٣/٣ .

فإن دأولب بتمجيل النقد لم يلزمه إلا بشرط أن يدعى إلى البنائ
 و بلوغه و "أ" "ب" (١) "لوطاء كانا" (٢) صحيحين أو مريضين فيلزمه حينئذ
 تعجيله إلا أن تكون هي في حد السياق، فلا يلزمه التعجيل هذا المعروف
 من قبول مالك و ابن القاسي (٣) و قال سحنون في الطيمانية : لا يلزم
 الزوج الدخول إذا كان بها مرض لا تنفع فيها معه و هي كالمكيرة
 قال اللخمي: و هو أحسن (٤) و اختلف في بلوغه فالمشهور فيه ما قدمناه (٥)
 و في مختصر ابن شعبان من مالك: إذا بلغ الوطاء لزمه الدخول و إن لم
 يحتلم قال اللخمي: و الأول أحسن (٦) للمادة "لأن" (٧) الزوج لا يدخل إلا بعد
 الاحتلام (٨) (ع) و هذا بخلاف ما أصدقتها من معين "مروض" (٩) أو رقيق أو
 حيوان أو أصول فإن للمرأة أو قني يلي عليها قبض ذلك من حين العقد مغيرين
 كانا أو كبيرين -

-
- (١) في "ب" : إطاقته و الصواب ما . . . أثبتته
 (٢) في "ع" و "ب" و "ج" : الوطاء كان .
 (٣) المدونة النكاح الرابع في نفقة الرجل على امرأته (٢٥٦/٢)
 شرح الزرقاني ٧/٤ ، منح الجليل ٤٢٥/٣ ، ٤٢٦
 (٤) منح الجليل (٤٢٧/٣)
 (٥) و هو قول مالك و ابن القاسم المشار إليه برقم : ٣
 (٦) مواهب الجليل (٥٠٢/٣)
 (٧) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، "أ" :
 (٨) في "ج" : صح :
 (٩) في "أ" ، "ج" : عرض .

و لا يجوز اشتراط (تأخير) (١) القبض فيه (٢).

و قولنا : لا يبرأ الا بالواجب فيه . توثق (للزوجة) (٣) و قد قال ابن

القاسم من مالك اذا اختلفوا في دفع المداق بعد البناء فالقول قول الزوج
يخلف (٤) و به الحكم و قال ابن الماجشون عند ابن حبيب : ان كان قريباً وجاءت
بخطح حلف و ان طال فلا يمين عليه (٥) و قال ابن وهب عند ابن الموازي ان قامت
بحدثان الدخول فالقول قولها و ان طال الامر فقولها . قال ابن الجلاب : قال
اسماعيل القاضي و غيره من شيوخنا : إنما قال ذلك (مالك) (٦) بالمدينة لان

عادتهم دفع المداق قبل الدخول.

(١) ماقطة من "ع" .

(٢) هذا لما كان المداق حاضراً و اذا لم يكن هناك . اشتراط تأخير القبض
فانه يكون التأخير حق المرأة أو من يلي عليها لهم التأخير و ان كان اشتراط
التأخير فانه حينئذ يكون حقاً لله تعالى فلا يجوز تأخيره . ذهب الى هذا ابن شاذان
و لم أجده في الجواهر الثمينية . و ذهب خليل في مختصره الى أنه حق للمتعالي
لا يجوز تأخير المداق مطلقاً بشرط و بدون شرط و ان المقد يفقد تأخيره مطلقاً
لأنه فبرر ، ان لا يدري هل يستمر له أو يتغير قياساً على بيع الشيء المعين
ان لا يجوز تأخير المبيع .

منح الجليل (٤٢٢/٣) حاشية اليدسوقي (٤٩٧/٣) حاشية البنائني : ما من شرح الزرائني
(٦/٤) الخريشي و بها مشه حاشية العدوى على مختصر خليل (٢٥٧/٣) .

(٣) ماقطة من "ق" .

(٤) المدونة (٢٤٠/٢)

و قال ابن عبد البر هذا هو المشهور من قول مالك . الكافي : ٥٥٧/٢

(٥) الخوادر و المزيادات (١٧٥/١) و نصه انما اكدت الزوجة أنه بقي لها يتيقة من
مهرها و قال الزوج لم يبق لك شيء قال : أي ابن الماجشون فان كان الامر قد
طال فهو ممدق بخير يمين أو في بعضه أنه أخرته . و ان الامر قريباً و جاءت
بخطح حلفت و صدقت .

(٦) ماقطة من "ج" : واجبة الاثبات في التفريح (٦٥/ب) .
لشيوخنا

فأما في سائر الامصار . . . يقول

يقول المرأة (مع يمينها) (١) قبل الدخول

أو بعده (٢) . قال القاضي أبو محمد : لا أن يكون عرف البلد الذي هما به

الدفع قبل البناء فيكون القول قوله كأهل المدينة (٣) إلا أن يكون عندهما ذكر قولها (٥)

حق (فيكون القول) (٤) لأن العرف جار بتسليمه (إليه) (٦) عند استيفاء حقا

منه (٧) . قال غير واحد من الموثقين : وكذلك ان عقد في الصداق بعد ذكر النقد

أنه لا يبرئه منه (٨) البناء بها ولا طول المقام معها فانه حينئذ لا يقبل

قوله في الدفع كسائر (الديون) (٩) (١٠) قالوا : وإن لم يكن معها ذكر (حق) (١١)

ولا انعقد في الصداق ذكرناه و كان لا تعرف (١٢) لا يدخل إلا بعد الدفع

فانه يحلف ويبدأ إن ادعى دفع ذلك قبل البناء (١٣)

(١) ماقطة من "أ" وواجبة الاحكام لثبوتها في التفريع لابن الجواب (٦٥/ب)

(٢) ذكره ابن الجواب في التفريع (٦٥/ب) الكافي ٥٥٧/٢ ، مختصر خليل مبيع

شرح منح الجليل ٥٢٣/٣ ، الامام بنوازل الاحكام ١١٢/١١١ ،

(٣) الاشراف على مسائل الخلاف (١٠٩/٢)

(٤) في "أ" : قال قول .

(٥) حاشية الدسوقي ٣٢٥/٣ خليل مع شرحه الزرقاني ٥٠/٤ منح الجليل ٥٢٣/٣

الخرشي شرح مختصر خليل ٣٠٠/٣ ، لأنه حكى القاضي عبد الوهاب بالتسبع

يقبل قول الزوجة بيمين بخلاف ما حكاه الزرقاني وعليه بأنه لا يلزمها

يمين .

(٦) ماقطة من "أ" .

(٧) من القاضي أبي الوليد الجواهر الثمينه ٦٦/ب .

(٨) ماقطة من "ب" .

(٩) شرح الزرقاني ٥٠/٤ - من القاضي مياض .

(١٠) ماقطة من "أ" .

(١١) في "ج" : الحقوق .

(١٢) في "أ" : لا . والصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام .

(١٣) هذا هو القيد الثالث في اعتبار قول الزوج عند التنازع في قبض الصداق

بعد البناء وهو قول القاضي مياض وقد سبق قيدهما : أن يكون العرف

جار على تقديم الصداق قبل البناء والألفاقول قولها مع يمينها وهو قول

القاضي أساميل والثاني : أن لا يكون مقد الصداق مكتوباً وهو قول القاضي

عبد الوهاب - المصدر السابق .

و ان اء من الدئع بعد البناء حلفت " الزوجة " (١) أو من يلي أمرها و فرمى
 الزوج (٢) و كذلك ان حل أجل الكالي (٣) قبل البناء ثم اختلفا فيه بمده
 فهو كالنقد سواء القول قول الزوج ان ادعى دفعه كما تقدم (٤) • وان حل
 بعد البناء فالقول قول المرأة (٥) - قال ابن القاسم: ولو تحمل (الصداق) (٦)
 حميل فالبته (به) (٧) بعد البناء و زعم الزوج أو الحميل أنها قبضته قبل
 البناء فالقول قول الحميل و يحلف (٨) و لو كان الصداق برهن (٩) مندها
 فعلمته كان القول قول الزوج أنه دفع دخل أو لم يدخل (١١)، و اختلف
 اذا دخل و الرهن بيدها لم تعلمه فقال محنون الرهن كالحميل و يبرئه الدخول (١٢)

-
- (١) في "ج" الزوج •
 (٢) قاله القاضي مياخ • مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٥٣٩/٣ -
 الزرقاني شرح مختصر خليل ٥٠/٤ - البيان و التحصيل ٢١/٥ -
 (٣) الكالي بالنسيئة و النسيئة كقولها نسيئة المرأة كقيني نعتا تأخر هيضها
 من وقته • القاموس المحيد ٣١/١
 (٤) انذر في ر ٤٦ •
 (٥) البهجة شرح التحفة (٢٩١/١) و قد ذكر ابن فرحون في شرح ابن الحاجب
 و القول قولها فيما لم يحل و مواء وقع التنازع فيه قبل البناء أو بعده
 مواهب الجليل ٥٣٨/٣
 (٦) في "ب" لها بصداق و في "ج" بها بالصداق •
 (٧) الحميل من الجمالة و هي الكفالة لسان العرب ١٨٠/١١
 اصلاحا من ابن عرفة التزام لا يسقطه أو طلبه من هو عليه لمن هو له
 منح الجليل ١٩٨/٦
 (٨) ساقطة من "أ"
 (٩) ابن أبي زيد من يحيى بن يحيى من ابن القاسم النواذر ١٧٥/١ المسيق (٤/ب/ج)
 (١٠) الرهن لغة اللزوم و الحبس يقال هذا رهن لك أي دثمت محبوبك عليه
 لسان العرب ١٨٩/١٣ - اصطلاحا : مال قبضت وثقا في دين - البهجة شرح التحفة ١٦٦/١
 (١١) النواذر من محنون (١٧٥/١)
 (١٢) منح الجليل شرح مختصر خليل (٥٢٣/٣) الزرقاني شرح مختصر خليل (٥٠/٤)
 مواهب الجليل لمختصر خليل (٥٣٩/٣)

و قال يحيى بن عمر: اذا دخل بها وهي حائضة للرهن حين اختلفا
 فالقول قولها (١) و قد فوق ابن القاسم بين الرهن والحميل فقال : لا بأس
 أن يدخل بها بالرهن و لا يدخل بالحميل حتى يقدم ربح دينار (٢) قال اللخمي:
 وهذا "بين" (٣) كما باع سلعة و سلمها و بيده رهن بالثمن أن القول قوله
 ما دام الرهن بيده (٤) قال بعض الشيوخ : وهذا جرى على المذهب .

- (١) مع يمينها و اختاره اللخمي - شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥٠/٤
 مواهب الجليل ٥٣٩/٣ منح الجليل ٥٢٣/٣
 (٢) العتبية من يماع عيسى بن ابن القاسم البيان و التحصيل ٤٠٦/٤
 واستدل له ابن رشد بأنها قبضته أي الرهن لتحتوفي صداقها منه وهي
 أحق به من الخرماء في الموت و الفلاس ٤١٠/٤
 (٣) في "ج" و بين .
 (٤) شرح الزرقاني ٥٠/٤ والبيهجة شرح التحفة ٢٩٠/١ - ٢٩١ وهذا هو القيد
 الرابع وهو أن لا يكون بيدها رهن في الصداق .
 شرح الزرقاني ٥٠/٤ هو مواهب الجليل ٥٣٩/٣ ، منح الجليل ٥٢٣/٣

فصل

[على من الضمان اذا طاع المصدق
الذي قبضه الاب أو الوصي]

و اذا قبض الاب لابنته البكر أو الشيب (التي في حجره أو الوصي من قبل
اب أو قاض النقد بالمعاينة برىء الزوج (١) وان قبضه بخير معاينة البيعة (٢)
ثم ادمى تلفه فروى (أصبح من) (٣) ابن القاسم في الحبسية ، أن الاب مصدق
والضياح من الزوجة و قد برىء الزوج (٤) ، قال بعض الموقنين : و به الحكم
واختاره ابن شبلون (٥) قال ابن هبدوس : و هو أصل ابن القاسم في الوكيل
المفوض اليه (٦) . و الوصي يقرأ أحدهما بقبض الدين و يدمي التلف
أنه يقبل قوله و يبرأ الخريم (٧) و مثله في كتاب الشهادات و التفليس
من المدونة في الوصي (٨) (٩)

(١) المعقد المنظم ٨٤/١ شرح الزرقاني ٤٠/٤ ، خليل مع شرحه منح الجليل ٥٠٢/٣
و قال خليل : و يبرأ الزوج و ان قبضه الاب أو الوصي بخير بيعة .
(٢) ساقطة من " ، و هي واجبة الالبات لأنها تنص على محل الخلاف .
(٣) ساقطة من " ، و الأولى اثباتها لأن فيها التصريح بالسماح .
(٤) قال ابن يونس في تمثيل قول ابن القاسم و هو القياس لأن الاب الذي له
قبضه بخير توكيل أقر . . . بقبضه فوجب أن يبدأ بذلك الزوج انظر العتبية
مع شرحها البيان و الحصيل (١٢٠/٥) جامع مسائل المدونة و شروحها (٥١/ب)
المعقد المنظم (٨٤/١) شرح الزرقاني (٤٠/٤) حاشية المدوى على الخرشي (٩٢/٣)
منح الجليل (٥٠٢/٣) .

(٥) هو مهدي الجالقي بن خلف بن سعيد بن شبلون القيرواني تفقه با بن أخي هشام
و سمع من ابن مسرور كان عليه الاعتماد بالقيروان في الفتوى بعد ابن أبي
زيد ألف كتاب المقصد (ج - ٣٩١هـ) شجرة النور الزكية ص ٩٢ ، الديباج ص ١٥٨
ترتيب المدارك (٣/٤٨٨) ، وفيات ابن قنقد (٢٢٤) .

(٦) المدونة (٢١٩/٥) كتاب المديان - باب في الرجل يوكل وكيلا يقبض دينه
فيدمي أن قد قبض الدين و طاع منه - قال ابن القاسم قال مالك لا يبرأ الا
أن يكون وكيلا يشتري و يبيع و يقبض ذلك فوض اليه فهو مصدق .

(٧) المدونة (٢٢٠/٥) كتاب المديان باب الوصي يدمي أنه قد قبض دين الميت
قال سحنون : ففي مسائلنا اذا قال قد قبضت فقط الدين عن الغرماء بقولسه
أرايت ان قال مع ذلك قد قبضته من الغرماء و طاع أي صدق؟ قال نعم .

(٨) لم أجده في المدونة المطبوعة .
(٩) و الخلاف اذا ادمى تلفه من غير تفريط سواء كان ما ادمى تلفه مما
يخاب أم لا و لو لم يقيم تشهد بما ادمى تلفه لأنه أمين و كذا الوصي .

و قال مالك في كتاب محمد : لا يبرأ الزوج منه و عليه دفعه
 ثانية و لاشيء له على الاب (١) و قاله ابن حبيب (٢) من أنسخ
 و ابن وهب و أشهب (٣) . و قال ابن القاسمي (٤) (٥) و هو المواب
 لأن الاب يتهم أن يكون أراد وضع الصداق من الزوج من غير طلاق ،
 و قاله محمد بن سعدون (٦) و غيره من القرويين ، و فرق أبو بكر
 بن عبد الرحمن (في الوصي) (٨) بين الصداق و سائر الديون "يعني"
 أنه يصدق في الديون (١٠) (١١) لا في قبض الصداق لأن الصداق

هو بمنزلة الدين (١٢) .

و يصدق في المكارم .

فهم : أنسخ .

= و هذا قبل البناء أما بعده فلا اختلاف في أن الزوج يبرأ .
 البيان و التحصيل (١١٠/٥) شرح الخرشي (٢٩٢/٣) .
 (١) النواظر (١١٦/٧) و في الواضحة أيضا .
 (٢) أنظر العتبية مع شرحها للبيان و التحصيل (١١٠/٥) النخيرة
 (٤٠/ب) . العدوى على الخرشي (٢٩٢/٣) .
 (٣) العتبية : البيان و التحصيل (١١٠/٥) ، و قول أشهب و ابن
 وهب حكاه ابن الموار - النواظر (١١٦/٧) .
 (٤) في "أ" : ابن القاسم ، و المواب ما أثبتته لعدم مكانه ترجيح
 ما لم يذهب إليه .

(٥) هو علي بن محمد بن خلف المماقرى المعروف بابن القاسمي
 القيرواني كان فقيها أصوليا حافظا للحديث مارفا برجاله و طر
 و طلقه (ت / ٤٠٣ هـ) ترجمته في شجرة النور (٩٧) الديباج ص (١٩٩)
 المدارك (٤١٦/٤) .

(٦) أبو عبد الله محمد بن سعدون بن علي بن يلال القيرواني الفقيه
 الجافض سمع من أبي بكر بن عبد الرحمن و غيره و تفقه بأبي
 اسحاق التونسي له تأليف منها كتاب تعاليق التونسي على المدونة
 (ت / ٤٨٦) شجرة النور (١١٧) . (٨) ماقطة من "ج" . (٩) في "أ" : بمعنى .
 (١٠) في "أ" : الدين . و الاولى ما أثبتته للسباق .

(١١) و المعنى إذا قبض وصي الميت ديناً من غريم لورثته وضاع
 منه فإنه يصدق أما إذا قبض الصداق عن التي في حجره فلا يصدق =

(عوض بضمها) (١) تملك المرأة الآن فيه بخلاف الديون و إنما
الآب فيصدق في البكر في قبض المداق و الديون ان لا اذن لها منه
في ذلك .

(سرع) و انا قلنا تضمنه الزوجة فقال ابن عبدوس : ان طلقها
الزوج قبل البناء كان خلف ذلك في حالها ان كان لها مال يوم دفع
النزوة ذلك و ان لم يكن لها مال "أ" (٢) حد (٣) بحد ذلك
الزوج ذلك و ان لم يكن لها مال "أو" (٢) حد (٣) بحد ذلك
فمصيبته " (٤) من الزوج (٥) قال غير واحد من الموثقين ، و ينبغي ان
دفع الزوج النقد الى الآب أو الوصي أن يضمن المقدم معاينة القبض
ليخرج بذلك من الاختلاف قال فضل ، قال ابن عبدوس ، و يستحب للموثق
أيضا أن يلزم الآب أو الوصي الضمان فيما قبض فيكون للزوج ان طلق
قبل البناء و لم يكن للزوجة مال أن يرجع على الآب أو الوصي بنصف
ما دفع اليه (٦) لاشتراطه الضمان عليه .

(١) = في ادعائه البضائع لأن المداق ملكها تملك الآن فيه بخلاف الديون
فانها ليست ملكها و لا تملك الآن فيه .
(٢) ماقطة من "أ" ، "ج" ، و الأولى اثباتها .
(٣) في "أ" ، و هو الابق ما أثبتته لأن المراد به التموية في الحكم .
(٤) ماقطة من "ج" ، و الأولى اثباتها لموافقتها التاج و الكليل
شرح المختصر خليل بها مش مواهب الجليل (٥٣٢/٣) .
(٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، فمصبية ذلك ما أثبتته لموافقتها المصدر
السابق .
(٦) ملك ذلك بأنه لثلاث تجتمع عليه عقوبتان ضياع مالها مع ما حصل
لها من الكسر بالطلاق و اتباع ذمتها . شرح الزرقاني (٤٠/٤) ،
شرح الخرخشي (٢٩٢-٢٩٣) ، التاج و الكليل من اليمطي (٥٣٢/٣) .
(٦) في "ع" ، بحد قوله ، و سواء كان القبض ببينة أم لا فذلك
سواء ص (٥٦) .

"ع" (١) وانا قلنا يصدق الأب في الضياع ويبرأ الزوج فهل يجيب على الأب اليمين أم لا ؟ قال أبو عبد الله ابن العطار وغيره من الموثقين يحلف في دعوى الضياع للحق الذي للزوج في تجهيز زوجته بذلك اليه . (٢) قال "بعض الموثقين" (٣) و سواء كان القبض ببينة أم لا ذلك سواء والوصي في ذلك كالأب .

فصل

[في حكم ضمان المداق اذا ضاع و كان مينا أو مرضاً]

ولو أراد الزوج الدخول وقد قبضت الزوجة المداق و ادعت أنه ضاع و هو مما يغاب عليه ففي ذلك اختلاف قيل تحلف و ليس عليها خلفه لأنه مالها بخلاف دعواها الضياع بعد الطلاق قاله ابن الماجشون في كتاب محمد (٥) و له في العتبية قول آخر : إن عليها خلفه تشتري به جهازا (٦) . و لا يثبت (٧) لا يثبت (٨) (٩) ان ادعت خلفه (١٠) أما ان ادعت ضياع نقدتها بعد الطلاق و قبل الدخول فذكر محمد (٩) من ابن القاسم أنها تصدق فيما لا يغاب يغاب عليه و تحلف .

-
- (١) في "ج" : صح ، و المواب ما أثبتته .
 (٢) قال ابن مرفوعة : و ظاهره ان لم يثبت خلافه و ما ذكره قولاً آخر : و
 (٣) في "ج" : بعضهم و في "ج" : بعض الشيوخ .
 (٤) أي مما يمكن اخفاؤه و تخيسته كالثياب و الحلبي .
 (٥) النوادر (١٧٨/ب/خ) العقد المنظم ٨٤/١ حكاة من سخون سواء كان الصداق نقداً أو مرضاً .
 (٦) العتبية - البيان و التحصيل ١١١/٥ النوادر و الزيادة ١٧٨/ب/خ .
 (٧) المثاب عليه كالحيوان و الزروع و ما أشبهها الخشي ٢٨١/٣ .
 (٨) قاله أصبح في العتبية - (البيان و التحصيل ١١١/٥) النوادر من كتاب محمد (١٧٨/ب/خ) و قال العتبي فرق ابن الماجشون بين العين و العرض و قال ابن رهد : الظاهر من قول ابن الماجشون أنه
 مثل قول أصبح أنها تضمن العين دون العرض .
 (٩) أي محمد بن الموار .

وما كان مما يغاب عليه من (المروء) (١) والعين كله فلا براعتها منصفه
إلا أن تشهد بيعة يتلفه، وقال أصبح : تضمن العين كله وإن قامت بينة
تبلغه بخلاف المروء (٢) . ولو أقر الأب بقبح صداق ابنته في
مرضه من غير ما ينة القبح لحقته التهمة ولم يصدق كما لو تحمل (به) (٣)
في هذا الحال قاله ابن القاسم في الواضحة وأصبح (٤) وقال
ابن المأخضون وابن وهب وأشهب: إقراره بذلك ما لا لأن ذلك للزوج لا
للبنات قال أشهب: فإن كان لم يدخل الزوج بها وترك ما لا آخر من
ماله وإن لم يترك ما لا فلا سبيل للزوج إليها حتى يؤدي الصداق
ويتبع به مال الميت (٥) .

- (١) ماقطة من "٩" .
(٢) أجاب ابن الموازي بأنه لم يجبه قول أصبح إلا أن تحركه لجهازها وهو
كالوديعة . وزاد بنخير تفريط ، النوادر في كتاب محمد ١٧٨/٩ غ
المتبعية (البيان والتحصيل ١١١/٥) .
(٣) ماقطة من "٩" .
(٤) المتبعية (البيان والتحصيل ١٢٠/٥)
العقد المنظم من أشهب وغيره ٨٤/١
(٥) في كتاب محمد النوادر (١٦٦) و (١٦٥) قال محمد : هذا في يمار
الزوج فأما في عدمه فيتهم الأب في إقراره بالتوفير على ابنته العطية
ولا يثبت في يماره .
المتبعية البيان والتحصيل ١٢٠/٥ - النوادر ١٦٦ كلهم من أشهب .

فصل

[فيما لو ادعى الأب عدم القبح وانعقد النكاح بخلافه]

و لو انعقد القبح على الأب أو الوصي في الصداق بنير معاينة (١) ثم ادعى الأب عدم القبح وقال دأنت به الخير فأشهدت له بالقبح و ادعى الزوج الدفع تخفي كتاب محمد على الزوج اليمين و قاله محمد بن عمر بن لبلة وابن حارث (٢) و أصبح بن سعيد قالوا : لأن ذلك مما يجرى بين الناس ، و في كتاب ابن حبيب (٤) عن مالك و أصحابه : لا يمين عليه . قال ابن حبيب : لا أن تقوم في المعاملة شبهة أو تهمة على الزوج فيحلف و نحوه في النوادر لمحمد بن عبد الحكم قال : هو لو كان له تحليفه لم يكن للوثائق أثر (٥) و قتل غير واحد من الموثقين : أن قام الأب بقرب من تاريخ النكاح عشرة أيام و نحوها فإن الزوج يحلف و يبدأ و إلا فلا يمين عليه (٦) . فإذا وقع مثل هذا أو حكم الحاكم فيه كتبت في (مثل) (٧) هذا حضر عند الفقيه القاضي بمدينة كذا فلان ابن فلان فذكر له أنه أنكح ابنته فلانة البكر في حجره من فلان ابن فلان .

(١) المعاينة : النذر لسان العرب ٣٠٢/١٣ ، مين .

(٢) العقد المنظم للحكام (٨٥/١) .

(٣) هو محمد بن حارث بن إسماعيل البخني الإفريقي ثم القرطبي ، أحد الأئمة الفضلاء المشار إليهم بالفقه و الدين و النبيل تولى ببجاية الموقر لسه تماثيف مفيدة منها كتاب طبقات المالكية و كتاب الاتفاق و الاختلاف في مذهب مالك و غيرها من الكتب (ت - ٣٦١ هـ) ترجمته في جدوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، ترتيب المدارك ٥٣١/٤ ، الديباج ٢٥٩ .

(٤) في "ع" ، "ج" : محمد بن حبيب ، زيادة - محمد - و الواجب إطلاقها لأن اسم ابن حبيب عند الملك .

(٥) جكاه ابن سلمون عن بعض الموثقين لم يسمه [العقد المنظم (٨٥/١)] .

(٦) مختصر خليل مع شرحه الزرقاني (٤١/٤) خليلو شرحه منح الجليل (٥٠٤/٣) التاج و الاكليل و مواهب الجليل (٥٣٢/٣) هذا الزرقاني ليعمد ما زاد على نصفه و حتى ابن سلمون من ابن مهمل من أجوبة يمثل لشيوخ لفرقة بين أن يكون ذلك بحرارة العقد فتجب عليه اليمين أو لا يكون بحرارة العقد فلا تجب اليمين للعقد المنظم ٨٥/١ .

(٧) ماقطة من "ج" .

بمصدق مبلغه كذا (وكذا) (١) والكافي (٢) كذا وأنه أشهد له بقبض النقد
ثقة منه "هـ" (٣) فلما طالبه جعده فيه هاله وفقه الله أن يأمر
باحضاره ليوقفه على دمواه فأحضره بين يديه وأوقفه على مثالة مهره "هـ" (٤)
فأنكر أن يكون بقي عليه شيء من النقد (المذكور) (٥) واحتج بما انعقد
في الصداق (من القبض) (٦) و ثبت مقالة كل واحد منهما (وانعقاد) (٧)
الزوجية المذكورة عنده بموجب الثبوت وسأله الأب فإلح الحكم بينهما بمقتضى
الشرع في ذلك فتأور - وفقه الله - من "وثق به" (٨) من أهل العلم فقالوا :
نرى - والله الموفق للصواب - أن الأب أن قام قارب تاريخ النكاح كعشرة
أيام ونحوها أن اليمين تجب على الزوج أو أن قام بعد طول فلا يمين
"عليه" (٩) فأخذ بذلك من قولهم (إذا وافق) (١٠) رأيهم رأيتهم و ثبت عند هـ
- وفقه الله - أن تاريخ الصداق عشرة أيام فأمر الزوج المذكور "بالحلف" (١١)
في "الجامع" (١٢) من مدينة كذا على أنه دفع النقد المذكور لمهره فإلح
و ثبت عنده وفقه الله تعالى .

-
- (١) ماقطة من "أ"، "ع"، "ب" .
 (٢) ماقطة من "أ"، "ع"، "ب" .
 (٣) في "أ" : له ، والصواب ما أثبتته لأن مصدر الثقة يتعدى بالباء .
 (٤) في "أ"، "ب"، "ج" : هذا .
 (٥) ماقطة من "أ" .
 (٦) ماقطة من "ع" .
 (٧) ماقطة من "ع"، "ب"، "ج" .
 (٨) في "ع"، "ب"، "ج" : وثق .
 (٩) في "ب"، "ج" : له عليه ، بزيادة - له مع زيادة - .
 (١٠) ماقطة من "ج" . واجبة الإثبات لاستقامة الكلام .
 (١١) في "ع" : بالحلف عشرة أيام ، بزيادة - عشرة أيام - والاولى إطلاقها
لتألفي التكرار .
 (١٢) في "ج" : الجامع الأعظم - بزيادة - الأعظم .

أن الزوج المذكور حلف اليمين الواجبة عليه كما يجب بحيث ذكر بمحض صهره
المذكور ورضاه بها ونظره وفقه الله في جميع ما ذكر نظراً لأوجب به
انفائه والحكم به (١) فأنفذه وأمضاه على حسب نصه ومقتضاه بعد تقضي
الواجب فيه وانقطع بذلك حجة الأب المذكور من صهره فلان في النقد (المذكور)
الموصوف شهد على اشهاد الفقيه القاضي المصنف - وفقه الله - من أشهده بما
ذكر فيه " (٣) في مجلس نادره و موضع قضائه بتاريخ (كذا و هو نسختان) (٤) .
بيان قولنا في هذا التعليل: وثبت عنده مقالة كل واحد منهما هو
الصواب وبه جرى العمل قال بعض الموثقين : ولم يزل القضاة بالاندلس
تسقط في مجلاتهم ثبوت اقرار المقر وانكار المنكر الى أن تولي أحمد
ابن "بقي" (٥) (٦) بقرطبة فأحدث في سجلاته إثبات ذلك (٧) و هو مذهب ابن القلم
و أشهب وبه عمل القضاة (٨) بمده .

-
- (١) ما قلناه من "ج" : والاولى اثباتها لأنه متعلق بالمصدر .
 - (٢) ما قلناه من "أ" ، "ب" ، "ج" .
 - (٣) في "ع" ، "ب" ، "ج" : معه .
 - (٤) ما قلناه من "أ" .
 - (٥) في "ع" : بقا ، هو الصواب ما أثبت .
 - (٦) هو أحمد بن بقي بن محمد بن أهل قرطبة كان زامدا فاضلا مشاورا في الأحكام
ولي قضاء الجماعة وقوم المعرفة باختلاف العلماء فيه ، و كان نسيج وحده جامعاً
للخيال الفرفرية منفرداً بها (ت ٢٢٤ هـ)
 - ترجمته في تاريخ قضاة الاندلس لعنبا في أو كتاب المرتبة العليا فيمن يستحق
القضاء والفتيا ٦٣٠ ، والديباج المذهب ٣٧ .

(٧) قال ابن بقي: يضرب له بعد ذلك أجلاً قالوا: فان ثبت ذلك وإلا جعلت عليه
المعيار المعرب ١١٦/١٠

(٨) من القضاة ابن الحارث وابن عبد ربه وابن عيسى حذير المصدر السابق
نفس الجزء والمثقة .

و قال ابن الماجشون: ما أقر به المقر وأنكره المنكر عند القاضي
الزمره أياه قال: و لذلك جلس ليلزم كل واحد منهما مقالته و قاله
مطرف (١) (٢) و أصبغ و سحنون و يحيى بن دينار و به أخذ "منذر بن سعيد"
قال أبو بكر ابن عبد الرحمن: و قول ابن القاسم أحسن لفساد الزمان
و لو أخذ بالقول الآخر لذهبت أموال (٥) الناس و حكم عليهم بمكالم
يقروا و اختلف هل يعذر (٦) القاضي إلى الخصمين فيما شهد به الشهود
عنده فما أقر به في مجلسه فالمشهور من المذهب أنه ينفذه من غير اعتذار
لتحققه عنده قال إسحاق بن إبراهيم (٧) (٨) (٩) و سقوط الاعتذار "في" هذا إجماع
من المتقدمين و المتأخرين و قاله ابن المطار و أنكره عليه (الشيخ
الحافظ محمد بن عمر) (١٢) ابن الفخار و قال في باب: "معالم"
في المطامير: (١١) (١٢)

- (١) هو أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار قال:
صحبته مائتا عشرين سنة و تفقه به و بعبد العزيز بن الماجشون و ابن
أبي حازم و ابن دينار و غيرهم (ت/٢٢٠هـ) و (٢١٤) ترجمته في طبقات الفقهاء
للشيرازي (١١٣٧) (١٢٣٧) (٥٨) ترتيب المدارك (١/٣٥٨) .
(٢) الميمار المعرب (١٠/١١٦) .
(٣) في "ج" : ابن المنذر و الصواب ما أثبتته لموافقته لما في الأعلام
بنوازل الأحكام (٧) .
(٤) هو منذر بن سعيد البيلوطي الإمام المحدث الفقيه القاضي سمع من
عبد الله بن يحيى و نظرائه كان حاضر الجواب قوى الحجة و غلب عليه
التفقه بالمذهب الظاهري و كان يقضي بمذهب مالك و أصحابه له تأليف
مفيدة منها أحكام القرآن و النسخ و المنسوخ (ت/٣٥٥هـ) ترجمته فسي
تاريخ قضاة الأندلس للنباهي (١٦/٧٥) شجرة النور (٩٠) .
(٥) في "ج" : أقوال و الصواب ما أثبتته لأنه لا معنى لقوله : لذهب
أقوال الناس .
(٦) يعذر من الاعتذار و هو مبالة في العذر انظر ص (١٠٩) .
(٧) هو إسحاق بن إبراهيم بن مسرة التجيبي أبو إبراهيم الطيطلسي
القرطبي كان حافظ لفقه مالك متقدما فيه و لم يكن له كبير علم بالحد
بالحديث متين الدين بعيدا عن السلطان من مصنفاته كتاب المناهج و كتاب
معالم الطهارة (ت/٣٥٥هـ) ترجمته في ترتيب المدارك (٤/٤٢٤) مير أهلام
النبل (١٠/١٦٣) الهيباج المذهب (١٦) (٨) إلام بنوازل الأحكام (٧/خ) .
(٩) في "ج" : سحنون و الصواب ما أثبتته (١٠) قال ابن عرفة سأل الحاكم من توجه عليه
موجب الحكم هل له ما يسقطه ما لبهجة (١/٦٤) (١١) في "ج" : يحكم .
(١٢) ساقطة من "ب" : هو في "ج" : الشيخ الحافظ أبو محمد و الصواب محمد .

حكم الحاكم بعلمه و الحاكم لا (يقضي) (*) بعلمه (**) .
 إذ قد ينكشف بالإمذار أنهما غير عدلين و أن بينه و بينهما عداوة
 قال أبو الأصمغ : و هذا هو القياس لكن العمل (١) جرى بما قاله ابن الخطار
 و قال أبو بكر ابن زرب : المقالات التي تجرى بين يدي الحاكم على ثلاثة أقسام
 أحدها : أن يوقف الخصم خصمه على ما يطلبه فيقر له فيأمر الحاكم بكتيب
 ذلك و قراءته على " الفريسم " (٢) " ثم يشهد " (٤) عليه أهل العدل فإذا أوقعوا
 أسماءهم شهدوا عنده في ذلك المجلس بعينه فأنكر المقر ذلك و طلب الإمذار في
 الشهود لم يلزم الحاكم أن يعذر إليه لمعرفة بصحة ما شهدوا به عنده (٥).
 والوجه الثاني : مثل هذا إلا أن الشهود لم يؤدوا شهادتهم التي كتبوا عند
 الحاكم إلا بعد أيام فهذا يقع فيه الاعتذار للمقر إذا " أنكر " (٦) .

- (*) في "ج" : به . (**) المميار الميعرب (١٢٨/١٠) .
 (١) قال ابن فرجون : نصوص المتأخرين من أهل المذهب متواترة على أن هذا ما
 يرجح به إلا أن يختلف العرف في بلدين فلا يكون ذلك مرجحاً .
 و قال ابن عبد السلام : لو قال عالم الذي جرى به العمل في هذه المسألة كذا
 لم يعم ذلك سائر البلاد بل يختص به ذلك الموضع الذي جرى فيه ذلك و مثل
 هذا لا تجدهم يقولون فيه : الذي جرى به العمل و استقرت عليه الأحكام ،
 تبصرة الحكام في أصول الاقضية و مناهج الأحكام (٦١/١)
 (٢) الإعلام بنوازل الأحكام (٧/خ)
 و قاله ابن عبد ربه و ابن خزيمة - المميار ١٢٨/١٠
 (٣) في "أ" ، "ج" ، المقبر .
 (٤) في "أ" ، "ع" ، "ب" : ليشهد ، و الأولى ما أثبتته لموافقته تبصرة الحكام (١٣٤/١)
 (٥) ذكره ابن هشام من ابن زرب و ابن بطال في كتابه : مفيد الأحكام
 انظر تبصرة الحكام (١٣٤/١)
 (٦) ساقطة من "أ" ، و في "ب" : نكحوا و الصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام
 و بدليل تبصرة الحكام (١٣٤/٩) البهجة شرح التحفة (٦٧/١)

والوجه الثالث : أن يحفظ الشهود مقالته في مجلس الحاكم دون أن يكتبوا (شهادتهم) (١) ثم يؤدونها عنده بحد ذلك إذا احتيج إليها ، ففي هذا أيضا يمدد إليه في شهادتهم (٢) (ع) .
ولا خلاف أعلمه أنه يمدد إليه في هذين الوجهين الأخيرين وإنما الخلاف في الوجه الأول (٣) ، والله أعلم .

(مسألة) واختلف أيضا في الشاهدين الذين وجههما الحاكم لحضور اليمين هل (يقع) (٤) فيهما إعدار أم لا ؟
والذي جرى به العمل أن (لا إعدار) (٥) فيمن بعثه الحاكم من قبله لأنه أقامه في ذلك مقام نفسه ، وقيل لا يعقد الإعدار فيهما .

- (١) في "أ" ، "ب" ، "ج" : شينا .
(٢) الأقسام الثلاثة : ذكرها ابن هشام في مفيد الأحكام ذكرها عنه ابن فرحون في تبصرة الحاكم ١/ ١٣٤
(٣) قد مر الخلاف في ص : ٦١/ ٦٠
(٤) ساقطة من "أ" .
(٥) في "ع" : الإعدار . والمواب ما أثبتته بدليل قوله : وقيل : لا يعقد .

وكذلك " لا إعتذار " (١) فيمن "يعتذره" القاضي (٢) لمن شهد عليه و لا
 في "الموجهين" (٣) (من مريض أو امرأة) (٤) لحضور (حيازة) (٥) (٦) الشهود
 لما شهدوا فيه قاله اسحاق بن ابراهيم، و قال ابن عتاب : (لا اعتذار) (٧)
 فيمن وجهه للاعتذار و يعتذر في (الموجهين) (٨) للحيازة .
 قال ابن الهندي : و به جرى العمل و قد اختلف أيضا
 في ذلك (٩) .

-
- (١) في "ع" ، و في "ج" : الاعتذار و الصواب ما أثبتته لأنه حذف عليه قوله ،
 و لا في الوجهين .
 (٢) في "ج" : يعتذر القاضي بهما .
 (٣) ساكنة من "ع" ، "ب" ، "ج" : و حاجة الاتباع بدليل تبصرة
 الأحكام (١٢/١) : البهجة شرح التحفة (٦٢/١)
 (٤) في "ع" ، "ج" : الوجهين ، و الصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام .
 (٥) الحيازة من الحوز و هو الجمع و كل من ضم شيئا الى نفسه لا أو غير
 ذلك فقد حازه حوزا و حيازة . و حاز و احتازه .
 لسان العرب ٣٤١/٥ - حوز .
 (٦) ساكنة من "أ" و حاجة الاثبات بدليل الإمام بنوازل الأحكام (٨/٧)
 و تبصرة الأحكام ١٣٥/١ .
 (٧) في "ج" : الاعتذار ، و الصواب ما أوافقته الأعلام بنوازل الأحكام (٨/٧)
 (٨) في "ع" ، "ب" : الوجهين ، و الصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام .
 (٩) الأعلام (٨/٧) ، تبصرة الأحكام (١٣٥/١)
 و يعني بقوله : و قد اختلف في ذلك . منهم من قال لا يعتذر و هو ابن عتاب
 و هناك قول بالاعتذار و ان كان لم يفصل في المسألة .

فصل

[في أقل المداق وأكثره]

قد تقدم أن المداق شرط في صحة النكاح (١) واختلف العلماء في أقله فمندنا (٢) ثلاثة دراهم أو ربع دينار (٣) قيا ما على ما يجب فيه "القطع واليمين" (٤) (٥) في الجامع وقال ابن وهب وريعة في الواضحة : أقله درهما . (٧)

- (١) انظر ص : ٢٨
 (٢) قال مالك في الموطأ : لا أرى أن تنكح المرأة بأقل من ربع دينار وذلك أدنى ما يجب به القطع (المنتقى ٢/٣٨٨) وأجز المال لموطأ مالك (١١/١٥) وهو قول جمهور أصحاب الإمام مالك ولم يخالف منهم إلا ابن وهب .
 (٣) "الدينار فارسي معرب وهو المثلث لمان العرب ٢٩٢/٤ المصباح المنير ١/٢٣٨ والمثلث من الذهب يساوي ٤,٢٥٠ جراما ، الخراج والنظم المالية ص: ٣٥٢
 (٤) قال الباجي : أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم عرض قيمة ذلك وهو المقدار الذي يجب به القطع (المنتقى ٢/٢٨٩) والمراد بالقطع القطع في السرقة وأما اليمين فلائفه لا يحط في الجامع إلا في ربع دينار كما سيأتي في ص : ١٥٣
 (٥) في "ج" : القطع الدرهم خمسون حبة وخمسة حبة والدينار اثنان و سبعون حبة من الشعير الوسط يعد قوله : القطع . لعلها زيادة من النسخ .
 (٦) في "ج" : أبو هو الصحيح . أثبتته .
 (٧) ذكر المتطي أنهما قال : لا يصح بالدرهم والدرهمين والشئ اليسير كما ذكره ابن رشد والباجي من ابن وهب انظر المتطية (٢٠/ب) المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة (٣٥٧/٢) .
 المنتقى شرح الموطأ (٢/٢٨٩) عارضة الاحوذى شرح الترمذى لابن العربي والواضحة من ابن وهب جوازها بالدرهم . النوادر ١٦٩/أ
 ومن ربيعة من أبى المواز تجوز بدرهم (١٦٨/ب) أما ربيعة : فقد ذكر الباجي أنه روى عنه أنه يجوز النكاح بنصف درهم ، هو ذكر الحافظ في الفتح أن ربيعة أجاز النكاح بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد اليه بما فيه منقصة كالسوط والنمل وأن كانت قيمته أقل من درهم - انظر المنتقى (٢/٢٨٩) فتح الباري (١/٢٠٩) .

و قال أهل الصراق - أقله - عشرة دراهم قياساً على القطع في السرقة
عندهم (١) واعتبر اللخمي (٢) وغيره قياسه فلان اليد إنما قطعت
في ربح دينار كالا لجنايتها و النكاح مباح (جائز) (٣) فلا يقاس أحدهما
على الآخر . ونحو هذا الامتراء (لأبي عبد الله) (٤) ابن الفخار
على ابن المصطار (٦)

(مسألة) فعلى هذا لا يجوز النكاح عند مالك بأقل من ربح دينار ذهباً

صافياً ..

(١) انظر شرح فتح القدير (٢١٧/٢) واستدلوا بحديث جابر ((لا مهر لأقل من
عشرة دراهم)) أخرجه الدارقطني ٢٤٥/٣ - البيهقي (١٣٢/٧) وفيه مهتر بن عبيد
والحجاج بن أرطاة و هما ضعيفان . وانظر الكامل في الضعفاء لابن عدي ٢٤١١/٦
والضعفاء للمقيلي (٢٣٥/٤) نصب الراية (١٩٦ /٣)

(٢) فتح الباري (٢٠٩/١ - ٢١٠)

(٣) ماقطة من "ج".

(٤) ماقطة من "أ"، "ج"، و الصواب ما أثبتته لأن الكلام لا يستقيم إلا بام الجر

(٥) فتح الباري (٢٠٩/١ - ٢١٠)

و كذلك استدلو بالقياس بما تجب فيه الزكاة و قال ابن العربي: وزن الخاتم
من الحديد لا يماوي ربح دينار و هو لا جواب عنه و لا مذهب فيه لكن المحققين
من أصحابنا نظروا إلى قوله تعالى ((و من لم يستطع منكم طولاً))
فمنع الله القادر على الطول من نكاح الأمة فلو كان الطول درهماً ما تمسذر
على أحد ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك و لا سيما مع الاختلاف في المراد بالطول
و بذلك يترجح قول الجمهور الذي قالوا بجوازه بما تراضى عليه الزوجان أو
من العقد إليه بما فيه منفعة كالسوط و البعل إن كانت قيمته أقل من درهم .
فتح الباري (٢٠٩/١ - ٢١٠)

(٦) ضعف ابن رشد الحفيد القياس على السرقة حيث قال : هو من قبل الاستباحة
فيهما هي مقولة باشتراك الاسم و ذلك أن القطع غير الوطء و أيضاً فإن القطع
استباحة على جهة العقوبة و الأولى و نقيض خلقه هو هذا استباحة على جهة اللذة
و المودة و من شأنه قياس الشبه على ضعفه أن يكون الذي به تشابه الفرع و
الاصل شيئاً واحداً لا باللفظ بل بالمعنى و أن يكون الحكم إنجماً وجد لامل من
جهة الشبه و هذا كله معدوم في هذا القياس و مع هذا فإنه من الشبه السني
لم ينبه عليه اللفظ و هذا النوع من القياس مردود عند المحققين أم . بداية
المجتهد و نهاية المقتصد (٢٠/٢)

أو ثلاثة دراهم "كيلا" (١) فضة خالصة أو عرض يساوي أحدهما (٢) .
 وقيل يساوي ثلاثة دراهم (٣) قال ابن شعبان في زاهية : وإنما يقوم العرض
 بالدراهم (٤) ، قال اللخمي وهو وفاق (لقول) (٥) ابن القاسم في العرقعة .
 وإنما تقوم بالدراهم (٦) . قال ابن القاسم في المدونة "فيمن" (٧) نكح
 بدرهمين وشرط عليه قبل البناء خير الزوج فلما أتم ثلاثة دراهم وثبتت
 النكاح وإلا فسخ فإن دخل (بها) (٨) ثبت النكاح وخير على لتمام ثلاثة دراهم .

- (١) في "أ"، "ب"، "ج" : كملا والصواب ما أثبتته بدليل المتبينة (١/٢٠)
 والكافي (٥٥١/٢) .
 (٢) ابن الجلاب - في التفريع ع (١/٦٤) الشرح المفيض (٢٠٦/٣)
 شرح منح الجليل (٤٣٥/٢) الزرقاني على مختصر خليل (١٠/٤) وذكرنا أنه
 المشهور . وبداية المجتهد (١٨/٢) .
 (٣) وهذا ما ذهب إليه ابن عبد البر في الكافي (٥٥١/٢٤) وذكر ابن رشد
 الحفيد أنه هو المشهور ، بداية المجتهد (١٨/٢) ويمكن الجمع بين القولين
 بأن يحمل قولهم على المشهور على الأكثر وقول ابن رشد على قول ابن القاسم
 المشهور منه .
 (٤) منح الجليل (٤٣٦/٣)
 (٥) باقطة من "ع" ، والصواب ما أثبتته .
 (٦) منح الجليل (٤٣٦/٣) وقول ابن القاسم في المدونة كتاب السرقة (٢٦٦/٦)
 (٧) في "ع"، "ب"، "ج" : فمن . والأولى ما أثبتته لأن هذه الكلمة في المختصر
 وليست من المدونة والفاء حرف جر وليس عطفًا ولا استئنافًا .
 (٨) باقطة من "أ" والأولى إثباتها .
 (٩) انظر المدونة (٢٢٣/٢) باب النكاح بصدق أقل من ربع دينار فإنه ذكر
 بدل ثلاثة دراهم ربع دينار - وقال في (٢٢٤) وأرى أن كان قد دخل يمسأ
 أن يجبر على ثلاثة دراهم ولا يفرق بينهما وقد استدلل به الباجي أن جنس
 المهر ، صحيح وإنما دخل الفساد في مقداره فوجب تصحيحه في المقدار لا في
 الجنس وقد رضى بما دون الربع دينار من ذلك الجنس فإنما بلغت ربع دينار
 فلا زيادة لها عليها بدليل لو تزوجت بدينار بقدا ودينار ، موجدًا إلى موت
 أو فراق وكان مهر مثلها ألف دينار ففات المهر ، ما بالبناء أنها لا تزداد
 عند ابن القاسم على الدينارين . انظر المنتقى شرح الموطأ (٢٨٩/٣)

و قال ابن الماجشون: يفسخ قبل البناء وإن أتم ربع دينار (١) زاد في رواية الدبّاغ (٢): و يفسخ أيضا بعد البناء وفيه صدق المثل وهو كمن تزوج بنير صدق (٣) قال ابن القاسم: وإن طلق قبل البناء: فلها نصف الدرهمين (٤) (و اختلف إذا أن يتم لها قبل البناء ربع دينار و فرّق بينهما، فقال ابن المواز: لها نصف الدرهمين) (٥) (٦) و قال ابن حبيب: لا شيء لها (٧) قال ابن الكاتب (٨) و هو الذي يوجب النكاح إذا كان الفسخ من قبل المصدق و من أجل أنه ليس هندنا بمصدق فكيف يعطي نصفه (٩)

- (١) ذكره من ابن الماجشون الباجي في المنتقى (٢٨٩/٣) ووجه قوله بأن الفساح في المهر فإذا فات فسخ النكاح بالبناء و لزم الزوج مهر المثل و قد ذكره الباجي أنه يلزمه النكاح بعد البناء و قد ذكره محنون من بعض الرواة أنه قال يفسخ وإن أتم ثلاثة دراهم (المدونة ٢٢٣/٢) .
- (٢) الدبّاغ هو علي بن محمد بن مسرور العبدى أبو الحسن الدبّاغ الأسامي الفقيه الناضل مع من أحمد بن سليمان و جيلة و جماعة، و عنه أبو الحسن القاسمي و عليه اعتماد (ت ٤٣٥٩هـ) ترجمته في: الديباج ١٩٧-١٩٨، شجرة النور الزكية (٩٤) .
- (٣) المدونة الكبرى (٢٢٣/٢) .
- (٤) المدونة (٢٢٣/٢) باب النكاح بأقل من ربع دينار .
- (٥) انظر النوادر و الزيادات (١٦٨/ب) و المنتقى (٢٨٩/٣) و احتج له الباجي بأنه صدق و اختلف لأصحاب في صحته فلذلك حكم لها بنصفه . و صوب هذا القول ابن يونس و ذهب إليه الشيخ أبو الحسن . جامع مسائل المدونة و شرحها ١٣٩/ب (٦) .
- (٦) ماقطة من "ج": و الواجب إثباتها لعدم استقامة الكلام بدونها .
- (٧) و قاله أبو إسحاق هو ابن الجلاب و ابن محرز و الألباني مع جماعة لم تأخذوا به و استدلل له الباجي: أن هذا مهر فسخ النكاح لعدم صحته فإذا فسخ قبل الدخول لم يجب نصفه أصل ذلك إذا كان الفساح في جنسه . التفريح (١٤/ب/خ) المنتقى (٢٨٩/٣) منح الجليل (٤٣٨/٣) .
- (٨) عبد الرحمن بن علي الكاتب المعروف بابن الكاتب أبو القاسم من فقهاء القيروان المشاهير و حدّاهم تفقه في مسائل مشتبهة من المذهب له كتاب كبير في الفقه (ت ٤٤٠٨هـ) ترجمته في ترتيب المدارك (٧٠٦/٤) .
- شجرة النور (١٠٦) الفكر السامي (٢٠٦/٣) .
- (٩) رجه خليل في مختصره لقول المصنف (قاله فير واحد من القرويين) حاشية البستاني على الزرقاني شرح مختصر خليل (١٩٢/٣) التاج و الاكلیل (٤٥١/٣) منح الجليل (٤٣٨/٣) .

وإلى نحو هذا ذهب اللخمي، وهو صوّب "ابن القابسي" (١) ما قال ابن المسعود
 وبه قال غير واحد من القرويين (٢) أما أكثر الصداق فلا حد (٣) له قال
 ابن الهندي: وقد نهي عن المغالاة فيه (٤) قال ابن المطار في وثائقه:
 وقد كان أصدقاء أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أربعمائة درهم لكل
 واحدة (٥) وفي الواضحة خمسمائة (٦) درهم - وفي إشراف ابن المنذر أنه
 عليه السلام تزوج أم ملحمة (٧) بما يساوي عشرة دراهم (٨) وفي النوادر:
 أن النجاشي أصدق منه النبي صلى الله عليه وسلم ..

-
- (١) في ج: ابن القاسم، هو الصواب ما أثبتته. لكون الخطيئة كذلك (٢١/ب)
 ولتأخر ابن القابسي على ابن المواز وتقدم ابن القاسم عليهما فلا يتصور
 تصويب ابن القاسم لابن المواز.
- (١) حاشية البناي (١٩٢/٢) التاج والاكلیل (٤٥١/٣) منح الجليل (٣٠٨/٣)
 إلا أن في منح الجليل بدل - ابن القابسي - أبو القاسم. وأذنه خطأ
 مطبعياً لأن أبا القاسم هو ابن الكاتب النخيرة (٣٩/ب) عن ابن يونس بن كاتب
 (٣) نقل الإجماع على ذلك ابن عبد البر في الكافي (٥٥٠/٢) المنتقى (٢٨٩/٣)
 وفي الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٤٨/٤)
 (٤) لعله يقصد نهي عمر بن الخطاب الذي في ص ٦٩٠
 (٥) رواه أحمد في مسنده (٤٢٧/٦) هو النجاشي في سننه (١١٩/٦) من أم حبيبة
 البهيقي (٢٣٢/٧) المراد بالزواج الاكثرية لا بدليل أن بعضهم كان مهرها أكثر
 وأقل كما سيأتي.
- (٦) النوادر والزيادات ١٦٨/ب/غ. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٢١٥/٩)
 وابن ماجه في سننه (١٨٨٦) والنجاشي في سننه (١١٩/٦) كلهم من جاشة.
- (٧) هي أم المؤمنين هند بنت أبي أمية، تزوجها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في السنة الرابعة للهجرة، لها في كتب الحديث (٢٧٨) حديثاً (ت ٥٩ و ٦١ هـ)
 ترجمتها في الطبقات الكبرى لابن سعد (٧٠/٨)، أسد الغابة (٣٤٠/٧)
- (٨) الإشراف لمذاهب العلماء (٥٧/٤) والحديث أخرجه أبو يعلى (١١٤/١)
 والبزار (١٦١/٢) والطبراني في الأوسط من حديث أنس بن مالك وفيه الحكم
 بن عتيبة وهو ضعيف من حديث أبي سعيد الخدري، رواه الطبراني في الأوسط
 وفيه عمر بن الأثرر وهو متروك قاله الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٢/٤).
- (٩) النجاشي هو أحمدة بن أيحز ملك الحبشة معدود في الصحابة وكان ممن حو
 أسلمه ولم يهاجر ولا له رؤية (ت ٥٩) وعلى عليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة الغائب، ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٢٨/١) -
 الامابة (١٧٧/١) - المعبر (١/١) -

أم حبيبة (١) رضي الله عنها أربعة آلاف درهم (٢) و قيل: أربع مائة دينار ذهباً (٣) ، وفي كتاب النسائي وأبي داود أن علياً أصدق فاطمة (٤) رضي الله عنها درهم قال مكرمة (٥) ، فبيع بخمسمائة (درهم) (١١) (١٢)

- (١) هي أم المؤمنين رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب القرشية ، ابنة عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجته ، فقد له صلى الله عليه وسلم عليها بالحشة مسندها (٦٥) حديثاً ، حدث عنها أخوها الخليفة معاوية ، و حفصة وابن أخيها وغيرهم (ت ٤٢ ، أو ٤٤ هـ) . ترجمتها في طاب ابن سعد (٨/١٨٠ - ١٠٠) ، أسد الغاية (١٥/٧) ، سير أعلام النبلاء (٢١٨/١) .
- (٢) انظر ص (١٦٩/٧) و رواه أبو داود (٥٨٢/٢) وأحمد في مسنده (٤٢٧/٦) والحاكم (١٨١/٢) ، والنسائي في سننه (١١٩/٦) من أم حبيبة . البيهقي (٢٣٢/٧) وابن أبي شيبة في مصنفه على أربع مائة دينار ١٩٠/٤ .
- (٣) انظر طبقات ابن سعد (٨/٩٧ - ٩٨) - المستدرک (٢٣/٤) و منتخب من كتاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لابن زبالة (ص ٦٠) مصنف ابن أبي شيبة (١٩٠/٤) .
- (٤) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم روت من أبيها ، و روى عنها ابنها الحسن والحسين وأبوها وغيرهم ، عاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر .
- ترجمتها في طاب ابن سعد (٨/١٦) ، سير الأعلام (١١٨/٢) ، تهذيب التهذيب (١٢/٤٤٠) .
- (٥) هو مكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس ، أمه بربري ، ثقة عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه من ابن عمر ولا يثبت منه بدعة ، حدث عن عائشة وابن عمر وابن عباس وغيرهم و حدث عنه الشعبي والنخعي (ت ٥٢٧ هـ) . سير الأعلام : ٣٦-١٣/٤ .
- (٦) ماقطة من "ع" ، "ب" .
- (٧) أحمد في مسنده (٨٠/١) ، أبو داود في سننه (٥٩٦/٢) وسكت عنه أبو داود النسائي (١٢٩/٦ - ١٣١) والبيهقي في سننه (٢٥٢/٧) عن مكرمة من ابن عباس دون قول مكرمة و عند البيهقي (٢٣٤/٧ - ٢٣٥) ، قال علي : والله إنها لدرع حامية ما ثمنها إلا أربع مائة درهم و رواه أبو يعلى في مسنده (٣٨٨/١) (٣٢٨/٤) .
- قال ابن أبي داود : فقومت الدرع أربع مائة و ثمانين برهما ، و في لفظ : يع درعك فبعثتها باثنتي عشرة أوقية فكان ذلك مهر فاطمة .
- مجمع الزوائد (٢٨٣/٤) .

و أمر النبي صلى الله عليه وسلم "باليأسرة" (١) في المداق (٢) و نهى
 عمر رضي الله عنه من المغالاة فيه و هو روى "الشعبي" (٣) (٤)، أن عمر خطب بسب
 الناس فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: لا تغالوا في "صدقات النساء" (٥)
 فإنه لا يبلغني من أحد ماق (أكثر مما ماق) (٦) النبي صلى الله عليه وسلم
 (إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال ثم نزل، قال: فعرضت له امرأة من قريش
 فقالت: يا أمير المؤمنين كتاب) (٧) الله أحق أن يتبع أم قولك؟ قال: بل
 كتاب الله، قالت: فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْزُقُوا﴾
 قَنَظَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا (٨) فقال عمر: كل الناس أئفقه "من عمر" (٩)
 مرتين أو ثلاثا ثم رجع إلى المنبر فقال: إني كنت نهيتكم عن التغالي
 في صدقات النساء فليفعل رجل في ماله ما شاء .

- (١) في "أ"، "ب"، المياسرة و هي مأخوذة من اليسر .
 (٢) لم أجد حديثا بهذا اللفظ وإنما بالفاظ مختلفة و اخترت لفظا منها
 صحيحا و هو حديث عقبة بن عامر ((خير المداق أيسره)) رواه البيهقي في
 سننه (٢٣٢/٧) هو الحاكم في المستدرک (١٨٢/٢) و صححه ووافقه الذهبي .
 (٣) الشعبي هو عامر بن شراحيل و قيل عبد الله بن عبد ذي كبار الشعبي
 الحميري أبو عمر راوية تابعي يضرب المثل بحفظه كان أعلم الناس بالكوفة
 و استفتي و البصابة متوافرون . أدرك خمسمائة من المطبعة .
 ترجمته في تاريخ بغداد (٢٢٧/١٢)، تهذيب التهذيب (٦٥/٥) .
 (٤) في "أ"، الشافعي و المواب ما أثبتته لأنه الراوي للقيمة .
 (٥) في "ع"، "ب"، "ج" صدقاتكم و الأولى ما أثبتته ليوافق اللفظ الذي في
 الأثر .
 (٦) ماقطة من "ج"، و هي واجبة الإثبات لورودها في الأثر و لعدم استقامة
 الكلام بدونها .
 (٧) ماقطة من "ج"، و هي واجبة الإثبات للأسباب السابقة .
 (٨) سورة النساء، آية ٢٠ .
 (٩) في "أ"، منك يا عمر حتى المرأة .

فرجع عن رأيه (١) الأول وأصدق أم كلثوم (٢) بنت علي بن أبي طالب

رضي الله عنه أربعين ألفاً (٣) .

فصل

[هل لآب أن يزوج ابنته بما شاء ومن شاء]

و لآب وحده أن يزوج ابنته البكر بما شاء من المداق ولوربع

دينار على وجه النظر (٤) ولو كان صداق مثلها ألف دينار (٥) هو فعله

أبداً محمول على النظر متى ثبت خلافه . قال في الواضحة : هو قد زوج

ابن (المسيب) (٦) ابنته بدرهمين (٧) وقيل بثلاثة دراهم (٨)

- (١) رواه البيهقي بلفظ مقارب وضعفه في سننه (٢٣٢/٧) وقال ضعيف منكر يرويه مجالد عن الشعبي من عمرو رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٠/٦) من طريق قيس بن ربيع وهو سيء الحفظ . وأبو عبد الرحمن العلمي لم يسمع من عمر رضي الله عنه كما قال ابن معين . قال حديث ضعيف بهذه الزيادة أي اعتراض المرأة والأفأصل الحديث رواه أحمد في مسنده (٤٠/١-٤١) أبو داود في سننه (٥٨٢/٢) والنسائي (١١٧/٦-١١٨) والترمذي (٤٢٣/٣) وابن حبان في صحيحه (١٢٥٦) . الدارمي في سننه (١٤١/٢) .
- والحاكم (١٧٥/٢) وصححه ووافقه الذهبي . ورواه البيهقي (٢٣٤/٧) من أبي الجعفاء انظر أرواء القليل في تخريجه أحاديثنا السبل (٣٤٧/٦) (٢) أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمية شقيقة الحسن والحسين زوجة عمر بن الخطاب رأت النبي صلى الله عليه وسلم ولم ترو عنه . ولدت سنة ٦ من الهجرة ترجمتها في ط. ابن سعد (٤٦٢/٨) أم الباقية (٣٨٧/٧) الأباة (٤٩٢/٤) .
- (٣) الاشراف لمذاهب العلماء (٤٨/٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه باب من تزوج على المال الكثير وزوج به (١٩٠/٤) رواه عنه عطاء الخراساني وهو مدلس وقد ضعفه عن زيد بن أسلم انظر تقريب التهذيب (٣٢/٢) البيهقي في سننه الكبرى (٢٣٢/٧) .
- (٤) ذكره ابن المواز عن مالك انظر النوادر (١٥٧/٧) المنتخب لابن أبي زيمين (٦٦/١) .
- (٥) ذكره ابن أبي زيد عن ابن حبيب . النوادر (١٥٨/٧) .
- (٦) ياقطة من "ج" وهي واجبة الاثبات .
- (٧) رواه سعيد بن منصور (١٧١) وابن سعد في طبقاته عن سعيد بن منصور (١٣٨/٥) سير أعلام النبلاء (٢٣٢/٤) .
- (٨) انظر النوادر (١٦٩/٧) الحلية لأبي نعيم (١٦٧/٢-١٦٨) تفرد بالحكاية أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وعلي ضعفه قد اتج به معلم سير الأعلام (٣٣٤/٤) .

و قيل بأربعة (دراهم) (١) من "كثير بن أبي" (٢) وداعة (٣) و لو شاء
أن يزوجهما من أهل اليسار و الشرف بأربعة آلاف (٤) و أضعافها
لفعل لتنافس الناس فيها (٥) .

قال في المدونة : و لا يجوز للملطان و لا للوحي و لا
لأحد من الأولياء أن يزوجهما بأقل من صدق مثلها (٦) .
(قال) (٧) : و قد أتت امرأة مطلقا إلى مالك فقالت : إن لي ابنة في
حجرى موسرة مرغوب فيها أراد أبوها أن يزوجهما من ابن أخ له فقير
أتري لي في ذلك متكلما ؟ قال نعم (٨) (٩) "لا ترى" (٩) لك في ذلك متكلما

(١) ساقطة من "أ" ، و الأولى إثباتها لثبوتها في مقدمات ابن رشد (٣٥٩)
و للسياق .

(٢) في جميع النسخ : عبد الله بن - و الصواب ما أثبتته بدليل ما في
سير الأعلام (٢٣٣/٤ - ٢٣٤) .

(٣) هو كثير بن أبي وداعة كما قال أبو بكر ابن بنت أبي داود ،
قال الذهبي : روى عن أبيه المطلب أحد مسلمة - الفتح - و عنه ابنه
جعفر بن كثير و ابن حرملة .

(٤) في "أ" "ج" "لا" درهم بزيادة - درهم و الأولى إسقاطها لأن الحذف
يشمل الدينار و الدرهم و هو يفيد التكثير و المبالغة و هو يتفق
مع قول ابن جيب .

(٥) المقدمات لابن رشد (٣٥٩)

(٦) لم أجده في المدونة و لعل المؤلف استنبطه من المدونة (١٥٥/٢)
حيث جاء فيها أنه يجوز لأب أن يزوجه ابنته البكر بما شاء من صدق
و لو كان أقل من صدق مثلها . ففهم أن غير الأب كالملطان و الوصي
و الأولياء لا يجوز لهم ذلك .

(٧) ساقطة من "ج" ، و القائل هو ابن القاسم .

(٨) ساقطة من "ع" ، "ب" .

(٩) في "ع" : لا أرى ، و هو خطأ ظاهر .

(١٠) المدونة (١٥٥/٢) باب في إنكاح الأب ابنته البكر و الشيب .

و في بعض الروايات : إني لا أرى - على النفي - قال بعض السيوطي •
والأول أصح لأنها سألته هل لها متكلم فقال: نعم • ثم زاد ذلك بيانا
بقوله : إني "لأرى" (١) لك في ذلك متكلمًا ، و لا يستقيم النفي مع
قوله : نعم - و تناقض الكلام و في بعض النسخ : إني أرى لك (في ذلك) (٢)
قال ابن القاسم : و أنا أراه ماضيا إلا أن يأتي منه ضرر فيمنع •
و اختلف في قول ابن القاسم هل هو " خلاف " (٥) لقول مالك أم لا (٦)
فعمله محنون على خلاف و قال : بقول ابن القاسم أقول (قال) (٧) :
و الضرر الذي يريد في البدن كالجنون (وغيره) (٨) •

-
- (١) منهم القاضي عياض ، التنبيهات المستنبطة فيما أشكل من المدونة ١٢/ب/خ
(٢) في "ع" : لا أرى ، و هو خطأ ظاهرا •
(٣) ماقطة من "أ" ، "ج" •
(٤) المدونة (١٥٥/٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل (٢٠٣/٣)
شرح منح الجليل (٣٢٥/٣) •
(٥) في "أ" : وفاق •
(٦) على رواية الإشبات فوجه الخلاف أن الإمام جعل لها التكلم •
و ابن القاسم جعل فعل الأب ماضيا فيقتضي أنه لا تكلم لها إذا لم يكن
لها متكلمًا لكان لها الرد • ووجه الثاني : الوفاق أن محل قول الإمام لها
التكلم حيث كان يلحقها الضرر البين ، و على رواية النفي فوجه الوفاق
أن كلام الإمام ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا لم يكن ضرر •
ووجه الخلاف أن الإمام لم يجعل لها التكلم مطلقا و ابن القاسم جعله
حيث ضرر البدن • شرح الخرش (٢٠٦/٤) •
(٧) ماقطة من "ع" ، "ب" •
(٨) ماقطة من "أ" •

فأما الفقر (١) فلا ونحوه لابن حبيب (٢) . قال ابن محرز (٣) :
و من المذاكرين من لا يراه خلافاً لابن القاسم تكلم على فقير ماله
لا يخشى على المرأة منه في جهازها . و مالك تكلم على "من يخشى" (٤)
منه ذلك ، قال ابن محرز : و هذا التأويل فيه إخلال للمسألة لأن المانع
من التزويج حينئذ إنما هو عدم أمانته لا فقره و لو كان الأمر كذلك لمّا
أنكر سحنون قول مالك و أخذ بقول "ابن القاسم" (٥) (٦) و قال
أبو عمران : "ليس قول ابن القاسم خلافاً لمالك" (٧) ووجه آخر
و ذلك أن ابن القاسم أجاب عن سؤال الأول و هو أن الأب أن يزوج ابنته
بدون عداق (مثلها و ذكر مسألة مالك محتجا عليها بها ووجه دليله أن
الرجل إذا زوج ابنته) (٨) الموصرة ابن أخيه "المعتم" (٩) و ليس معه
من المداق ما يعطي جهل مالك لأبها متكلما و معنى "متكلم" (١٠) الذي
لها أن "ينظر" (١١) في ذلك . .

-
- (١) التنبيهات المستنبط (٩٢/ب/خ) و رجح خليل قول مالك "مختصر خليل
و شرحه الشرقايني (٢٠٦/٣) .
(٢) النوادر (١٥٧/ب) ، التنبيهات (١٩٤/٧/خ) .
(٣) هو عبد الرحمن بن محرز أبو القاسم تلقيرواني تفقه بشيوخ القيروان
و بأبي بكر ابن عبد الرحمن ، و جمع من ابن عمران و أبي حفص العطار و به
تفقه . . . أحمد المانع و أبو الحسن اللخمي ، له تعليق على
المدونة سياء البصرة (ت نحو ٤٥٠هـ) ترجمته في ترتيب المدرك (٧٧٢/٤)
شجرة النور (١١٠) . (٤) في "ع" : ما تخشى و الأولى ما أثبتته لأن "من"
للماقل و "ما" لغير العاقل . (٥) التنبيهات (١٩٤/٧/خ) .
(٦) في "ج" ابن مهاب و الصواب ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك بقول ابن القاسم أقول .
(٧) في "أ" : هو السياق يقتضي ما أثبتته . . .
(٨) ماقطة من "ع" و هي واجبة الإثبات لعدم استقامة الكلام بدونها .
(٩) في "أ" : المعديم .
(١٠) في "أ" : "التكلم" .
(١١) في "ج" : تنظر .

.. فان كان لفعل الأب "وجه" (١) من النظر حمل عليه و الآل لم يجز

كما أنه لا يبيع لها على وجه النظر " فكذلك" (٢) البضع (٣) و "فعل" (٤)

الأب محمول على النظر حتى يثبت خلافه فقول ابن القاسم وفاق لقول

مالك (٥) و كأنه يقول اذا ملق مالك الجواب بالنظر في فعل الأب

(و ان كان) (٦) بأقل من اصداق المثل حملت أنا "فعله" (٧) على الجواز

اذا لم يتبين موجب الرد (٨) قال ابن حبيب : "والأب أن يزوج البكر

بربع دينار و ان كان "صداقها" (٩) ألفا (١٠) و كذلك اذا زوجها طليفا

أو خصيها (١٢) أو مجبوا * على وجه النظر جاز ذلك عليها ^{علمت} لابنة به :
 لا إلا أن يكون أجذم (١٤) ..

(١) في "ع" : وحده ، و الجواب ما أثبتته بدليل قوله : من النظر .
 (٢) في "ج" : فذلك و الأولى ما أثبتته لأن مقصوده القياس .
 (٣) حاشية الدسوقي (٢٥٠/٢) التاج و الإكليل بها من مواهب الجليل (٤٦١/٣)
 منح الجليل (٣٢٥/٣) ذكروا أن ابن محرز و ابن عمران نقلوا التوقيع و قد
 قال الخريشي و هو لعل ابن القاسم لم يتكلم على الفقر اليقادح المقر
 بها و إنما تكلم على أن ابن الأخت بالامانة الى مالها فقير لسعة مالها
 و كثرة يسرها على قول ابن محرز أو أن ابن القاسم تكلم الوقوع و مالك
 إنما تكلم قبله و قال إليها متكلم و لم يقل إن النكاح مفسوخ و هذا على
 قول أبي عمران شرح الخريشي (٢٠٦/٣) .

(٤) في "ع" : "هل" و الجواب ما أثبتته لعدم استقامته بهل .
 (٥) في "ع" و "ب" و "ج" : لمالك .
 (٦) ساقطة من "أ" و الصواب ما أثبتته لأنها جملة معترضة .
 (٧) في "أ" : "فقل الأب" .
 (٨) منح الجليل (٣٢٥/٣) .
 (٩) في "أ" : "صداق مثلها" .
 (١٠) النوادر (١٥٨/١/بخ) .

(١١) العنين هو الرجل الذي لا يقدر على إتيان النساء أو لا يشتهي
 النساء المصباح المنير (٥١٧) .

(١٢) الخصى هو من قطع أنثياه و بقي ذكره . مختار الصحاح (٤٣٣) .
 (١٤) أجذم مأخوذ من الجذام و هو الداء المعروف سمي بذلك لتجذم
 الأصابع أي لتقطعها و رجل مجذوم و أجذم أي مقطوع اليد .
 جمهرة اللغة لابن دريد (٧٣/٢) .

(*) المجبوب مأخوذ من الجب و هو القطع و قد جب المجبوب و المجبوب

من استؤصل ذكره و خصياه ، لسان العرب (٢٤٩/١) .

١٠٠ أو أبرص (١) أو مجنونا (٢) • و قال ابن الماجشون وابن عبد الحكيم
 و أصبح (٣) : قال فضل : و قول ابن حبيب هذا مبني على مذهبه أن لالئ
 عضل ابنته "على" (٤) النكاح و لا يمنعه السلطان من ذلك (٥) و أمّا
 على قول مالك فلا يكون ذلك له (٦) • قال لباجي في (شرح) (٧) : أو رأيت
 لمجنون أنه لا يلزمها (ذلك) (X) في الخصى (٩) و المجبوب، أمّا قول
 سحنون "يؤيد ضرر" (١٠) البدن (١١) فقد عابه بعض القرويين، قال
 أبو عمران : و هذا ليس بشيء لأنه إذا ضعف قول سحنون في ضرر البدن
 فأولى أن يضعفه في الفقر لأن الجنون و الجذام و البرص في (الزوج) (١٢)
 أشد عليها من فقره - قلت - و اعتراض أبي عمران ضعيف لأن بعض
 القرويين إنما عاب على سحنون تخصيص الضرر بالبدن و كأنه
 يقول لا فرق بين أن يضر بها في بدنها أو مالها كلاهما يجب أن يمنع منه
 الـ "لا" (١٣) مقصده تضعيف قول سحنون في البدن دون المال و فيهما معا

-
- (١) أبرص مأخوذ من البرص محرّكة وهو البياض يظهر في ظاهرا لبدن لفساد مزاج •
 القاموس المحيط (٣٠٦/٢) الجذام كفرابلية تحدث من انتشار السوداء في البدن
 كله فيفسد مزاج الأعضاء و هيأتها و ربما انتهى إلى تأكل لأعضاء
 و سقوطها عن تقرح • القاموس المحيط (٨٩/٤) •
 (٢) النوادر (١٥٧/ب/خ) المنتقى (٢٧٤/٣) •
 (٣) المنتقى (٢٧٤/٣) •
 (٤) في "ع" عن •
 (٥) النوادر (١٥٧/ب/خ) •
 (٦) قول مالك في المدونة (١٦٤/٢) •
 (٧) في "ج" : تيسرته ، و الصواب ما أثبتته •
 (٨) ما قطة من "ج" •
 (٩) المنتقى شرح الموطأ (٢٧٤/٣) و قال : و هو لا ظهر عندى في العنين
 و الخصى و المجبوب و وجه ذلك أن كل ما للمرأة أن تفسخ به نكاح الزوج
 من العيوب التي من العنة و ما في معناها •
 (١٠) في "ج" : فيزيد ضرر •
 (١١) قد صرح به سحنون في كتاب ابن حبيب : النوادر (١٥٧/ب) •
 (١٢) ما قطة من "أ" و "ج" •
 (١٣) في "أ" "ع" "ج" : لأن •

و قد قال محمد بن سعدون وغيره : لا فرق " في الضررين " (١) البسطن
 و المال لأن من ليس عنده شيء ضرر عليهما " (٢) (تزويجه) (٣) لقوله
 صلى الله عليه وسلم ((و أما معاوية فمعلوك)) (٤) لا مال له ((٥)).
 و قال اللخمي : يؤمر (الأب) (٦) في تزويج ابنته البكر بأرحم أن يكون
 الزوج كفؤاً في دينه و ماله و حبه سالماً من العيوب التي يجتنبها
 النساء . فان كان كسبه حراماً أو كثيراً الإيمان بالطلاق و " من " (٧)
 يشرب الخمر لم يكن له أن يزوجه منه ، فان فعل فرق الحاكم بينهما لأن
 الأب و كيل لابنته و اذا فعل الوكيل ما ليس بنظر رآه فعله (٨) .
 و أما المال فان كان عاجزاً عن السعي و ممن يرى " أنها " (٩) تكون معه
 في ضيقة يسعى من وجه تدركها فيه معرفة كالذي يتكفف الناس فهذا
 يمنع الأب من تزويجها له و يفسخ نكاحها له و يفسخ نكاحها ان
 فعل (١٠) .

أما الحساب (١١) فان كان من العرب و أراد تزويجها من بربري ..

-
- (١) في " أ " بين الضرر في .
 (٢) ساقطة من " ب " و في " ج " : عليها .
 (٣) ساقطة من " ج " .
 (٤) هو الفقير الذي لا مال له زاد الأثرى و لا اعتماد لسان العرب
 ٤٥٥/١٠ - مادة صعلوك كعصفور الفقير - القاموس المحيط ٣/٣٢٠
 (٥) جزء من حديث رواه مسلم (١٠٤/١٠) و أبو داود في سننه (٣٧٩/٦)
 و أجمد في : مسنده (٤١٢/٦) الدارمي في سننه (١٣٠/٢) كلهم عن فاطمة
 بنت قيس و ابن ماجه بلفظ معاوية فرجل ترب لا مال له (١٨٦٩)
 (٦) ساقطة من " أ " .
 (٧) في " ع " ، " ب " ، " ج " : من .
 (٨) البهجة شرح التحفة (٢٦٠/١) مواهب الجليل (٤٦١/٣)
 (٩) في " ج " : أنه .
 (١٠) البهجة شرح التحفة : (٢٦٠/١) .
 (١١) الحساب هو الشرفاء و هو ما يعده الانسان من مفاخر آبائه و قال ثعلب
 الفحال المالح و هو مأخوذ من الحساب اذا حسب مناقبهم . لسان العرب
 (٣١٠/١) حب . قال القرافي بالنسب يرجع إلى الآباء و الامهات
 و الحساب إلى المراتب و الصفات الكريمة . الذخيرة (٣/٥/خ)

١٠٠ و مولى فان كانت فقيرة زوّجت منه لأن (حرمة) (١) النسب مع الفقر
 ساقطة عند الناس وان كانت محرمة نظر الى عادة أهل ذلك الموضع التي
 هم فيه فان كانوا لا يرون ذلك معرة زوجت والالم تزوج (٢) (ع) (٣) أما
 تزويجها من العبد فيمنع بكل مال لأن ذلك معرة (٤) (عليها) (٥) وأجاز
 مالك نكاح الموالي من (٦) العربو تلا ((إِنَّ أَكْرَمَكُمْ هُنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ))^{٨/٧}
 وحكى محمد بن سحنون على المغيرة أن ذلك لا يجوز (٩) وأجاز ابن
 القاسم انكاح العبد (للعربية) (١٠) (١١) قال غيره: ليس العبدو شبهة
 كفوا لذات القدر لأن الناس مناكح قد عرفت بهم (١٢) وعرفوا بها (١٣).
 قال أبو محمد: وقال المغيرة و سحنون: يفسخ (١٤). وقال محمد بن
 سعدون و (غيره) (١٥): ليس قول المغيرة بخلاف (ابن القاسم) (١٦).

-
- (١) في "ع" ، "ب" : جدعة .
 (٢) الذخيرة (١/٦) من اللخمي .
 (٣) باقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .
 (٤) منح الجليل (٣/٢٢٦) .
 (٥) ساقطة من "ع" .
 (٦) في "أ" ، "ع" ، "ب" : في .
 (٧) سورة الحجرات آية ١٣ .
 (٨) المدونة (١٦٣/٢) باب في انكاح الاولياء .
 (٩) الذخيرة (١/٥/٣) والمعين للقضاة والحكام (٤/ب) .
 (١٠) باقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (١١) منح الجليل (٣/٢٢٦) التاج والاكلیل (٣/٤٦١) المعين للقضاة والحكام (٤/ب) .
 (١٢) في "أ" : لهم .
 (١٣) المدونة (١٦٣/٢ - ١٦٤) وليس فيها قول ابن القاسم صريحا .
 جامع ابن يونس (٤٥/ب/خ) المعين للقضاة (٤/ب/خ) ، شرح الزرقاني على
 مختصر خليل (٢٠٢/٣) شرح . منح الجليل (٣/٢٢٣ - ٢٢٤) .
 (١٤) (وز) قال عبد الوهاب : هو الصواب لأن الحرية من الكفاة و لأن
 العار يدخل على الاولياء بوضع و ليتهم نفسها تحذ: عبد فكان لهم منعها .
 جامع ابن يونس (٤٥/ب/خ) التاج والاكلیل (٣/٤٦١) .
 (١٥) "ساقطة من "أ" .
 (١٦) في "أ" : لقول ابن القاسم .

و قال اللخمي و غيره: هو خلاف (١). قال اللخمي: و يستحب للأب أن لا
 يزّوج ابنته (البكر) (٢) من قبيح أو أعمى أو أثل، فان فعل مضي ذلك
 عليها (٣) و قد "كره" (٤) له عمر ذلك في القبيح (٥). و أما ان زوجها من
 مجنون أو أجنم رد نكاحها، و قد قيل: لا "مقال" (٦) لها في الجذام اذا لم
 يكن متفاحشا. و قال سحنون في العلمانية: اذا أراد أن يزوجه مجنونا
 أو مجنوما أو أبرص أو أسود و "أبت" (٧) الابنة كان للسلطان منعه
 (لأن ذلك ضررا) (٨) (٩)

فصل [حكم تجهيز المرأة حين قبضها للنقد]

و اذا قبضت المرأة "نقدما" (١٠) أو قبضه لها وليها فمن حق الزوج

(١) البناي حاشية اللزرقاني (٢٠٢/٣) التاج و الاكليل (٤٦١/٣) منح الجليل (٣٢٦/٣)

(٢) ما قطة من "ج".

(٣) حاشية العدوى على كفاية اللطال بشرح الرسالة لأبي زياد القيرواني (٣٧٧/١) (٤) في "ج"، ذكره.

(٥) أثر عمر رواه ابن أبي شيبة يلفظ "لا تكرموا فتياكم على الذميس من الرجال فأتين يحببن من ذلك" من هشام عن أبيه قال قال عمر: فذكره المصنف (٤١١/٤) و عبد الزاق عن عروة أن عمر بن الخطاب قال: يعمد أحدكم الى بنته فيزوجها القبيح أنهن يحببن ما تحبون يعني اذا زوجها الذميس كرهت في ذلك ما يكره و مصدقه فيه "المصنف (١٥٨/٦) يا بعرضي الجوتري و ذكره القرافي من عمر يلفظ: لا يزوج الرجل وليته القبيح الدسيم و لا للشيخ الكبير "الخيرة" (٧٥/٣) و لم أجده.

(٦) في "ب": مقام، و الصواب ما أثبتته.

(٧) في "ع": ابنة. و الصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام.

(٨) المعين للقطاة (٤/ب) البهجة شرح التحفة (٢٥٩/١).

(٩) ما قطة من "أ".

و يزوج منها ما بين (٣١) و (٣٢) من سنين. و يزوجها ما بين (٣١) و (٣٢) من سنين. و يزوجها ما بين (٣١) و (٣٢) من سنين.

المشهور أن النكاح لا يفسخ إلا بالطلاق أو بالفسخ أو بالرجوع. و هو المناسب بتدليل قوله بعد ذلك: و إذا كان كذا.

أن يتجهز به إليه هذا المشهور من المذهب (١) ز و قال ابن وهيب:
لا يلزمها ذلك (٢)، و حكى ابن لبابة: أنها تمسك منه بربع دينار وتجهز
بباقية، و أنكر ذلك عليه بعض الشيوخ (٣)، و الجهاز الذي تصرف فيسه
المرأة نقدا هو ما يحتاج إليه في بيتها من فرش ووسائد ما لا غناء
لها عنه من الفطاء و الثياب و غير ذلك مما جرت به عرف البلد (٤).
قال مالك في كتاب محمد: و ان كان فيه ما يتخذ خادما فعلتقال
بعض الشيوخ: و تقدم الآكد فالآكد^٥ و له أن يمتن الجهاز معها و يأخذ
الزوجة باستعماله "معا" (٦) (٧) قال محمد بن^٦ الحكم: و لا يعطيه
أضافه و لا عبده اذا منعه من ذلك و ليس لها ان تعطي هي ذلك عبدها
اذا منعها الأفيما جاوز المداق منه.

قال ب^٨ الموثقين: و ان كان النقد عرضا (أو حيوانا) (٩) أو

"طعاما" (١٠) أو ثيابا من غير "زيتها" (١١) : وجب عليها بيعه ..

-
- (١) و هو قول ابن زرب كما نقله عنه صاحب المعيار (٤٠٣/٣) و شرح
منح الجليل (٤٨٥/٣) العقد المنظم (٨١/١) المعين للقضاة (٤/ب) و
المشهور الفشتالية (٥/ب) و ذكره ابن الفخار عن أهل المدينة المعيار (١١٧/٣)
(٢) قاله ابن فتحون حاشية البيناني على الزرقاني شرح مختصر خليل
(٣٣/٤) منح الجليل (١٤٨٥/٣) المعين للقضاة و الحكام (٤/ب)
البيهقي شرح التحفة (٢٥٩/١)
(٣) حكاه الفشتالي في وثائقه (٥/ب) العقد المنظم (٨١/١).
(٤) العقد المنظم للحكام (٨١/١) و وثائق الفشتالي (٥/ب).
(٥) العقد المنظم (٨١/١).
(٦) في "أ"، "ج"، معه، و الصواب ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك يمتن لجهاز^{معها}
(٧) التاج و الاكليل (٥٢٣/٣).
(٨) المعين (٤/ب).
(٩) ماقطة من "أ".
(١٠) في "أ" و طعاما أو عرضا بزيادة عرضا - و الاولى عدم اثباتها
لتلافي التكرار.
(١١) في "أ"، "ج"، زيتها.

و "التجهيز بثمنه" (١) • (٢) وقال اللخمي : ليس ذلك عليها فيما يكال
أو يوزن ، قال غيره : وإن كان خادماً أو ثياباً (٣) "لزينتها" (٤) وجب
أن تتجهز على حاله (٥) •

قال اللخمي : وليس عليها بيع الخادم والتجهيز بثمنها إلا أن
تشاء (٦) • قال غيره : ولها أن تبيع (ما شاءت) (٧) (من جهازها) (٨)
لتسبيل به جهازاً غيره ولا يمنعها الزوج من ذلك • قال محمد بن عبد
الحكم : وما فضل على جهازها فلها أن تصرفه فيما شاءت

قال مالك : " ولها أن تأكل " من المداق " (٩) و تكتسي (منه) (١٠)
بالمعروف إذا احتاجت إليه (١١) ، قال في كتاب الديارات : ولا تقضي
منه ديناً قبل البناء إلا الشيء الخفيف كالدينار و نحوه (١٢) •

قال الداودي (١٣) و قد قيل لها أن " تقصيه في " (١٤) دينها ، و قال ابن
وهب قال في العتبية (١٥) : وأما بعد البناء فلها قضاء دينها من
(شوارها) (١٦) و من كاليء صداقها ورواه يحيى عن ابن القاسم : قال ابن

الجارث : وإنما ذلك في الدين الحادث ، وأما القديم فلا (١٧) •
(١) ما في المتبعية عن الموثقين غير معلول عليه • شرح منح الجليل (٢٨)
(٢) في "أ" لتجهيز بثمنها ، وفي "ع" : "التزين بثمنه" والأولى ثباته لكونه
منا سبيل مقام بدليل قوله : بيعه و هو راجع إلى النقد أو البيع •
(٣) ساقطة من "ع" • (٤) في "ب" : من زينتها • (٥) منح الجليل (٤٨٥/٣) •
(٦) و قاله ابن زرب (منح الجليل ٤٨٥/٣) • (٧) ساقطة من "ج" •
(٨) ساقطة من "أ" • (٩) في "ج" جهازها • (١٠) ساقطة من "ب" •
(١١) انظر جامع مسائل المدونة و شروحا (١/٤٢/٢) مخطوط برقم ١٧٠٩ :
العتبية انظر البيان والتحصيل (٢٣١/٤)
(١٢) انظر العتبية متن البيان والتحصيل (٥٥/٥)
(١٣) هو أبو جعفر أحمد بن منصور الداودي الأسدي من أئمة المالكية
بالمغرب هو أول شارح للبلخاري وله كتاب الواعظ في الفقه و كتاب
الأموال (ت - ٤٤٠٤) ترجمته ترتيب المدارك (٦٢٣/٤) •
(١٤) في "ج" : تقضي به • (١٥) البيان والتحصيل (٢٠/٥) •
(١٦) في "ج" : شورتها • (١٧) البيان والتحصيل (٢٠/٥) •

قال بعض الموثقين: ("و للاب في البكر" (١) من التصرف في ذلك مثلما

للمالكية أمرها وله أن "يبيعه" (٢) من نفسه إذا عرف ذلك (٣) .

و اختلف هل له أن يبيع (لها) (٤) ما ساق الزوج إليها من الأصول

أم لا ؟ حكى القاضي محمد بن (٥) بشي: أنه ليس له ذلك للمنفعة التي

للزوج (منه) (٦) (٧) ، هو قال غيره: له بلا بيعه على وجه النظر و لا مقال

للزوج فيه (٨) ويجوز لها (ذلك) (٩) أن كانت ثيباً "و أن طلقها قبل البناء

كان عليها نصف الثمن إذا لم تحاب (١٠) فيه و هبته " نصف قيمته (١١)

ع ، وهذا والله أعلم على الخلاف هل تملك جميعه بالعقد أم لا ؟ (١٢)

(١) في "ب" و للاب أو في "أ" ، "ع" ، "ج" ، و لا في البكر و الأولى ما أثبتته بدليل قوله المالكة أمرها و هي الثيب .

(٢) في "أ" ، "ع" ، "ب" ، يبيعها ، و الأولى ما أثبتته لأن الضمير يعود على الجهاز أو المداق .

(٣) العتبية من سماع عيسى من ابن القاسم قال : إذا كان شرائها صحيحاً .
بينة و أمر معروف . البيان و التحصيل (٤٤١/٤) ، التاج و الاكلیل (٥٢٣/٣)
عن ابن عرفة . (٤) ساقطة من ج .

(٥) القاضي محمد بن بشر بن شراحيل المعالي في القاضي لقي مالك بن أنس و جالسه ، و سمع معه . كان من عيون قضاة الأندلس و من وجوه أهل القضاة بها و كتب لمصعب بن عمران (ت ٥١٩٨) . ترجمته في قضاة قرطبة للخشني ٢٨/٢٨ بغية الملتزم في تاريخ رجال الأندلس (٦٢ - ٦٤) .

(٦) ساقطة من "ج" . (٧) العقد المنظم (١٠/١) .

(٨) العتبية من سماع عيسى من ابن القاسم البيان و التحصيل (٤٤١/٤)

العقد المنظم (١٠/١) . (٩) ساقطة من "ج" .

(١٠) النوادر عن مالك (١٧٨/٧) ، و المسألة الخلافية من قوله هل للاب أن يبيع لها ما ساق الزوج لها : منح الجليل (٤٨٩/٣) ، التاج و الاكلیل (٥٢٣/٣) حاشية النيان على الزرقاني (٢٤/٤) ،

(١١) مختصر خليل و شروحه كمنح الجليل (٤٧٨/٣) ، الزرقاني على مختصر خليل ٣٠/٤ المدونة (٢٢٧/٢) .

(١٢) خليل في مختصره مع شروحه (منح الجليل ٤٧٦/٣) الزرقاني (٢٩/٤ - ٣٠)

ذهب ابن الحاجب و ابن عرفة إلى أنه تملك جميعه ، و ذهب ابن شراحيل إلى أنها لا تملك شيئاً بالعقد ، و شهر هذا القول و جعل المتيطي الخلاف بين ابن بشر و بين غيره بناءً على ملكها للصدق بالعقد فمن قال لملك الجميع جاز لها التصرف فيه ، و من قال لا تملك شيئاً لم يجز لها التصرف .

قال أبو بكر بن زرب : و إذا "أصدقها" (١) مقارالم يلزمها بيعه

لجها وها و قاله اللخمي (٢) و لها أن تبيع الرأس (المسوق) (٣) اليها صداقا
و تشتري بثمنه ما تتجهز به من حللي و غيره (٤) و قال ابن القاسم في

العثبية : و لا يمنعها الزوج من ذلك . (٥)

(مسألة) : و لا يلزم الزوجة أن تتجهز بالكالي إذا قبضته بعد إتيانها

و اختلف إذا قبضته (قبل) (٧) فالمشهور من المذهب أنها تتجهز به مع

النقد (٨) فان أبت قبضه " (٩) لثلا (تتجهز) (١٠) به و دعاها الزوج الى

قبضه لزمها (١١) ذلك، و أشار بعض الموثقين الى أنه لا يلزمها (التجهيز)

(به) (١٣) (١٤) .

-
- (١) في "أ" : أصدقها الزوج - بزيادة - لفظ الزوج .
(٢) لإعلام (١٠٣/خ) ، المعين للقطعة (٤/ب/خ) عن ابن زرب و اللخمي ، المعيار
المعرب و الجامع المعرب عن فتاوى علماء إفريقية و الأندلس و المغرب
(٤٠٣/٣) التاج و الأكليل (٥٢٣/٣) .
(٣) في "أ" و "ج" : المياق .
(٤) البيان و التحصيل (٤٤١/٤) .
(٥) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
(٦) المصدر السابق (٢١/٥) ، المعين (٤/ب) ، المعيار المعرب (٤٠٣/٣)
مختصر خليل مع شرحه منح الجليل (٣٨٥/٣) .
(٧) في "أ" ، "ج" : قبل البناء - بزيادة - البناء .
(٨) البيان و التحصيل (٢١/٥) ، التاج و الأكليل (٥٢٣/٣) ، حكاة عيش من
ابن زرب (منح الجليل (٤٨٥/٣) .
(٩) في "أ" : لقيضه .
(١٠) في "ج" : يلزمها التجهيز .
(١١) لإعلام (١٠٤) و حكاة الوشرسي عن ابن زرب في المعيار المعرب
(١٤٢/٣ - ٤٠٣) .
(١٢) في "ج" : التجهيز .
(١٣) ساقطة من "أ" .
(١٤) حكى ابن سلمون عن ابن فتيحون أنه مشهور مذهب مالك . العقد المنظم
(٨٢/١) و حلى المعاصح لبنت فكر ابن عاصم حاشية على البهجة في
شرح التحفة (٢٨٠/١) .

(فسرع) فان تأخر البناء حتى حل الحمل الكالي ففي كتاب محمد :

لها أن تمنع نفسها حتى تقبضه وهو المشهور في المذهب (١) و روى
ابن وهب و الواقدي عن مالك أن الزوج اذا دفع النقد و أعسر بالكالي
فله الدخول بامرأته (٢) و حكاه فضّل عن يحيى بن يحيى و هو مذهب سحنون^٣
قال عنه ابن عبدوس لا يحل الكالي على الزوج الا بعد الدخول و ان حل
أجله (٤) لأنه على ذلك دخل. قال بعض الموثقين و رأيت بعض الفقهاء أنه
لا يلزم الزوج دفع الكالي و ان كان موسراً حتى يبني بأهلكه . فانما بنى
(بها) (٥) و كمل أسبوعه معها أخذته (به) (٦) فان كان معسراً اتبعته به (٧)

(١) استنبط ابن رشد في البيان و التحصيل من قول مالك فيمن تزوج امرأة
بمائة دينار خمسون منها نقداً و خمسون إلى سنة فانقضت السنة و لم يدخل
بها فدخل بها بعد سنة فطلبت الخمسين و قال : لم أدخل حتى أديتها قال
مالك : إذا دخل بها بعد السنة فهو مصدق و يحلف . و قال أي ابن رشد
هو قول ابن حبيب في الواضحة و مثله في النكاح الثالث من المدونة ٢٤٠/٢
قال فيها مالك فيمن تزوج امرأة بنقد مائة دينار و خادم إلى سنة
فنقدها بالمائة فشغلت في جهازها و أبطأ الزوج عن دخولها : إن كان دخل
بها بعد مضي السنة فالقول قول الزوج و إن كان دخل بها قبل مضي السنة
فالقول قول المرأة . البيان و التحصيل (٤٢١/٤) المعين (٤٢١/٤) (٤/ب/خ)
العقد المنظم (٧/١) .

(٢) المعين (٧/٥) (٧/١) العقد المنظم .

(٣) البيان و التحصيل (٤٢١/٤) و قال : فعلى هذا لا يبرأ الزوج بالدخول
منه و لا يصدق عليه على أنه قد دفعه و تحلف المرأة أو يكون القول قولها
(٤) المعين (٧/٥)

(٥) ما قطة من "ج" .

(٦) في "ج" منه .

(٧) المعين (٧/٥) (٧/١) العقد المنظم .

قال : و ليس للزوج أن يدّعي أن ذلك لم يصل الى بيته فان فعل "فذلك"^{٢١}
 لدمواه أن الأب اغتاله من بيته بعد وصوله أو أرسل اليه من أخيه
 (٢) قال بعض الشيوخ (٣) : هو الأحسن في ذلك أن يحضر الولي الجهازي
 بيت بمحض الشهود فهو إبراء له (٤) .

فإذا "عقدت" (٥) على الوجه الأول كتبت في ذلك :

أحضر فلان ابن فلان (جميع) (٦) ما ابتاعه بنقده ابنته أو محجورته
 فلاة البكر (٧) الذي قبضه من زوجها فلان ابن (فلان) (٨) "مبلغه" (٩)
 كذا من الثياب والخلّي والقش والفرش و ذلك ثوب كذا ابتاعه (بكذا)^(١١)
 و عقد كذا ابتاعه بكذا .

-
- (١) في "ع" : فهو .
 (٢) ما قطة من "ع" .
 (٣) منهم ابن جيب كما ذكره عنه التتولي في البهجة (٢٩٧/١) .
 (٤) تفصيل الإبراء ذكره التتولي عن ابن عرفة و البرزلي و رجح الوجه الثاني . البهجة (٢٩٦/١ - ٢٩٧) ، ورجح ابن سلعون الوجه الأول العقسد المنظم (٥٤/١) .
 (٥) في "ع" : مقد ، هو المواب ما أثبتته بدليل قوله بعد ذلك : كتبت ،
 باتفاق جميع النسخ .
 (٦) ما قطة من "ع" .
 (٧) نص على البكر لأن الثيب (المالكة لأمرها) ممن يجوز له قبض
 المداق (العقد المنظم ٧٨/١) ، منح الجليل (١/١ - ٥٠٢)
 حاشية البناني على الزرقاني (٤٠/٤) .
 (٨) في "ج" : فلان بجميع ما ابتاعه و بزيادة : جميع ما ابتاعه .
 (٩) في "ع" : مبلغ قدره .
 (١٠) لغة رديء النخل (القاموس المحيط ٢/٢٩٥) و لكن السياق يستبعد
 و لعلها كلمة تستعمل في المغرب العربي في الأثاث بدليل ما ذكرناه
 من الثياب و الخلّي و الفرش و ما زالت تستعمل بهذا المعنى في مصرنا
 الحاضر .
 (١١) ما قطة من "ع" و الأولى اثباتها للسياق .

فإذا أوعيت جميع ما ابتاعه لها و ذكرت أثمان ذلك وصفته قلت :
 دفع جميع ما ابتاعه من ذلك لابتئته فائسة أو لمجورته : (قائمة) (١)
 بمعاينة شهوده شهد على إتيان الدافع المذكور من أشهده (على نفسه)
 في محضه و جواز أمره و عرفه و ما ين دفعه ما ذكر لمن ذكر ،
 و عرف المداد في أثمان (جميع) (٢) ما ذكر من الجواز ، و ذلك
 في " (٤) شهر كذا من سنة كذا .

(بيان) : قال بعض الموثقين : و يكتفي في "قبضها" (٥) بالمعاينة
 دون "نطقها" (٦) (٧) و كذلك لم يذكر نطقها في هذا العقد
 و ذكر ابن العطار في وثائقه في هذا العقد أشهادها
 بالقبض و هو حسن (٨) و الأول يكفي و هو ظاهر قول ابن حبيب : (٩)
 إنها لا تحتاج إلى إتيان بلفظ و لا فعل .

-
- (١) ما قده من "ج" .
 (٢) ما قده من "أ" .
 (٣) ما قده من "ج" .
 (٤) في "أ" : بتاريخ .
 (٥) في "أ" : قبضه .
 (٦) في "ج" : النطق بذلك .
 (٧) المعين (٩/٥) : قال ان كنت بكرا ، العقد المنظم (٤٠/١) .
 (٨) العقد المنظم للحكام (٤٠/١) و القائل هو حسن ابن فتحون قال :
 ابن لبابة : الخط في ذلك و هو قول كثير من الشيوخ ، العقد المنظم (١/١)
 (٩) انظر ص : (٨٤) .

وَأَمَّا إِنْ أَحْضَرَ ذَلِكَ بَيْتَ الْبِنَاءِ عَلَى السَّوْجَةِ الثَّانِي فَإِنَّكَ
تَعْقِدُ فِيهِ : أَوْ رَدَّ فَلَانَ ابْنَ فَلَانَ بَيْتَ الْبِنَاءِ ابْنَتَهُ فَلَانَةَ
الْبَكْرَ أَوْ مَحْجُورَتَهُ "فَلَانَةُ الَّتِي" (٢) إِلَى نَظَرِهِ بِوَجْهِ كُنَّا
أَوْ وَلِيِّتِهِ فَلَانَةَ "بِنْتُ فَلَانَ" (٣) مَعَ زَوْجِهَا فَلَانَ ابْنَ فَلَانَ
جَمِيعَ مَا ابْتِاعَهُ لَهَا بِنَقْدِهَا الَّذِي قَبِضَهُ فَلَانَ (ابْنَ فَلَانَ) (٤)
الْمَذْكُورَ ثُمَّ تَذَكَّرَ "مِبلَغُهُ" (٥) وَ "مَفْلُتُهُ" (٦) وَ ثَمَنَهُ فَإِذَا
أَوْعَيْتَ ذَلِكَ قُلْتَ : وَ أَحْضَرَ ذَلِكَ بَيْتَ الْبِنَاءِ الْمَذْكُورَ بِمَعَايِنَةِ
شُهُودِهِ وَ بِمَحْضَرِ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ وَ مَشَاهِدَتِهِ لِذَلِكَ كُلِّهِ
وَ اعْتِرَافِهِ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَوْ رَدَّهُ فَلَانَ الْمَذْكُورَ ابْتِاعَهُ بِجَمِيعِ
النَّقْدِ الْمَذْكُورِ .

-
- (١) فِي "ع" : حَضَرَ .
(٢) فِي "ج" : فَلَانَةُ الْبَكْرِ الَّتِي - بَزِيَادَةٍ - الْبَكْرُ .
(٣) فِي "أ" : بِنْتُ بِنْتِ فَلَانَ - بَزِيَادَةٍ - بِنْتُ .
فِي "ج" : بِنْتُ فَلَانَ الْمَذْكُورَةِ - بَزِيَادَةٍ - الْمَذْكُورَةِ .
(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ "أ" ، "ع" ، "ب" : وَ الْأَوَّلَى إِثْبَاتُهَا لِمُنَاسَبَةِ مَا قَبْلَهَا
: فَلَانَ ابْنَ فَلَانَ .
(٥) فِي "ع" : مِبلَغَتُهُ .
(٦) فِي "ج" : جِهَتُهُ .

وإنّ ذلك سداد وصلاح شهد على إسهاد المورد فلان من أشهده
 به على نفسه في محنته وجواز أمره وعائنه (جميع) (١) ما
 ذكر في بيت البناء وعرف السداد في أثمان ذلك كله
 و(أشهده) (٢) الزوج المذكور بما فيه "عنده" (٣) "بتاريخ كذا" (٤)
 (بيان)؛ قولنا: "وعرف السداد في أثمان ذلك كله"
 إنّما يحتاج إليه في ذات الولي وحين أن يذكر في ذات الوصي
 ويستغني عن ذكره في ذات الأب
 لأنّه لا يتهم في الشفقة عليها وحين النظر لها، وهذا
 كله "مع" (٦) حضور الزوج لإيراد الجهاز وإشهاده بمعرفة
 (السداد فيه) فأما إن كان غائبا فذكر السداد في العقد
 أحسن أيّا كان (٧) المورد أو غيره.

-
- (١) ساقطة من "ج".
 (٢) في "ع"، "ب"، "ج"؛ أشهد.
 (٣) في "أ"، "ع"، "ب"؛ عنه.
 (٤) في "أ"؛ وذلك في شهر كذا من سنة كذا، في "ع"، "ب" كلمة
 "كذا" ساقطة.
 (٥) ساقطة من "ع"، "ب"، "ج"؛ والأولى إثباتها لثبوتها في الوثيقة.
 (٦) في "أ"؛ في.
 (٧) ساقطة من "ع".

فإن ادعت الزوجة أو أبوها أن الزوج أخذ الجهاز المذكور
 (أو بمضه وأنكر الزوج كان عليه اليمين وله ردها (١) فإن
 التزم الزوج حين (٢) "إيراد" (٣) أن يكون الجهاز في ضمانه (٤)
 (جارو كان في ضمانه) (٥) ، وتحقق في ذلك "عند" (٦) فراك
 "من العقد" (٧) ، ومار جميع الجهاز المذكور في قبض الزوج المذكور
 والتزم ضمانه في ماله و نمته بعد أن صرف أن ذلك لا يلزمه
 فطها التزامه عارفا قدر ذلك (٨) و تكمل الإشهاد إلى آخره .
 أما إن وجه الولي الجهاز إلى بيت البناء على ما تقدم

في الوجه الثالث فإليك تكتب فيه :

أهـرز فلان ابن فلان جميع ما ابتاعه بنقد ابنته فـلانة
 البكر في حجره أو محجورته فـلانة أو أخته فـلانة أو وليته فـلانة
 " بنت فلان" (٩) الذي قبض لها من زوجها فلان ابن فلان و مبلغه

كذا ..

-
- (١) العقد المنظم للحكام (٨٠/١) المعين لأقضاة (١/٥٥) .
 - (٢) ماقطة من "ع" .
 - (٣) في "ع" ، إلا أن يراد والأولى ما أثبتته لاستقامة الكلام والسياق .
 - (٤) المعين (١/٥٥) من قوله : فإن ادعت الزوجة أو أبوها .
 - (٥) ماقطة من "ج" .
 - (٦) في "ج" : بعد .
 - (٧) ماقطة من "أ" ، وفي "ج" : من الزوج .
 - (٨) البهجة شرح التحفة (١/٢٩٩) .
 - (٩) في "ج" : البكر .

(و كذا) (١) و ذلك ثوب كذا (و كذا) (٢) ابتاعه بكذا ، الى آخر
 الجهاز . فاذا فرغت (منه) (٣) قلت : احضر جميع ذلك
 " لشهوده " (٤) و عثينوه و عرفوا السداد فيه و شاهدوا مع ذلك توجيه
 فلان المذكور " جميعه الى بيت " (٥) بناء فائدة المذكورة مع زوجها
 فلان شهد على " شهادته " (٦) المبرز فلان من اشهد به على نفسه
 في الصحة و الجواز و عرفه و عاين اخراج جميع ما وصف
 و شاهد توجيه فلان المذكور له لبيت البناء (المذكورة) (٧)
 بمحض الزوج المذكور و اعترافه بمعرفة السداد فيه من عرفه
 و عرف السداد فيما ذكر بتاريخ (كذا) (٨) .

(بيان) (فان أغفل الولي الإشهاد بالجهاز ثم طلب
 بالنقد بعد البناء فادعى أنه جهز به وليته ، فأما الأب
 فروى أصبغ عن ابن القاسم أنه مصدق مع يمينه ، قال
 أصبغ : ما لم يتبين كذبه . (٩)

(١) ساقطة من "ج" .

(٢) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" :

(٣) ساقطة من "ع" .

(٤) في "ع" ، شهوده . و الصواب ما أثبتته لأن فعل : احضر لا ينصب
 مفعولين .

(٥) في "أ" : له لبيت .

(٦) في "أ" ، "ب" ، شهادته .

(٧) ساقطة من "أ" .

(٨) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ع" .

(٩) العتبية - انظر البيان والتحصيل (٧١/٥) .

قال بعض الموثقين : و معنى ذلك أن الصرف جارٍ بأن الأب يجهز ابنته بصدائقها إلى زوجها من غير إشهاد فكان القول قوله و يخلف بحسب (١) ما للزوج من الانتفاع ، قال : و أما إن كان للأبنة على أبيها دين من صداق أمها أو غيره فادعى أنه جهزها لم يقبل قوله لأن الأصل في الديون لا يبرأ الغريم منها إلا بالإشهاد (٢) ، و أما إن كان لها بيده مال عين أو عرض على وجه الأمانة فادعى أنه جهزها به فينبغي أن يقبل قوله ما لم يتبين كذبه كالنقد (٣)

قال أصبغ : ولو (ادعى) (٤) أنه دفع لها النقد من عينا ضمنه لأن البكر لا يدفع لها العين (٥) .

-
- (١) في "ج" : بسبب .
 (٢) من الموثقين ابن رشد الجدل (البيان والتحصيل ٧١/٥)
 المعين للقضاة (٧/٥) . و استدل ابن رشد على الإشهاد بقوله تعالى :
 ﴿ فَإِذَا تَقَاعَتُمْ إِلَىٰ آلِهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا لَهُمْ ﴾ انظر البهجة شرح
 التلخ (٢٩٧/١) .
 (٣) البيان والتحصيل (٧١/٥) ، المعين (٩/٥) .
 (٤) ما قطعه من "ج" وهي واجبة الإثبات .
 (٥) و قد استدل ابن رشد لهذه المسألة بأن الأصل في ذلك قوله عز وجل
 ﴿ وَلَا تَوْتُوا الشُّفَعَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ
 فِيهَا وَارْزُقُوا ﴾ فمنهم من تدفع إليهم أموالهم لئلا يفقدوها و يبذروها
 و أمر أن يرزقوا و يكسوا منها فوجب أن يدفع إليهم ما يحتاجون
 إليه من نفقتهم و كسوتهم و كذلك ما تحتاج إليه المرأة من جهازها
 إلى زوجها و أحب أن يدفع إليها إن كانت مولى عليها .
 العتبية شرحها البيان والتحصيل (٧١/٥) ، المعين (٩/٥) .

وَأَمَّا الوصي فليس حكمه حكم الأب في "دمواه" (١) إجهال
 اليتيمة بصادقها و لا "بغير" (٢) ذلك من مالها فلا يبرأ إلا
 ببيّنة لأنّه مأمور بإشهاد فإنّنا ضيّعه لزمه الغرم (٣)
 و قال غيره من الموثقين: لا فرق بين الوصي و الأب في دمواه
 تجهيز مجبوره بنقدها، أما الولي غير الأب و الوصي فإنّ
 قبض صادق وليته فهو ضامن له عند ابن القاسم فلا يبرأ منه
 إلا أن يتّاع لها به جهازا مما يصلح به سداد من الثمن ببيّنة
 تقوم له "بذلك" (٤) ثم "يورده" (٥) بيت البنات بما ينه الشهود
 أو بيعته بمحض عدول (٦) كما ذكر ابن حبيب (٧) وقال الباجي
 و يذكر في العقد أن ذلك كان برضا الزوج لئلا يقوم الزوج عليه
 بعد ذلك و (يدعي) (٨) أنه لم يرض بما ابتاعه فيكون له ذلك.

(١) في "ع"، "ب"، "ج"، دمواه و - بزيادة - الواو.

(٢) في "ج"، يّعد.

(٣) المعين (١/٥).

(٤) في "ج"، به.

(٥) في "ع"، يوده.

(٦) المعين (١/٥).

(٧) انظر ص: ٨٤.

(٨) سلقطة من "ع"، "ب".

(مسألة) (١) قال بعض المؤثفين : و لو قامت "البنت" (٢) على أبيها
 و زعمت بعد الدخول أنه لم يجهزها بنقدها فان كان الأب ميتاً فلا
 شيء (عليه) (٣) لها (في) (٤) ماله . و إن كان حياً فالقول بقوله
 و يحلف لحق الزوج فيه فان لم يكن لها حينئذ زوج لم يحلف
 الأب و به القضاء (٥) و قد اختلف في ذلك ففي كتاب المديان من المدونة:
 أن الأب لا يحلف لابن (٦) و قاله مطرف و ابن الماجشون و ابن عبد الحكم
 و سحنون (٧) قالوا : و لا يحد (له) (٨) ان قذفه لأنه عقوق
 و قد روي أنه على الله عليه و سلم قال : ((لا يمين لولد على والده
 و لا لملوك على سيده)) (٩) .

-
- (١) ساقطة من "ع"، "ب" .
 (٢) في "أ"، "ع" : البينة ، و الصواب ما أثبتته .
 (٣) ساقطة من "ع"، "ج" .
 (٤) ساقطة من "أ"، "ع" .
 (٥) الميمين (٧٥) من بعض المؤثفين و قال به الحكم .
 (٦) المدونة الكبرى (٢٥٥/٥) ، و قال في سماع أصح من ابن القاسم قال :
 و لا تجوز شهادته و اذا كان جاهلاً لأنه عقوق و لا يعذر في جهله .
 العتبية البيان و التحصيل (٢٢١/١٠ - ٢٢٢) و (١١٤/٣٦) .
 (٧) نقله عنهم ابن رشد في البيان و التحصيل (١٧٤/٩ - ١٧٥) .
 (٨) في "ج" : له حيا - بزيادة : حذاً .
 (٩) جزء من حديث رواه جابر مرفوعاً - أخرجه ابن عدى في الكامل
 في الضعفاء و فيه حرام بن عثمان قال فيه : لحرام بن عثمان أحاديث
 مألحة تشاكل كل مساق ذكرته و عامة أحاديثه منكيرة و ذكر الحديث
 الذهبي في الميزان : و ابن حبان في المجروحين و ابن حجر في
 التهذيب و لسان الميزان عند الكلام على حرام بن عثمان .
 قال الذهبي في المغني : حرام تابعي متروك مبتدع ، ميزان الاعتدال ٤٨/١
 لسان الميزان (١١٨/٢) ، الكامل في الضعفاء (١٥٢/١) المجروحين (٢٦٩/١)
 التهذيب ٤٣/٣

و في كتاب محمد : يحلف له و هو بذلك عاق و ترد شهادته (١) .
 و قال ابن الماجشون (٢) في ثمة نية "أبي زيد" (٣) يحلفه (٤) و ليس
 "بعاق" (٥) و لا ترد شهادته و هو ظاهر قول ابن القاسم وأصبح
 في "المبسوط" (٦) و في كتاب القذف من المدونة أنه يحلف
 له في القذف و اعتقله مالك (٧) قال ابن القاسم : فان شح
 في ذلك حث له (٨) . فيجبي في "المسألة" (٩) ثلاثة أقوال (١٠)
 (١) يحلف له و هو معقوق .

(٢) (قول) (١١) : يحلف له و ليس بمعقوق .

(٣) و (قول) (١٢) لا يحلف له (و هو نص) (١٣) (١٤) .

-
- (١) البيان و التحصيل (٢٢٢/١٠ - ٢٢٢) والمعين للقضاة (٥/٩) و ليرفيه
 كتاب محمد .
 (٢) الاعلام بالنوازل (٣٦) ، البيان و التحصيل (١٧٤/٩) .
 (٣) في "ج" أن ابن ، و الأولى ما أثبتته .
 (٤) في "ج" : يحلف .
 (٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" : بمعقوق .
 (٦) في "أ" ، "ج" ، المبسوط .
 (٧) المدونة باب في الرجل يقذف ولده أو ولد ولده (٢٢٨/٦) .
 (٨) العتبية - في البيان و التحصيل (٢٢٢/١٠ - ٢٢٢)
 المعقد المنظم لابن مسمون (٢١٧/٢) .
 (٩) في "ج" : يثبث المسألة .
 (١٠) ذكرها ابن رشد في البيان و التحصيل (٢٢٢/١٠) .
 (١١) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (١٢) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (١٣) ساقطة من "ب" ، "ج" ، "ع" .
 (١٤) و هو نصي ما في المدونة السابق في (٩٣) .

و فَعَفَ بعضهم (١) كونه يحلف له و هو عَقُوقِي لَأَنَّ العَقُوقَ مَنْ

الكبائر فكيف يَمَكُن من ذلك؟ و هذا فيما يَدْمِيهِ الولد عليه .

و أمَّا إذا أَدْمَى الأب على الابن فنكُل الابن من اليمين و رَدَمَا

على الأب و "قام للأب شاهد" (٢) على حقه فلا اختلاف أنه يلزمه اليمين

فصل

[في حكم هبة الأب وإعارته للشورة واستردادها في العارية]

و إن شَوَّرَ (٣) (الأب) (٤) ابنته البكر بالثياب سوى جهازها الذي

ابتاعه بنقدها و أَحَبَّ ذكر ذلك في "إيرادات" (٦) فلا يخلو ذلك من

أربعة أوجه :

أما أن يكون نحلها ذلك في عقد النكاح أو وهبها إِيَّاه و مَرَّحَ بلفظ

الهبة أو أعارها ذلك و مَرَّحَ (بلفظ) (٧) العارية (٨) أو شَوَّرَها به و لم

يصرح بهبة ولا عارية .

(فأما) (٩) أن كان ذلك مما ابتاعه لها من النحلة التي نحلها (لها)

فإنك تكتب بعد ذكر إيراد الجهاز ، و أورد أيضا بيت البناء المذكور

جميع ما ابتاعه "لها" (١١) بكذا (وكذا ديناراً) التي كان نحلها حين عقد

نكاحها مع زوجها فالن (١٢) و ذلك ثوب كذا ابتاعه بكذا و حلي (كسنا

(١) منهم ابن رشد في البيان و التحصيل (١٧٥/٩) .

(٢) في "ج" : "قام الأب شاهد" . (٣) المصدر السابق نفس الجزء والمضيحة .

(٤) شَوَّرَ من الشَوَّرَ مثلثه متاع البيت (١) لقا موسى الميخيط ٦٧/٢ قال لقا قاضي عياض :
الشورة والشواريفتح الشين المتاعوما يحتاج اليه البيت من لمتاع الحسن
واللباير الحسن والشورة يا لضم الجمال .

التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة و المختلطة (١٠٤) .

(٥) ساقطة من "ج" . (٦) في "ع" : "لا لابن" . (٧) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .

(٨) العارية يتشديدا ليا وتخفيفها : لاخذوا لعة ، البهجة (٢٧٤/٢) وسميت
عارية لأنه عار من طلبها و اصطلاح : تملكه منفعة مؤقتة لبعوض حدود ابن هرقلا :

٣٤٥ قريب الحديث لابن الجوزي (٩١/٢) . (٩) ساقطة من "ج" ، "ب" .

(١٠) ساقطة من "ق" ، و في "أ" : به .

(١١) في "أ" : به . (١٢) ساقطة من "أ" .

١٠٠ ابتاعه (١) ، فإذا فرغت من ذكره قلت : هذا جميع ما ابتاعه فلان
المذكور بالنحلة (المذكورة) (٢) و أحضر جميعه بيت البناء المذكور
بمعاينة شهوده و بمحضر الزوج فلان و رضاه بجميعه و اعترافه أن (جميع)
ما أورده الأب المذكور "استنقد" (٤) جميع النقد : و النحلة
المذكورين (و بالسداد في أثمان ذلك كله) (٥) و برى الأب من ذلك كله
و برى الزوج أيضا من النقد المذكور (٦) ، شهد على إشهاد المورد فلان
(المذكور) (٧) من أشهد (هـ) به (٨) على نفسه في صحته و جواز أمره
و عاين في بيت البناء المذكور (بمعاينة شهوده و بمحضر الزوج فلان
و رضاه
و رضاه بجميعه و اعترافه أن) (٩) جميع ما "أورده" (١٠) من ثياب
الجهاز و النحلة المذكورين و حرف السداد في أثمان الجميع و أشهده
الزوج المذكور بما فيه عنه " (١١) بتاريخ .

و (أما) (١٢) إن كان ذلك مما وهبها إياه فإتك تقول بعد ذكر الجهاز
و أورد أيضا بيت البناء المذكور جميع ما وطلبها به و وهبها إياه وذلك
كذا و كذا ، تنمى ذلك الى آخره و تقول : و قبل ذلك من نفسه لابتنته

فلائة ثم تكمل العقد كما تقدم (١٣) .

- | | |
|--|-----------------------------------|
| (١) ساقطة من "أ" ، "ع" . | (٢) ساقطة من "ب" . |
| (٣) ساقطة من "ج" . | (٤) في "ع" ، "ب" ، "ج" : استنقد . |
| (٥) ساقطة من "ع" . | (٦) ساقطة من "ج" . |
| (٧) ساقطة من "أ" ، "ع" ، "ب" . | (٨) ساقطة من "ج" . |
| (٩) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" . | (١٠) في "أ" ، "ب" ، "ج" : ذكر . |
| (١١) في "ع" ، "ب" : منه فيه . | |
| (١٢) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" . | |
| (١٣) أى قوله : هذا جميع ما وهب فلان المذكور بالنحلة المذكورة . . . | |
| و أشهده الزوج المذكور بما فيه عنه بتاريخ من نفس الصفحة . | |

(بنيان) : و تملك الابنة هذه الهبة بالإسراد للموصوف عاش الأب

أومات لأن معاينة البينة لها في بيت البناء حيازة تامة .

و أما إن أعارها الثياب فإلك تقول بعد ذكر الجهاز : و أورد

أيضا بيت البناء جميع ما شورها به على وجه العارية منه لها للتجمل

به ما أبقاه عندها و يسرده متى شاء و ذلك كذا و كذا هم تكمل العقد

الى آخره ، و تضمن "عقد" (١) الاشهاد معاينة الشهود (الثياب) (٢)

الجهاز و الثياب المعارة ثم تؤرخ .

قال بعض الموثقين (٣) : و للأب بهذا الاشهاد أن يسرد عاريته متى

شاء "طال" (٤) الزمان أو قريبا . فإن أتلقت ذلك الابنة فإن كان في

حال سفها فلا ضمان عليها و إن كان بعد ردها ضمنته إن علمت

بالعارية ، (فأما) (٥) إن لم يشهد الأب بالعارية و لا علمت هي بها

فأتلفته وقت ردها أو قبله لم تضمن "لأن التفريط" (٦) جاء مسن

"قبل الأب" (٧) و الثيب مثلها سواء (٨) ، و لا شيء على الزوج في الوجهين

إذا لم يكن استهلكه (الزوج) (٩) روى ذلك كله أصبح من ابن القاسم . (١٠)

(١) في "ع" ، "ب" ، "ج" : عنده .

(٢) في "ج" : الثياب .

(٣) العقد المنظم للحكام (٧٨/١) .

(٤) في "ع" ، "ب" ، متى طال - بزيادة لفظ - متى .

(٥) ماقطة من "أ" .

(٦) في "ع" ، "ب" ، و التفريط انما .

(٧) في "أ" ، "ج" : قبله .

(٨) المعين (٥/ب) من قوله : قال بعض الموثقين ، العقد المنظم (٧٨/١) .

(٩) ماقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .

(١٠) العتبية (البنيان و التحصيل ٨٥/٥) النوادر و الزيادات (١٧٦/ب)

وَأَمَّا إِنْ شَوَّرَهَا بِالشَّيَابِ الْمَذْكُورَةِ وَلَمْ يَصِرْ بِهَيْبَةٍ وَلَا عَارِيَةٍ ثُمَّ قَامَ
 الْآبُ يُرِيدُ اسْتِرْجَاعَهَا وَادَّعَى أَنَّهَا عَارِيَةٌ مِنْهُ لَهَا فَإِنْ قَامَ عَنْ قَرَبٍ فَلَهُ
 ذَلِكَ مَا لَمْ يَحْلَلْ. قَالَ فِي الْمَوْضُوعَةِ: وَلَيْسَ الْعَامُ بِطَوَّلٍ (١)، وَقَالَ بَعْضُ
 الْمُوثِقِينَ (٢): (قَالَ: (٣) وَيَكُونُ لَهُ أَخْذٌ مَا وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَكُونُ عَلَى
 الْإِبْنَةِ فِيمَا فَوْتَتْهُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَمْتَهَتْهُ أَوْ أَمْتَهَتْهُ الزَّوْجُ مَعَهَا ضَمَانٌ (٤).
 قَالَ "غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ" (٥) الْمُوثِقِينَ: وَإِذَا قَامَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعَامِ مَسْنً
 تَارِيخَ الْبِنَاءِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ دُونَ يَمِينٍ، وَإِنْ قَامَ بَعْدَ الْبِنَاءِ لَمْ يَلْتَفِتْ
 إِلَى قَوْلِهِ (٦). وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي ذَلِكَ أَنَّ
 الْقَوْلَ قَوْلَ الْآبِ مَا لَمْ تُثَبِّتِ الْإِبْنَةُ أَوْ (زَوْجُهَا) (٧) "مُضِي" (٨) السَّنَةِ
 وَنَحْوَهَا، قَالَ: وَالْمَشْرُوعُ الْأَشْهُرُ عِنْدِي كَثِيرٌ تَنْقُطُ بِهِ الْحُجَّةُ لِلْآبِ (٩)
 فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ ذَلِكَ (١٠) وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِذَا طَلَبَ الْآبُ الشُّورَةَ بَعْدَ
 ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْ يَوْمِ الْبِنَاءِ حَلَفَ عَلَى مَا يَدَّعِيهِ مِنَ الْعَارِيَةِ وَأَخْذَهَا،

(١) الْبُيُوتُ نَقْلًا مِنَ الْوَأُضْعَةِ (١٧٧/١) الْمَعِينُ لِلْقَضَاءِ (٥/ب) وَقَالَ إِنْ كَانَ
 ادَّعَاهُ مَعْرُوفًا أَوْ غَيْرَ مَعْرُوفًا أَقْرَبَتْ لَهُ الْإِبْنَةُ بِذَلِكَ أَمْ لَمْ تَقْرَ.
 (٢) قَالَ بِهِ ابْنُ سَلْمُونَ، وَحَكَى عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّغُفُورِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ
 عَيْشُونَ يَرَى ذَلِكَ لَهُ فَذَكَرَ إِلَى الْحَاجِّ لَا غَيْرَ (الْعَقْدُ الْمُنْتَظَمُ لِلْحُكَّامِ ١/٧٧-٧٨)
 (٣) سَاقِطَةٌ مِنْ "ع"، "ب"، "أ".

(٤) حَكَى ابْنُ سَلْمُونَ أَنَّهُ الْمَشْهُورُ وَقَالَ فِي الدِّمِيَّاطِيَّةِ: إِنَّهُ إِذَا
 يَصْدَقُ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى أَصْلِ الْعَارِيَةِ بَيِّنَةٌ وَالْأَلَمُ يَصْدَقُ فِي ذَلِكَ
 قَرَبًا أَوْ بَعْدَ الْعَقْدِ الْمُنْتَظَمِ (١/٧٨) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٣/٥٢٦).

(٥) فِي "أ": بَعْضُ.

(٦) الْمَعِينُ (٥/ب) عَنْ بَعْضِ الْمُوثِقِينَ.

(٧) سَاقِطَةٌ مِنْ "أ".

(٨) فِي "ع": مَعْنَى.

(٩) مُوَاهِبُ الْجَلِيلِ (٣/٥٢٦) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٣/٥٢٦) الْمَعِينُ (٥/ب).

(١٠) الْمَعِينُ (٥/ب) عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ إِسْحَاقَ.

والذي وقع لابن القاسم في رواية أصبح : أن الأب إذا قام
بحدثان البناء فليس للزوج مقال و الأب مصدق و لم يحدث في هذه
الرواية مدة القرب (١) . قال بعضهم : و لفظ التصديق عند الشيوخ
إذا وقع مبهما يقتضي نفى اليمين (٢) .

قلت (٣) : و فيه نظر بل الظاهر خلافه : وأما إن قام الأب على
بعد من تاريخ البناء لم يصدق و لا ينفعه إقرار الابنة (٤) بذلك إذا
أفكر الزوج لطول حيازتها له (٥) . قال ابن الهندي : لا أن تكون خرجت
من ولاية أبيها فيلزمها الإقرار في (٦) ثلث مالها فقط (٧) .

واختلف إذا قال الأب بـ "الب ذلك لمضي أربعة أعوام غفلة أب
متاب" (٨) : يصدقه قال ابن القتيبي (٩) : يصدق فيما زاد على عند
النقد . الشوارب قال القاسم : أبو القتيبي : هذا خلاف الرواية
لمالك و ابن القاسم و يبرهن في المأثورات و الشهية أنه لا يصدق
و لا يمانع أن يصدق في ثلث (١٠) .

(١) العتبية البيان و التحصيل (٨٦/٥) و زاد شرطاً هو : أن كان فيما
بقي من المتاع و فاء بالمهر و سواء كان ذلك المتاع معروفاً أصله للأب
أو غير معروف ، قال أيضاً : إذا لم يكن بقي من الجهاز ما فيه و فاء
بالمهر و كان أصل المتاع معروفاً للأب فهو للأب يتبع الزوج الأب بوفاء
الصداق حتى يتم له من الجهاز لابنته ما فيه و فاء ما صدقها من المهر
و ذهب ابن حبيب إلى أنه تجب عليه اليمين ، وصححه ابن رشد (النوادر ١٣٣
اليلن و التحصيل (٨٧/٥) .

(٢) المواقف من المتيطي (التاج و الاكليل ٥٢٦/٣)
و هناك شرط ثان : بقاء ما يجهز به مثلها عن الصداق مع يمينه .
الذخيرة (٤٠/٣ ب) .

(٣) القائل قلت : ابن هارون .

(٤) في "ج" : إلا أنه له - بزيادة - له .

(٥) العتبية البيان و التحصيل (٨٦/٥) .

(٦) في "أ" : من .

(٧) مواهب الجليل (٥٢٦/٣) ، هو قول ابن رشد (البيان و التحصيل

(٨٦/٥) ، المعين (٥/ب) .

فصل

فيما لو طلب الزوج بالنقد دون إذن ابنته
وفيما لو ادعى الزوج الامسار

فإن طلب أبو البكر زوجها بالنقد ودعاها إلى البناء فهل له ذلك

دون أن تطلبه الابنة؟ في ذلك "اختلاف" (١) و ظاهر مسائل المدونة (٢) تدل

أن ذلك و يلزم الزوج (النفقة) (٣) لأنه الناظر لابنته (٤).

قال بعض الشيوخ : و هو "مقتضى" (٥) المذهب (وقاله) (٦) أبو المطر

الشعبي (٧) و كماله أن يجبرها على النكاح فكذلك على الدخول. و قال

ابن "عتاب" (٨) و ابن رشيقي (٩) و غيرها : ليس له ذلك و لا يلزم الزوج

النفقة عليها و البناء بها إلا أن تدعوه هي لذلك (١٠).

(١) في "٩" بخلافه

(٢) كتاب النكاح الرابع باب في نفقة الرجل على امرأته (٢٥٤/٢).

(٣) ماقطة من "ع"، "ب".

(٤) المعين (٥/ب/خ).

(٥) في "ع" : مقتصر.

(٦) ماقطة من "ع".

(٧) هو عبد الرحمن بن القاسم الشعبي المالقي، أبو المطر، العالم

بالأحكام و البنوازل، كان من أقران ابن الطلاع، أخذ عن أعلام و أجازه

القاضي ابن مغيث، له فتوى في قاية النبل، اعتمده ابن هرة و غيره.

(٨) (٤٩٧/٢) ترجمته في المرقبة العليا، (١٠٧)، شجرة النور، (١٢٣).

(٩) في "ع" : عات، و الصواب ما أثبتته.

(١٠) هو عبد الرحمن بن محمد بن رشيقي، أبو القاسم، الفقيه الحافظ

المحدث المؤرخ له سماعات في كتاب الفقه، روى عن ابن شبلون و غيره.

و أخذ عن جماعة منهم أبو ذر الهروي له تأليف في أخبار العلماء،

و كتاب المستوعب لزيادات كتاب المبعوط مما ليس في المدونة.

لم يذكره المحققون له وفاة، ترجمته في شجرة النور (١١٠).

(١٠) المعين (٥/ب) قال : و قاله الفقيه المأموني، تبصرة الحكام (١٧٢/٢)

مواهب الجليل (٥٠٥/٣).

(فسر) (فان قلنا بالقول الأول و طلب الأب الزوج بالنقد فادعى
 (٢) الأعمار و مال التأجيل (فيه) (١) و كذب الأب و زعم أنه من أهل الجدة
 أجله الحاكم لاثبات عمره أحدا و عشرين يوما و بذلك عمل القضاة بقرطة
 و غيرها (٣) و هذا جملة الأجال مع التلوم في ذلك • و من الحكام من
 يقرقها فيوجهه أولا ثمانية أيام ثم ستة ثم (أربعة) (٤) ثم يتلوم بثلاثة
 و منهم من يؤجله ثلاثين يوما يضرب له عشرة أيام ثم عشرة ثم يتلوم له
 بعشرة (أيام) (٧) (٦) أو خمسة عشر ثم (يتلوم) (٨) ثمانية ثم أربعة ثم
 (يتلوم) (٩) له بثلاثة تتبعا ثلاثين يوما و منهم من يجمع نطقه فيضرب بثلث
 ثلاثين يوما يؤول فيه التلوم و الأجال و ليست هذه الأجال بالأمر اللازم
 و إنما ذلك بحسب اجتهاد الحاكم (قال بعض الشيوخ : و هذا مع حضور
 البينة في البلد و أما أن كانت غائبة] منه) (١١) بأكثر من ذلك
 بحسب اجتهاد الحاكم) (١٢) (١٣) •

- (١) ساقطة من "ج" • (٢) في "ج" : الجودة •
 (٣) مواهب الجليل (٥٥٥/٣) قال ابن فرجون : قال بعض القضاة : هو انميا
 حددنا التأجيل في هذا بأحد و عشرين يوما لاتفاق القضاة بقرطة و غيرها
 و استحسانهم في كثير من أحكامهم لها و ليس ذلك بالثب و هو موكول الس
 اجتهاد الحاكم (تبصرة الحكام (١٣٨/١) •
 (٤) ساقطة من "ج" ، و هي واجبة لاثبات •
 (٥) تبصرة الحكام (١٣٧/١) •
 (٦) ساقطة من "ج" •
 (٧) تبصرة الحكام من كتاب ابن سهل (١٣٧/١) •
 (٨) ساقطة من "ع" ، "ب" •
 (٩) ساقطة من "ب" ، "ج" ، و التلوم : هو التمكن و التلب و الانتظار •
 اللسان (٥٥٧/١٢) المصباح (٦٨٥) لوم •
 (١٠) قاله ابن المطار (تبصرة الحكام (١٣٧/١) •
 (١١) ساقطة من "ج" •
 (١٢) ساقطة من "ج" •
 (١٣) مواهب الجليل (٥٥٥/٣) تبصرة الحكام (١٣٧/١) ، طي المعاصم
 لبنته فكر بن عام (٦٠/١) •

قال ابن القاسم : يضرب له أجل بعد أجل فإن لم يأت (به) (١) فرّق بينهما قالوا : يريد بطلقة . قال و ليس الناس في التلوم سواء منهم من يرجى له (و منهم من لا يرجى له) (٢) و ليس في ذلك حد (٣) قال بعض الفقهاء : و ظاهر قول ابن القاسم هذا : أن من لا يرجى له شيء لا يتلوم له و يطلق عليه لوقته . و قال فضل : هو مذهبه (٤) و حكى ابن حبيب عن " عبد الملك " (٥) فيمن لم يجد شيئاً يضرب له أجل الشهر و الشهران (٦) . قال فضل : و هو خلاف (قول) (٧) ابن القاسم . قال بعض الشيوخ (٨) : و ظاهر المدونة أنه لا بد من التلوم في الجميع كما قال ابن حبيب و هو الصواب و قد قال مالك في كتاب محمد : يؤجلنيتين و يتلوم له بعد ذلك السنة و نحوها (٩) . قال في مختصر ابن عبد الحكم : يؤجل سنة أو سنتين ثم يفرّق بينهما إذا كان يجرى النفقة (١٠) و قال في مختصر ابن شعبان : إن أسر بإمّناق قبل البناء إن عسر "بالخلاصة" (١١) فرّق بينهما .

- (١) ماقطة من "ج" . (٢) ماقطة من "ج" .
 (٣) *من المدونة* باب الذي لا يقدر على مهر امرأته (٢٥٣/٢) .
 (٤) الخريش شرح مختصر خليل (٢٦٠/٥) ، منح الجليل شرح مختصر خليل (٤٣١/٣) .
 (٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" : مالك .
 (٦) النوادر و الزيادات (١٩٧/ب/خ) ، البيان و التحصيل (٤٢٦/٥) .
 (٧) ماقطة من "ج" . و في "ق" : مذهب .
 (٨) منهم القاضي عياض و عليه بأن الغيب يكشف عن المعائب و هو تأويل الأكثر (الخريش) (٢٦٠/٣) ، (منح الجليل) (٤٣١/٣) .
 (٩) النوادر و الزيادات (١٩٨/٧٩) .
 (١٠) ماقطة من "ع" .
 (١١) في "ع" : بالخلافة ، هو الخلافة هي المخادعة - اللسان خلب (٣٦٣/١) المصباح المنير (٢١٢) .

قال اللخمي : يريد أنه يظن عليه من غير أجل وان كان
 بخلاف ذلك انتظر به . و قال إسماعيل بن إسحاق في كتابه من مالك :
 يضرب (له) (١) أجل ثلاثة أيام . قال بعض الموثقين : (يريد) (٢)
 في الذي لا يرجى له شيء و يدل على ذلك قول ابن القاسم :
 و ليس الناس في التلوم سواء منهم من يرجى و منهم من لا
 يرجى له . و قال سحنون في كتاب ابنه في الذي يبيع الفاكهة
 و أقام بيئة بعدم المداق و قامت زوجته بالفراق و طلب التجيل
 فلا يؤجل مثل هذا " لأنه " (٣) لا يرجى له شيء (٤) .

و قال بعض الموثقين : ظاهر المدونة يدل على أنه يؤجل .
 و اختلف اذا توجه الدخول (على الزوج) (٥) فامتنع فقال مالك
 اذا " دغسي " (٦) فلم يدخل لزمته النفقة (٧) . و قال إسماعيل
 في كتاب محمد : لا نفقة لها حتى يخاصم الولي زوجها في البناء
 و " يعرضها " (٨) السلطان عليه (٩) . قال بعض الموثقين : و ان
 كان الزوج ممن يرجى له (مال) (١٠) " فسخ " (١١) له في الأجل و تلوم له
 المرة بعد المرة و أمر بالانفاق عليها ، و ان كان ممن ظاهره الاقلال .

- (١) ماقطة من "ع" .
- (٢) ماقطة من "أ" .
- (٣) في "ع" ؟ أنه .
- (٤) النوادر و الزيادات (١٩٨/٧٧٧/ب) .
- (٥) ماقطة من "ج" .
- (٦) في "أ" : ادغسي .
- (٧) المدونة الكبرى (٢/٢٥٤) .
- (٨) في "أ" ، "ب" ، يعرضها . و في "ج" : يفرغ .
- (٩) الزرقاني شرح مختصر خليل (٤/٢٤٤) .
- (١٠) ماقطة من "أ" .
- (١١) في "ع" : فسخ .

و يتهم بإخفاء المال ضيق عليه في الأجل باجتهاد الحاكم
 و " قاله " (١) ابن حبيب (٢) قال ابن مالك " القرطبي " (٣) في أحكامه :
 وإذا كتب الأجل فلا يجنب اليوم الذي يكتب فيه و هو ملفي
 كما في " العهدة " (٤) وإذا تم الأجل الأول فلا يكتب الأجل
 الثاني من اليوم الثاني بعده لأنه يوم كتب فيه الأجل ولكن
 " فيما " (٥) بعده وكذلك في الأجل كلها (٦) ، فإذا انقضى الأجل الأول
 و كان ستة أشهر أحضره القاضي فإن أتى بشيء و إلا أجله أجلا
 ثانيا أربعة أشهر فإن انصرف هذا الأجل " أحضره ثانيا " (٧)
 فإن لم يأت بشيء و أدام استمرار عهده أجله أجلا ثالثا شهرين
 فإن انقضى الأجل (الثالث) (٨) و لم يأت بشيء تلوم له ثلاثين
 يوما .

(بيان) : إنما حد التأجيل في الإعمار (بالنقد) (٩) بثلاثة عشر شهرا (١٠)

- (١) في "ج" : قال .
- (٢) النوادر و الزيادات (١٦٨/٧/خ) .
- (٣) في جميع النسخ : الفرضي ، و التصويب من البهجة (١/٢٦٠) ، تبصرة
 الحكام (١/٢٠١٤٠/٥) ، منح الجليل (٣/٤٣٠) .
- (٤) في "ج" : العدة و الصواب ما أثبتته للمصادر السابقة ، و العهدة هي
 تعلق المبيع بضمان البائع و كونه مما يدركه من النقص على وجه مخصوص
 مدة معلومة و سواء كان المبيع فيه استبراء و معاوضة أم لا و ذهب
 سحنون إلى أنه لا يلغى و ذهب ابن القاسم إلى أنه يلغى إذا كان فسي
 نصف النهار ، و أما إن كان من أول النهار فإنه يحتسب المنتقى (٤/١٧٧)
 تبصرة الحكام (٢/٥) .
- (٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" : مما .
- (٦) مواهب الجليل (٣/٥٠٥) .
- (٧) في "أ" : أيضا أحضره القاضي ، في "ج" : أحضره القاضي أيضا ، و في "ب" :
 أحضره أيضا .
- (٨) ساقطة من "ج" .
- (٩) ساقطة من "ع" ، و هي واجبة لإثبات لحصر محل الإعمار .
- (١٠) ساقطة من "ج" .

(١٦) منح الجليل (٣/٤٣٠) ، و هذا من ابن جرير (١٦) المدونة الكبرى (١/٢٥٣) .
 (١٧) المدونة الكبرى (٣/٥٠٥) .

" امتحاناً" (٢) لما جاء من الاختلاف في ذلك و هو في المدونة مؤكل

إلى اجتهاد الحاكم (٣).

قال بعض الموثقين: والإشهاد بالتأجيل أكمل، و كان بعض القضاة

لا يشهد به بل يكتب بخطه: أجلس فلان في أمر كذا مدة كذا فلان

انقضى الأجل و أتاه الطالب (٤) كتب " تحته و أجله ثانياً" (٥) "مدة"

كذا "أولها" (٧) كذا و لا يشهد (به) (٨) و لا يحضر المطلوب (٩) حتى

تنقضي الآجال الثلاثة و التلوم ثم يحضره فإن ظهر له شيء و إلا

عجزه (١٠) و كان يقول إنما يلزمني إحضاره في التأجيل الأول كمالو

جمعتها عليه (قال) (١١) : و هذا عندي غير كامل لأن الخصم قد يدعي

أنه لم يؤجل غير الأجل الأول و كان غيره من القضاة لا " يؤجل" (١٢)

أجلاً حتى يحضر المطلوب لئلا يدعي ما ذكرناه و كان يكتب: أجلس

فلان مدة كذا (أولها كذا) (١٣) ثم يكتب الشهود شهادتهم و يؤدونها

.....

(١) في "ج" : استحباباً .

(٢) منح الجليل (٤٣٠/٢) حكاة عن ابن فتوح .

(٣) المدونة الكبرى (٢٥٤/٢) .

(٤) الطالب المدعي و هو من عريت دعواه من مرجح غير شهادة . انظر حدود ابن عرفة (٤٧٠) .

(٥) في "ع" ، "ب" : لتحته و أجلاً ثانياً . في "ج" : تحته و أجلته ثانياً .

(٦) في "ع" ، "ب" ، "ج" : من .

(٧) في "ع" ، "ج" ، "ب" : أوله .

(٨) ساقطة من "أ" ، "ب" : "ج" .

(٩) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" . (١٢) في "ج" : يدخل . (١٣) ساقطة من "أ" .

(١٠) عجزه من التعجيز أي جملة ما جزا وهو مأخوذ من العجز معجز من الأمر أن

قصر عنه ، المصباح الخبير (٤٢٧) ، عجز و المقصود به : هو الحكم بعدم قبولينة

التي يأتي بها وأنه زائد على الحكم بالحق . منح الجليل (٢٣٠/٨) .

(١١) المطلوب المدعي عليه ، من اقترنت دعواه بمرجح غير شاهدة انظر المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

له ولا يذكر" (١) في التأجيل إتهامه عليه ولا حكمه به . قال أبو الحسن

(هندي) (٢) "ذكره" (٣) ذلك لأنه ربما عزل أو مات قبل تمام القضية فإذا

قيّد تأجيله بالإشهاد به شهد به عند القاضي الذي يأتي بمسئله

و بنى الحكم في القضية على ذلك الأجل ولا يستأنفه .

وكذلك ينبغي للقاضي أن لا يدع شيئا من حكمه بغير إتهام من مقال

أو تأجيل أو إغذار أو "تعجيز" (٤) لأنه ربما وقع ما يقطعه عن تمام

الحكم فإذا لم يقيّد ما تقدم "بالإشهاد" (٥) ابتدأ الحكم (فيه) (٦)

فينتظر بذلك الطالب .

(مألة) فإن انقض التلوم المذكور أحضره فإن لم يأت بشيء

و ظهر مجزه (مجزه) (٧) و طلقها عليه إن "دعى" (٨) أبوما إلى ذلك

و تكتب فيه : انقضت الآجال المذكورة والتلوم (المذكور) (٩)

و لم يثبت عند الفقيه (القاضي أبي) (١٠) فلان- وفقه الله- أن "لفلان

ما لا ظاهرا" فحكم" (١١) عليه فيه بالنقد المذكور و ثبت عنده إقراره

بمجزه منه و "أتمال" (١٢) عسره ، و إن قالوا يدعو إلى تطبيق ابنته بذلك

فأمر وفقه الله تعالى الزوج بتطبيقها فأبى من ذلك و ثبتت إبانته عنده

فطلقها عليه طلاق واحدة تملك بها نفسها إذ لم يهن بها ، و حكم

- وفقه الله- بذلك و أنفذه بعد توجه موجب لذلك عنده و الإغذار فيما

(١) في "ج" : يذكرون . (٢) ساقطة من "ج" . (٣) في "أ" ، "ب" : ذكره .

(٤) في "ع" : تعجيل . (٥) في "أ" : بالشهادة .

(٦) ساقطة من "ب" . (٧)

(٧) ساقطة من "ب" ، "ج" : واجبة الإثبات لأنها جواب شرط بدليل العطف عليه : و طلقها .

(٨) في "ع" ، "ب" ، "ج" : ادعى .

(٩) ساقطة من "ع" ، "ب" .

(١٠) ساقطة من "أ" .

(١١) في "أ" ، "ع" ، "ب" : بحكم (١٢) في "أ" ، "أتمل" ، و "ع" : أتمال .

(بيان) . يلزم الزوج بهذه الطلقة نصف الصداق يتبع به ديناً

قاله ابن القاسم وابن وهب وأصبغ وبه الحكم (١) . وقال

(١) بن (٢) نافع (٣) في كتاب ابن مخنون : لا تتبعه (٤) بشيء

لأن الفراق جاء من قبلها (٥) .

تنبيه : وإذا وقع في الوثيقة معوا أو إلحاق أو بشر (٦)

فمن الكتاب من يعتذر عنه قبل تقييد الإسهاد . قال بعض الموثقين

والأحسن أن يعتذر عنه بعد التاريخ يعني لثلا يقع فيه ما يعتذر

عنه فيقع الإضرار في موضعين .

(مسألة) والأصل في الإضرار قوله تعالى : (٧) لَا تَغْنِبْ غَنَابًا

قَدِيدًا ^٨ أَوْ لَآبِغَةً ^٩ (٧) الآية . والإضرار المبالغة في العذر وقال المبرد :

(١) المجمعين للقضاة والحكام (٥/ب/خ) : للتاج والأكليل (٣/٥٠٦)

ورجعه خليل .

(٢) ماقطة من ع .

(٣) هو عبد الله بن نافع المائغ ، أبو محمد مولى بن مخزوم ، وكان أصم .
أمياً لا يكتبون عنه سخون ، قال : صحت مالكا أربعين مرة ما كتبت
منه شيئا إنما كان حفظاً تحفظه . له رواية في المدونة نفيسة ، له تفسير
على الموطأ (ت/٢٠٦هـ) : ترجمته في (٥٠/ب/خ) : الشيراوى : (١٤٧) .

الاعتناء (٥٦) ، الشذرات (١٤/٢) .

(٤) في ع : يتبعه والأولى ما أثبتته بدليل قوله بعد ذلك : لأن الفراق
جاء من قبلها .

(٥) المجمعين (٥/ب/خ) .

(٦) البشر بكون الشين وهو القشر ، بشرت الأديم بشر إذا أقشرت وجهه
اللسان (٤/٦٠) ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٦٣) ، القاموس
المحيط (١/٢٨٦) (بشر) .

(٧) سورة النمل آية : (٢١) .

(٨) اللسان (٤/٤٥٠هـ ٥٤٦) ، القاموس المحيط (٢/٨٨) مادة عذر .

(٩) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأجر الأزدي : أديب نحوي
للغوى أخبارى نياية ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني :
وأخذ منه نفلويه وغيره ، من تمانيفه : المقتضب ، أرباب القرآن وغيرها
(ت/٢٨٥هـ) . ترجمته في : الفهرست لابن النديم (٨٧) ، تاريخ بغداد (٢/٢٨٠) .

يقال "عذر" (١) الرجل إذا أتى بعذر صحيح . و منه المثل (٢) :

من أعذر فقد أعذر أي فقد بالغ في العذر (٣) .

والأصل في التلوم قوله تعالى : ﴿ تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ (٤)

وإذا انقضت الآجال والتلوم ولم يأت الخصم بشيء عجزه القاضي

بعد التلوم في الإصدار إليه ثم لا يسمع منه بعد ذلك حجة .

و لا بيّنة كان عالما بها و سواء كان طالبا أو مطلوبا (٥) إلا في

(ثلاثة) (٦) ، الطلاق والعق والنسب قاله مطرف وابن وهب وابن القاسم

وأشهب (٧) . وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون مثل هذا في (٨)

الثلاثة أشياء . قال : وأما غير هذا من (الدعاوى) (٩) فتختلف

و غايته : أن كل ما لا تكلف فيه المطلوب لنفسه وإنما كلفه الطالب

فعجز عن إثباته فلا يحكم بقطع دعواه وله إثباتها متى أمكنه . ولو

كان الطالب قد أتى بشيء أوجب على المطلوب "عملا" (١٠) وأثبت

المطلوب ما ينقض ذلك عنه فادّعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجز عن

إثباتها بعد ضرب الآجال . فهذا "يسجل الحاكم لمجزه" (١١)

(١) في "ج" : عذر .

(٢) مجمع الأمثال (٣٢٠/١) جمهرة الأمثال (١٦٢/١) ، فصل المقال (٢٥٩) .

(٣) السبعة (٦٤/١) .

(٤) سورة هود آية (٦٥) .

(٥) تبصرة الحكام (١٤٢/١) .

(٦) (١) أن يدعى الطلاق ببيّنة و عجز عن إقامتها فلا يعجز فمتى أتى بها

وكذا لو ادعى العقق فأثّر المدعى له فلم يأت بالبيّنة فلا يعجز

فمتى أتى بها سمع و يعمل بها ، وكذلك في دعوى الشخص نسبا لشخص معين

ببيّنة و لم يأت بها بعد التلوم فلا يعجز متى أقامها حكم بها .

خليل مع شرحه منح الجليل (٣٣٢/٨) .

(٧) تبصرة الحكام (١٤١/١) ، وقال : واختاره ابن حبيب .

(٨) ماقطة من "أ" . (٩) ماقطة من "أ" ، في "ع" ، "ب" : الدعوى .

(١٠) في "ج" : عمدا . (١١) في "ع" : سجل ، في "ج" : تسجيل .

و يحكم بقطع حجه من المطلوب ثم لا ينظر له بعد ذلك في حجة
و لا بيّنة ذلك الحاكم و لا غيره (١). قال ابن حبيب: و قوله هذا دقيق
حسن و قد أعلمت به أصبح فاستحسنه (٢).

و قال أبو الأصم: مذهب سخنون و ابن الماجنون ترك تعجيز
الطالب و أنّه متى "أحق" (٣) حقه "قضي" (٤) له به و الحجة لابن اللقاسم
عليهما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته لأبي موسى (٥)
الأشعري رضي الله عنه: و "اجعل" (٦) للمدعي أجلا ينتهي إليه فإن أضر
بيّنة أخذ بحقه زالا "وجهت" (٧) القضاء عليه فإن ذلك أجلى (للمدعي) (٨)
و أبلغ في العذر (٩).

(مسألة ١): و قال سخنون في المطلوب: متى حكم عليه لم يقبل منه بعد
ذلك حجة و لا بيّنة إذ لو قبل ذلك منه لم يكن لضرب الأجل و التوسعة
فيها " (١٠) فائدة. قال: و لا أقول فيه بقول ابن القاسم.

- (١) تبصرة الحكام (١/١٤٢). (٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة ٥٠.
(٣) في "ب": أخذ. (٤) في "ع": فطن، و الصواب ما أثبتته.
(٥) هو عبد الله بن قيس الأشعري الكوفي، من السابقين الأولين مهاجر
الهجرتين و استعمل في عهد النبي صلى الله عليه و سلم و عهد أبي بكر
الصديق رضي الله عنه و عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان من أخص الناس
صوتا. و من قضاة الأمة الأربعة كما قال المديني (ت/نيف و أربعين أو نيف
و خمسين). ترجمته في الإهابة في تمييز الصحابة (٤/٢١١).
الاستيعاب (٤/١٧٦٢). آمد الغاية (٣/٢٤٥).
(٦) في "ع": أحصل. و الصواب ما أثبتته.
(٧) في "أ": أوجبت، و الصواب ما أثبتته. (٨) ساقطة من "ج".
(٩) هذا جزء من أثر عمر بن الخطاب أوله: "كتب عمر بن الخطاب إلى أبي
موسى الأشعري: أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة رزق سنية متبعة... فذكره...".
رواه الدارقطني في سننه (٤/٢٠٦) ورواه البيهقي مختصرا في سننه (١٠/١٣٥).
قال ابن حجر: و ساقه ابن حزم من طريقين في المحلى (١/٣٩٢-٣٩٤) وأعطيهما
بالإسقاط لكن اختلاف المخرج فيهما مما يقوى أصل الرسالة لا سيما فسي
الرسالة و في بعض طرقه أنّ رواية أخرج الرسالة مكتوبة تلخيص الجبر في
تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٤/١٩٦).
(١٠) في "أ"، "ج"، "هـ": فيه.

قال أبو الأصم : يريد الذي روى عنه في المدونة أنه إن أتى بماله وجه قبل منه مثل أن يأتي بشاهد عدل عند من لا يقضي بالشاهد واليمين فيجده بعد الحكم عليه برده شاعدا آخر (١) ، و مثل أن يطلع على بيعة لم يعلم بها (٢) أو يجد من يجرح من يحكم عليه بشهادتهم (٣) فإنه يسمع يسمع منه ذلك الحاكم وغيره (٤) إن كان ادعى ذلك عند الأول و به قال ابن لبابة و أبو صالح (٥) و ابن زرب (٦) .

و قال ابن الموار : إنما يسمع منه ذلك الحاكم الذي سجل بتعجيزه و أما من ولي بعده فلا لأنه ليس له اعتراض (على) (٧) قضاة غيره إلا أن يكون خطأ بيننا . و في سماع الأصم عن ابن القاسم : من ادعى نكاح امرأة فأنكرته فأدعى بيعة بعيدة لم تؤمر بانتظاره إلا أن تكون البيعة قريبة لا يضر المرأة انتظارها و يكون لدمواه وجه فإن "عجز" (٨) ثم جاء ببينة فقد مضى الحكم نكحت أو لا (٩) . قال (١٠) : و هذا خلاف المدونة لأنه لم يسمع بيعة (بعد) (١٢) التعجيز . قال : و يشبه الطلاق والعق

(١) المدونة الكبرى كتاب الاقضية (١٣٢/٥) .

(٢) المصدر السابق كتاب السرقه (٢٨٤/٦) .

(٣) في "أ" : شهد عليه ، في "ج" : حكم عليه بشهادتهم . (٤) البهجة (٨٥/١) .

(٥) هو أبو أيوب بن سليمان بن صالح بن هاشم أبو صالح المصنف في . كان إماما في رأي مالك و أصحابه ، متقدما في الشورى ، كانت الفتيا تدور عليه و على ابن لبابة ، روى عن العتبي و أبي زيد و ابن مزين و غيرهم (٣٠٤) ترجمته في : جذوة المقتبس (١٧٠) ، تاريخ علماء الأندلس (٨٦) عمدة النور (٨٦/٨٥) (٦) نقلا من الإلام : مائة مسألة بالنوازل من قوله : مسألة "و الأمل في الإصدار في ١٠٩١ - الإلام (١٣/١٢) (خ) — (٧) ساقطة من "ب" .

(٨) في "ع" ، "ب" ، "ج" : عجزه .

(٩) العتبية : البيان و التحصيل (٨٤/٥) ، قال ابن رشد : هو خلاف ما في كتاب الصدقات و الهبات و لم أجده فيه .

(١٠) أي أبو الأصم .

(١١) يريد ما سبق ذكره من المدونة (١٣٢/٥) (٢٨٤/٦) في ١١٠ .

(١٢) ملاحظة من "ب" .

(١٣) (١٣/١٢) (خ) — (٧) ساقطة من "ب" .

(و النسب) (١) (و) (٢) الحبس (٣) و طرق العامة و منافعهم لأن مجلس
القائم (٤) عن إثبات ذلك (لا يسقط) (٥) حق غيره (فيه) (٦) و لا يمنع
من النظر له إن "أتى" (٧) بوجه، و بهذا جرى العمل (٨).

فصل

[في وضع الأب بعض الصداق عن الزوج المعسر]

و لو أن الزوج حين أسر بالنقد وضع منه الأب نصفه أو أمه بالنصف
و قبض باقيه على وجه النظر لأبنته جاز ذلك على مذهب ابن القاسم
في المدونة (٩) و قاله مالك في كتاب محمد (١٠) و به القضاء و لا
يجوز ذلك على مذهبه (١١) في المدونة لأنه لم يجز ذلك للأب إلا عند الطلاق
و اختلف الشيوخ هل قول ابن القاسم خلاف "قول مالك" (١٢) و وافق
فذهب الثخمي و غير واحد إلى أنه خلاف (١٤) و ذهب آخرون إلى أنه
وفاق وأنه إذا كان نظراً صح قبل الطلاق كما يجوز له أن يزوجه.

ابتداء بأقل من مهر المثلها . و قد حكى ابن القمار (١٥) (١٦) عن .
(١) في "٩" بيلغى يدل على وجودها . (٢) ساقطة من "٩" و هو واجب الإثبات
(٣) الحبس بالضم : ما وقف مع خبيس و هو مأخوذ من الحبس و هو المنع
ثم أطلق على الموضع (اللمان ٤٤/٦) (٤٥) (المصباح ١٤٣) حبس
(٤) في "ج" : القاضي . (٥) ساقطة من "ع" . (٦) ساقطة من "٩" .
(٧) غير واضحة في "ع" . (٨) تبصرة الحكام (١٤٢/١) .
و زاد خليل في المشجئيات الدّم كاذماً شخصاً . و ليه قتل عمداً
و مدواناً و أن عليه بيعة .
(٩) باب وضع الأب بعض الصداق و دفع الصداق إلى الأب (١٥٩/٢) .
(١٠) النوادر و الزيادات (١٥٨/١) (١١) في "٩" : ما لا يمنع .
(١٢) المدونة (١٥٩/٢) ، النوادر و الزيادات عن الواضحة (١٥٨/١) .
(١٣) في "ب" مالك .
(١٤) منح الجليل شرح مختصر سيدى خليل (٥٥٠/٣) .
(١٥) في "ج" : المطار .

(١٦) في "ب" : ما لا يمنع .
رجسته في المطار .

مالك مثل قول ابن القاسم نسما (١) .

(فسر) و هل يجوز " ذلك " (٢) لغير الأب؟ وقع في النكاح الثاني من المدونة قال مالك، لا يجوز لأحد أن يعفو عن شيء من مذاقها إلا الأب وحده و لا يجوز ذلك للوصي و لا غيره، قال ابن القاسم : إلا أن يكون ذلك على وجه النظر مثل أن يعسر الزوج و يسأل التخفيف و يخاف الولي الفراق و مثله يرغب فيه فيجوز ذلك إذا رضيت و ما كان على غير هذا فلا يجوز و إن أجازته الولي (٣)

قال بعض الأندلسيين : و هذا قول ثالث لابن القاسم باشتراط رضا البكر مع رضا الولي (٤) ، قال بعض الشيوخ : و بهذا يحتج من ذهب إلى أن المحجورة إذا أرادت سكنى زوجها في دارها أو إنفاقها على نفسها من مالها رغبة في الزوج و مخافة طلاقه (أن لها ذلك) (٥) لأنه لو طلقها رجعت يمكن دارها و تنفق على نفسها ، و بهذا أفتى شيخ الأندلسيين (٦) و " قاله " (٧) ابن عتاب و غيره (٨) (و هو الذي يوجب العطر) (٩) ، و أبى ذلك أبو المطرف الشعبي و قال : يلزم على هذا أن تعطيه غير ذلك من مالها خشية فراقه . قال بعض الشيوخ : و هذا لا يلزم لأنها تقول : لو طلق رجعت أمكن داري و أنفق على نفسي و لا أتزوج غيره (١٠) بخلاف ما تعطيه من المال فإنه يبقى لها طلق أم لا .

-
- (١) التنبیہات المستنبطة (١٤٦/خ) . (٢) في " أ " ، هذا الحكم .
 - (٣) المدونة باب التفويض (٢٣٦/٢) .
 - (٤) التنبیہات المستنبطة (١٤٦/خ) . (٥) ساقطة من " ع " .
 - (٦) المعين للقضاة و الحكام (١٦/خ) . (٧) في " أ " ، " ع " ، " ب " ، قال .
 - (٨) منهم هشام بن أحمد الفقيه ، و القاضي محمد بن حمديس ، التنبیہات (١٠٦/ب/خ) .
 - (٩) ساقطة من " أ " ، " ج " .
 - (١٠) التنبیہات (١٠٦/ب) (١٠٧/خ) .

(مسألة) قال الشيخ أبو عمران في أصل المسألة : ظاهر قول ابن القاسم خلاف لقول مالك و لكن لا يبعد أن يكون وفاقا لأن ابن القاسم إنما جوز ذلك لاثقَاء أن يؤول ذلك إلى الطلاق فلما جوز له مالك أن يضع منه بعد الطلاق رأى أن ذلك يجوز قبل الطلاق إذا اتقى الطلاق وأن الأمر يؤول إليه (١) .

(مسألة) قال بعض الموثقين : و ينبغي أن يكتب في عقد الوضعية "قبول" (٢) الزوج لها و اشهاقه بذلك (٣) ، فإن أغفل ذلك و مات الأب قبل الدخول فللزوجة القبول بعده أو يفارق و لو مات الزوج ^{والأب} حتى و زعم أن صهره لم يقبل وضعية و جب اليمين على الورثة إذا ادعوا قبوله فإن حلفوا سقط ذلك "القدر" (٤) من المداق و إن نكلوا حلف الأب و أخذ الجميع إلا أن يكون في نص العقد و قبل الزوج المذكور الوضعية ، فإن لم يوضح منه نافذ لأن إشهاد الأب بنص العقد إقرار منه " بقبول" (٥) الزوج لها " و إن لم يقيد عليه" (٦) إلهاد بالقبول" (٧) .

ع و في هذا نظر و لا يتم القبول عندى إلا بإشهاد الزوج به و إلا فما ذكر منه في نفس العقد لغو و هذا على قول ابن القاسم الذي يقول لا بد من القبول (٨) ، و أما على مذهب أشهب الذي يجيز ذلك و إن لم يذكر القبول (٩) فيرى أن كونه بيده حوز (١٠) و الله أعلم . و هذا كله حكم

- (١) ساقطة من "أ"، "ج"، (٢) في "ع" : فيؤول (٣) العقد المنظم (٨٢/١) .
- (٤) في "ب"، "ج"، العدد .
- (٥) في "أ"، "ج"، لقبول .
- (٦) في "أ"، عليها .
- (٧) في "ج"، و لا يؤخر ذلك إسقاط الزوج إلهاد في عقد إلهاد و القبول .
- (٨) العقد المنظم (٨٣/١) .
- (٩) ساقطة من "ج"، "ع" .
- (١٠) العقد المنظم (٨٣/١) .

٠٠ النقد الحال فإن كان مؤجلاً جاز إلا أنه يكره البناء (بها) (١) حتى
يقدم ربع دينار . و هذا المشهور من مذهب مالك وأصحابه (٢) ، وقيل
ابن وهب في المبسوط : يجوز أن يدخل بها وإن لم يقدم لها من المعجل
شيئاً (٣) .

فصل

[في ضمان الصداق و حمله عن الزوج]

فإن حمل النقد عن الزوج أبوه في عقد النكاح جاز وأخذ به
دون الزوج ولا يرجع به على الزوج، فإن مات أخذته البنت من رأس ماله
فإن لم يترك شيئاً فلا شيء (لها) (٤) على الزوج إلا أن يكون لم
يدخل بها فلا سبيل له إليها إلا بدفع صداقها وهو قول مالك في المدونة
وقاله ابن القاسم في الواضحة وغيرهما . ولو كان الحمل بعد العقد
كان حكمه حكم سائر الهبات يؤخذ منه في حياته ويبطل بعد وفاته كهبته
لم تقبض . هذا قول ابن القاسم (٦) في كتاب ابن حبيب . وقال ابن الماجشون :
يلزمه ذلك في الحياة والموت (٧) . قال اللخمي : فعلى القول الأول ترجع
به الزوجة على الزوج كأن لم يتحمل به أحد ، وعلى القول الآخر " تأخذ " (٨)

(١) ماقظة من "ج" .

(٢) البيان والتحصيل (٢٩/٥) .

(٣) المصدر السابق (٤١٠/٤) .

(٤) ماقظة من "ج" .

(٥) في باب الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها (٢٢١/٢) .

(٦) العتبية : البيان والتحصيل (٣٩٨/٤) .

(٧) العقد المنظم (١١/١) .

(٨) المصدر السابق (١١/١) ، وثائق الفتاوى (١٣/ب/خ) .

(٩) في "ع" : يأخذ .

من تركه "أبيته" (١) إن ترك (وفاة) (٢) . قال محمد بن حارث
و اختلاف ابن القاسم وابن الماجشون في هذه المسألة على اختلافهم
في أصل الحوالة (٣) (٤) فمذهب ابن القاسم أنه إذا أحال الرجل
غريمه على من لا دين له عليه فهي حوالة لا حوالة إلا أن يشترط أنه
بريء من مطالبته فيبرأ بذلك ، ومذهب ابن الماجشون "أنها" (٥)
حوالة صحيحة إن لم أن لا دين له قبل المحال عليه ونحوه لابن القاسم
في كتاب "الحوالة" (٦) في مسألة من قال لرجل مالك قبل فلان فأنا بـه
كفيل فمات "قائل" (٧) ذلك فإنه يؤخذ ذلك من تركته (٨)
قال بعض الموثقين وإن كان الحمل في العقة فللمرأة الامتناع
من الزوج حتى يدفع الحامل إليها النقد فإن أمر به فلا سبيل للزوج
إليها إلا بدفع نقدها فإن دفعه وبنى بها كان له اتباع الحامل
به في حياته وموته (٩) . قال اللخمي: إذا كان الحامل عديماً وكان الحمل
برضاها فقد رضيت أن "يتحول حقها" (١٠) في نمة الأب لم يكن لها منع
نفسها من الزوج وكان له أن يدخل بها .

- (١) في "ع" : أبيها .
- (٢) ماقطة من "ج" .
- (٣) الحوالة مشتقة من التحول والاحالة ، اللسان (١١/١٩٠) .
- (٤) اصطلاحاً تحول حق من نمة تبرأ بها الأولى . البيهقي شرح التحفة (٢/٥٥) .
- (٥) العقد المنظم (٤/٢٦٦) .
- (٦) في "أ" : أبيه .
- (٧) في "أ" : "ج" : الحوالة .
- (٨) في "أ" : قبل .
- (٩) المدونة (٥/٢٨٩) .
- (١٠) العقد المنظم (١٠/١) المعين للقضاة (٦/١) وثائق الفشتالي (١٤/٩) .
- (١٠) في "ع" ، "ب" : تحول بحقها ، وفي "ج" : تتحول بحقها .

(مسألة) فإن كان الحامل مريضا فلا يخلو (١) أن يكون أب الزوج أو أب الزوجة أو أجنبيا . فإن كان أب الزوج فلا يجوز حمله قسولا واحدا (٢) لأن ذلك وصية منه لابنه و قد قال صلى الله عليه وسلم : ((لا وصية لوارث)) (٣) . فإن مات الأب من مرضه خيّر الابن في دفع النقد من ماله و يبني بزوجه أو يفارق و لا يلزمه شيء وإن صحّ ٣ الأب (٤) ثبت الحمل عليه (٥) .

و إن كان الحامل ٣ بها (٦) الزوجة فعن مالك في ذلك روايتان : روى ابن القاسم أنه أن حمله لا يجوز لأن ذلك وصية لابنته (٧) و به قال أشهب وأصبغ (٨) و عليه العمل . و روى عنه مطرف و ابن الماجشون أنه جائز لأن ذلك (٩) وصية لصهره لا لابنته (١٠) .

و قال في كتاب محمد : تأخذ البنت من ثلثه إلا أن يكون أكثر من صداق المثل "فلا شيء لها من" (١٠) الزائد (على صداق المثل) (١١) (١٢) (١٣)

(١) ساقطة من "أ"، "ع"، "ب"، (٢) المعين (١/٦) ، وثائق الفشتالي (١٤/١٨) .
(٣) رواه أحمد في مسنده (١٨٦/٤ - ١٨٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩) أبو داود في سننه (٢٨٧) ،
و ابن ماجه في سننه (١٠٥ - ١٠٦) / النساء في سننه (٦/٢٤٧)
الدارقطني في سننه (٩٧ - ٩٨) من عمرو بن خارجة أبي أمامة و علي ابن طالب
و ابن عباس قال ابن حجر هو حسن الإسناد (تلخيص الحبير ٣/٩٢) .
(٤) في ٣ الحمل .

(٥) المدونة (٢/٢٢٢) ، المعين (١/٦) .

(٦) في "ع"، "ب"، "ج"، أبو .

(٧) العتبية : البيان و التحصيل (٤/٣٩٧) ، وثائق الفشتالي (١٤/٩) .

(٨) العتبية : البيان (٥/١٠٩ - ١١٨) .

(٩) المعين (١/٦) من قوله - و روى عنه مطرف

(١٠) في "أ" ، سقط .

(١١) المعين (١/٦) .

(١٢) ساقطة من ٣ .

(١٣) قال ابن الماجشون : إلا أن يجيز الورثة ، و روى ذلك أبو قرة عن مالك و قاله عدة من أصحابه . البيان و التحصيل (٤/٣٩٩) .

و به قال ابن وهب وابن الماجشون ابوع الموار (١) و قاله ابن القاسم
أيضا (في سماع أبي زيد (٢) إلا أن يشاء الزوج أن يدفع الزائد
أو يفارق و لا يلزمه شيء) (٣) • و قال ابن حبيب (٤) : إن كان مثل صداق
المثل فأقل (٥) جاز ، وإن كان أكثر خیر الزوج في الزائد إن شاء
دفعه أو فارق و لا يلزمه شيء (٦) •

و اختلف إذا قلنا إنها عطية للزوج فطلق قبل البناء فقال مالك
و ابن الماجشون : لها النصف من ثلثه و لا شيء للزوج من النصف •
الثاني (٧) • (قال بعض الموثقين) : و بهذا الحكم على مذهبه في
المدونة (٨) • و قال ابن دينار : لا شيء في تركة الأب (٩) لأنه إنما أعطى
على شرط الدخول فلما طلقها الزوج حكمنا بأنها وصية لوارث (١٠) و إن
كان الحامل أجنبيا نفذ الحمل من ثلثه (١١) ، و لو كان صحيحا نفذ من
رأس ماله (١٢) • فذكر الصفة في القريب و الأجنبي أولى فان أسقطت قي
داخل العقد و ذكررت في تقييد الأشهاد أجزأ •

- (١) إلعابية : البيان و التحصيل (١١٨/٥) قول ابن وهب و قول ابن الماجشون
و ابن الموار - انظره في النوادر و الزيادات (١٦٤/ب/خ) •
- (٢) العتبية : البيان و التحصيل (١٣٦/٥) •
- (٣) ساقطة من "أ" •
- (٤) ساقطة من "ع" ، "ب" •
- (٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، أقل من صداق المثل •
- (٦) النوادر و الزيادات (١٦٤/ب/خ) ، وثائق الفشتالي (١٤/٧) •
- (٧) العتبية : البيان و التحصيل (١٢/٥) ، و علي أصح ذلك بأنه جعل له
عطية تتم أولا تتم فإن تمت في الدخول لزمت و إلا فما لزم منها ، و ما لم
يتم فلا يلزمه لأنه ساقط عن الابن فلما سقط عن الابن سقط عن المتحمل به
بمنزلة من احتيل عن رجل بثمن ملعة يعينها اشتراها فاشتراها و لم يتم
له الاشتراء بعيب فيها أو استحقاق يال ثمن رد إلى الحيل ليس للمعطي
منه شيء •
- (٨) ساقطة من "أ" ، "ج" •
- (٩) المعين (١٦) من قوله : و قال ابن حبيب
- (١٠) المصدر السابق (١٦٤/ب/خ) وثائق الفشتالي (١٤/٧) وهذا إذا كان مريضا •
- (١١) النوادر و الزيادات (١٦٤/ب/خ) • (١٢) الفشتالية (١٤/٧) •

و قولنا : حملا لازما - هذا اللفظ يقتضي عدم رجوع الحامل على الزوج
وكذلك لفظ الملة والمعونة (١)، ولو تحمل عنه بمعنى الحاملة لم
يتبع الحميل إلا في عدم الزوج أو مفيبه فإذا أعدم أو غاب فبينة
بعيدة غرم الحميل ثم له الرجوع على الزوج بما "أدى" (٢) (٣) .

و ينبغي أن يقال في تقييد الإشهاد : شهد على إشهاد النكاح
و المنكح و الحامل ، و لا يقال : و الحميل لأن الحامل اسم فاعل من
العمل و الحميل من الحاملة . (٤)

و لو كتب في الصداق : و أن فلان ابن فلان ضمن الفقد من الزوج
و لم "يميز" (٥) هل هي حمل أو حالة ؟ قال فضل : مذهب ابن القاسم
في المدونة أنه على العمل حتى يراد به الحاملة كما و قاله
ابن الماجشون ، و روى عيسى عن ابن لا القاسم أنه على الحاملة حتى يراد به
(الحمل) (٨) (٩) (١٠) .

- (١) المدونة (٢٢٠/٢) ، قال الفشتالي : سواء كان في أصل العقد أو بعده .
الفشتالية (١٤/ب) ، العقد المنظم (١٠/١) .
- (٢) في "ع" ، "ب" ، "أوصى" .
- (٣) كان في أصل العقد أو بعده ، الفشتالية (١٤/ب) .
- (٤) قال ابن رشد : الحمل هو أن يؤدي عنه ما حمل عنه من المال و لا
يرجع به عليه ، و الحاملة هي أن يؤدي عنه يتحمل به عنه و يرجع به
عليه هذا معلوم عند الفقهاء يعرف التخاطب ، و إن كان في اللغة سواء
في المثنى - (البيان و التحصيل ١٣/٥) - و انظر الفشتالية (١٤/ب) .
- (٥) في "أ" ، "ب" ، "ج" ، يبين .
- (٦) محل الخلاف في أصل العقد ، و أما إن شرط الرجوع أو عدمه فلا إشكال ،
و إذا كان بعد العقد في النكاح أو غيره من المعامضات فهو محمول على
الرجوع . (الفشتالية ٤/ب) .
- (٧) باب في الرجل يزوج ابنته و يضمن صداقها (٢٢٠/٢) - و به قال
ابن حبيب (البيان و التحصيل ١٣/٥) .
- (٨) ساقطة من "ع" .
- (٩) في "ج" ، أيضا .
- (١٠) في غير العتبية (البيان و التحصيل ١٣/٥) .

فصل (١)

أفينا لو بآراء الزوج زوجته على المتاركة

و لو بآراء (٢) الزوج زوجته (قبل البناء) (٣) على المتاركة
و إسقاط النصف الواجب لها فهل يعود ذلك إلى الزوج أو إلى الحامل
فيه قولان قال ابن القاسم في الواضحة : يرجع إلى الحامل (٤)
(وبه الحكم) (٥) قال ابن الماجشون : بل يرجع إلى الزوج (٦) قال
ابن حبيب : و به أقول ، و قول ابن القاسم وهم لأن ذلك النصف بمنزلة
الجميع لو بآراء (٧) على رده بعد البناء (أليس) (٨) أن جميعه
للزوج فكذلك النصف (٩) ، و احتج له محمد بن سعدون بأن الزوج بمنزلة
من باع ما وهب له لأن بيع العصمة (١٠) كبيع سلعة " و هبت " (١١) له
و اختار اللخمي قول ابن القاسم (١٢) لأن قصد الأب الحامل أن يرى
ولده ذا زوجة و أن يعقبه بالنكاح فان لم يتم له قصده عاد
إليه الصداق ، و لهذا قالوا : إذا أطلق عاد إلى " الأب " (١٣) النصف
فالوجه الذي رجع به النصف إليه يرجع (به) (١٤) الجميع .

(١) في "أ"، "ب"، "ج" : مسألة .

(٢) في "ج" : فارق و الصواب ما أثبتته يقال بآراء المرأة مبارأة و براء
ما لجها على الفراق - اللعان (٣٣/١) براء .

(٣) ساقطة من "ج" .

(٤) البيان و التحصيل (٣٠٣/٤) .

(٥) ساقطة من "ج" .

(٦) البيان و التحصيل (٤٠٣/٤) .

(٧) في "أ" : قارها ، و في "ج" : فارقها .

(٨) ساقطة من "ج" .

(٩) المعين الأحكام (٦/ب/خ) قال ابن أبي زمنين : و هو حين دقيق ،

البيان و التحصيل (٣٠٣/٥) و قال أبا بن رشد : و هو القياس

(١٠) المراد به عصمة النكاح لأنه أشبه بالبيع إلا أنه بلا عوض

(١١) في "ع" : و هبت

(١٢) المعين الأحكام (٦/ب/خ) .

(١٣) في "ج" : طلبه

(١٤) ساقطة من "ع"، "ج" .

ع غلط "في هذه" (١) الصّالة من كتاب ابن حبيب كثير من القرويين
والأندلسيين فجعلوا الخلاف إذا طلق الابن قبل البناء ولم
يذكر في الواضحة فيها خلافاً أنّ النصف راجع إلى الحامل وإنّما
الخلاف إذا بارأ على المتاركة (والله أعلم) (٢) (٣) .

(مسألة) فإن ضمن الأب من ابنه (بعد عقد النكاح) (٤) نفقة
سنتين (سماها) (٥) أم لا ؟ في العتبية عن ابن القاسم: أن ذلك
يلزمه في الحياة فإن مات سقط عنه وقاله أصبح . وكذلك
نفقة المطلقة إذا ضمنها (٦) . قال بعضهم : والقياس يقتضي
أن يلزمه ضمان ما بقي من السنين في ماله إن مات إذا عاش الابن ،
وأمّا إن مات الابن فيسقط "من الأب" (٨) ما بقي منها لسقوطه عن
"الابن" (٩) بالموت و أمّا إن تحمل "بالنفقة" (١٠) في عقد النكاح
فهي حاملة لا تلزم لأن النكاح يفسد بذلك فيفصح قبل الدخول و
ثبتت بعده و يسقط الشرط و يجب فيه صداق المثل (١١) .

- (١) في "ج" : في نقل هذه ، في "ع" ، "ب" : هذه .
- (٢) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .
- (٣) الإتيان والاحكام شرح . تحفة الحكام (١٨٠/١) .
- (٤) ساقطة من "ج" .
- (٥) ساقطة من "ع" .
- (٦) العتبية : البيان والتحصيل (٤٩٣/١٤) .
- (٧) هو ابن رشد قاله في البيان والتحصيل (٤٩٤/١٤) .
- (٨) في "ج" : عنه .
- (٩) في "ج" : الأب .
- (١٠) في "ع" ، "ب" : بما .
- (١١) انتهى كلام ابن رشد من البيان والتحصيل (٤٩٤/١٤) .

فصل

[في حكم تأجيل المداق]

قد مضى الكلام في النقد وما يتعلق به، وأما الكالبي فيكره
عند مالك أن يكون مؤجلا وإن قرب (الأجل) (١) لأنه محدث المداق
فيما مضى إتماما ناجزا كله (٢) . قال أبو زيد في ثمانية : ذكرت
لعبد الملك المداق الذي يكتب عندنا وأخبرته أنه يكتب فيه اسم
الزوج والزوجة والولي ويذكر فيه المداق والشرط فتعجب
من ذلك وقال : ما سمعت هذا قط ولا فعله عندنا أحد قديما ولا
حديثا وما رأيته أحدا بالمدينة تزوج امرأة فكتب بينهما مداق
وإنما يعلق النكاح فإن بقي للمرأة من مداقها شيء يكتب به الزوج
نذكر حق هذه سنة النكاح عندنا .

(مسألة) فلذا وقع النكاح بمداق إلى أجل جاز إن كان الأجل
معلوما قرب أو بسمد . قال في المدونة : ما لم يتفاحش بعد ذلك (٣)
قال ابن لبابة في وثائقه : كان بعض أصحاب سخون يقول عنه إن مالكا
كره أن يكون الكالبي بعيدا جدا وأجاز المتوسط من ذلك (٤) .

(١) ماقطة من "٩" .

(٢) انظر النوادر والزيادات (١٧١/٧) حلي المعاصم بهامش البهجة
شرح تحفة الحكام (٢٤٩/١) مختصر خليل مع شرحه مواهب الجليل
(١٣/٣) ٥١٤ .

(٣) المدونة (١٩٦/٢) .

(٤) حلي المعاصم (٢٤٩/١) .

قال ابن وضاح : يكره إلى ثلاث سنين أو إلى أجل قريب كما يكره في البيعه، و يستحب أن يكون إلى ثمان سنين أو عشر (١). وقال ابن لبابة : إن كان أحد الزوجين صغيراً و البناء يتأخر جاز أجل الكالني إلى عشر سنين (٢) و نحوها . و كره مالك في المدونة الأجل في بعض الصداق و إن كان إلى سنة (٣).

(و أجازته (٤) ابن القاسم ابتداء إلى أربع (٥) ، و أجازته ابن وهب إلى خمس و أجازته أشهب (٦) إلى "اثنى عشرة" (٧) سنة (٨) ، و أجازته أصبغ إلى عشرين سنة (٩) . قال اللخمي : اختلف "قيما" (١٠) بعد الأربع إلى العشرين بالجواز و الكراهة من غير فسخ . و اختلف في (فسخ) (١١) ما زاد على العشرين إلى الستين (١٢) ، فإن كان أكثر (من ذلك) (١٣) فسخ بكل حال ، و كره ابن القاسم في كتاب محمد : ما زاد على الأربع . و ابن وهب : "ما زاد" (١٤) على الخمس ، و أصبغ : ما زاد على العشرين . و قال ابن وهب : يفسخ ما زاد على العشرين .

- (١) التنبیها ت (١١٠/خ) .
- (٢) أجاز ذلك أشهب و ابن وهب (العقد المنظم (٦/١) و كلام ابن لبابة في البهجة (٢٤٩/١) إلا أنه فيه : إلى عشرين سنة .
- (٣) المدونة (١٦٦/٢) . (٤) الجواهر الثمينة (٦٤) .
- (٥) أجاز ابن القاسم الأجل إلى ست سنين فما دونها (العقد المنظم ٦/١) زوج أشهب ابنته على أن يجعل مؤخر مهرها إلى اثنى عشرة سنة النواذر و الزيادات (١٧١/خ) ، الجواهر الثمينة (٦٤/خ) .
- (٧) في "ب" : اثنا ، في "ج" : اثني ، و المواي ما أثبتته كما تدل عليه كتب النحو كشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (٧٠/٤) .
- (٨) ماقطة من "ج" .
- (٩) حلي المعاصم (٢٤٩/١) .
- (١٠) في "ج" : في .
- (١١) ماقطة من "ج" ، و هي واجبة الایبات لاستقامة المعنى .
- (١٢) العقد المنظم (٦/١) . (١٣) ماقطة من "ج" .
- (١٤) في "ع" : يفسخ ما زاد - بزيادة الفعل ، يفسخ ، و الواجب إسقاطها حتى لا يتناقض الكلام لأنه قد اتفق على عدم الفسخ و الخلاف إنما في الكراهة كما في البهجة (٢٤٩/١) .

وقاله ابن القاسم ثم رجع فقال : يمضي ما لم يبعد جدا
 كالأربعين ثم رجع فقال : لا يفسخ إلا أن يكون إلى مثل خمسين
 و ستين فيكون بمنزلة من جعله إلى موت أو فراق ولو فسخ في
 الأربعين لم أعبه (١) قال بعضهم : إذا كان بعيدا جدا مما
 يتجاوز عمر " الزوج " (٢) في الفالب فلا " يؤمن " (٣) من حلوله
 بتوتة فكأنه مؤخر " عنه " (٤) إلى موته و ذلك غرر (٥) ،
 و حكى ابن حبيب عن ابن وهب و ابن القاسم أنهما قالا : يفسخ
 فيما زاد على " العشر " (٦) قال اللخمي : و هذا خلاف قولهما في
 كتاب محمد (٧) . قال ابن عبد " الغفور " (٨) في وثائقه و ذكر ابن المؤثر
 عن ابن القاسم ان وقع أجل الكالي إلى ستين سنة جازة

-
- (١) من قوله من ص ٤٤١ و أجازة ابن القاسم ابتداء إلى الريح . إلى
 قوله : لم أعبه ، ذكره ابن أبي زيد في النوادر و الزيادات (١/١٧١) .
 الجواهر الثمينة (٦٤/خ) العقد المنظم (٦/١) عدا كلام اللخمي
 (٢) في "ع" ، الجوز .
 (٣) في "أ" ، بند يؤمن - بزيادة - بد .
 (٤) في "ج" ، عنده .
 (٥) قاله أبو اسحاق التونسي (البهجة ٢٤٩/١) .
 (٦) في "ع" عشرين ، و الصواب ما أثبتته بدليل الجواهر (٦٤/خ)
 (٧) قال ابن وهب : أرى فيه العشر قِيَمًا - تجاوز ذلك فمفسوخ فقال له
 ابن القاسم : إنما معك - الجواهر الثمينة (٦٤) .
 (٨) في "ع" ، "ب" : انفار .

(مسألة) فإن (كان) (١) أجل الكالـي إلى موت أو فسراق لم يجز. قال فضل، وقد كان بعض الناس يخففه و مذهب الأوزاعي* جوازه و حكى عن محمد بن "عمر" (٣) بن لبابة أنه رأى صداقا عقدا في ذلك الوقت (على مذهب الأوزاعي مؤجله) (٤) إلى موت أو فسراق. فإن وقع هذا فسخ قبل البناء و ثبت بعده بصداق المثل معجلا قاله مالك في المدونة (٥) . قال ابن القاسم، و "مالك" (٦) قول ثان لها قيمة المؤجل مع المعجل و لا يعجني . وإنا قلنا بأن لها صداق المثل فقال في للمدونة : ما لم ينقص عن المعجل فلا ينقص منه (٧) . قال ابن حبيب عن ابن القاسم : أو يزيد "على" (٨) "المعجل و المؤجل" (٩) فلا يزداد (١٠) .

-
- (١) ساقطة من "ع" "ج" .
 - (٢) بداية المجتهد (٢٢/٢) .
 - (٣) في "ج" : محمد ، و الصواب ما أثبتته .
 - (٤) ساقطة من "ج" .
 - (٥) النكاح الثاني باب في شروط النكاح (١٩٧/٢) .
 - (٦) في "ج" : و مالك .
 - (٧) المدونة باب في شروط النكاح (١٩٨/٢) .
 - (٨) في "أ" : من .
 - (٩) في "ب" : المؤجل و المعجل - تقدير و تأخير .
 - (١٠) انظر النوادر (١٧٢/ب) .

وقال ابن الماجشون : لها ذلك وإن زاد "عليهما" (١) ورواه

مطرف عن مالك (٢).

(فروع) قال ابن حبيب: وأما إن "تزوجها" (٣) بمائة نقداً

(مائة إلى سنة ومائة إلى موت أو فراق ودخل بها فلها صداق المثل

إلا أنه إن كان أقل من المائتين فلها مائتان) (٤) مائة منها إلى

سنة ، وإن كان أزيد من مائتين فالزائد حال مع المائة الحالية

ومائة إلى أجلها . واختلف في الزائد على (الثلاثمائة فقال

ابن القاسم في الواضحة : ذلك ما قط وقاله ابن المواز . (٥)

وقال مطرف وابن الماجشون : لها صداق المثل ما بلغ وإن

زاد على (٦) الثلاث مائة (هذا منه إلى أجل) (٧) المعروف (فيبقى

إلى أجله) (٨) ورواه مطرف (عن مالك) (٩).

(١) في "ع"، "ج"؛ عليه .

(٢) انظر النوادر (١٧٢/ب).

(٣) في "أ"، "ع"، "ي" زوجها .

(٤) ماقطة من "ب" هو هي واجبة الإثبات لاستقامة الكلام .

(٥) من قوله : قال ابن حبيب من نفس المصنف إلى قوله : قاله ابن المواز

في النوادر والزيادات (١٧١/ب).

(٦) ماقطة من "ع".

(٧) ماقطة من "ج".

(٨) ماقطة من "ج".

(٩) ماقطة من "أ".

قال (أبو) (١) سعيد بن أخي هشام (٢) (في صفحة التقويم) (٣) : يقال كم

(قيمة) (٤) صداق مثلها على أن فيه مائة إلى سنة . " قال بغنى .

القرويين : كان يجب إذا كان فاسدا عندهما أن يكون فيه صداق المثل

ما بلغ حالاً كله كالقيمة في البيع " (٥) (القاسد) (٦) .

(فرع) قال عيسى بن ابن القاسم : ولو أدعت امرأة على زوجها أنه

تزوجها بمائة نقداً ومائة إلى موت أو فراق وذلك قبل البناء

(وأتت بشاهدين فسخ النكاح وبطل المداق، وإن أتت بشاهد واحد)

لم يقبل بالفسخ شهادة واحد مع يمينها إذا أنكر الزوج .

ولو كان بعد البناء حلفت وأخفت الأثر من المائة النقد أو صداق

المثل (٨) . قال ابن حبيب : وقال أصبغ : لها أن تحلف مع الشاهد قبل

البناء لأن الفسخ لا يجب بذلك حتى يتغير الزوج في تعجيل ذلك كله

فإن أبي خيّر هي في أن تسترك المؤجل .

(١) ساقطة من "ع"، "ب"، "ج" .

(٢) هو خلف بن عمر المعروف بابن أخي هشام أبو سعيد إمام حافظ و كان

أعلم عصره بمذهب مالك وقرأ على أحمد بن نصر و تفقه به و بابن اللبان

وتفقه به أكثر القرويين منهم ابن شبلون (ت/٢٧٢)

ترجمته في الديباج (ص ١١١-١١٢)، شجرة النور (٩٦) .

(٣) ساقطة من "أ" .

(٤) ساقطة من "ع" .

(٥) في "ع"، "ب"، "ج" : بعد قوله في ص (١٢٦) ورواه مطرف قم، مالك

فيه تقديم و تأخير .

(٦) ساقطة من "أ"، و في "ع"، "ب" : الفائتة

(٧) ساقطة من "ع"، "ب"، "ج" .

(٨) المتبعية قال ابن رشد : وهو المشهور في المذهب

البيان والتحصيل (٤٠١/٤) .

فإن أبت فسخ (١) . قال ابن حبيب: و سواء فيما ذكرنا كان بعضه مؤخرًا إلى غير أجل أو إلى موت أو فراق (أو إلى ميسرة أو إلى أن تطلبه به المرأة و هو الآن مؤخرًا و معسر فإن ذلك لا يجوز قاله ابن الماجشون و أصبح (٢) . و قال ابن القاسم في العتبية: إن تزوجها و قال في الصداق (٣) إلى ميسرة أنه إن كان "يومئذ مليثا" (٤) جاز و يؤخر بقدر ما يرى من التوسعة على مثله ، و إن كان يومئذ "معسرًا" (فسخ) إلا أن يدخل [بها] (٦) يمضي (٧) . بمداق المثل (٨) و كنا نقله عنه إذا كان إلى أن تطلبه المرأة أنه إن كان (يومئذ) مليثا جاز (٩) .

(مسألة) فإن تزوجها بمائة نقدًا و مائة إلى بعد ابتناؤه (بها) (١٠) سنة فقال ابن القاسم في المستخرجت: أكرهه فإن وقع لم أفسخه و ذكر أن مالكا أجاز (١١) . و اختلف في تعليل الجواز .

(١) حكاية ابن حبيب عن أصبح في البيان و التحصيل (٤٠٢/٤) .

(٢) النوادر و الزيادات (١٧١/ب) .

(٣) ساقطة من "ع" .

(٤) في "ج" : يومئذ بها بعدما فسخ إلا أن يدخل مليثا .

(٥) في "أ" ، "ج" : بعدما .

(٦) ساقطة من "ج" .

(٧) في "أ" ، "ب" : فيمضي .

(٨) العتبية : البيان و التحصيل (٢٨/٥ - ٢٩) .

(٩) النوادر و الزيادات مع كتاب ابن حبيب (١٧١/أ/غ) .

(١٠) ساقطة من "ع" .

(١١) البيان و التحصيل (٣١/٥) انظر المدونة (١٩٧/٢) .

فقال ابن الموار: هو على الطول إذ للزوجة أن تدعوه إلى البناء متى شاءت فإذا دعته إلى البناء فمن يومئذ تجب السنة فإذا "أُخِرَتْ" طلب الدخول كانت بمنزلة من رضي بتأخير حقه بعد محله (٢) و ذكر ابن مالك قال في المؤخرين المهر إلى غير أجل إن كان "يَحُلُّ" (٣) بالدخول جار (٤) فجعل للدخول وقتاً معبراً ونحوه (٥) للشيخ أبي محمد (٦) • و روى يحيى (٧) عن ابن القاسم ما معناه : أن يجري في ذلك على العرف و يقضي فيه "بقدر" ما يرى أهل (ذلك) (٩) البلد "يبتني" (١٠) أكثرهم (إلى) مثله ثم يؤخر بعد ذلك سنة و هذا كالبيع لا ترى أنه يجوز بالتقاضي إلى غير أجل معروف (١٢) • قال بعض الشيوخ: يريد

-
- (١) في "ع" : أخرجت
 (٢) النوادر و الزيادات (١/١٧٢) ، البيان و التحصيل (٣٣/٥) ،
 البهجة (٢٧٣/١) •
 (٣) في "ع" : يدل •
 (٤) المدونة باب في شروط النكاح (١٩٧/٢) •
 (٥) النوادر و الزيادات (١/١٧٢) •
 (٦) هو ابن أبي زيد ، لأن الكنية أبي محمد - إذا قرئت بالشيخ ابصرقت إليه ، وإن قرئت بالقاضي فيعني عبد الوهاب بن نصر البغدادى كما في شرح الخرشى للشيخ : ابن أبي زيد (٤٩/١) •
 (٧) يحيى بن يحيى الليثي و قد ثبتت ترجمته في ص ١٢ •
 (٨) في "ع" : بعذر •
 (٩) ما قطة من "أ" •
 (١٠) في "ج" : يبتني •
 (١١) من هنا يبدأ السقط إلى الصفحة التي بعد هذه عند قوله :
 " دون ذكر أجل " •
 (١٢) العتبية (البيان و التحصيل ٣٢/٥) •

بيع بعض الناس في الأسواق (١) لئلا نذكر أجل و لهم هـرق
 في التقاضي إلى أيام أو شهر و (هو) (٢) إن كان في معنى الحال
 فلا يقضي فيه بالنقد مائة البيع ، و نحوه لما لك في كتاب محمّد
 و قال أصبغ و أبو زيد (٤) : لا يجوز هذا النكاح و يفسخ قبل
 البناء و ثبت بعده بمداق المثل ، و " هذا مذهب " (٥) ابن العطار
 و قال : لا يجوز إلا أن يكون وقت البناء معروفا عندهم .
 و سئل ابن زرب عن نكح بنقد معلوم وكالي إلى ما يكلاه
 (الناس إليه) (٦) فقال : لا يجوز لأن الناس يختلفون في تأجيل الكالي^٧
 قال بعض الموثقين : (هذا القول) (٨) مبني على قول أصبغ و أبي
 زيد قال : و كان بعض شيوخنا يجيز ذلك و يحملها على الغالب فسان
 لم يكن عرف و لا غالب حمل على الوسط من أجل .

(١) هنا ينتهي المقطع من "ب" .

(٢) النواذر (١٧٢/٧) .

(٣) ماقطة من "ع" .

(٤) هو ابن أبي الفمر نا العتبية : (البيان و التحصيل ٣٢/٥) .

و من أصبغ أيضا .

(٥) في "أ" : إلى هذا ذهب

(٦) ماقطة من "ع" .

(٧) المعيار المعرب (١٤٦/٣-١٤٧) و قال : منهم من يجعله إلى خمسة أعوام

و إلى أقل و إلى أكثر .

(٨) ماقطة من "ب" .

(مسألة) (١) و سئل أحمد بن عبد الله اللؤلؤي (٢) عن النكاح بمقد و يغفل فيه عن ذكر الشروط و تأجيل الكاليء فإذا كان عند كتب المداق قال النكاح "لم أرد" (٣) أن يكتب على شرط و طول في أجل الكاليء و قال المنكح: إنما غفلت عن (ذكر) (٤) ذلك لما قد جرى في بلدنا من العرف في الشوط و الكاليء و أنه إلى ثلاثة أعوام فهل يتحمل الزوج على العرف في ذلك أم لا ؟

فأجاب : لا يجبر على ذلك و هو بالخيار أن شاء و أفقهم أبو وافقوه و إلفله "الانحلال" (٥) (٦) • و قال عبد الملك في الثمانية : إذا لم يذكر "الكاليء إلى أجل" (٧) فمخ النكاح قبل البناء و ثبت بعده بتصادق المثل و هو المشهور من مذهب مالك و أصحابه و عليه العمل (٨) • و قال ابن وهب : لا يفسخ قبل البناء و لا بعده و يكون المؤخر الذي لم يذكر له أجل إلى موت أو

(١) ساقطة من "ج" •

(٢) محمد بن أحمد بن عبد الله و يقال أحمد بن أحمد بن عبد الله اللؤلؤي القرطبي المعروف باللؤلؤي الفقيه الحافظ المشهور كان من أهل الحرس و الرأي المصيب سمع من أبي صالح و أسلم بن عبد العزيز و عنه ابن المكوي وغيره و تفقه به القاضي ابن زرب (ت ٥٣٥هـ) • ترجمته في تاريخ علماء الأندلس (٤٠/٣٩) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (١٢٨) •

(٣) في "ع" : لو أراد • و الصواب ما أثبتته ليستقيم الكلام بدليل ما في البهجة عن المتبعية (٢٧٣/١) •

(٤) ساقطة من "ج" •

(٥) في "ج" : الاجلال •

(٦) المعيار المعرب (١١٥/٣) و ما بعدها •

(٧) في "ع" : أجل الكاليء •

(٨) مواهب الجليل (٥١٠/٣) و الفشتالية (١/٦) ، البهجة (٢٧٢/١) •

أو فراق هو قول (٢) الليث (٢) وأخذ به يحيى بن يحيى.
 وقال أصبغ: إن عثر عليه قبل البناء خيّر الزوج فإن هجّله
 ثبت النكاح وإن أبى فسخ إلا أن ترضى المرأة أو أبوها. وهي
 بكسر باسقاطه فيثبت، وقاله ابن القاسم في كتاب محمد ورواه
 (ابن وهب) (٣) عن مالك. وذكر ابن الهندي في وثائقه عن يمين
 أهل مصره (أنه كان) (٤) يقول: إن أدرك قبل البناء لم يفسخ و يجعل
 له أجل على عرف الناس في الكالي، فإن كان العرف مختلفا عندهم
 ضرب له أجل متوسط (٥) واحتج (٦) في ذلك بما في كتاب الخيار من
 المدونة (٧) فيمن باع سلعة على الخيار ولم يضرب (لذلك) (٨) أجلا
 أن البيع جائز و يجعل له من الخيار ما يليق "بتلك" (٩) الطلعة (١٠)
 وقال أحمد بن ميسر (١١): لا يفسخ هذا النكاح و يقال للزوج قبل
 البناء مَنْ بَلَغَهَا فان أبى و طلق من ناته حكم لها بنصف المعجل و يكون

(١) الكافي (٥٥٢/٢) المقدمات (٤٥/٢) التاج والإكليل (٥٠٩/٣)

حلي المعاصم (٢٧٢/١).

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن مولى قيس بن رفاعه أبو الحارث.
 كتب من علم ابن شهاب هلما كثيرا، قال الشافعي: الليث أفقه من مالك
 إلا أن أصحابه لم يقوموا به، وقال ابن وهب: والله الذي لا إله إلا الله
 ما رأينا أحدا قط أفقه من الليث، روى عن نافع و قتادة و مالك و روى
 عنه ابن وهب و خلائق (ع ١٧٥هـ) (طه الشيرازي ٧٨)، تذكرة الحفاظ (٢٠٧/١)،
 النجوم الزاهرة (٨٢/٢)، الكواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٤١٦/١).
 (٣) ماقطة من "أ". (٤) ماقطة من "ج".

(٥) عن ابن الهندي، مواهب الجليل (٥١٠/٣) و قال يعني بعض أهل مصره: و لم
 أر رواية إلا أن لقائله في ذلك حجة، البهجة (٢٧٢/١).
 (٦) ابن الهندي عن بعض أهل عصره، البهجة (٢٧٢/١).
 (٧) المدونة الكبرى (١٩٩/٤) باب الخيار إلى غير أجل.
 (٨) ماقطة من "أ".

(٩) "ع" يملك، و الصواب ما أثبتته لموافقته ما في المدونة (١٩٩/٤).

و قاله ابن مغيث في وثائقه (العقد المنظم ٧٦/١).

(١٠) التاج والإكليل (٥٠٩/٣)، ذكره عن ابن الحاج و ابن رشد: و قاله
 ابن مغيث في وثائقه (العقد المنظم (٧٦/١).

(١١) هو أبو بكر ابن أحمد بن خالد بن ميسر الإسكندري الإمام العالم.

لها نصف الكالي إلى انقضاء أجل المؤخر في مـ ر ف
مدقاتهم (١)

(مسألة) واما الشروط اذا جرى العرف بها، و أغفل "نكرها"
في العقد و اختلفوا فيها عند الكتب فقد تقدم جواب أحمد بن عبد
الله في ذلك (٣) هو قال بعض الأندلسيين يحكم على الزوج بالمتعارف
منها في بلدهما و النكاح ثابت هو اختار بعض الموثقين أن ذلك
لا يلزمه و النكاح ثابت (٤).

فصل

[في المداق بالرقائق المعروض و الأصول]

وإن كان من جملة المهر عدد باسم دار أو خادم كتب
نكر النقد و كذا و كذا ديناراً من العدد المذكور باسم دار أو خادم
حالة عليه أو مؤخرة إلى أجل الكالي.

(بيان) و يلزمه بهذا النص ما سمي من الدنانير لا ما سمي (٥)
من دار أو خادم غير أن الذي سمي منها باسم الخادم حالاً أو
مؤجلاً ليس للمرأة أن تصرفه إلا في خادم (٦) فيما تتجهز (٧) به (٨) إلى

== انتهى إليه الرئاسة بمصر بعد ابن المواز روى عن ابن المواز
كتبه و غيوة ألف كتاب الإقرار و الإنكار (٣٢٩ هـ) ترجمته في :
ط الشيرازي : (١٥٤) ، شجرة النور (٨٠).

(١) البهجة (١/٢٧٢-٢٧٣).

(٢) في "أ" : من ذكرها ، بزيادة حرف (عن) الأولى اسقاطه لتعدي الفعل
أغفل إلى مفعوله بنفسه .

(٣) انظر ص (١٣٢).

(٤) منهم ابن المكي فقد قال : إذا كانت أحوال الكوالي عندهم
معروفة لا تختلف فالنكاح نافذ جائز و محمل أمرهم في الكوالي على
المتعارف عندهم و لا يلزم الزوج شروط لم يلتزمها قبل (المعيار) المعرب
(١١٦/٢).

(٥) في "ع" ، "ب" ، : نكبر .

(٦) في "ع" : ما يتجهز (٧) ساقطة من "ع" .

الزوج لأن التسمية إنما رضي الزوج أن تكون في خادم و هي مما يتجهز بها النساء إلى أزواجهن بخلاف ما كان باسم الدار فإن لها أن تمرقه فيما شاءت إذ ليست الدور مما يتجهز به النساء قاله بعض الموثقين قال ابن القاسم في العتبية : وإذا سمي رأساً بخمسين فغسل الرقيق أو رخص فإن كان وصفوا الرأس و كان ذكر الخمسين على معنى الصفة فلها الصفة غلت أو رخصت وإن كان ذكر الخمسين معتبراً و لا يقصد به الصفة فعليه الشواء بخمسين في الغلاء و الرخص (١) .

و اختلف إذا كانوا " يعمون " (٢) الثمن على معنى " التجميل " (٣) فحكي عبد الحميد (بن) (٤) الصانع من سحنون أنه قال : عليه أن يشتري بذلك الثمن (٥) . و قال أصبح عند ابن حبيب : عليه الوسط من ذلك و لا يكون عليه الثمن الذي سمي (٦) .

(مسألة) و إن كان أمدقها مع ذلك مملوكة معينة قلت : أمدقها كذا و كذا ديناراً و مملوكة تسمى كذا و نعتها كذا و (نقداً) (٧) و كالسنة النقد من ذلك كذا و كذا مع المملوكة الموصوفة قبضها منه والسدها المذكور و أبرأه منها (٨) على سنة بيع البراءة من بعد أن قبلها ونظرها ثم تبني (٩) على ما تقدم و تقول قبل التاريخ : بمحض المملوكة فلائحة و إقرارها بالوق لبائعها قلان المذكور على أن أمدقها (زوجها) (١٠) .

- (١) البيان و التحصيل (٤/٤٦٢) . (٢) في "أ" : يذكرون .
 (٣) في "أ" : التجميل . (٤) ساقطة من "أ" ، "ع" ، "ب" .
 (٥) النواذر (١٧١/٧) . (٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٧) ساقطة من "أ" . (٨) ساقطة من "ع" .
 (٩) في "أ" ، "ب" ، "ج" : زوجه .

فلان (المذكور) (١) .

(بيان) : اختلف قول مالك فيما نكح به من الرقيق هل فيه عهدة

أم لا ؟ فقال مرة : فيه العهدة (٣) ، وقال مرة : لا عهدة فيه (٤) و به القضاة

و هذه المسألة من المسائل التي عهدة فيها على المشهور من المذهب

(الأولى) (٤) : (الرأس) (٦) المخالغ (٧) " به " (٨) .

(١) ساقطة من "أ"، "ب"، "ج".

(٢) هي تعلق المبيع بضمان البائع و كونه مما يدركه من النقص على وجه مخصوص مدة معلومة ، وهذا البيع ضمان أحدهما : فيه استبراء . و مواضعة و الثاني ليس فيه استبراء و لا معاوضة . المنتقى شرح الموطأ (١٧٣/٤) .

(٣) و قال به أئيب و استدلل له الباجي بأنه عقد معاوضة فكان حكم العهدة فيه ثابتاً كالبيع . المصنف السابق (١٧٧/٤) ، البيان و التحصيل (٣٤٩/٨) ، شرح الرزقاني (٥/٤) ، شرح الخروشي (٢٥٦/٣) .

(٤) و قاله سحنون و استدلل له الباجي أيضاً بأن النكاح يقتضي استباحة الاستمتاع حين العقد و لا يجوز في عهدة الثلاث قبض العوض الذي هو البضع فلو ثبتت العهدة في النكاح بالرقيق لوجب أن يبطل النكاح لتعذر استباحة الاستمتاع حين العقد أو لاقتضاء العوض و لاقتضاء العوض قبل انقضاء عهدة الثلاث و قد أجمعنا على صحة النكاح بالرقيق فثبت بذلك أن لا عهدة فيهم و قال : و هذا التعليل يقتضي أن لا عهدة في غير مختلج به لأن عوضه يحصل بنفس العقد و ذلك ينفي العهدة و قد قاله سحنون في العبد المخالغ به في المصالح : المصادر السابقة نفس الأجزاء و الصفحات

(٥) ساقطة من "أ".

(٦) ساقطة من "ب".

(٧) و صورته : إذا خالعت الزوجة زوجها بالرقيق فلا عهدة فيه له عليهما شرح منحة الجليل (٢٢٦/٥) .

(٨) في "ب" : به في دم - بزيادة شبه الجملة - في دم ، هو الواجب إسقاطها إذا لا علاقة بين الخلع و القصاص .

- (ب) المصالح (١) به (في دم) (٢) .
 (ج) (المسلم (٣) فيه) (٤) .
 (د) المسلم في غير (٥) .
 (هـ) المقرض (٦) .
 (و) الفئاسب (المشترى) (٧) على الصفة (٨) .

- (١) المصالح به في دم عمده فيه كما ع على إنكار أو على إقرار فإن كان على إقرار أو بينة ففيه عهدة لأنه بيع من البيوع العتبية : البيان والتحصيل (٣٤٨/٨) ، منح الجليل (٢٢٦/٥ - ٢٢٧) .
 (٢) ماقطة من "ع" "ج" .
 (٣) ذهب إليه ابن القاسم لأنه ليس بمشترى بعينه وإنما هو ثابت في الذمة بصفة فأشبهه القرض ، وذهب ابن حبيب إلى أن فيه العهدة لأنه مشترى العتبية مع البيان والتحصيل (٣٤٨/٨) .
 (٤) ماقطة من "ج" : وهي واجبة الإثبات لما سبق أنه ليس فيه عهدة .
 (٥) أي إذا كان الرأس مجهولاً رأس مال سلم . ذهب ابن العطار إلى أنه لا عهدة في العبد إذا كان رأس مال السلم ، قال ابن رشد : وقوله صحيح لأن السلم يقتضي المناجزة . البيان والتحصيل (٣٥٠/٨) .
 (٦) وهذا لا خلاف فيه لأنه ليس ببيع ، والعهدة إنما جاءت فيما اشترى من الرقيق : العتبية مع البيان والتحصيل (٣٤٨/٨) .
 (٧) ماقطة من "ع" ، وفي "أ" ، المبيع .
 (٨) وذلك لأن البائع إن اشترط على المبتاع أن ضمان المبيع منه أدركته الصفقة فذلك مقتضى إسقاط الضمان ، والعهدة إذا أدركته الصفقة إن لم يشترط ذلك إذا وصل للمشترى قبضه كان ذلك معقلاً للضمان والعهدة هذا معنى كلام ابن رشد في مواهب الجليل (٤٧٦/٤) .
 ونص ابن رشد في البيان والتحصيل (٣٤٩/٨) .

(ز) المأطع به " من " (١) الكتابة (٢) .

(ح) الذي يبيعه السلطان على مفس أو غيره (٣) (٤) .

((ظ)) (٥) (المبيع) (٦) بشرط (٧) " المعتق " (٨) .

(قي) المأخوذ في دين (٩) .

(يا) المردود بعين (١٠) .

(يب) رقيق الميراث (١١) .

(١) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، في ، هو الأولى لموافقته المعتبة ، البيان والتحصيل (٢٤٨/٨) .

(٢) وهذا ليس فيه عهدة لأنه إن كان عبدا بعينه فكأنه انتزعه منه وأعتقه وإن كان بخير عينه فأهله العمل فيه الثابت في النمرة فسقط فيه العهدة . البيان والتحصيل (٢٤٩/٨) .
(٣) أي لا عهدة فيمن باعه القاضي على المفس لأجل أرباب الديون أو على سفيه أو غائب لأن بيعه صحيح براء . شرح الخرشي (١٥٦/٥) ، منح الجليل (٢٢٨/٥) .

(٤) ساقطة من "ج" ، وهي واجبة لإثبات لما سبق أنه ليس فيه عهدة .
(٥) ساقطة من "ج" .

(٦) ذكره خليل بقوله : مشترى للعتق قال عيش : سواء كان على إيجابه أو على أنه حر بالشراء أو على التخيير أو على الإلزام . لا عهدة فيه للتشوف للحرية وللتماهل في ثمنه (منح الجليل (٢٢٧/٥) .
(٧) ساقطة من "أ" ، "ج" .

(٨) في "ع" : المعتق .

(٩) لا عهدة فيه لوجود المناجزة في ذلك اتفاق الدين بالدين .
البيان والتحصيل (٢٤٩/٨) .

(١٠) يعني أن المشتري لو رد ما اشتراه من الرقيق على بائعه بعيب فلا عهدة للبائع على المشتري لأن الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداء . بيع . شرح الخرشي (١٥٦/٦) .

(١١) أي أن الورثة إذا اقتسموا البركة وخس بعضهم برقيق فلا عهدة فيه . البيان والتحصيل (٣٥٠/٨) ، شرح منح الجليل (٢٢٩/٥) .

(يح) (العبد الموهوب) (١) (٢) •

(يد) (الامة يشتريها ووجها) (٣) (٤) •

(يه) (العبد) (٥) (الموصى بشرائه للمعتق) (٦) •

(يو) (العبد المكاتب له) (٧) •

(يز) (العبد الموصى ببيعه من زيد) (٨) •

(يح) (الموصى ببيعه ممن أحب) (٩) •

(يط) (العبد المبيع بيما فاسدا) (١٠) •

(د) (المقال منه) (١١) (١٢) •

(١) قاله ابن حبيب في العبد الموهوب للشوايه قال ابن رشد: والوجه في ذلك أنه بيع على المكارمة لا على المكايسة فأشبه العبد المنكح به يدخل فيه من الاختلاف ما دخل في العبد المنكح به... والهيئة لغير السر الثواب من باب أولى. المصدر السابقان نفس الجزء والمفحة.

(٢) ساقطة من "ج"، وهي واجبة الإثبات لما سبق أنه ليس فيه عهدة.

(٣) فلا عهدة له على يائعه للمودة بينهما المقتضية عدم ردها بما يحدث فيها. منح الجليل (٢٢٩/٥).

(٤) ساقطة من "أ"، وهي واجبة الإثبات لما سبق أنه ليس فيه عهدة.

(٥) ساقطة من "أ".

(٦) وهذا في معيّن أما غير المعين ففيه العهدة. شرح الخرشي (١٥٦/٦).

(٧) أي لا عهدة للسيد في الذي وقعت الكتابة به.

(٨) وهذا لا عهدة فيه لأنما ربما أدى لبطلان الوصية. منح الجليل (٢٢٩/٥).

(٩) أي ممن أحبه الرقيق فلا عهدة فيه لمشتريه عالما بها لذلك المصدر السابق نفس الجزء والمفحة.

(١٠) وهذا لا عهدة على المشتري في رده المبيع فاسدا ليائعه وإلما نص على هذا الدفع التوهم أن الرد في المبيع الفاسد بيع على المشتري العهدة (شرح الخرشي/١٥٧/٦). (١١) قال ابن عرفة: في سقوط العهدة فسي المستقال منه قولاً سجنون وابن حبيب مع أصح وهذا إذا انتقد وإلا سقط اتفاقاً لأنه كالمأخوذ من دين. التاج والإكليل بها مشواها لجليل (٤٧٦/٤).

(١٢) ساقطة من "ع"، "ب"، "ج"، ذكر ابن عبد الرقيق في المعين المسألة؛ وقال: وهذه المسألة من الاحدي والعشرين مسألة التي لا عهدة فيها وذكر عشرين ولم يذكر المقال منه، وهو غلق على المعين بأن ابن هارون زاد: الموصى ببيعه من زيد، المعين (٦/ب)، والصحيح أنه لم يزد ذلك بل زاد المقال منه حيث لم يذكره ابن عبد الرقيق لوجودها أي الموصى ببيعه من زيد في كتابه المعين فكانه سبق قلم.

(فرع) فإن وجدت الزوجة بهذه المملوكة عيباً فقال مالك وابن القاسم : تردها و ترجع بقيمتها يوم وقع (النكاح) (١) قال ابن حبيب: كان ذلك قبل البناء أو بعده (٢) و قال في مختصر ابن شعبان : يرجع بمثلها ، و قيل: بمداق المثل (٣) .

و اختلف أيضاً إذا استحققت بملك فقال أيضاً مالك وابن القاسم : ترجع بقيمتها (٤) ، و قال ابن كنانة في "المدينة" (٥) : يرجع بمثلها .
قال اللخمي (٨) : و لو قيل: لها الأقل من قيمتها أو صداق المثل لكان لذلك وجه . و أما إن استحققت (٩) بحرية ففيها أيضاً قولان :

قال أشهب في المجموعة : ترجع بقيمتها (١٠) . و قال المفيرة : ترجع بمداق مثلها و كآته لم يمهرا شيئاً (١١) .

- (١) ساقطة من "ع" .
- (٢) جامع مسائل المدونة و شرحها لابن يونس (٢/٣٤/ب/خ) .
- (٣) المعين (٦/ب) ، بدون ذكره مختصر ابن شعبان .
- (٤) و هو قول سخون (البيان و التحصيل ٤/٤٤٥) ، و ذكره ابن عرفة ، التاج و الإكليل (٣/٥٥٠) .
- (٥) هو عثمان بن عيسى بن كنانة من فقهاء المدينة ، أخذ عن مالك و غلب عليه الرأي و قعد مقيد مالك بعده ، وليس له في الحديث ذكر . (تدريج ٨٥) ترجمته في طه الشيرازي (١٤٦-١٤٧) ، لا إقناع (٥٥) ، المدارك (١/٢٩٢) .
- (٦) في "أ" : المدونة ، و الصواب ما أثبتته لعدم وجود النص في المدونة .
- (٧) و هو قول أشهب . (٣٦/٤) .
- (٨) الذخيرة (٤١/ب/خ) . (البيان و التحصيل)
- (٩) الاستحقاق لغة : الاستيجاب ، تهذيب اللغة للزهري (٣/٣٧٩) (حقوق اصطلاح : رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله أو حرية كذلك بغير عوض حدود ابن عرفة (٣٥٣) .
- (١٠) المعين (٦/ب/خ) ، التاج و الإكليل (٣/٥٥٠) .
- (١١) المصدران المابقان نفس الجزء و الصفحة .

(فرع) و لو ملكت المملوكة قبل البناء و هي بيدها أو بيد الزوج
ثم طلقها كانت الممينة منهما معا . هذا المشهور من مذهب مالك
و أصحابه (١) . و في شماع أشهب و ابن نافع عن مالك (٢) : أن الزوج
يرجع عليها بنصفها إن ماتت في يدها . قال (محمد) (٣) بن عبد الحكم
وإن ماتت في يد الزوج غرم لها نصفها قياسا على رواية أشهب
في البيوع .

(مسألة) و إن أصدقها مع ذلك مملوكة موصوفة في نتمته أو جهاز
بيت جاز و يقضى للزوجة " بمملوكة " (٤) حموا أو سوداء حسبما ذكروا
مفتها و جهاز بيت من ثورة الحاضرة أو البادية ، وإن لم يذكروا ففي
المملوكة حمراء و لا سوداء و لا ذكروا في الجهاز جهاز حضرة و لا بدوية
لكان لها في المملوكة الوسط من غالب الصنفين بالبلد فإن استويا كان
لها نصف قيمة كل منهما يوم العقد و نحوه في الواضحة و قاله بعض
الموثقين (٥) . و لو أصدقك " رؤوس " (٦) من الرقيق و لم يسم ذكرا و لا
أنثى قضى (لها) (٧) بإثبات فيقول مالك (٨) لآلة عرف الناس و يكون لها
من (الجهاز) (٩) جهاز " البيت " (١٠) بيت مثلها حضرة كانت أو بدوية .

(١) المعين (٦/ب/خ) .

(٢) البيان و التحصيل (٤/٣٤٢) . (العتبية

(٣) ماقطة من "أ" .

(٤) في "ع" : مملوكة . و الصواب ما أثبتته لأن فعل يقتضي يتعدى بحرف الجر

(٥) و نحوه في الكافي (٢/٥٥٢) ، المنتقى (٣/٢٩١) ، خليل مع شروحه الزرقاني

(٤/٤) ، التاج و الإكليل (٣/٥٠٠) .

(٦) لا تكاد تبين في "ع" .

(٧) ماقطة من "أ" .

(٨) العتبية (البيان و التحصيل ٤/٢٧٦-٣٣٠) .

(٩) ماقطة من "ع" .

(١٠) ماقطة من "أ" ، و في "ع" ، "ج" ، المبيت

و هذا مذهب مالك و جمهور أصحابه . و قال محمد بن عبد الحكم : لا يجوز ذلك في النكاح كالبيع فإن وقع (ذلك) (١) فسخ قبل البناء و ثبت بعده بمد أقامته . قال اللخمي : و قول مالك أبين لأن القصد به المكاومة بخلاف البيع .

(فرع) فإن تزوجها بعبد و لم يصفه ثم طلقها قبل البناء ففي كتاب محمد و (نحوه) (٢) في الواضحة من مالك و أصحابه : يكون لها نصف قيمة عبد وسط يوم تزوجت (٣) . قال اللخمي : و ليس هذا . بل الواجب أن يأتي بعبد على الصفة التي كانت تستحق لو لم يقع الطلاق فيكون شركة بينهما و ليس العبد كالدينار يكون ديناً فيهب نصفه أنسه " يقضى " (٤) له بنصف قيمته دراهم لأن الدينار لا يختلف فيه الأقراء بخلاف العبد ، قال : و لو سلم أن له أن يدفع القيمة لم يجز أن تعتبر يوم التزويج لأن الواجب عليه (عبد) (٥) إلى يوم الطلب . فينبغي أن تعتبر القيمة يوم الحكم كما قيل في نصف الدينار يعتبر صرفه يوم القضاء .

ع - و إنما يمح ما قال اللخمي على مذهب أشهب الذي لا يراعي ضرر الشركة ، و إنما على مذهب ابن القاسم فكما قال في

كتاب محمد و الله أعلم .

(١) ما قطة من "أ" .

(٢) ما قطة من "ب" ، "ج" .

(٣) النوادر و الزيادات من كتاب محمد (١٧١/خ / ٩) .

(٤) في "أ" : يعطى .

(٥) ما قطة من "ع" .

(فرع) و لو أراد الزوج أن يدفع إلى زوجه في " هذا المملوك" (١)
 من يعتق عليها لم يجبر على قبوله و قاله غير واحد (٢) ، و نحوه ذكر
 ابن محرز ، قال : و قال ابن القاسم فيمن باع من رجل من يعتق عليه ليس
 (له) (٣) أن يبئن له ذلك و لم يره تدليلاً ، و في نظر^{لنا} لأن المشتري
 إنما عاوضه على شراء ما يستقر (له) (٤) ملكه .

(مسألة) و لو أصدقها ثوباً بعينه فضاع بيد الزوج ضمنه إلا أن
 يعلم هلكه فيكون من الزوجة قاله في المدونة (٥) . قال في كتاب السلم :
 ينقض السلم (٦) ، و كذلك قال في كتاب الأجرية : إن لم يعلم هلكه إلا أن
 يقول ربه انفسخ الكراء (٧) . قال ابن أبي زئيم (٨) : لم يعطنا
 جواباً في النكاح و أرى أنه ماضٍ .

-
- (١) في "٩" : هذه المملوكة .
 (٢) المدونة الكبرى ، النكاح الثاني (٢٢٠/٢) .
 (٣) ساقطة من "ع" .
 (٤) ساقطة من "٩" .
 (٥) النكاح الثاني (٢٣١/٢) .
 (٦) المدونة باب السلم إليه يصيب برأس المال عيباً أو يتلف قبل أن
 يقبضه البائع قال ابن القاسم : قال مالك : السروض التي تغيب عليها الناس
 ليست بهذه المنزلة و هي من الذي أسلم حتى يقبضها المسلم إليه فإن
 هلك قبل أن يقبضها المسلم إليه انتقض السلم إذا كان ذلك لا يعرف إلا
 بقوله . و قال ابن القاسم : إذا لم يعرف ذلك إلا بقوله فالسلم منتقض
 المدونة (٣١/٤) .
 (٧) انظر المدونة باب فيمن اكرى إلى مكة بطعام بعينه أو بعروض
 بعينها أو بدنانير بعينها أو الكراء (٤٦٩/٤) .
 (٨) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زئيم بقشبح
 الزاي والميم و كسر النون ، من كبار الفقهاء و المحدثين ، له كتاب
 المنتخب و أصول الوثائق و غيرها من الكتب المهمة (ت ٥٣٩٩) ،
 ترجمته في سيرة أعلام النبلاء (٤٢/١١) ، شذرات الذهب (١٥٦/٣) ، الفكر السامي
 في تاريخ الفقه الاسلامي (١١٩/٢) .

و يفرض الزوج قيمة الثوب ، و قد اختلف قوله في ذلك (في البيوع) (١) .
 كما تقدم (٢) ، و قال سحنون ، سألت ابن القاسم عن الذي يشتري الثوب
 من الرجل فيحبسه البائع بالثمن ثم يدعي أنه تلف؟ قال : أحب
 ما فيه إلّا أن البيع يفسخ إلا أن تكون قيمة الثوب أكثر من الثمن
 " فيفرضها " (٤) (له) (٥) لأنه يتهم أن يكون غيبه (و لو قيل) (٦) : عليه
 قيمة الثوب كانت أقل أو أكثر لم أعبه وإّما يجب ذلك كله بعد يمينه
 أنه (ما) (٧) غيبه و لا يعلم له مستقرا و أنّه تلف (٨) .

(مسألة) و إن ساق الزوج إلى زوجه أو غيره عنه داراً أو ربما مع
 الكاليء جاز فإن استحق الشيء الموق " قبل " (٩) البناء و كان السائق
 غير الزوج فلا شيء عليه و يغير الزوج فأما أعطى قيمة ذلك و تخل أو
 فسح على نفسه ، و إن استحق ذلك بعد البناء كان على الزوج قيمته و لا
 شيء له على السائق (١٠) ، " قاله " (١١) فضل في شرح المدونة ، و إن استحق
 بعض الدار الموقفة ففي المدونة عن ابن القاسم : إن كان ما استحق منها
 فيه ضرر كان لها أن ترد بقيمتها و تأخذ قيمتها أو تحبس ما بقي و ترجع
 بقيمة ما استحق (١٢) و ضعف سحنون هذا و قال : أخاف أن يكون الثمن مجهولاً .

-
- (١) المنتخب (٦٦/ب/خ) باب المداق قبل الدخول ، التنبيهات المستنبطة ١٠٧/ح
 (٢) ماقطة من "ع" .
 (٣) أي ما تقدم من نقله من المدونة هو القول الأول عن ابن القاسم أنه
 لا ضمان و يفسخ ، الثاني : ما حكاه سحنون عن ابن القاسم أنه لا يفسخ .
 (٤) في "ج" : فيلزمه ، و الأولى ما أثبتته بدليل العتبية :
 البيان و التحصيل (٤٧٩/٧) . (٥) ماقطة من "ع" .
 (٦) ماقطة من "ب" ، و هي واجبة لإثبات الدليل السابق .
 (٧) ماقطة من "ج" ، و هو واجب لإثبات لعدم استقامة الكلام بدونه .
 (٨) لعتبية كتاب البيوع لثالث الثمن ما سحنون من ابن القاسم البيان و التحصيل
 (٤٧٩/٧) .
 (٩) في "أ" ، "ع" ، و قيل بزيادة واو المطفة .
 (١٠) النكاح الثاني باب نصف المداق قوله مبني على قياس النكاح على
 البيوع في قول مالك (١) لمدونة ٢/٢٣١) . (١١) في "أ" ، "ب" ، قال .
 (١٢) المعين (٦/ب) . (١٣) التنبيهات (٨/١/خ) .

قال ابن القاسم : إن كان الذي استحق منها (١) الثلث أو البيت
أو الشيء التافه (الشيء) (٢) الذي لا ضرر فيه رجعت بقيمته فقط (٣) . قال :
في العتبية : كالبيت من الدار الجامعة كالفنادق ونحوها (٤) . وقال :
ابن القاسم في كتاب القسم : الثلث كثير (٥) . والذي جرى به العمل أنه
يسير ، وكذلك العروض (٦) . وأما استحقاق جزء من العبد أو الأمة قلاً و
كثراً ففيه ضرر الشركة و يخير المشتري في أخذ الباقي بحصته أو رثته
قال بعض القرويين : إن استحق من الدار بيتاً معيناً مما يضر (به) (٨)
فيفترق في ذلك النكاح مع البيع ففي البيع لا يجوز له التمسك
بالباقي لأنه تمسك بضمن مجهول بخلاف إذا استحق جزء شائع كالنصف أو
الثلثين فإن له الرضا بالباقي لأنه بضمن معلوم ، وفي النكاح يجوز لها
الرضا بما بقي في الوجهين في "المعين" (٩) والشائع لثمتها إذا
الباقي (في) (١٠) المعين إنما ترجع إلى قيمة مجهولة (١١) .

(١) ساقطة من "ج" .

(٢) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .

(٣) المدونة كتاب القسم الثاني باب ما جاء في استحقاق :-
بعض المصنف (٥٠٥/٥) وقال : لم يحد لنا مالك في الثلث شيئاً أحفظه
ولكنه ذكر أنه قال : وإن استحق أكثر من ذلك مما يكون ضرراً مثل نصف
الدار أو ثلثها كان المشتري بالخيار (المدونة ٢٣١/٢) ، فصرح هنا بحكمه
حكم النصف

(٤) المدونة (٥٠٢/٥) قال مالك : أرى البيت من الدار الجامعة ،

البيان والتحصيل (١٨١/١١) ، والتنبيهات (١٠٨) .

(٥) المدونة (٥٠٥/٥) .

(٦) المدونة باب نصف الصداق (٢٣١/٢) وما بعدها .

(٧) المدونة (٢٣١/٢) ، كتاب الاستحقاق (٥٠١/٥) ، والكافي باب الاستحقاق (٨٣/٢)

(٨) ساقطة من "ج" .

(٩) في "ع" ، المعنى .

(١٠) ساقطة من "ع" ، "ب" .

(١١) المعين (٧/١٧) ، البهجة (٢٧١-٢٧٢) مواهب الجليل (٥٠٠/٣) .

(مسألة) وإن كان ما أصدقها من الأصول والرقيق والعروض (لمن

يلي عليه من بنيه) (١) "المزار" (٢) فإن كان يوم الإصداق مليئاً فهو

نافذ للمرأة بنى بها أم لا ؟ علمت أنه لا بنيه أم لا ؟ ويتبع الولد

أباه بقيمته" (٣) (يوم الإصداق فيما له قيمة أو بالمثل فيما له مثل "٤"

وإن كان الأب عديماً : اختلف فيه فروى ابن المواز عن مالك وابن

حبیب عن ابن القاسم (٥) : أن ذلك نافذ للمرأة ويتبع الولد أباه بقيمته" "٦"

قال ابن القاسم في المعتبة : يوم أخذه و "أصدق" (٧) "إياها" (٨) (٩) .

قال ابن حبيب : يريد يوم التزويج لا يوم دفعه ، وكذلك قال ابن القاسم .

فظاهره وإن لم تقبض المرأة (١٠) ، وروى أصح عن ابن القاسم : أن لابن

أحق به ما لم تقبض المرأة و يطول في يدها و أمّا إن قام بعد القبض

بيوم أو يومين و الأمد القريب فهو أحق به و تتبع المرأة الأب بقيمته

كان دخل بها أم لا (١١) . وروى ابن حبيب (١٢) عن مالك دخل بها أم لا (١٣)

"١٤" (و روى ابن حبيب عن مطرف و ابن الماجشون أنه لابن و ينتزع منها و إن

(١) في "أ" ، "ج" ، لولده .

(٢) في "ع" ، المزار .

(٣) في "أ" ، بعد قوله : فهو نافذ للمرأة . فيه تقديم و تأخير .

(٤) قاله مالك في كتاب ابن المواز (النوادر و الزيادات ١٧٤/ب) ، المنتقى شرح الموطأ (٢٩٠/٣) .

(٥) المنتقى (٢٩٠/٣) ، قال البيهقي : وجه هذا القول أنه عاوض بمال ابنه الذي يليه فيه فوجب أن يجوز عليه في عدم الأب و عفاه كما لو باعه . انظر رواية ابن المواز في النوادر (١٧٤/ب) .

(٦) ساقطة من "أ" ، "ج" .

(٧) في "أ" ، أصدقها . (٨) في "ع" ، إياها ، في "ج" ، إياها .

(٩) في سماع عيسى من المعتبة (البيان و التحصيل ٤٧٤/٤) .

(١٠) البيان و التحصيل (٤٧٢/٤) . (١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(١٢) النوادر (١٧٤/ب) .

(١٣) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .

(١٤) من هنا يبدأ السقط . من "أ"

قبضته و طال الأمد دخل بها أم (٢٧) (١) (٢) • و روى مطرف عن مالك أنه
ينتزع منها ما لم يبين بها فإن بنى بها صح لها (٣) • قال بعض الشيوخ :
و هذا الاختلاف إنما هو إذا كان الأب معمرًا و أما إن كان موسرًا فالزوجة
أحق به قولًا واحدًا (٤) •

(فسر) و إن كان ذلك لولده الكبير أو لولد ولده ، فـروى محمد عن
ابن القاسم أنه ينتزع (منها) (٥) إن وجد بعينه و إلا فلا شيء عليها إلا
أن يكون ثوباً أبليت أو طعاماً أكلته فتؤخذ به (٦) ، و أجاز أصبح فعل
الأب في مال ابنه من الهبة و الصدقة و العتق و الإذاق في العسر واليسر
و احتج بحديث : ((أنت و مالك لأبيك)) (٧) • قال بعض الشيوخ : فعلى ظاهر
الحديث لا فرق بين الصغير و الكبير (٨) ، و هو قول أشهب في رواية
(ابن) (٩) (أبي) (١٠) جعفر عنه قال : إذا تزوج بمال ابنه فإن كان موسرًا
يوم فعل ذلك جاز ، و إن كان معسرًا لم يجز و أخذ الابن ماله كان الابن
صغيراً أو كبيراً •

(مسألة) و ان تزوجها على أن يبني لها داراً في أرض لها • ذكرت مفسدة
(١) المنتقى (٢٩٠/٣) ، البيان و التحصيل من ابن الماجشون (٤٧٣/٤) • و قال
الباجي هذا القول أنه أراد استهلاك مال ابنه و لا مال له فوجب أن يمنع
منه كالاجبي • (٢) إلى هنا ينتهي الحقي من " •
(٣) العتبية من سمع عيسى بن فينار (البيان و التحصيل ٤٧٣/٤) •
(٤) البيان و التحصيل (٤٧٣/٤) • (٥) ساقطة من " •
(٦) العتبية (البيان و التحصيل ٤٧٢/٤) النوادر (١٧٤/ب) المنتقى (٢٩١/٣) •
(٧) هذا جزء من حديث أخرجه أحمد في مسنده (٢١٤/٦ ، ٤١/٦) و ابن ماجه
في سننه (٧٦٩/٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : لم أجد فيسمع
إسناداً إلا و فيه من تكلم فيه مجمع الزوائد (١٥٤/٤) ^{الميتي}
و انظر تلخيص الحبير (١٨٩/٣) • (٨) البيان و التحصيل (٤٧٣/٤) •
(٩) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" ، الصواب ما أشبهته كما في المتيطة (٣٦/ب/ج)
و المقصود به الدمياطي •
(١٠) ساقطة من "ع" • (١١) في "أ" ، البناء •
(١٢) في "ع" ، المساكين ، و الأولى ما أثبتته لأن مفردة مسكن •

"البنيان" (١) وارتفاعه و عرض الجدران و بماذا تبني من حجر أو طوب
و عدد "المماكن" (٢) و صفة الخشب و الأبواب و غير ذلك فإن لم يذكر في
الصادق هذا التفسير بل قلل ببنينا - كما صفاه - كان كافيا . (و) (٣) إن قال
على أن يبني لها (في) (٤) هذه العروة (من ماله) (٥) "دارا" (٦) و لم تزد
شيئا جاز عند مالك ، و يؤخذ بالوسط من "دور" (٧) مثلها (٨) . فان قال مثل
دار فلان جاز و لزمه ذلك .

فصل

[حكم الشفعة في الدار أو الأرض المسوقة]

وإن ساق لها في عقد النكاح شقصا من دار أو أرض ففيه الشفعة^٩
بقيمتها لا بصدق المثل . هذا هو المشهور من مذهب مالك و أصحابه^{١٠} (٨) .
و قيل فيه الشفعة : الصادق المثل . (٩) إذا قلنا بالاول فقال أشهب : لا
يجوز الاستشفاع إلا بعد العلم بقيمة الشقص (١٠) . قلت : و ظاهر قول ابن
القاسم في المدونة خلافه لأنه جاز الشفعة في الشقص (١٢) قبل معرفة الثمن
لكن قال : له الخيار إذا علم (به) (١٣) لأنه يقول (ما) (١٤) ظننت أنه
بهذا الثمن (١٥) .

-
- (١) في "أ" : البناء . (٢) في "ع" : المماكين ، و الأولى أثبتته لأن مفردة ممكن .
(٣) ماقطة من "ج" . (٤) ماقطة من "ب" .
(٥) في "ب" : ذلك . (٦) في "ع" : دولي .
(٧) المعيار المعرب (١٤٤/٣) من أبي صالح .
(٨) الشفعة لغة من الشفع و هو الزوج / و اصطلاحا : استحقاق شريك
أخذ مبيع شريكه بثمنه . البهجة شرح التحفة (١٠٨/٢) .
(٩) المدونة كتاب الشفعة الثاني باب الهبة لغير الثواب (٤٤١/٥) .
الكافي : باب من له الشفعة و من هو أولى بها (٨٥٧/٢) .
(١٠) البهجة (١١٨/٢) ورجحه ابن رشد لأن فيه شراء بثمن مجهول .
(١١) ماقطة من "ب" . (١٢) ماقطة من "ب" .
(١٣) ماقطة من "أ" .
(١٤) لم أجده في المدونة .
(*) هي كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء . (١٥٢/٧) عرص

بساب (قي) (١) تبدأ هي (٢) الزوجين.

والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ((البينة "على" (٣)
 المدمي واليمين على "من أنكر" (٤) هو قوله : ((شاهدك أو يمينك)) (٥).
 فإذا اختلف الزوجان في المداق فلا يخلو أن يختلفا في عدده (أو
 في نوعه قبل البناء أو بعده أو بعد الطلاق أو يختلفا في دفعه قبل
 البناء أو بعده أو بعد الموت فإن اختلفا في عدده (٧) (قبل البناء
 من غير موت و لا طلاق) (٨) فالقول قول المرأة مع يمينها إن كانت مالكة
 أمرها أو قول من عقد عليها من أب أو وصي (أو ولي) (٩) إن كانت
 محجوراً عليها (١٠) وهي المبتدئة باليمين أو وليها . هذا المشهور من
 مذهب مالك وأصحابه (١١).

-
- (١) ساقطة من "ع".
 (٢) التدايمي : التحايج من المداعاة وهي المحااجة والمقصود به هنا
 الادعاء - يقال : ادعى الشيء زعمت لي حقاً كان أو باطلاً.
 اللسان (٢٦٢/١٤).
 (٣) في "أ" من.
 (٤) هذا جزء من حديث أخرجه الدارقطني وفيه إلا في القسامة و بليغ
 قريب منه الترمذي في سننه (٢٦٦/٣)، البيهقي في سننه (٢٥٦/١٠)، وورد في
 كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري في البيهقي (٣٥٣/١٠) وإسناده الدارقطني
 ضعيف تلخيص الحبير (٢٠٨/٤) قال في الفتح على رواية البيهقي بهذا اللفظ
 الزيادة ليست في الصحيحين وإسنادها حسن (فتح الباري : ١٢ / ٢٣٦)
 (٥) في "أ" المنكر.
 (٦) متفق عليه من حديث أبي وائل - فتح الباري (١٤٥/٦)
 مسلم . النووي (١٥٨/٢).
 (٧) ساقطة من "أ".
 (٨) ساقطة من "ج".
 (٩) ساقطة من "ب".
 (١٠) الإلهام عن ابن أبي حبيب (٨٩/خ) جامع ابن يونس (٧٥٤/٢/خ)
 عن ابن القاسم قال : لأنها بائنة .
 (١١) المعين (٧٧) هو حكاة البخمي عن مالك الناج والاكليل (٥٣٦/٣).

و روى الواقدي (١) عن مالك في مختصر ابن شعبان: أن الزوج يبدأ باليمين (٢)، قال اللخمي: وهذا مثل قوله في العتبية يبدأ المشتري باليمين (٣) قال: وأن يقتربا أحسن. وقال أبو عمرو في كافية (٤):
و روى ابن وهب عن مالك أن الزوج يحلف قبل البناء و يفسخ النكاح، قال ابن حبيب: وإنما حلف الأب في صداق ابنته البكر لئلا كوكيل مفوض إليه و هو وليهم لم يكن لها فيه رأي (٥). و اختلف إذا حلفا معا هل لأحدهما الرجوع إلى قول الآخر (على مذهب ابن القاسم) (٦) أم لا؟ قال في الواضحة: للزوج أن يرجع إلى قول المرأة أو قول أبيها أو يدع النكاح و لا شيء عليه من الصداق هو "قاله" (٧) القاضي أبو الحسن القصار و أبو محمد عبد الوهاب (٨) هو نحوه للمغيرة قال: لكل واحد منهما بعد التحالف أن يرجع إلى قول الآخر كما له ذلك قبل التحالف فإن أبيها من ذلك فسخ. و قيل: بغير طلاق، و قال سحنون: إن تحالفا ففسخ

(١) هو محمد بن عمر بن واقد الواقدي مداه في البغداديين. و لي القضاء قبل الرشيد و روى عن مالك حديثا و فقها و مسائل في حديثه انقطاع كثير و غرائب و في مسائله منه منكرات على مذهبه لا توجد عند غيره تكلم به فيها الناس. قال ابن حجر: هو متروك، ترجمته في المدارك (٢/٤٠٤-٤٠٧)، تقريب التهذيب (٢/٤٩٤)، تهذيب التهذيب (٩/٣٦٣-٣٦٨).
(٢) وثائق الفتاوى (٢٩/ب/خ)، التاج و الإكليل مع كتاب اللخمي (التبصرة) (٣/٥٤٦).

(٣) الفتاوى (٢٤/١/خ).

(٤) الموجود في الكافي رواية ابن القاسم و هو: إنهما يتحالفان و يتفاسخان النكاح و لا شيء لهما فإن حلفت و نكل زوجها لزمه نصف ما ادعته من صداقها و إن نكلت و حلف زوجها لم يكن لها إلا ما ادعته بفسخ النكاح الكافي (٢/٥٥٧).

(٥) المعين (٧/١/خ).

(٦) ساقطة من "أ"، "ب"، "ج".

(٧) في "ج"، قال.

(٨) خليل في التوضيح، حلي المعاصم (١/٨٦٦)، التاج و الإكليل من كتاب التبصرة (٣/٥٣٦).

قال ابن محرز: وهو الصواب (٧).

(١) التاج والإكليل (٥٣٦/٣) عن اللخمي عن مهنون، البهجة (٢٨٦/١)، قال ابن رشد الحفيد وإن في تشبيهه باللعان تشبيه ضعيف مع أن وجود هذا الحكم لللعان مختلف فيه. بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣٠/٢).

(٢) عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القُرشي المصلي البقيّة الحافظ تفقه بشيوخ القيروان كآبي بكر ابن عبد الرحمن و آبي عمران القاسمي وغيرهما و تفقه مع التونسي و ابن بنت خلدون و غيرهما وله تأليفاتها، النكت و الفروق لماتل المدونة، تهذيب الطالب و له استدراكا تعلق له على التهذيب البرادعي (٤٦٦هـ) ترجمته في الديباج (١٧٤) شجرة النور (١١٦).

(٩) بداية الميجهد (٣٠/٢) ، الفشالية (٢٩/ب) ، حلي المعاصم (٢٨٧/١) ،
التاج والاكليل (٥٣٦/٣) ، قال اللخمي وابن عرفة : و هو أحسن .
(١٠) في "أ" ، "ب" ، "ج" : قول للمرأة بزيادة كلمة - قول - .
(١١) ما قطة من "ج" .

(١٢) في "١"، البناء فاختلف في ذلك قول مالك بزيادة الجملة بعد جملة: البناء
(١٣) ساقطة من "ج" أو الأولى ثباتها لما في التاج وإكليل من اللخمي منها لك ^{٥٣٦/٢}
(١٤) المصدر السابق من اللخمي نفس الجزء والصفحة ٥ (١٥) في "١"، الأشبه
(١٦) بداية المجتهد (٣٠/٢)، التاج وإكليل (٥٣٦/٣).

قال اللخمي، وهو الصواب كالشاهد يحلف معه من قام له (١) .

(مسألة) وأما إن اختلفا بعد البناء في عدد المداق فالقول قول الزوج مع يمينه (٢) ، وقال ابن القاسم : لأنها أمكنته من نفسها فان لكل فالقول (قول) (٣) المرأة مع يمينها (٤) ، هذا المشهور من مذهب مالك قال (أبو عمر) (٥) ابن عبد البر : وروى ابن وهب عن مالك : أنهما يتحالفان ويكون مهر^{لها} مثلها . والنكاح ثابت (٦) .

فصل

[في اختلاف الزوجين بعد البناء في نوع المداق وقبله
واليمين و صفتها ومكنتها وما تعلق بها من أحكام]

وإن كانا اختلاهما بعد البناء في نوعه مثل أن يدعي أحدهما أنه "تزوجها" (٧) بالدار الفلانية ويدعي الآخر أنه تزوجها بمملوكته فلانة فإنهما يتحالفان كان ذلك مما يشبه أن تتزوج به النماء أم لا وترد (المرأة) (٨) إلى صداق مثلها ما لم تكن قيمة ذلك فوق ما ادعت أو دون ما ادعى الزوج وهذا قول مالك (٩) ، وقال ابن القصار : القول قول الزوج مع يمينه (١٠) وليس عليه ما أقر أنه تزوج به ووافق إذا اختلفا قبل البناء . وقال أصبغ في ثمانية أبي زيد : القول قول الزوج إذا كان ذلك مما يتزوج به النماء ، وإن ادعى ما لا يشبه كالخشب والجلود . . .

(١) المعين (٧/ب) ، التحفة و شرحها البهجة و حلي المعاصم (١/٢٨٧-٢٨٨) ،
التاج والاكلیل (٣/٥٣٦) .

(٢) التاج والاكلیل (٣/٥٣٦) .

(٣) المدونة الكبرى ، الدموي في المداق (٢/٢٣٩) .

(٤) ماقطة من "ع" . (٥) ماقطة من "أ" .

(٦) الكافي باب اختلاف الزوجين في المداق (٢/٥٥٧) .

(٧) في "أ" : تزوج . (٨) ماقطة من "ج" .

(٩) التاج والاكلیل عن المتيطي (٣/٥٣٦) .

(١٠) بداية المجتهد (٢/٣١) بدون ذكر اليمين .

و ادعت المرأة ما يشبه أن يتزوج به النساء لا لقول قولها إذا كان قيمة ذلك مثل ما يتزوج به فأقل وإن كان لا يشبه قول كل واحد منهما تحالفاً و كان لها صداق المثل ثم اختلف هل يثبت الشكاح بينهما أو يفسخ؟ على قولين، روى ابن وهب عن مالك: أنه لا يفسخ وهذا هو المذهب المعروف من المذهب (١) و ذكر الشيخ أبو القاسم في تفريعه أنه يفسخ قال بعض الموثقين؛ و لم أر ذلك لغيره.

(مألة) و صفة اليمين في ذلك أن يحلف من وجبت عليه في المسجد الجامع قائماً مستقبلاً القبلة على إثبات دعواه و نفي دعوى خصمه؛ و قد اختلف في جميع ذلك ففي المدونة: من وجبت عليه اليمين في شيء له بالإنحلف في الجامع في أعظم مواضعه قيل له عند المنبر؟ قال: لا أعرف المنبر إلا منبر النبي صلى الله عليه و سلم (٢) يزو تأويل كثير من الشيخ (٤) أن قوله (له) (١) بال معناه و إن كان أقل من ربع دينار قالوا: و ما وقع في العتبية لمالك أنه يحلف في الجامع فيما بلغ ربع دينار فأكثر (٦) خلاف (ظاهر) (٧) الكدونة لأنه إنما ذكر فيها الحلف في ربع دينار عند

(١) الكافي (٥٥٧/٢)، بداية المجتهد (٢١/٢)، التاج و الإكليل من المتطبي (٥٣٦/٣).

(٢) التفریع (٦٥/ب/خ).

(٣) المدونة الكبرى كتاب الأفضية (١٣٤/٥)، الموطأ (المنتقى ٥/٢٣٢).

(٤) منهم ابن رشد الجد (البيان و التحصيل ١٨٤/٩).

(٥) ماقطة من "ج".

(٦) العتبية و البيان و التحصيل (١٨٤/٩).

(٧) ماقطة من "ج".

(٨) و ذلك أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: «من حلف على منبري

أثماً تبوأ مقعده من النار» أخرجه مالك في موطئه (٥/٢٣٢).

(٩) في نسخة: «من حلف على منبري أثماً تبوأ مقعده من النار» أخرجه مالك في موطئه (٥/٢٣٢).

منبر النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر ذلك أبو الأصم وقال: لا يكون
اليمن "عند" (١) المنبر ^{الذي} إلا في ربح دينار فأكثر (٢)، وفي كتاب ابن
حبيب من مطرف وابن الماجشون عن مالك يحلف فيما له بال أو في ربح
دينار فأكثر في المدينة عند منبره صلى الله عليه وسلم وفي غيرها
في الجامع عند المنبر أو في تلقاء القبلة والرجال والنساء سواء ^{٢٢}
ورواه ابن القاسم وأشباه ابن وهب وأصبغ وابن عبد الحكم عن مالك
و اختلف أيضا إذا كان أقل من ربح دينار هل يحلف بموضعه أو فسي
سائر المساجد، فالمعروف من قول مالك وابن القاسم أنه يحلف مكانه (٤)
وقال ابن الجلاب: يحلف في سائر المساجد (٥).

(فرع) واختلف هل يستقبل القبلة "في يمينه" (٦) أم لا؟ فقال فسي
المدونة: (٧) ليس كذلك عليه، وقال في كتاب ابن حبيب يستقبل به القبلة.
(فرع) واختلف أيضا هل يحلف قائما أو جالسا فقال مالك في كتاب
سحنون يحلف جالسا (٩)، وقال في كتاب محمد: يحلف قائما (١٠)، قال في المبسوط

يحلف قائما ^{١١}

- (١) في "ج": لا عند - بزيادة، إلا، والواجب إسقاطها لاستقامة المعنى.
(٢) الاعلام بنوازل الأحكام، (٣٣/خ).
(٣) الكافي (١٢٤/٢).
(٤) المتبينة (البيان والحصيل ١٨٤/)، التبصرة (٣٨/خ).
(٥) التفريع (١٠٦/١/خ)، الكافي (١٢٤/٢).
(٦) "هـ" في "أ": بيمينه.
(٧) كتاب الأقضية (١٣٥/٥)، ونسبه ابن رشد إلى ابن كنانة
البيان والتحصيل (١٨٤/٩).
(٨) الاعلام (٣٤/خ).
(٩) التبصرة (٣٨/خ).
(١٠) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

بسر الصلاة (١) و في الواضحة عن مطرف "ابن الماجشون" (٢) يحلف قائما
إلا في أقل من ربع دينار فيحلف في مكانه جالسا (٣) و قال أيضا مالك
ليس على من يحلف في غير المسجد أن يقوم (يريد أنه يقوم) (٤) إذا كانت
اليمين (٥) "في الجامع" (٦) ، و قال اللخمي : أرى أن يستقبل في القليل
والكثير و لا يقوم و إن كانت اليمين في الجامع ، و قد يستحسن ذلك
في القتل (٧) .

(مسألة) و اختلف في صفة اليمين ، فقال في المدونة : (٨) : يحلف
في اللعان والقامة و سائر الحقوق (٩) (بالله الذي لا إله إلا هو
فقط) (١٠) ، و قاله مطرف و ابن الماجشون في الواضحة ، ووى ابن كناسة
من مالك في المجموعة أنه يحلف في اللعان والقامة و في ربع دينار
فأكثر بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب و الشهادة الرحمن الرحيم
و قاله ابن الماجشون في اللعان (١٢) و في كتاب اللعان من المدونة :
يحلف في اللعان (١٤) بالله (١٥) . و قال في كتاب محمد : يحلف ...

-
- (١) البيان و التحصيل (١٨٤/٩) نقله ابن رشد من كتاب المبسوطة .
(٢) في "أ" : عبد الملك بن الماجشون . بزيادة عبد الملك .
(٣) التبصرة (٣٩/خ) . (٤) ساقطة من "أ" .
(٥) التبصرة (٣٩/خ) . (٦) في "أ" : بالجامع .
(٧) التبصرة (٣٩/خ) . (٨) من كتاب الاقضية (١٣٤/٥) .
(٩) من هنا يبدأ المقطع من "ج" .
(١٠) في "ب" : إلا هو عالم الغيب و الشهادة .
(١١) المنتقى (٢٣٣/٥) .
(١٢) إلى هنا ينتهي المقطع من "ج" ، من ص : (١١٠) .
(١٣) التبصرة (٣٨/١/خ) .
(١٤) في "أ" ، "ع" ، "ب" : الطائفة .
(١٥) المدونة باب ما جاء في اللعان (١٠٦/٣) ،
كتاب الاقضية (١٣٥/٥) .

في اللعان والقسامة بالله الذي أمات وأحيا (١)؛ هو قال في مختصر ابن
شعبان : من حلف عند المنبر فليقل : و ربّ (هذا) (٢) "المنبر" (٣) قال
اللخمي : وكل هذا استحسان "لا" (٤) أنه لا يجزئ غيره (٥) واختلف إذا
قال في اليمين والله ولم يزد (على ذلك) (٦) أو قال : والذي لا إله
إلا هو فالمعروف من المذهب أن ذلك يجزئ^{*} هو قال أشهب في كتاب محمد :
لا يجزئ^{*} (٧) "فيها" (٨) قال اللخمي : وأرى أنه يجزئه إذ لا خلاف أنها
يمين منعقدة يلزم بها الكفارة (٩)

(فرع) (واختلف) (١٠) هل تحلف المرأة في بيتها : فقال في المدونة :
تخرج فيما له بال إلى المسجد فإن كانت ممن لا تخرج نهاراً فلتخرج ليلاً
وتحلف في بيتها (في الشيء اليسير) (١١) إن كانت ممن لا تخرج ويبحث
القاضي من يحلفها ويجزئ^{*} رجل واحد (١٢) هو قال سحنون : تحلف في أقرب
المساجد إليها (١٣) هو قال ابن كنانة في "المدنية" (١٤) وإن ادّعى
(أحد) (١٥) عليها "حلفت" غي^{*} (١٦) بيتها وإن استحقت حقاً بيمينها
فلا بد من خروجها إلى المسجد (١٧)

- (١) التبصرة (١/٢٨ خ) البيان والتحصيل (١٨٥/٩) .
(٢) ساقطة من "ج" . (٣) في "أ" : البيت
(٤) في "ج" : لا والله والصواب ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك : استحسان .
(٥) التبصرة باقفي صفة الإيمان ومواضعها (١/٢٨ خ) . (٦) ساقطة من "ع" .
(٧) المنتقى (٢٣٢/٥) ، التبصرة (١/٢٨ خ) ، (البيان والتحصيل ١٨٥/٩) .
(٨) في "أ" ، "ب" ، "ج" ، فيهما . (٩) لتبصرة (١/٢٨ خ) .
(١٠) ساقطة من "ع" ، (١١) ساقطة من "أ" ، هو "ب" .
(١٢) المدونة (١٣٦/٥) من كتاب الأفضية .
(١٣) في كتاب : ابنه محمد - التبصرة (١/٢٨ خ) .
(١٤) في "ع" ، "ج" : المدونة (١٥) ساقطة من "ع" . (١٦) في "أ" ، ففي .
(١٧) منح الجليل (٥٦٢/٨) ، تبصرة الحكام (١٥٠/١) .
(*) : وقال وعلى هذا العمل ومضى به أمر الناس (المدونة ١٣٤/٥) .
التبصرة (١/٢٨ خ) ، هو قال ابن رشد : وهو المشهور من المذهب (البيان
والتحصيل ١٨٥/٩) .

وقال عيسى عن ابن القاسم : ذلك مواء و تحلف فيما لها و عليها في
 المسجد إلا الشيء " التافه " (١) فتحلف في بيتها ، و اختلف أيضا في القدر
 الذي تحلف فيه في الجامع فقال مطرف : ربع دينار كالأرجل (٢) ، و قال
 ابن المواز بل في الكثير الذي له قدر و ليس النساء كالرجال قال ابن
 محرز و هذا أشهر بظاهر الكتاب ، و في كتاب محمد : تحلف في بيتها في أقل
 من دينار و في دينار فأكثر في الجامع (٤) .

(مسألة) و اختلف في يمين أهل النمة فقال ابن القاسم في المدونة :
 يحلف اليهود و النصارى بالله في كنائسهم و حيث يعظمون منها و لا يزداد
 على اليهود الذي أنزل التوراة على موسى و لا على النصارى الذي أنزل
 الإنجيل على عيسى ، و روى الواقدي عن مالك : يزداد (٦) و استحسنته اللخمي
 لأنه فيه تغليظ عليهم (٧) ، و قال في الواضحة : يحلف بالله الذي لا اله إلا
 هو ، و اختلف في معنى ما في المدونة فقال ابن محرز (٨) : ظاهرهما يؤهم
 أنه يحلف بالله فقط [قال] (٩) و إلى هذا ذهب ابن شبلون و احتج بأنهم
 لا يكلفون ما ليس من دينهم قال : و ليس كذلك بل يكلفون إن يحلفوا بالله

(١) في "١" : التافه اليسير - زيادة - كلمة : اليسير .

(٢) في "ب" ، "ج" ، "هـ" فيه في زيادة : فيه .

(٣) سبق في ص : ١٥٤

(٤) منح الجليل (٥٦٢/٨) تبصرة الحكام (١٥٠/١) .

(٥) كتاب الأفضية (١٣٥/٥) .

(٦) التبصرة (١/٣٩) (خ) .

(٧) الممدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٨) منح الجليل (٥٥٨/٨) .

(٩) ما قطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .

الذى لا إله إلا هو ولا يكون ذلك منهم إيماناً، وكذلك نرى عليه متقدمو
علمائنا ويدل على ذلك استخلاف "المجوسي" (١) "بالله" (٢) وهو ينفي
المانع تبارك وتعالى (٣) ولم يكن ذلك منه إيماناً. واحتج ابن الهندي
على أنه يحلف الذمي بالله فقط (قال) (٤)؛ لأن إلزامه الذي لا إله إلا هو
إكراه في الدين والله تعالى يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (٥) وقال اللخمي^٦
يلزم اليهودي أن يزيد ذلك لأنه مقر بالتوحيد بخلاف النصراني. قلت :
وفيه نظر لأن اليهود قالوا عزيز بن الله.

(فسر) و "يحلف المجوسي" (٧) بالله في بيت ناره و "حيث" (٨) يعظم.
وقال محمد في مجوسية أسلم زوجها "فلا عنته" (٩) وقالت أقول : والنار
فقال : لا تحلف إلا بالله (١٠). قال ابن وفاخ : قلت لسحنون :

- (١) في "ع" : المجوسي
- (٢) في "ب" : بالله فقط، بزيادة : فقط.
- (٣) انتهى كلام ابن محرز - منح الجليل (٥٥٨) : قال التستوي : وما يقال
إن المجوسي ينفي المانع فلا يكلف أن يحلف بالله غير سديد لأن المانع
مما اتفقت عليه الملل كلها على وجوده (البهجة (١/١٥٣-١٥٤)).
- (٤) ساقطة من "ع" و "ب".
- (٥) سورة البقرة آية (٢٥٦).
- (٦) التبصرة (١/٣٩) (خ) .
- (٧) في "ع" : يحلفوا المجوس ، والصواب ما أثبتته بدليل قوله بعد ذلك
بيت ناره .
- (٨) في "أ" : موضع .
- (٩) في "ع" و "ب" : فلا عنته .
- (١٠) تبصرة الحكام (١/١٤٧) وحلي المماثم (١/١٥٣).

إن ابن هيجلان (١) يقول: يحلف اليهودى يوم السبت و النصراني يوم الأحد
 قال: و من أين أخذه؟ قلت: من قول مالك: يحلفون حيث يعظمون فحكيت
 و كأنه أعجبه (٢). و ذكر عن "ابن القابسي" (٣) أنه قال: إذا وجبت اليمين
 على يهودى أو نصراني فأحب الطالب أن يحلفه يوم السبت أو يوم الأحد
 "أن ذلك" (٤) له و إن طلب الذمي التأخير حتى يمضي يوم السبت أو يوم
 الأحد و "أبى" (٥) المسلم لم يمتن الذمي من ذلك، و قال: رأيت لو قتل أو
 سرق يوم السبت أملاً يحكم عليه، و أيضاً كما يحلفون في موضع يعظمونه وكذلك
 في يوم يعظمونه (٦).

قال بعض القرويين: أما النصارى، فكما ذكر الشيخ أبو الحسن لآله
 ليس من دينهم الامتناع من "اليمين" (٧) يوم الأحد بخلاف اليهود (٨) فإن
 من دينهم ذلك و إنما بذلوا الجزية على أن يقرؤا على "شرايهم" (٩) و إنما
 استحلّهم حيث يعظمون فليس في شريعتهم الامتناع من ذلك بل (١٠) هو مذهبهم.

(١) هو محمد بن هيجلان الأردى سرقسطي سمع قديماً من سخون و غيره، كان عالماً
 فاضلاً و هو بصير بالفرض و الحساب.

ترجمته في تاريخ علماء الأندلس (١١/٢)، والمدارك (٣/١٦٤-١٦٥).

(٢) تاريخ علماء الأندلس (١١/٢)، المدارك (١٦٥)، تبصرة الحكام (١/١٤٨)،
 المعيار من المتبعية (٣٠٩/١٠).

(٣) في "أ"، لبي الحسن ابن القابسي.

(٤) في "أ"، فذلك.

(٥) في "ج"، أمّا.

(٦) نسب هذا القول لابن القابسي و لم يذكر قوله.

(٧) في "ع"، "ب"، و يعتق.

(٨) في "أ"، اليهودى.

(٩) في "أ"، "ب"، "ج"، فيريعتهم.

(١٠) في "ع"، و.

(مسألة) قتل ابن وّاح قلت لحنون: إن ابن عام (١) كان يحلف للناس بالطلاق يخلط عليهم (بذلك) (٢) • قال من أين أخذه قلت من الحديث :
 ((تحدث للناس أقضيته بقدر ما أحدثوا من أفعالهم)) (٣) فقال مثل ابن عام • كان يتأول هذا؟ (٤) •

فصل

[في مسائل متفرقة في اختلاف الزوجين في الصداق]

وإن كان اختلافهما بعد البناء في عين الصداق فادعت المرأة أنه تزوجها على أمها وادعى الزوج أنه تزوجها على أبيها وكلاهما في ملكه فالقول قول الزوج و يحلف و يدفع لها أباهما فيعتق عليها فإن نكل الزوج دفع إلى الزوجة أمها بنكوله و قد قيل بعد يمينها "تعتق" (٥) عليها ويعتق الأب على الزوج بإقراره "أنه" (٦) أصدقها إتياء (٧) و يكون ولائها لأب والأم معا للمرأة و يثبت النكاح بينهما • (٨)

(فرع) فإن مات الأب عن مال أخذ الزوج منه قيمة الأب و كان ما بقي

-
- (١) وهو حسين بن عام بن كعب الثقفي، سمع من ابن القاسم و أشهب و ابن وهب و غيرهم له سماع في المستخرجة هو كان في من عيسى بن دينار، اعتمد عليه ابن حبيب (ت ٢٠٨هـ) • ترجمته في ط الشيرازي (١٦٢)، المدارك (٣٠-٢٨/٣) •
 (٢) ما قلته من "•"
 (٣) لم أجده في كتب السنة و نعه ابن أبي زيد إلى عمر بن عبد العزيز الرسالة مع شرحها كفاية الطالب الرباني (٣٠٢/٢) هو النوازل (٩١/١) من عمر بن عبد العزيز، في المدارك منسوب إلى الإمام مالك، المدارك (٣٠/٣) و أيوب بن سليمان عن ربيعة (الإعلام ٣١) •
 (٤) أجوبة ابن سحنون (٩/خ)، ترتيب المدارك (٨٠/٣) تبصرة الحكام (١٤٨/١) •
 (٥) في "ع" "ب"، و يعتق •
 (٦) في "ع" أنه إنا - بزيادة : إنا، هو الأولى إسقاطها لاستقامة الكلام •
 (٧) النوازل (١٧٥/ب) •
 (٨) البيان و التحصيل (٢٧٤/٤) شرح الخروشي (٩٤/٤) •

للأبنة (١) و لو كان ذلك قبل البناء تحالفاً متفاضلاً (٢) و تبدأ المرأة باليمين على ما تقدم و يمتنع الأب على الزوج بإقراره أنه للمرأة ويكون ولاؤه لها .

(مسألة) و إن اختلفا قبل البناء و بعد الطلاق في عدد الصداق فالقول قول الزوج مع يمينه فإن نكل حلفت الزوجة و أخذت ما تدهي .
و كذلك لو ادعى التفويض و ادعت الزوجة أو ووثقتها التسمية لكان القول قوله مع يمينه (٣) .

(مسألة) و إن اختلفا في دفع المعجل قبل البناء حلفت المرأة الرشيدة إن ادعى الدفع إليها و إن كانت مولى عليها حلف وليها إن ادعى دفع ذلك إليه فإن حلف من ادعى عليه . للزوم الزوج دفع المعجل ثانية و يدخل بأهله و إن صرفت اليمين عليه حلف و برأياً منه و وجب على الأب أو الوصي غرم ذلك لها بنكوله و لا يبرأ الزوج منه يحلفه إن كانت بكراً مهيمة و يلزمه دفع ذلك (٤) ثانية و "يتبع" (٥) به الولي الذي يزعم أنه " دفعه إليه " (٦) و إن ادعى دفع ذلك إليها قبل البناء أو بعده لم ينتفع بذلك و لا يبرأ منه و (لو) (٨) أقرت بقبضه لأبها سفينة إلا أن يدعي دفع ذلك إليها بعد هام من دخوله (بها) (٩) فتحلف حينئذ لأبها بثقام العام تخسره .

(١) شرح الزرقاني (٩٤/٤) .

(٢) في "أ"، "ج"، فسخ النكاح .

(٣) المدونة باب الدعوى في البدقات (٢٣٩/٢) .

(٤) في "أ"، "ب"، "ج" : دفعه .

(٥) في "ع" : ينتفع .

(٦) في "أ" : قبض ذلك منه .

(٧) المعين (٧/ب) من قوله : مسألة .

(٨) في "أ" : أن .

(٩) ساقطة من "ج" .

من السفه على المختار من الخلاف في ذلك.

(فرع) فإن ادعى أنه دفع إليها قبل البناء أو بعده مرفوعاً مما يصلح بجهازها و يجوز لها قبضه كلف أداء المعجل ثانية و "أوجبت" (١) له اليمين عليها إلى رثتها (٢).

(مسألة) وإن كان اختلافهما في القبض بعد الموت فإن كان قبيل البناء فالقول قول المرأة أو ورثتها وإن كان بعد البناء فالقول قول الزوج أو ورثته غير أن اليمين لا تجب على ورثته (٣) إلا أن تدعي المرأة أو ورثتها عليهم العلم^{بأنه} لم يدفع شيئاً فيحلفون (٤) أنهم لا يعلمون أن الزوج لم يدفع المداق و لا يمين على غائب و لا على من يعلم أنه لا علم عنده (٥).

(مسألة) اختلف في الدعوى إذا لم تحقق هل يجب بها يمين أم لا ؟ فظاهر هذه المسألة و هي النكاح الثاني من المدونة أنها لا تجب إلا بالتحقيق لأنه لم يوجب على ورثة الزوج اليمين حتى يدعي عليهم ورقة الزوجة العلم (٦) و كذلك مسألة كتاب التدليس في الدابة إذا ردت بعيب فطلب البائع يمين المشتري أنه لم يستخدمها بعد معرفته بالعيب (و) (٧) قال لا يمين عليه لإبتحقيق الدعوى أو يدعي أن مخبراً أخبره بذلك (٨).

-
- (١) في "ب"، "ب"، رجعت .
 (٢) المعين (٧/ب/خ) .
 (٣) في "أ"، ورثة الزوج .
 (٤) في "ع"، "ب"، فيجملون .
 (٥) المدونة (٢٤٠/٢) .
 (٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٧) ماقطة من "أ" .
 (٨) المدونة باب جامع العيوب (٤/٣٢٩) .

قال أبو محمد: يريد مخبر صدق^(*) مسألة كتاب الوكالات تدل على أنها يجب بغير تحقيق و ذلك في الوكيل إذا "قبض" (١) الدراهم ولم يعرفها (٢)، وكذلك مسألة كتاب الشفعة في الموهوب له الشقص يقول الشفيع له: أخاف أنك ابتعته منه أو عاوضته "سراً" (٣) و"أردتها"^{٤٤} قطع "الشفعة" (٥) بما أظهرتها فاحلف لي قال: إن كان "ممن" (٦) يتهم "أحلفه" (٧) والآخر (٨).

(فرع) وإذا "زاد" (٩) الزوج في مهر زوجته بعد العقد جازو للمرأة قبض الزيادة فإن لم تقبضها حتى مات الزوج أو طلقها قبل البناء ففي المدونة من مالك أنها "تشطر" (١٠) بالطلاق وتحقق بالموت لأنها مبهمة لم تقبض (١١).

(١) في "أ"، "ج"، "قبض".
(٢) المدونة باب الرجل يأمر الرجل أن يشتري له سلعة ثم يموت الأمر فيبتاعها المأمور ٠٠ (٢٤٢/٤-٢٤٣).

ريوفا و أراد البائع ردها على الوكيل.

(٣) في "أ"، "بشيء".

(٤) في "أ"، "أردت".

(٥) في "أ"، "شفعتي".

(٦) في "ع"، "ج"، "ب"، "مما".

(٧) في "ع"، "ب"، "ج"، "أحلفه".

(٨) المدونة باب ما يشتري دارين واحدة فاستحق من إحداها شيئا (٤/٤٦٠).

(٩) في "ب"، "ع"، "أراد"، "الصواب ما أثبتته".

(١٠) في "ج"، "تحققت".

(١١) المدونة النكاح الثاني باب نصف الصداق (٢/٢٣٢).

(*) تبصرة الحكام (١/٥٧).

قال القاضي عبد الوهاب : قال شيخنا أبو بكر الأبهري (١) (وغيره) :
 القياس أن تجب بالموت لأن حكمها حكم المهر ولو كان " لها " (٢) حكم
 الهبة لوجب ألا تشتر بالطلاق فلمّا شرط دل على أن لها حكم الصداق .
 قال بعض : القرويين : و لا ثبوت لو كانت كالهبة لم يشتر بالدخول
 لأن الهبة لا تستقر إلا بالقبض ، وأما هي كالهبة لأجل البيع حكمها حكم
 الثمن " لذلك " (٤) أنا ردت السلعة بعيب فأثبت لها ثمن ولو
 كانت هبة خالصة لم ترد لأنها قد قبضت فكذلك الزيادة في الصداق يجب
 أن يكون حكمها حكم الصداق : (والله أعلم) (٥) .

(١) هو محمد بن عبد الله اليتيمي الشهير بابن أبي الفوارس البغدادي ، الحافظ
 الفقيه ، أمّام المالكية بالعراق بعد إسماعيل القاضي روى عنه الدارقطني
 والباقلاني والأصلي وغيرهم ، هو أجاز لابن أبي زيد ، من أقرانه أبو الفرج
 صاحب كتاب الحاوي ، وأبو بكر وغيرهما (ت ٣٩٥ هـ) ترجمته في تاريخ بغداد
 (٤٦٢/٥) ، الوافي بالوفيات (٣/٢٠٨) ، المقارن (٤/٤٦٦) .

(٢) في " ج " : تحلف .

(٣) في " أ " و " ج " : حكمها .

(٤) في " ج " : كذلك .

(٥) ساقطة من " أ " و " ج " .

بـباب في الشروط (١)

وهي عند مالك (٢) رحمه الله وأصحابه مكروهة وأشدّها كراهية ما انعقد "عليها" (٣) النكاح، ويجب أن يحض المتناكحان على تركهما، وقد قال مالك في المستخرجة: لا ينبغي لأحد أن يكتب شهادته في كتاب فيه شروط (٤) ، هو في سماع ابن القاسم فيها (٥) قال مالك: أشررت على القاضي أن ينهى الناس عنها ولا يزوجوا إلا على سبيل الرجل وأمانته و"أثما" (٦) كان كتب في ذلك "كتاب" (٧) و صيغ به في الامواق وعابها عيبا شديدا (٨) . وقال ابن شعبان: من "شرط" (٩) في النكاح ما لا يحل من تحريم نكاح غيرها أو طلاق غيرها أو قطع ثمرى وسمو ذلك أدب المشترط والمجيب له (و) (١٠) من شهد فيه لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تحال احدا كن طلاقا اختها

-
- (١) ج شرط وهو معروف وهو الزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، اللسان (٣٢٩/٧) .
 (٢) الفشتالية (١٨٤) .
 (٣) في "أ"، عليه .
 (٤) العتبية: (البيان والتحصيل ٣٣٤/٤) .
 (٥) أي المستخرجة .
 (٦) في "أ"، "ج"، أنه، والاولى ما أثبتته لموافقته العتبية: البيان والتحصيل (٣١١/٩) .
 (٧) في "أ"، "ج"، كتابا، والاولى ما أثبتته لموافقته المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
 (٨) النوادر من كتاب محمد (١/١/خ) والمصدر السابق نفس الجزء والصفحة وحمل ابن رشد هذا على الشروط اللازمة بيمين كطلاق الداخلة وعتق الشربة .
 (٩) في "أ"، "ج"، اشتراط .
 (١٠) ماقطة من "ع"، والصواب اثباته لأن الشاهد غير الشاهد .

لنستفصر صفحتها ((١)). و اختلف في سبب الكراهة ، فقال مالك
 في رواية أصهب (٢) (^٣ لآلة إذا انعقد عليها فهو لا يملكها ملكا
 تاما كمن باع جارية بشرط ، والتطوع بها أخف هو قال بعض الشيوخ (٤)
 إنما كرهت من باب كراهة اليمين بغير الله ، (٥) و قال بعضهم : أئما
 كرهت لأن المرأة حطت من صداقها " بسبب الشروط " (٦) و لا تدري
 هل يفعل ذلك الزوج أم لا ؟ فأعنه الصداق الفاسد (٧).

(معالة) و اختلف إذا وهم النكاح عليها فعند مالك أنثى
 يمضي (و لا يفسخ) (٨) قبل البناء (٩) بعده و يلزم (الشرط) (١٠)
 و قال سحنون : يفسخ قبل البناء و يثبت بعده بالمسمى (١١) هو هنا
 إذا انعقد النكاح عليها بتسمية فان كان بتفويض ...

-
- (١) هذا جزء من حديث رواه البخاري ، فتح الباري (٤/٣٥٣ ، ٥/٣٢٣-٣٢٤)
 (٢) ٢١٩/١ ، ٤٩٤/١١ ، هو مطم ، النووي (٩/١٩٢-١٩٣ ، ٩/١٩٨-١٩٩) عن أبي هريرة .
 (٣) العتبية ، البيان (التحصيل (٤/٣٨٣) .
 (٤) في "أ" : لأنها .
 (٥) ماقطة من "أ" ، وفي "ج" : لآلة إذا انعقد النكاح عليها مجهولا يملكها .
 (٦) لعله يريد باليمين بغير الله من يجب أن يوجب على نفسه شيئا من
 الاشياء ان فعل فعلا أو ان لم يفعل كقوله : علي كذا و كذا و ان فعلت
 كذا و كذا أو ان لم أفعله . المقدمات (٢/١١٩) كتاب الايمان بالطلاق .
 (٧) في "أ" : لأجل الشرط .
 (٨) قاله ابن رشد في البيان و التحصيل (٩/٣١٢) .
 (٩) ماقطة من "أ" .
 (١٠) ماقطة من "أ" .
 (١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة ، هو العقد المنظم (١/١٥) .
 (١٢) ماقطة من "ج" .
 (١٣) العقد المنظم (١/١٦) .

فلا خلاف أن النكاح لا يفسخ (١)، قال ابن لبابة: وقد رخص بعض الناس في الشروط قال ابن الهندي: واحتج بعضهم في إجازتها بأن علياً رضي الله عنه لما خطب إلى بني المغيرة ابتنهم كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وخطب الناس فقال: إن بني المغيرة استأذنوني في أن ينكحوا ابتنهم علياً فلا إذن لهم ثم لا إذن لهم إلا أن يشاء علي أن يفارق ابنتي فأنما فاطمة بضعة مني يربيني ما أربأها ويؤديني ما آذاها وإثمه والله لا تجتمع بنت نبي الله وبنت عدو الله تحت رجل واحد (أبداً) (٢) فانتهى علي عن الخطبة (٣) وهذا يدل على أن النكاح على مثل هذا الشرط جائز أعني على أن لا يتزوج عليها، قلت: وفيه نظر لأن هذا لم يشترط في أصل العقد وإنما كان من حكم الشرع أنه لا يتزوج عليها (٤) واحتج غيره على الإجازة بقوله عليه السلام ((إن أحق الشروط أن يوفى بها ما استحللتم به الفروج)) (٥) واحتج بعضهم بإبطالها بقوله صلى الله عليه وسلم: ((كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل)) (٦) وأيضاً فإنها شروط تخالف السنة فوجب إبطالها ولهذا الاختلاف كتب كثير ممن

(١) البيان والتحصيل (٢١٢/٩) وهو انظر المعاملة في البيان أيضاً (٢٧٨/٤).

(٢) ساقطة من "ج".

(٣) متفق عليه، رواه البخاري: فتح الباري (٤٠٣، ٣٢٧/٩).

مسلم: النووي - فضائل الصحابة: ٣/١٦ - ٣.

(٤) قال ابن حبيب: فإن احتج محتج في إجازة الشروط بهذا الحديث فلا حجة له فيه لأن هذا من خواص النبي صلى الله عليه وسلم، لا قضيته رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن الطلاع: (٧٥).

(٥) متفق عليه: البخاري - فتح الباري - (٢١٧/٩، ١٣٨/٦، ٣٢٣/٥).

مسلم - النووي - (٢٠١/٩) من مقبة بن عامر.

(٦) جزء من حديث متفق عليه من حديث عائشة: البخاري - فتح الباري

(١٨٤/٥ - ١٨٧ - ٣٢٦ - ٣٥٣) مسلم - النووي - (١٤٠/١٠ - ١٤١).

الموثقين هذه الشروط على الطوع فقال: و شرط فلان لزوجه فلاحمة شروطاً

طاع بها (بعد) (١) أن ملك عصمتها فلا يفسخ في قول من لا يجوز اشتراطها
(مسألة) فان كانت هذه الشروط منعقدة بيمين يقضي على الزوج بها

اذا حث فيها في العقد أو بعده كالطلاق والتمتع والتفليس فهي

لازمة عند مالك وأصحابه وان كانت " بلا يمين " (٢) لا يقضي بها على الزوج

فهي غير لازمة (٤) . وقال بعض العلماء: الشروط في النكاح أربعة أقسام

جائزة ومكروهة وفاسدة ولزوم . فالاول ان يشترط أن لا يضر بها في نفسها

ولا في نفقة ولا كسوة ولا عشرة (٥) . والثاني: أن يشترط سقوط مـ

تقتضيه (حقوق) (٦) الزوجية مثل أن لا يخرجها من دارها أو بلدها و إلا

يتزوج عليها و إلا يتحرر معها و لا يعلق (ذلك) (٧) على عتق و لا طلاق .

فهذا مكروه (٨) لأن فيه ضرباً من التجبير عليه ، و اختلف في الوقف .

(١) ماقطة من "ج" .

(٢) العقد المنظم (٦/١) ، و في المعيار المعرب: من ابن رشد ، انا اقتضى
الحرف شرطيهما فهي محمولة على ذلك و لا ينظر لكتبتها على الطوع لأن الكتاب
يتما هليون فيها و هو خطأ ممن نقله ، و عن ابن الحاج بأن الحكم للمكتوب
لا للمعرف (المعيار ٣/١١٣) . و قال التتولي لما ذكر القول بالجمل على الشرط
تبعا للمعرف: الظاهر أنه انا طال ما بين العقد بحيث يظن أن ما أمراه
قد اضحل و اندشروا أنه فعل ذلك من اختيار كالشهو نحوه فانه لا يحمل
على الشرط حينئذ (البهجة ١/٢٧٧) .

(٣) في "أ"، "ع"، "ب"، بيمين، و الصواب ما أثبتته السياق

(٤) المنتقى (٢٩٧/٣) ما لبيان و التحصيل (٣١١/٩-٣١٢) .

(٥) خليل مع شرح الخرشي (٢/٢٧٨) .

(٦) ماقطة من "ج" .

(٧) ماقطة من "أ" .

(٨) شرح الخرشي (٣/٢٧٨) .

فقال مالك^ه (١) الوفاء به وله^ه بالغة (٢) ، وقال ابن شهاب (٣) ،
 ذلك لازم له و كان من أدركت من العلماء يقضون به (٤) قال اللخمي:
 وهو أحسن لقوله عليه السلام ((أحق الشروط أن يوفي به)) (الحديث)
 - أخرجه البخاري ومسلم - (٦) والثالث: أن يعلقه على طلاق أو هتق
 أو تملكك (٧) فهذا لازم بمعنى أنه ان خالف الشرط لزمه الطلاق أو العتق
 أو التملك (٨) واختلف في جواز هذا الشرط ابتداء فقال مالك، في هذا
 الأصل لا يحل الشرط فان وقع جاز النكاح (ولزم الشرط) (٩) وقال
 ابن القاسم في كتاب محمد: يكره فان تدخل مضي وأجازه عبد الملك
 وسنن (١٠) ابتداء. الرابع: ان يكون الشرط لا سبب فيه للزوج
 مثل أن تنزوج "المرأة" (١١) عبدا على أن سيده ان يآعه فهي طالسق

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب أبو بكر المدني من صغار
 التابعين قال فيه عمرو بن دينار والله ما رأيت مثل هذا القرشي قط
 وكيف لا وقد حفظ علم الفقهاء السبعة وكتب عمر بن عبد العزيز إلى
 الأفاق: عليكم بأبن شهاب فانكم لا تجدون أحدا أعلم بالعنة المأضية
 منه أهـ وهو أول من دون الحديث بأمر من عمر بن عبد العزيز .
 ترجمته في حلية الأولياء (٣٦٠/٣)، تذكرة الحفاظ (١٠٢/١) تهذيب التهذيب
 (٤٤٥/٩).

- (٥) في "ج" ، "ج" : يستحب .
 (٦) ذكره ابن رشد الجد حيث قال: وهو المعلوم في المذهب
 البيان والتحصيل (٢٩٥/٤) بالمقدمات (٣٧١/٢)، العقد المنظم (١٦/١)
 شرح منج الجليل (٤٧٠/٣) .
 (٤) المنتقى (٢٩٦/٣) ، البيان والتحصيل (٣٧٧/٤) ، المقدمات (٣٧٠/٢) ،
 العقد المنظم (٦/١) .
 (٥) في "ج" : ما امتثلتم به الفروج .
 (٦) قد سبق تخريجه في ص: ١٦٧ .
 (٧) التملك هو جعل انثائه حقا لغيره راجعا في الثلاث يخص فيما
 دونها بنية أحدهما (الحدود لابن عرفة ١٩٧) .
 (٨) القائل باللزوم: مالك وجميع أصحابه لا اختلاف بينهم .
 المقدمات (٣٦٩/٢) ، السجدة (٢٧٥/١) ، (٩) ساقة من "ع" ، "ج" .
 (١٠) البيان والتحصيل (٣٧١/٤) ، ولم ينبئ ابن رشد إلى أحد .
 (١١) في "ج" : علي وساقطة من "ع" ، والصواب ما أثبتته للسياق .

أو فأمرهما بيدهما فهذا لا يجوز • واختلف فيه "إذا نزل" (١) فقال عبد الملك: يمضي النكاح دخل أو لم يدخل والشرط والتملك ما قل (٢) • وقال محمد (٣) : كلاً (كان) (٤) فعله (بيد) (٥) غير الزوج فهو كالمتعة يفسخ قبل البناء • وبعده (٦) هو روى (محمد) (٧) عن مالك في مثل هذا أن صاحب الشرط يغير فإن أسقط ^{تبعاً} والافرق قبل البناء • وبعده (٨) •

(فرع) ولو كتب العاقد هذه الشروط ولم يذكر أنها في عقد النكاح أو بعده ثم اختلفا فيها فقال الزوج: إنها كانت على الطوع (و قال: الزوجة أو وليها: إنها [كانت] (٩) في العقد فحكى ابن المطار (١٠) فسي وثاققه أنها على الطوع) (١١) وقال محمد بن عبد الله بن مقبل (١٢) (١٣) هي محمولة على أن النكاح "نعقد" (١٤) عليها (١٥) هو قال بعض الموثقين:

- (١) في "ج": إذا وقع ونزل.
- (٢) البيان والتحصيل (٢٧١/٤) هو قال ابن رشد: لا وجه لقول عبد الملك ابن الماجشون.
- (٣) أي محمد بن المواز.
- (٤) ما قلعة من "ج".
- (٥) ما قلعة من "ج".
- (٦) البيان والتحصيل (٢٧١/٤) •
- (٧) ما قلعة من "ع".
- (٨) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة: ولم ينسبه ابن رشد إلى أحد.
- (٩) ما قلعة من "ج".
- (١٠) العقد المنظم (١٠/١) حاشية البناني على الزرقاني (١٢٤/٤) •
- (١١) ما قلعة من "ع".
- (١٢) كنيته أبو الوليد من أهل مرسية يجمع من ابن سهل الاستحي وحدث عنه ابن المرباط وابن الحذاء • هو كان فقيهاً دينياً من أحفظ الناس لمذهب مالك و مالماً بمصحيح الحديث واللغة (ت ٥٤٣٦هـ) ترجمته في المدارك (٢٥١/٤) •
- (١٣) في "ع"، "ب"، "مغل" • هو الصواب ما أثبتته لما في المدارك (٢٥١/٤) •
- (١٤) في "ب"، "ع"، "ب"، "منعقد".
- (١٥) حكاه ابن سلمون عن ابن فتحون أنه حكاه وقال: وهو الصواب قياً ما على البيه (العقد المنظم (١٥/١) •

و ينبغي أن ينظر في ذلك إلى " عرف الناس " (١) في ذلك البلد فيكون القول قول مدعيه فان لم يكن عرف فالقول قول الزوج و إنما يختلف حكم الطوع (٢) من غيره في التملك خاصة فان لم أن يملكها (٣) فيه انا (أو قمته) (٤) أكثر من واحدة فيما طاع به من الشروط في الدعي لينة و يحلف على ذلك لا فيما انعقد عليه النكاح (٥) و أما التعليق على العتق فلا يختلف فيه الطوع من غيره و هذا المشهور من قول مالك و أصحابه (٦)، قال الباجي في مجلاته : و قال قوم ليس لها في التملك أن تقضي بأكثر من واحدة (بائنة) قال سحنون : و قال قوم هي واحدة (٧) رجعية (و بالاول القضا) (٨) و ان كان في مقد النكاح .

(مسألة) في العتبية (روى عيسى عن ابن القاسم) (٩) فيمن قال : يعني في عقد النكاح " ان تزوجت عليك فالداخلة عليه " بنكاح " (١٠) طالق أنها ثلاثا (١١) قال فضيل : و لو كان بعد عقد النكاح لكانت واحدة . و قال ابن القاسم في الدميانية : ان كان الطلاق و التملك في الداخلة قبل قوله ان أراد واحدة و ان كان في التي في عصمته " كان القول " (١٢) قولها إنها ثلاثا (١٣) ثم قال ابن القاسم و لو تزوج عليها قبل " ان يدخل " (١٤)

- (١) في "أ" : إلى العرفه (٢) يقصد بها المؤلف التطوع و هو ما تبرع به من ذات نفسه بما لا يلزمه فرضه (اللسان ٢٤٣/٨) - طوع .
 (٣) من المناكرة المجاهدة باللسان (٢٣٢/٥) .
 (٤) في "ع" : أو قمته . (٥) الشوارد من الموازية (٧/٨) ، كتاب المناكرة في تملك الشرط جامع ابن يونس (١٨٠/ب) .
 (٦) من قوله : و لو كتب الماقد إلى قوله : قول مالك أصحابه في حاشية البناني على الزرقاني نقلا عن ابن هارون (البناني على الزرقاني (١٣٤/٤) .
 (٧) ماقطة من "ع" : "ج" . (٨) ماقطة من "ج" . (٩) ماقطة من "أ" .
 (١٠) في "ع" : ان تزوج عليك بنكاح فالداخلة طالق .
 (١١) العتبية : البيان و التحصيل (٤٥٧/٤) (١٢) في "ج" : قبل .
 (١٣) العتبية من كتاب التخيرو التملك الأول : البيان و التحصيل (٢٥٥/٥) .
 (١٤) في "أ" : الدخول .

بها كانت طلاقه (١) . و حكى الدمشقي عن أشهب أنه ان جعل الطلاق فيها فدخل بها ثم تنكح تزوج عليها كانت واحدة رجعية وان تزوج عليها قبل الدخول بها فهي واحدة بائنة وان جعل الطلاق في غيرها فهي طالق حين ينكحها ولا رجعة له عليها وأما التمليك فمواء كسان في نفسها أو في غيرها ان اختار في الثلاث فهي الثلاث ولا ينفعه ان قال : نويت واحدة يريد لآلة تملك في أصل العقد ، و روى أشهب عن ابن القاسم اذا اشترطت عند تزويجها أن كل امرأة يتزوج عليها فأمرها به ببسدها فزادت أن تطلق ثلاثا وأبى الزوج إلا واحدة فذلك له لأن الواحدة تبينها اذا كان قبل البناء ولو كان ذلك بعد البناء لكان ذلك لها ان لم تكن ملئت حين بنى و قال أشهب : مواء بنى أو لم يبن القول قولها .

(مسألة) قال مخنون : يستحب للموثق أن يكتب " فالداخلة " (٢) (طلاقه)^٣

طلاق واحدة و لا ينهني أن يقول طالق البتة لما في ذلك من التضييق على الزوج فقد تواتر الأولى بعد أن طلق عليه الثانية فلا يجد الى مراجعتها سهلا قال غيره : و عقد الشرط على التملك فيها أو في التي يتزوج عليها خير من عقدها بعزيمة الطلاق واستحب بعضهم في التملك أن يكتب : و أن تطلق نفسها بأبي الطلاق شاعت لأن له منكرتها فيما زاد على الواحدة ان ادعى نية و يرتجىها فلا تستفيع بشرطها قلت : وفيه نظر لأن التملك في العقد لا منكرة له فيه (والله أعلم) (٤) .

(١)

المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٢) في "أ" : في الداخلة .

(٣) ماقطة من "أ" ، "ج" ، و الأولى اثباتها لعدم استقامة الكلام بدونها .

(٤) ماقطة من "ع" .

(تنبيه) و قول الموثق: و تبرع (١) بها هير من قوله و طاع بها
 لأن " التطوع " (٢) قد يكون فيما مثل (وفيما لم يسأل) (٣) و التبرع لا يكون
 إلا فيما لم يسأل " و كذا " (٤) قوله و التزم لها شروطا و هي أن لا يتزوج
 عليها " و هو أصوب " (٥) من قوله : منها أن لا يتزوج عليها لأن من تقتضي
 التبعيض و أنا قال هي كذا و كذا اقتضى أنه ذكر جميعها فهي أقطع للأشكال
 (مسألة) قال بعض الموثقين : و يكون للمرأة الأخذ بشرطها ما عدا
 طمت بفعله بكرة كانت أو ثيبا صغيرة كانت أو كبيرة إذا كانت تعقل
 الطلاق لأنه التزم ذلك لها فان كانت صغيرة لا تعرف ما جعل اليها من ذلك
 استؤني (٦) بها حتى تعقل ثم تطلق نفسها ان شئت (٧).

(فرع) و لو جعل أمر الداخلة (عليها) (٨) بيد ما لم يجز له أن
 يتزوج عليها ما دامت صغيرة فان فعل فروى أبو زيد عن ابن القاسم
 أنه يفسخ النكاح لأنه مصروف إلى خيار من لا يصح منه الخيار إلا بعد

-
- (١) من التبرع يقال : تبرع بالعطاء إذا أعطى من غير سؤال أو تفضل بها
 لا يجب عليه - اللسان - (٨/٥) .
 (٢) في "ع" : التطوع .
 (٣) ما قطة من "ج" .
 (٤) في "أ" ، "ب" و "ج" : كذلك .
 (٥) في "أ" : خير .
 (٦) كما في قوله تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) شرح ابن عقيل
 على الفية ابن مالك (١٥/٣) .
 (٧) من الإثارة يقال تأنى في الأمر أي توقف و تنظر و الإثارة : التوقف .
 و التنظر عدم العجلة (اللسان ٤٨/١٤ - ٤٩) مادة : أني .
 (٨) العتبية عن ابن القاسم من سمع أصح (البيان ١٣٨/٥) .
 (٩) ما قطة من "ع" ، "ب" .

أمد طويل و ذلك يمنع صحة النكاح. (١) و اختلف اذا جئت الاولى و قد
 شرط (٢) لها أن أمر الداخلة عليها بيدها " فأراد " (٣) أن يتزوج عليها
 فقيل لا يتزوج عليها أبدا (٤) و قيل: اذا طال بها الجنون بطل الشرط ،
 و قال ابن القاسم في كتاب محمد: يتزوج عليها فان أفاقت فعملت
 ما أحببت (٥) و قال أصبغ : ليس هذا بشيء و لا يتزوج فان فعل منع فسي
 الوطء حتى تفيق فتقضي أو تترك (٦) .

(مسألة) قال بعض الموثقين: فان علمت المرأة بنكاح زوجها لغيرها
 فأقرته فلا قيام لها إلا أن تكون أشهدت بعد علمها أن ذلك بيدها (تنظر
 فيه فانها على شرطها فإن لم يدخل بها فان دخل أو لم تشهد أن ذلك بيدها^٧)
 بطل شرطها (٨) و قيل: لها أن تؤخر ذلك ما لم تمكنه من نفسها و من ~~زوجها~~
 تزوج عليها أو يطول ذلك جدا . و هذا على القولين في التملك هل ينقضي
 بانقضاء المجلس أم لا (٩) ؟ و على القولين اذا لم تعلم بفعله فهي باقية

(١) العتبية: البيان و التحصيل (١٣٨/٥) .

(٢) في "ج" : جعل .

(٣) في "ع" : فأرادت ، و الصواب ما أثبتته .

(٤) ذهب إليه ابن القاسم . العتبية: البيان و التحصيل (٤٣٦/٤) .

(٥) النواير (١٤/ب/خ) ، البيان و التحصيل (٤٣٦/٤) .

(٦) المصدران السابقان نفس الجزء و الصفحة ، و زاد في النواير :
 كالغائب أي حكمها حكم الغائب

(٧) ما قطة من "ع" .

(٨) العتبية من مع ابن القاسم : البيان (٤٤٦/٤) ، ابن وهب : من مع

يحيى من العتبية: و البيان (٤٩٦/٥) .

(٩) القول الاول هو القويم لها ما دامت في مجلسها فان تفرقا فلا شيء لها

و استدلل له ابن رشد بأنه قياس على المبيعة . و رجح ابن القاسم هذا

القول و قال : عليه جماعة من الناس (المدونة ٣٧٧/٢ - ٣٧٨)

البيان و التحصيل (٢١٤-٢١٣/٥) . و قال مرة : و هو الجديد : أن لها الخيار في

التمليك حتى توقف أو توطأ قيل أن تقضي فلا شيء لها بعد ذلك ، قال ابن رشد

حيث رأى مالك أن التملك أمر خاير يحتاج فيه إلى النظر و الوبة فحصل

الامر بيد الزوجة و ان انقض المجلس بخلاف البيوع .

المصدران السابق نفس الجزء و الصفحة .

على شرطها والقول قولها أنها لم تعلم ولو بعد سنين إلا أن تقوم
 بينة أنها علمت فلم "تقف" (١) مكانها ونحوه في العتبية (٢) . وقال
 بعض الموثقين : لها أن تطلق نفسها وأن طال سكوتها عن ذلك سنة أو أكثر
 دون يمين يلزمها ما لم توقف أو تتركه يظاها أو يلتصق بشيء (٣) منها كما
 قال ابن القاسم في المدونة (٤) في الأمة تعتق تحت يده . ولا يدخل في هذا
 مراعاة المجلس بخلاف التملك .

(فرع) فإن لم تعلم حتى ماتت المتزوجة عليها أو فارقها وكان التملك
 في نفسها فقال "أصبح" (٥) في كتاب محمد : لها أن تأخذ الآن بشرطها (٦)
 قلت وأظن (أن) (٧) فيها قولاً آخر : إنها لا تأخذ بشرطها لو والى الخطأ الضرر
 عنها كما قيل في الشفعة : إنا باع الشفيخ الشقم الذي يشتفع (٨) به
 فقد اختلف (٩) في بقاء الشفعة له (والله أعلم) (١٠) .

(١) في "أ" : تقبض (١٠) من "أ" ، "ب" ، "ج" ، "د" .
 (٢) البيان والتحصيل (٢٦٦/٥ - ٢٦٧) .
 (٣) وهو قول ابن المواز فالبيان والتحصيل (٢٦٦/٥ - ٢٦٧/٤) .
 (٤) باب خيار الأمة من كتاب أيمان الطلاق و طلاق المريض (٢١/٢) .
 قال فأمرها بيدها فإن هي قرت حتى يظاها فهي امرأته لا يستطيع فراقه . اهـ
 (٥) في "أ" : مالك والصواب ما أثبتته .
 (٦) وفي العتبية : البيان والتحصيل (١٠٨/٥) ، وقال ابن رشد : وبه القضاء
 ويفهم من قوله بعد ذلك وإنما اختلف إذا شرط أن يكون أمر الداخلة عليها
 بيدها - أنه إذا كان التملك في نفسها لا خلاف فيه .
 (٧) ما قطة من "ع" .

(٨) وهذا قول أشهب الذي قال : أحب إلي أن لا شفعة له بعد بيع نصيبه أو
 بعضه لأنه إنما يباع راغباً في البيع وإنما الشفعة للضرر فلم تكن له شفعة
 البيان والتحصيل (٧٢/١٢) .

(٩) الأول قول شهب الذي سبق ، وهناك قولان لمالك : الأول : الشفعة لا تحق عنه
 ببيع حصته . الثاني : إنما تجب له الشفعة ما كان الشقم الذي به يشتفع في
 يديه فإذا زال من يديه قبل الآخر سقطت شفعته . وقال ابن القاسم : إذا كان
 غير عالم بالشفعة ، أو عالم بالشفعة فلا شفعة . وهناك قول خامس : أنه لا يقاء
 للشفعة عالم أو عالم ورجح خليل ، ورجح ابن رشد قول ابن القاسم المصدر
 السابق نفس الجزء والصفحة مواهب الجليل (٢٢١/٥) .
 (١٠) ما قطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .

(فسر) وانا أخذت بشرطها في التمليك لم راجعها في العدة أو بعدها
 سقط منه حكم ذلك الشرط الذي قضت به و حكم ما جمع في تلك اليمين مع ذلك
 الفعل الذي حلت به ان نكح عليها ثانية أو تعرّى لأنّ كل يمين وقع الحنث
 بها مرة لم تعد (١) إلا أن يقول في الشرط (٢) كلما فعل شيئاً من ذلك
 فأمرها بيدها فما هنا يتكرر (لها) (٣) الأخذ بشرطها بتكرّر فعله (٤) ما
 بقي من ذلك الملك شيء (٥) و لو قال متى فعل شيئاً من ذلك وقع الحنث مرة
 واحدة ثم لا يعود إلا أن ينوي أن متى مثل كلما (٦) و لو أفرد لكل فعل
 من الأعمال شرطاً لكان أحوط للمرأة (و الله أعلم) (٧).

(مسألة) و قولنا : لا يتعرّى معها أصله يتصرّر مأخوذ (٨) من الحر
 الذي هو النكاح فأبدل من أحد المثلين ألفاً امتثالا للجمع بين المثلين
 كما قيل في قوله تعالى ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَبَّحَاهَا﴾ (٩) (١١) (أصله دسبها) (١٢)

و كذلك يتمطى أصله يتمطط و هذا كثير (١٣) .

- (١) في "ع" : تنفد . (٢) في "ع" ، "ب" : الشروط .
 (٣) ما قلّة من "ع" .
 (٤) في "ع" : فعلها . الصواب ما أثبتته لأنّ أخذها بالشرط ينهني على فعله لا فعلها
 كما يدل عليه سياق الكلام .
 (٥) بمعنى من ابن المواز . العقد المنظم : (٢١/١) .
 (٦) شرح منج الجليل (٩٧/٤) .
 (٧) ما قلّة من "أ" ، "ب" ، "ج" .
 (٨) في "ج" : أصله مأخوذ - بزيادة لفظ : أصله .
 (٩) في "ج" : السرية هو الصواب ما أثبتته لما سيأتي أنّه هو النكاح .
 (١٠) اللسان (٣٥٨/٤) . (١١) سورة الشمس آية (١٠) .
 (١٢) التدمير معنى الإخلاء و أصل دسبها و دسبها من إحدى العينين
 يا (اللسان) (٨٦/٦) مختار الصحاح : (٢٠٥) .
 (١٣) يتمطى منه قوله تعالى ﴿ثُمَّ دَبَّحْتُمُ إِلَى أَهْلِهِ يَتَحَدَّى﴾ القيامة آية (٣٣)
 قال الرازي : التّطّي : التبختر و مد اليدين في المشي و قيل أصل التتمط
 قلبت إحدى الطاءتين كما قالوا التّظلي و التقضي من التظن و التقضض
 مختار الصحاح (٦٢٧) ، اللسان (٤٠٤/٧) .

و اختلفوا في كفايته ^{٢٢} (٦) سرية قبل النكاح هل له أن يطلقها أم لا ؟
فوجه الجواز أنه إنما التزم أن لا يتخذ سرية في المستقبل (٢) ووجهه
المنع أنه إذا وطأها فقد قصرى بعد الشرط (٤).

وقولنا : لا يتخذ أم ولد ، اختلف إذا سقط هذا الفعل وكتب أن لا
يتزوج عليها و لا يتصرى معها و كان للزوج أم ولد هل له وطأها أم لا ؟
قال ابن القاسم في المتبعية : أن وطأها يلزمه الشرط لأن التصريح هو الوطأ
(و) (٥) لأن الزوجة إنما أرادت أن لا يتصرى معها غيرها و قاله أصحاب (٦) هو قال
سحنون : لا شيء عليه في أم " الولد " (٧) (٨) وقال بعض الموثقين : و قول ابن
القاسم أصح عند أهل النظر (٩) و اختاره ابن زرب و ابن سهل و قال ابن
لبابة : قول سحنون جيد (١٠) . قال فضيل : و ههنا بخلاف شرطه (١١) ألا
يتخذ أم ولد " إذا لم يقل و لا يتصرى ثم ظهر أن له أم ولد قديمة ^{١٢}

-
- (١) في "ع" ، "ب" ، "ج" : لها .
(٢) العرية : الجارية المتخذة للملك و الجماع على وزن فُعْلِيَّة من قولك
تسررت و هي منصوبة إلى المر و هو الجماع و الاختفاء لأن : كثيرا ما
يسرها و يعترها من حرته . اللسان (٣٥٨/٤) .
(٣) قالت به طائفة و لم تتم . منح الجليل (٤٨٣/٣) هو قال عليه و هو :
الأكبر . (٤) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
(٥) ما قلناه من "ج" ، "ب" ، "أ" .
(٦) المتبعية : البيان و التحصيل (٢٠٢٩/٥) يا إلهام بالنوازل (١١٦/خ) .
(٧) إلهام (١١٦/خ) و قال سحنون : الآتي كن منه قبل النكاح و إنما يلزمه
الشرط فيما يستقبل .
(٨) في "أ" ، ولده .
(٩) منهم أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم . إلهام (١١٦/خ) .
(١٠) المطهر السابق نفس الجزء ، و شهره خليل بمنح الجليل (٤٧٢/٣) .
(١١) في "ج" ، شرطها .
(١٢) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، "أ" .

فان أم الولد في هذا كالزوجة القديمة لا قيام لها "بوطها" (١) ونزلت
منه المسألة فأفتى فيها أبو عمر (٢) بهذا وقال يحتمل أن يلزمه
الشرط فيها وان كانت قديمة "لأنه" (٣) شرط أن لا يتخذ أم ولد (٤).

((فرع) وله المعالة أن يظا^{في هذه} اما ما لم يحل فان حلل كان لها
أن تطعمه من وطء من حل منهن لأن الأمة اذا حلت صارت أم ولد (٥) وقد
شرطت عليه ألا يتخذ أم ولد وليس لها الأخذ بشرطها في الوطء (٦) اذا
وطأ (٦) الذي حدث منه الحمل لانها فيه وانما لها الأخذ بشرطها
اذا وطأ بعد الحمل قال غيره : وينبغي اذا كان الشرط بمزينة
طلاق أو متق أن لا يظا (في) (٧) كل طهر الأمرة واحدة خوفا أن
تحمل من ذلك الوطء فيكون قد وطأ أم ولد فيلزمه الحنث لأن الحنث
لا يقط بالجهل والنسيان ويؤمر بذلك في تمليك المتق أيضا
احتياطا لئلا يظا "بعده" (٨) ان وجب لها الخيار في عقدها وهي فيسر
عالمه وذلك لا يجوز. وقولنا : فان فعل " شيئا من " (٩) ذلك هو الصواب

- (١) في "أ"، "ب"، "ج"، عليه أووطأها - بزيادة : عليه أو.
(٢) ذكر الفشتالي وعليش أنه الباجي، الفشتالية (١٥/١٧) منح الجليل (٤٧٤/٣)
(٣) في "ع"، "ب"، "أ"، لما.
(٤) ١٤٠٠ من المصنف الممدران السابقان نفس الجزء و للمفحة.
(٥) ساقطة من "ع".
(٦) ساقطة من "أ"، "ب"، "ج".
(٧) ساقطة من "أ".
(٨) في "أ"، "ب"، "ج"، بعد.
(٩) في "ج"، بعد، والصواب ما أثبتته لأن الخلاف هل يأخذ بالبعث أم بالكل.

قال ابن العطار وغيره من الموثقين : ولو قال العاقد فان فعل فذلك لم يجب لها الاخذ بشرطها حتى يفعل جميع ما عقد عليه اليمين ولو قاله شيئا من ذلك كان لها الاخذ في كل فعل من تلك الجملة وانتقد ذلك عليه أبو عبد الله ابن الفخار وغيره وقالوا : الحكم في ذلك (سواء) (١) وللمرأة أن تأخذ بشرطها انا ففصل واحدا من الجملة في الوجهين جميعا لأن الحدث في الايمان يقع بفعل البعض (٢) وقد قال مالك رحمه الله تعالى فيمن حلف بطلاق امرأته ان أكل هذا القرص كله فأكل بعضها: حائث ولا ينفعه قوله. كلف بحبب يمينه بطلاق. قال محمد بن عمر (٣) : وقد قال الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ الى قوله ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ (٤) ولم يقل يفعل شيئا من ذلك ثم ان العقاب يستحق بفعل البعض كما في الجميع (٥) . قال الباغي (في وثائقه) : قد رأيت الوثائق القديمة لابن لبابة وابن أبي زمنين وغيرهما فلم يقولوا فيها شيئا من ذلك وأما أحدث هذا اللفظ المتأخرون لأن الزوج

(١) ماقطة من ج.

(٢) ذكر هذه المسألة في الفشتالية (١٥/٧) (مواهب الجليل (٣/٥٢٠)).

(٣) أي محمد بن عمر بن لبابة .

(٤) سورة الفرقان آية (٦٨) .

(٥) الفقد المنظم (١٧/١) ، مواهب الجليل (٣/٥٢٠) .

(٦) ماقطة من ج.

قد يقول انما طمعت بالشرط و"أردت" (١) أن لا يكون لها القيام بسبه
 حتى أتزوج وأتصّر وأتخذ أم ولد "أجمع" (٢) ذلك كله [٢٦] هو مذهب ابن
 القاسم أنه انا حلف على زوجته ان دخلت هاتين الدارين أنه يحث بها حنة
 و "مذهب" (٥) غيره: لا يحث الا بهما معا (٦) فقطع الاختلاف أحسن (٧) و قال
 بعض الموثقين: ان كانت الشروط انعقد عليها النكاح فذلك سواء ولا يقبل
 من الزوج في ذلك نية " (٨) ان أدماها كما قال ابن الفخار (٩) لأن الأيمان
 عند ابن القاسم اذا كانت في حق أو وثيقة انما تحمل على نية المستطيف
 وعلى أشد الوجوه موان كانت على الطوع (١٠) فيفترق الوجهان في دعوى
 الزوج النية [٨٨] فيقبل قوله مع يمينه أنه أراد التعليق على الجملة في
 قوله (فان فعل ذلك لا في قوله) (١١) فان فعل شيئا من ذلك
 (مسألة) فانا قلنا لها ان تدلق نفمها بفعل البعض في " الطوع " (١٢)
 فلها أن توقع أي الطلاق شاءت ما لم يباكرها الزوج فيما أراد على الواحدة
 " بنيتها " (١٣) يدعي حضورها عند تظوعه بالشرط فيحلف على ذلك و تلزمه
 واحدة وان لم يدع النية على هذا الوجه لم يقبل دعواه ونسب

(١) في "أ" ، أردته .

(٢) في "ج" ، وقد اجتمع .

(٣) الفشتالية (١٥/١٥٠/ب) .

(٤) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

(٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، قال .

(٦) هو أشهب - المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

(٧) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

(٨) في "أ" ، "ج" ، نية .

(٩) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

(١٠) لفشتالية (١٥/١٥٠/ب) .

(١١) ما قطة من "أ" ، "ج" .

(١٢) في "ج" ، الطوع .

(١٣) في "ع" ، بنية .

لم يقبل دعواه و تعد ما قبضت به إلا أن يقول في الشرط تطلق نفسها
بأي السطاق شاعت فلا يكون "له" (١) فيما قبضت به اعتراض وهذا معنى ما
في كتاب التخيير من المدونة (٢) (٢) وفي كتاب الأيمان بالطلاق منهما أن
شرطها في العقد أن تزوج عليها فأمرها بيدها فتزوج فطلقت نفسها
لا مناصرة له فيما قبضت به من الثلاث بنى بها أم لا (٣) (٤).

(قصر) قال بعض للفقهاء: وإذا قلنا القول قوله فيما نوى فسي
التمسك من واحدة فهل يحلف مكانه أن كان بنى بها؟ في ذلك قو لأن
قيل: يحلف مكانه لأن الرجعة في المال وقال غير واحد من
الشيوخ: لا يحلف إلا عند الارتجاع (٥) إذ لعله لا يريد رجعتها فلا معنى لتمر
لتعجيل يمينه قبل ذلك وأما أن لم يكن تحمل بها ففي كتاب محمد:
لا يلزمه الأيمن إذ لعله لا يتزوجها بعد ذلك فإن أراد نكاحها حلف على
ما نوى (والله أعلم) (٦).

(مسألة) ولو جعل أمر الزوجة أن تزوج عليها أو تسرى بيد أبيها
أو أمها فتزوج عليها كان لأب أن يطلق ابنته عليه أن رأى ذلك، قال ابن
القاسم في رواية "ميمي" (٧) فان أبت البنت وأرادت البقاء مع الزوج
نظر في ذلك فان كان البقاء أحسن لها.

(١) في "ع": لها.

(٢) (٢٧٧/٢).

(٣) المدونة (٢٢٠٢١/٣) جامع ابن يونس (٢/١٨٠/٧٨٠/٨).

(٤) ما قطة من "ع"، "ب"، "ج".

(٥) البيان في نكاح (٢٦٠/٥).

(٦) ما قطة من "ع"، "ب"، "ج".

(٧) في "ع"، "ب"، "ج".

(٨) في "ع": زوجها.

لم يكن للاب تطليقها وان كان الفراق خيرا لها كان القضاة للاب (١) قال .
 في رواية يحيى فان طلق الاب قبل ان يمنعه الامام مضى الطلاق " ان طلق " (٢)
 بعد ما منعه لم يجز طلاقه (٣) .

(مسألة) ولو ماتت الأم وبهدها هذا الشرط فأوصت به الى أحد
 فذلك الى من " أوصت " (٤) به اليه " قاله " (٥) ابن القاسم من مالك في كتاب
 الخيار (من المدونة) (٦) (٧) و روى علي بن زياد أن ذلك لا يكون بيد غير
 من جملة الزوج " بيده " (٨) لأنه يحل له أن يقول لم أرض أن أجعل أمراأتي إلا .
 بيدها عرفت نظره وقلة عجلته (٩) هو . لم يوص به الى أحد فقال ابن
 القاسم في الكتاب (١٠) : كأتي رأييت مالكا رأى ذلك للابنة أو قال "ذلك" (١١)
 ولم أتبيته (١٢) وان أوصت بما لها ولم تذكر في وصيتها شيئا بطل
 الشرط (١٣) .

فصل

[في شرط أمر الداخلة والسرية بيد الزوجة]

ولو جعل أمر الداخلة بيد هذه الزوجة جاز قال غير واحد من الموثقين
 ويكون لها شرطها من حين عقد النكاح الداخلة وله أن يعقد النكاح بخير .

- (١) العتبية : البيان والتحصيل (٣٩٥/٤ - ٣٩٦) .
- (٢) ماقطة من "أ" هو في "ج" ، "ب" : وان طلق بزيادة الواو .
- (٣) المصدر السابق (٣٩٦/٤ ، ٢٥٢/٥) .
- (٤) في "أ" ، "ج" ، "أوصت
- (٥) في "ج" ، قال .
- (٦) (١٧٤/٤) .
- (٧) ماقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
- (٨) في "أ" : ذلك اليه .
- (٩) المدونة (١٧٤/٤) .
- (١٠) ماقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" ، هو في "ع" : كتابه و الصواب ما ثبتته لأنه يقصد به
 المدونة و يشار اليها بالكتاب
- (١١) في "أ" ، "ج" : ذلك لها بزيادة الواو .
- (١٢) و (١٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

علمها و لا يمسها حتى يعلمها فتقضي بالطلاق "و" (١) البقاء و لا يسأل
 أن يقبلها و يلتذ منها دون الجماع قاله ابن حبيب
 (مسألة) في العتبية روى ابن القاسم من مالك: إذا قال الرجل
 لامرأته كل جارية اتخذها أم ولد فأمرها بيدك فاشتري جارية قال : يمسها
 في كل طهر مرة (٢) . قال فضل بن سلمة " (٣) في وثائقه : و أما شرط (٤)
 البيع في السرية فليس بشيء و هو أصل قول مالك . قال غيره : لأن ذلك
 توكيلا منه لها و له عزلها عنه إذ لا حق لها في ثمن السرية (٥) إلا أن
 تبينها قبل عزلها فينفذ البيع و هذا بخلاف المرتبة الذي يتعلق له حق
 [في الرهن] (٦) (٧) فلذلك لا يجوز للمرأة أن عزله عما جعل له من
 البيع (٨) . قال ابن هندی من ابن حبيب و كذلك لو قال لها أن تزرني
 عليك فالسرية صدقة عليك لم يلزمه ذلك (٩) و قاله سحنون قال محمد بن
 دينار : تلزمه المداقة بالشرط ، قال : ولو أنه اعتقها بعد أن تمرى بها
 لم ينفذ عتقه و كانت صدقة بالشرط (١٠) و قال ابن نافع في المدينة فيمن
 باع ملعة من رجل و قال : أن خاضتك فهي صدقة عليك فخاصم فيها أن المدة
 تلزمه (١١) و هذا مثل قول ابن دينار

- (١) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، و . (٢) لم أجده في العتبية .
 (٣) في "ع" ، "ب" ، "ج" : ملعة (٤) في "ب" : أن شرط .
 (٥) قاله ابن رشد في البيان و التحصيل (٣٦/٥) .
 (٦) في "ج" ، بالرهن . (٧) ما قطعه من "ج" .
 (٨) و هذا مذهب ابن الجلاب و زاد : إلا بأن المرتبة و استدلل عليه
 بأن هذه الوكالة إذا اشترطت في العقد صارت من موجباته فلم يكن للمرأة
 فسخا بالمساك الرهن . و ذهب أبو اسحاق القاضي إلى أنه له عزله و استدلل
 له بأنه عقد وكالة فلم يلزم بالعقد كعائر الوكالات . المنتقى (٢٥٥/٥) .
 (٩) العتبية من سمع يحيى بن يحيى من ابن القاسم البيان و التحصيل
 (٣٥/٥) و النوادر (١/٥) (١٠) البيان و التحصيل (٣٦/٥) من المدينة .
 (١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

و خلاف المشهور في المذهب

(فسر) فان جعل أمر العرية "بيد زوجة" (١) فاختارت البيع فلم يقض لها بشيء على ما تقدم (٢) فليس لها عند مالك أن تنصرف إلى المتق لأهلها باختيارها البيع قد تركت غيره إلا أن يقول الناقد لأمر العرقة بيدها أن هات "باعت أو أعتقت أو مكنت" (٣) فلها " (٤) أن اختارت البيع أن " تنصرف" (٥) إلى العتق الذي ليس له" (٦) عزلها عنه .

فصل [أن المرأة للزوج في كل ما جعل أمرها بيدها]

ولها أن تأذن له في كل ما جعل فيه أمرها بيدها وقال في الواضحة : فان رجعت قبل أن يفعله كان لها ذلك (٧) قال أشهب في كتاب محمد : لأنها إذا "أذنت" (٨٠) قبل أن "يتكح" (٩١) فقد "أذنت" له (١٥) قبل أن يصير القضاء بيدها فلها الرجوع (١١) وقاله سحنون (١٢) قال بعض الموثقين : وهو أشبه بأصول المدونة . قال فضل : وابن القاسم لا يرى لها "رجوعا" (١٣) (١٤) و رواه ابن وهب عن مالك (١٥) : و لو أرادت الرجوع من ذلك بعد فعله عند الأذن أو قريبا منه فليس لها ذلك إلا أن يطول ذلك فلها أن ترجع (١٦) .

(فسر) قال ابن القاسم من مالك : و لو شرط (لها) (١٧) ألا يتصر بها ذهب

- (١) في "أ" ، بيدها ، وفي "ج" : بيد زوجها .
- (٢) في ص (١٨٣) على أن هذا الشرط ليس بشيء .
- (٣) تركت أو باعت ، في "ع" ، أعتقت أو مكنت .
- (٤) في "أ" ، "ب" ، "ج" ، فهذا . (٥) في "ع" ، "ج" ، فتصرفه .
- (٦) في "ع" ، لها .
- (٧) البيان والتحصيل (٢٦٥/٤) . (٩١) في "أ" ، "ب" ، "أذنت" له ، زيادة له .
- (٨٠) في "ع" ، "ب" ، تنكح . (١١٥) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" . (١١) النوار (١٤/٧) .
- (١٢) قاله في المجموعة ، البيان والتحصيل (٢٦٤/٤) .
- (١٣) لعتبة ، البيان والتحصيل من سماع أصح (١١٢/٥) .
- (١٤) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، رجوع والصواب ما أثبتته لأنه معمول الفعل ، يرى .
- (١٥) لعتبة من سماع أشبه البيان والتحصيل (٢٦٥/٤) .
- (١٦) ساقطة من "ج" .

فإن فعل فهي حرة فأذنت له " وابتاع " (١) أمة " ووطأها ثم أرادت " (٢)
 لم : فليس لها ذلك ما دام العقد الجارية في ملكه (٣) . وقال ابن حبيب :
 التبرع مخالف للنكاح لأن عقد النكاح إذا عقد فرغ منه والتبرع
 يستلزم في كل وقت فلما الرجوع فيه متى أحتت قال : والقياس أنه لا
 يطل إلا بآذن مؤتلف ولكن يعتصم أن يجزئه آذن واحد (٤) ، قال بمنهم :
 وأما أن أرادت بعد أن أذنت له فتزوج أو تسرى لأن ترجع فتأخذ شرطها
 في ذلك فليس لها ذلك باتفاق ، قال ابن حبيب : لو قال قائل (أن لها) (٦)
 أن تقضي وإن نكح باذنها لأنها أذنت قبل أن يصير القضا بيدها فهو غلط
 (قال) (٨) (٩) ، وقد اختلف (قوله) (١٠) (١١) إذا أذنت له أن ينكح اذليلهما
 لم تقضي فيه " إذا " (١٢) ثبت " فقال " (١٣) : ليس له (١٤) أن ينكح إلا بقرب اذنها
 وقيل متى شأنت " (١٥) (١٦) قال : وهذا الخلاف جار على الأمر المطلق هل يحمل
 على الفور أو على التراخي (١٧) (١٨) ؟

(١) في " أ " : " ج " : فابتاع . (٢) في " أ " : ثم ووطأها فأرادت
 (٣) قريب منه والمعتبة والبيان والتحصيل (٢٦٣/٤) .
 (٤) البيان والتحصيل (٢٦٤/٤) . (٥) يعني به ابن رشد : (٦) في " أ " : لو أن لها .
 (٧) البيان والتحصيل (٢٦٤/٤) إلى (٨) القائل ابن رشد .
 (٩) ما قدلة من " أ " . (١٠) الضمير في - قوله - راجع إلى مالك .
 (١١) ما قدلة من " ج " . (١٢) في " أ " : " ب " : " ج " : متى . (١٣) في " أ " : فليل .
 (١٤) ما قدلة من " ب " . (١٥) المعتبة : البيان والتحصيل (٢٦٥/٥) .
 (١٦) في " ع " : " ج " : شأنت . (١٧) البيان والتحصيل (٢٦٥/٤) .
 (١٨) ذهب عبد الوهاب بن نصر إلى أنه على الفور وقال : هو الذي ينصره
 أصحابنا وأخذ من قول مالك أنه للفور لمن أجره بتجديد الحج ومنعه من
 تفرقة الوضوء و عدة مسائل ووافقهم الحنفية . وهو ظاهر مذهب الحنابلة .
 واستدلوا بقوله تعالى لا يليس ما منعك أن تسجد أنك أمرتكم فلو لا الفور لكان
 من حجة إبليس أن يقول : أنك أمرتني بالسجود ولم توجب علي الفور فلا أفتب
 وذهب القاضي أبو بكر من المالكية إلى أنه بالامر الأول أن الأمر دل على
 أصل الفعل والزمن الفوري والدال على المركب دال على مفرداته بالتضمن
 وقد تعدد أحد الجزئين وهو الزمن الفوري فيوجب أن يبقى الأمر متعلقا
 بالجزء الآخر وهو أصل الفعل فيفعله المأمور في أي زمان شاء من ذلك
 وهناك قول للشافعي أنه مشترك فيهما . وقالت الواقفية هو على الوقف
 في الفور والتراخي تنقيح الفصول (١٣٨-١٣٠) ، روضة الناظر و جنة المناظر
 لابن قدامة (١٠٥) نهاية العول في شرح منهاج الأصول (٢٨٧/٢٠) .

(مسألة) قال مالك في المتبعية : وان أبا حنيفة "النكاح أو التمسرى"^١
 ففعل ثم طلق الداخلة أو باع الحرية فله ارتجاع المطلقة و"ابتياح الحرية"^٢
 ولا مقال للزوجة في ذلك (٣) . وروى ابن القاسم عنه فيها (٤) : أن للزوجة
 منعه من ذلك (٥) . قال بعض الشيوخ (٦) : لم يوجب عليها في هذه الرواية
 يقينا أنها إنما أذنت له في تلك الجارية أو (في) (٧) نكاح تلك المرأة مرة
 واحدة ولم ترد بذلك ترك ما بيدها من "الشرط" (٨) وذلك خلاف ما وقع فيهما
 عيسى (٩) زووا قال سحنون : لها منعه بعد أن تحلف ما كان "انها" (١٠) الأفي
 فعله الأول لا في غيره (١١) ، قال بعضهم (١٢) : والخلاف في هذا جار على ..

- (١) في "أ" : التمسرى والنكاح ، في "ج" : النكاح والتمسرى .
- (٢) في "ع" و "ب" و "ج" : اشتراء المبيعة .
- (٣) المتبعية ، البيان والتحصيل (٤٨٢/٤) قال ابن القاسم : لو قال أن نكحت
 عليك ألا باذنك فأمر بك فتأذن له فينكح ويدخل بها ثم يبدو لها فلا
 يكون لها بعد ذلك في تلك المرأة قول إلا أن يريد أن ينكح غيرها فتطيف
 أنها إنما كان ذلك اذنا منها في هذه ولم تكن تركت ما كان في يديها . اهـ
- (٤) في "ع" : فعلها .
- (٥) للمصدر السابق نفس الجزء والصفحة من ابن القاسم .
- (٦) أي ابن رشد .

الخلاف في الحقوق يمين التهمة (١) و لو حقق عليها الدعوى لزمها اليمين
قولاً واحداً (٢) .

(مقالة) و لو شرط للزوجة طلاقها ان تزوج عليها أو تشرى أو اتخذ أم ولد
لزمه الشرط بعقد نكاح امرأة عليها و لا يعتبر في ذلك دخوله بها ويلزمه
ذلك بوطأ نسرية كانت عنده قبل الشرط (٣) أو بعده و يلزمه ذلك في أم
الولد بظهور حملها في قول أبي الماجشون و أشهب و أصبح ، و قال ابن القاسم :
تطلق عليه امرأته مائة و طأة الجارية لأنها ربما حملت في ذلك الوطء فوق
الثلث في طلاق امرأته و لا يجوز أن يقيم مع امرأته شك في طلاقها
(قصر) و لو شرط لها طلاق الداخلية و حق السرية و أم الولد لزمه
ذلك فان تزوج عليها (طلق المتزوجة) (٤) "نفس" (٥) العقد لزمته بالقصة
واحدة و لها نصف المداق و لو دخل بها وجب لها الجميع و لا ترثه .

(١) يمين التهمة : هي اليمين المتوجهة في الدعوى غير المحققة . و هي على
ثلاثة أقسام :

١- تهمة في دمواها مرة كالإتهام بالسرقة فهذه لا تلحق من لا تليق به ممن
شهد فيه بالخير و مخالطة أهله و جيرانه .

٢- تهمة في غير ذلك فهي تلحق اليمين فيها جميع الناس لا يفرق بينهم و فاجرهم
على القول يمين التهمة ، ذهب إليه ابن الهندي و ابن سهل و هو المشهور
و عليه العمل و به القضاة .

٣- ان قويت التهمة استعمن لحوق اليمين و الا فلا و هو قول ابن رشد .
المعيار للمعرب (١٠/٢٥٦) ، تبصرة الحكام (١/٢٦٢-٢٦٣) ، ما لبهجة (١/١٥٢-١٥٤) .
٤- البيان و التحصيل (٤/٢٦٤) .

(٣) في "ج" : الوطء .

(٤) ماقطة من "ج" .

(٥) في "ج" : فنفس .

ان مات قبل التفرقة بنى بها أو لم يبن لأن طلاقها وقع بنقض العقد وان
 دخل بها وولدت منه ثم عثر على ذلك فان كان مقراً بالشرط ولم يعذر
 بجعل فعله الرجم ولا يلحق به الولد ، وان كان جاحداً للشرط فرق بينهما
 ويسقط عنه الحد ولحق به الولد وان لم يعثر على ذلك إلا بعد موته
 لحق به الولد كذلك من طلق زوجته وأقام يطلاها (مقراً بطلاقها) (١)
 فعله الحد إلا أن يعذر بجعل. ولو شهد عليه بالطلاق وهو (له) (٢) منكر
 فرق بينهما ولم يلزمه حد. قاله كله أصبح وعبد الملك

(فسر) وأما في اشتراطه أن لا يتخذ أم ولد فقال ابن القاسم : له
 أن يطل جاريته في كل طهر مرة مخافة أن تحمل . وقال ابن الماجشون
 وأشهب وأصبح : له الوطء ما لم (يظهر) (٢) بها الحمل . قال أصبح : ما لم
 يفض إليه فان فعل متقت عليه ما عتد ولا يرد متقتها ان حاض بعد ذلك (٤) .
 وأما شرط لها أن لا يتخذ "عليها" (٥) أم ولد فان فعل فهي طالق ثلاثاً
 فقال ابن القاسم : ان وطأ جاريته طلق عليه امرأته وقال ابن الماجشون
 وأصبح : حتى يظهر بالجارية الحمل وكل ما يلتزمه الزوج في المداق من
 الطلاق والعنف فلا يحكم فيه إلا السلطان وليس للمرأة سوى القيام عليه في
 ذلك .

(١) ما قطة من "ج".

(٢) ما قطة من "ب".

(٣) ما قطة من "ب".

(٤) نقل المبالغة ابن : أبي زيد في النوائد عن الواضحة (١٨/ب/خ) .

(٥) في "أ" : ممها .

(مسألة) ولو أراد الزوج أن يلتزم لها الشروط من حين البناء بها جاز وله أن يفعل جميعها ما لم يبين بها، فإن بنى بها وقد كان تزوج فلا كلام لها في التي تزوج لآلة تزوجها قبل لزوم الشرط له وكفلك أم الولد لآلة اتخذها قبل ذلك. وأما السرية فليس له أن يطلها بعد فذلك لأن التصري يتكرر.

فصل [حكم الاستثناء في اتخاذ أم الولد في شرط التزويج والتصري]

ولو استثنى (في شرط التزويج والتصري) اتخاذ أم الولد أن له فعل ذلك إن تعمدت من الولد (الجاز) (١) وليس له أن يفعل شيئاً من ذلك ما دامت (٢) الزوجة عنده إلا أن تكبر وتعمد من الولد بما لا يشك في انقضاءه من مثلها (٣). قال أشهب: فإن حقه لذلك بمدة ثمانية أعوام "حبس" (٤) من وقف بنائه (بها) (٥) فإن تعمدت من الولد ثمانية أعوام متصلة من حينئذ كان له أن يفعل من ذلك ما شاء^٦ وقال غيره: إلا أن تمنس قبل انقضاء المدة المشترطة (٧).

(١) ساقطة من "أ".

(٢) ساقطة من "ب".

(٣) النوادر من كتاب محمد بن أبي (١/ب/خ).

(٤) في "أ"، "ج"، حسب الأولى ما أثبتته لأنها راجعة على المدة.

(٥) ساقطة من "ع" "ب".

(٦) حتى ابن المواز منه أنه قال: كل امرأة يتزوجها عليك إلى عشر سنين لا تقبل أن لا تلد فذلك يلزمه طلاق من يتزوج في العشر سنين عليه.

النوادر (١/ب/خ). وهذا موافق لما نقله المؤلف من أشهب وهو أنه لا يجوز له ذلك إلا بعد مضي المدة المشترطة.

(٧) قاله ابن المواز: المصدر السابق نفس المصنف المصحح.

(مألة) و لو تزوج "على زوجة" (١) مواها فحلف "لأولى" (٢) بطلاق "الثانية" ان " (٣) آثر ... فطلق الأولى طلقت "الثانية" (٤) لأنه لما طلق الأولى فقد آثر الثانية، و لو شرط لها أن كل زوجة يتزوجها طلقا لثلاثا ما عاشت لزمه ذلك، ما عاشت لو طلقها إلا أن يريد بقوله ما عاشت ما دامت كمي فان لم تكن له نية فلا يتزوج ما عاشت إلا أن يخشى المنع (٥) (تنبيه) قال بعض الموثقين: لو كتب العاقد: و التزم الزوج فلان لزوجه فاشية ألا يتزوج و لا يتسرى فان فعل فالتى تزوج طالق و السريّة حرة لم يلزمه هذا الشرط منسدى لامقاطه عليها و معها من قوله ألا يتزوج عليها (و يتسرى معها و من) (٦) قوله فالتى تزوج عليها لأنه ممّ و لم يخش (٧) كمن قال كل امرأة أتزوجها طالق فتدبر ذلك فهو خفي.

فصل [في شرط معيب الزوج] -

و قولنا و أن لا يغيب عنها غيبة متملة الى تمام (هذا) (٨) الفصل ، فيه من الفقه أنه لو لم يلتزم لها ذلك ثم غاب عنها و ترك لها قيام ..

(١) في "أ"، عليها زوجة .

(٢) في "ع"، للأولى .

(٣) في "ج"، "ب"، الثانية لأنه لما طلق الأولى ان - بزيادة - لأنه لما طلق الثانية .

(٤) في "ج"، عليه الثانية بزيادة ؛ عليه .

(٥) المدونة (٢٠-١٩/٣) ، و المحتبة من سماح ابن القاسم من مالك

البيان و التحصيل (٣٩٠/٤) .

(٦) في "أ"، و لا يتسرى معها من .

(٧) قاله ابن فتحون، العقد المنظم (١٧/١) .

(٨) ماقطة من "أ" .

الآن يتناول مغيبه جدا "فترفع" (١) أمرها إلى السلطان و يثبت عنده
 ذلك فينظر فيه و يكتب إلى قاضي البلد الذي به زوجها ليوقفه هناك
 أما أن يقدم عليها أو يحملها إليه ليفارقها و بذلك قضى (٢) عمر بن عبد
 العزيز (٣) و قاله مالك و ابن القاسم قيل: فإن طالت فيبته و لم يقسم؟
 قال: أما الحق فذلك له لا يقضي عليه فيه. قال عيسى: قلت لابن القاسم
 و ما الحين؟ قال: أنه سنتين و أما أن طال ذلك فليقضي عليه (٤) و قد
 اختلف في الحين: فقال مالك في المتبعية: حين يعرف و حين لا يعرف
 فمن الذي لا يعرف قوله تعالى: ﴿ هَلْ آتَىٰ مَلَىٰ الْمَسْجِدِ الْمُحَرَّمِ رَبِّنَا بَعْدَ الْحَرَمِ مِنَ الذَّهْرِ ﴾
 يريد ما مضى من الدهر قبل خلق آدم، قال: و الحين الذي يعرف قوله تعالى:
 ﴿ تُوْتِي أُمَّكَلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ (٦) (٧) أي "كل" (٨) سنة (٩). قال ابن القاسم:
 و يلخني من مالك في الحين أنه سنة (١٠) و "قائلة" ربيعة و وروى من ابن عباس
 و عكرمة أنه سنة أشهر (١٢).

- (١) في "ع" و غيرتفع.
 (٢) المتبعية: البيان و التحصيل (٤١٧/٥) و من أول الفصل في الفشالية
 (١٦/ب) (١٧/ب) و (١٧/ب).
 (٣) عمر بن عبد العزيز مروان الأموي الخليفة العدل، أمير المؤمنين و هو
 أشهر من أن يعرف (ت ١٠١هـ) ترجمته في تهذيب التهذيب (٤٧٥/٧)،
 حلية الأولياء (٢٥٣/٥-٣٥٣).
 (٤) المتبعية: البيان و التحصيل (٤١٧/٥)، المدونة في كتاب الأيلاء (١٨/٣).
 (٥) سورة الانعام آية ١٠١ (٦) في "ج" و "حين يأتين ربها" (٧) سورة إبراهيم آية ٢٥.
 (٨) في "ب" في كل زيادة حرف كل.
 (٩) لم أجده في المتبعية و إنما ذكره ابن العربي في أحكام القرآن (١١١٩/٢)
 و قال أشهب في رواية أخرى: الحين الذي يعرف ﴿ تُوْتِي أُمَّكَلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ بهذا
 و الحين الذي لا يعرف قوله ﴿ وَ مَتَّعْنَا بِهَا لَيَالٍ حِينٍ ﴾.
 (١٠) روى ابن وهب و ابن القاسم من مالك: من نذر أن يموت حيناً فليقسم سنة
 قال تعالى: ﴿ تُوْتِي أُمَّكَلَهَا كُلَّ حِينٍ يَلُوتُن رَّبِّهَا ﴾ أحكام القرآن (١١١٩/٢).
 (١١) في "ج" قال.
 (١٢) جامع البيان من تأويل آي القرآن (٢٠٧/١٣-٢٠٩)، مصنف عبد الرزاق
 (٣٨٩/٦).

و من ابن عباس : قد يكون الحين غدوة أو عشية (١) هو روى حطسرف
 وابن الماجشون من مالك في الحين و الدهر و الزمان ستة (سنة) (٢)
 و عنه في الدهر أنه أكثر من سنة قال و لا أدرى فيه (٣) وقتاً . و قال
 أهل العراق : الحين ما بين أن يطلع النخل إلى أن يجذ و ما بين أن
 يجذ إلى أن يطلع (٤) و قاله ابن المسيب^(٥) و كذلك إذا قال : زماناً
 أو دهرًا هو قال طاوس : إذا قال زماناً فهو شهران و ثلاثة .

و قولنا : غيبة متصلة : فيها احتياط للزوج إذا قد يغيب عنها ستة
 أشهر "من" (٥) مغيبين فأكثر فتلفت ذلك (عليه) (٦) و تريد الأخذ
 بشرطها فقد قيل : ذلك لها . فإذا قال : غيبة متصلة زال الاحتمال
 و لم يكن لها حجة إلا في ستة أشهر متصلة .

و قولنا : قريبة و لا بعيدة : فيه احتياط للزوجة و يكون لها القيام في
 القريبة و تطلق نفسها و إن كان "يريد" و نحوه " (٧) (٨) إذا لم يكن
 "العمل" (٩) واحداً ، فأما أن كان الموضعان لسلطان واحد لم يكن لها القضاء

(١) المصدر السابق (٢٠٧/١٣) .

(٢) ما قطة من "ج" ، "أ" .

(٣) لم أجده .

(٤) أحكام القرآن (١١١٩/٣ - ١١٢٠) . قال القاضي ابن العربي : الذي اختاره
 مالك في الصحيح سنة و اختار أبو حنيفة ستة أشهر و تباين العلماء من
 كل باب على حال احتمال اللفظ و أصل المسألة التي تدور عليه أن الحين
 المجهول لا يتعلق به الحكم هو الحين معلوم هو الذي يتعلق به الأحكام
 و يرتبط به التكليف أكثر المعلوم سنة ١٠ هـ .

(٥) المروى من ابن المسيب أنه : شهران ، جامع لبيان من تأويل آي القرآن ١٣/٢٢

(٦) في "أ" : من ، في "ب" : في .

(٧) ما قطة من "ج" .

(٨) في "أ" : واحد .

(٩) العقد المنظم (١٩/١) بالفتالية (١٧/ب/خ) ، قال الفتالي : و هو المشهور

من المذهب و عليه العمل .

(١٠) في "ج" : العامل .

تفريقهم في كون الموضوعين لسلطان واحد أو من سلطانيين فيه نظر
والذي ينبغي في ذلك أنه إذا شرط ألا يغيب عنها (١) فيبنة قريبة
ولا بعيدة فغاب عنها مدة أشهر فيبنة قريبة أن تأخذ بشرطها دون
سلطان وتطلق نفسها اتفق العملان أو اختلفا وإن أراد
"أن يحكم لها بذلك السلطان" (٢) لم يقض لها إلا بعد احضاره و
الامتنار إليه سواء اتفق العملان أو اختلفا لا مكان أن يأتي
بالمخرج "مما تقوم" (٣) به الزوجة .

و قولنا - قبل البناء ولا بعده - يرفع الخلاف الواقع في ذلك .
قال ابن عتاب (٥) : اختلف الفقهاء (في ذلك) (٦) إذا لم يذكر هذا
الشرط وغاب الزوج قبل البناء وأرادت الزوجة "أخذ" (٧) بشرطها .
قال ابن القاسم في المدونة : لهما ذلك (٨) ، وقال غيره : ليس لهما ذلك
لأنه لم يغيب عنها وإنما يكون غائبا عنها إذا دخل بها . وقال بعض
الموثقين : إذا غاب الزوج عنها قبل البناء المدة التي يجب لها فيه
الأخذ بشرطها ، فقال الزوج : إنما نويت أن لا أغيب عنها بعد البناء لا قبل
ذلك فالصواب أنه لا ينوى في ذلك لقيام البينة عليه بالشروط فمن حلف
بالطلاق و عليه بينة ألا يفعل كذا ثم قال : نويت شهرا أو بعض شهر .

-
- (١) في "ع" : عليها ، و الأولى ما أجهته لأن الفعل يغيب يتعدى بمن .
(٢) في "أ" : أن لا يحكم لها إلا السلطان ، في "ج" : أن لا يحكم لها بذلك السلطان .
(٣) في "ع" : بما يقوم .
(٤) في "ج" : لرفع .
(٥) الفشتالية نقلا عن المتيطي (١٧/ب/خ) .
(٦) ماقطة من "ع" .
(٧) في "أ" : القيام .
(٨) لم أجده في المدونة .

فإنه لا يشوى بخلاف لو لم تكن عليه بينة .

و قولنا : طائعا أو مكرها ، هو الصواب للاختلاف في ذلك (١) (فقه) (٢)

قال ابن زرب وابن حارث (والأصلي) (٣) (٤) وغيرهم إذا غاب عنها مكرها
فلا تأخذ بشرطها في المغيب إلا أن يكون شرط لها ألا يغيب عنها طائعا

أو مكرها . قال بعض الموثقين : هو " الأشهر " (٥) من المذهب ، و قال ابن

لبابة في آخرين ، لها أن تأخذ بشرطها طائعا غاب أو مكرها (٦) وإن لم

تتشرط ذلك عليه قال : وإن كان أسيرا إلا أن يكون في المداق إلا .

من عذر بين فليس لها الأخذ بشرطها في الأكره إلا لا تجد ما تنفق على

نفسها فيؤجلها الحاكم شهرين ونحوها ثم يطلق عليه بعدم النفقة كما

في الحاضر (٧) .

(سرع) قال ابن سدر الطليطي (٨) وغيره : فيمن خرج للفرار من غير

أن يكنه على الخروج فأسره العدو فلها أن تأخذ بشرطها لأنه " هو أدخل " (٩)

ذلك على نفسه ، و حكاه ابن رشد من أحمد بن خالد و " غيره " (١٠) .

(١) العقد المنظم (١٩/١-٢٠) .

(٢) ماقطة من "ج" . (٣) ماقطة من "ج" .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصلي الأيدلي ، تفقه بالولوى وأبان بن عيسى وغيرهما ، هو لقي أبي زيد ، هو الأيباني وابن شعبان وغيرهم . و لي القفا " بصرقطة (٣/٢١٤) (٣٩٢هـ) ترجمته في جذوة المقتبس (٢٣٩-٢٤٠) وتذكرة الحفاظ (٢/٢١٤) والديباج (١٣٨) .

(٥) في "أ" : المشهور .

(٦) الفشتالية (١٧/ب/خ) ، و لم يذكر ابن لبابة كما أنه لم يذكر ابن زرب

و ابن حارث والأصلي وأيضا في العقد المنظم (١٩/١) وقال :

قال بعض العلماء : و لم يذكرهم .

(٧) الحاضر إذا أمر بالنفقة فانه يؤجل شهرين - البهجة (١/٣٩٦) .

(٨) لم أجد له ترجمة .

(٩) في "أ" : هو الذي أنخبل - بزيادة الاسم الموصول : الذي .

(١٠) في "ع" : غيره من العلماء رضي الله عنهم - بزيادة جملة من العلماء رضي الله عنهم .

(فرع) قال بعض الموثقين : و ينبغي على أصولهم اذا سافر الى
 موضع يمكنه الرجوع منه في المدة المشترطة "فجبه" (١) فيه مرضاً (أو فتنة)^{٦٢}
 أو فساد طريق أو سجن في حق أو باطل أن يكون معذوراً بذلك لأنه
 مغلوب إلا أن يكون "سجنه" (٢) في حق و هو قادر على أدائه فلا يعذر
 بذلك كذلك لو غزا في مكر مأمون غزوا يمكنه الرجوع في تلك المدة
 فأمر حتى جاز الأجل فعو معذور بذلك "لو" غزا^{بخلاف} (٤) في سرية فأمر أو سافر
 في البحر "فتعذر" (٥) الريح فينبغي ألا يعذر بذلك لأنه "غزا" (٦) بنفسه^{٦٣}
 و قولنا : أي مملك فيه احتياط للزوجة لأنه مع البلاد كلها و لو
 قال ببلد كذا لم يكن لها القيام اذا غاب بغيره ، قال ابن الهندي
 و لو شرط أن لا يغيب عنها" (٨) أكثر من مدة أشهر في بلد بعينه "ذكرت"^{٦٤}
 معرفة الشهود بأنه غاب في تلك البلد و ان شهدوا أنه غاب بعينه
 لا يعلمون لم يكن لها أن تقضي حتى يمضي أجلها للأجلان جميعاً .
 قال الباجي في سجلاته : و هذا غلط كيف يكون لها أن تأخذ بشرطها
 و الشهود لا يعلمون حيث غاب و قد شرط ألا يغيب عنها في بلد بعينه أكثر .

(١) في "ج" : فيجبه ، و الاولى ما أثبتته ليتناسب مع قوله : اذا سافر .

(٢) ما قطة من "ج" .

(٣) في "ج" : سجن .

(٤) في "ع" : سرى .

(٥) في "أ" : فتعذر .

(٦) في "أ" و "ب" و "ج" : غزا ، و الاولى ما أثبتته ليشمل الغزو و غيره .

(٧) البهجة (١/٣٠٨) .

(٨) في "ج" : عليها .

(٩) في "ج" : و ذكرت بزيادة : و العطف .

من ستة أشهر إلا في الحج . فإنا غاب بحيث لا يعلم له موضع وانقضى
 الأجل فيجب أن لا تأخذ بشرطها إذ لعله في غير الحج .
 وفي تلك البلدة ولم "يتعقد" (١) عليه في ذلك "شرط" (٢) وهذا بين .
 وقولنا : أكثر من ستة أشهر ، الأصل في هذا التحديد سؤال من
 ابن الخطاب حفصة (٣) كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أشهر (٤) فكان
 لا يبعث إلى الغزو إلا لعدة أشهر (٥) فدون نظراً لأهل البعوت ولتأنيهم .
 وهذا ليس بالأمر وإنما يكون الأجل بحيث اتفقوا عليه ، واحتجنا ببعض
 الفقهاء أربعة أشهر لقوله تعالى : فَالَّذِينَ يُقُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثَرْثَرَةً
يُفَسِّحْنَ آثَرَهُنَّ (٦) غدل على أن المرأة لا يلزمها أكثر من ذلك .

وإما تحديد ثلاثة أعوام في الحج فليس بالأمر أيضاً وإنما هو "يقدر" (٧)

(١) في "٩" يعقد . (٢) في "٩" بشرط .
 (٣) حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين لها نحو (٦٠) حديثاً عرويتها
 عن زوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولها فتاوى كانت صوامع
 قواماً (ت/٤٤١) ترجمتها في الأمانة (٥٨١/٧) بالاستيعاب (٨١١/٤) ،
 أسد الغابة (٤٣٥/٥) .

(٤) في العتبية : وقد سأل عمر بن الخطاب كم تصبر المرأة من زوجها
 فقالت أربعة أشهر أو ستة أشهر العتبية : البيان والتحصيل (٢٣١/٥) .
 (٥) لم أجد هذا الأمر بهذا اللفظ قال ابن حجر : قال ابن وهب : أخبرني
 رجال من أهل العلم منهم ابن سمعان قال بلغنا أن عمر فذكره أي ذكره
 كم تصبر المرأة من زوجها وقالت : نصف سنة فكان لا يجهز البعوت و يقفلهم
 في ستة أشهر . ورواه البيهقي وفيه قصة - وجاء فيه : قالت حفصة
 ستة أشهر أو أربعة (السنن الكبرى) ورواه ابن وهب عن مالك عن
 عبد الله بن دينار فأرسله وجزم ب ستة أشهر . وفي رواية عبد الرزاق
 في مصنفه : فقالت : ستة أشهر والأربعة .

و روى سعيد بن منصور في سننه : قالت حفصة : أربعة أشهر أو خمسة
 أشهر أو ستة أشهر . و روى الخرائطي : روى لفظ ابن وهب عن مالك في
 اعتلال القلوب قال ابن حجر : رواه الخرائطي في اعتلال القلوب من طرق
 منها : عن سعيد بن جبير و فيها يقولون : أن هذه المرأة هي أم الحجاج
 ابن يوسف : قلت : ولا يصح ذلك أنه .

تلخيص الحبير (٢٢٠/٣) .

(٦) سورة البقرة (آية ٢٢٦) . (٧) في "٩" بحسب

ما يمكنه الذهاب فيه الى بيت الله الحرام والرجوع في القادح
 و قولنا : انا خرج لذلك قاصداً من وطنه معلنا به فيه احتياط
 للزوجة لانه حينئذ اذا غاب عنها بحيث لا يعلم اريد
 من تلك عوام وجب ان تأخذ بشرطها . قال بعض الموثقين
 وينبغي ان لا يبيح لها الحاكم الاخذ بشرطها حتى يستقضي البحث
 منه عند جيرانه و اخوانه و اهل ريفه و مسجده و من (لا) (1)
 يمكن (ان يخفى) (2) عنهم معرفة قصده فانما فعل أقصى ما
 يقدر عليه من ذلك و لم يقع (له) (3) (2) على خبر اباح لها
 الاخذ بشرطها .

و قولنا : فان زاد على هذين الامرين أو أحدهما هو الصواب
 لانه لو أمطهما أو أحدهما لم يكن للزوجة قيام الابانصرام الاجلين
 معا . و لو قال : أو أحدهما كان لها الاخذ بشرطها بانقضاء
 أحدهما . قال بعض الموثقين : و الكلام في هذه المسألة : ينبغي على

(1) ما قطة من "ع"، "ب"، "ج" .

(2) ما قطة من "ا" .

(3) ما قطة من "هـ" .

ما تقدم في قولنا : فان فعل شيئا من ذلك (١) .

و قولنا : والقول قولها في المغيب والمنقضي من الأجلين ، ليس تمام "الفعل" (٢) يسقط عن الزوجة بهذا التصديق مؤنة اثبات المغيب وأثما عليها أن تثبت عنده الشرط والزوجية ثم يأمرها بالحلف في بيتها ان كان ذلك من شرطها والافي اقرب المساجد اليها نهاراً ان كانت ممن يخرج نهاراً أو ليلاً ان كانت ممن لا يخرج نهاراً ثم يبيح لها تطليق نفسها (٣) .

و قولنا : بالواجب عليها ، هو الصواب "لأنه اذا أسقط" (٤) ذلك رتبة وقال بعد أن تحلف "بالله" (٥) لقد غاب عنها كذا وكذا فقال ابن العطار : تحلف في هذا ، والفعل وفي جميع ما يجب فيه " (٦) الحلف عليها وانتقد ذلك عليه ابن الفخار وقال : كيف تحلف في بيتها في جميع ذلك وقد اشترط لها أن تحلف فيه " في الأجلين " (٨) حجة "بل" (٩)

تحلف في غير ذلك في المسجد فتحلف (١٠) حينئذ "بيمينين" (١١) إلا ..

(١) قد مر في ص ١٧٨-١٧٩ يعني اذا قال فان زاد على هذين الأجلين أو أحدهما فان لها أن تقضي بعد مرور أحد الأجلين الأربعة الأشهر أو الثلاث السنين كما اذا قال ، فان فعل شيئا من ذلك فان لها أن تقضي عند مخالفتها أي شرط من الشروط بخلاف اذا قال : فان زاد على هذين الأجلين فليس لها أن تقضي حتى يتعدى الأجل الأبعد وهو الثلاث السنوات كما لو قال : فان فعل ذلك فليس لها أن تقضي حتى يخالف جميع الشروط .

(٢) في "ب" : الفصلين .

(٣) تبصرة الحكام (٢٦٧/١) .

(٤) في "ع" ، "ب" : لأنها اذا أسقطت والصواب ما أثبتته لأن ذلك راجع الى كاتب الوثيقة .

(٥) في "أ" : بالله في بيتها . بزيادة شبه الجملة في بيتها .

(٦) في "ع" ، "ج" : به . (٧) تبصرة الحكام (٢٦٧/١) .

(٨) في "أ" : في انقضاء الأجلين - بزيادة لفظ : انقضاء .

(٩) في "ج" : ز و .

(١٠) تبصرة الحكام (٢٦٧/١) .

(١١) في "ج" : يمين .

أن تشاء أن تحلف في المسجد على الجميع فذلك لها لأن^١ الدماوى^٢ (١)
 وإن كثرت فيمين واحدة تجمعها على المشهور و صوب بعض الموثقين
 ما ذكره ابن العطار وقال: لأن الزوج لم يرد أن يحلفها "يمينين" (٢)
 في حكم واحد وإنما أراد أنها تحلف في الكل يميناً واحدة^٣ (٣)
 حيث شرط لها .

(مسألة) قال بعض الموثقين من هذا المعنى ما يجرى بين الناس
 في مدايناتهم "فيشترط" (٤) البائع على المشتري في أصل المعاملة أنه
 ممدق في دعوى^٤ لاقتضا^٥ (٥) دون يمين تلزمه ثم يغيب المديان بعد ذلك
 أو يموت أو يدمي على الطالب أنه وبه آياه أو أنظره به أو غير ذلك
 من الوجوه فإنه يحلف يمين الاستبراء أنه "ما وبه" (٦) ولا "تصدق"^٧
 ولا ارتهن به رهنًا ولا احتمال به أحد ولا أحال به غيره إلا أن يقول
 في الشرط أنه ممدق في الاقتضا^٤ وفي جميع أسباب هذه المعاملة دون يمين
 "فينفمه" (٨) وذلك في الحاضر دون الميت والغائب (٩) .

-
- (١) في "أ" : دعوى .
 (٢) في "ج" : يمين ، و الصواب ما أثبتته للحياق .
 (٣) في "أ" : واحد .
 (٤) في "ج" : شرط .
 (٥) في "أ" : القضا .
 (٦) في "ب" : وهبه .
 (٧) في "ج" : يمدق به - بزيادة - لفظ به .
 (٨) في "ج" : ينفمه .
 (٩) تبصرة الحكام (٢٦٦/١) هو قال ابن فرحون ، و نحو ذلك لابن العطار .

و قد اختلف في شرط التصديق هل ينتفع به مشروطه أم لا ؟
 فقيل ينفعه (١) وقال ابن القاسم إن كان مشروطاً لمؤنا حسن الحالة
 نفعه الشرط والال لم ينفعه (و) (٢) قال: "و انظر على هذا هل يراعي نلساء
 في الزوجة فيما تدعيه من الشرط (٤) أم لا ؟
 (تنبيه) و اختلف أيضا اذا قال العاقد في شرط التصديق (المذكور)
 بعد أن صرف باختلاف العلماء في وجوب اليمين و سقوطها فأخذ بقول
 من "يرى" (٦) سقوطها هل ينفع ذلك رب الدين و يخرج من الخلاف أم لا ؟
 فذهب بعضهم الى أن ذلك ينفعه و يحق عنه اليمين فلا خلاف (٧) و ذهب
 آخرون (٨) الى أن ذلك لا ينفعه و يرجع الى الخلاف في أصل المالية
 إذ "ليس" (٩) للغيرم أن "يتخير" (١٠) على الحاكم و يحكم على نفسه بما
 شاء بل الحاكم يحكم بما ظهر له في ذلك (١١)

-
- (١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٢) ماقطة من "أ" .
 (٣) القائل : بعض الموثقين .
 (٤) قال ابن سلّمون : في الامتناع : ان أرادت ترك اليمين و أن يجعلها
 ممدقة بغير يمين تلزمها لم يجز في المغيب و جاز في الرحيل أو في
 الزيارة و تقول : و هي ممدقة فيما أدهته من الضرر في نفسها أو في
 الرحيل أو في الزيارة بغير يمين تلزمها ، و الظاهر من وثائق ابن فتنون
 أن التصديق في المغيب دون يمين جائز .
 (٥) ماقطة من "أ" .
 (٦) في "أ" : رأى .
 (٧) تبصرة الحكام (٢٦٦/١) .
 (٨) منهم ابن المطار . العقد المنظم (٢٢٩/٢) .
 (٩) في "ع" : ليس .
 (١٠) في "أ" : يتجر .
 (١١) تبصرة الحكام (٢٢٧/١) ، العقد المنظم (٢٢١/٢) .

(ع) ولو زاد العاقد في الشرط المذكور بآثر قوله فأخذ "بقول" (١)
من "يرى" (٢) منهم سقوطها لعلمه بديانة رب الدين وأمانته يقط اليمين
بلا خلاف والله أعلم. (٣)

و قولنا - ولها التولم (على ما أحبت) (٤) - إلى آخر الفصل فيه مسن
الفقه أنه لو لم يذكر هذا الشرط وغاب (الزوج) (٥) عنها المدة التي
(شرط لها) ولم تأخذ بشرطها فاختلف في ذلك؛ فقال ابن وهب في العتبية:
إذا لم تقض بشيء (٦) عند انقضاء أجل سقط ما (٧) بيدها من ذلك في
هذه الغيبة (٨) و قاله ابن نافع و (ابن كنانة) (٩) : قالوا إلا أن تشهد
عند الأجل أن ذلك بيدها "لم" (١٠) تدعه (١١) (و) (١٢) قال عبد الملك
في الثمانية : ذلك بيدها ما أقامت حتى يوقفها الحاكم أو تطرح مسا
بيدها و سواء أشهد أن ذلك بيدها أم لا، ولا يمين عليها أنها لم تترك
ما كان بيدها و هو قول (عن) (١٣) مالك وهو روى ابن القاسم (عنه) (١٤) .

-
- (١) في "ع" : من قوله .
(٢) في "ع" : "أ" : رأي .
(٣) تبصرة الحكام (٢٢٧/١) ونقلنا من المتبعية .
(٤) ماقطة من "أ" : هو الصواب لإثباتها لثبوتها في وثيقة عقد النكاح (ص ٢٤)
(٥) ماقطة من "ب" .
(٦) في "أ" : شيئاً .
(٧) ماقطة من "ج" : والصواب إثباتها ليستقيم الكلام .
(٨) العتبية : البيان والتحصيل (٢٩٦/٥) من سما يحيى .
(٩) ماقطة من "ج" : وهي واجبة لإثبات بدليل قوله بعد ذلك : قالوا .
(١٠) في "أ" : ما لم .
(١١) العقد المنظم (٢٠/١) .
(١٢) ماقطة من "أ" .
(١٣) ماقطة من "ع" : "ب" : "ج" : والأولى إثباتها بدليل قوله بعد ذلك
و روى ابن القاسم عنه .
(١٤) ماقطة من "أ" : "ب" : هو الواجب إثباتها لأنه مروي عن مالك .

في العتبية والواضحة: أن لها أن تقضي وإن أقامت الشهر والشهرين
 (إذا قالت إنما ٤٠٠ "أقمت" (١) انتظاراً له ولا يمين عليها في ذلك^٢
 وبه قال ابن القاسم) (٣) قال مالك في كتاب محمد: وإن طال بعد^٣
 الشهرين فلا قول لها إلا أن تشتط عند الأجل أنها منتظرة أجلاً آخر فذلك
 (لها) (٤) بيدها ما لم تتأخر بعد الأجل الثاني أكثر من شهرين
 فذلك منها وهي بالصبر على زوجها ولا قيام لها وإن لم تؤقت لتأخيرها
 وقتاً لكن (إن) (٥) أثبتت أنها منتظرة على شرطها فذلك لها ولو بعد
 عشرين سنة (٦) و(في العتبية روى ابن عبيد الحكم عنه: أنها (إن) (٧)
 لم تقض عند الأجل فإنها تحلف بالله ما تركت ذلك وتقوم بشرطها^٨
 قال غير واحد: "وبهذه" (٩) الرواية (جری) (١٠) العمل و"بها" (١١) الفتيا
 (تنبيهه) قال بعضهم: وإنما أوجبوا اليمين هنا على المرأة
 وأسقطوها "على" (١٢) التي تزوج عليها زوجها وهو حاضر فلم تقض بشي^٩
 حتى "تطول" (١٣) المدة كسنة أو أكثر لأن الزوج إذا كان حاضراً هذه
 فامتناع المرأة "منه" (١٤) دليل على أنها تاركة لما بيدها وإذا كان

- (١) في "ع": أقمت، وهو الصواب ما أثبتته لأن المقصود إقامة لا القيام.
- (٢) العتبية: البيان والتحصيل (٢١٥/٥) والنوادر (١٧٩خ).
- (٣) ماقطة من "ج"، وهو هي واجبة الإثبات.
- (٤) ماقطة من "أ".
- (٥) ماقطة من "ع"، "ب"، "ج".
- (٦) النوادر (١٧ - ب/٩خ) من كتاب محمد.
- (٧) ماقطة من "ج"، وهو واجب الإثبات بتدليل قوله بعد ذلك فإنها تحلف.
- (٨) العتبية: البيان والتحصيل (٢٨٣/٥) من كتاب التخيير والتعليك الأول.
- (٩) في "ب"، بهذه، وفي "ج"، بهذا.
- (١٠) ماقطة من "أ".
- (١١) في "ب"، بهذا، وفي "ج"، ماقطة.
- (١٢) في "أ"، عنه.
- (١٣) في "أ"، تطاولت.
- (١٤) في "أ"، "ب"، "ج"، عن.

فأثبا لم يكن لها على تلك دليل و احتمال أن تكون تاركة أو متلومسة
 فاستظهر "عليها باليمين" (١) و أن طال سكوتها جدا حمل عليها أثبا
 تاركة "للشرط" (٢) في هذا المغيب فلذلك قال في كتاب محمد: فان طال
 بعد الشهرين فلا قول لها (٣) و كأنه رأى الشهرين مما تمذر فيه • (٤)
 (مسألة) قال بعض الموثقين: و اذا زاد العاقد بعد
 الشرط و لها التلوم عليه ما أحب لا يقطع تلومها شرطها - كان (في) (٥)
 ذلك "خروجا" (٦) من الخلاف المتقدم و لم يحتج الى الاثبات عند انقضاء
 الاجل و هي على شرطها و ان طال سكوتها •

قال: و لا تزيد في يمينها اذا حلفت على المغيب أن تلومها لم يكن
 "تزكا منها لشرطها" (٧) و الى هذا ذهب أبو عمر ابن القطان (٨) وغيره
 و احتج بأن الزواج لها "شهادة" (٩) بأن لها التلوم ما أحبت سقط عنها
 تلك الزيادة في يمينها و قال ابن العطار: يجب عليها تلك الزيادة في
 يمينها و قال ابن سهل: هذه الزيادة اثبتتها ابن العطار" (١٠) و أمقطها
 ابن الهندي في وثائقه قال (١١): و احتجاج ابن القطان" (١٢) على مقوطها
 بأن الشهود (قد) (١٣) شهدوا بها (و) (١٤) فيه نظر فأثبا تقول في

(١) في "ج": عليه اليمين.

(٢) في "ج": للشرط.

(٣) النوار (١٧).

(٤) نحو هذا التنبيه في العقد المنظم (٢٠/١١).

(٥) ماقطة من "أ".

(٦) في "أ": خروج.

(٧) في "ج": منها امقاطها.

(٨) الاعلام بنوازل الاحكام (١١٤/ب).

(٩) في "أ": أشهد هو في "ج": أشهد لها.

(١٠) في "ج": "ب"، "ج": القطان هو التصويب من الاعلام (١١٤/ب).

(١١) القائل هو ابن سهل • (١٢) في "أ": العطار هو الصواب ما اثبتته •

(١٣) ماقطة من "ج". (١٤) ماقطة من "أ".

ييمينها : لقد غاب (عنها) (١) أكثر مما شرط لها و ما رجع اليها و
 قد شهد بذلك لها و كذلك تحلف انا اراأت تطبيق نفسها بعدم النفقة
 (أنه) (٢) ما ترك (٧) "عندها" (٣) شيئا و لا أرسل لها شيئا و قد شهد لها
 بذلك و كذلك يحلف المستحق أنه ما باع و لا وهب و لا خرج من ملكه
 بوجه و قد شهد "له" (٤) بذلك (٥) و اعترض أيضا عليه بأن اليمينين
 إنما "لزم" (٦) الزوجة لاحتمال أنها رضيت باسقاط الشرط ثم بدا لها
 "فج ذلك" (٧) فاستظهر عليها باليمين ان يلزم الحاكم الاستقما للغائب
 بكل وجه أو يكون بنى على ما قيل في أصل المسألة أنها تحلف مسأ
 مكنت تركها لهذا الشرط و يجعل ما التزمه لها من باب من اسقط يمينها
 قبل وجوبها و قال بعض الموثقين : انا قلنا ان الشهادة على الغيبة
 واتصالها على القطع فلا معنى ليمينها لقد غاب لأن (كل) (٨) من أثبت
 حقا بشهادة على القطع لا يلزمه يمين على تحقيق الشهادة و ان قلنا
 ان الشهادة في ذلك على لزوم العلم وجب عليها أن تحلف لقد غاب عنها
 و ما رجع اليها و ان قلنا : ان الشهادة في الغيبة على القطع و في
 اتصالها على العلم حلفت على الاتصال فقط كما يحلف المستحق أنه مسأ

(١) ما قطة من "أ"

(٢) ما قطة من "ج"

(٣) في "أ" : لها

(٤) في "ج" : لها

(٥) الاعلام بالنوازل (١١٤/١١٥/خ)

(٦) في "ع" ، "ب" : لزم ، في "ج" : لزمت

(٧) في "ج" : بذلك

(٨) ما قطة من "أ"

بإع ولا وهب و كما يحلف من أثبت دينا على غائب أو ميت (١) (١)

ما قبض شيئا (٢) (منه) (٢) ولا وهب وإنه "لباق" (٣) عليه .

(مسألة) وإن "قلت" (٤) في العقد "فالقول" (٥) قولها "في المنقضي"

من أجلها (كان) (٧) عليها أن تثبت المغيب والقول قولها "في المنقضي"

من أجلها (٨) مع يمينها وإن قلت القول قولها في الغيبة وفي المنقضي

من أجلها (كان القول في ذلك قولها وإن قلت) (٩) دون يمين تلزمها

سقط اليمين منها .

(تنبيه) ومن الموثقين من يزيد في شرط المغيب وهي على شرطها ما

أقامت جاهلة لثبوتها أو مقطوعة ، ومنهم من يقول "ولها" (١٠) أن تزيد

في أحد الأجلين أو كليهما ما شئت (وهي على شرطها ، ومنهم من يكتب) (١١)

وهي على شرطها في كل غيبة وفي كل غيبة وفي كل رحلة "لقطع" (١٢)

الخلاف فيها . قال بعضهم : ولفائدة أخرى ، وذلك أن الطلاق أنا وجب

"بشرط" (١٣) من هذه الشروط ثم راجعها الزوج ثم عاد إلى فعله ثانية

لم يكن لها قيام . يتكرر ذلك الفصل سواء التزم ذلك متطوعا أو في .

(١) ما قطة من "أ" .

(٢) ما قطة من "ع" .

(٣) في "أ" ، باق .

(٤) في "ج" ، قلنا .

(٥) في "أ" ، القول ، في "ج" ، والقول .

(٦) في "ع" ، فللمنقضي .

(٧) ما قطة من "ع" .

(٨) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، انقضاء أجله .

(٩) ما قطة من "ع" ، والصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام .

(١٠) في "ج" ، إنما .

(١١) ما قطة من "أ" .

(١٢) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، تقطع .

(١٣) في "أ" ، لشرط .

العقد لانها يمين قد حنت فيها فلا تكرر عليه الا ان يقول كلما فعل
أو يقول و هي على شرطها في كل غيبة وفي كل رحلة و نحوه حكى ابن الماور
قال : و من شرط لامرأته ان غاب عنها سنة أو تزوج (عليها) (١) فأمرها
بيدها فغاب بعد أن دخل بها أو تزوج فطلقت نفسها ثم قدم في
العدة فارتجعها ثم غاب عنها سنة أو تزوج لم يكن لها أن تطلق
نفسها ثانية و هي بمنزلة ما لو شرط ان غاب عنها سنة أو تزوج
فهي طالق ففعل فطلقت عليه ثم راجعها "و فعل" (٢) ذلك قلا شي
عليه الا ان يكون شرط لها كل ما غاب أو تزوج (٣) هو قد روى عن مالك
خلاف هذا قال في كتاب محمد (أيضا) (٤) : "يمين" (٥) شرط لامرأته ان غاب
(عنها) (٦) مدة كذا فأمرها بيدها فغاب عنها قبل البناء بها فلما انقضى
الاجل طلقت نفسها ثم قدم فراجعها فلها أن تقضي بعد ذلك ان غاب عنها
ما بقي من طلاق ذلك الملك شيء و الأول أصح .

(٧) (فرع) و ان شرط أبو الزوجة على الزوج ألا يغيب عنها مدة كذا فان
"غاب" (٨) فأمرها بيده" (٩) فغاب فأراد الأب الأخذ بالشرط و أبت البنت

قال مالك : لها ذلك و ليس للأب

-
- (١) ما قطة من "أ" و "ج" .
(٢) في "أ" : ففعل ، في "ج" : أو فعل .
(٣) النواذر من كتاب ابن الماور (٩/١٧) ، العقد المنظم (١/٢١) .
(٤) ما قطة من "أ" .
(٥) في "ج" : من .
(٦) ما قطة من "ب" و "ج" .
(٧) في "ج" : فصل .
(٨) في "أ" : غاب عنها .
(٩) في "أ" و "ب" و "ج" : بيدها ، هو الصواب ما أثبتته و المقمود به :
بيد أبيها .

أن يفرق بينهما و "للام أن ينهاء" (١) فان فرق "قبل" (٢) النهي جار
تفريقه وان انتزغ ما بيده بحكم لم يسجز طلاقه بعد (٣).

فصل

[اذا أرادت المرأة القيام بشرطها وتطليق
نفسها عند الحاكم]

وانا أرادت المرأة القيام بشرطها في المغيب وان تطليق
نفسها باذن الحاكم (فان الحاكم) (٤) يكلفها اثبات صداقها ليثبت
عنده زوجيتها و "شرطها" (٥) و يزيد الشهود في الاداء و لا يعلمون أن
الزوجية المذكورة انقطعت بينهما الى الآن و بمعرفة الزوجين
بالشهادة على ميثهما فانما "ثبت" (٦) ذلك عنده أمرها بالحلف (٧) فسي
بيئتها أو في المصعد على ما تقدم (٨) بمحضر عدلين قائمة مستقبله
يميناً تقول فيه : بالله الذي لا اله الا هو لقد غاب عني زوجي فسلان
بعد بنائه بي أو "قبله" (٩) أزيد من ستة أشهر في غير سبيل الحج
و ما أذنت له في المغيب عني و (لا) (١٠) رجع الي (من) (١١) مغيبه ههنا
سراً و جهراً و (٧) (١٢) كان سكوتي منه بعد الأجل تركا لشرطي و لا
اسقاط له (١٣) و منهم من يزيد "في يمينها" (١٤) و لا أن عصمة النكاح.

- (١) في "أ" : و للام أن تنهاء ، هو المواب ما أثبتته .
- (٢) في "أ" ، "ج" ، بعد ، المواب ما أثبتته .
- (٣) حكاه ابن المواز عن مالك و أشهب (٥/ب/خ) ، لعقد المنظم (١٨/١) .
- (٤) ما قطعه من "ع" .
- (٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، شروطها هو الاولى ما أثبتته لأن الكلام على شرط المغيب
- (٦) في "أ" : أثبتته . (٧) تبصرة الحكام (١/٢٢٠) . (٨) في "أ" ، (٢٠٠) .
- (٩) في "أ" : قبل . (١٠) في "أ" ، "ج" ، ما .
- (١١) ما قطعه من "ج" : و الواجب اثباته .
- (١٢) في "أ" : ما .
- (١٣) المقدر المنظم (١/١٩) ، قريبا منه .
- (١٤) في "أ" : بيمينها .

انقطعت بيني وبينه الى الآن (١) .

(تنبيه) وإنما كلفت أن تزيد في يمينها ، و لا أذنت له في المنعيب
عنها خوفا من دعواه ذلك عليها عند قدومه فتتوجه عليها يمين آخر
أن حذر من اثبات ما زعمه وإنما زادت أيضا (فيها) (٢) و (ما) (٣) كان
(سكوتها بعد الاجل) (٤) تركا لشرطها و قد كان الشرط أن لها العلوم ما
أثبت بناء على قول ابن المطار في ذلك (٥) .

قال بعض الموثقين ، و لا يمنعها الحاكم أن توقع ما شاعت من الطلاق
سواء كان الشرط طوعا أو في العقد فإذا قدم الزوج و كان الشرط
طوعا و ادعى النية في واحدة و قد "قضت" (٦) بأكثر حلف على ذلك
وله " (٧) الرجعة ان قدم في عدتها و إلا كان خاطبا (٨) (لها) (٩)
و ذكر " الوتد " (١٠) في وثائقه ، أنها لا توقع واحدة بخلافه .

(١) العقد المنظم (١٢١/١-١٢٢) و تبصرة الحكام (١٢١/١) .

(٢) ماقطة من "ج" .

(٣) في "ب" ، لا .

(٤) ماقطة من "ع" ، "ب" .

(٥) قد سبق قول ابن المطار في ص (٢٥٥) .

(٦) في "ج" ، مضت بالصواب ما أثبتته .

(٧) في "ع" ، الواحدة و لها هو في "ب" "زوج" ، واحدة و لها .

(٨) المتبعية فإليها زوال التحصيل (٣١٥/٥) قال ابن رشد ، و هذا الاختلاف فيه

أن له أن يناكرها إذا ما قضت به من الثلاث ساعة علمه و إن كان ذلك بعد المدة

من اختيارها نفسها .

(٩) ماقطة من "ج" .

(١٠) في "ب" ، "ج" ، الوتد بالصواب ما كُتِبَ به .

(١١) : : : : : مد بم سعيد بن الحسن البيهقي من أهل قرطبة يكنى

أبا محمد و يدعى بالبر : سمع من أحمد بن مخزوم و محمد بن يحيى و قال

و قاسم بن محمد : : : : : بالشروط نجلا في مقدما كتب

لمحمد بن يحيى في الأحكام و كان ينسب إلى : : : : : ير شهر و عرف منه .

(١٢) (٣٧٧/٥) ترجمته في تاريخ الفرضي (١٥٠/٢) .

إذا كان حاضراً فإن لها أن تطلق ما شاءت ويناكرهما . وقال ابن زرب :
لو أنن (لها) (١) الحاكم في الأخذ بشرطها فطلقت نفسها (طلقة) (٢) على
سنة طلاق المبرأة وأشهد الحاكم على ذلك وكان الشرط على الطوع
كان للزوج أن يراجعها في العدة ولا يمنعه من ذلك إسهاد الحاكم أنه
ثبت عنده تطليقها بطلقة مبرأة (٣) وهذا موافق لما "ذكر" (٤) من "الوتد"
هـ

فصل [اعذار الحاكم للزوج الغائب]

قد تقدم أن الزوج إذا غاب بموضع قريب بعث إليه الحاكم وأمر
له وإن كان بموضع يبعد اعذار إليه (٦) (٦) أباح لها (٧) لأخذ (٧)
بشرطها من غير اعذار إليه (٨) (٨) ثم (٩) الغائب على حجة في الوجهين
وكذلك يكتب في التسجيل وهذا المشهور من مذهب مالك وبه العمل (١٠).
ومذهب سحنون (١١) وغيره (١٢) لا يرجي للغائب حجة ، واختلف فيمن يوقع

(١) ساقطة من "ع" .

(٢) ساقطة من "ج" .

(٣) المعيار المعرب (٤٠٧/٣) .

(٤) في "أ" : ذكره .

(٥) في "ب" : الوتدي ، وفي "ج" : ابن الوتدي ، والموا بما أثبتته بدليل الترجمة

في القسم الدراسي .

(٦) ساقطة من "ع" .

(٧) ساقطة من "أ" .

(٨) انظر ص (١٦٤) .

(٩) في "م" : ثم أن .

(١٠) حكى ابن سهل الإجماع في المذهب على أرجاء الحجة للغائب ،

الاعلام (٢٠٧) ، تبصرة الحكام (٧٠/١) .

(١١) قال ابن سهل : وذكر من سحنون أنه لا ترجى له حجة وهو ضعيف

لا يوجد عنه في الأصول وإنما روايته في "حواشي المدونات المسمومة

على ابن حوذاح أو على رواية منها أدخلها ابن الهندي في وثائقه

والله أعلم - الاعلام (٢٠٨) ، تبصرة الحكام (٧٠/١) .

(١٢) مما ابن الما جشون وأصبح حيث يريان أنه لا ترجى حجة لغائب وذلك

أن من أصلهما أن يقدم القاضي له وكيلاً يقوم بحجته ويعذر إليه فهو

مندهما كالحاضر - تبصرة الحكام (٧١/١) .

الطلاق على الغائب فقال كثير من الموثقين: توقعه المرأة باذن الحاكم

و (به) (١) أخذ ابن العطار و نحوه لابن عتاب (٢).

وقيل: لها أن توقعه من غير انن الحاكم لأن الزوج جعل لها ذلك.

وقيل: إنما يوقعه الحاكم نفسه، وقال القاضي (أبو القاسم) (٣) الحسن

سراج (٤): أن كان الشرط تخييراً أو تمليكا فذلك بيد المرأة بما جعل

الزوج اليها وما سوى ذلك مما فيه حكم الحاكم فالطلاق اليه (٥)؛ وفي

سمع عيسى عن ابن القاسم: فيمن تزوج على أنه حر فإذا هو عبد لهما:

الخيار قبل أن ترفع ذلك إلى السلطان فما طلقت به نفسها جاز عليه (٦)

و أما التي يجزم زوجها فلا خيار لها حتي ترفع ذلك إلى السلطان فيفرق

بينهما بطلقة إذا يئس من برئه و لا يقوض الطلاق اليها .

(١) في "أ" بهذا .

(٢) تبصرة الحكام (٧٧/١) واستدل ابن عتاب بحديث بريرة: أنت أملاكك بنفسك أن شئت أقمت مع زوجك و أن شئت فارقتك - فتح الباري (٤٠٦/٩) .

٧٧

(٣) ماقطة من "أ" ، وفي "ج" : ابن القاسم ، هو الصواب ما أثبتته .

(٤) هو سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج القرطبي - أبو القاسم ، ولي الثورة بقرطبة ثم ولي القضاء ، سمع من أبيه و القاضي يونس و غيرهما حدثت عنهما أنه أبو الحسين وأبو عبد الله ابن عيسى و غيرهما

(٥) (٤٥٦/٤) ، ترجمته في المدارك (٤/٨١٥-٨١٧) ، شجرة النور (١١٨) .

(٥) الاعلام بالنوازل (١٣١/خ) .

(٦) في "ب" : ذلك .

و كنسلك المجنون الا انه " (١) يخرجه ^(٢) جل سنة (٢) . قال القاضي ابن سهل:
 وهذا يدل على أن الطلاق المحكوم به على قسمين عرقم توقعه المرأة
 دون الحاكم و قسم ينفعه الحاكم انا طلبته هو حكى ابن مزين من أصبح:
 أن الامام اذا طلق في الايلاء و النفقة و الاضرار و الجنون و الجنان
 بأكثر من واحدة لم يلزم " (٣) الا واحدة (٤) .

(تنبيه) و ينبغي للحاكم أن يصرح في التعجيل عليه بأسماء الشهود
 الذين ^(٥) ثبت بهم " (٥) الشرط لانه حكم على غائب فلا بد من
 تسميتهم لأرجاء الحجة له فيهم (٦) ان لو قدم فجرهم ردت اليه و ان
 تزوجت ^(٧) و دخل بها الثاني و أمّا من وجهه الحاكم لحضور
 يمينها فلا يحتاج الى تسميتها " (٧) لانه لا اعدار فيهما (٨) المشهور
 من القول (٩) (١٠) ، و كذلك الذين شاهدوا تطبيقها لنفسها لا اعدار فيهم
 لان الحاكم وجههم فلذلك لا تلزم تسميتهم (١٢) و قد تقدم الخلاف في ذلك
 ١٢

-
- (١) في "ج" : أن . و الاولى ما أثبتته لأن الاستثناء يرجع الى المجنون
 فقط و كما في العتبية .
 (٢) العتبية : البيان و التحصيل (٤/٤٨٢) .
 (٣) في "ج" : تلزم ، في "ج" : يلزمه .
 (٤) الاعلام (١٣٢-١٣٤/خ) .
 (٥) في "ج" : ثبتت ، هو الصواب ما أثبتته ليمتقيم الكلام .
 (٦) تبصرة الحكام (١/٦٩) .
 (٧) في "ج" : تسمية .
 (٨) في "ب" : من .
 (٩) مناقضة من "ج" .
 (١٠) تبصرة الحكام (١/١٣٥) ، هو حكى ابن فرحون أن هناك قولاً آخر إنه
 لا بد من الاعذار فيهما .
 (١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (١٢) انظر الخلاف في الاعذار من (١٦٩-١٦٢) .
 (١٣) مناقضة من "ع" ، "ب" ، "ج" ، (١٤) في "ج" : أجلا .

(فسر) في المجموعة لابن القاسم ، و اذا طلقت المرأة نفسها في

مغيب زوجها و تزوجت ثم قدم فأقام البينة أنه كان قدم قبل انقضاء
المدة المشترطة فانها ترد اليه و ان كان دخل بها الثاني و كذلك
ان شرط لها أنه ان لم يبعث بالنفقة الى وقت كذا فأمرها بيدها
فرفعت أمرها الى الحاكم و زعمت أنه لم يبعث " اليها " (١) شيئا و طلقت
نفسها و تزوجت ثم قدم الزوج و أثبت أنه كان يبعث " اليها " بالنفقة (٢)
فلهيها ترد (اليه) (٣) (٤) . قال اللخمي : يريد لان هذا تعد من المرأة
كالتي ارتجمها و علمت ثم تزوجت (٥) و كمن باع طعة من رجل ثم تعدى
و باعها آخره .

(مسألة) و اذا طلقت المرأة نفسها دون " أمر " (٦) الحاكم ثم قدم
الزوج لزمه ما فعلته ان كان مقرا بالشرط و المغيب فان أنكره و ثبت
" الشرط " (٧) المذكور بشهود المداق أو بغيرهم لزمه أيضا . قال ابن بطال
في أحكامه : فان جرح البينة و قد تزوجت ردت اليه (٨) .

(تنبيه) و الأحسن أن يؤرخ الطلاق قبل البناء باليوم من أجل الحمل
و هو بعد البناء أوجب من أجل الحمل و العدة " قريبا " (٩) " اختلف " (١٠)

-
- (١) في " ج " : لها .
(٢) في " ج " : يبعث بالنفقة .
(٣) ما قطة من " ب " .
(٤) النوادر (١٧) و (١٨/١) الخ) العقد المنظم (٢٢/١-٢٣) من المجموعة و كذا
جواب أبي بكر ابن عبد الرحمن فيمن زعمت أن زوجها لم يبعث اليها النفقة
المسألة . المعيار (١٩/٤) .
(٥) العقد المنظم (٢٣/١) .
(٦) في " أ " : ان .
(٧) في " ب " : المغيب و الشرط بزيادة : المغيب و .
(٨) العقد المنظم (١٢٣/١) .
(٩) في " ع " : ربما .
(١٠) في " أ " : اختلف .

فيها و سوغ ابن المطار و التاريخ في ذلك بالشهر قال و باليوم أمح .
 (مسألة) ولو أرادت المرأة الأخذ بشرطها و لم يكن فيه تصديقها
 في المغيب و لا في المنقضى من "أجلها" (١) و رفعت أمرها الى الحاكم
 فانها تثبت صداقها ليثبت به شرطها ثم تقيم عدولا يعرفون زوجها فلائذا
 (و) (٢) أنه غاب عنها غيبة متملة بعيدة أزيد من ستة أشهر في غير
 سبيل الحج و لا يعلمونه رجع من مغيبه هذا سرا و لا جهرا فان لهم
 يقولوا بعيدة لم يحكم القاضي لها حتى يمأل الشهود . لا مكان أن تكون
 "غيبته" (٣) قريبة بحيث يعذر اليه فيها و ان قالوا بعيدة و ليس
 يقولوا في غير سبيل الحج لم ينظر لها القاضي أيضا لاحتمال أن تكون
 "غيبته" (٤) في سبيل الحج هو ان أركب القيام بشرطها في الغيبة
 البعيدة فوجه الشهادة في ذلك أن يشهد العدول أنهم يعرفون زوجها
 فلائذا غاب عنها غيبة متملة بعيدة أكثر (٥) من ثلاثة أعوام في سبيل
 الحج و لا يعلمون أنه رجع من مغيبه المذكور سرا و لا جهرا الى الآن
 و ان لم يقولوا - في سبيل الحج - لم يقض لها . لا مكان أن تكون غيبته
 أو لا في (غير) (٦) سبيل الحج ستة أشهر الا يوما ثم مار الى الحج فلا
 يحكم لها حتى "يتقضى" (٨) الاجل انما فيرفع الشك قاله ابن لبابة و غيره .

(١) في "ب" ، "أجلهما" .

(٢) ماقطة من "ج" .

(٣) في "أ" ، "ب" ، غيبة .

(٤) في "أ" ، "ب" ، غيبة .

(٥) في "ب" ، أزيد .

(٦) في "ج" ، غير سبيل ، بزيادة لفظ - غير - و المواب امقاطه لامتقاة
 المعنى .

(٧) ماقطة من "ج" .

(٨) في "ع" ، تقضي .

وان قامت البيئة أنهم يعرفونه غاب عنها أكثر من ستة أشهر بحيث لا يعلمون فلا يحج أن يقولوا مع ذلك في سبيل الحج و لا في غير سبيل الحج فان قالوا ذلك لم يحكم به حتى ينقضي الأجلان معا قاله (محمد بن عتاب (٢)).

و كان أبو عمر (ابن القطان) (٣) يضعف الشهادة على الغائب في الحقوق انا قالوا إنه غاب بحيث لا يعلمون (متى يقولوا غيبة بمعية) (لإمكان) (٥) أن تكون غيبته قريبة بحيث لا يقضي فيها على الغائب إلا بعد الإعتبار اليه (٦) و خالفه في ذلك ابن عتاب و ابن مالك و غيرهما . قال ابن سهل: و دليل المدونة يعضدهما أن القاضي يقضي على الغائب و ان جعل مغيبه قال ابن القاسم في كتاب المديان و التفليس (٧) و مثله في العتبية (٨): و ان قالت البيئة : أنهم يعرفونه غاب ستة أشهر بالاندلس بحيث لا يعلمون منها أو بأرض مصر أو الشام (٩) بحيث لا يعلمون منه جار ذلك و ان قالوا : إنه غاب عنها ستة أشهر بحيث لا يعلمون و (لم) (١٠) يزيدوا على ذلك فلا يحكم لها حتى تنقضي الأجسلان .

(١) ماقط من "ع" .

(٢) الاعلام (١١٤/خ) .

(٣) في "ع" : ابن العطار هو التصويب من الاعلام (١١٤) .

(٤) ماقطة من "ع" .

(٤) ماقطة من "ج" .

(٦) الاعلام (١١٤/خ) .

(٧) لم أجده في المدونة و انما وجدت في كتاب طلاق السنة الثاني

من المدونة رأى مالك و هو القضاء على الغائب (٤٥٥/٢) .

(٨) من كتاب الحوالة و الكفالة (٣٣٩/١١) .

(٩) في "ج" : بأرض الشام - بزيادة - بأرض .

(١٠) في "ع" : لا .

قاله ابن الهندي

(تنبيه) ولو غاب الزوج عنها قبل البناء فلها القضاء بشرطها
وتسقط ذكر الإضرار في التججيل إذ لا يلزمها وتحلف الزوجة وإن
كانت بكرًا ولا يحلف عنها الأب في ذلك ، قال الباقي في سجلاته ، هو يمين
البكر* منه " (١) ليست رواية من أصحاب مالك وأول من أفتى بها
ابن إريس (٢) وأخذ ذلك من أصل قول مالك وأخذ به الفقهاء واستحسنه
القضاة قال : وقد رأيت الوثائق المتقدمة " لا " (٣) يمين فيها على
الزوجة " (٤) .

(مسألة) ولو أرادت الأخت بشرطها دون الحاكم ولم يكن فسي
مداقها " (٥) تصديقها في المغيب وفي المنقضي من أجلها ولها " (٦)
مدول " (٧) يعرفون الشرط والمغيب فاتها تحلف بمحضهم وتطلق
نفسها واحدة رجعية إن كان ذلك بعد البناء إلا أن يكون في شرطها أن
تطلق نفسها أي الطلاق ثاثة فلها أن تقضي بالثلاثة أو بواحدة " بأئنة
أو غير بأئنة " (٨)

-
- (١) في "ع" "ب" : في هذه زيادة حرف العطف و .
(٢) هو عبد الله بن إدريس بن عبد الله ، أدرك ابن الواح ولم يجمع منه
من عبد الله بن يحيى وابن ليابة وأحمد بن خالد ، كان حافظًا للمعامل
بصيرا بالأقضية مقدما في الشورى و روى عنه ابن عابد (ت ٥٣٤٤)
ترجمته في المدارك (٤/٤٠٥) .
(٣) في "ب" : ولا زيادة حرفا لعطف .
(٤) في "ج" : لها على الزوج ، والصواب ما أثبتته لائق الكلام على يمين البكر
(٥) في "ع" : امداقها .
(٦) في "ب" : من أوليها ولها .
(٧) في "ج" : عذر .
(٨) في "ج" : بيئة .

فصل [في شرط عدم رحيل الزوج بالزوجة إلا بإذنها]

و قولنا: وأن لا يرحلها من بلد كذا إلا بإذنها. إلى تمام الفصل
فائدة هذا للشرط أنه إن لم يعقده على نفسه غلة الرحلة بها حيث
شاء إذا كان مأموماً عليها ومحسناً إليها ولم يتقدم منها التشكي
بضرره وأساءته قبل ذلك. قال مالك في رواية أشهب فيمن أراد أن
يرحل يأمركه إلى بلد يزعم أنه أوفق فيه وتأبى عليه ينظر
فإن (١) "علم أحسنه إليها" (٢) قبل ذلك فله إخراجها فإن علم منه
خلاف ذلك منع (٣). قال ابن الجلاب: فإن علم منه حسن الحال وأراد
إخراجها فامتنعت مقط عنه نفقتها (٤) ونحوه لابن عبد البر في كافيته
وقال بعض الموثقين: تجبر على الخروج معه.

(قرع) فإذا التزم لها شرط الرحيل فليتها أن تأخذ بشرطها وتطلق
نفسها فإن رحلها وأدامت الإكراه وأكذبها وزعم أن ذلك كان مسن
إذنها "خلفت" (٦) وأخذت بشرطها قاله ابن حبيب قال: وهو كقول مالك
في المملكة تدعى أيتها قفت في المجلس ويزعم (الزوج) (٧) أيتها لم
تقف فالقول قولها (والله أعلم) (٨).

وقولنا: إلا بإذنها فيه قطع للخلاف (لواقع) (٩) بين ابن القاسم
و (أشهب فيمن قال لامرأته: إن تزوجت فليكن (١٠) أو أخرجتك من بلدك ولم

(١) في "ج": وإن (٢) في "أ": كان أعلم أحسنه.

(٣) المتبوية: البيان والتحصيل (٢٨٤/٤).

(٤) التفريح (١٨/١٨).

(٥) في باب جامع عشرة النساء (٥٦٣/٢).

(٦) في "أ": خلفته. (٧) ساقطة من "أ".

(٨) ساقطة من "أ": "ب". (٩) ساقطة من "أ".

(١٠) في "ع": تعريكت.

يقول إلا باذنك فأمرك بيدك فاستأذنها فأذنت له "ففعل" (١) ذلك فروى
ابن القاسم عن مالك : ليس لها أن تقضي في ذلك (٢) شيء ونحوه لأصبع^٣
وقال أشهب : لها أن تأخذ بشرطها ولا ينتفع باذنها لأنها إلتماذنت
له في شيء (الم) (٤) تملكه إلا أن يكون في شرطها أن لا يفعل إلا باذنها
فينتفع بذلك (٥). قال ابن المواز : قول أشهب حسن جيد (٦). قال بعض
الموثقين : وهذا الخلاف إنما هو في الشروط المنعقدة بالتملك وأما
"المعلقة" (٧) على الطلاق والعق فلا ينتفع باذنها إلا أن ينص عليه
في الشروط ، ولو أدمى النية في ذلك وأنه لا يفعل إلا باذنها لم ينو
وإن كان كمنطوعا بالشرط ولم "تقم" (٨) على يمينه بينة لأنه أدمى
الاستثناء في نفسه وهو لا يجرى إلا باللفظ "في الأشهر" (٩) من المذهب
والى هذا أشار ابن القكار ولم يبينه .

وقولنا : وإن هي طاعت له بالرحيل الى تمام الفمل فيه من الفقه
قطع الاختلاف في ذلك إذا أذنت له في الخروج بها فأخرجها للنسب .

(١) في "ع" : ففعلته

(٢) العتبية : البيان والتحصيل (٢١٨/٤) .

(٣) العتبية : البيان والتحصيل (١١٢/٥ أو ٢٦٥) .

(٤) ماقطة من "أ" .

(٥) العتبية : البيان والتحصيل (١٠٦-١٠٥/٥) وحكاة ابن رشد عن سخون

من المجموعة واحتج سخون بالذي يسلم شفعته قبل البناء .

(٦) في "أ" "ج" : المتعلقة .

(٧) في "ع" : يقيم .

(٨) البهجة (١/ ٢٧٦) .

طلبته "بالرجوع" (١) فروى ابن القاسم عن مالك، عليه أن يردّهما (٢)
 قال في رواية أخرى: بعد يمينها أن خروجها لم يكن تركا لشرطها
 فإن لم يفعل وجب لها الأخذ بشرطها (٣) . و عن ابن القاسم: ليس عليه *
 ردّها إلا أن يردّها "طائعا" (٤) فيعود عليه لشرط كما لو شرط (لها) (٥)
 ألا يتزوج إلا بأذنّها "فتأذن" (٦) له "فيتزوج" (٧) فتريد فسخه ليس لها
 ذلك (٨) . و عن مالك أيضا : ليس عليه ردّها إلا أن يكون الشرط في عقد
 النكاح فيلزمه ردّها فإن لم يفعل أخذت بشرطها (٩) . و قال سحنون :
 لا يلزمه ردّها إلا أن يكون شرط لها أن يردّها .

(فرع) فلو أخرجها برضاها و ردّها ثم أراد بعد ذلك أن يخرجها
 فأبى فروى ابن وهب عن مالك: تحلف بالله ما كان خروجي معه أ و لا
 تركا للشرط ثم هي على شرطها (١٠) إلا أن يكون تبين عند أذنها لسه
 (أنه) (١١) فسخ لشرطها فذلك له . و في كتاب ~~الشيخ~~ ابن حبيب: عليه طلب
 أذنها في كل رحلة و لم يذكر اليمين . و قال بعض العلماء : إذا أذنت

(١) في "أ" : في الرجوع .

(٢) : في العتبية ، البيان والتحصيل (٢٩١/٤) .

(٣) المصدر السابق (٤٣٣/٤) .

(٤) في "ع" : طائعا ، والصواب ما أثبتته بدليل العتبية ، البيان
 والتحصيل (٤٣٣/٤) .

(٥) ماقطة من "ج" .

(٦) في "أ" : فتأذنت .

(٧) في "أ" ، "ج" : فيتزوج .

(٨) العتبية ، البيان والتحصيل (٤٣٣-٤٣٢/٤) .

(٩) ذكر هذه الرواية ابن هارون و لم أجدها في كتب السماوات .

(١٠) البهجة (١/٢٧٦) .

(١١) ماقطة من "أ" .

له سقط شرطها و هو شاذ (١). و في مختصر ما يسمونه الوقار فسي
المسألة قال: لو غاب عنها و قطع "نفقتها" (٢) فاضطرها ذلك إلى
الخروج إليه فذلك كإكراهها إياها على الخروج و لها أن تطلق نفسها
بشرطها.

(تنبيه) و أما تحديد الموثقين في ذلك بثلاثين يوما فليس بلازم
و إنما هو على وجه التلوم له إذ لو لم يحد في الشرط أجل ثم تألته
الرجعة فأبى فان الحاكم لا يبلغ (له) (٣) في تأجيله و التلوم له على
وجه التوسع عليه أكثر من ثلاثين يوما لأن في مثل هذه المدة يتنبأ
له في أسباب الرحلة من كراء الدواب و غيرها فان مضت الثلاثون
المشترطة و لم يردّها فلها أن تطلق نفسها (٤) بشرطها . فان حال بين
هذا الموضع و بين بلدهما فتن و مخافات أو كان بينهما بحر و "أطل"
فصل الشتاء و امتنع الناس من ركوبه و انقضت مدة التلوم و طال
ذلك فأرادت الأخذ بشرطها . قال بعض الموثقين: لا أعلم "فيه" (٥) "نكاحاً"
قال (٨) و عندي (٩) ليس لها ذلك كما لو لم يضرب له أجل و ضربه
الحاكم لها فإنه يبلغ في تأجيله إلى زوال المانع فان أخذت بشرطها
فقد أصابت و يلتفت قضاؤها لأنه وجه ما شرط لها و لو رفع الزوج أمرها

(١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٢) في "أ" : نفقته .

(٣) ما قطعه من "أ" : "ب" .

(٤) ممن حدد التأجيل بثلاثين يوما ابن طلمون في العقد المنظم (١٢٢/١)

(٥) في "أ" : و الفصل .

(٦) في "أ" : فيها .

(٧) قاله ابن فتحون . العقد المنظم (٢٥/١) .

(٨) أي ابن فتحون .

(٩) ما قطعه من "أ" .

الى الحاكم منعها من القضاء حتى يزول العذر و يقيم بعد زواله

بقدر ما يمكنه الرجعة منه ثم يكون لها القضاء بعد ذلك (١) .

و قولنا : و عليه مؤنة انتقالها في رجوعها هو الصواب لانه لسو

لم يقل ذلك و طلقت نفسها بالشرط أو طلقها هو لم يلزمه مؤنة ردّها ^{٢٢}

قال بعض الموثقين (٣) : و لا أعلم في ذلك خلافا الا ما حكى ابن المصطار

حين زاد في هذا الشرط : (و) (٤) عليه مؤنة انتقالها ذاهبة وراجعة (٥) .

و انتقد ذلك عليه "من وجهين" (٦) أحدهما : أنه قال إنما ذكرت

ذلك لما قيل ان مؤنة الرجعة عليها ان طلقها (٧) .

هناك فدل ذلك من قوله ان المشهور ان عليه مؤنة ارتجاعها بسعد

الطلاق . الثاني : أن في تلك (٨) الزيادة التي زاد اشتراط مؤنتها

عليه في نهابها معه و هذا مما لا يشك فيه أحد أن ذلك عليه دون شرط

لانه أدخلها في ذلك و هي في صمته بعد فلا معنى لاشتراطه . قلت (٩) :

أما هذا الانتقاد فوارد و أما الاول فضعيف لأن قوله : إنما ذكرت ذلك

لما قيل : إن مؤنة الرجوع عليها - لا يدل أن هناك قولاً آخر مخالفاً لهذا

فضلا من كونه المشهور لأن الانسان قد يقول : قيل كذا و كذا و لا يكون

عنده في المسألة خلاف فهذا تحامل عليه في الانتقاد - والله أعلم .

(١) المعقد المنظم (٢٥/١) .

(٢) قاله أبو عمران الفاسي - المصدر السابق (٢٤/١) .

(٣) أي ابن فتحون .

(٤) ماقطة من "ج" .

(٥) المصدر السابق (٢٥/١) .

(٦) في "ع" "ب" "ج" : بوجهين .

(٧) المعقد المنظم (٢٤/١) .

(٨) في "ع" : ذلك .

(٩) القائل هو المؤلف ابن هارون .

وأما إن شرطت (عليه) (١) إن طلقها حيث رحل (بها) (٢) أو طلقه
نفعا عليه بالشرط أن تكون مؤنة "ارتجاعها" (٣) عليه لزمه ذلك
بالتزامه لشرطها.

(تنبيه) قال فضل: (و قولنا) (٤): و عليه جميع نفقتها و مؤنة
حليها (وردها) (٥) إلى موضعها ليس بفرر يفتح به النكاح لو عقد عليه
لأن هذا مما جاء من فعله و لو لا رحلته بها لم يلزمه شيء. قال فضل:
و هو مثل قول عبد الملك الذي زوج عبده من أمته و شرط عليه أن أبق
فطلاقها بيده أنه جائز لأن هذا الشرط بيد الزوج و لو لا إبقاء لم يكن
للسيد أن يطلقها و ليس كالذي اشترط على (٦) عبده حين زوجه (من) (٧)
أتمه أن يطلقه بيده هذا لا يجوز لأن العصمة لا تكون إلا بيد الزوج.

و قولنا: و هي باقية على شرطها (إلى آخره) (٨) يقطع الخلاف بين
ابن القاسم و غيره في معاملة المدونة في الذي شرط لامراته ألا تزوج
عليها إلا بانها فأذنت له فتزوج ثم أراد أن يتزوج أخرى فقامت
عليه في ذلك. فقال (ابن) (٩) (١٠) (١١) (أحلف) (١٠) أنها لم ترد بانها.
"في الأولى" (١١) قطع شرطها بعد ذلك و هي على شرطها (١٢) قال سخون:

-
- (١) ما قطة من "أ".
 - (٢) ما قطة من "أ".
 - (٣) في "أ" ارتجاعها.
 - (٤) ما قطة من "ج".
 - (٥) ما قطة من "أ".
 - (٦) النوادر الواضحة (١١٢/٧) الكافي (٥٤٦/٢).
 - (٧) ما قطة من "ع".
 - (٨) ما قطة من "أ".
 - (٩) ما قطة من "ب".
 - (١٠) في "ع": يحلف.
 - (١١) في "ع": فأولى.
 - (١٢) المدونة كتاب الأيمان بالطلاق (٢٢/٣).

هذه رواية ضعيفة وهي على شرطها ولا يمين عليها رواه علي وابن

القاسم عن مالك (١).

(مسألة) وإن شرط لها ألا يرحلها من دارها التي بموضع كذا إلا
برضاها إلى آخر الشرط فخرجت هذه الدار من ملكها سقط شرطها وكان له
أن يرحلها حيث شاء إلا أن يكون في شرطها أن خرجت الدار من ملكها
فلا يخرجها "من" (٢) البلد المذكور فيكون ذلك لها.

(فرع) فإن قامت المرأة بمطالبة له " (٣) بالكراء لزمه (٤) من
يوم تطلبه ولا يكون ذلك مبطلا لشرطها فإن طلبته "بكرا" الماضي
فاختلف في ذلك قول مالك فقال في كتاب العدة: ذلك لها إن كان
موجرا حين سكن معها وإن كان عديما فلا شيء عليه (٦) . وقال في
كتاب كراء الدور: لا كراء لها عليه ولا لرب الدار إن كانت بالكراء^{٣٧}
إلا أن تبين له^{١٠} به^{١١} أني بالكراء فاما أدبت أو أخرجت. وقال
غيره: عليه الأقل من الكراء^٣ المثل^٨ "و ما أكثرته" (٩) به (١٠) .
قال بعضهم: يريد عليه الأقل من ثلاثة أشياء من كراء (مثل) (١١) الدار
أو مما يفرض عليه من الكراء لمثلها أو ما أكثرته. واختلف الشيوخ
في تأويل المسألة^{١٢} فقال بعضهم: هذا اختلاف قول وإليه ذهب فضل.

(١) قد سبقت المسألة في ص (١٨٦).

(٢) في "٩" : من .

(٣) في "٩" : تطلبه .

(٤) قال ابن زرب: ذلك جائز له .

(٥) في "٩" : في كراء .

(٦) المدونة باب ما جاء في سكنى الأمة وأم الولد (٤٧٨/٢).

(٧) في "ع" : كان بالكراء .

(٨) في "ع" : الثمن .

(٩) في "٩" : أو ما أكثر .

(١٠) المدونة باب في امرأة أكثرت دارا فمكنتها ثم تزوجت فيها على

من يكون يكون الكراء (٥١٨/٤).

(١١) ما قطة من "ج" .

وابن لبابة و غيرهما . و ذهب آخرون اليه الفرق بين
المعالتين و هؤلاء اختلفوا في الفرق فقال ابن أبي زمنين معنى .
مسألة كتاب العدة أنها "أكرت" (١) الممكن بعدما تزوجها وأما لو
أكرته قبل ذلك فقد قال في الأكرية : لا كراء على الزوج إلا أن يكون
بينت لها أنها تمكن بالكراء (قال) (٢) : و إن لم يكن هذا معنى
المعالتين (والا) (٣) فهو تناقض من قوله ، و قال عبد الحميد بن الحارث :
رأيت لأبي بكر ابن عبد الرحمن أن "معنى ما في كتاب" (٤) كراء الدور
أن المرأة أكرت الممكن سنة بعينها فدخل بها الزوج و قد ألزمها
الكراء فصارت كدين عليها (و) (٥) أن لم تنقده و إن نقده صار ممكن
لها تملكه و لو كانت أنها أكرت مشاهرة لزم الزوج الكراء من يوم
دخل بها بينت له أو لم تبين و هي معنى مسألة كتاب العدة و نحوه
لأبي عمران و حكى عن ابن "القاضي" (٦) أنه قال : كانت المرأة هي
التي دعت (الزوج) (٧) إلى الدخول بها في دارها أو في دار (هي) (٨)
فيها (بالكراء) (٩) فلا يلزمه شيء و إن كان هو الذي اختار الدخول
عندها من غير أن تدعوه لزمه الكراء .

و قال بعض الشيوخ يحتمل أنه لما طلقها في مسألة كتاب العدة

أوجب الطلاق لها أخذه بالسكنى كدار تملكها لأنها غير زوجة ...

(١) في "ب" : أكرت .

(٢) ما قطة من "أ" .

(٣) ما قطة من "ج" .

(٤) في "أ" : ما في كتاب معنى الكراء .

(٥) ما قطة من "أ" .

(٦) في "ج" : القاسم .

(٧) ما قطة من "ع" .

(٨) ما قطة من "أ" .

(٩) ما قطة من "أ" .

و مسألة كتابة الأكرمة وهي بعد متزوجة فلا كراء لها إلا أن تكون
 بيئت له فلك "في" (١) العقد و أما لو كان (الكراء) (٢) مشاهرة لكان
 الكراء على الزوج بلا خلاف و مثل ابن لبابة عن ما يأخذ به موه...
 الروايتين فقال تحلف المرأة أنها لم تترك القيام عليه في الكراء
 هبة منها لك، و تأخذ به . قال فضل : جيدة في اليمين . و قال ابن
 الهندي : جرى العمل بوجوب الكراء على الزوج في دارها (٣) و لم يذكر
 اليمين ، و فرق ابن العطار (بين المولى عليها) (٤) و بين المالكسة
 "لأمها" (٥) فأوجب الكراء للمولى عليها و لم "يوجب" (٦) للمالكسة
 (نفسها) (٧) "كأنه" (٨) نحى إلى القول بأنه لا كراء على الزوج فسي
 ذلك و أما المولى عليها فلها الكراء بلا خلاف (٩) و انتقد ذلك عليه
 ابن الفخار ، و قال : ان لم يكن الكراء من حق الزوجة فلا يثبت
 للمجورة و لا لغيرها و ان كان ذلك من حقها فلا يسقط لواحدة منها (١٠)
 (مسألة) في هذا المعنى روى أشهب و ابن نافع عن مالك فيمنع
 كان يأكل مال امرأته سنين و هي تنظر و لا تغير و لا يستأذنها ثم
 طلبت ذلك منه أن لها ذلك (١١) قال بعضهم : و لم يختلف قول مالك...

(١) في "ج" : هند .

(٢) ساقطة من "ج" .

(٣) لمعيار المعرب (٢٤٨/٨) .

(٤) ساقطة من "ب" ، هو الواجب اثباتها لأن التفريق لا يكون إلا بين شيئين

(٥) في "ج" ، "ج" ، نفسها .

(٦) في "ع" : يوجب .

(٧) ساقطة من "ج" ، "ب" ، "ج" .

(٨) في "ب" : و كأنه بزيادة حرف العطف ، في "ج" : و يدل - كأنه .

(٩) العقد المنظم (٢٩/١) و المعيار المعرب (٢٤٨/٨) .

(١٠) المعيار المعرب (٢٤٨/٨) .

(١١) العتبية : البيان و التحصيل (٣٤٦/٤) .

في ذلك هو كذلك اذا انفقت عليه من مالها ثم طلبته بذلك أن ذلك
لها وان كان عاديها في حال النفقة بعد يمينها أنها لم تنفق عليه
ولا تركته يأكل لا لترجع اليه (١) . و قال بعضهم : قوله بالرجوع "عليه"
اذا أكل مالها ولم تغير عليه "هو على" (٢) الرواية التي في كتاب
العدة "أنها" (٣) تطلبه بالكرأء و يجيء على ما في كتاب الأكرسة
أنها لا تطلبه بها أكل لها من ذلك إلا أن تبين أنها ترجع عليه .
(مسألة) اختلف اذا أسقط المرأة من زوجها كراء ممكن دارها
مدة الزوجية بينهما ثم اختلفت منه و سكنا من كراء العدة فقال ابن
زرب: يلزمه ذلك لأن الزوجة تقول: لم أسقط عنه ذلك الأمد الزوجية
بيننا و أيضا فالطلاق قطع للمكارمة بينهما فلا يلزمها أن تكرمه
في المستقبل و "بهذا" (٤) أخذ ابن عتاب واللخمي و قال أبو عمرو
الإشيلي يلزمها ذلك لأن العدة من أسباب الزوجية و به قال ابن القطان
و أبو بكر ابن عبد الرحمن قال: و لو كان لها ذلك لكان لها أخذه
من تركته اذا مات قال غيره و (القول) (٦) الاول أقيس

(فسر) فان قلنا يجب للزوجة الكراء في المستقبل على زوجها
و كان الشرط بها أن لا يخرجها من دارها لم يكن له مطالبتها

(١) المدونة (٢٥٩/٢) .

(٢) في "ع" : عليها .

(٣) في "ج" : هي .

(٤) في "أ" : "ج" : أنه .

(٥) في "أ" : به .

(٦) ماقطة من "ع" .

عذر" (١) في الانتقال من تلك الدار إلا أن تطلب منه ما لا يشبه كراء
 مثلها فيكون له بذلك عذر كاستحقاق الدار أو انهدامها أو "تخوفه"
 سقوطها فيعذر بذلك (٢) على المشهور و كما قال ابن القاسم في المدونة
 في المتوفى عنها: إذا كانت تمكن في دار بكراء فانقضوا أجل الكسراء
 "قبل" (٤) العدة و تطلب منها رب الدار ما لا يشبه من الكراء كان لها
 بذلك عذر في الانتقال (٥) قال و ينبغي إذا انتقلت "من" (٦) هذه الدار
 إلى غيرها بعذر و كان الشرط بعزيمة الطلاق أن يعود عليه الشرط
 في الأخرى كما روى عيسى من ابن القاسم في الرجل يقول لسزوجته
 و هو يمكن داراً بالكراء إذا خرجت من هذه الدار إلى رأس الحول فلائت
 طالق فينقضي كراءه و يريد أهل الدار أن يخرجوه قبل السنة قال
 كل من حلف بمثل هذا فأخرجه منها أمر غالب "كسيل" (٧) أو هــدم
 أو خوف أو إخراج من رب الدار فلاحت عليه و اليمين تلزمه في الدار
 التي تحول إليها فإن "خرجت" (٨) (منها) (٩) قبل السنة حلت (١٠)

و نحوه في المدونة.

-
- (١) في "أ" : بمطالبتها إياه في الكراء عذر بزيادة إياه بالكراء
 (٢) في "ع" : لخوف هو في "ب" ، "ج" : تخوف .
 (٣) بمعناه في العقد المنظم (٢٤/١) من الاستغناء .
 (٤) في "أ" : قبل انقضاء بزيادة : انقضاء .
 (٥) المدونة (٤٧٥/٢) .
 (٦) في "أ" : عن .
 (٧) في "ب" : سئل .
 (٨) في "ج" : خرج .
 (٩) شاقطة من "أ" .
 (١٠) المتبعية : كتاب الإيمان بالطلاق : البيان و التحصيل (١٨٦/٦) .

(فرغ) فلو شرط الزوج أنها ان طلبته بكراء الدار فله اخراجها
 جاز ذلك ، قال بعض الموثقين ، و شاهدت القاضي أبا الوليد الباجي
 و قد أملى صداق بكر نأت أب فسأله الأب و الزوج ذكر هذا الشرط فلملي
 ولا أن (١) لا يرحلها من دارها التي بموضع كذا ما أسكنته ^{وأسكنه} أسكنوها
 و أكمل الشرط الى آخره قال فهذا و ان لم يكن للاب هبة . شيء من
 مالها . في غير موضع فانه جائز لأن " الزوج " (٢) له أسكانها حيث
 شاء فلما قصره الأب على سكنى دارها و ترك له السكنى في مقابلته ما
 رجاه لها من حسن النظر معها في سكناه في موضعها جاز فعله (٣)
 والله أعلم .

فصل

و لو شرط لها ألا يمنعها من القضاء في مالها فان فعل فأمرها بيدها
 جاز (٤) و يكون لها بهذا الشرط أن تعتق " رقابها " (٥) أو تهب مالها
 لمن شاءت و لا يعتبر منها في ذلك لأن اشتراط ذلك عليه إذن " منه " (٦)
 و لو لم تشترط عليه شيئا لم يكن لها أن تتبرع بهبة أو صدقة

(١) ساقطة من "ب".

(٢) في "ب" : للزوج .

(٣) قاله ابن زرب : ليس له هبة و الكراء على الزوج و لا شيء على
 الأب و وقف على هذا يريد و ليس ليلا ان يهب مال ولده زائنته الا أن
 يلتزم الأب له ضمان الدرك (المعيار ٤٠٥/٣) .

(٤) النوادر من الواضحة (١/٣) .

(٥) في "أ" : "ج" : رقابها .

(٦) في "أ" : منه فيه بزيادة شبه الجملة فيه .

أو عتق دون "أثمه" (١) إلا في ثلثها فأقل هو لا يجوز أكثر إلا
 بإجازته قال ابن القاسم في المدونة (و غيرها) (٢): وللزوج رد
 الجميع (٣) و هو المشهور و قال المغيرة: يجوز منه الثلث كالنوماء .
 (قال غيره : و ليست كالوصية إذ قد تجوز وصية من لم يبلغ الحلم
 و لا يجوز صنيعه في الليل و لا كثير) (٤) و فرق بينهما بإمكان التلاهي
 في حق الزوجة إذا "رد" (٥) الجميع و فواته في حق المريض بموته .
 (فرع) و اختلف إذا "زاد" (٦) على الثلث كالدينار و تحسوه
 "ففي" (٧) المدونة أنه ينفذ الثلث و الزيادة (٨) ، و قال ابن نافع
 للزوج أن يرد ما زاد من قليل و كثير .

(مسألة) و اختلف هل (هو) (٩) على الرد أو على الإجازة ؟ فقاسم
 ابن القاسم : هو "جائز" (١٠) حتى يردّه الزوج كعتق المديان و رواه
 من مالك (١١) و قاله أصبح هو أنكر مطرف و عبد الملك هذه الرواية
 و قال هو على الرد حتى يجيز الزوج (١٢) ، قال بعض الشيوخ : فعلى هذا
 إذا ادعت المرأة أنه الثلث فأقل و خالفها الزوج كان عليها البينة

(١) في "أ" : أنن .

(٢) ماقطة من "ج" .

(٣) المدونة باب نصف الصداق (٢٢٨/٢) .

(٤) ماقطة من "ج" .

(٥) في "أ" : أراد . (٦) في "أ" : زاد .

(٧) في "أ" : في . (٨) المدونة بالكفالة (٢٨٥/٥) .

(٩) ماقطلا من "أ" .

(١٠) في "أ" : على الإجازة .

(١١) المتبعية البيان و التحصيل (٤٣٢، ٢٤/١٤) .

(١٢) أنكار مطرف في المتبعية : البيان و التحصيل (٤٣٢/١٤) .

و على قول ابن القاسم ان ادعى الزوج أنه أكثر من الثلث فعليته

البيتة (١) .

((فرع)) واختلف اذا علم الزوج بعقبا فردة ولم يخرج عن ملكها

حتى قام بموته أو طلقه فقال عبد الملك ومطرف: ذلك نافذ عليها

بالقضاء (٢) . وقال ابن القاسم: تؤمر بذلك ولا تجبر (٣) . (٤)

((فرع)) واختلف اذا اعتقت (٥) ثلث عبد لا تملك غيره فقال ابن

القاسم: ذلك جائز ولو اعتقه كله رد الجميع (٦) . وروى مطرف وابن

الما جشون من مالك: يرد الجميع في الوجهين وقاله المفيرة وابن دينار .

((فرع)) واختلف اذا دبرت (٨) عبدا لا تملك غيره فقال ابن القاسم

ومطرف من مالك: ذلك ماض ولا يرد الزوج (٩) وقاله أصبغ وابن حبيب .

وقال ابن الما جشون: لا يتم ذلك الا بانه كالعتق (١٠) .

(مسألة) واختلف اذا قدمت بالثلث فأقل على وجه الاضرار بزوجها

فقال مطرف وابن الما جشون وأشبغ من مالك يرد ذلك كله (١١) واختلف

(١) البيان والتحصيل (١/٢١٠، ١٤/٢٤-٢٥) .

(٢) المصدر المطبق (١٤/٢٥) . (٣) المصدر السابق (١٤/٢٥) . (٤) ماقطة من

(٥) في "ع"، "ب"، "ج"، اعتقت . (٦) العتبية: البيان والتحصيل (١٤/٤٢٥) .

(٧) عن أشبغ وابن الما جشون ورواية من مالك: البيان والتحصيل ١٥

(٨) مأهون من التدبير . وشرها هو عقد يوجب عتق مملوك في ثلث

ماله بعد موته يعتق لأرم . حدود ابن عرفة (٥٢٢) .

(٩) العتبية: البيان والتحصيل (١٥/١٥٢) . او دليله أنه من حقها أن

تمسكه طول حياته ولا تسبيعه فلا حجة له عليها في تدبيرها اياه

قاله ابن رشد في البيان (١٥/١٥٢-١٥٣) .

(١٠) العتبية: البيان والتحصيل (١٥/١٥٢) عن ابن الما جشون، وقاله

مجنون في العتبية في البيان والتحصيل: هي رواية مالك كقول ابن

الما جشون . وفي المدونة لعبد الرحمن بن دينار من مالك وجه هذه

الرواية أنها اذا دبرت عبدا ولا مال لها مواه فقد حُجرت على نفسها

جميع مالها وألزم ذلك نفسها الزاما لا رجوع لها فيه فصار ذلك

كالنفوت له . البيان (١٥/١٥٣) .

(١١) العتبية: البيان (١/٣٠٩) . وقال ابن رشد: ومثله حكى ابن حبيب

في الواضحة من مالك واختاره .

(فيه) (١) قول ابن القاسم فروى عنه يحيى أن "ذلك" (٢) ما ذكر على الوجه
كان (٣) هو قال عنه أصبح و سحنون؛ أما الثلث فل يجوز بخلاف (٤) ما دون
الثلث فهذه ثلاثة أقوال هو من أهل العلم من لا يجيز للمرأة القضاء
في شيء من مالها بغير إذن زوجها و يحتج بقوله عليه السلام ((لا يجوز
للمرأة أمر في مالها إلا بإذن زوجها)) (٥) و منهم من يجيز لها القضاء
في الجميع بغير إذنه استدلالا بظواهره (٦) أشار (وردت) (٦) في هذا
المعنى (٧) .

(مقالة) و اذا تكفلت بأكثر من الثلث فرد ذلك زوجها فقال
ابن القاسم : يبطل الجميع (٨) . و قال المخزومي : يجوز منه الثلث فقط
و قال ابن كنانة أما في الكفالة فيجوز الثلث لأنها ترجع بما أدت
بخلاف الصدقة و العتق و به قال ابن وهب و عيسى .

(قصر) و اختلفنا أنا حلفت (١٠) بمدقة جميع مالها فقال سحنون :

يلزمها لأنه مملوك إلى الثلث (١١) و قال أصبح : لا يلزمها لأن الزوج

(١) في "ق" ، في .

(٢) في "ع" ، ذلك له بزيادة : له .

(٣) العتبية ، البيان و التحصيل (٢٣/١٤) .

(٤) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٥) لم أجده بهذا اللفظ وإنما بلفظ قريب منه هو : لا يجوز (٨٠٨١)

لامرأة عطية إلا بإذن زوجها . أبو داود : معالم الدين (٢/٣٠٦ ٨١٦)

أحمد في مسنده (٢/١٨٤١٧٩ ٢٠٧) من عمرو بن شعيب زواه بالفاظ أخرى

ابن ماجه في سننه (٢٣٨٨-٢٣٨٩) الحاكم في المستدرک (٢/٤٧) النعائى

في سننه (٦/٢٧٨-٢٧٩) و أحمد (٥/٣٢٧) عن عبادة بن الصامت

(٦) ماقطة من "ع" ، "ب" .

(٧) قاله ابن رشد : البيان و التحصيل (٩/٢١٠ - ١٤/٢٥) .

(٨) المدونة (٥/٢٨٦) .

(٩) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(١٠) في "ق" ، "ب" ، "ج" ، حنث

(١١) العتبية ، البيان و التحصيل (٣/٢٢٦) .

أن يردّه (١)، فقال بعض الشيوع: "بأي أنها (١) (٢) كانت ممن يجهل أن
مدقتها مرفوعة إلى الثلث كان للزوج الرد وإن كانت ممن تعلم ذلك
لم يكن له الرد (٣) •

(مسألة) واختلفنا "أقرضت" (٤) أكثر من ثلثها فأراد الزوج رده
فقال أبو محمد ابن الشقاق (٥): ذلك لزوجها لأنه من المعروف كالكفالة
(٦) وقال (أبو) (٧) محمد ابن دحون (٨) ليس له ذلك بخلاف الكفالة
قال: والفرق أنه في الكفالة مطلوبة وفي القرض طالبة (٩) •

(فرع) واختلف إذا كان الزوج عبداً ففي المتبعية من ابن وهب:
أن لها أن "تتصدق" (١٠) بجميع مالها ولا قول له بخلاف الحر وقال
أصبح: ليس ذلك بشيء وهو كالحر لأنه زوج (١١) وقاله ابن نافع
وأشهب من مالك (١٢) هو أما بيعها وابتليها فما ضا إلا أن يكون (١٣)

- (١) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة •
- (٢) ماقطة من "ع" •
- (٣) قاله ابن رشد في البيان والتحصيل (١٤/٢٧) •
- (٤) في "ع" : قرضته
- (٥) هو عبد الله بن سعيد بن محمد بن الشقاق أبو محمد من علماء
الأندلس المبرزين في الفقه كان قاضياً سمع من القلمي وكان من أكابر
أصحاب ابن الفكي (ت/٤٢٦هـ) ترجمته في المدارك (٤/٧٢٩) •
- (٦) المتبعية : البيان والتحصيل (١٠/٥١٨) •
- (٧) ماقطة من "ع" و"ب" : والصواب اثباتها •
- (٨) هو عبد الله بن يحيى بن أحمد الأموي أبو محمد المعروف بابن دحون
من أهل قرطبة وكان من جملة الفقهاء وكبرائهم عارفاً بالفتوى حافظاً
للرأي على مذهب مالك وأصحابه عارفاً بالشروط وعليها بصيراً بالاحكام
مشاوراً فيها (ت/٤٣١هـ) ترجمته في المدارك (٧٢٩) والديباج (١٤٠) •
- (٩) شجرة النور (١١٤) •
- (٩) المسألة في الاعلام (٢٧٨) •
- (١٠) في "ع" : تصدق •
- (١١) المتبعية : البيان (١٠/٥١٨) •
- (١٢) المصدر السابق (٤/٢٤١) •
- (١٣) في "أ" : تكون •

فيه محاباة فهي في ثلثها (١).

فمما [في منع السراج زوجته
من زيارة أهلها]

وقولنا : و (١) (٢) لا يمنعها زيارة جميع أهلها من النساء و "نوات"

معارضها من الرجال إلى "آخر" (٤) الفعل فيه من الفقه "أنه اتقا" (٥) لم

يلتزم هذا الشرط كان له أن يمنعها من زيارة قرابتها من النساء

والرجال (بالمعروف) (٦) إلا من كانت منها ذات محرم ، كالممة

والخاله و بنت الأخ و بنت الأخت و ما أشبه ذلك

(مسألة) و مثل مالك من الرجل يتهم ختنه بافساد زوجته فيريد

أن يمنعها من الدخول عليها قال : ينظر في ذلك فان كانت متهممة

"منعت" (٧) بعض المنع و ان كانت غير متهممة لم تمنع الدخول على

ابنتها (٨) و مثل من كان بينه و بين أخي امرأته كلام فيمنعه الدخول

عليها قال : ما "أرى" (٩) أن يمنع و رواه بن نافع و ابن أشرس (١٠) من

مالك (١١) و مثل (أيضا) (١٢) من امرأة يغيب زوجها فيمرض أخوها

(١) المتنونة (٢٨٤/٥) قال : يمنعها و شراؤها في مالها كله و في المحاباة
في الثلث فقط

(٢) ماقطة من "ج" و "ج" .

(٣) في "ج" : نوى .

(٤) في "ع" : أن .

(٥) في "ج" : أن لم .

(٦) ماقطة من "ج" و "ج" .

(٧) في "ج" : تمنع .

(٨) العتبية : البيان و التحصيل (٣٥٧-٣٥٦/٤) .

(٩) في "ع" : أراه .

(١٠) هو عبد الرحيم بن أشرس قيل اسمه العباس و قيل : عبد الرحيم

كما في العتبية ، و هو أنما رى من العرب ثقة سمع من مالك ، روى عنه

ابن القاسم و في : رجال ابن وهب : أبو الأشرس عبد الرحمن بن أشرس

اليماني التونسي كان يكنى أبو مسعود روى عنه ابن وهب و جماعة

ترجمته في الديباج (١٥٢-١٥٣) .

(١١) العتبية : البيان (٣٥٧/٤) . (١٢) ماقطة من "ج" .

أو اختها أو أمها فتريد أن "تعودهم" (١) ولم يأتن لها زوجها فسي
 ذلك قال: لا بأس أن تأتيمهم وإن لم يأتن لها (٢)، وقال ابن حبيب:
 لا يحل لها الخروج إلى بيت أبيها ولا إلى موقع إلا بآذن زوجها ولا
 ينبغي له أن يمنحها الخروج إلى أبيها فإنه من الحقوق الواجبة ولا
 يمنحها من الدخول عليهما فإن زعم أنه لا يحمل خروجها اليهما ولا إلى
 غيرهما لم يرد بذلك ضرراً لم يحكم عليه بخروجها (إليهما) (٣) ولا
 لأبيها الدخول عليها لأن أبي قضي عليه بذلك فإن حلف الزوج ألا تخرج
 ٣ أمراًته (٤) اليهما ولا يدخلان عليها حثه الإمام في الدخول لا فسي
 الخروج (٥) هو في كتاب محمد قيل لمالك: فإن حلف بطلاق أو عتق
 أن لا تخرج أمراًته أيقض عليه في أبيها وأمها ويحث؟ قال: نعم.
 قيل له: فإن كانت امرأة ضرورية وأرادت الحج أترى أن يقض عليه ويحث؟
 قال نعم، ولكن لا يعمل عليه لأنها قد تريد تحيته يحلف هو أم لا وتريد
 هي أن تحثه (٦) وتقول أنا أريد أن أحج اليوم أرى أن يؤخر سنة
 ونحوها (٧) هو قال غيره إن "حلف" (٨) بالطلاق ألا تخرج أهدأ لم يقض عليه..

(١) في "ع": تزورهم.

(٢) منح الجليل (٤/٢٩٥).

(٣) ما قلته من "أ"، "ج".

(٤) في "ج": لامراًته.

(٥) انظر النوادر من كتاب ابن حبيب (٢٠١/١/ب) ما لعقد المنظم (١/٢٦).

(٦) المزورة، التحليل وترك النكاح، اللسان (٤/٤٥٣).

(٧) النوادر من كتاب محمد (٢٠١/ب/ب) ما للبيان والتحصيل (٩/٣٢٢).

(٨) النوادر من كتاب محمد (٢٠١/ب/ب).

(٩) في "ع": أحلف، في "أ": يحلف.

بـخروجها لأبويها و يقضي عليه "في الحج" (١) إن كانت ضرورة و يحسن
 و لا يجعل عليه "الحنث" (٢) إلا بعد العام (٣) و نحوه . و قال مالك في
 كتاب محمد أيضا في الذي يمنع امرأته من الخروج: يقضي عليه بأن تشهد
 جنازة أبيها وأميها و تزورها بالمعروف و أما شهود الحمام و اللعب
 و الجنائز فلا أرى ذلك (٤). و قال في جنائز المدونة : و تتبع المرأة
 "جنازة زوجها" (٥) وولدها ووالدها و أخيها إذا كان يعرف أن مثلها
 يخرج على مثله و أن كانت شابة و يكون أن تخرج على هؤلاء ممن لا ينكر
 عليها "الخروج عليهم" (٦) من قرأ بها (٧) . و في بعض الروايات : ممن
 ينكره و في بعضها : (٨) ممن لا يكون .

و قعت المسألة في المبسوط قال فيها : و ينكره أن تخرج على غير هؤلاء
 الذين لها الخروج عليهم و هذه الرواية ١ و رواية من روى ممن "ينكره"
 يقتضيان كراهية خروجها على غير المذكورين أو لا عمومًا هو أما رواية
 من روى ممن لا ينكر أو ممن لا يكون يقتضيان على تفسير بعض الشيوخ

(١) في "أ" : بالحج . (٢) في "أ" : "ج" : بالحنث .

(٣) الشواير من كتاب محمد (٢٠١/ب/خ) .

(٤) المصدر السابق نفس المتن : الصفحة ، البيان و التحصيل (١٠٥/٦) .

(٥) في "ج" : جنازة أمها و زوجها ، هو الأولى ما أثبتته لعدم ذكرها في المدونة .

(٦) في "أ" : الخروج معهم و عليهم بزيادة لفظ : معهم و الأولى اسقاطها

لعدم ورودها في المدونة . (٧) المدونة كتاب الجنائز (١٨٨/١) .

(٨) هذه الرواية في الأم (المدونة و رواية : ممن لا ينكره نقلها ابن

أبي زيد في مختصره . جامع ابن يونس (١١٣١/١) .

(٩) أي رواية : ممن لا يكون .

(١٠) في "أ" : "ع" : "ب" : لا ينكر بزيادة : لا النافية ، هو المواب اسقاطها
 ليصح المعنى .

(١١) هو ابن يونس ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس أحد أئمة

الترجيح في المذهب المالكي (ت/٥٤٥١) .

ترجمته في المدارك (٨٠٠/٤) ، شجرة النور (١١١) .

أن من "كانت" (١) من النساء يتصرف و ليست من ذوات القدر يجوز لها
 "أن تخرج" (٢) على من لا تحتجب منه و يكره على من تحتجب منه من
 قرابتها بخلاف من لا يتصرف من ذوات القدر فإنه يكره لها الخروج
 على غير المذكورين أولاً عموماً (٣) .

(مسألة) قال بعض الموثقين: فإذا شرط لها الشرط المتقدم انقطع
 هذا الخلاف و كان لها الأخذ بشرطها أن منعها (٤) و يدخل في أهلها من
 النساء العمات و الأخالات و بناتهن و بنات الأخوة و بنات الأخت و بنات
 الأعمام و الأخوال و بناتهن و أن سفن و كذلك من كانت تعرف عند الناس
 أنها من الأقل كانت "منها" (٥) ذات محرم أولاً .

قال مالك ممن لا زوج لها ممن قلما المتزوجة فلا زيارة لها اليه
 إلا بالن زوجها، قيل له: في كم "تعد" (٦) الزيارة الجائزة؟ قال: في كل شهر
 مرة أو مرتين فأما في كل يوم فذلك من فعل الجاهلية، قيل له: إن
 قوماً يقولون (٧): لها أن تزور في كل جمعة مرتين . فأنكره (٨) .

(١) في "ع"، "ب"، "ج" : كان .

(٢) في "أ" : الخروج .

(٣) جامع ابن يونس (١/١٣١)، و قال: و كذلك وقعت في المبسوط و هو
 الصواب .

(٤) المقدم المنظم (١/٢٦) .

(٥) في "أ" : ممن بدل : منها .

(٦) في "أ" : تجب .

(٧) في "ع" : يقول .

(٨) قال أبو عمران: من كان رحمه أمّاً كالوالدين و الأخوة كان أوجب
 حقاً و أخرى للتكرار و ما لم يخرج إلى حد الاكثار من بعدت
 رحمه من ذوي المحارم كان الواجب لهم من الزيارة للشرط خوفاً من
 الحنث أقله و ما في ذلك وقت مؤقت إلا ما جرت به العادات معاً لا يخرج
 إلى وجه مذموم في الشريعة . (المعيار ٢/١٠٨) .

(فسرع) و أما البنون والصغار الذين "ليسوا" (١) مع أمهم فانهم يقضي لهم بالدخول على أمهم في كل يوم، وان كانوا كبارا ففي كل جمعة (٢) فان حلف بالطلاق أن لا يدخلوا " (٣) اليها خرجت همي اليهم فان حلف على الأمرين " أجبره " (٤) السلطان على دخولهم أو خروجها اليهم و لا يحث إلا أن يريد بيمينه و لا بالسلطان (٥). قال بعض الفقهاء الموثقين: و ليس للزوج منعها من إدخال الشهود عليها فيمن يحتاج إليه من الأشهاد "على نفسها" (٦) و لا تدخل أحدا بغير اذنه.

(مسألة) و ان كان لأحد الزوجين ولد صغير فذكر في العقد رضا الداخل "منهما" (٧) سكنى ولد الآخر معها "إما" (٨) الطوع أو طس الشرط جاز و ان لم يذكر ذلك و أراد الذي له الولد "منهما" (٩) مكان الولد "معهما" (١٠) و أبى الآخر، فروى محنون عن ابن القاسم في العتبية: ليس الرجل أن يمكن فولده مع غير أمهم في بيت واحد (و يمكن واحد) (١١) بجميعهم إلا برضاها (١٢) هو في سماع ابن القاسم (عن مالك) (١٣):

- (١) في "ع" : هم ليسوا ، بزيادة : هم .
- (٢) التاج و الكليل (١٨٥/٤) .
- (٣) في "ع" : يدخل .
- (٤) في "أ" : أجبره .
- (٥) النوادر من كتاب ابن حبيب (٢٠١/٧ خ) ما لتاج و الكليل (١٨٥/٤) ، و قال المواق: قال ابن عرفة مثل هذا نقل الصقلي أي ابن يونس
- (٦) في "ع" : عليهما .
- (٧) في "ع" : منها .
- (٨) في "أ" : أو .
- (٩) في "ع" : منها ، و في "ج" : ساقطة .
- (١٠) في "ع" : منها .
- (١١) ساقطة من "ج" .
- (١٢) العتبية : كتاب طلاق السنة الثاني: البيان و التحصيل (٤٥٠/٥) .
- (١٣) ساقطة من "ج" .

ليس له أن يمكن امرأته مع أبيه وأمه وأهله إذا شكت المهر
 بذلك فإن احتج بأن أباه "أمي" (١) لا يستطيع فراقه نظرًا لأمه (٢)
 في ذلك فإن رأى ضررًا حولها من حالها (٣)، أو قال "ابن الماجشون" (٤) ،
 ينظر في ذلك فومًا امرأة وضعة القدر و ذات صداق يعير فلا يعزلها^{هـ}
 إذ لعله على ذلك تزوجها وفي المنزل سعة يعني إلا أن تحقق الضرر
 فيعزلها (قال) (٦) : وأما ذات القدر واليسار فلا بد أن يعزلها وأن
 حلف على ذلك "جبر" (٧) على عزلها (٨) .

(قرع) وفي سماع أشهب وابن نافع عن مالك: فيمن تزوج امرأة ولها
 ابنة صغيرة علم بها عند النكاح ودخل بها وهي معها لم قال لهما
 بعد ذلك: نحى ابنتك عني قال: ليس له ذلك (٩) . أو قال ابن الماجشون غسي
 الواضحة: أن لم يكن للابنة ولي فلا يفرق بينهما وإن كان لها ولي^{فله} أن
 يخرجها من أمها إلى الولي (١٠) . وقاله ابن زرب قال: وكذلك الرجل .

(١) ماقطة من "ج" ، وهو الأولى اثباتها لتحديد محل عدم الاستطاعة .

(٢) في "ب" : السلطان .

(٣) المعتبة : النكاح الأول : البيان والتحصيل (٢٣٧/٤) .

(٤) في "أ" ، "ج" ، عبد الملك بن الماجشون .

(٥) في "ع" : يمر لها ، والصواب ما أثبتته بدليل قوله بعد ذلك :
 فيعزلها .

(٦) ماقطة من "ب" : نعم "ب" .

(٧) في "ب" "ج" : أجبر .

(٨) البيان والتحصيل (٢٣٧/٤) . و قل ابن رشد : ليس قول ابن الماجشون
 عندي بخلاف لمذهب مالك فمن لا يشبه حالها من النماء أن يكتنح زوجها
 في دار على حدة ، وله أن يكتنحها في دار جملة فليس لها على زوجها أن
 يخرج أبويها عنها أن يثبت أضرارهما بها .

(٩) المعتبة كتاب النكاح الثامن : البيان والتحصيل (٣٤٩/٤) .

(١٠) البيان والتحصيل (٣٤٩/٤) .

إذا كان له ولد صغير فأبى زوجته من سكناه معها يفطر فإن كان له من أهله من يحضنه و يكفله أجبر على إخراجها عنها وإن لم يكن له أهل جبرت على البقاء معه وإن بنى بها والصبى معه ثم أرادت بعد ذلك إخراجها لم يكن لها ذلك لفخولها عليه (١) *

(مسألة) قال بعض الموثقين: وإذا شرط المرأة على الزوج^(٢) ألا يفرق بينهما وبين ابنتها وله أولياء لزمه "ذلك وإن" طاع لها بجميع مؤنه من كسوة وغيرها مدة الزوجية بينهما لزمه (٣) أيضا ولا يكسونه هذا الشرط إلا على الطوع لما فيه من الضرر وإن كان في عقد النكاح لم يجز ولم يفتح قبل البناء وثبت بعده بمداق المثل وبطل الشرط

فإن (٤) كان صدق مثلها أقل من المسمى لم ينقض منه، قال الشيخ أبو بكر (٥) ابن عبد الرحمن في (مسائله) (٦) * (٧) "ولو كان هذا الشرط"

(١) الأعلام (١١٩) *

(٢) في "ج" : ذلك لا خوف عليه وإن بزيادة جملة : لا خوف عليه *

(٣) العقد المنظم (٢٦/١) قال لأنه معروف التزام *

(٤) في "١" "ب" : الشرط لأن الغالب أن تكون المرأة حطت من صدق مثلها لأجل هذا الشرط فإن *

(٥) في "١" : من صدق المثل أو المسمى قال أبو بكر *

(٦) ماقطة من "ج" *

(٧) في "ج" : بال أقل من صدق المثل ومن صدق المسمى قال أبو بكر ابن عبد الرحمن *

(٨) في "١" "ج" : إلا أن يكون *

(*) ماقطة من "ع" *

الى أجل معلوم "جاز" (١) وان كان في "هقد" النكاح فان (٢) مات
الولد رجعت (٣) نفقته بقية الاجل الى أمه لانه من صداقها وانما
تأخذه على حسب ما شرطته . وقال ابن زرب (٤) لا يجوز وان كان الاجل
معلوماً و يفسخ قبل البناء و يثبت بعده بصدق المثل .

(مسألة) واختلف فيمن التزم الاتفاق على رجل فقال ابن زرب (٥)
يلزمه أن ينفق عليه و يكويه و احتج بقوله تعالى (وَإِنْ كُنْ أَوْ لَاتٍ
حَمِلَ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِ) (٥) و أجمعوا أن الكوة داخلة في ذلك (٦) ،
قال ابن سهل : وفي هذا نظر و انما هذا حكم النفقة الواجبة بالشرع
كنفقة الزوج و الآباء و البنين و أما من التزم الاتفاق على أحد
متطوعاً ، و قال : إنما أردت المطعم لا الكوة فيقبل قوله في ذلك (٧)
بدليل قول مالك في كتاب الرواحل من المدونة : فيمن اكرى إبلاً على أن
على الجمال "طعامه" (٨) جاز و ان لم يصف النفقة "كالمتزوج" (٩) لا يجد
نفقة ، و كذلك العبد و الحر يستأجر سنة على أن على مستأجره نفقته

(١) في "أ" ، "ج" ، فيجوز .

(٢) في "أ" ، النكاح لا تنفياً الفرر فان مات .

(٣) في "ج" ، لا تنفياً الفرر فان مات الولد رجعت .

(٤) ساقطة من "ع" ، هو الصواب اثباتها ليستقيم الكلام .

(٥) سورة الطلاق آية (٦) .

(٦) (٦) الإمام (١٢٦/خ) ، هو القول الأول .

(٧) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٨) في "ج" ، أن يطعمه .

(٩) في "ج" ، كالمتزوجة ، هو الصواب ما أثبتته .

قال "فقلت" (١) لمالك، فلو اشتوط الكسوة؟ قال: لا بأس به (٢). فلو كان لفظ النفقة يتناول الكسوة لقال له إذا سأله عنها لفظ النفقة يقتضيها فأنت غني عن ذكرها (٣) هو في الواضحة (قال ابن حبيب) (٤)؛ لا بأس أن يستأجر الظئر بشيء مسمى على أن نفقتها في طعامها وكسوتها على أبي المصبي سمي الكسوة أو النفقة أم لا لأن قدرها معروف (٥) هو هذا بين في خروج النفقة على الكسوة وأيضا (٦) لو التزم الرجل الاتفاق على رجل فأنفق عليه شهرا أو سنة ثم قال: هذا الذي أردت وطالبه الآخر بالاتفاق (عليه) (٧) حياته لصدق الملتزم وكذلك إذا قال: أردت الطعام لا الملابس^٨ وفي كتاب الصدقة من المدونة: فيمن تصدق بحائط على رجل فيه ثمرة قد طابت أو أبرت و قال إنما تصدقت "بالصل" (٩) و الثمرة لي قال مالك يصدق فقال ابن القاسم: بغير يمين (١٠)، وكذلك روى أشهب من مالك قسي كتاب محمد (١١) قال و قد يتخرج في بعض مسائل هذا المعنى أنه يخلفه..

(١) في "أ" وقلنا .

(٢) المدونة (٤/٤٧٠ - ٤٧١) .

(٣) الاعلام (١٢٦/خ) .

(٤) ماقطة من "أ" .

(٥) الاعلام (١٢٦) هو هذا هو القول الثاني .

(٦) أي في كتاب الواضحة قال: لو التزم ...

(٧) ماقطة من "ع"، "ب" .

(٨) المصدر السابق نفس الجزء والمصحفة .

(٩) في "ع" ، بالنخل .

(١٠) المدونة (٦/١١٥ - ١١٦) .

(١١) الاعلام (١٢٦) .

"من" (١) سماع أصبح وغيره : وأما أن قال ملتزم النفقة أنه لم

تكن له نية في مطعم و لا ملبس قيل له قم "بهما" (٢) جميعا (٣) .

(ع) (٤) و لتعمل جواب (٥) ابن زرب إنما وقع في هذا السؤال حيث

لا نية للملتزم وفيه أيضا نظر لأنه إذا كان لفظ النفقة لا يتضمن

الكسوة فكيف يلزمه مع عدم النية ووقع في الوفايا^{الثاني} من كتاب محمد

ما يؤيد قول ابن زرب وقال مالك : فيمن أوصى أن يتفق على رجل

حياته "يعمر" (٤) تضمن سنة و يخرج له من ثلث الموصي جميع ما يقوم

به من ماء و حطب (و طعام) (٦) و كسوة فقد سمي مالك هنا على دخول

الكسوة في النفقة (٧) (٨)

فـمـيـل

[في لو شرط الزوج أن لا يضار زوجته في نفسها و مالها]

و قولنا : و (أن) (٩) لا "يضارها" (١٠) في نفسها و لا في ذى مال من ..

مالها ، فيه احتياط للزوج لأن أخذ اليمير من مالها لا يقصد به " (١١) (١٢) ..

(١) في "أ" ، "ج" ، قال في ..

(٢) في "ع" : بها ، هو الصواب ما أثبتته لأنه يرجع إلى المطعم والملبس

(٣) (١٢٦) الأعلام (١٢٦) هو هو القول الثالث ، كما ذكر ابن رشد الأقسام

الثلاثة في البيان (١٢/١٣) .

(٤) (٤٣) في "ع" : فرع هو الظاهر ما أثبتته لأنه كلام المتيطي .

(٥) (٥) في "ج" : سؤال هو الصواب ما أثبتته .

(٦) (١١) في "ع" : يضمن .

(٧) (٧) ما قطة من "ج" .

(٨) في "أ" : النفقة النفقة .

(٩) في العتبية قال ابن القاسم : وأنا أرى أن يكون لهم فيما يعرض

لهم من النفقة الماء و الحطب و الدهن و الثياب و لا أخرى ما الصوفاء

و أرى ذلك للمرأة على زوجها و للموصي لهم النفقة مثله . قال ابن رشد :

و هذا دليل على أن من التزم نفقة رجل يلزمه كسوته لأنها من

النفقة (العتبية مع البيان (١٣ / ٨ و ١٨) .

(١٠) ما قطة من "ج" : و الأولى اثباتها في وثيقة عقد النكاح في (٣٥) (٣٥)

(١١) في "أ" : يضارها ، و الصواب ما أثبتته لأن الشرط عدم الاضرار سواء

كان ضرا أو غيره و انظر الوثيقة في ص ٣٥ .
(١٢) في "أ" ، "ج" : به الزوج بزيادة - لفظ - الزوج .

الاضرار بها (١) فترجع به عليه فقط وان اخذ ماله قدر وبال فلذلك
ضرر بها ولها أن تقوم عليه به وبالضرر قال أصبح في العتبية ،
لو أنه تزوج عليها أو تسرى أو اتخذ أم ولد ولم يكن عليه فسي
ذلك شرط الا شرط الضرر فلا قيام لها به الا أن يكون عرفهم في هذا
الشرط أن الاضرار بها النكاح عليها وشبهه فلها القيام قيل لأصبح
فان شرط (لها) (٢) أن لا يسيء اليها فان فعل فأمرها بيدها ثم ضربها
فهل لها القيام بشرطها؟ قال: ان ضربها في أمر تستأله على وجه الأدب
بالمر الخفيف فلا آراءه إساءة ولو كان غير ذلك وضربها مرارا رأيتها
إساءة وكذلك ان جاء من ذلك أمر مفروط فهو إساءة وان لم يتكرر (٤)
قال بعض الموثقين: فقد بين أصبح أنه ان ضربها ضرا خفيفا مرة
أو مرتين لغير الأدب لا قيام لها حتى يتكرر ذلك من فعله مرارا أو
يكون الضرب فاحشا وكأنه جعل ما يقع ذلك في الغيب محتملا انه لا يكاد
يعلم منه الا رواج فمار كالمداخل عليه (٥) هو روى حسين بن عاصم
عن ابن القاسم: أن المرأة قد تستوجب الضرب الوجيع بالذنب
تترتكبه وذلك اذا كان الذنب (٦) معروفا (٧) قال: وقد
ضرب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نساء من حتى شج عهد الله

(١) ما قطة من ج .

(٢) ما قطة من ج .

(٤) العتبية: النكاح الرابع، البيان (٧٢/٥).

(٥) البهجة: (٣٠١/١).

(٦) في ع، ج، والضرر، والاولى ما أثبتته بدليل قوله: الوجيع.

(٧) في أ، الضرب.

(٨) البهجة (٣١/١ - ٣٠٢).

(٩) الشج .

ابن عمر (١) صفية (٢) (٣) قال بعض الموثقين، و ينبغي على "هذه" (٤)
 الرواية أن لا تكون الشهادة بالضرر أو بالضرب عاملة حتى يقول "الشهود
 (أنه) (٦) أقر بها أو ضربها في غير ذنب" تمتوج به (٧) ذلك (٨).
 (قاعدة) (٩) روى مطرف من مالك في قوله تبارك و تعالى: ﴿وَأُضْرَبُونَ﴾
 قال يعني ضرباً غير مبرح (١٠)

-
- (١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي من كبار فقهاء الصحابة
 الجاهلية، نشأ في الإسلام وهاجر المدينة مع أبيه من البعثة (ت / ٧٣ هـ)
 ترجمته في التهذيب (٣٢٨/٥)، ط الحفاظ للسيوطي (١٨)، البداية والنهاية.
 (٢) هي صفية بنت أبي عبيد أخت المختار بن أبي عبيد الثقفي، أدركت
 النبي صلى الله عليه وسلم، وهي امرأة عبد الله بن عمر بن الخطاب،
 لا يصح لها سماع من النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنها نافع.
 ترجمتها في آمد الخاية (١٧٣/٧) ط ابن سعد (٤٧٢/٨ - ٤٧٣).
 (٣) لم أجد هذا الاثر بهذا اللفظ، وإنما روى ابن سعد من صفية أنها
 قالت: ربما ضربني عمر حتى ينشك وشاجير، ولقد ضربني مرة بالمشعب
 ط ابن سعد (٤٧٢/٨)، وفي الطبقات: الضارب لها عمر وأظنه خطأ
 والصواب ابن عمر.
 (٤) في "ع"، هذا.
 (٥) في "ج"، الشاهد.
 (٦) ماقلة من "ج".
 (٧) في "ع"، تمتوجه و الأولى ما أثبتته بدليل قوله بعد ذلك: ذلك
 (٨) البيهقي (٣٠٢/١).
 (٩) سورة النساء آية (٣٤).
 (١٠) قال به قتادة و حكى ابن طاووس أنه سمعه.
 المؤلف لعبد لرواق (٥١٠/٦).

و روى ابن نافع (عن مالك) (١) عن يحيى بن سعيد (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم استوزن في ضرب النساء فقال: ((مُرُوهنَّ و لَنْ يَضْرِبَ خِيَارَكُم)) (٣) و روى عن مالك أن أسماء (٤) بنت أبي بكر رضي الله عنهما امرأة الزبير (٥) كانت تخرج حتى موتب في ذلك فعتب عليها و ملى ضربتها "فمقد" (٦) شعر واحدة بالآخرى (ثم ضربها) (٧) فكانت الضرسرة تتقي أحسن اتقاء و كانت أسماء لا تتقي فكان الضرب بها أشد فشكت "ذلك" (٨) إلى أبي بكر فقال: أي بنية أصبري فان الزبير رجل صالح و لعله أن يكون زوجك في الآخرة فانه بلغني أن الرجل الصالح إذا ابهر امرأة "تقون" (٩) له زوجا في الجنة (١٠) و في المبسوط: مثل مالك من

ضرب النساء أقوال ما سمعت أن أحدا من الصالحين ضرب امرأة" (١١)

- (١) ماقطة من "أ" : و الواجبات له لموافقته ما في أحكام ابن العربي.
- (٢) هو أبو سعيد يحيى بن قيس الأنباري. روى عن الحسن بن معاذ و السائب بن زيد و روى عنه مالك و الليث بن سعد و غيرهم (ت/٥١٤٣).
- ترجمته في رياض النفوس (١٤٧/٢-١٤٨) ط. الفقهاء (٦٦) .
- (٣) ذكره بهذا اللفظ الهيثمي في كشف الاستار عن روائد البزار عن عائشة (١٩١/٢) و رواه أبو كراد و معالم الشافعي (٦٠٩/٢) و ابن ماجه (١٩٨٥) ، و البيهقي في سننه (٣٠٤/٧) و ابن حبان في صحيحه (١٣١٦) ، بلفظ قريب منه ، و ذكر ابن العربي هذا اللفظ و سنده في أحكام القرآن (٤٢٠/١) .
- (٤) من أسماء بنت أبي بكر ابن أبي قحافة ، أسلمت قديما بمكة و بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم و هي ذات النطاقين . أخت عبد الله ابن أبي بكر الصديق . روت من عائشة روى عنها ابن أبي مليكة و عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر (ت/٥٧٣) .
- ترجمتها في (ط. ابن سعد ٢٤٩/٨-٢٥٥) تهذيب التهذيب (٣٩٨/١٢) .
- (٥) هو الزبير بن العوام الأسدي القرشي حواري النبي صلى الله عليه وسلم و ابن عمته أحد العشرة المبشرين بالجنة هاجر الهجرتين له ثمانية و ثلاثون حديثا (ت/٥٣٦) ، ترجمته في الإصابة (٥٥٣/٢) ، الاستيعاب (٥١٠/٢) .
- أسد الغابة (١٩٦/٢) .
- (٦) ماقطة من "هـ" ، و هي واجبة لاثباته بدليل قوله بعد ذلك : فكان لضرب .
- (٧) في "ح" : ففعل ، و الصواب ما أثبتته : إذ لا معنى لقوله : ففعل .
- (٨) في "أ" : بذلك (٩) فانها تكون . (١١) في "ع" ، "ج" : امرأة .
- (١٠) رواه أبو وهب عن مالك في أحكام ابن العربي (٤١٨/١) ، و رواه ابن سعد مختصرا في طبقاته عن عكرمة عن أسماء ، الطبقات (٢٥١/٨) .

(مسئلة) قال بعض الموثقين: وأما ان أغرمها في مالها ولم

يكن لها عليه فيه شرط فهي (١) من ذلك وأغرم ما أخذ (من مالها) (٢)

فان عاد بعد النهي عاقب السلطان (و لم يطلق عليه) (٣) (٤).

(٥) (فسرع) فان خالغ الرجل زوجته على شيء أخذ منها شيء أثبتت

لأنه يؤثر عليها (امراة له) (٦) أخرى وفي كتاب محمد ، ينفذ الطلاق

و يرد عليها ما أخذ منها ، وكذلك ان نثر عليها ولم يتم بحقها

في ماله و نفسه فانه يفارقها بغير قدا^{وي} (٨) الطليمانيسة اذا كان

(لها) (٩) عليه شرط الضرر فقطع كلامه عنها و حول وجهه "فهيها"

في "فراشه" (١١) فذلك ضرر تقوم به ، قال سحنون: فان ضربها و زعم

ان ذلك (لذنب أخته على وجه التذنب) (١٢) ...

(١) في "أ" : فهي .

(٢) ماقطة من "أ" .

(٣) ماقطلا من "ع" ، و الصواب اثباتها لموافقتهما لما في البهجة .

(٤) البهجة (٣٠٧/١) .

(٥) في "ج" : أثبت و الأولى ما أثبتته .

(٦) في التحفة مع البهجة و حلي المعاصم (٣٠٢/١) و ان تكن الزوجة

قد خالغت زوجها على مال دفعته اليه و طلقها و أثبتت بعد ذلك

أضرارها بها الى حين خالغته رجعت بما خالغته به و هو ما أهبطه من

مال .

(٧) ماقطة من "ج" .

(٨) في "أ" : براءة .

(٩) ماقطة من "ج" .

(١٠) في "ج" : عنه .

(١١) في "ج" : فراشها .

(١٢) في "أ" : على وجه التذنب لذنب أخته فيه تقديم و تأخير .

فان كان ممن يؤدب و يعني بالأدب صدق، و ان كان (ليس) (١) من أهمل
الأدب و لا يعني به فعلية البينة أنه إنما ضربها للذنب تستوجب به
الضرب" (٢) و القول قولها إنه ظالم لها. (٣).

(فرع) فان أنكر ضربها جملة و قامت لها البينة (به) (٤)
كان لها القيام بشرطها فان قال بعد ذلك: "لذنب" (٥) أنه لم يقبل
قوله لا كاره. "أولا" (٦).

(مسألة) و في العتبية: (قيل) (٧) لمالك فيمن حلف ليجلدن
امراته امرأته خمسين سوطا، قال: يمنع من ضربها و تطلق عليه (٨)،
قال بعض الشيوخ: معنى المسألة أنه حلف بطلاقها، و نحوه حكى ابن حبيب
في الواضحة: أن من حلف بطلاق امرأته ليجلدنها أكثر من عشرة
أسواط مثل الثلاثين أنها تطلق عليه اذا كان "لغير" (٩) شيء تستوجهه
فان لم يعلم ذلك حتى جلدها برّ و عوقب بالزجر و السجن و "لم" (١٠)
تطلق عليه إلا أن يكون بها من الضرب آثار "قبيحة" (١١) "أو" (١٢) أمر
مشتهر لا يليق بمثلها فتطلق عليه للضرر اذا تفاخر ذلك و طلبت الفراق

-
- (١) ما قطعه من "ج" و هي واجبة الاتيان ثلاثا بخلافها يختل المعنى.
(٢) في "ج"، الضرر، و الأولى ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك: إنما ضربها.
(٣) العقد المنظم (٢٤-٢٣/١).
(٤) ما قطعه من "ع" "ب".
(٥) في "ج": كان للذنب بزيادة الفعل: كان.
(٦) في "أ"، الأول.
(٧) ما قطعه من "ع" "ج".
(٨) العتبية: البيان (٣٠٧/١).
(٩) في "ع" "ج": ذلك لغير زيادة: ذلك هو في "ج": بغير.
(١٠) في "ع": لا.
(١١) في "ع": مبيحة.
(١٢) في "ب"، و - بدل - أو.

قال (١) : ولو حلف بطلاقها ليجلدنها عشرة أسواط ونحوهما
 خليي بينه وبينها وقد أساء و لا تطلق عليه (يريد) (٢) و يصدق في
 أنها صنعت ما تستوجب به " (٣) ذلك الأدب " لا أنه " (٤) يكون له ذلك
 "دون" (٥) سببه و كذلك من حلف بحرمة عبده ليضربه ضرباً يسيراً دون
 "ذنب" (٦) أنذبه لم يمكن من ذلك و قال ابن أبي زيد : يمكن منه و هو
 بعينه و لا يصح أن يقال ذلك في الحرّة (٧) .

(فرع) و من هذا المعنى لو حلف بطلاق امرأة أخرى " (٨) أو بعثق
 عبده " (٩) ليجلدن هذه خمسين سوطاً فإن العطوان يعثقه و لا ..
 يمكنه من البر إلا أن يثبت عليها أنها فعلت ما تستوجب به ذلك و لو
 كانت يمينه على ذلك بالله أو بميام أو بمشي و شبه ذلك مما لا يقضى
 به فأبى المرأة أن تذهب (معه) (١٠) مخافة أن يضربها ليسقط عن نفسه
 ما حلف به فلها ذلك من أجل أنه لا يؤمن عليها و " يطلقها " (١١)
 الحاكم طلبة بائنة كالخلق و الله أعلم (١٢) .

- (١) القائل هو ابن رشد .
 (٢) ما قطعه من "ج" .
 (٣) في "ج" : بينها .
 (٤) في "ع" : لا أنه .
 (٥) في "أ" : بغير .
 (٦) في "ع" : "ب" ، "ج" : شي .
 (٧) ثم ابن رشد من عند قوله معنى المسألة في : ٢٤٨
 و في البيان و التحصيل (٣٠٧/٩) .
 (٨) في "أ" : امرأته الأخرى ، و في "ب" : امرأة له أخرى .
 (٩) في "أ" : بحرمة عبده ، في "ب" ، "ج" : بعثق عبده .
 (١٠) ما قطعه من "ع" .
 (١١) في "ج" : تطلق .
 (١٢) البيان و التحصيل (٣٠٧/٩) .

(مسألة) قال غير واحد من الموثقين: فإذا أدعت المرأة علس زوجها أنه "أقر بها" (١) وأرادت الأخذ بشرطها كلفها الحاكم اثبات صداقها ليثبت به شرطها "أو" (٢) الزوجية بينهما فإذا ثبت الصداق أحضر زوجها و سأله عما أدعت به (من) (٣) الضرر، فإن أقره مكّتها بحق الأخذ بشرطها وإن أنكره لم يحلفه على ذلك لأنها دعوى تتكرر فلا يجب بها يمين كدعوى الطلاق و كلفها اثبات ما أدعت من الضرر بمد أن تبين الضرر ما هو "فعله" (٤) منعها من الحمام و الزامه و تأديبها على الصلاة فإن أقامت شاهداً على "ضرر" (٥) و أنكر حلف على دفع قولها فإن "تكررت" (٦) شكواها به و لم تجد بيّنة كشف القاضي عن أمورها الجيران إن كان فيهم عدول (و إلا) أمر زوجها بإسكانها بين من فيهم عدول (٧) فإن بان له من ضرر بها ما يوجب تأديبه أدّبه "أن" (٨) لم يكن لها شرط، وإن كان لها شرط (في) (٩) الضرر أباح لها أن

-
- (١) في "ج" : ضربها .
 (٢) في "ج" : و .
 (٣) ما قطة من "ع" .
 (٤) في "ع" : فميلة .
 (٥) في "ج" : ضرره .
 (٦) في "ع" ، "ب" ، "ج" : يكرر، و المصواب ما أثبتته لأن الفاعل : الشكوى مؤنث فوجب إلحاق الثانيث بالفعل لعدم الفعل بينهما .

- (٧) ما قطة من "ب" هو هي واجبة الاثبات لموافقتهما للاعلام .
 (٨) في "ع" ، "ج" : و أن - بزيادة - و العطف هو الواجب إسقاطها ليستقيم المعنى .
 (٩) ما قطة من "أ" ، "ب" .

تطلق نفسها واحدة أو أكثر وله منكرتها فيما زاد على الواحدة
 ان كان الشرط على الطوع مالم يكن أنكر الشرط قبل ذلك فان كان
 أنكره فلا منكرة له فيما قضت به (١) (٢) •

(مسألة) وان عصى على القاضي خبرها أسكنهما مع ثقة أو
 أسكنه معها يتفقد أمرهما ويعرفه بحالها قاله (٣) مطرف وأصبح
 في الواضحة وبه قال عيسى بن دينار وحنون (٤)، (و) (٥) قال ابن
 لبابة وابن المطار: ولا يسكن أمينة معها هو أغلظ ابن المطار فسي
 ذلك تقوله ولا يقضي مما يقوله العامة باسكان ثقة أو أمينة وليس
 ذلك في كتاب ولا سنة (٦) (٧) • وقال بعضهم (٨) : وانما قصد بذلك
 الإضلال على من أنكر أمر الحكيم عند تشاجر الزوجين وأفتى بوضعها
 عند أمين وهذا القول ينسب إلى عبيد (٩) الله بن يحيى (١٠) • قال
 بعض الشيوخ : والأحسن في ذلك ألا (١١) يقضي باسكان أمينة حتى
 يتفق الزوجان عليها (١٢) هو تكون (١٣) نفقتها عند ذلك (١٤) طليهما (١٥)

- (١) باقطة من "ع"، "ب"، "ج" •
- (٢) بمن ذكر هذا التمس من الموثقين ابن مهمل في الاعلام (١٣٥)؛
 البيهقي (٣٠٥-٣٠٨/١) •
- (٣) في "ب" : قال والمواب ما أثبتته •
- (٤) الاعلام (١٣٦/خ) •
- (٥) باقطة من "ع"، "ب"، "ج" •
- (٦) في "ع" : "ج" : كتاب الله ولا مئة : نبيه •
- (٧) المصدر السابق نفس الجزء الصفحة •
- (٨) هو أبو الاصمغ عيسى بن مهمل (٩) في "ع" "ج" : عبيد هو الصواب ما أثبتته •
- (١٠) هو عبيد الله بن يحيى بن يحيى الفقيه الراوية الحافظ هروى عن
 أبيه ولم يجمع من غيره بالاندلس وسمع من أعلم هو عنه أخذ يحيى
 وأحمد بن خالد وجماعة (٢٩٧/٢ و ٢٩٨) ترجمته في شجرة النور (٧٦-٧٧) •
- (١١) في "ع" : لا (١٤) في "ع" : "ج" : يكون (١٤) في "ع" : مالك •
- (١٢) ذهب إليه ابن لبابة • المقصد المنظم (١٠٥/١) •
- (١٥) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة •

قال أبو بكر ابن عبد الرحمن: و يعمل الحاكم على قول الأمين وجلا كان
أو امرأة أنا رضا به "و" "مو" (١) ضرورة كما تجاز مالك نقل المرأة
الواحدة (٢) • ولو قال الزوج أو الزوجة "أولا" (٣) لا أرضى لأبرطين
أو امرأتين لكان ينبغي أن يجيبهما الحاكم الى ذلك •

(فرع) و يجوز في الضرر الشهادة على السماع (٤) و "على" (٥) القطع
في قول أصبح و "عز" (٦) ابن القاسم شهادة القطع في ذلك • و قال :
من أين للشهود القطع بمعرفة ذلك؟ فقال له أصبح: إن الشاهد (يقول) (٧)
أعلم ذلك و صح مندى و استحس الشيوخ العمل بقول أصبح (٨) •

(فرع) و "يجزى" (٩) عند ابن القاسم عدلان على السماع لفا في
من "لفيف الناس والجيران" بذلك و" (١٠) تكثير الشهود أحب اليه
("هذا" (١١) المشهور من المذهب و عليه العمل (١٢) و روى حسين بن
عاصم عن ابن القاسم: أنه لا تجوز شهادة "السماع" (١٣) إلا عن العدول •

(١) في "أ" • هي الأولى ما أثبتته لأن الضمير على قوله : الأمين •
(٢) ماقطة من "ج" • (٣) في "ع" • وأو: و الصواب ما أثبتته لاستقامة المعنى •
(٤) شهادة السماع هي اللقب لما صرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع
من غير معين • الحدود لابن عرفة (٤٥٥) و مراتبها ثلاثة :
الأولى: تفيد العلم و هي المعتبر عنها بالتواتر كالسماع أن مكة موجودة •
الثانية : شهادة الاستفاضة و هي تفيد ظنا يقرب من القطع مثل :
نافع مولى ابن عمر •

الثالثة : و هي التي تكلم عليها الفقهاء و هي المرادة هنا • و صفتها :
أن يقول الشهود معنًا مما عا فاشيا من العدول و غيرهم •
البيهجة (١٣٢/١) بمنح الجليل (٤٧٦/٨) • (٥) في "ع" : قال •
(٦) ماقطة من "ج" • وهي واجبة لاثبات

(٧) ماقطة من "ب" • هو واجب لاثبات حريميل بين قول أصبح وقول الشاهد •
(٨) لا كرهنا الفرع أين سلمون في العقبة المنظم (١٠١/١) •

(٩) في "أ" • "ع" • "ب" • يجوز • (١٠) في "ع" • من ذلك الصواب ما أثبتته •

(١١) في "ع" • (١٢) في "ع" • هذا هو بزيادة الضمير المنفصل : هو •
(١٣) البيهجة (٣٠٢/١) العقيد المنظم (١٠٣/١) و لم يقل ابن سلمون بهذا

المشهور من المذهب و عليه العمل (١٣) في "ع" • السامع هو الصواب ما أثبتته
بدليل استثنائه بعد ذلك : إلا عن العدول •

الآ "في" (١) الرضا فيجوز أن يشهد الخدم "على" (٢) لفيف القراءة من
الجيران والنساء والخدم (٣) قال أبو عمران وهو "أحسن" (٤) لأنه لا
يخبره الرجال في الأغلب (٥) وابن القاسم في كتاب محمد ما ظاهره
أن السماع لا يجوز إلا من الثقة في جميع الأشياء (٥) وفي سماع ابن
وهب (٦) من مالك أن الشهادة على السماع إنما تكون طاملة إذا سمع
ذلك الرجال والنساء (٧) فاشيا فان شهد في ذلك النساء عند القاضي
و غدهن (٧) لم "تجز" (٨) قال بعض الشيوخ: لأن الطلاق من معالي الحدود
فلا تجوز (٩) فيه شهادة النساء (١٠) وقال ابن الهندي: أنا شهد
بالضرر ما لحات النساء والخدم (التي) (١١) يدخلن اليها جاز (١٢).
(تنبه) وهذه المسألة من "الثمانية" (١٣) "عشرة" (١٤) مسألة التي

"يجوز" (١٦) فيها شهادة السماع هي (١٧) هذه والاحباس...

- (١) في "ج" : ففي. والصواب ما أثبتته لأنه لا يتأتى العطف بعد إداة الاستثناء
- (٢) في "أ" : ومن هو الأولى ما أثبتته لأن الفعل من الشهادة يتعدى بحرفه على
- (٣) النوادر (١٦٩/ب/خ) : قال : روى حسين عن عاصم عن ابن القاسم في غير
كتاب محمد ثم ذكر قول ابن القاسم . (البهجة ٣٠٢/١) .
- (٤) في "أ" ، "ب" ، "ج" : أحسن ، وهو الأولى ما أثبتته لموافقته نقل لتوليها في البهجة ١
النوادر (١٦٩/ب/خ) . (٦) في "أ" : عبد الله بن وهب . ٣٠٢
- (٧) في "ع" : وحدهن القاضي ، تقديم وتأخير .
- (٨) في "ع" : يجز ، وهو الأولى ما أثبتته لأن الضمير المنفصل المرفوع من
الفعل يرجع إلى الشهادة وهي مؤنثة .
- (٩) في "أ" : تجوز . (١٠) ما قطه من "ع" ، "ب" .
- (١١) حكى ابن سلمون قول ابن الهندي ولم ينسبه إلى ابن الهندي
ولا إلى غيره ، العقد المنظم (١٠٣/١) .
- (١٢) البهجة (٣٠٢/١) . (١٣) في "ع" ، المسائل الثمانية بزيادة كلمة : المسائل .
- (١٤) البهجة (٣٠٢/١) .
- (١٥) اتفقت جميع النسخ على كتابتها بدون تأ في آخرها ، والصواب
أثبتها لأن هذا العدد يتبع المعدود في التانيث والتذكير .
- (١٦) في "أ" : تجوز .
- (١٧) أي شهادة السماع في ضرر الرجل المرأة .
- (١٨) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، الرجل .

المتقادمة (١) والاعترة المتقادمة (٢) والنكاح (٣)
والألمانية (٤) والولاء (٥) والموت (٦) والموارث (٧)
وولاية القاضي ومزله والمعدالة والتجريح
والاسلام والكفر والولادة والرضاع والترشييد
والتفسير وفي بعضها خلاف ..

- (١) وكيفية الشهادة فيها أن يشهد الشهود على أنه يعرف الدار التي
بموضع كذا وحدها كذا وأنه لم يجمع منذ أربعين سنة أو عشرين عاماً
مقدمة التاريخ شهادته هذه سماعاً فاشياً مستفيضاً من أهل اللعلم
وغيرهم أن هذه الدار أو هذا الملك حبس على المصح كذا أو على امرئ
المرض بجاذرة كذا أو على فلان وعقبه أو حبس لا غير، وأنها محترمة
بحرمة الاحباس وتحوزتها بالتوقف إليها والتبيين لها بهذا جرى العمل
في أداء هذه الشهادة (منح الجليل من ابن سهل ٤٨٠/٨) .
- (٢) وصورتها : من كانت الدار في حوزته طويلاً أنه اشتراها وله بيعة
تشهد على السماع أنها لواحد من آباءه أو لا يدرون ممن فلا ينفعه ذلك
الكافي (١٠٤٣٠٣٠٢٠/٢) منح الجليل (٤٧٩/٨) .
- (٣) وهي أن يشهد الشهود بالسماع القاضي على السنة المعدل وغيرهم
أن فلاناً يكح فلانة هذه بالصداق المسمى وأن وليها فلاناً عقد عليها
نكاحاً برضاها وأنه فشا وشاع بالدفع والدخان . البهجة (١٣٢/١) .
- (٤) أي قول الشاهد هو فلان ابن فلان هو ذهب ابن القاسم إلى عدم
السماع إلا أن يكون مشتهراً . عبد الرحمن بن القاسم الكافي (٩٠٣/٢) .
- (٥) أي قول الشاهد مولى فلان هو من عتق جده فلان ويحرم هذا هو ابن القاسم
بخلافه إلا أن يكون أمراً مشتهراً مثل نافع مولى ابن عمر . الكافي (٩٠٤/٢) .
- (٦) وأما الموت فيشهد فيه على السماع فيما بعد من الميلاد وأما ما
قرب أو كان ببلد الموت فأنما هي شهادة بالبت حيث يشترط فيها في
مماثل شهادة السماع طول الزمان هو ذهب ابن القاسم إلى القول بشهادة
السماع في الموت على الإطلاق . منح الجليل (٤٨١/٨) .
- (٧) أي أن يشهد الشهود بالسماع أنه مات وأنه لا وارث له سوى
فلان لكونه مولاه وابن عمه وألهم سمعوا أنه يجتمع معه في الجد . البهجة (١٣٣/١) .

وولاية القاضي (١) و عزلته (٢) و العدالة (٣) و التجريـح (٤)
 و الاسلام (٥) و الكفر (٦) و الولادة (٧) و الرضاـع (٨) و الترشيد
 و التصفية (١٠) و في بعضها خلاف (١١) (١٢) .

- (١) أي أن يشهد الشهود أن فلانا قاضي أو منته عليه ولي القضاء
 انظر خليل مع شرحه منح الجليل (٤٨٣/٨) .
 (٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٤) و هو أن يقول الشهود لم نزل نسمع من الثقات و غيرهم أن :
 فلانا مجرح أو يـخرب أو يزني . منح الجليل (٤٨٢/٨) ، البهجة (١٣٤/١) .
 (٥) خليل مع شرحه منح الجليل (٤٨٢/٨) .
 (٦) سواء كان الكفر أصليا أو من ارتداد ، بالمصدر السابق نفس الجزء
 و الصفحة ، البهجة (١٣٤/١) .
 (٧) منح الجليل (٤٨٣/١) ، البهجة (١٣٣/١) .
 (٨) المصدر ان السابقان نفس الجزء و الصفحة . و قال التاودي :
 شهادة السماع تنشر الحرمة و هذا قبل العقد و الا لم يكن للمرأة أن
 تمنح نفسها بذلك لكونها في حوز الزوج . حلي المعام (١٣٣/١) .
 (٩) بمعنى أنه تمضي أفعال الذي شهد الشهود بأنه رشيد ، و لو مولى
 عليه على ما به العمل من اعتبار الحال لا الولاية . البهجة (١٣٤/١) .
 (١٠) أي فترد أفعال من شهد الشهود بأنه سفيه و لو لم يكن مولى عليه .
 المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (١١) كالخلاف في النسب و الولاية و الموت و قد سبق في ص ٢٥٤ .
 (١٢) و زاد بعضهم : الولاية ، المقر ، و الواهب و القسم و الايـصاف
 و النيات و الطلاق و الخلع و العتاقة و الاباق و التفليس و المحارب
 و البيع و الحمل و المصدق راغب و اللوث في القسامة ، و غالب التصرف
 و اتفاق من أوصى ، و من هو غائب ، و تنفيذ ايـصاف و عاقب و ايعار .
 منح الجليل (٤٨٤/٨) ، البهجة (١٣٢-١٤٦) ، الكافي (١٠٤/٢) ،
 العقد المنظم (٢٠٨/٢) .

(فسرع) فان ادعى أنه لا معها و أمكنه من نفسها بعد قيامها
بالضرر سقط قيامها بذلك جاهلة كانت أو عالمة (فان ادعت الجهل لم
تنتفع بذلك) (١) (٢) • قال بعض الموثقين: (و) (٣) هذه من العشرين
مسألة ٣ التي (٤) لا يعذر فيها أحد (بالجهل) (٥) (٦)
"١" (٧) هذه -

"ب" (٨) الامة "ا" فا عتقت (٩) تحت عهد فوطاها عالمة بالعتق
فانه يحق خيارها وان جهلت (الحكم) (١٠) (١١) •
"ج" (١٢) مسألة كتاب الرجم فيمن ارتبعت عنده أمة فوطاها
فعليه الحد ولا يعذر بالجهل • (١٣)

(١٤) "د" (١٥) مسألة كتاب السرقة فيمن سرق خرقة أو ثوبا لا
يساوى ربع دينار وفيه مصروف دينار لا يعلم له فانه
يسقطح ولا يعذر بالجهل (١٥) •

(١) ساقطة من "ب" هو الاولى اثباتها لأن فيها زيادة بيان •
(٢) النوارل للمصنف (٢٩/١) •
(٣) ساقطة من "١" •
(٤) في "ع" "ج" : الذي •
(٥) ساقطة من "١" ، وهي واجبة الاثبات •
(٦) قال ابن رشد: الأهل في هذا ما كان يتعلق به حق لغيره فلا يعذر
الجاهل فيه بجهله وما لا يتعلق به حق لغيره فان كان مما يعميه
ترك تعلمه عذر بجهله وان كان مما لا يعميه ترك تعلمه لم يعذر فيه
بجهله • البيان والتحصيل (٢٧٥/٥ - ٢٧٦) •

(٧) في "ع" : أحدها •
(٨) في "١" ، "ب" ، "ج" : الثانية ، هو الاولى ما أثبتته لأنه رتبها على
ترتيب المحرول •
(٩) في "ج" البتة يمتنع • (١٠) الموطأ : المنتقى (٥٦/٤) المدونة (٣٣/٣) •
(١١) ساقطة من "ج" • (١٢) في "ج" : الثالثة •
(١٣) المدونة (٢٤٢/٦) •
(١٤) ساقطة من "ع" "ب" ، هو في "ج" : الرابعة • (١٥) المدونة (٢٨١/٦) •

"هـ" (١) من اعتق أم "ولده" (٢) ثم وطأها في العدة وادعى الجهل

فانه "يحد" (٣) و لا يعذر بالجهل (٤) .

"ع - و في " (٥) كتاب القذف من المدونة أنه ان أعذر بالجهالة

فلا "حد" (٦) عليه (٧) .

و - مسألة العتبية فيمن ملك امرأته فقتل (عليه) (٨) بالهتات

فلم يناكرها في الحال ثم أراد مناكرتها بعد ذلك وادعى الجهل

قال في سماع عيسى يلزمه ما قضت (٩) و لا يعذر بالجهل (١٠) .

("ر" - مسألة العتبية فيمن وجب له يمين على أبيه أو جده فأطفه

أو حنّاه فلا تجوز شهادته لأنه عقوق و لا يعذر بالجهل (١٢) .

"ج" (١٣) الذي يقطع الدنانير والتارهميم جهلا لا تجوز شهادته و لا

يعذر بالجهل . (١٤)

(١) في "ع" ، "ب" ، "د" و في "ج" ، السادسة .

(٢) في "أ" ؛ ولد - بدل - ولده .

(٣) في "ع" ؛ يجبر . (٤) النوازل للعلمي (٢٨/١) .

(٥) في "أ" ؛ و إلا ففي "ع" ؛ هـ ؛ في الصواب ما أثبتته لأن المؤلف

ما يش على ترتيب أبجد هوز .

(٦) في "ع" ، "ب" ؛ شيء .

(٧) المدونة (٢٠٧/٦) . (٨) ماقطة من "أ" ، "ج" .

(٩) ماقطة من "ج" .

(١٠) العتبية ؛ البيان (٢٧٥/٥) .

(١١) في "ج" ؛ السادسة .

(١٢) العتبية ؛ البيان (١٣٧/١٠ - ١٢٨) .

(١٣) في "ج" ؛ الثامنة .

(١٤) وهذا قول ابن القاسم في العتبية ، وهناك قولان ، الثالث ؛

إلا ؛ أن يعذر بالجهل و هو من ابن القاسم في كتاب محمد ،

والثالث ؛ ليس بمرجحة و ان لم يكن جاهلا و هو قول سحنون .

العتبية مع البيان (١٣٧/١٠) .

"ط" (١) - المرتين اذا رد الرهن الي الراهن فذلك خروج من الرهن

و لا يعذر بالجهل (٢) .

"ي" (٣) المظاهر اذا وطأ قبل الكفارة قال اصبح، ويعاقب و لا

يعذر بالجهل (٤) .

"يا" (٥) مماثل الملاء يمتوى فيها العامد و الجاهل (٦) .

يب - من قذف عبدا ثم ظهر أنه "كان متقه" (٧) فانه يحد و لا

يعذر بالجهل (٨) .

"يج" (٩) التي أنفقت من مال زوجها في غيبته ثم نعيها ... فانها

ترد ما أنفقت من "حين موته" (١٠) و لا تعذر بالجهل (١١) .

"يد" (١٢) : البيوع الفاسدة كلها يمتوى "فيها" (١٣) العامد والجاهل^{"١٤"}

يه - من ابتاع "من" (١٥) يعتق عليه غير عالم فانه يعتق عليه

و لا يعذر بالجهل (١٦) .

(١) في "ج" : التاسعة .

(٢) النوازل (٢٨/١) .

(٣) في "ج" : العاشرة .

(٤) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٥) في "ج" : يبا، و الصواب ما أثبتته بدليل قوله بعد ذلك : يبه

(٦) المصدر السابق (٢٩/١) .

(٧) في "أ" : حر .

(٨) المصدر السابق (٢٨/١) .

(٩) في "ج" : يند .

(١٠) في "أ" : يوم نعي لها، في "ع" : حين موتها .

(١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(١٢) في "ي" : يه .

(١٣) في "أ" : فسنها .

(١٤) المصدر السابق (٢٩/١) .

(١٥) في "ع" : ممن .

(١٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

"يو" (١) من دفع زكاته "لفني" (٢) أو كافر "فيمر" (٣) عالم فأنه

(٤) (٧) يجزيه و لا يعذر بالجهل (٥)

يزد اذا وطئ المظاهر في شهر صيامه "للمظاهر" (٦) منها فأنه

يبتدىء صيامه و لا يعذر بالجهل (٧)

"يج" (٨) - الشفيح يقدم بعد العام ^{بعدة} (٩) و هو حاضر عا لسم

بالهنيح فانه تبطل شفيعته و لا يعذر بالجهل (١٠)

(يط من وطئ امرأته في اعتكافه بطل اعتكافه و لا يعذر بالجهل (١١)

كنا لنكاح في العدة يستوى فيه العا مد و الجاهل (١٢) (١٣) (١٤)

(١) في "ج" : يز .

(٢) في "أ" : فأنها ، وفي "ج" : فني عالم فانه ، والولى ما أثبتته ليعتقيم الكلام

(٣) في "ع" : غني .

(٤) ما قط : من "ج" : هو . واجب الاثبات لترتب الحكم عليه .

(٥) النوازل (٢٩/١) .

(٦) في "أ" : المظاهر .

(٧) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٨) في "ج" : يسط .

(٩) ما قط : من "أ" : هو الاولى اثباتها .

(١٠) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(١٢) زادها ابن هارون .

(١٣) ما قط : من "ع" "ب" "ج" : و الاولى اثباتها

(١٤) زاد العليمي اثنتي و عشرين مسألة .

(١) المطلقة يراجعها زوجها فمكت حتى يطلأها ثم تدعى أن عدتها قد انقضت و تدعى الجهل في سكوتها .

(٢) المرأة تزوج و هي حاضرة و تسكت و لا تنكح حتى يدخل بها زوجها ثم تنكر النكاح و تقول : لم أرضيه و تدعى الجهل .

(٣) الرجل يباع عليه متاعه و يقتضيه المشتري و هو حاضر لا يقر و لا ينكر و يدعى أنه لم يرض و يدعى الجهل .

(٤) من حاز مال الرجل مدة الحياة التي تكون عاملة و ادعى أنه ابتاعه فانه يصدق مع يمينه و لا يعذر صاحب المال ان ادعى الجهل .

(٥) البديوي يقر بالزنا و الشرب و يقول : فعلت ذلك جهلاً .

(٦) من رأى حمل امرأته فلم ينكره ثم أراد أن ينفيه بعد ذلك

(٧) العبد يزني أو يشرب قبل عتقه فانه يحسد حد الحر .

(٨) كثير من مسائل الوضوء و الصلاة و الحج .

- ١٩) وكذلك أكل مال اليتيم .
- ١٠) المتيمم للفتوى بغير علم .
- ١١) الطبيب يقتل بمعاناته وهو جاهل بالطب .
- ١٢) الشاهد يخطيء في شهادته في الأموال والحفود .
- ١٣) ما قال في الواضحة : فيمن باع جارية وقال كان لها زوج فطلقها أو مات عنها وقالت ذلك الجارية لم يجز للمشتري أن يظا ولا أن يتزوج حتى تشهد البينة بالطلاق والوفاة .
- وإن أراد ردها وأدعى أن قول البائع والجارية مقبول لم يكن له ذلك وإن كان ممن يجهل معرفة ذلك .
- له ذلك وإن كان ممن يجهل .
- ١٤) قال أصبغ : فيمن اشترى نصرانية وأعتقها في كفارة أنها لا تجزئه ولا يعذر بالجهل .
- ١٥) الغريم يعتق بحضرة غرمائه فيمكنون ولا ينكرون ثم يريدون القيام ويدعون الجهل .
- ١٦) الرجل يبيع العبد على الخيار ويتركه بيد المبتاع حتى يطول الأمد بعد انقضاء أمد الخيار .
- ١٧) الشاهدات يريان الفرج يستحل والحر يستخدم فيسكتان لا يقومان بشهادتهما ثم يقومان ويدعيان الجهل فلا تقبل شهادتهما .
- ١٨) ما في سماع عيسى من كتاب التخيير في المتبعية (٢٦١/٥) في السدّي يملك امرأته أمرها فتقول : قبلت ثم تعالاه بعد ذلك قبل أن تسأل ما قبلت ثم تقول : كنت أردت ثلاثا لترجع فيما مالت فيه أنها لا ترجع على الزوج بشيء لأنها حين مالت علمنا أنها لم تطلق ثلاثا ولا تعذر بالجهل .
- ١٩) المخيرة تقضي بالواحدة ثم تريد أن تختار بعد ذلك وتقول جهلت وظننت أن لي اختار واحدة .
- ٢٠) التي تقول لها زوجها أن غبت عنك أكثر من ستة أشهر فأمر بك بيدك فيغيب عنها و يقيم بعد الستة المدة الطويلة من غير أن تشهد أنسها على حقها ثم تريد أن تقضي وتقول : جهلت و ظننت أن الأمر بيديما شئت .
- ٢١) أن الرجل يجعل أمرا امرأته بيد غيرها فلا تقضي المملكة حتى يظاها ثم تريد أن تقضي وتقول : جهلت و ظننت أن ذلك لا يقطع ما كان لي .
- ٢٢) المملكة والمخيرة يملكها زوجها أو يخيرها فلا تقضي حتى ينقضسي المجلس على أول قولها ما لك ثم تريد أن تقضي بعد ذلك .
- النوازل (١ / ٢٩ - ٣١) .

(فرع) فان ادعت الزوجة أن الزوج أكرهها على الوطء و قامت بشرطها حلف و كان القول قوله فان نكل حلفت و أخذت بشرطها (١) و لو أنكرت أن تكون أمكنته من نفسها أو تلذذ بشيء منها كان عليه البينة بذلك فان مجتزأ حلفت و أخذت بشرطها فان نكلت حلف هو و أسقط قيامها (لأنه يراجعها) (٢) .

(مسألة) قال ابن الهندي و ابن العطار و غيرهما : اذا قامت بالضرر فطلاقها لنفسها طلاق بائنة (٣) و "بذلك" (٤) ^{أفتى} فقهاء قسروا طهينة و قال أبو عمر ابن القطان و ابن أبي عمير (٥) : تطلق نفسها طلاق رجعية " (٦) (٧) . قال ابن الطلاع في وثائقه : و هو غلط لأن كسبت طلاق يكون عند الحاكم عند مالك و أصحابه فهو بائن الا (طلاق) (٨) المولي (٩) و للمعمر (١٠) بالنفقة و أيضا (فانها) (١١) لو كانت رجعية

(١) المقعد المنظم (٢٣/١) .

(٢) ساقطة من "ج" .

(٣) المعيار (٤٦٣/٤) .

(٤) في "ب" : كذلك .

(٥) لعنه أبو عمر و الاشبيلي المعروف بابن المكوي .

(٦) في "ج" : بائنة هو الضواب ما أثبتته بدليل أنكار ابن الطلاع على القول به مباشرة .

(٧) حكاه ابن رشد من أبي إسحاق التونسي في الضرر بالعيب .

المقدمات (٦٤/٢) ، و قد أجرى التحولي الخلاف فيمن يوقع الطلاق المرأة أو الحاكم بالضرر أو الأيلاء أو الأعمار كالخلاف في العيب من يوقع فيه الطلاق - البهجة (٣٠٥/١) ، فكذلك هنا يلحق الضرر بالضرب و غيره .

بالضرر بالعيب .

(٨) ساقطة من "أ" .

(٩) المعيار (٤٦٣/٤) ، كفاية الطالب الراني شرح رسالة أبي زيد ^{ابن}

القيرواني (٨٥/٢) .

(١٠) ساقطة من "ج" .

(١١) ساقطة من "ب" .

(٩) مأخوذ من الأيلاء و هو : حلف الزوج على ترك وطء زوجته يوجب

خيارها في طلاقه . حدود ابن مرفة (٢٠٢) .

لم تنتفع بطلاقها (لانه يراجعها) (١) (فيتضمن) (٢) .

(فسرع) فلو جعل لها التملك في شرط الضرر كان لها أن تطلق نفسها ما شاءت وله منكرتها فيثبأ زاد على الواحدة ان ادمى نسيئة و كان الشرط على الطوع و يحلف . قال بعض الموثقين : و لو قال فسي الشرط تطلق نفسها بأي الطلاق شاءت كان لها أن تقضي بواحدة فأكثر كالتيخير و لا مناصرة له في ذلك (٣) .

(ع) (٤) هذا . يقتضي أن لها أن توقع في التخير واحدة أو اثنتين أو ثلاثة و هو خلاف قول مالك في المدونة : إنها ان قضت فيه بواحدة (أو) (٥) اثنتين سقط ما بيده () .

قال محمد : لم يبين منه الرضا بما "قضت" (٦) فيلزمه ٤٠٠

و قال أشهب : لها أن ترجع فتقضي بالثلاث .

(١) ماقطة من "ب" . (٢) ماقطة من "ع" ، "ب" .

(٣) ذكر ابن عبد البر ما جاء في هذا الفرع ، الكافي (٢/٩٠-٩١هـ) .

(٤) في "ع" ، "ب" ، "ب" ، "ب" ، "ب" .

(٥) ماقطة من "ج" .

(٦) المدونة الكبرى كتاب التخيير (٢/٣٧٣) .

(٧) في "أ" ، قضته .

(٨) المنتقى (٤/٥٩) .

(٩) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

المقدمات (٢/١٢٩) .

و قال عبد الملك في كتاب محمد : إذا قضت بواحدة فهي ثلاث (١) ،

و قال ابن الجهم (٢) : إذا قضت بالثلاث فللزوجة منكرتها و تكون

طلقة بائنة .

و قال سحنون : لا فرق بين التخيير و التملك له أن يناكسرها

فيما يريد و تكون طلقة رجعية و حكى ابن خويز مناداة عن مالك فسي

التخيير أنها طلقة بائنة و هو قول أكثر أصحابنا (٣) .

(مسألة) و لو لم يكن للمرأة شرط في الضرر على زوجها فشبه

لها "أنه" (٤) يضربها في نفسها و مالها فهل لها أن تطلق "بذلك

نفسها" (٥) أم لا ؟ حكى ابن الهندي في ذلك قولين : "أحدهما" (٦) "إن ذلك

لها" (٧) و إلا كانت كالمجبورة على احتمال الضرر و قد قال عليه السلام :

((لا ضرر و لا ضرار)) (٨) و يستوى في هذا القول من "شروط" (٩) القيام

بالضرر و من لا يشترطه إذ "لها القيام" (١٠) بالضرر و ان لم يتكرر .

(١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة ، المقدمات (٢٩/٢) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن الميم المعروف بالوراق الإمام الشقة العالم بأصول الفقه و أحكامه ذو التآليف الجليلة في مذهب مالك منها : ممالك الخلاف (ت/٣٢٩) ترجمته في ليدباغ (٢٤٣) ، شجرة النور (٧٨) .

(٣) النوارل (١/٢٢٣-٢٢٤) .

(٤) في "أ" : أنها .

(٥) في "أ" : "ج" : نفسها بذلك ، تقديم و تأخير .

(٦) في "ع" : "ج" : أحدهم .

(٧) العقد المنظم (١/١٠٣) .

(٨) أخرجه مالك في موطنه ، المنتقى (٤٠/٦) ، أحمد في مسنده (٣٢٦-٣٢٧) ،

(٩/١) (٢١٢) ، ابن ماجه (٢٢٤٠-٢٣٤١) ، البيهقي (٦/٦٩) .

(٩) في "أ" : يشترط ، و في "ب" : "ج" : ، تشترط .

(١٠) في "ج" : لا قيام ، و الصواب ما أثبتته إذ لا يستقيم المعنى بنفي القيام بالضرر .

والثاني: أنه ليس لها أن تطلق نفصها إذا لم تشتط ذلك حتى يشهد

لها بتكرار الضرر (١) و نحوه لابن أبي زيد .

(فرع) و ليس للاب و لا للوصي القيام عن الـ "نظرهما" (٢) من

"ابنة أو يتيمة" (٣) إذا أضر بها زوجها في نفصها إلا بتوكيلها إذا

لها "الرضا" (٤) باحتماله (٥) ، و كذلك كل شرط فيه قائمهما بيدهما

فقطاهما (فيه) (٦) نافذ من أخذ أو ترك قاله غير واحد ممن

الموثقين . و في كتاب ابن حبيب من ابن القاسم في المولى عليه

"يجرح" (٧) أن عفو جائر و أن كره وليه ، و قال مطرف و ابن الماجشون

و أصبغ: لا يجوز إلا باذن وليه .

(ع) (٨) لا فرق بين المألتين و الله أعلم .

(مسألة) و اختلف "متى" (٩) يحكم لذات الأب بالخروج من ولاية

أبيها ففي أحكام ابن زياد فيمن قام على زوج ابنته "يطالبه" (١٠)

بكالشها عليه قال ابن القاسم: هي في ولاية أبيها حتى يطول الزمان

(١) العقد المنظم (١٠٣/١) .

(٢) في "أ" ، نظره ، و الأولى ما أثبتته لأنه يعود إلى الأب و الوصي .

(٣) في "ع" ، ابنته أو يتيمته .

(٤) في "ع" ، الوصي ، و الصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام .

(٥) العقد المنظم (١٠٦/١) .

(٦) ماقطة من "ج" .

(٧) في "ع" ، يخرج و الصواب ما أثبتته .

(٨) في "ع" ، "ج" ، فرع .

(٩) في "ج" ، فيمن .

(١٠) في "ج" ، يطلبه .

ونزلت في أيام سليمان بن الأسود (١) القاضي وقد مضى لها سبع سنين في بيتها فقال لأبيها : لا كلام لك إلا بتوكيلها . وأفتى بذلك غيره . وقال ابن لبابة : إذا مضى لها مثل ثمان سنين فقد خرجت من ولايته ^٣ إلى ^٢ أن "يتصل" (٣) سفيهاً و سوء حالها (٤) .

فصل
[تعديق الزوج -
زوجته في الضرر]

وإذا صدق الزوج زوجته في الضرر في عقد النكاح فاختلف في نفسه قول منقول فقال مرة : يفسخ قبل البناء "فقط و قال" (٥) (٦) مرة : "يفسخ" (٧) "قبل و بعد" (٨) و قال مرة : الشرط لازم (٩) "فأنا" (١٠) قلنا بلزوم الشرط وأضر بها رفعت أمرها إلى الحاكم و أثبتت المداق عنده ليثبت الشرط أن أنكره زوجها و أن اعترفه و أنكر الأضرار بها حلفت بالله لقد أضر بها في نفسها أو في مالها [أضراراً متصلاً إلى حين يمينها - الضرر -] ثم تطلق نفسها و لو صدقها في بدون يمين لزمه ذلك لا تحلف" (١١) (١٢) .

- (١) هو سليمان بن أسود بن يعيث الغافقي أبو محمد كان فيه ذكوة و صلاحية و تحامل على حاشية السلطان و قلة مداراة . استقضى بقرطبة مرتين و لم يزل قاضياً إلى أن توفي وترجمته في .
- قضاة قرطبة (٨٩٠/٨٢٠/٨٢٠/٧٢) تاريخ ابن الفرضي (١٨٥) .
- (٢) في "ج" و "أ" (٣) في "ع" ، "ج" ، ينقل .
- (٤) ذكر المسألة ابن سهل في الاعلام (١١٤/خ) .
- (٥) العقد المنظم (٢٣/١) .
- (٦) في "ع" فقط ، وقال مرة يفسخ البناء ^{بعد} وقال بزيادة ما بين فقط و - وقال .
- (٧) في "ع" ، ساقطة ، و في "ج" : لا يفسخ بالنفي .
- (٨) في "ج" : قبل البناء و بعده .
- (٩) حكى التسولي الاتفاق على لزوم الشرط إذا كان بعد العقد (٣٠٢/١) .
- (١٠) في "ع" ، "ج" ، و أنا .
- (١١) تبصرة الحكام (٢٦٧/١) ، و في العقد المنظم (٢٣/١) من كتاب الاستغناء أنه يجوز لمن أرادت ترك اليمين و أن يجعلها مصدقة بغير يمين تلزمها .
- (١٢) في "ع" : يحلف ، و المواب ما أثبتته لأنه صدقها في الضرر بدون يمين .

و لو أرادت المرأة أن تأخذ بشرطها دون أن ترفع "أمراها إلى الحاكم" (١)
 جاز ذلك إذا علم الشهود الزوجية و الشرط بأشهاد الزوج لهم (٢) (٣)
 في عقد النكاح فتحلف بمحضهم و تطلق نفسها و ان كان الشرط أن تنسأ
 تصدق دون يمين لم "تحلف" (٤) و يمضي الحاكم ذلك بعد الامتنار
 للزوج فيهم (٥).

(مسألة) و ان أسقطت الزوجة كالنساء عن زوجها أو افتدت منه
 بمال أو أسقطت حضانة بيتها على ان يطلقها ثم قامت بعد ذلك
 و (رعت) (٥) أن ما فعلته من ذلك كان من أضرار "من" (٦) الزوج
 و اكراهه و أقامت على ذلك بينة و عجز الزوج عن "المدفع" (٧) فيهم (٨)
 "نفذ عليه" (٩) الطلاق و حكم بنقض ما "التزمت" (١٠) و صرف عليها
 ما أعطته بعد يمينها أن فعلها ذلك كان للضرار الذي أثبتته و لا
 يضرها ما عقدته في الخلع من أن ذلك كان (من) (١١) طيب نفس منها

- (١) في "أ" و "ب" : إلى الحاكم أمراها - فيه تقفيم و تأخير.
- (٢) ماقطة من "ج".
- (٣) في "ع" و "ب" : يحلف و الصواب ما أثبتته لأنه اشترط لها الزوج
 التصديق بدون يمين.
- (٤) أي بعد الامتنار للزوج في الشهود.
- (٥) ماقطة من "ب" و الأولى اثباتها ليعتقيم الكلام.
- (٦) في "ع" و "ب" : عن.
- (٧) في "أ" و "ب" : الدفع.
- (٨) أي الشهود، يعنى عجز الزوج عن أن يدفع فيما أثبتته الزوج بشهادة
 الشهود يكونه اختلس بها طابعه بعد قيامها أو كونه مكنته من نفسها
 أو تجريده الشهود الذين شهدوا بالضرر البهجة (٣٠٢/١).
- (٩) في "ب" : بعد و الصواب ما أثبتته لأن فيه زيادة حكم و هو نسفون
 الطلاق عليه الذي وقع عند المخالعة.
- (١٠) في "ع" : التزمت.
- (١١) ماقطة من "ب".

و لا اقطاعها استرعاء البيئات (١) و لا أنها فعلته طاعة غير مكرهة
 و ينتقض جميع ذلك (٢) . قال بعض الموثقين: و لا خلاي أعلمه في ذلك
 اذا استرعت البيئة قبل الخلع أنها إنما "خالعت" (٣) بذلك ليتخلص
 من ضرره و أنها غير طائعة فيه و كذلك ان لم تسترع و لم تكن عالمة
 ببيئة الضرر (٤) فان علمت بها و لم تسترع فهو محل نظر لأنها أشهدت
 في الخلع أنها طائعا غير مكرهة فكأنها إكذبت نفسها و قد اضطرب
 فيها قول ابن العطار . و قال بعضهم: و الأثبه "أنه" (٥) اذا أثبتت
 الضرر فهي كالمكرهة و المكره لا يلزمه قول و لا يؤخذ به و الى هنا
 ذهب^{ابن} الهندي (٦) و غيره من الموثقين قال ابن بطال في أحكامه فعملى
 هذا اذا كان اللفظ "الطوع" (٧) لا يفيد فلا معنى لذكره .

"ع" (٨) و ظاهر قول ابن عفيف في وثائقه أنه لا ينفعها اثبات

الضرر وحده حتى تقدم الاستدعاء .

(مسألة) و لو أن الخلع انعقد بينهما أخذته الزوج بما أعطته

الزوجة ثم انقسخ ذلك منها "لشبهت" (٩) الضرر بها "فهل" (١٠) يرجع

(١) معنى الاسترعاء هو اشهادها قبل الخلع أنها متى افتدت من زوجها
 بشيء فليس طوعا منها و لا التزاما و إنما يحملها عليه الضرورة
 والرغبة في الحرارة من ضرره بها و أنها متى حملت لها النجاة منه
 ترجع اليه قاله صاحب الفائق و غيره - حاشية البناني على الزرقاني،
 (٧٤/٤) منح الجليل (٢٢/٤) .

(٢) المعيار (٦/٤) ، البهجة مع حلي المعاصم (٣٠٢/١) .

(٣) في "أ" : تخالعه .

(٤) حاشية البناني (٧٤/٤) ، البهجة (٣٠٣/١) منح الجليل (٢٢/٤) .

(٥) في "أ" ، "ج" ، أنها .

(٦) اليمادر السابقة و نقلوا أن قول ابن العطار مثل قول ابن الهندي
 و لم يذكروا الاضطراب .

(٧) في "ع" : البلوغ، و المواب ما أثبتته انه لا مدخل للبلوغ في الكلام
 على الشفاعة في الخلع أنها خلعت من طوع منها . (٨) في "ع" : فرع .
 (٩) في "ع" : بشبهت . (١٠) في "أ" : هل و المواب ما أثبتته لأن الفاء
 تعلق بجواب لو .

الزوج على الجميل أم لا ؟ في ذلك قولان؛ قال ابن المطار
 و "أبو عمران" (١) : يرجع عليه لأن الغا من غير مكره فإذا اطلع بشيء
 لزمه و لا رجوع له على المضمون و أيضا فان من حجة الزوج أن يقسول
 للجميل أنت أدخلتني في زوال العصمة و الأكنت أتوب من (٢) الضرر
 و تبقى لي زوجة (٣) و انتقد ذلك أبو عبد الله ابن الفخار و غيره
 و قالوا : لا رجوع له على الجميل لأنه قد اتضح بثبوت الضرر أنه تحمل
 للزوج بما لا يحل له فلو ألزمناه ذلك لا يحل للزوج أكل المال ؛
 بالمباطل (٤) قال غير واحد من الموثقين ؛ و بهذا جرى العمل و "استمر"
 القضاة (٦) -

و قولنا : و عليه أن يحسن صحبتها و يحمل بالمعروف عشتها- و هو
 معنى قوله تعالى ﴿ وَ قَاشِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٧) و قوله ﴿ وَ كُنَّ مِثْلُ
 الَّذِي عَلَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٨) قال ابن عباس : أَحَبُّ (أن) (٩) أتزين
 (١) في "ج" : ابن عمران ؛ و الصواب ما أثبتته لموافقته لما في البهجة
 (٢) في "ع" : على ؛ و الأولى ما أثبتته لأن الفعل من التوب يتعدى بمن
 لا يعلى و ان كانت الحروف تنوب بعضها عن بعض .
 (٣) و جواب ابن المطار جاو على مذهب أشهب (البهجة ٣٠٣/١) .
 (٤) و جواب ابن الفخار جار على مذهب ابن القاسم ؛ المصدر السابق
 نفس الجزء و الصفحة .
 (٥) في "ع" ، "ب" ؛ استحسن .
 (٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة و كل هذا باختصار من المتبعية
 (٧) سورة النساء آية (١٩) .
 (٨) سورة البقرة آية (٢٢٨) .
 (٩) ما قطة من "ع" .

لها كما تترين لي (١) قال ، واذا فرغ "في" (٢) الجماع ينتظرها
حتى تفرغ (٣) .

و قولنا ، جهده ، يقال بفتح الجيم (٤) و ضمها (٤) لقوله تعالى ،
﴿ جَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَجِدُونَ لَكُمْ جَاهِدًا ﴾ (٦) و قولنا " ^{٢٧}
و - درجة - لقوله تعالى ﴿ وَلِلرَّجَالِ فَتَبَاهٍ دَرَجَةٌ ﴾ (٨) قال القاضي
إسماعيل "هي" (٩) كون الطلاق بينه (١٠) ، و قيل نفقته (عليها) (١١) (١٢)
و قيل كون شهادته أكمل من شهادتها . (١٣)

- (١) أخرج هذا الإثر عن ابن عباس الطبري في تفسيره جامع البيان (٤٥٣/٢) . و أخرجه وكيع وسفيان بن عيينة و عبد بن حميد و ابن المنذر و ابن أبي حاتم عنه ، الدر المنثور (٢٧٦/١) .
- (٢) في "ع" : من .
- (٣) الظاهر من اختصار ابن هارون أن القائل ابن عباس بينما نجد في الأصل أن القائل هو الحسن . التنقيطية ٦٦ ب
- (٤) قال الراغب الجهد و الجهد الطاقة و المشقة و قيل الجهد يالفتح المشقة ، و الجهد الواسع ، و قال الأزهري ، الجهد بالضم شيء قليل يعيشر به المقل على جهد العيش لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾ و على هذا المعنى قال ، و الجهد أيضا ، و قال الليث : الجهد ما جهد الاتماع من مرض أو أمر شاق فهو محدود ، و الجهد لغة بهذا المعنى . و قال الفراء :
- الجهد : الغاية ، و الجهد : الطاقة ، المفردات في غريب القرآن (١٠١) ، و تهذيب اللغة (٣٧/٦) .
- (٥) سورة النور آية (٥٣) ، و سورة فاطر آية (٤٢) ، و استدلل المؤلف بها على الجهد بالفتح .
- (٦) سورة التوبة آية (٧٩) ، و استدلل بها المؤلف على الجهد بالضم .
- (٧) في "ع" ، قوله ، و الأولى ما أثبتته ليوافق درج المؤلف على شرح الوثيقة .
- (٨) سورة البقرة آية (٢٢٨) ، و استدلل بها على قوله ، درجة .
- (٩) في "ع" ، "ج" ، هو .
- (١٠) العقد المنظم (٧/١) .
- (١١) قاله ابن اسحاق المحرر الوجيز تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ١٩٧
- (١٢) ساقطة من "ع" .
- (١٣) البهجة (٢٣٧/١) .

و قال الحسن : هو الصداق (١) و قيل : التفاوت في الميزان (٢) و قيل :
الجهاد (٣) ، و قيل : كونه انا قذفته حدث و انا قذفتها "لاعن" (٤) (٥) وقيل :
هي اللحية (٦) .

و قولنا : علم الزوج أن زوجه فلاله ممن لا تخدم نفسها فيه احتياط
للزوجة لأنه لو "أدعى" (٧) بعد "ذلك" (٨) أنه لا يستطيع الاقدام لم يقبل
منه لقراره أنه ممن يلزمه ذلك و "يتبع" (٩) ما له (له) (١٠) و لو أقام
بينة على دمواه لم تسمع لأنه مكذب لها إلا أن يعلم أنه أجح (١١) في
ماله كما قالوا في المديان يعترف لرب الدين أنه مليء بدينه ثم
يدعي العدم فلا تقبل منه بينة ذلك إلا أن يعلم أنه (قد) (١٢) طرأ عليه
ما أثلف ماله (١٣) . و قال بعض القرويين : تنفعه البينة بالعدم و لا
يضره ما أشهد به من الملء لأنه يقول لولا ذلك " لم يعاملني" (١٤)
أحدو بالقول الأول جرى الممل و اختاره غير واحد من الموثقين (١٥) .

-
- (١) عن الشعبي جامع بينا البيان للطبري (٤٥٤/٢) .
(٢) عن مجاهد . الطبري (٤٥٤/٢) العقد المنظم (٧/١) .
(٣) عن مجاهد تفسير الطبري (٤٥٤/٢) .
(٤) عن الشعبي ٨٨٤٤/٧٧ الطبري (٤٥٤/٢) .
(٥) في "أ" : لم يحدو - لا عن بزيادة جملة : لم يحدو .
(٦) رواه ابن جرير عن حميد ، المصدر السابق (٤٥٥/٢) .
(٧) في "ع" : ادعاه ، و الصواب ما أثبتته لأن الضمير المفعول لا يعود
على سابق انما على لاحق ، و الضمائر انما تعود على ما سبق دون ما لاحق
(٨) في "ع" : بذلك ، و الاولى ما أثبتته و اسم الاشئرة يعود على مسلم
الزوج أن زوجه ممن لا تخدم نفسها .
(٩) في "أ" : يسمع ، و في "ج" : تتبع و الاولى ما أثبتته للسياق .
(١٠) ما قطعه من "ج" . (١١) مأخوذ من الجوح .
(١٢) ما قطعه من "أ" . (١٣) البهجة (٢٢٥/٢) .
(١٤) في "أ" ، "ج" : ما عاملني .
(١٥) منهم ابن فتوح و في الفشتالية و المعيار أنه المشهور المعمول
به . البهجة (٢٢٦/٢) .

(مسألة) قال بعض الموثقين: و لو انعقد النكاح دون شرط —

الإعدام فإنه ينظر فان كانت ممن لا تخدم نفسها و هو مليء لزمه الإعدام^١
و ان تنازعوا في استطاعته على الإعدام ففي كتاب^٢ "استغنا" (٢) لابن
عبد الغفور: القول قول الزوجة و على الزوج البينة كالنفقة و قيل:^٣

القول قول الزوج (٤).

"ع" (٥) و لو كان الزوج غنيا و هي ممن (لا) (٦) يخدم "مثلها" (٧)
الدناة حالها و قلة مهرها لم "يلزمه" (٨) الخدمة الباطنة كالطبخ
و المعجين و الكس و ذلك عليها هو قد تنازع الناس في الخدمة
"فقال" (٩) ابن القاسم فيها في المدونة قولا مجملا: ليس على المرأة
(من) (١٠) خدمتها و لا من خدمة بيتها شيء، و قال "ربيعه" (١١): عليه
إعدامها و في يهره و يتماونان في عسره (١٢) و قال ابن الماجشون
و أوضح: "أنا" (١٣) كانت ذات قدر في نفسها و صداقها فعلى الزوج
إعدامها ان كان مليئا و ان كان صداقها يسيرا و ليست من ذوات الحال

(١) العقد المنظم (٢٧/١).

(٢) في "ع": الاستيفاء، هو الصواب ما أثبتته.

(٣) العقد المنظم (٢٧/١).

(٤) قال ابن سلمون: و قيل البينة على المرأة فهذا يدل على أن

القول قول الزوج.

(٥) في "ع": قرع.

(٦) ماقطة من "ع": و هي واجبة الاتبات إذ لا يستقيم الكلام بحدفها.

(٧) في "ب": نفسها، و الأولى ما أثبتته بدليل اتفاق النسخ على قول (يخدم).

(٨) في "أ": "ج": تلزمه.

(٩) في "أ": قال.

(١٠) ماقطة من "ع":.

(١١) في "ج": الصغيرة، هو التصويب من المدونة (٢٦٣/٤).

(١٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة.

(١٣) في "أ": و ان.

فعليتها الخدمة الباطنة كلها من "جبن" (١) وكنس و فرش و طبخ و استقاء
 ما^٢ ان كان معها في الدار و لا يلزمه اخداؤها و ان كان ملياً و لم^٣
 يخلف رأسه ليس عليها غزل و لا نسج مطلقاً (٢).

(فسر) و اختلف اذا كان من أهل "الجدة" () () فيما يلزمها
 من الاخداع فقال ابن القاسم "من مالك في المدونة" () و كتاب محمد
 لا يلزمه النفقة خادم "واحد و" (٢) في المبسوط عن مالك ان كسان
 ممن لا يكفيه و امرأته الا أكثر من واحدة فعليه ان ينفق على أكثر
 و روى أصبغ عن ابن القاسم في العتبية "يلزمه" () من نفقته
 "خدمها الخادمين" () و "الثلاث" () انا كانت ذات غنى و شرف قال
 أصبغ: و هو "عثن" (١) (١٢) و لو ارتفع قدرها مثل بنتك السلطان
 و الهاشمية لرأيت أن تزداد في عدد الخدم (قال) (١٣): فيقضى لهما
 بنفقة (الريح) (١) و الخمس و كموتهن و زكاة الفطر عنهن . قال اسحاق
 ابن ابراهيم : و معنى ذلك اننا طالبها الزوج باستعمال هذه الرقبة

(١) في "ج" : جبن .

(٢) ذكره ابن سلمون عن ابن الماجشون و أصبغ بالعقد المنظم (٢٨/١) .

و ذكره ابن رشد عن ابن حبيب ، المعيار المعرب (٣/٣٨٤-٣٨٥) .

(٣) حكاه ابن سلمون عن بعضهم : العقد المنظم (٢٨/١) .

() في "ب" : بالخدمة .

() لعله يقصد بها الجد و هو الثنى و الرزق و الحظ . لسان العرب ١٠٧/٢

() في "ع" : في المدونة عن مالك ، فهو فيه تقديم و تأخير .

() المدونة (٢/٣٦٦) .

() في "٣" : تلزمه .

() في "ب" : خادمها الخدامات .

() في "١" : الثلاثة .

(١) (١) في "ع" ، "ج" : حسن .

(١٢) العقد المنظم (٢٨/١) .

(١٣) ماقطة من "أ" . "ج" .

(١٤) ماقطة من "ب" .

وَأَمَّا إِنْ نَهَبَ إِلَى الْاِقْتِمَادِ لَمْ يَلْزِمَهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفَقَةِ خَادِمٍ (وَاحِدَةٍ) (١).
 (مَسْأَلَةٌ) فَأَنْ "طَلَبَتْ" (٢) "الزَّوْجَةُ" (٣) بِنَفَقَةِ خَادِمِهَا لِيَعْمَرَهُ وَارَادَ
 هُوَ أَنْ يَخْدُمَهَا خَادِمُهُ أَوْ يَكْرِيَ لَهَا كَمَنْ يَخْدُمُهَا "بِمِثْلِ مَا يَنْفِقُ عَلَى
 خَادِمِهَا فَأَكْثَرُ فَالِقَوْلِ قَوْلِهَا" (٤) لِأَنَّ خَادِمَهَا أَرْفَقَ "لَهَا" (٥) (مَنْ
 خَادِمُ زَوْجِهَا) (٦) قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ (وَاسْتَحْسَنَهُ
 أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) (٧) وَافْتَى بِهِ "قَالَ بَعْضُ الْمُوثِقِينَ: بَهَلًا كَانَ
 يَفْتِي بَعْضُ شَيْوْخِنَا" (٨) (قَالَ "أ" وَكَانَ مَالِكٌ رَأَى أَنَّ نَفَقَةَ خَادِمِ الزَّوْجَةِ
 وَاجِبٌ بِالْشَّرْعِ كَمَا أُوجِبُوا عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفَطْرِ (١٠) وَ" (١١) افْتَى بِهِ
 غَيْرُ وَاحِدٍ (١٢) قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ: هُوَ مُخْتَارٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

-
- (١) مَا قِطَّةٌ مِنْ "ع" .
 - (٢) فِي "أ" : طَلَبَتْهُ .
 - (٣) فِي "ع" : الزَّوْجَةُ وَاحِدَةٌ ، بِزِيَادَةٍ : وَاحِدَةٌ .
 - (٤) فِي "ب" : وَجِبَ لَهَا عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى خَادِمِهَا .
 - (٥) فِي "أ" ، "ج" ، "ب" .
 - (٦) الْمُنْتَقَى (١٣١/٤) بِالْعَقْدِ الْمُنْظَمِ (٢٧/١) ،
 وَاسْتَدِلُّوا بِالْبَاجِي بِأَنَّ خَادِمَهَا أَطْوَعَ لَهَا وَخِدْمَةُ خَادِمِهَا أَرْفَعُ لِحَالِهَا
 فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَضُرَّ بِهَا فِي إِزَالَتِهَا عَنْهَا وَابْدَالِهَا عَنْهَا .
 - (٧) مَا قِطَّةٌ مِنْ "ج" .
 - (٨) مِنْهُمْ الْبَاجِي .
 - (٩) فِي "ع" ، "ب" ، "أ" : غَيْرُ وَاحِدٍ .
 - (١٠) الْمُنْتَقَى (١٨٤/٢) .
 - (١١) فِي "ع" : الْفَطْرُ عَلَيْهَا وَبِزِيَادَةٍ كَلِمَةٌ عَلَيْهَا .
 - (١٢) مَا قِطَّةٌ مِنْ "ب" ، "ج" .

أما أن يكرى لها "امراة" (١) تخدمها حرة أو أمة أو يشتري لها
 خادما أو ينفق على خادمها (٢)، قال الباجي، أو يخدمها بنفسه (٣) .
 (فسر) واختلف إذا عجز الزوج "من" (٤) الأخدام هل تطلق عليه
 بذلك أم لا ؟ قال ابن القاسم في رواية عيسى، لا تطلق عليه بذلك وهو
 المشهور وبه "لقضاء" (٥) (٦)، وروى أصبغ من ابن القاسم أنها تطلق
 عليه بذلك "كعجزه" (٧) عن النفقة و قاله عبد (٨) الملك و سخون (٩) .
 (فسر) ولو انعقد النكاح على شرط الأخدام ولم يذكر
 العاقد أن ماله يحتمل إخدامها فسخ (النكاح) (١٠) قبل البناء و ثبت
 بعده بمذاق المثل (١١) ، رواه عيسى عن ابن القاسم .

و قولنا : تزوجها بكلمة الله قيل (أراد) (١٢) شهادة أن لا إله إلا
 الله أن لا يحل لمن على غير الإسلام أن يتزوج مسلمة (١٣) ، و قال :

-
- (١) في "ج" ، خادما ، و الصواب ما أثبتته لأنه أم من كونها خادمة أو غير خادمة .
 (٢) المنتقى (١٨٤/٢) .
 (٣) في المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٤) في "ع" ، على .
 (٥) في "ج" ، العمل .
 (٦) العقد المنظم (٢٨/١) تحفة الأحكام و شرحها البهجة و علي المصام
 (٤٠٠/١) ، البيان و التحصيل (٤٢٦/٥) .
 (٧) في "ع" ، و لعجزه ، و الصواب ما أثبتته لأن مراده القياس لأن العجز
 من الأخدام غير العجز عن النفقة .
 (٨) البيان و التحصيل (٤٢٦/٥) ، المعيار (١٠٦/٢) .
 (٩) العقد المنظم (٢٨/١) .
 (١٠) ساقطة من "أ" .
 (١١) العقد المنظم (٢٧/١) قال و يحقط الشرطه
 (١٢) ساقطة من "ج" .
 (١٣) العقد المنظم (٧/١) .

الخطالي : هي قوله تعالى : ﴿ قِيَامُكَ يَمَعْرُوفٍ أَوْ تَحْرِيحُ بِإِخْصَانٍ ﴾ (١)
 و قولنا و بما أخذ الله للزوجات (على أزواجهن المسلمين فأنسه
 أصوب من قول ابن العطار : و بما أخذ الله للزوجات) (٢) المسلمات على
 أزواجهن فإنه يدل أن المسلم ممنوع من نكاح الكتابية و قد انتقد
 " ذلك عليه " (٣) ابن الفخار و غيره من الموثقين .

و قولنا في النحلة : نحلة صحيحة (نعقد) (٤) النكاح عليها الى
 آخره ، فيه احتياط للاب الناحل لثلاثي الزوج أن ، نكاحه " (٥) انعقد
 على أكثر منها فيحلفه و للاب صرف اليمين " عليه " (٦) قاله ابن الهندي
 و ابن المطار و ابن لهبابة و غيرهم ، و اختلف انا صرف الاب اليمين على
 الزوج " فيحلف " (٧) ما الذي يستحق فقيل : يأخذ ما حلف عليه لزوجته و قال
 أبو بكر ابن عبد الرحمن : لا يأخذ لغيره شيئا و لكن يحط منه قدر ما زانت
 النحلة في صداقتها من صداق مثلها و ترجع الزوجة بذلك على وليها قال
 فظه : و انما يجب للزوج اليمين على الاب انا ادعى أن النكاح انعقد
 عليها لأن له في ذلك حقا بخلاف لو ادعى أنها كانت بعده لاثما عطيسة
 محضة للابنة و لا يحلف الاب لولده . (و الصواب ما تقدم ع) (٨) قال
 ابن الهندي : و زعم بعضهم أن قول العاقد و على هذه النحلة بذل ..

(١) سورة البقرة آية (٢٢٩) .

(٢) ساقطة من "ع" ، و الواجب اثباتها بدليل قوله بعد ذلك با' اتفاق
 النسخ ، و انتقد عليه ابن الفخار .

(٣) في "١" : عليه ذلك ، فيه تقديم و تأخير .

(٤) ساقطة من "٢" .

(٥) في "أ" : نكاح .

(٦) في "ب" : على الزوج .

(٧) في "١" : "ج" : فحلف .

(٨) ساقطة من "١" .

الناكح الصداق المذكور يوجب خلا في النكاح لأنه يوجب أن يبقى البضع
 بلا صداق و كأنه اشترى النحلة (به) (١) قال : وإنما كتب ذلك من سلف
 من الموثقين تنبيها على أن الزوج "قد رفع" (٢) الصداق من أجلها
 إذ ليس (صداق) (٣) المرأة الكثيرة المال كالقليلة المال و لتسقيط
 الحيازة فيها لأنها تكون من باب المعاوضة و قد اختلف في ذلك فقال
 أبو بكر ابن عبد الرحمن : لا تحتاج إلى حيازة و لا تبطل بالموت لأنه من
 باب معاوضة لأن الناكح تزوج عليها و هذا المشهور و عليه العمل عند
 الجمهور (٤) . و حكى ابن عتاب عن فضل بن "سلمة" (٥) : أنه لا بد فيها من
 الحيازة و قاله ابن الهندي في النسخة الوسطى من وثائقه ، و قال في
 الكبرى : تصح دون حيازة (٦) و اختلف فيمن قال لزوجه النمرانية :
 "أسلمي" (٧) و لك هذه الدار فأسلمت ثم مات الزوج قبل أن تقبضها
 المرأة فقال مطرف : لا إسهاد كاف لأنها ضمن إسلامها و قال أصبغ : تبطل
 أن لم تكن حيازتها قبل موته ، قال ابن حبيب : و يقول مطرف أقول (٨) .
 (قرع) و اختلف أيضا هل فيها شفعة أم لا ؟ فذهب بعضهم إلى أن
 "الشفعة فيها" (٩) بقيمتها (١٠) ، و قال بعضهم : لا شفعة فيها (١١) .

(١) في "أ" : قد وقع ، في "ب" : رفع .

(٢) ما قطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .

(٣) ما قطة من "ب" .

(٤) الأعلام (١١٧/خ) .

(٥) في "ع" ، مسلمة .

(٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٧) في "أ" ، "ب" ، "ج" ، أسلم و الصواب ما أثبتته لأن السياق يقتضيها .

(٨) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٩) في "أ" ، فيها الشفعة وفيه تقديم و تأخير ، و في "ب" : الشفعة بقيمتها ،
 بحذف شبه الجملة : فيها . (١٠) حكاه ابن سيمون عن مالك ، المعقد

المنظم المنظم (١٢/١) ، و ذهب إليه ابن الجلاب (البهجة ١١٩/٢) .

(١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة ، حكاه عن مالك من رواية

ابن عبد الحكم .

لأنها هبة وانما يكتب (١) الناس على ذلك بدل الزوج ما بدل لاسقاط
 الحياة فقط . قال : أبو عمران الفاسي : والخلاف فيها على القولين
 في الشفعة في "الهبة" (٢) والمشهور أن لا شفعة فيها (٣) ، قال فيره :
 الأشبه أن فيها الشفعة بالقيمة (٤) لأنها كهبة الثواب وقد اتفقوا
 على (٥) أن (٥) الشفعة فيها (٦) فالنحلة أولى أن تكون تحتها الشفعة
 وقاله أبو بكر ابن عبد الرحمن ، قال : وأما على مذهب ابن القاسم
 فلا شفعة فيها (٧) .

(مسألة) مثل ابن نحون عن امرأة نزلت ابنها في عقد نكاحها
 داراً استثنى منها غرفة تمكنها حياتها فإذا ماتت لحقت (الغرفة)
 بالدار (الغرفة) أقل من ثلثها فقال : هذه نحلة فامدة لأن فيها غسراً
 وانعقد النكاح عليها فهي تجري مجرى البيوع (في الاستحقاق و"سقوط"
 الحياة و غير ذلك) (١٠) و ترد النحلة و يفسخ النكاح فان نخل مضى
 بصداق المثل (قال) (١١) ابن سهل : وفيه نظر (١٢) .

- (١) في "ج" : تكتب .
- (٢) في "ب" : الوصية ، أو الأولى اثباتها والمراد بالهبة هنا لغير الثواب
- (٣) أي في النحلة و شهر هذا القول التصولي ، البهجة (١١٩/٢) .
- (٤) هي رواية ابن الجلاب . البهجة (١١٩/٢) .
- (٥) ما قطة من "ع" .
- (٦) قال به ابن القاسم . المدونة (٤٤٠/٥) ، الكافي (٨٥٦/٢) .
- (٧) و مذهبه أن لا شفعة في الهبة لغير الثواب فعلى مذهبه مسنا
 أن لا شفعة هنا في النحلة .
- (٨) ما قطة من "ع" .
- (٩) في "ج" : شرط .
- (١٠) ما قطة من "ج" .
- (١١) ما قطة من "ج" .
- (١٢) (١١٧ - ١١٨) .

(ع) (١) قال أبو بكر ابن عبد الرحمن و أبو عمران فيمن نكح
ابنته بما يستغله من مال فحس عليه مدة حياته و انعقد النكاح
على ذلك أنه جائز لأن السعلة عطية "للأبنة" (٢) و لا غرر في ذلك
(و هو مما لا يقدر في النكاح) (٣) كما لا يقدر "رهن الغرر" (٤) في
أصل البيع ، قال أبو بكر ابن عبد الرحمن: و كذلك لو كان في السعلة
غرر "بعدم" (٥) الصفة و نحوه لم يفسخ النكاح (به) (٦) لأنها للمرأة
لا للزوج فلا يضر النكاح كونها مجهولة (٧).

(تبينه) قال غير واحد من الموثقين: و ان كانت السعلة ممسكة
"يتمكنها" (٨) الأب فلا تتم إلا بخروجه و انتقاله عنها بنفسه و ثقله
و سواء كانت البنت بكرا أو ثيبا رشيدة أو سفية صغيرة أو كبيسة
و ان كانت بذهب أو بفضة أو طعام أو غير ذلك فهي لازمة في خمسة
الناجل يؤخذ بها في حياته و موته و لو (٩) انحل ذلك "النكاح" (١٠)
(بطلاق الزوج أو موته) (١١) أو فسخ لفساد عقد أو مداقه فالسعلة
ثابتة للبنت لأن ذلك حق وجب لها (١٢) و كذلك ان ماقت البنت للزوج

-
- (١) ساقطة من "ع".
 - (٢) في "أ" ، بالأين .
 - (٣) ساقطة من "ج".
 - (٤) في "ج" ، غدر الرهن .
 - (٥) في "أ" ، "ج" ، لعدم .
 - (٦) ساقطة من "أ".
 - (٧) المعيار (٤٠٩/٣).
 - (٨) في "ب" ، يكتبه .
 - (٩) في "أ" ، ان .
 - (١٠) في "أ" ، النكاح .
 - (١١) في "أ" ، بطلاق أو غيره كموت الزوج .
 - (١٢) العقد المنظم (١٢/١).

ميراثه في النحلة و قال الشيخان أبو بكر بن عبد الرحمن وأبو
 عمران: وبه القضاء والفتيا، و قال غيرهم: إذا انفخ (النكاح) (١)
 قبل البناء رجعت النحلة "إلى الأب" (٢) كالذي حمل الصداق في ابنه
 الكبير ثم طلق قبل البناء أن نصف الصداق يرجع إلى الأب (٣) ونحوه
 لابن العطار (٤)، قال: وهو كمن قال لرجل بع "فرسك من فلان" (٥) و الثمن
 طلي ففعل ثم استحققت الفرس أو ردت بعيب فانه يرجع في عطيته و صاب
 هذا القول بعض القرويين، و فرق بين المألتين بأن الصداق عوض عن
 البضع وإنما يجب جميعه بالبناء فمتى سقط منه شيء رجع ذلك إلى
 الحامل و ليس الصداق في الحقيقة "عوضاً" (٦) من النحلة و لا الزوج
 مشترى لها و "زيادته" (٧) من أجلها كزيادته لجمالها، قال بعض
 الموثقين: (٨) و لو تأخر الفسخ إلى أن دخل بها و ثبت النكاح مضت
 النحلة للبائع للبنت باتفاق و كذلك لو طلق أو مات، و إنما الخلاف
 إذا فسخ النكاح .

(مسألة) قال غير واحد من الموثقين: وإن استحققت النحلة

أو بعضها قبل البناء خير الزوج فإن شاء دخل و لا يخفف منه شيء من

(١) ساقطة من "ج" .

(٢) في "أ" ، للاب .

(٣) البهجة (١/٢٨٥-٢٨٦) .

(٤) العقد المنظم (١/١٢) .

(٥) في "أ" ، من فلان فرسك، فيه تقديم و تأخير .

(٦) في "ع" ، عوض، هو الصواب ما أثبتته لأنه خبر ليس .

(٧) في "أ" ، زيادتها .

(٨) العقد المنظم (١/١٢) .

المداق أو فارق ولا شيء عليه ، وإن كان دخل بها فاختلف فيه فقيل :
 أنه لا قيام في ذلك للناكح و قيل : للمرأة صداق مثلها على قدر ما بقي
 في يدها من مالها أو من النحلة قال ابن الهندي :
 و بهذا جرى العمل (١) .

(مسألة) فإن ثبت أن النحلة محبة من تعبير الناحل أو غيره
 فإن كان قبل البناء خير الزوج في الدخول بلا نحلة أو الفراق وإن
 كان بعده فلا شيء على الناحل و يخفف "من" (٢) الزوج كما تقدم (٣)
 قال ابن الهندي : فإن قال الأب لابنتي كذا و لم يقل "أنه" (٤) نحلها

ذلك فلم يلف ذلك لم يلزم الأب شيء و هي كذبة كذبها كما لو قال
 : "علي" (٥) ابنته : أنها بيضاء جميلة فوجدتها سوداء فلا يخفف من الزوج
 (بشيء) (٦) لأنه لو شاء بعث عنها (٧) .

(فزع) فإن كان ذلك "الشرط" (٨) للزوج و لم يوجد لينة شيء خير
 الزوج قيل البناء وله "الرجوع" (٩) بعده على الأب الذي "فره" (١٠)
 وللاينة المسمى ، و قال ابن وهب في العتبية : ترجع إلى صداق مثلها من

(١) البهجة عن المتبعية (٢٨٦/١) .

(٢) في "ع" ، على .

(٣) أي الخلاف في النحلة إذا استحققت أو بعضها في ص: (٢٧٩) .

(٤) في "أ" ، أنها .

(٥) في "أ" ، عن .

(٦) ماقطة من "أ" .

(٧) البهجة عن المتبعية (٢٨٦/١) ، البيان (٤٠٧/٤) .

(٨) في "أ" ، .

(٩) في "أ" ، .

(١٠) في "ع" ، "ب" ، عنده .

أجل أنه رفع صداقها لقول الأب (١) واختاره ابن الهيثمي، وقال ابن حبيب: إذا قال الولي للزوج لها من المال كذا من الحلي كذا ومن الثياب كذا على جهة الاقرار فإن كان المزوج لها أبا أو وصيا أو مقننا وهي بكر فذلك لازم للزوج يؤخذ منه في العسر ويتبع به في العسر ولا يقبل منه أن دعي أن ذلك كان منه تزينا للجارية فيما يخفى من الأموال وإن كان مما يظهر مثل أن يقول لها قرية أو "دار" (٢) (و لا يعرف لها شيء) (٣) فلا يلزم المزوج شيء وإنما هي كذبة ويخير "الزوج قبل البناء" (٤) فإن شاء دخل على المسمى أو فارق ولا شيء عليه وإن لم يعلم "بذلك" (٥) حتى ينوبها ثبت نكاحها وردت إلى صداق مثلها على أن ذلك ليس لها، ويرجع الزوج بما بين المداقنين على الذي "قره" (٦) ولا شيء على المرأة، وذكر فضل في مختصر الواضحة "عن عيسى" (٧) أنه قال: يرجع على المرأة لا على الولي، قال ابن حبيب: وإن كانت المرأة ثيبا رجع بذلك عليها لأنها الغارة حيث قدمت على ذلك على علم منها فكذب وليها (٨) لم يكن لها مال رجع به على "الولي" (٩) قال: ولو أن الخاطب سأل

(١) العتبية: إبيان (٦٣/٥).

(٢) في "أ" "ج" : لها دار بزيادة : لها .

(٣) ما قطة من "ب".

(٤) في "ع" "ج" : قبل الزوج .

(٥) في "ع" : ذلك .

(٦) في "ج" : غرمه : والاولى ما أثبتته لأن المناسبة للمحاق .

(٧) في "ع" : من عسر هو المواب ما أثبتته بدليل : قوله بعد

ذلك : أنه قال .

(٨) في "أ" : فإن .

(٩) في "ع" "ب" : الذي .

الولي من "ما" (١) لوليته فمكت "فقال" (٢) غيره من أهل المرأة
أو أجني لها منزل بموضع كذا و كان المنزل للقائل فذلك لازم له
(و) (٣) يؤخذ بقوله هو لها (لأها) (٤) عطية منه لها تلزمه في حياته
و بعد "ماتته" (٥) لأها نكحت عليها و هكذا "استوضحت" (٦) من أصحاب
مالك و قد كان "فيه من بعض الناس" (٧) اختلاف كثير.
"تنبيه" (٨) قال ابن المطار: إذا نحل أبو الزوج له نحلة في عقد
النكاح فلا بد أن "تقول" (٩) في العقد و قبلها ابنه فلان إذا كانت
جفتز الامر و "بذلك تتم" (١٠) فان "أسقط" (١١) ذلك من العقد بدلت النحلة
و ان لم "تجز" (١٢) في صفة الناحل إلا أن يثبت أنه "قبضها" (١٣) فسي
صحة أبيه فيكون ذلك قبولا (١٤).

و قال غيره: ان "كتبت" (١٥) فهي زيادة بيان و لا يخلل العقد...

- (١) في "ح" : مال .
- (٢) في "أ" ، "ج" : و قال .
- (٣) ما قطة من "أ" .
- (٤) ما قطة من "ع" .
- (٥) في "أ" ، "ج" : وفاته .
- (٦) في "أ" : استوضحته .
- (٧) في "أ" : بين الناس فيه .
- (٨) في "أ" ، فرع : (٩) في "ع" : يقول .
- (١٠) في "ع" : به يتم .
- (١١) في "ع" ، "ج" : سقط .
- (١٢) في "ع" : يحز .
- (١٣) في "ج" : قبلها .
- (١٤) الاعلام (١١٧/خ) .
- (١٥) في "أ" : كتب هو الخولي ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك ،
أن تقول : و هي كذلك في هذه النسخة .

بسقوطها لأن في إظهار النكاح والمنكح والناحل أن النكاح انعقد عليها معنى القبول وبذلك أفتى ابن عتاب أن النحلة نافذة وإن لم يجز قال: (١) وسمعت شيخنا القاضي أبا المطرف ابن بشير^(٢) مراراً ينكر قول ابن العطار لأن هذه النحلة إن كان من شرطها الحيابة لم ينه هذا القبول شيئاً وإن لم يكن لم يضر سقوط القبول (٣) .

و قولنا: أنكحه أياها هو المواب مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (٤) واختار بعض الموثقين أنكحها آياه و رأى تقديم (٥) الكناية عنها أولى لأن الولي إنما يملك العقد عليها لا على الزوج (٦) فكان تقديمها لذلك أولى هو قال بعضهم: والقول لأول أحسن لظاهر القرآن (٧) .

و قولنا: بكرأ في حرة هو من التحجير المانع من التصرف إذ للاب جبار البكر على النكاح بالغاً كانت أو غير بالغ لكن يستحب لـه استئذان البالغ فقال مالك: لأن ذلك أطيب لنفسها وقيل: لأنه ربما

(١) أقل ثل هو ابن عتاب .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد بن محمد بن بشير أبو المطرف المعروف بابن الحصار قاضي الجماعة الإمام الفقيه المتقن، روى عن أبيه وتفقه بأبي عمر الأشبيلي، وصحب قاضي الجماعة أحمد بن حنبل، وهو ثقة به أبو عبد الله ابن عتاب وصحبه عشرين عاماً بين يديه وكان يفتخر بذلك (ت/٤٢٢هـ) وترجمته في شجرة النور (١١٣) .

(٣) الإجماع (١١٧/خ) .

(٤) سورة القصص آية (٢٧) .

(٥) في "٦" : أن تقديمه بزيادة : أن .

(٦) العقد المنظم (١/٨٧) قال ابن سميون : وكلا الوجهين جائز .

(٧) أي ظاهر قوله تعالى ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ الآية ..

كان بها عيب فتعلمه به فيتحرز منه (١) وهو روي أنه عليه السلام شاور
بعض بناته الابكار (٢) (وكان سفيان والأوزاعي ولا يجزان) (٣) للاب
انكاح البكر البالغ الأبرضا (٤) وبه قال جماعة "من" (٥) العلماء (٦)
قال اللخمي: إن كانت البكر غير بالغ كان للاب اجبارها، قولاً واحداً (٧)
وختلف إن كانت "بالغة" (٨) غير معنسة ففي المدونة: يجبرها (٩)
وفي كتاب محمد بن شاورها فحسن (١٠). قال اللخمي: هو الحسن ليخرج
من الخلاف ولما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((والبكر
يقتانها أبوها)) أخرجه مسلم (١١) و"ذكره" (١٢) ابن أبي نثب (١٣)
وإحمد بن خالد في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ...

- (١) البيهقي (٢٥٨/١) هو قليل: لأنها قد لا تريد .
(٢) رواه البيهقي من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضي الله عنه وعن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب إليه بعض بناته أتى
الخدر فقال: "أنا رجلان" أن فلانا يخطب فلانة فان طفت في الخدر لم ينكحها
وإن لم تطعن في الخدر أنكحها . قال البيهقي: كذا رواه أبو إسحاق
الحارثي وليس بمحفوظ . هو المحفوظ من حديث يحيى مرسل و قال: و رواه
أبو حريز . قاضي سستان عن الشعبي عن عائشة رضي الله عنها .
السنن الكبرى (١٢٣/٧) ، المصنف لمبيد الرواق (١٤٨/٦) .
(٣) ماقطة من "أ" . (٤) فتح الباري (١٩٣/٩) . (٥) في "ع" ، في
(٦) منهم أبو ثور . المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
(٧) ونقل ابن رشد الإجماع بالبيان (٢٦٢/٤) .
(٨) في "أ" ، بالغا . (٩) المدونة (١٥٨/٢) .
(١٠) وقد ذكر ابن الموارز عنه في البكر البالغ إن شاورها الأب فحسن
وأنه له أن لا يفعل وأن يكرهها ولكن له أن لا يشاورها بدليل تزويج
شعيب إحدى ابنتيه لموسى بدون استشارة وأيضاً النبي صلى الله عليه وسلم
زوج ابنته عثمان ولم يعثرها . النوادر (١٥٧/ب/خ) ، وهذا على
قولهم بأن شرع من قبلنا شرعنا . (١٢) في "ع" ، "ب" ، "أ" ، ذكر .
(١١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه : النووى (٢٠٥/٩) .
(١٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن المنيرة بن الحرث: أبو الحرث ،
أحد الأئمة المشاهير قال أحمد: يشبه ابن المسيب وهو أبلج وأورع
وأقول للحق من مالك، قال مالك: بقي من المشيخة ابن أبي نثب وابن
أبي سلمة وابن أبي سيرة . كان بينه وبين مالك ألفية كبيرة .
(ت/١٥٩) ترجمته في تاريخ بغداد (٤٩٦/٢) ، تهذيب التهذيب (٣٠٣/٩)
(ل) النجوم الزاهرة (٣٥/٢) .

المازرى في المعلم : و قال أبو داود : أبوها ليس بمحفوظ في هذا الحديث (١) .

(تنبيه) و لا يرفع ٣ جبار . ٣ لآب (٢) عنها الا وطء الزوج لها فان دخل (بها) (٣) و فارقها قبل : الوطء و لم يطل مكثه معها ، فللمشهور أن للآب أجبارها (٤) . و قيل لا يجبرها بحكمه الشيخ أبو بكر (١) ابن عبد الرحمن (٥) و قال ابن عبد الحكم : يجبرها و ان لآلت ٣ قامتها معه (٦) ما لم يمسا فإذا قلنا "يجبرها ما" (٧) لم يطل مكثها فقال ما لك يجبرها بعد شهرين (٨) ، و قال عيسى عن ابن القاسم : و أما بعد ستة أشهر فلا : فان فعل جاز النكاح (٩) . قال في المدونة : و الحنة طول (١٠) و حكى عبد الوهاب في ذلك رواية أخرى أنه لا أحد في ذلك الا العرف (١١) .

(مسألة) قال بعض الموثقين : و المعتبر في عدم الوطء :

قولها لا قول الزوج لأن في إقرارها ببقائه بكارتها إقرار على نفسها بالجبر عليها ، قال (محمد) (١٢) بن سعدون و لو كذبها الآب و هي . . .

- (١) المعلم بزوائد مسلم (٦٨/ب/خ) سنن أبي داود : معالم السنن ٥٧٨
- (٢) في "ب" : البكر .
- (٣) ما قطة من "ع" .
- (٤) المدونة باب انكاح الآب ابنته بغير رضاها (١٤٠/٢) .
- (٥) ما قطة من "ع" ، "ج" .
- (٦) في "ج" : أقامته معها .
- (٧) في "ج" : أنه يجبرها ان في "ج" أنه يجبرها ما .
- (٨) العتبية : البيان و التحصيل (٤٣٧/٤) من سماع عيسى عن ابن القاسم
- (٩) المصدر السابق (٤٣٨/٤) .
- (١٠) للمدونة (١٥٦/٢) .
- (١١) ذكره ابن سميون بقوله : و قيل لأحد له ألا ما يرى أنها قد علمت ما تعلمه الشيخ قال و أجاب : العقد المنظم (٣٥/١) .
- (١٢) ما قطة من "ج" .

فقيرة والاب موسر لكان القول قولها لان ذلك لا يعلم الا من جهتها
يريد و"تجب" (١) لها النفقة عليه، و"اختلف هل يقبل" اقرارها " (٢)
بذلك في طرح نصف المداق؟ قال عبد الملك (في الثمانية) (٣): يقبل
و يجب لها النصف فقط و قال "مطرف و سحنون" (٤): لا يقبل و يجب لها
الجميع.

(فرع) و اذا ثبت أن الوطء يرفع اجبار الاب عنها فسواء كان
بنكاح صحيح أو فاسد "مختلف أو مجمع" (٥) عليه أو شبهة - بنكاح أو تملك
صحيح أو فاسد فان ذلك (كله) (٦) يرفع اجبار الاب عنها (٧) ، و اختلف
إذا كان الوطء بزنا أو غصب؟ ففي المدونة : يجبرها كالبر (٨) ، قال
بعضهم : لأن الزنا لا يزيد لها إلا حياءً أو حشمة فتستحي كالبر (٩) ، و قيل
لأنها تنهم أن تكون قصدت رفع الاجبار عنها بما فعلت فلم "تتمكن" (١٠)
من ذلك و عورث هذا يمتك لو أنكحت نفسها بغير ولي و دخل بها الزوج
فإنها تنهم مع أنها لا تجبر و قيل : لأن زوال البكارة بالزنا أمر خفي .

(١) في "ع" ، "ج" ، يجب .

(٢) في "ع" : اقراره .

(٣) ما قطة من "ج" .

(٤) في "أ" : سحنون و مطرف - فيه تقديم و تأخير .

(٥) في "ع" : مختلف أو مجمع ، في "ب" : مختلف فيه أو مجمع ، في "ج" :
مختلفا فيه أو متفقا .

(٦) ما قطة من "ب" .

(٧) التاج و الاكلیل (٤٢٦/٣) ، منح الجلیل (٢٧٤/٣) ، العقد المنظم ٣٥ .
(٨) المدونة (١٥٦/٢) ، المنتقى (٢٧٣/٣) وقال الباجي : عند مالك و جميع
أصحابه .

(٩) المنتقى (٢٧٣/٣) .

(١٠) في "ع" : تكن ، و الاولى ما أثبتته .

بخلاف النكاح واعتز بهما لو ولدت من الزنا فإنه يصير ظاهراً، و قال
 محمد بن عبد الحكم وابن الجلاب: لا تزوج الا برضاها كالثيب (١) (٢) (٣) (٤)
 (و قال القاضي أبو محمد: أن تكرر منها الزنا، أو القصب لم (٥) تزوج
 الا بانها، والا جبرت (٦)، و قال اللخمي لا تجبر لانها علمت ما يراة
 منها كالثيب (٧) (٨) و يكون (٩) (١٠) (١١) صاتها (١٢) (١٣) (١٤) تستحي كال بكر (١٥)
 (فسرع) فاننا قبلنا "يرتفع" (١٦) الجبر عنها على قول من "يراه" (١٧)
 فزوجها، يغير اذن أبي ففيها روايتان:

احداهما أن النكاح باطل والاخرى (انه) (١٨) صحيح يجوز اذا كان قريباً (١٩)
 ولا ختلف قول مالك في البكر المعنس فقال مرة: يعتا مرها أبوها، و قال
 "مرة" (٢٠): لا يعتا مرها كغير المعنس (٢١) و على هذا العمل و به القضاء
 واختار اللخمي الأول قال: لعلمها "بمعالجها" (٢٢) كالثيب
 (مسألة) و لا يجوز لأحد من الاولياء و لا غيرهم أن يتصور على الأب

في انكاح ابنته البكر فان فعل فإنه يفسخ و ان ولدت الاولاد، و لا يجوز

(١) التفريع (١٢٢/١) الخ، المنتقى عن ابن عبد الحكم (٢٢٢/٢).

(٢) في "ع"، لا.

(٣) التاج والاكلیل (٤٢٧/٣).

(٤) ماقطة من "ع"، هو الصواب اثباتها.

(٥) ماقطة من "ع".

(٦) في "ب"، "ج"، صاتها اذنها - فيه تقديم و تأخير.

(٧) العقد المنظم (٣٥/١).

(٨) في "ع"، "ب"، يرفع.

(٩) في "ع"، رآه.

(١٠) ذكر ابن عبد البر القولين عن مالك (الكافي ٢٣/٢ ص ٥٢٤).

(١١) ماقطة من "ع".

(١٢) في "ع"، "ج"، أيضا و الاولى ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك فقال مرة.

(١٣) ذكر القولين عن مالك ابن عبد البر في كافي (٥٢٣/٢).

(١٤) في "ع"، لجمالها.

وان أجازته الأب قال اللخمي : و على ما ذكره القاضي أبو محمد من مالك في السيد يجيز نكاح أمته المتزوجة بغيره (١) يجوز أيضا في البكر إذا أجازته الأب قال في المدونة : إلا أن يكون الولي ابنا قد فوض إليه أبوه جميع شأنه فقام بأمره فيجوز بإجازة الأب وكذلك في أمة الأب قال ابن القاسم : وكذلك "أخ" (٢) والجد يقيمه هذا المقام (٣) قال ابن حبيب : وكذلك مائر الأولياء إنا قاموا من الأب هذا المقام (٤) قال ابن معرز : وكذلك ينهني أن يكون محمل الأجنبية لأنه إن كان العلة ولاية النسب فلا ولاية لغير الأب معه وإن كان العلة تفويض الأب فلا فرق في ذلك بين الأولياء (٥) والأجنبي (٦) و "كان" (٧) ينهني (أيضا) (٨) أن يكون النكاح المفوض إليه جائزا وإن لم يجزه الأب إنما فعل ما إذن له فيه (٩) الأب كبيعته و شرائه قال حمدي (١٠) وإنما يجوز ذلك بإجازة الأب إنا كان قريبا ولم يطل (١١) وقال أبو عمران : (و) (١٢) ولا يراعي في ذلك القرب (و) (١٣)

- (١) العقد المنظم (٧٠/١) وهي الرواية الأولى وهناك رواية أخرى أنه لا يصح نكاح أمته المتزوجة بغيره أصلًا .
 (٢) في "ج" : الأب ، و الصواب ما أثبتته .
 (٣) المدونة (١٨٩/٢) . (٤) منح الجليل (٢٨٥/٣) .
 (٥) في "ع" : الأولياء فيه ، بزيادة : فيه .
 (٦) في "م" : لكن . (٨) باقطة من "أ" .
 (٦) منح الجليل (٢٨٥/٣) ونقله من ابن معرزوا لأبهرى حاشية العدوى على الخرخشي (١٨٦/٢) . (٩) في "ع" : به .
 (١٠) هو أحمد بن محمد الأشعري أبو جعفر المعروف بحمديس العالم الفقيه من كبار فقهاء تونس تفقه بسمعته و دخل إلى الشرق فأخذ عن أصحاب ابن القاسم و ابن وهب و غيرهما (٥٢٨٩/٢) ، ترجمته في المدارك (٢٥٤/٣) شجرة النور (٢١) .
 (١٢) باقطة من "أ" ، "ب" .
 (١٣) باقطة من "ج" .
 (١١) منح الجليل (٢٨٥/٣) بالخرخشي (١٨٦/٣) .

البعد (١) (٢) •

(تنبيه) قال بعض الموثقين: و لا يستغني عن معرفة التفويض
للأب أو الأخ قبل عقد النكاح و بذلك تتم اجازة الأب لئلا يكون ذلك
"داعياً" (٣) الى اجازة النكاح عقده غير ولي وان أراد الأب فسخ
النكاح فلا بد من حضور الزوج و تعليمه لما "فعل" (٤) الأب لئلا يكون
له حجة أو شهادة يستظهر بها فيبطل بها "فعل الأب

(مألة) قال ابن القاسم في المستخرجة فيمن خطب امرأة من
وليها فزوجه أياها و أشهد له بذلك و أنكرت المرأة أن تكون علمت
أو رضيت قال: وان كان الاثبات على ذلك بحيث (يعلم انها) (٦) "لم" (٧)
تعلم فلا يمين عليها و ان كان الاثبات ظاهراً حلفت بالله ما وكلته
و لا فوضت اليه ذلك و لا أعلمني به فان تكلمت لزمتها النكاح (٨) و في
سماع ابن القاسم في بكر زوجها أخوها و أمها ثم ماتت الأم فطلب
الزوج الدخول (بزوجه) (٩) فقال الأخ: لا زوجة لك لأن أختي لم تكن
رضيت و لا أعلمناها و أنكرت الزوجة؟ قال: إن قامت له بينة على رقابها

(١) المصبران السابقان نفس الجزء و الصفحة، و استدلل له بأن عائشة
رضي الله عنها زوجت له بنت أختها عبد الرحمن و هو غائب بالشام ثم
كلم فيه فأمضاه ابن القاسم أن "نبا" و كلبت على "العقد فيه" •

(٢) ذكرهما خليل بقوله: وهل أنقرب؟ تأويلان: مختصر خليل منح الجليل ٢٨٥

(٣) في "داعية" • (٤) في "فعل" • فعله •

(٥) في "بهمك" • هو الأولى ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك: يستظهر

بها باتفاق جميع النسخ •

(٦) ماقطة من "فعل" •

(٧) في "فعل" • لا •

(٨) المعنوية: البيان (٤٠/٥) •

(٩) ماقطة من "فعل" •

وإلا حلفت الجارية وأخوها على ذلك و فرق بينهما (١).
 وفي المدونة فيمن زوج ابنه الكبير و هو حاضر صامت فلما "فرغ"^(٢)
 الأب قال ما أمرأته و لأرضي و إنما صمت لأني علمت أنا النكاح لا
 يلزمني قال: يحلف و لا يلزمه شيء^(٣)، قال فضل: و أفكر سخون اليمين
 في ذلك. قال بعض القرويين: فإن نكل الابن على اليمين لزمه النكاح
 فإن شاء ثبت عليه أو طلق و أدى نصف الصداق، قال (أبو الحسن) (٤) ابن
 النجاشي: إنما يحلف الزوج إذا ادعى أبو الصبية أن مخرها أخبره أن
 الزوج أمر أياه بذلك فحينئذ يحلف الزوج فإن نكل حلف والد الصبية
 و ثبت النكاح (٥). (٦) قال ابن شبلون: يفسخ النكاح و يلزمه
 نصف الصداق و صوبه أبو عمران (قال لولا^(٧) يتماذى عليه) (٨) من غيبو
 تحديد عقد لقراره أنه ليس بعقد و قد قال في سماع أصبح في الذي يقول
 اشترت منك هذه الأمة و يقول ربا بل زوجتكها: (٩) يتحالفان
 و ترجع الأمة إلى سيدها يظاهرها لأن المقر بالشراء مقر أنها ليست
 بزوجة فصار "كالملقة" (١٠) (١١) هو قال ابن أبي زيد: اليمين في مسألة
 الابن استظهار فإن نكل لم يلزمه شيء و إنما استحلف لعله يقر بمسألة

(١) المصدر السابق (٤/٣٢٠).

(٢) في "أ"، فرغ - من النكاح - ر.

(٣) المدونة (٢/١٧٣).

(٤) ماقطة من "أ".

(٥) الاعلام (١٠١/ب) و لم يصرح بقائل هذا القول.

(٦) ماقطة من "أ".

(٧) في "أ"، لأنه لا - بزيادة - لأنه.

(٨) ماقطة من "ب".

(٩) ماقطة من "أ".

(١٠) في "ب"، كالطلاق.

(١١) المتبعية (١٤/١٥٨-١٥٩).

منع أبوه (فحينئذ) (١) يؤخذ بإقراره (٢) ، و حكى ابن سهدون من بعض
 شيوخه أنه يلزمه في نكوله نصف المداق و لا يلزمه النكاح لأنه لم
 يقره به (٣) و لا ترد هذه اليمين أن نكل عنها لأنها من أيمان التهم
 (و قد ذكر من الشيخ أبي عمران أن أيمان التهم (٤) في رد ما اختلف
 والذي في الرواية "محمّل" (٥) و الصواب ألا ترد و قديقال إنه يحلف
 مع غلبة الظن كما إذا قام للتفسير شاهد بذكر حق لأبيه يحلف مع
 الشاهد إذا كبر (٦) (٧) .

(مسألة) قال بعض القرويين: و لم يختلف قول ابن القاسم إن كل
 نكاح لأحد الزوجين أو الولي أو غيرهما "مضاء" (٨) و فسخه أن الفسخ
 فيه بطلاق (٩) و "إن كل" (١٠) ما نص الله تعالى و رسوله على تحريره
 لا يختلف فيه (فالفسخ فيه) (١١) بغير طلاق (١٢) و اختلف قوله فيما
 الناس
 اختلف فيه فقال: يفسخ بطلاق (١٣) و قال: بغير طلاق (١٤) و كلما فسخ
 بطلاق ففيه الميراث و ما فسخ بغير طلاق فلا ميراث فيه (ع و روى

- (١) ما قطع من "أ" .
- (٢) الإجماع - (١٣٣/خ) .
- (٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة و لم يذكر من قال بذلك .
- (٤) في "ع" ، "ج" ، التهمة .
- (٥) في "أ" ، يحتمل .
- (٦) ما قطعه من "ج" .
- (٧) تبصرة الحكام (١/٢٦٢-٢٦٣) عن المتطي .
- (٨) في "أ" ، إمضاءه .
- (٩) المدونة (٢/١٨١) .
- (١٠) في "ج" ، أن كان .
- (١١) ما قطعه من "ج" .
- (١٢) المصدر السابق (٢/١٨٢) .
- (١٣) المصدر السابق (١/١٨٤-١٨٥) .
- (١٤) المصدر السابق (٢/١٨٣) .

ابن واضح من سخون في مآلتنا المتقدمة أن الفسخ في ذلك بغير

طلاق والمواب ما قدمناه (١)

فصل

[فيما لو غاب الأب من ابنته هل تزوج؟]

وإذا غاب الأب من ابنته البكر فلا يخلو من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون "غيبتها" (٢) قريبة.

التي هي: أن تكون "غيبتها" (٣) بعيدة وهو معلوم الحياة.

الثالث: أن يكون مفقودا قد انقطع خبره و "لا يدري" (٤) حياته

من "موته" (٥).

فأما الأول وهو أن يكون قريب الغيبة فلا يجوز لأحد انكاح ابنته،

وإن طلبت ذلك الابنة بعث إليه الإمام (٧).

و "ما" (٨) الثاني: وهو أن يكون بعيد الغيبة فهو على قسمين:

أحدهما: أن يكون يتردد فيها "لتجارة" (٩) أو غيرها مثل أن يخرج

تاجرا إلى أفريقيا ونحوها ولم يرد المقام (بها) (١٠) فهذا قال

في المدونة: لا يجوز "للملطان" (١١) ولا غيره إنكاح ابنته وإن

(١) ساقطة من "ج".

(٢) في "أ"، غيبة.

(٣) ساقطة من "أ"، "ج".

(٤) في "أ"، تدري.

(٥) في "ج"، مماته.

(٦) في "أ"، "ج"، فأما الوجه - بزيادة لفظ: الوجه.

(٧) قال ابن حبيب: البيان (٣٢٨/٤)، المعقبة المنظم (٥٧/١).

(٨) في "أ"، أما الوجه بزيادة لفظ: الوجه.

(٩) في "أ"، للتجارة.

(١٠) ساقطة من "أ".

(١١) في "أ"، للملطان.

ارادته الابنة (١)

القسم الثاني: أن تكون غيبته منقطة كمن خرج "في" (٢) المغار ي
إلى مثل إفريقية والأندلس وطجة فأقام بها ورفعت ابنته أمرها
إلى الإمام فقد اختلف في تزويجها، قال في المدونة: ينظر لها الإمام
ويزوجها، قيل لابن القاسم: هل يزوجها الأولياء بغير أمره؟ قال:
إنما سمعت مالك يقول: السلطان (٣) و قال عبد الملك في الثمانية:
لا يجوز "نكاحها" (٤) بوجه في حياة الأب وإن ضاعت واحتاجت وخيف
عليها (٥) و رواه محمد بن يحيى (٦) عن مالك و قاله سحنون وابن
وهب و في سماع يحيى: إن قطع عنها نفقته (٧) و أطلق غيبته جاز
انكاحها برضاها و إن أجرى النفقة عليها و هي في كفاية فلا تزوج إلا
بإذنه (قال ابن سعدون: و لا يختلف عند مالك أنها تزوج برضاها إذا
قطع نفقته عنها) (٨) (٩) .

-
- (١) المدونة (١٦٣/٢) .
 (٢) في "أ" ، إلى .
 (٣) المدونة (١٦٣/٢) .
 (٤) في "ع" ، نكاحها .
 (٥) المثني (٢٤/٤) .
 (٦) هو محمد بن يحيى الأحملي الأيكندي روى عن مالك و حيوة وغيرهما
 و روى عنه يقدام ابن داود و ذكره ابن يونس في الاسكندرانبيين ، و قال:
 يروى مناكير و ذكره الخطيب في الرواة عن مالك بن أنس .
 ترجمته في الديباج ٣٢٠ .
 (٧) في "أ" ، النفقة .
 (٨) ماقطة من "ع" ، "ب" .
 (٩) البيان (٣٢٩/٤) .

(فسر) فإنا قلنا بتزويجها فاختلف، فيمن يتولى عقد نكاحها ففسي
المدونة، أنه السلطان (١) و عليه العمل. و قال أشهب عن مالك:
للأخ أن يزوجه (٢).

(تنبيه) و أما تحديد غيبة الأب التي يجوز انكاح ابنته فيها فلم
يحد مالك فيها إلا أن "تكون" (٣) غيبته غيبة القطع (٤) و استيطان^(٥)
فقط، و قد ابن حبيب فيها عشرين سنة أو ثلاثين^(٦) قال فضل: هذا التحديد
لغيره. قال بعض الموثقين: و قد يتهياً الانقطاع و الاستيطان في أقل
من هذا و إذا كانت محتاجة لم يطول عليها في المدة "المضرة" (٧) بها
و الخوف عليها (٨)؛ و قال عبد الحق عن أبي العباس الأبياني (٩):
أنا كان (أ) (ب) (١٠) بموضع لا ينفذ فيه "كتب" (١١) (حاكم) (١٢) "الموضع
الذي هي" (١٣) فيه ففي هذا يزوجه السلطان (١٤)؛ و قال ابن حبيب:

-
- (١) الممونة (١٦٣/٢).
(٢) الأعلام (٩٧/خ) و حكاه محمد بن مالك، التاج و الأكليل (٤٣٦/٣).
(٣) في "ج"، يكون.
(٤) المديونة (١٦٣/٢).
(٥) البيان (٣٢٨/٤).
(٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة.
(٧) في "أ"، المضرة.
(٨) قريباً من معناه في التاج (٤٣٦/٣).
(٩) هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق التونسي أبو العباس
المعروف بإتياني: بكسر الهمزة و تشديد الباء و يقال صوابها
التخفيف. تفقه يحيى بن عمرو و أحمد بن سليمان و حمديس و
غيرهم، و روى عنه الأهيلي و سعيد بن ميمون و ابن أبي زيد و غيرهم
كان عالم أفريقية غير مدافع كان ابن أبي زيد إذا انزلت به نازلة
مشكلة كتبها إليه يبينها له (ت/٣٥٢). ترجمته في المدارك (٣/٢٤٨)
٣٥٢
(١٠) ساقطة من "ع" "ب".
(١١) في "أ" "ب" "ج"، كتاب (١٢) ساقطة من "أ" "ب" "ج".
(١٣) في "أ" "ب" "ج"، الموضع الذي هو - و في "ج" : و كذا.
(١٤) المنتقى (٢٤/٤).

من قول مالك في غيبة الولي ان كان قريباً كتب اليه الامام وان
 ما فسر انتظره وان بعدت غيبته رزجها الامام إلا في الأب فلا يزوجه
 إلا أن تطول غيبته جداً فتزوج الليم و أما البكر فلا إلا أن ينقطع
 بالسكنى (في بلد بعيد منقطع قد يفس من رجعت و طال ثواه بهس
 كالعشرين سنة و الثلاثين) (١) فيزوجها هو لا غيره من الأولياء
 فان رزجها (٢) الولي بونه في الغيبة البعيدة مضي النكاح وان جهل
 النكاح السلطان أو الولي فزوجها في الغيبة القريبة لم يجز وان
 أجازة الأب فسخ إذا جاء وان ولدت الأولاد و قاله ابن القاسم (٣)
 و أما الوجه الثالث وهو أن يكون مفقوداً قد انقطع خبره و (٤)
 تعلم حياته فهذه يجوز إنكاح الأولياء لها برضاها على المشهور ومنه
 القضاء (٥) و قال عبد الملك في الثمانية: ليس لهم ذلك إلا بعد
 أربع سنين من يوم فقد (٦) و قال أصبح لا تزوج بحال (٧) والله أعلم
 (فسرع) قال بعض الموثقين: فإذا قلنا فالمشهور "يزوجه" (٨)
 الولي فينبغي أن يثبت عند الحاكم طول غيبة الأب وانقطاع خبره...

(١) ما قلته من "ب" ، وهي واجبة الاتبات

(٢) في "ج" ، روجه هو هو خطأ

(٣) النوادر (١٥٨/١) من ابن حبيب

(٤) في "ب" ، "ج" ، لم

(٥) منح الجليل (٢٨٨/٣) من المتيطي

(٦) العقد المنظم (٥٨/١) منح الجليل من المتيطي (٢٨٨/٣)

(٧) مواهب الجليل (٤٣٧/٣) منح الجليل من المتيطي (٢٨٨/٣)

(٨) في "ب" ، فزوجها

والجهل بمكانه وحينئذ يبيح له انكاحها (١) و لو لم يرفع ذلك الى
الحاكم و عرف الشهود ذلك و قيدوا على ذلك شهادتهم في آخر الصداق
أجزأ ذلك إن شاء الله تعالى.

(مسألة) و لو كان الأب حاضراً "معضل" (٢) ابنته و منعها الاكفاء
و دعت الى النكاح فان السلطان يقول له أما (١) أن (٣) تزوجها أو
زوجنا ما عليك و ليس عند مالك حد في عفلها "من" (٤) رد خاطب أو
خاطبين الا معرفة الاضرار بها (٥). و قال أبو الفرج: يكون عاضلاً برونه
أول خاطبه.

و قال ابن حبيب: لا بد أن يعضل ابنته على النكاح و قد منع مالك
بناته عن النكاح و قد رغب فيهن خيار الرجال و فعل ذلك أهل العلم
قبله و بعده (٦). قال اللخمي: ينظر في ذلك الى حال الأب فان كان
مالاً عالماً أن ذلك لا يجوز "لغير" (٧) عذر لم يعترض في ابنته فقد
يطلع منها على حبيب لا تقيم به مع "الزوج" (٨) و ان كان على غير ذلك
كشف عنها الجيران و من عنده علم من أمر يعذر به فان لم يوجد
لذلك وجه روجت (عليه) (٩).

(١) مواهب الجليل (٤٣٧/٣).

(٢) في "ع": فعفلها أي.

(٣) ماقطة من "ج".

(٤) في "أ"، "ب": حد من - بزيادة: حد.

(٥) المدونة (١٦٤/٢)، النواذر من كتاب محمد (١٥٦/ب/خ).

(٦) النواذر من كتاب محمد (١٥٦/ب/خ).

(٧) في "ع": يغير.

(٨) في "أ"، "ب"، "ع"، "ب": الأزواج.

(٩) ماقطة من "ج".

فصل [في انقطاع إخبار الأب ابنته بعد البلوغ]

و ينقطع إخبار الأب (١) عن ابنته البكر بعد البلوغ بترشيدها^(٢) (٣)

و لا تسقط عنه نفقتها حتى يدخل بها زوجها هذا المشهور^(٤) و عليه

العمل^(٥) و حكى ابن الهندي و ابن أبي أيبدة في وثائقهما قولاً آخر.

بإخبارها لأن ذلك سنة البكر و صوبه ابن عبد البر .

(تنبيه) و اختلف إذا رشتها هل له أن يردّها في ولايته قبل الدخول

بها؟ قال القاضي أبو بكر ابن شريح الماكي^(٦) و غيره: له ذلك لأنه لا

يعرف أمرها أولاً و آخرها إلا من قوله^(٧) و قيل: ليس (له) (٨) ذلك إلا

بعد (ثبوت سفهها) و قيل: إن كان بالقرب جار و إلاً فلا، و اختلف في

ترشيدها الوصي إياها و هي بكر فقيل له: له ذلك كالأب و قيل: ليس له

ذلك إلا بعد البناء، و قال أحمد بن بقي: ليس له ترشيدها قبيل

البناء إلا أن تفسر فيجوز و أما ترشيده إياها بعد البناء فالمشهور

أن ذلك له و به القضاء و عليه العمل و في العتبية عن ابن القاسم

ليس له ذلك إلا بعد اثبات رشدّها عند القاضي و نحوه لعبد الوهاب^(٩)

(٢) في "ع" : إياها .

(١) في "ب" : الرجل .

(٣) التاج و الأكليل (٤٢٧/٣) ، العقد المنظّم (٥٨/١) .

(٤) في "أ" : المشهور من المذهب - بزيادة : من المذهب

(٥) المصدران المأثوران نفس الجزء و الصفحة .

(٦) لم أجد له ترجمة .

(٧) خليل مع شرحه منح الجليل (١٠٣/٦) .

(٨) ما قطة من "ج" .

(٩) نقله عيش عن المتيطي (٦/ ١٠٣-١٠٤) .

(فرع) "فأنا" (٤) قلنا يرتفع إجمار الأب عنها إذا رثدها فالمشهور أنه لا يكون إنهما صامتا ولا بد من نطقها كالثيب وقاله الباجي (٥) وابن الهندي وابن العطار وغيرهم (٦) قال الباجي وهذه المسألة من الخمس التي لا بد ^{فيها} من نطقها ومنها البكر اليتيمة المغطاة ومنها إذا سيق لليتيمة مال ونسبة المعرفة "إليها" (٨) وليس لها وصي (٩) "و منها التي تزوج عبدا أو مكاتبا أو مديونا" (١٠) و منها التي تزوج بغير إنهما ثم تعلم بقرب ذلك (١١) و حكى ابن العطار عن كثير من شيوخه أنه إذا كان صداقها (١٢) عرضا

- (١) المصدر السابق (١٠٤/٦).
 (٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة *
 (٣) في "أ"، ص : (٤) في "ب" : و اذا .
 (٥) العقد المنظم (٥٩/١) (٦) التاج و الاكليل (٤٣٣/٣).
 (٧) أي منعيها أبوها من النكاح لا لمصلحتها بل لاضرارها فرفضت لمرها
 للحاكم فأراد تزويجها لامتناع أبيها منه و عدم امتثال أمره به فلا
 بد من نطقها ، فان أراد أبوها تزويجها فلا يحتاج لانها .
 منح الجليل (٢٨٢/٣).
 (٨) في "أ" : به لها . (٩) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (١٠) ساقطة من "ع" هو الواجب اثباتها .
 (١١) ذكر هذه المسائل الخمس خليل : شرح الزرقاني (١٧٩-١٧٨/٣)
 منح الجليل (٢٨٥-٢٨٦/٣) التاج و الاكليل (٤٣٤-٤٣٣/٣).
 (١٢) قال البنائي : ان الأقوال الثلاثة التي فشي المتيطة انما هي
 في المرشدة خلافا للتوضيح . وفي لواق (٤٣٣/٣)
 حاشية البنائي على الزرقاني (١٧٩/٣).

فلا بد نطقها فان حضرت ولم تتكلم فعليها أن تحلف
 أن سكوتها لم يكن رضا (١)، قال ابن سهل : لا وجه لتخصيص العرض من
 "العين" (٢) ، واختار ابن لبابة أن "صاتها" (٣) رضا اذا علمت بالعرض
 وبأن "صاتها" رضا فصحت بعد ذلك (٤)

(ع) فيجىء في المسألة ثلاثة أقوال : قول : إنها كالثيب كان
 صداقها عينا أو عرضا ، وقول : إنها كالثيب في العرض دون العين
 وقول : أن صاتها إذن في "العين والعرض" (٥) .

(قال بعض الموثقين : وهذه المسألة قد اجتمع فيها وجهان :

١ - "حدهما" : الرضا بالزوج و يجزى فيه صاات البكر فان كانت

مرتدة لعموم الحديث في البكر أن اذنها صاتها (٦) .

٢ - والثاني : الرضا بالصداق لأنه قال : لا يجزى فيه الا النطق

فالكلام يجمع المعنيين جميعا فلذلك قال ابن الهندي : لا يكون صاتها

رضا . ووجه التفريق بين العرض أنه من أمر رجلا يزوجه من امرأة ولم

يقل بعين و لا بعرض فان زوجه بما يشبه صداق مقله من العين لزمسه ،

(١) المصدر السابق (١٧٨/٣) .

(٢) في "ع" : العمل ، هو الصواب ما أثبتته .

(٣) في "ع" ، "ج" : صتها .

(٤) المعقد المنظم (٤١/١) .

(٥) في "أ" : العروص والعين .

(٦) هذا جزء من حديث وهو عن ابن عباس بلفظ لا يحق لنفسها

من وليها و البكر تمتأذن في نفسها و اذنها صاتها)) رواه مسلم

النووي (٢٠٤/٩) هـ - أحمد (٢١٦/١ - ٢٤١ - ٢٤٢) ، مالك في الموطأ

: المنتقى (٢٦٦/٣) .

و ان زوجه بعرض لم يلزمه فكذلك البكر الصاعدة لما ملكت أمرها
 ما زال الأب كالوكيل لها على عقد النكاح فان زوجها بعرض لم يلزمها و لا
 يجزىء في الرضا به صامتة • ووجه القول ان صامتة يجزىء في الاصل
 كان الصداق تابعا ، و ان كان عرضا لانها قد عرفت و اعلمت ان سكوتها
 يجزىء فيه (١) (٢) ، و احتج له بعضهم بما في المعتبة من ابن القاسم
 فيمن قال لقوم :

اشهدوا "لي" (٣) على فلان كذا و كذا و فلان

مع القوم ما كت و لم يحال له الشهود من شيء ثم جاء يطلبه فأنكر ان
 يكون له عليه شيء ؟ قال : يلزمه ذلك (٤) .

(ميسألة) و أما الشيب الصغيرة ففي المدونة : للأب إذا رجعت
 إليه قبل البلوغ أن يجبرها كالبكر . قال سحنون : يجبرها و ان حاض
 و "يلزمه" (٥) النفقة عليها (٦) و قال ابن القاسم في سماع ميسر :
 يجبرها ما لم تحض فاذا حاض لم يجبر و سقط عنه (٧) نفقتها و قاله
 أشهب : و قال أبو تمام " (٨) لا تجبر (بحال بلغت أو لم تبلغ) . . .

-
- (١) نقل المواق من المتبعية (١٧٥/خ) استبدال لابن ليا بة (٤٣٣/٣) .
 (٢) ماقطة من "أ" ، "ع" ، "ج" .
 (٣) في "أ" ، "ب" ، و إن لي - بزيادة : و ان .
 (٤) المعتبة بالبيان (٤٢٧/١٠) .
 (٥) في "ع" : يلزمه .
 (٦) و هو في المعتبة بالبيان (٤٠٨/٤) و هذا النص ليس موجودا في
 المدونة المطبوعة و كما تدل عليه المتبعية (٧٥/ب) .
 (٧) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٨) في "ع" : أبو تمام هو الصواب ما أثبتته .

(مسألة) : لا خلاف في البكر ذات الاب أنها على السفة ما لم تبلغ
 المحيض (١) فإذا بلغت فاختلف فيها قول مالك وأصحابه فروى ابن
 القاسم عنه في المدونة أنه لا يجوز "منمعة" (٢) ولا شيء من أفعالها
 وإن عنمت إلا أن يرشد بها فإن صنعت شيئاً من ذلك لم يجز وإن
 أجازها الاب (٣) وفي بعض روايات المدونة : يجوز بإجازة الاب (٤) وقال
 بعض الشيوخ : فعلى هذه الرواية لا تحمل المنعة المجهولة الحال على
 السفة ولا على الرشد فاعل قول الاب فيها (٤) وروى "عبد الرحيم" (٥) بن
 خالد (٦) عن مالك : إن العنت عند أبيها جازت أفعالها فعلى هذا لا
 يزوجه الاب إلا برضاها ويكون أنهما صامتا كالتي رهدما و سياتي
 الخلاف في حد التعلين ، وروى زياد بن عبد الرحمن وابن غانم (٨) عن
 مالك : أن الحيف يخرج البكر من ولاية أبيها ، قال بعض الشيوخ

(١) ساقطة من "ع".

(٢) في "أ" : منمعا .

(٣) المدونة (٢٨٢/٥) .

(٤) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ع" .

(٥) في "أ" : الرحمن .

(٦) هو عبد الرحيم بن خالد بن يزيد مولى الجمحيين هو أول من
 قدم مصر بمنازل مالك وعنده تفقه ابن القاسم بمصر ، روى عنه الليث
 وابن وهب (ت/١٦٢ هـ) .

و ابن وهب ترجمته من المدواك (١/٣١٠-٣١١) .

(٧) هو أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشبطون ،
 سمع من مالك الموطأ ، هو أول من أدخلها ، لا تدلسه وله سماع عن مالك
 و روى عن الليث وابن مينة وغيرهم (ت/١٩٢ هـ) ترجمته في ط الفقهاء
 (١٥٢) ، المنار (١/٣٤٩) ، الفكر السامي (٢/٤٤٥) .

(٩) رواية زياد في العقد المنظم (١/٣٦) .

(٨) هو عبد الله بن عمر بن غانم الرميثي قاضي إفريقية صاحب مالك
 ابن أبي روى عنه و من صفيان و جماعة و قد أدخله ابن عدي في
 المجموعة (ت/ ١٩٠ هـ) .

ترجمته في الانتقاء (٦٠) ، رياض النفوس (١/٢١٥ - ٢٢٩) .

الأن يعلم مفعولها .

(فرع) واختلف "على" (١) القول بأنها على "السف" (٢) ملى
 "ما" (٣) تحمل إذا دخل بها زوجها فروى ابن القاسم عن مالك في
 المدونة أنها على السف لا ينفذ فعلها حتى يعرف من حالها الرشيد
 (٤) وهو قوله في الموطأ (٥) وقاله ابن نافع (٦) . قال بعض الشيوخ :
 وإذا ثبت رشدما خرجت من ولاية أبيها وإن كان ذلك بقرب بنائهما
 واستحسن مالك في الواضحة أن "يؤخر" (٧) أمرها العام ونحوه (٨)
 من غير "إيجاب" هو قال (٩) مطرف وابن الماجشون : وإذا مضى لها
 حول في بيتها نفذت أفعالها والبينة على من يزيد نقض فعلها بنفسه
 واستحسن "أصبح" (١٠) ذلك وهو ظاهر قول يحيى بن سعيد (١١) في المدونة
 وفي سماع ثلث نافع والشهب من العتبية أنها في ولاية أبيها حتى يمر
 لها عامان في بيتها (١٢) وقال أحمد بن عبد الملك الأشبيلي حتى يمضي
 (١٣)

(١) في "أ" : بعد .

(٢) في "ع" : السف.

(٣) في "ع" : من هي "ج" : أنها على ما - زيادة : أنها على .

(٤) المدونة (١١٧/٦) .

(٥) الموطأ : المنتقى (٢٧٣/٣) .

(٦) المصير السابق نفس الجزء والمفحة .

(٧) في "ج" : يدخر .

(٨) في "ج" : أثبات وقاله : هو الأولى ما أثبتته .

(٩) العقد الملتزم (٣٦/١) .

(١٠) في "أ" : "ج" : ذلك أصبح .

(١١) المدونة (١١٧/٦) .

(١٢) العتبية : البيان (٤٠٤/١٣) .

(١٣) في "أ" : خالد .

(K)

لها خمسة أعوام و من ابن القاسم حتى يمر لها سبعة [عوام (١) أو
 ستة (٢) قال ابن مالك القرطبي: وهذا جرى العمل عندنا، قال ابن
 أبي زمنين: وهذا كان يفتي من تركنا من المشايخ (٣).
 (قصر) قال ابن مالك (٤): و اختلف التأخرون من أصحاب مالك
 للاب أن يجدد (عليها) (٥) السنة في المدة التي "تكون" (٦) في ولايته
 أم لا فأجاز ذلك ابن العطار وابن زرب (٧) وابن أبي زمنين و منعه
 أبو عمر ابن القطان (٨) و أحمد بن عبد الملك إلا أن يثبت سفيها (٩)
 قال ابن مالك: و اختلف التأخرون في الاب يومي على ابنته بعد البناء
 بها و قبل أن تبلغ القدر الذي وقت لجواز أفعالها ثم تراخى موته
 (١٠) (١) ذلك الوقت فهل يلزمها (حكم) (١١) الأيماء أم لا ؟
 فمنهم من رآه لا لزما لتجديد السفه عليها، و منهم من لم يره
 لا لزما بخلاف تجديد السفه. قال: و ذلك بمنزلة الاب يولي على ابنته.

(١) للعقد المنظم (٣٧/١).

(٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة.

(٣) ابن مروان القرطبي قد سبقت ترجمته في هذا من القسم الدراسي

(٤) ساقة من "ع"، "ج".

(٥) في "ع"، "ب"، "ج"، يكون، و المواب ما أثبتته لأن الكلام على البكر
 ذات الاب

(٦) العقد المنظم (٣٧/١).

(٧) قد ذكر في العقد المنظم (٣٧/١) أنه ابن العطار بدل ابن القطان
 و الواضح أنه سبق قلم أو خطأ مطبعي.

(٨) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة.

(٩) ساقة من "ع".

(١٠) ساقة من "ع".

و هي بكر (ثم تزوجها) (١) فتقيم مع الزوج سبع سنين ثم يموت الأب
 "أ" (٢) الإيحاء ساقط عنها (٣) قال بعض الشيوخ: (و لا أعلمهم اختلفوا)^(٤)
 في لزوم الولاية لها اذا أوصى عليها بعد البناء بها ثم مات قبل
 الوقت الذي تخرج به من ولايته و لا يبعد دخول الاختلاف فيها (٥) (٦) ،
 و أما ان أوصى عليها و هي صغيرة أو بكر ثم مات و هي بكر أو قد بنى
 بها زوجها في مدة لا تخرج بها من الولاية فالولاية لها .

فصل [خروج اليتيمة من الولاية]

و أما ان كانت يتيمة ذات وصي "أ" و (٧) مقدم فلا تخرج من الولاية
 و إن عنيت أو تزوجت "و" (٨) طال مقامها في بيتها حتى تطلق من الحجر
 هذا "المشهور من" (٩) المذهب المعول به، و قال ابن الماجشون حالها
 مع الوصي كحالها مع الأب في خروجها من ولايته بالتعنيس "أ" و (١٠)
 بطول المدة بعد البناء بها "و" في رواية مطرف و عبد الرحيم عمن
 مالك (١١) و ابن عبد الحكم " (١٢) (١٣) .

- (١) ساقطة من "أ" .
- (٢) في "ع" "ب" "ج" ، إلا أن بزيادة أداة الاستثناء و الواجب إسقاطها إذ لا معنى للاستثناء هنا .
- (٣) ذكر ابن سلمون المسألة كذا في ابن مالك لها ، العقد المنظم (١/٣٧) ، إلا أنه ذكر بدل الإيحاء - الولاية .
- (٤) في "أ" ، أعلم اختلافا .
- (٥) حكى ابن سلمون فيها قولين: أحدهما بعدم ملكها نفسها و لزوم الولاية عليها . والثاني: إنها تملك نفسها و قال: و القول بأنهم تملك نفسها له وجه من النظر لما فيه من الخلاف المتقدم (المقدّم المظم ٣٧)
- (٦) ساقطة من "ب" . (٧) في "أ" ، أو ، أو الصواب ما أنبته .
- (٨) في "أ" ، أو ، (٩) في "أ" ، مشهور . (١٠) في "أ" ، و - بدل - أو .
- (١١) ذكر هذه المسألة بكاملها الخطاب في المقدمات (مواعيل الجليل ٥/٦٨) .
- (١٢) أي ابن عبد الحكم من مالك كما يدل كتاب مواهب الجليل .
- (١٣) في "ع" ، و رواء مطرف و ابن عبد الحكم من مالك .

(مسألة) وأما أن كانت يتيمة لا ولاية لها عليها فقال سخون في العتبية وغير ابن القاسم في المدونة: أفعالها جائزة إذا بلغت المحيض (١) ورواه "زياد" (٢) عن مالك (٣) وقيل: أفعالها مردودة ما لم تعن (٤) واختلف في حد التعنيس على خمسة أقوال، قال ابن الماجشون: ثلاثون سنة، وقال ابن نافع: أقل من ثلاثين، هو روى عن مالك، وأصبح من ابن القاسم: أربعون، وروى سخون عن ابن القاسم: من الخمسين إلى الستين (٥) وفي "المدنية" (٦) من رواية ابن القاسم عن مالك: أن أفعالها مردودة حتى تعنيس وتقدم عن المحيض أو ما لم تزوج ويدخل بها زوجها و"تقيم معه" (٧) مدة يحصل أمرها فيه على الرشيد (٨) واختلف في هذه المدة فقال ابن الماجشون: عام (٩) وبه قال ابن العطار وقيل: ثلاثة أهوام (١٠) أو نحوها، وقال ابن أبي زمنين: السنن عليه الشيوخ سنمان أو ثلاث (١١).

-
- (١) مواهب الجليل (٦٧/٣) من المقدمات
 (٢) في "ع"، "ب"، "ج"، ابن زياد، والصواب ما أثبتته لموافقة مواهب الجليل (٦٧/٥).
 (٣) قد سبق في ص (٣٠٢) - ٣٠٦.
 (٤) العقد المنظم (٣٨/١)، مواهب الجليل (٦٧/٣).
 (٥) هذه الأقوال كلها في العقد المنظم (٣٨/١).
 (٦) في "أ"، "ج"، المدونة.
 (٧) في "أ"، يقيم معها، في "ج"، تقيم بعده.
 (٨) العقد المنظم (٣٨/١).
 (٩) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.
 (١٠) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.
 (١١) المنتخب (١١٦/ب/خ) وزاد: إلا أن يظهر عليه حال السفه.

و قولنا : صحيحة في مقلها سليمة في جميعها - فيه احتياط للسجوج

نفقتي وجمدا عمياء أو موداء أو شلاء أو "بها" (٢) عيب وجب له " (٣)

الرد ، و اختلفا لما قال صحيحة في جميعها و لم يقل سليمة فقال

الباجي في وثائقه : ينتفع بذلك الزوج و يردما بكل عيب كليمسة

و حكى عبد الحق و غيره عن ابن أبي زيد أنه قال : صحيحة البدن فلا

يردما إلا بالعيوب الأربعة (٤) حتى يقول لا شلاء و لا سوداء و لا كسلا

و لو قال بدل ذلك "سليمة" (٥) البدن "لردما" (٦) بكل عيب قال (٧) :

و بهذا كان يفتي (علما منا (٨) و نفتي نحن) (٩) (١٠) قال بعض الشيوخ

و أصل هذا اللفظ في المدونة قال : لا ترد المرأة إذا وجدت "مورا" (١١)

أو عمياء (١٢) أو مفقودة (١٣) أو سوداء (١٤) أو ولدت من زنا و لا

(١) مؤنث أشل يقال : تشل اليد شلاء إذا فعدت هروقها فبطلت حركتها هو عين شلاء هي التي فعدت بذهاب بصرها ، المصباح المنير (٣٢١-٣٢٢ أشل) .

(٢) في "أ" ، لها و في "ع" ، علامة كأنها خط من الناسخ .

(٣) في "ع" ، لها ، هو المواب ما أئيتته .

(٤) و هي الجنون و الجذام و البرص و ناء الفرج كما في المدونة حيث

قال مالك : قال عمر بن الخطاب : تبود المرأة في النكاح من الجنسبون

و الجذام و البرص قال مالك : و أنا أرى ناء الفرج بمنزلة ذلك فمما

كان مما هو عند أهل المفرقة ناء الفرج ردت به في رأيي (المدونة ٢٢٢)

(٥) في "ع" ، مسلمة . (٦) في "ع" ، "ج" ، يردما .

(٧) أي ابن أبي زيد (٨) منهم ابن مغيث العقد المنظم (٨/١) .

(٩) ذكر هذا الخلاف بين الباجي و ابن أبي زيد الخطاب في ومواهب

الجليل و المواق في التاج و الأكليل (٤٨٧/٢) و ذلك لشرحهما [أشارة

خليل في مختصره إلى الخلاف

(١٠) في "أ" ، "ج" ، العلماء .

(١١) مأخوذ من المور و هو ذهاب البصر أو إفا نقضت أو غارت تاج

المروس (٤٢٨/٢) ، المصباح (٤٣٦) مور .

(١٢) في "أ" ، "ب" ، عمياء أو موداء فيه تقديم و تأخير .

(١٣) مأخوذ من الفقود و هي إذا أمنت المرأة و انقطع حيضها ، أو

التي قعدت من الولد و الزوج و الحيض .

المصباح (٥١٠) ، التاج (٤٧٠/٢) قعد .

(١٤) في "أ" ، "ب" ، شلاء .

من شيء سوى العيوب الأربعة (١) لأن يشترط السلامة مما ذكرنا (١)
 و ذكر الشيخ أبو عمران و "أبو" (٢) الحسن في رواية الدمياني عن
 ابن القاسم خلاف ذلك؛ قال: (و) (٣) لا ترد من شيء من العيوب وإن "شرط"
 (٤)
 السلامة من العيوب الأربعة (٥) وقال ابن المطار (٦) في وثائقه:
 قولنا في الصداق صحة الجسم تقوية في العقد من أجل أنه لا يجوز
 نكاح المريض والمريضة قال: وللمعاقد أن يحفظ ذلك إذا الناس طيس
 الصفة حتى يثبت خلافها فجعل وصفها بالصحة تحرزا من المرض لا من
 العيوب.

(مسألة) و مذهب مالك أن للزوج رتبا من العيوب الأربعة الجنون
 والجذام والبرص و داء الفرج (٧) و قاله (٨) عمر (٩) و علي (١٠)

-
- (١) المدونة (٢١١/٢-٢١٢).
 (٢) في "أ" "ب" الشيخ أبو زيادة لفظه الشيخ هو لعله يعني به ابن القاسم
 (٣) ماقطة من "أ" "ب".
 (٤) في "أ" "ب" اشتراطه.
 (٥) رواية الدمياني في التاج والاكلیل (٤٨٧/٢).
 (٦) في "ع" "ح" القطان والصواب ما أثبتته لأن ابن القطان ليس
 له كتاب في الوثائق.
 (٧) في المدونة (٢١١/٢) وقد سبق شرح الجنون والجذام والبرص في ص ٧٤، ٧٥.
 و أ ما داء الفرج فسيأتي في ص ٣١٢.
 (٨) في "ع" "ح" "ج" قال هو الصواب ما أثبتته.
 (٩) قد سبق نقل قوله في ص ٣٠٦. وأخرجه مالك في الموطأ والمتنقى
 ٢٧٨/٣ سنن يعقوب بن منصور (٢١٢/١) وفي سنن البيهقي (٢١٥/٧) بلفظ:
 "إذا تزوج الرجل المرأة وبها جنون أو جذام أو برص أو قرن فإن كان
 دخل بها فلها الصداق بمعه أياها وهو له على الولي".
 (١٠) رواه ابن وهب عنه قال: أخبرني ثقة عندي أن علي بن أبي طالب
 قال: "يرد النكاح من الجنون والجذام والبرص والقرن وحكاه ابن
 وهب عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عباس مثله (المدونة ٢١٤/٢).
 (ورواه يعقوب بن منصور عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "أيما
 امرأة نكحت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما
 لم يجسها إن شاء أمك وإن شاء طلق وإن معها فلها المهر بما استحل
 من فرجها (السنن ٢١٢/١) البيهقي في السنن الكبرى (٢١٥/٧)."

رضي الله عنهما و لا مخالف لهما و لهما عيوب تمنع كمال اللذة
 فثبت بها الخيار (كالحب) (١) والعنة و ما عدا هذه العيوب الأربعة
 فلا ترد به . و اختلف في علة ذلك فقيل: لما جاء عن عمر و علي رضي
 ذلك هو قيل: لأن ذلك مما (لا) (٢) يخفى ، و قد قيل لمالك في كتاب
 محمد : أترد المرأة من العواد و العصى (٣) و ما أشبه ذلك فقال:
 هذا أمر ظاهر فكيف ترد منه؟ قال ابن حبيب: ترد "من القرع" (٤) (٥)
 لأنه يستتر باللفافة و الخمار و ترد من العواد إذا كانت من أهل بيت
 لا سواد فيهم (٦) قال فضل: و هذا كله خلاف قول مالك (٧) .

(تنبيهه) قال مالك : ليس على الولي أن يخبر الخاطب أن وليته
 "مقدمة" (٨) و لا عيباً و لا عرجاً و أجاز له كتم ذلك و نحوه لمالك
 في العتبية قال: لا ينبغي لرجل علم من وليته فاحشة أن يخبر بذلك
 إذا خطبت إليه (٩) هو في الموطم : "أن رجلاً خطب إلى رجس

- (١) ما قلته من "ج" : و هي دلالة الإثبات بدليل العطف
- (٢) ما قلته من "ج" : هو الواجب إثباته بدليل ما حكاه محمد عن مالك بعد ذلك
- (٣) في "ج" : العصى والعور بزيادة : والعور .
- (٤) القرع هو قرع الرأس و هو أن يطلع فلا يبقى على رأسه شعر و قيل:
 هو ثياب الشعر من داء . اللسان (٢٦٢/٨) - قرع هـ .
- (٥) في "ج" : بالقرع هو الأولى ما أثبتته بدليل قوله بعد ذلك :
 من السواد . باتفاق جميع النسخ .
- (٦) العقد المنظم (١٤٧/١) .
- (٧) قاله ابن سلمون في العقد المنظم نفس الجزء و الصفحة و أجاب
 الباجي على قول ابن حبيب في القرع بأنه مخالف لظاهر المذهب و هو
 أنه لا ترد إلا بالعيوب الأربعة (المنتقى) (٢٧٨/٣) ، و رجه خليل .
- التاج (٤٨٧/٣) : منح الجليل (٢٨٨/٣) .
- (٨) في "ج" : ذكرت بعد قوله : و لا عرجاً .
- (٩) العتبية : البيان (٢٦٢/٤) .

أخيه "فقال" (١) أنها كانت أحدثت فبلغ ذلك عمر فضيه أو كساد
 يضره (٢) . و النكاح في ذلك بخلاف البيوع ، لأن الطلعة ترد بكل
 عيب فلا يجوز للبائع كتمه و المرأة لا ترد بهذه العيوب فجاز كتمها
 و إنما يجب التعريف بالعيوب الأربعة .

(تسرع) قال اللخمي : و ترد المرأة إذا وجدت "عذوبة" (٣)
 و هي التي تحدث عند الجماع (٤) لأن ذلك عيب و لها هي أيضا أن
 ترد الزوج بذلك و قد كان نزل ذلك في زمن أحمد بن نصر (٥) و نفس
 كل واحد من الزوجين ذلك من نفعه فقال أحمد : يطعم أحدهما تينا
 و الآخر فقومًا (٦) فيعلم بذلك من هو منهما (٧) قال (٨) : و رأي أن
 يردهما أيضا (أنا تبين) (٩) أنها صغيرة كائنة أربع سنين أو خمس
 و شبه ذلك لتعذر الوطء منها كالرتقاء و عليه بالمير إلى أن تبلغ

(١) في "أ" : فقال له ، بزيادة ، له .
 (٢) الموطأ : المنتقى (٣٥٢/٣) .
 (٣) في "أ" : عذوبة ، و المواب ما أثبتته .
 (٤) مؤنث عذوبة و هو الذي يحدث عند الجماع أو هو الذي إذا أنسى

أمله أكمل . تاج العروس • (١٨١/٥) (عذبة) .
 (٥) هو أحمد بن جعفر بن نصر بن زياد الهواري كان راسخا في المذهب حاضر
 الجواب أخذ من ابن عباد و ابن سخون و غيرهما و جمع منه ابن العارث
 و أحمد بن حزم و غيرهما هو عليه تفقه أكثر القرويين (٥٣١٩/ت)
 ترجمته في الديباج (٣٤) .
 (٦) الفقوس هو البطيخ الشامي أي الحبب القاموس المحيط (٦٤٦/٢) فقس
 (٧) العقد المنظم (١٤٨/١ - ١٤٩) مواهب الجليل مع التاج و الإكليل
 (٤٨٤/٣) .
 (٨) ما قطة من "أ" ، و الأولى ما أثبتته ليميل فكلام اللخمي من كلام أحمد
 ابن نصر ، و البائل هنا هو اللخمي .
 (٩) ما قطة من "ب" .

الوطء مضره وإن كانت (١) تصلح للوطء في وقت لا ضرر عليه فيه
لم ترد .

(مسألة) واختلفا أنا قال الولي للزوج: إنها سالمة ولم يشترط
الخطيب قيل
ذلك عليه هل هو كالشرط (١) أم لا (٢) ففي كتاب محمد: أنا قال لي (٣)
أهنتك سواة فقال كذب من قال ذلك هي بيضاة أو قال ليست عيباة ولا
مرجاة فوجدنا كذلك له (٤) ربما لأنه غره (٥) وقال أصبح: وهو كالشرط
(٦)
وقال ابن القاسم في كتاب محمد: أنا رفع الولي في المداق فأكسر
(ذلك) (٧) عليه الخطيب فقال: لأن لها كذا وكذا وسمى رقيقا وهروفا
فأمدقها الزوج ما قال ~~في كتاب محمد~~ الولي ثم لم يجد لها شيئا
قال (٨) المداق لأم له وذلك مثل لو قال له هي بيضاة جميلة فوجدنا (٩)
سواة (١٠) واختار اللخمي أنه يرد بذلك كالمشروط (١١)

-
- (١) في "ع" "ج" : كان هو الأولى ما أثبتته بدليل قوله بعدما : تصلح
عليه : باتفاق جميع النسخ .
(٢) ماقط من "ع" .
(٣) ماقطة من "ع" .
(٤) في "ع" : فله هو الخبير هنا يعود على الخطيب .
(٥) النواير من كتاب محمد (٧١٨٥/خ) .
(٦) المعتبية : البيان (٤٠٦/٤) والنواير (٧١٨٥/خ) .
(٧) ماقطة من "ع" .
(٨) أي ابن القاسم .
(٩) في "ع" : فوجد ما أثبتته .
(١٠) النواير من كتاب محمد (٧١٧٢/خ) .
(١١) مختصر خليل مع شرحه منح الجليل (٢٨٧/٢) .

فصل في تفسير العيوب

تُرد المرأة من الجنون وإن كان مرما (١) في بعض الأوقات وكذلك
 إن كانت "تجن عند" (٢) إمابة الزوج لها قاله مالك في المبعوط ومن
 قليل الجنام (٣) و اختلف في قليل البرص . فقال مالك في كتاب محمد:
 "تُرد به إن مر لم يفرق فيه بين قليل و لا كثير (٤) . قال ابن القاسم:
 ولو علمنا فيما خُذاته لا يترايد لم تُرد (٥) (٦) ولكنه " لا يعلم"
 وفي مختصر ابن شعبان أنه من به جذام أو برص من الزوجين يرد به
 لأنه يخشى أن يتراعى إلى المصح منها و لأنه لا تطيب نفس الواطئ
 أو الموطوءة و قل "من" (٨) يعلم ولدما و إن علم كان ذلك في نفسه
 قال اللخمي: وعلى هذا له الرد إذا "كان" (٩) أحد الأبوين كذلك لأنه
 يخشى أن يكون ذلك في نفسه . قال : و رأيت ذلك في امرأة كان أبوها

(١) الصرع : طية تمنع الأعضاء النفسية من أفعالها منها غير تام
 و يسهه مدة تعرف في بعض بطون الديماغ و في مجاري الأعصاب المتحركة
 للأعضاء من غلط فليظ أو لزج كثير فتتمنع الروح من السلوك فيها سلوكا
 طبيعيا فتتمنع الأعضاء . القاموس المحيط (٥١/٣) .

(٢) في " : تجن عند الجماع و عند - بزيادة : عند . الجماع .

(٣) العقد المنظم (١٤٥/١) .

(٤) العتبية : البيان (٣١٨/٤) ، هو يشير هنا إلى قول عمر : "قود"
 بالجنون و الجنام و البرص و قد سبق في ص (٢٠٦) حيث لم يفرق بين
 قليل البرص و كثيره .

(٥) ما قطة من " .

(٦) في " : لكن لم .

(٧) العتبية : البيان (٣١٩/٤) .

(٨) في " : ما يعلم ما في " : ما يعلم .

(٩) في " : اطلع أن .

أجزم ولم يظهر "فيما" (١) و ظهر "في عدد" (٢) من ولدها :

(مسألة) و ترد المرأة بداء الفرج كان مما يمنع الجماع كالرتق

والقرن أو لا يمنع كالعفل والبخر (٢) والاستحاضة (٤) (٥) والإفشاء

و حرق النار هو نمر ابن حبيب على العفل و القرن و الرثق (٦) زانده

الجلاب : الجلاب : من جلاب

والبَحْرُ والاسْمَاءُ و هو اختلاط المعلمين (٧).

(فائدة) العَقل بفتح العين المهملة وفتح الفاء في النساء

كما لأثره (٨) في الرجال و هو بروز لحم من الفرج (٩).

وَالْقَرْنُ يَفْتَحُ الْقَافَ وَحُكُونُ الرَّاءِ مِثْلُهُ لَكِنَّهُ تَكُونُ فِيهِ صِلَاةٌ

شبهة بالعظم (١٠) والزرق يفتح الراء والتاء وهو التماق موضع

الوطء و التحامه (١١).

(۱) فی "۱۰۰" : یہاں •

(٢) في "١" : ذلك في عدد هزيادة : ذلك .

(٣) البخر فالتحريك هي الرائحة المتغيرة من الفم (اللمان ٤٧/٤) بخره قال اللخمي يختلف في أربع : السواد والقرع والبخر والخشم وهو نثن الألف والمظاهر من قول مالك لا ترد بشيء من هذا في الجلاب ترد من نثن الفرج فعلى هذا ترد بالبخر والخشم لأن نثن الأعلى أولى بالرد . التاج (٤٨٧/٣) و فرّق جمهور المالكية بأن المقصود والأهم من الزوجة هو وقاعها في الفرج و نثنه مانع منه و لا يمكن التحول عنه بخلاف الفم والألف (منح الجليل ٣٨٨/٣) . وقال القلشاني : إن البخر هو نثن الفرج . كفاية الطالب الرباني (٨٣/٢) .

(٤) قال العدوى: جعل الاستحاضة من عيوب الفرج خلاف المذهب والمذهب أن الاستحاضة ليست بعيب حاشية العدوى على كفاية الطالب الرياني شرح رسالة أبي زيد القيرواني (٨٢/٤).

(٦) التفريع (٦٦-ب/خ) : المنتقى (٣/١٧٨) (١٠) المحكم (٦/٢٢٢).

(٩) لسان العرب (١١/٤٥٧) مفرد - (١١) تهذيب اللغة للأزهري (٩/٥٤) رتق.

(٧) للمدير السابق نفس الصفحة هو تحريف اللفظ في إيمان العرب - بفضي.

(٨) الامة بالضم هي بفتح في الخصية يقال رجل آدمي من الامة

البيان (١٥/٤) ما لقا موس المحيط (١٢٢/١) و قال الفيروز آبادي،

و يحرك : الالة (أدر) .

(3)

(مسألة) قال مالك في كتاب محمد : و اذا كان الرثق من قبل الختان فانه يبط (١) و ان كرهت المرأة انا قال النخاع (٢) (٣) ذلك لا يضر بها و ان كان خلقة فلا تجبر على البط و ان أبته و يخير الزوج و ان رضيت به* (٢) فلا خيار له (٤).

(فسر) و (اختلف) (٥) اذا كان (شيء) (٦) من هذه الميوب خفيفا يجامع معه فقال مالك في المدونة (و غيرها) (٧) : ترد به اذا كان عند أهل المعرفة "من الميوب" (٨) لأن المجنونة (و الجنما و البرماء)^(٩) يقدر على جماعها و ترد بذلك (١٠). قال ابن حبيب : لا ترد بذلك إلا أن يكون فيها يمنع اللذة (١١) ، قال اللخمي : و "القرن و الرثق" (١٢) على أربعة أوجه ان كان لا ضرر في قطعه و لا عيب في الامانة بمسند القطع فان دعا الزوج الى ذلك و كرهت المرأة جبرته و إن شاء طلق و لا شيء عليه ، و ان دعت هي الى ذلك جبر على القبول فان طلسق لزمه نصف المداق و ان كان في القطع ضرر عليها و لا يبقى بعد ذلك

(١) البط هو الشق يقال بط الجرح شقه ، القاموس المحيط (٢/٣٦٣) اللسان (١٦١/٧) بطة.

(٢) ما قطة من "ج".

(٣) في "ج" ، و بالبط .

(٤) النوادر (١٨٤/ب/خ) .

(٥) ما قطة من "ي" هو الأولى إثباتها لذكر المؤلف للخلاف .

(٦) ما قطة من "ج".

(٧) ما قطة من "ج".

(٨) في "ج" : عيب هو الصواب ما أثبتته لأنه على نسخة "ج" يجب نصب خبر كان فيقول : عيبا - بدل - عيب .

(٩) ما قطة من "ج".

(١٠) المدونة (٢/٢١٢) .

(١١) العقد المنظم (١/١٤٨) .

(١٢) في "ج" : الرثق و القرن .

"ميب" (١) كان الخيار لها دونه فان رضيت بالقطع سقط مقاله وان
كرهت فارق ولا شيء "عليه" (٢) وان كان لا ضرر عليها في القطع
و (في) (٣) الاصابة "بعد القطع" (٤) عيب كان المقال له دونها فان
اجب الزمها القطع "وان احب" (٥) فارق ولا شيء عليه وان كان
عليها في القطع ضرر وفي الاصابة بعينه عيب كان لكل واحد منهما
مقال فلها ان تأبى ان يمي اليها اليه وله ان لا يرضى ان رضيت (٦).
(٧) (مسألة) فاذا كان بالمرأة أحد هذه العيوب فلا يخلو ان يعلم
الزوج بذلك قبل النكاح أو بعده فان علم به قبل النكاح فلا قيام له
وان علم به بعده فعلى الهاجي أنه يضرب للمرأة أجل في "معاينة" (٨)
نفسها من الجنون والجنام والهرس وداء الفرج ففي الجنون والجنام
سنة . واما الرتق فيحبس الاجتهاد (٩).

(مصرع) واما ان كان عيب المرأة حادثا بعد العقد فذلك مصيبة
نزلت بالزوج ولا خيار له (١٠) وان "اختلفا" (١١) فقال الزوج ان ذلك

-
- (١) ما قطة من "ج".
(٢) في "ج" : عليها ، و الاولى ما أثبتته بدليل ذكرها كذلك بعد ذلك
(٣) ما قطة من "ع".
(٤) في "ج" ، "ج" : بعده .
(٥) في "ج" ، "ج" : أو .
(٦) قول اللخمي في الرتق: منح الجليل (٣٩٢/٣).
(٧) من هنا يبتدأ المقطع من "ج".
(٨) في "ج" : معالجة .
(٩) منح الجليل (٣٨٥/٣).
(١٠) المصدر السابق (٣٨٤/٣).
(١١) في "ع" ، "ج" : اختلف .

"بها" (١) من قبل العقد و قال الاب ان كانت بكرا "أ" (٢) هي ان كانت ثيبا (٣) بعد العقد فقال مالك في كتاب محمد، و عيسى عن ابن القاسم في العتبية: الاب صدق (٤)، قال محمد: مع يمينه (٥) قال بعض الشيخ: "أذا" (٦) كان الزوج لم يدخل بالزوجة فانما يحبه اليمين عليها لا على الولي ان لا غرم عليه و ان كان دخل بها حلف الولي ان كان قريب القرابة لانه "يتوجه" (٧) عليه الغرم بنكولسه و ان كان بعيدا حلف ان لا غرم عليه (٨) (٩).

(مسألة) و ان لم يعلم الزوج بدائها الا بعد الدخول كان الخيار له في ان يقيم أو يفارق بعد التأجيل على ما قلناه (١٠) فان اختار (١١) الفراق نظرت فان كان بعيدا ممن لا يظن به علم بذلك كالم و ابنه و "المولي" (١٢) و من "سواهم" (١٣) من الأولياء رجع على الزوجة بجميع المهر إلا ربع دينار "يتركه" (١٤) لها (١٥) قال في كتاب (محمد) (١٦): و اذا كان الولي البعيد يعلم ذلك في حين

-
- (١) في "ع"، "ب"، "ج"، "أ" و "بها" و .
 (٢) في "أ" و "ب" و "ج" و "أ" و .
 (٣) ماقطة من "ب".
 (٤) العتبية، البيان (٨٥/٥، ٤٤٢/٤) النوانر من كتاب محمد (١٨٥/٧/خ).
 (٥) النوانر (١٨٥/٧/خ).
 (٦) في "أ" و "ب" و "ج" و "أ" في (٧) و "متوجه".
 (٨) إلى هنا ينتهي المقطع من "ج" و أوله تحت رقم (٧) من ص: (٣١٤).
 (٩) منح الجليل (٣٩٥-٣٩٦/٣) (١٠) قد سبق في ص: (٣١٤).
 (١١) في "ع"، اختارت زوا الصواب ما أثبتته للسباق.
 (١٢) في "ع"، "ب"، "ج"، الولي.
 (١٣) في "ع"، سواه، و الصواب ما أثبتته.
 (١٤) في "أ"، فانه يتركه - بزيادة، فانه.
 (١٥) النوانر من كتاب محمد (١٨٤/٧/خ).
 (١٦) ماقطة من "ع"، "ب" و الأولى اثباتها لأن فيه رفع ابهام.

العقد فعليه يرجع الزوج دونها (و) (١) هذا ان أقر و "قامت" (٢) عليه
 بينة والاليم يحلف الا أن يدمي الزوج عليه (٣) علم ذلك فيحلف فإن
 نكل حلف الزوج أنه علم و غيره فان نكل فلا شيء "علي الولي" (٤) و لا
 على المرأة لاقاراره بأن الولي علم به و "غره" (٥) (٦) و قال ابن
 حبيب إن حلف الولي (٧) يرجع على المرأة (٨) و صوته اللخمي (٩) وإن
 كان الولي قريب القرابة ممن يظن به علم ذلك كالأب والابن والاخت ،
 "رجع" (١٠) الزوج عليه دونها و أخذ منه جميع المهر بخلاف إذا رجس
 عليها هذا إذا كان الولي القريب حاضرا معها لا يخفى عليه حالها
 فإن كان غائبا عنها أبدا أو في أكثر أحواله رجس على الزوجة (دونه)
 قال ابن حبيب عن ابن القاسم: بعد يمينه على جهله بذلك ، و قال

-
- (١) ساقطة من "ب" .
 (٢) في "ب" "ج" ، أقامت .
 (٣) في "أ" ، عليه الزوج فيه تقديم و تأخير في "ج" ، كلمة : عليه - ساقطة
 (٤) في "ع" ، "ب" ، عليه .
 (٥) في "ج" ، غيره ، و الصواب ما أثبتته .
 (٦) النوائد من كتاب محمد (١٨٤/٧/خ) .
 (٧) في "ع" ، "ب" ، على الولي ، بزيادة ، على الواجب إسقاطها ، إذا لا
 معنى لإبائها و في "ج" ، عليه .
 (٨) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٩) رجس خليل ، منح الجليل (٤٠٠/٣) ، قال عيش ، هو ضعيف في اللغة
 والمذهب أن الولي اليعيد إذا حلف أنه لم يفر الزوج فلا يرجع على
 الزوجة لاقاراره أن الولي هو الذي فره .
 (١٠) في "ع" ، "ب" ، ورجع بزيادة ، و العطف والواجب إسقاطه لاستقامة
 الكلام بدونه .
 (١١) ساقطة من "ع" .
 (١٢) منح للجليل (٣٩٨/٣) قريبا منه .

و قال أشهب بل يرجع عليه لا على الزوجة (١) . قال ابن المواز يلزمه
غرم ذلك حتى يصح من غيبته أنه غير عارف بذلك (٢) و قاله ابن مهدي
الحكم عن مالك .

(فسر) و ان غراه "جميعا" (٣) الولي و المرأة خير بين أن
يرجع على المرأة و لا رجوع "له" (٤) على الولي "أو" (٥) يرجع على
"الولي" (٦) و يرجع الولي عليها و ان غره الولي "وحده" (٧) و غرم
فلا يرجع على المرأة "شيء" (٨) لأنه الغار "ذا" (٩) يجب أن يعرف
بعبثها فان وجدته معذرا فهل يرجع على الزوجة ان كانت موسرة أم لا
ففيه قولان، قال مالك في كتاب محمد و ابن القاسم في العتبية لا يرجع
عليها شيء و ليس عليها أن تخبر بعبثها و لها ولي و البكر و الشيب
في ذلك سوا (١٠) . و قال ابن حبيب يرجع عليها و لا ترجع "هي به" (١١)
على الولي فان كانا عديمين رجع الزوج على أوليها يحرا . (١٢)

-
- (١) النوادر من كتاب محمد (٧١٨٤/خ) ، البيان و التحصيل (٩٥/٥) .
(٢) النوادر من كتاب محمد (٧١٨٤/خ) .
(٣) في "ع" ، جميع .
(٤) في "أ" ، "ب" ، لها .
(٥) في "ع" ، أن ، هو الصواب ما أثبتته .
(٦) في "ع" ، المولى .
(٧) في "ج" ، عليه ، هو الصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام .
(٨) في "ع" ، شيء ، هو الصواب ما أثبتته .
(٩) في "ع" ، أن و الصواب ما أثبتته .
(١٠) المدونة (٢١١/٢) ، النوادر من كتاب محمد (٧١٨٤/خ) .
العتبية ، البيان (٩٤/٥) .
(١١) في "أ" ، به هي ، فيه تقديم و تأخير - في "ج" ، ماقطة .
(١٢) النوادر من الواضحة (٧١٨٤/خ) ، البيان و التحصيل (٩٤/٥) .

(مسألة) ولو ادعت المرأة أنه علم بعيبها عند دخوله بها
و "أنكر" (١) أن يكون علم به إلا عند قيامه و ذلك بعد شهر من
الدخول و نحوه ، قال بعض الموثقين: فإن القول في ذلك قولها و تحلف
إلا أن يكون العيب خفيفا كالبرص "يكون" (٢) بها طن جسمها و "تحو ذلك" (٣)
فإنه "يصدق" (٤) مع يمينه (٥) و هذا كله ما لم يخل بها بعد علمه
بدائها أو "يتلذذ" (٦) بشيء منها (٧) فإن فعل سقط قيامه و إذا ادعت
ذلك عليه و أنكر حلف و كان له القيام فإن نكل حلفت و سقط قيامه (٨).

فصل [الخلاف في وجود العيب]

ولو أنها "خالفته" (٩) في وجود العيب بها فإن كان ظاهرا مثل
الجدام و البرص "بوجهها" (١٠) و كفيها فإنه يثبت بالرجال و إن كان
في سائر بدنها أثبتته بالنساء و إن كان في فرجها فاختلف فيه فقال
ابن القاسم و ابن حبيب: تعدق في ذلك و لا ينظر إليها النساء (١١)
قال ابن الهندي و غيره: تعدق مع يمينها و لها (رد) (١٢) اليمين ..

-
- (١) في "ج" : أنكر الزوج - بزيادة - لفظ الزوج .
 - (٢) في "ع" : يجوز .
 - (٣) في "ع" : نحوه .
 - (٤) في "ع" : يكون القول قوله .
 - (٥) منح الجليل (٢/٢٨٠) .
 - (٦) في "ع" : يلمذ .
 - (٧) ماقطة من "ج" .
 - (٨) خليل مع شرحه منح الجليل (٣/٣٧٩ - ٢٨٠) .
 - (٩) في "ع" : خالفته - و الضواب ما أثبتته للسياق .
 - (١٠) في "ع" : بها بوجهها - بزيادة : بها .
 - (١١) النوادر (١٨٤/ب/خ) من كتاب الواضحة و كتاب ابن حنبلون
عن ابن القاسم .
 - (١٢) ماقطة من "ع" .

على الزوج . و قال ابن سحنون من أبيه : ينظر اليها النساء فسي
 ميأ الفرج (١) . قال القاضي أبو بكر (٢) : قال سحنون : قال ابن
 القاسم : لا ينظر اليها النساء و قد قال ترد "به" (٣) فكيف يعرف ذلك
 الا بنظر من (٤) ، قال أبو عمران : و روى علي بن زياد عن مالك مثل
 قول سحنون (٥) و صوبه ابن لهيعة و قال : هو مذهب مالك و أصحابه (٦)
 و نحوه في روى ابن وهب من مالك : إنا أنكرت البكر الوطء و أدامه
 الزوج أن النساء ينظرن اليها (٧) ، قال ابن أبي زمنين : و على هذا يدل
 لفظ الكتاب في نظر النساء إلى فرج المرأة (٨) ، يؤيد ما في النكاح
 الاول من "قوله" (٩) : و ما علم أهل المعرفة أنه من ميوب الفرج ردت
 به (١٠) و فيه نظر لاحتمال أن "يتقاروا" (١١) على صفته ثم سئل
 من ذلك أهل "المعرفة" به (١٢) و الله أعلم .

(تسرع) قال ابن حبيب : فإن أتى الزوج بامرأتين "بتدا" (١٣)

فشهدتا بداء الفرج و لم يكن ذلك من إذن الامام فشهادتهما جائزة ...

- (١) العقد المنظم (١/١٤٩) .
- (٢) هو أبو بكر ابن اللبانة .
- (٣) في "ع" ، "ب" ، و بذلك .
- (٤) رواه ابن أبي زيد قال : أخبرنا أبو بكر فذكره ١٠٠ النوادر (١٨٤/١/خ)
- (٥) منح الجليل (٣/٣٩٥) .
- (٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
- (٧) المنتخب (٥٥/ب/خ) ، العقد المنظم (١/١٤٩) .
- (٨) المنتخب (٥٥/ب/خ) ، و قاله ابن مغيث في العقد المنظم (١/١٤٩) .
- (٩) في "ع" ، "ب" ، قولها .
- (١٠) المدونة (٢/٢١٢) .
- (١١) في "ع" ، "ج" ، يتقاربا ، و الصواب ما أثبتته .
- (١٢) في "ع" ، العلم و الاولى ما أثبتته ليتفقد مع لفظ المدونة .
- (١٣) ماقطة من "ب" .

فان قيل: اذا كان النظر لا يجوز كان "تعمده" (١) جرحة، قيل: هذا
يتقدّر ان فسيه (٢).

(تنبيه) قال بعض الأندلسيين من الشيخ أبي المطرف (٣)، ومفيدة
النظر إليها على قول سحنون ان تجعل المرأة (٤) أمام
فرجها و قد فتحت فخذيها و تجلس "مرأتان" (٥) من خلفها تنظران في
"المرأة" (٦) و هي "تفتح بيدها" (٧) فما نظرنا فيه "شهدنا" (٨) به (٩).
(فرع) قال أصح، اذا "أقامت" (١٠) المرأة في العلاج و هو يستمتع
بها فان طال ذلك كالسنة و ما قاربها فلها جميع المداق (١١).
(ع) في هذا ^{نظر} لأنه إذا استمتع بها ولو مرة واحدة فلم لا يعسد
"منه ذلك رضا بها و الله أعلم" (١٢).

(مسألة) قال مالك في الواضحة و أشهب في المستخرجة:
فان تزوجها على أنها بكر فأفأها على غير ذلك فلا يردّها و لا شيء

-
- (١) في "ج" : تعمده، و الصواب ما أثبتته .
 - (٢) النوادر من الواضحة (١٨٤/ب/خ) .
 - (٣) لعنه أبو المطرف ابن بشير و قد سبق ترجمته في ص: ١٠١ .
 - (٤) ما قلّة من "ج" .
 - (٥) في "ع" : لمرأتين، و الصواب ما أثبتته لأنه فاعل .
 - (٦) في "ع" : فخذيها و الصواب ما أثبتته .
 - (٧) في "ع" : تفتح .
 - (٨) في "ج" : شهدن .
 - (٩) المعقد المنظم (١/١٤٩) ، و لم يصرح باسم القائل . بل قال :

- قال بعض الشيوخ فذكره .
- (١٠) في "ع" : قامت .
- (١١) في كتاب ابن المواز "النوادر و الزيادات" (١٨٤/ب) .
- (١٢) رضا منه بها .

عليها و لا على الولي (١). قال أبو بكر ابن عبد الرحمن: (لأن العذرة) (٤)(٣)

قد تذهب بالمقطة و الحيفة و قد تكون ذهبت بعد الققد (فلا يجب على

الزوجة شي* ع* (٤) وفي كتاب الرجم من المدونة قال ابن

القاسم: مثل مالك من الرجل يتزوج المرأة فيظهر بها قبل أن يدخل بها

فيقول الزوج ليس مني و تصدقه بأنها زنت و لم يظاها؟ قال مالك:

لا لعان بينهما و لا يلحق بها الولد و يقول عليها (الحد) (٥). قال ابن

القاسم: و ان كانت بكرا جلدت الحد و كانت امرأته و لم يكن الولد

ولده و هي زوجه ان شاء طلق و ان شاء أمسك (٦).

ع* ففي قول ابن القاسم: ان شاء طلق و ان شاء أمسك دليل على

أنه لم ير له "قياما" (٦) بالعيب الا أن يقال إن الزوج يكلف^{لم} ذلك

فسيأله (٧) (٥).

قال ابن العطار: له ردما بذلك. و اختاره بعض الموثقين (٩) قال

لأنه تزوجها على شرط فوجد خلافه و صوب غيره قول مالك (٩) قال لان اسم

(١) العتبية من سماع أصبح من النكاح الخامن لبيان و التحصيل (١٠٣/٥)

(٢) العذرة، البكارة، قال ابن الأثير: العذرة ما للبكر من الالتام

قبل الاقتضا و جارية مذراة بكر لم يمسا رجل. اللسان (٥٥١/٤).

(٣) ما قطة من "ع* (٥) لتاج و الاكليل (٤٩١/٣).

(٤) بياض في "ع*، الاستدراك من المدونة (٢٥١/٦).

(٥) المدونة (٢٥١/٦).

(٦) في "ع* قبل ما. التميمي من المتبعية (٨٠/ب).

(٧) ما قطة من "ع*، "ب*، "ج*.

(٨) منهم ابن القطان بالعقد المنظم (١٥٠/١) حاشية البناي على

الزرقاني شرح مختصر خليل (٢٣٩/٣) منح الجليل شرح مختصر خليل (٣٨٨/٣)

(٩) و هو الذي عول عليه ابن فرحون و صوبه و أخذ به جماعة من المتأخرين

التاج و الاكليل (٤٨٧/٣) ما خليل صاحب المختصر فلم يرجع. مختصر خليل

مع التاج و الاكليل (٤٨٧/٣).

البكارة واقع عليها وان زنت الا ان يشترط أنها مذكراء فان شرط ذلك كان له الفرد قاله أصبح (١) قال الشيخ أبو الوليد (٢) : و يرد ما ان كانت ثيبا من زوج و طأها و كتم الولي ذلك (٣) (قال ابن العطار) (٤) :
و لاحد على الزوج فيما حكاه عنها أنها غير مذكراء و لا لعان لان العذرة قد (تكون زالت بسقطة أو وثبة) (٥) إلا ان يقول انه كان من زنا فعليه الحد (٦) الا ان يأتي بالمخرج منه .

(٨)
(تبيينه) و ينبغي "أيضا للولي ان يعلم" (٧) الزوج عند "انكاحها"
بما جرى ان ذلك (كان) (٩) من وثبة أو سقطة فان "ترك" (١٠) اعلاه
فهل يجب عليه الرد أم لا ؟ في المستخرجة (من أشهب) (١١) فيمن
(زعم) (١٢) أنه وجد " (١٣) امرأته ثيبا فأقر له أبوها بذلك و زعم
أنها كانت تكسر البيت فذهب ذلك منها و رد له الصديقان لابل الرجوع

(١) العتبية : البيان (١٠٣/٥) .

(٢) هو ابن رشد الجد .

(٣) العقد المنظم (١/ ١٥١) قال لان اسم البكارة قد ارتفع عنها
و حكم في هذا الاتفاق الخطاب في مواهب الجليل (٣/ ٤٩١) سواء علم
الاب أم لا بالزرقاني (٣/ ١٢٩) .

(٤) ساقطة من "أ" .

(٥) في "ع" ، "ج" : تكون سقطت أو وثبتت و هي "ب" : قد تزول بسقطة
أو وثبة .

(٦) العقد المنظم (١/ ١٥٠-١٥١) و لم ينسبه لأحد ، بل هو من كلامه .

(٧) في "أ" ، ان يعلم الولي .

(٨) في "أ" ، النكاح .

(٩) ساقطة من "أ" .

(١٠) في "ع" ، "ج" : ترد .

(١١) ساقطة من "ج" .

(١٢) في "ج" : تزوج و زعم : التصويب من العتبية (١٠٣/٥) .

(١٣) في "ج" ، أن .

عليه " بما رده " (١) و لا شيء للزوج في قللكو قال أصبح : لا يعجبني هذا لأنه إذا كان شرط عليه ذلك فله الرد كما يتراط البياض والجمال وإن لم يشترط فقد طاع الأب بالرد أراقة الشتر على ابنته و ترجع (هي) (٢) على أبيها (٣) .

قال بعض الموثقين : و هذا يدل على أن أخصيه لا يرى له الرجوع بذلك العيب (٤) و حكى ابن العطار أنه ^{إن} لم يبين له ذلك وجب له الرد (بخلاف المسئلة الأولى لأنه عيب ^{بموجب} علمه فيجب عليه بيانه فإنا لم يعلم بعيب فلا يجب عليه) (٥) (٥١) .

(تسرع) فإذا قلنا بوجوب الرد و ادعى الزوج أنه وجدما ثيبسا و كذبت حلفت و ان كانت مالكة أمرها أو أيتها إن كانت ذات أب (٧) . قال ابن حبيب : و لا ينظر إليها النساء و لا يكشف العرائر في هذا ، قال ابن لبابة : و هذا خطأ لأنها تمتحن في العيوب بالنساء فكذا في البكارة فإن زعمت أنه فعل ذلك بها مرضت على النساء فان شهد أن ذلك يمكن أن يكون فعله دلت و حلفت و ان كان قديما ردت به (٨) .

-
- (١) في "أ" : لما رده . (٢) ماقطة من "أ" .
 (٣) العتبية من سماع أصبح النكاح الرابع (الهيلن ١٠٣/٥) .
 (٤) وقاها ابن فتحون : العقد المنظم للحكام (١٥١/١) .
 (٥) في "أ" : لأنه عيب علمه فيجب عليه بيانه بخلاف المسئلة الأولى فإنه لم يعلم به فلا يجب عليه الرد ، و كذا في "ب" : إلى قوله بيانته و تمامها مثل نسخة "ج" .
 (٦) ذهب إليه أيضا ابن فتحون و صوبه "العقد المنظم للحكام (١٥١/١) و رجح خليل و صوبه ابن القنار - منح الجليل (٣٩٦/٣) .
 (٧) لمواق عن ابن عرفة (التاج و الاكليل ٤٩١/٣) ، عيش من المتيطي منح الجليل (٣٩٥/٣) ، حاشية البناني على الزرقاني في شرح مختصر خليل (٢٤٢/٣) .
 (٨) منح الجليل (٣٩٥/٣) من المتيطي .

(١) واختلف في تحليف الزوج فقيل بثبوت النكاح بالقدم ترفع (عنه) اليمين، وقال سحنون في كتاب ابنه* (٢): لابد أن يحلف (٣)، قال ابن زريق في اختصار الثمانية: فإن صدقته الزوجة وهي في ولاية أبيها لم يقبل قولها لأنها أقرت بما يخرج بعضها لئلا من يد أبيها وقال ابن حبيب: يقبل قولها.

فصل [رد المرأة للرجل بالعيب]

(٤) وللمرأة أن ترد الرجل بما يردّها به من الجنون والجذام والهرس وداء الفرج، قال القاضي أبو محمد: مثل أن يكون "خمّا" (٥) أو مجبوباً (أو عنيماً) (٦) أو معترضاً قال ابن حبيب: أو حوراً (٧)، قال القاضي أبو محمد: فالمجبوب مقطوع الذكر والأنثيين وقد يسمى خميّاً، والخصي مقطوع أحدهما والعنينة الذي له ذكر صغير جداً لا يمكنه الجماع به والمعترض بصفة الكمال لكن لا يقدر على الوطء لعلّه تعترضه وربما

(١) باقطة من ع* (٢) في "ج"، كتاب محمد ابنه* (٣) منح الجليل (٣٩٥/٣) البنانى في حاشية على الزرقانى (٢٤٢/٣) نقلاً عن المتيلى قال ابن مرفعة في حاشية البنانى وعليش في منسح الجليل: إن قول ابن لبابة مقابل للمشهور:

(١) وذهب إلى قول ابن حبيب بعض الأندلسيين من مالك وكن أصحابه غير سحنون منحم ابن القاسم (المعيار المعرب) (١٣٢/٣). (٢) ذهب إلى قول ابن لبابة ابن سحنون عن أبيه سحنون وأبو عمران من رواية علي ونقله ابن لبابة وأصحابه (حاشية البنانى على الزرقانى في شرح: مختصر خليل (٢٤٢/٣) ورجح خليل القول الأول كما في مختصره مع شرحه منح الجليل (٣٩٥/٣) وغيلاما من الشروح وذكر القولين في المعيار (١٣٢/٣).

(٤) باقطة من "ع"، "ب"، "ج".

(٥) باقطة من "ع".

(٦) باقطة من "ع".

(٧) ذكره من ابن حبيب ابن سلمون في العقد المنظم (١٤٥/١).

وطء قبل ذلك و ربما اعترض من امرأة دون أخرى و قد يسمى منبينا
مجازا (١) قال ابن حبيب: و الحصور الذي خلق بغير ذكر أو بذكر صغير
كالزور (٢) و هو نحو العنين.

(مسألة) فانا (٣) اطلعت المرأة أن يزوجها أحد * هذه العيوب
فلا يخلو أن يكون ذلك قبل البناء أو بعده، فان كان قبل فاما "في" (٤)
الجنون فيرد من قليله و كثيره و سواء (جنون اطلاق) (٥) أو إقافة
أو وسواس أو يصرفه في رأسه كل هلال و كذلك اذا حدث بعد العقد
و قبل الدخول (٦) و * اختلف (اذا حدث بعد الدخول) (٧) (٨) فقال

ربيعه و مالك: إن كان يؤذيها (و لا يعفيها من نفسه) (٩) لم "تجنس" (١٠)
عنده و الا لم يفرق بينهما (١١) . و أما الجذام فيرد (١٢) من قديمه
قليلًا و كثيرًا (١٣) . قال ابن وهب في العتبية: يرد به و ان لم يكن

(١) التلقين (٢٧/ب) بمعناه . و ذكرها ابن سلمون في العقد المنظم
للحكام (١٤٥/١) قال في اللعان العريض الخصى عند أهل الحجاز خاصة
(١٧٥/٧) (عرض).

(٢) في "أ" و "فإن" (٤) في "ج" من * (٤) في "أ" : كان مجنونًا مطبقًا .
(٣) النوادر (١٨٦/١) و ابن سلمون من ابن حبيب (العقد المنظم ١٤٥/١)
(٦) قاله اللخمي و خليل و ذهب ابن حاتم إلى أنه لا رد لأحدهما بعد
العقد و قبل الدخول و يعتبر نازلة نزلت بالزوج (التاج و الاكليل
٤٨٦/٣) و قد فسر الخطاب كلام خليل قبل الدخول و بعده أي بعد العقد
و مواهب الجليل (٤٨٦/٣) و فسر عليه أي بعد الدخول منح الجليل ٣٨٣
(٧) ذكر عيش بأن محل الخلاف هو فيمن تأمن زوجته أم لا فلا
الخيار اتفاقًا (منح الجليل ٢٨٢/٣) .

(٨) ماقطة من "ج" واجبة الاثبات لثباتها حمل الخلاف .
(٩) ماقطة من "ع" "ب" "ج" و الصواب اثباتها وهو موافق لما في المدونة ٢٦٦
(١٠) في "ع" "ب" "ج" يعمن و الصواب اثباته و التصويب من المدونة (٢٦٦/٢) .
(١١) رواه مالك ابن وهب من سماع عبد الملك بن الحسن في العتبية .
(١٢) (٦٠/٥) و قد اكتفى منا ابن هارون بنقل المذهب الاول .
(١٣) في "أ" : فيفرق .
(١٣) نقله من المتطي عيش في منح الجليل (٢٨٢/٣) هو قاله ابن
سلمون في العقد المنظم (١٤٥/١) .

فاحشا لانه لا "يؤمن" (١) زيادته وإن شك فيه لم يفرق بينهما (٢).
 وكذلك إذا حدث ~~في~~ بعد العقد يفرق "من" (٣) قليله وكثيره، وإن
 حدث بعد الدخول فرق (٤) من كثيره (ولم يفرق) (٥) من قليله حتى
 يتفاحش لانه اطلع عليها فلا "يجعل عليه" (٦) بالفراق (٧). وأما البرص
 فاختلف في قديمه وحديثه (٨) فروى ابن القاسم عن مالك أنه قال
 يرد بالقديم (٩)، قال ابن حبيب : وإن لم يكن فاحشا (١٠)، وقال شبيب
 في كتاب محمد : لا يفرق بينهما وإن شترهما (١١). ورواه محمد بن
 يحيى عن مالك في "المدنية" (١٢) : وأما الحادث فقال ابن حبيب
 لا خيار لها فيه إلا أن يكون فاحشا مؤذيا وقاله "مالك" (١٣) وأما صاحبه
 وفي الخيار من المدونة في الحادث لا يفرق بينهما (١٤). قال ابن
 القاسم في كتاب محمد : وإن كان شديدا (١٦) وروى عنه عيسى : إذا

-
- (١) في "ع" : لاند والتصويب من المعتبة.
 (٢) من سماع عبد الملك بن الحسن النكاح (٦٠٥/٥).
 (٣) في "ج" : بين . (٤) في "ب" : يفرق .
 (٥) في "ب" : لا . (٦) في "ع" : "ب" : يجعل عليها .
 (٧) منح الجليل شرح مختصر خليل (٣٨٢/٣).
 (٨) المراد بالقديم قبل العقد وبالحديث بعد العقد سواء قبل
 البناء أو بعده البيان والتحصيل (٣١٩/٤).
 (٩) نقل ابن رشد الاتفاق على هذا . البيان والتحصيل (٣١٩/٤).
 (١٠) منح الجليل (٣٨٢/٣) ، البناني حاشية الزرقاني على مختصر خليل
 (٢٣٧/٣) نقل من المتيطي وحكي اللخمي عن ابن القاسم روى يرد به
 قبل العقد يرد ولو قل ، التاج والكليل (٤٨٤/٣).
 (١١) النوادر (١٨٥/١) . (١٢) في "ب" : "ج" : المعونة .
 (١٣) في "ج" : عبد الملك .
 (١٤) البناني على حاشيته على الزرقاني وشرح منح الجليل (٢٣٧/٣).
 (١٥) في باب بيع الخيار من كتاب بيع الخيار من المدونة (١٧٣/٤).
 (١٦) رواه محمد عن مالك : انظر النوادر (١٨٥/١) وذكره عن ابن القاسم
 الباجي في المنتقى (١٢٢/٤).

كانت (١) رأيته مؤذية وجاء منه ما يضر بها فرق بينهما بخلاف

الخفيف (٢) واختاره اللخمي .

(و قال القاضي "هد الوهاب" (٣) ؛ لها الخيار بهذه "العيوب

كلها كانت" (٤) قبل العقد أو حدثت بعده (٥) (٦) .

(قصر) و أما عيب الفرج فيرد به ما كان واختلف في اللخمي

القائم الذكر فقال مالك : يرد به و قال سحنون : لا يرد به لأنه

بمنزلة من كان "عقيقاً" (٧) . قال اللخمي : و هو "أبين" (٨) لأنه لا " (٩)

ينقص من جماعه .

(مسألة) فإذا أرادت المرأة فراق زوجها بسبب العيب فإن أقره

والأثبتته " (١٠) (١١) . و يعرف الجذام و البرص بالنظر إلى "جسمه" (١٢)

ما لم يكن في العورة فيصدق فيه (١٣) و حكى بعض الموثقين عن بعض

شيوخه أنه ينظر الرجال إليه "للضرورة" (١٤) كما ينظر النساء التي

المرأة (١٥) و أما الحصور و المجهوب (و) (١٦) و الممضوح الذكر

(١) في "أ" : كان .

(٢) العتبية من سماع عيسى بن ابن القاسم النكاح الثاني (٣٨٨/٤)
و خليل في مختصره و شرحه منح الجليل (٣٨٢/٣) .

(٣) في "ع" : "ج" : أبو محمد .

(٤) في "أ" : العيوب كانت بدون قوله - كلها - بعد : كلمة - العيوب

(٥) المنتقى (١٢٢/٤) . (٦) ماقطة من "ب" .

(٧) في "ج" : عديماً عقيقاً . و الصواب ما أثبتته .

(٨) في "أ" : أحسن (٩) في "أ" : لأنه كان لا - بزيادة : كان .

(١٠) في "ع" : ثبتته . (١١) المنتقى (١١٨/٤) .

(١٢) في "أ" : جمده .

(١٣) العقد المنظم (١٤٧/١) و هو القول الأول .

(١٤) في "أ" : من الضرورة .

(١٥) المصدر السابق (١٤٧/١) : ١٤٩ . فمن ابن فتحون .

(١٦) ماقطة من "ج" : و الواجب اثباته .

والأشبيين أو أحدهما والعين فيختبر بالجنس (١) على القلوب "لان" (٢) ذلك يخفى قاله ابن حبيب (٣) وقال "سئون" (٤)؛ القول قوله ولا يختبر بالجنس، قال بعضهم: وعلى ما حكى بعض الموثقين ينظر اليه الرجال واليه نحن الباجي (٥) في المنتقى؛ إنا ثبت ذلك بالاقراء أو بالكشف عنه طلق عليه الامام ولا يفوز ذلك اليها على المشهور من المذهب (٦)، روى أبو زيد عن ابن القاسم أنها توقع الطلاق دون أمر الإمام " (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) و سقط عن الزوج المهر لاختيارهما الفراق .

(مسألة) وأما ذو الجنون والجذام والبرص والاعتراض فلا يطلق عليه ابتداءً ويؤجل للمعالجة إذا كان يطعم بزواله والأجل في ذلك للحر عام كانت زوجته حرة أو أمة (١١) واختلف في أجل العبد

-
- (١) هو المر باليد . القاموس المحيط (٢/٢١١) (٢/٢١١) (٢/٢١١) .
 - (٢) في "ج" : فإن .
 - (٣) النواذر الواضحة (١٨٦/٧) (١٨٦/٧) (١٨٦/٧) .
 - (٤) في "ج" : ابن سئون .
 - (٥) المنتقى (١١٨/٤) .
 - (٦) العقد المنظم (١٤٥/١) ، ذكر خليل فيه قولين ولم يرجح أحدهما مواهب الجليل (٤٨٩/٣) ، منح . هبم الجليل (٣٩٢/٣) .
 - (٧) في "ج" : السلطان .
 - (٨) المتبعية : البيان (٥/٤٦٨-٤٦٧) وأفتى بهذا القول ابن عتاب ورجحه ابن مالك وابن سهل البنائى على شرح الزرقاني (٢/٢٤١) .
 - (٩) ورجحه ابن فتحون . العقد المنظم (١٤٥/١) .
 - (١٠) ما قطة من "ج" .
 - (١١) المدونة (٢/٢٦٦-٢٦٤) ، والعقد المنظم (١/١٤٥-١٤٨) ، خليل مع شرحه الخرشى [٣/٢٣٨-٢٤٠] .

(٢) فقال ابن الجهم: ما من (كالحر) (١) و قال أبو عمر في "كافيه" (٢): و روى من مالك نحوه و عليه جمهور الفقهاء، و روى عن مالك ستة أشهر و به الحكم (٤). قال اللخمي: و الاول أبين لأن السنة "جعلت" (٥) ليختبر علة "في الفصول" (٦) الأربعة فقه "ينفع الدواء" (٧) في فصل دون فصل آخر و هذا يستوى فيه الحر و العبد (٨).

(تنبيه) قال ابن الموار: و السنة في ذلك من يوم ترفع فيه السلطان (٩) قال الباجي: هذه عبارة أصحابنا و فيها ملاحظة. و التحقيق عندنا أنها من يوم الحكم لأنه قد يتأخر من يوم الرفع (١٠) و يمنع المجنون و "المجنون" (١١) و الأبرص من وطأها في خلال العام و أن كان بعد البناء (إذا كانت الرائحة تؤذى) (١٢) بخلاف المعتز فإنه لا "يمنع من وطأها" (١٣) أن كان بنى بها (١٤).

-
- (١) ماقطة من "ع"، "ب"، و الأولى إثباتها لأن فيها زيادة بيان.
 (٢) حاشية البهاني (٢٤٠/٣)، و ذكره القاضي عبد الوهاب فوجه القول بأنه سنة اعتباره بالحر و لأن الفرض في ذلك اختبار به بتأثير الأزمنة فيه و ذلك يستوى فيه الحر و العبد (المنتقى ١١٨/٤).
 (٣) في "٩" : الكافي.
 (٤) الكافي (٥٦٥/٢)، و نقل القاضي أبو محمد و استدلل بهذا القول بأنها مدة تقريره من الفراق فكان له فيها نصف مدة الحر كمدة الإيلاء المنتقى (١١٨/٤). و رجه خليل (منح الجليل (٣٩٠/٣)).
 (٥) في "٩" : جعلت له (٦) في "٩" : بالفصول.
 (٧) في "ع" : يقع الدواء.
 (٨) حاشية البهاني (٢٤٠/٣) بالشرح الكبير (٢٨٢/٢) منح الجليل (٣٩٠/٣)، المنتقى (١١٨/٤).
 (٩) المنتقى (١١٨/٤).
 (١٠) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة.
 (١١) في "٩" : الأجذم.
 (١٢) ماقطة من "ع".
 (١٣) في "ع"، "ج"، : يمنع منها.
 (١٤) العقد المنظم (١٤٦/١).

(مسألة) "فإننا" (١) انقضى الاجل فزعم المعترض الذي لم يدخل
 أنه يقوى على الجماع "أو" (٢) الذي دخل أنه أما بها في خلال العام
 فان صدقته في المصاب "أما" (٣) على نكاحهما و ان انكرت حلف وثبت
 النكاح. قال اللخمي: قولوا واحدا (٤). قال ابن أبي زئيم: و البكر والشيب
 في هذا سواء (٥) كذلك فسوه سحنون فان نكل طلق عليه، و قال غيره: ان
 نكل حلفت المرأة و فرق بينهما فان نكلت بقيت (زوجة) (٦) (٧).
 (تنبيه) قال الباجي: "قلو" (٨) زعم (قي) (٩) خلال الاجل أنه أما بها
 فاستحلفته على ذلك فنكل لم تطلق عليه حتى يأتي الاجل فإنا أتت
 الاجل فادعى أنه أهاب كان له أن يحلف و ليس له نكوله و الحكم عليه
 قبل الاجل بشيء. رواه ابن الموار من مالك (١٠).

-
- (١) في "أ" ، و إن .
 (٢) في "أ" ، و .
 (٣) في "ج" ، أما ، و الصواب ما أخته .
 (٤) التاج و الاكليل (٤٨٨/٣) .
 (٥) المنتخب (٧٥٦/١/خ) .
 (٦) ما قطة من "أ" ، "ع" .
 (٧) قال غير ابن القاسم: المنتقى (١١٩/٤) .
 و قاله ابن الماجشون في النواصر (١٨٦/١/خ) التاج و الاكليل (٤٨٨/٣) .
 (٨) في "أ" ، "ب" ، فان .
 (٩) ما قطة من "أ" ، "ب" .
 (١٠) المنتقى (١١٩/٤) ، النواصر (١٨٦/١/خ) .

« (فسرع) فان " انقضى " (١) الأجل ولم يبرأ الأجنب والأبصر وأقر
المعتز ببقاء عيبه وأنه لم يصحها في العام " (٢) كان ينسبها
أمره القاضي بالطلاق فان أبى طلق عليه ، قال الباجي ، والحكم فسي
ذلك أن الزوج يؤمر بالطلاق فيوقع منه ما شاء فان امتنع طلق عليه
الحاكم خلافاً للشافعي (٣) .

« (فسرع) فان انقطع ذكره في خلال " لأجل " (٤) فقال ابن القاسم
في كتاب محمد : (يعجل) (٥) " لها " (٦) الطلاق حينئذ (٧) ، وقال أشهب
وأصنع و عبد الملك : لا يفرق بينهما بذلك ولا حجة لها (٨) .
(مسألة) فلو انقضى أجل المعتز ولم يصب زوجته ورضيت
بالمقام معه ثم قامت تريد فراقه ، فاختلف في ذلك قول ابن القاسم
فقال مرة : لها ذلك من غير أجل (٩) .

(١) في "ع" ، "ج" ، مضى .

(٢) في "ع" ، "ج" ، فان .

(٣) المنتقى (٤/١٢٠) و ذهب إلى قول المالكية الحنفية أن الفرقة
فرقة طلاق بلا خلاف عندهم والمرأة لا تملك الطلاق وإنما يملكه الزوج
إلا أن القاضي يقوم مقام الزوج ولأن هذه الفرقة يختص بسببها القاضي
وهو التأجيل لأن التأجيل لا يكون إلا من القاضي فكنا الفرقة المتعلقة
به كفرقة اللعان . بدائع الصنائع (٢/٣٢٥-٣٢٦) و ذهب الشافعية إلى
أنه لا يفسخ حتى تختار الفسخ وتطلبه لأنه لحقها فلا تجبر على استيفائه
فإنها فسخ فهو فسخ وليس بطلاق واستدلوا بأنه فسخ بعيب كفسخ المشتري
لأجل العيب في المبيع ، وكأمانة إذا أعتقت تحت العبد فاختارقه الفسخ .
المجموع شرح المذهب (١٦/٢٨٢-٢٨٣) و هو قول الحنابلة (المغني ٦/٦٦٩) .

(٤) في "ج" ، والمدة (٥) باقطة من "ع" ، "ج" . (٦) في "ع" ، عليه .

(٧) لنوادير (١٨٦/ب/خ) واستدل به الباجي بقوله أنه قد حكم عليه بالفرق
لمدة لوطه فإذا انقطع ذكره وتعدرا لوطه كان بمنزلة . . . من اطلع

على أنه محبوب فجعل الفراق (المنتقى ٤/١٢٠) .

(٨) المصبران السابقان نفس الجزء والمفحة واستدل به الباجي أيضاً
بأن هذا أمر طارئ عليه في مدة أجل فوجب أن يبطل أجل ويثبت النكاح
كالمولي يقطع ذكره في أشهر الأجل وقد أجمعوا على أن أجل يبطل بغير الزوجية
(٩) المتبعية (البيان والتحصيل ٥/٤٦٧-٤٦٨) والمنتقى من كتاب محمد (٤/١١٩) .

و قال في "المبسوط" (١): لا قيام لها ، قال ابن حبيب: ان قامت به
 بحدثان رضاها لم يكن لها ذلك و ان كان بعد زمان و قالت رجوت
 افاقته "فذلك" (٢) لها و نحوه (٣) لابن كنانة ، قال الشيخ ابو الحسن:
 القياس الا قيام لها لانها قد رضىت بالعيب و لو لم ترض بالمقام معه
 فطلق الزوج أو الحاكم فهو بائن و كذلك في سائر العيوب فإن راجعها
 (برضاها) (٤) و لم يتبين لها بقاء الاعتراض فلها أن تقوم عليه
 و تقول ظننته وال .

(فسرع) فيمن ضرب له أجل فمرض فقال ابن القاسم: إن مضت السنة
 و هو مريض أو مرض بعض السنة طلق عليه عند انقضائها و لم يستأنف
 "له" (٥) "أجل" (٦) (٧) و قال ابن الماجشون لا يطلق عليه بانقضاء
 السنة (٨) ، و قال أصبح: ان مضت السنة و هو مريض لم تطلق عليه

... و استدله الباجي بأنه أمر مختلف فيه فلا بد من حاكم يحكم بمقتضى
 ... لا سيما و ليس طلاقه بالزم و انما هو اختيار
 ... بها تركته .

(٣) النوادر من الواضحة (٨٦/ب/خ) ، المنتقى (١١٩/٤) ووجهه عند الباجي
 أن الحاكم لما ضرب أجل فقد حكم بما يؤول إليه و أخذه به و هل
 لانها لم تحكم بمدة بقائها معه و لا وجد منها تصريح بالرضا به .

(١) في "أبج" ، المبسوط .

(٢) في "أ" : ذلك .

(٤) ساقطة من "أ" .

(٥) في "ع" "ب" "ج" : لها .

(٦) في "أ" : أجل .

(٧) النوادر من كتاب محمد (١٨٦/ب/خ) ، العتبية ، البيان (٤٤١/٥) .

(٨) النوادر من كتاب محمد (١٨٦/ب/خ) .

و يستأنف السنة (١) .

(مسألة) فان أُنكر الزوج ما ادعت عليه زوجته من هذه الأدواء ،
فأما الجنون فان ذلك لا يخفى على جيرانه و أهل مكانه (٢) ، و أما
الجنام و البرص فمعلوم بالمشاهدة (٣) ، و أما في الاعتراض فقال في
المدونة : القول قوله و يحلف (٤) و نحوه . روى ابن القاسم عن مالك
في كتاب محمد (٥) و قاله ابن الماجشون (٦) و ابن عبد الحكم (٧) وأصبح (٨)
و حكى محمد بن هب "الحكم" (٩) عن مالك أنه يدين ولا يحلف (١٠) ونحوه
(مالك) (١١) في الواضحة ، و روى ابن وهب عن مالك أنه يدين في الثيب
و ينظر النساء إلى البكر (١٢) و روى عنه الواقدي في مختصر ابن شعبان :
أنه لا يصدق في الثيب أيضا (١٣) و يجعل معها "مرأة" (١٤) تنظر إذا

(١) زاد ابن هارون قول أصبح ، في منح الجليل (٣٩٠/٣) ، و قال ابن رشد
إذا مرض مرضا شديدا منعه من التناوى زيد عليها سدره ، و رجه خليل
قول ابن القاسم .

(٢) حكاه الخطيب عن ابن هارون . منوهاب الجليل (٣٩٠/٣) و ذكر ابن
سلمون أن الجنون يعرف بالمشاهدة (العقد المنظم ١٤٧/٢) .

(٣) كما في ص ٣٢٧ .

(٤) المدونة (٢٦٣/٢) .

(٥) النول (١٨٦/١) .

(٦) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٧) المصدر السابق نفس النور . الصفحة ، العقد المنظم (١٤٧/١) .

(٨) المصراة لما بقا نفس الجزء و الصفحة .

(٩) في "ع" : الملك ، و الأولى ما أثبتته لعدم وجود من أصحاب مالك
من بهذا الاسم .

(١٠) في العقد المنظم (١٤٧/١) المعترض مصدق و القول قوله دون يمين

(١١) ساقطة من "ج" .

(١٢) البيهقي (٣١٦/١) .

(١٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(١٤) في "أ" : المرأة .

"غشياً" (١) الزوج و أجاز في ذلك قول "امرأة واحدة" (٢) و قال
الأوزاعي: امرأتين (٣) و نزلت المألة بالمدينة و كان الحسن (٤) بن
زيد بن الحسن بن علي رضي الله عنهم أمير المدينة فاستعذته امرأة
على زوج ابنتها و زعمت أنه لم يصبها فأنكر الرجل و زعم أنه أصابها
فأرسل الحسن إلى مالك و عبد العزيز بن أبي سلمة و ابن أبي نجيح^(٥)
و ابن شبرمة (٦) و محمد بن عمران (٧) لأظلم في ذلك و بنا
بالقرشيين فقال ابن أبي نجيح يخلو بها و يجلس عدلان خارجا عنهما فبان
خرج "عليهما" (٨) بكر سفة فيها نطفة صدق و إلا صدقت و قال ابن شبرمة
يلطخ ذكره بزعفران ثم يرسل عليها فإذا فرغ نظر إليها امرأتان فان
وجدتا أثر الزعفران في داخل فرجها صدق و إلا صدقت و قال محمد بن
عمران: يخلو "بها" (٩) ثم يجعل معها امرأتان فإن اغتملت صدق و إلا صدقت
لأنها لا تثم أن تدع المرأة لفراق زوجها و قال مالك و عبد العزيز

(١) في "ج" : غشيت و الأولى ما أثبتته لأن الغشيان يكون من الرجل لأم
المرأة و هو مأخوذ من الغشيان و هو إتيان الرجل المرأة و غشي
المرأة غشياً جامعياً . اللسان (١٢٧/١٥) .

(٢) في "ع" : "ج" بالمرأة الواحدة . (٣) المغني (٦٧٦/٤) .

(٤) هو الحسن بن زيد بن الحسن بن علي رضي الله عنهم أبو محمد المدني
روى عن أبيه و ابن عمه عبد الله بن الحسن و عكرمة و غيرهم و عنه ابن
أبي نجيح و ابن إسحاق و مالك و غيرهم صدوق بهم و كان فاضلاً و لهما مارة
المدينة للميمون (١٦٨/٢) ترجمته في التهذيب (٢٧٩/٢)
تقريب التهذيب (١٦٦/١) .

(٥) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي طيمة الماشوري المدني زيل بغداد
مولى آل الهدير ثقة قتيبه ممنهف (١٦٤/٢) ترجمته في تاريخ بغداد
(٤٣٦/١٠) . تقريب التهذيب (٥١٠/١) .

(٦) هو عبد الله بن شبرمة الضبي أحد الأعلام روى عن أنس و أبي الطفيل
و الشعبي و طائفة و عنه : شعبة و ابن المبارك و خلق كان فقيهاً
عاقلاً عفيفاً ثقة (١٤٤/٢) ترجمته في تهذيب التهذيب (٢٥٠/٥) .

(٧) في "ع" : الطنجي . (٨) في "ج" : عنهما و المواب ما أثبتته .

(٩) في "أ" : معها .

يقبل قوله بنخير يمين (١) ، وهذا مما "أؤتمن ~~ب~~ الله" (٢) عليه
 الرجال كما أؤتمن النساء على أرحامهن فلا وأقر بالعنة فغضب له
 أجل فزرم بعد الأجل أنه أصاب فيه وأكذبت "يصدق" (٣) مع يمينه (٤)
 في البكر والشيب لأنه لا يخرج عن حكم الأجل إلا باليمين فحكم الحسن
 بقولهما و روى الوليد بن مسلم (٥) عن مالك (والأوزاعي) (٦) أنه
 يخلو معها وبالباب امرأتان فإذا فرغ نظرنا في فرجها فإن كان
 فيه مني صدق وإلا "كذب" (٧) (٨) .

(فرع) " وإذا " (٩) قلنا لا ينظر إليها النساء فأتت بامرأتين
 فشهدتا أنها عذراء فحكى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن
 عبد الحكم أنه لا تقبل شهادتهما لأنها تؤول^{إلى} الفراق (١٠) .
 (مسألة) وإذا فارقت المرأة زوجها بسبب العيب وقد بنى بها

-
- (١) المسألة في النوادر (١٨٦/١/خ) عن ابن حبيب
 المنتقى (١١٩/٤) .
 (٢) في "ع" : أؤتمن .
 (٣) في "ع" : الصدق .
 (٤) النوادر (١٨٦/١/خ) من الواضحة .
 (٥) هو الوليد بن مسلم الأحموي أبو العباس المشقي ثقة لكنه كثير
 التدليس والتسوية (ت/١٩٥هـ) ترجمته في تقريب التهذيب (٢/٢٣٦) .
 تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٣٠٢ - ٣٠٤) .
 (٦) ما قلناه من "ج" ، والواجب إثباتها لموافقتها المنتقى (١١٩/٤) .
 (٧) في "ب" ، "ج" : فهو كاذب .
 (٨) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
 (٩) في "ع" ، "ب" : فان .
 (١٠) النوادر من الواضحة (١٨٤/ب/خ) .

فلها جميع المداق (١) إلا أن يكون ممن يتعذر منه الوطء كالمجبوب
والحضور فلا يلزمه صداق. قال ابن القاسم: تعاثر المرأة من تلذذه
بها (٢) ولا تلزمها عدة إلا أن تحمل من مثله فتعتد منه (٣).
وقال ابن حبيب: إذا كان مقطوع الخلاء "باقي" (٤) الذكر أو
بعضه فلها جميع "المهر" (٥) وإن كان ممسوح "القضيب" (٦) والخلاء (٧)
فلا صداق لها ولا عدة عليها وإن جاءت بولد و "لم" (٨) يلحق به
وإن "بقيت" (٩) اليسرى من أنثيته أو بعض العيب (١٠) فالولد له
إلا أن ينفيه بلعان وعليها العدة (١١).

(مسألة) وأما ما حدث بالزوج بعد القعد فأما المجنون
فيؤجل سنة للملاح فإن خيف عليها "منه حبس عليها" (١٢) فبسي
حديث أو غيرهما فإن برئ (١٣) (قيسها) (١٤) والافرق بينهما (١٤)

- (١) المصدر السابق من كتاب محمد (١٨٥/٧ خ).
- (٢) النوادر من كتاب محمد (١٨٨/٧ خ).
- (٣) المدونة (٢١٣/٢).
- (٤) في "ع"، قائم.
- (٥) في "أ"، "ج"، "الصداق".
- (٦) في "أ"، العيب.
- (٧) القضيب، قال ابن منظور: وقضيب الحمار وغيره، قال أبو جاسم:
يقال: الذكر الثور: قضيب وقيصوم، التهذيب: ويكنى بالقضيب من
ذكر الإنسان وغيره من الحيوانات (اللسان ٦٨٠/٢).
- (٨) في "أ"، لا. (٩) في "أ"، "ع"، "ب"، بقي.
- (١٠)

- (١٢) النوادر (١٨٨/٧) من الواضحة.
- (١٢) في "أ"، فيحبس، في "ب"، منه حبس عنها.
- (١٣) ماقطة من "ج".
- (١٤) قاله مالك في الغيبة (٦٠/٥).

و كان لها المهران "دخل" (١) بها والا فلا شيء لها لاختيارها الر
 الفراق (٢) و"أما" (٣) ٣ لأجزم" (٤) فقال مالك : يفرق بينه وبين
 امرأته اذا طلبت ذلك قال ابن القاسم : وان كان مما يرجى برؤه ففي
 العلاج ضرب له الأجل (٥) اليسير منه كالكثير في وجوب الرد به ان لا
 تؤمن زيادته .

(فرع) و لو غيرها الأهم فاختارت المقام معه فقال ابن القاسم :
 لا قيام لها بعد ذلك الا أن يتزايد أمره (٦) و قال أيضا : لها القيام
 بذلك متى أحبت (٧) (و قد) (٨) اختلف هل يحال بينه وبين أيمائه
 فقال ابن القاسم في العتبية في الاجزم الشديد (الجناب) (٩) يحال
 بينه وبين وطء أيمائه و قال سحنون : لا يحال بينه وبينهن (١٠)
 واحتج بعضهم لابن القاسم بقوله عليه السلام : ((لا عدوى)) و : لا هام (١١)
 (١٢)

- (١) في "أ" : كان بنى هو في "ب" و "ج" : كان دخل .
- (٢) النوادر (١٨٥/ب) من الواضحة .
- (٣) ماقطة من "ج" ، و في "ع" : لها والاولى ما أثبتته .
- (٤) في "ع" و "ج" : الأجدام و هو خطأ .
- (٥) المدونة (٢٦٦/٢) . (٦) العتبية والبيان (٤٦٧/٤) .
- (٧) البيان والتحصيل (٢٨٩/٤) و ذكر ابن رشد قولاً ثالثاً و هو أنه
 ليس لها ذلك وان زاد .
- (٨) ماقطة من "ج" . (٩) ماقطة من "ج" .
- (١٠) العتبية : البيان (٣٩٠/٩ - ٣٩١) .
- (١١) اسم من الأعداء ، يقال أعداء الداء يعمده أعداء و هو أن يصيبه
 مثل ما يصاحب الهماء مثل أن يكون يعمير جرب مثلاً فتتقي مخالطة بأهل
 أخرى خوفاً أن يتمدى ما به من الجرب اليها فيصيبها ما أصابه .
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١٩٢/٣) عدا .
- (١٢) الهام والهاممة بمعنى وتحد و هو الواس واس الطائر و هو القراد
 من الحديث و ذلك أنهم كانوا يتشائمون بها و هي من طير الليل وقيل
 هي البومة كانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لم يدرك بشاره تمير
 هامة فتقول : اسقوني قاذاً أدرك بشاره طارت .

المصدر السابق (٢٨٢/٥) هو .

و لا مفر (١) و لا يحلل الممرض (٢) على المصح (٣) (٤) " و ليحلل المصح
حيث شاء قالوا يا رسول الله • و ما ذاك ؟ قال إنه أذى (٥) ، و أيضا
فكما " منح " (٦) من " الحرة " (٧) للضرر فكذلك الامة (٨) ، و أما البرى
فلا قيام لها به الا أن يضر و يؤذى فيفرق بينهما بخلاف القديم
فان لها القيام به مطلقا على الاشهر (٩) و أما الاعتراض الحادى
فلا تقوم به ان كان وطأها و لو مرة واحدة (١٠) •

و لو حدث " بالزوجة " (١١) أحد هذه العيوب فلا قيام له به (١٢) •

(١) كانت العرب تزعم أن في البطن حية يقال لها الصفر تصيب الانسان
اذا جاع و تؤذيه و أنها تعدى فأبطل الاسلام ذلك و قيل : أراد به النسيء
الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية و هو تأخير المحرم الى صفر يجعلون
الضحية صفر هو الشهر الحرام فأبطله المصدر السابق
(٢) هو الذى له إبل مريض فينهي أن يسقي إبله الممرض مع إبل المصح^{٣٥}
لاجل العدوى و لكن لان المصاح ربما عرض لها مرض فوقع في نفس
ما حبا أن ذلك كان من قبيل العدوى فيفتنه و يشككه فأمر باجتنابه
و البعد عنه • المصدر السابق (٤/٣١٩) •

(٣) هو الذى صحت ما شئته من الامراض و العاهات المصدر السابق (٣/١٢)
(٤) في " ١ " ، و لا مفر و لا هام و لا يحلل مريض على مصح •
(٥) رواه مالك في الموطأ ، المنتقى (٢/٢٦٣) ، و هما حديثان في
البخارى و مسلم و غيرهما •

الاول : لا عدوى و لا هام و لا مفر رواه البخارى وفتح البارى (١٠/٢٤١)
مسلم : النووى (١٤١/٢١٥) • الشطر الثاني : لم أجده بهذا اللفظ
لايورد ممرض على مصح " البخارى وفتح البارى (١٠/٢٤١)
مسلم : النووى (١٤/٢١٥) و غيرهما •

(٦) في " ١ " : يمنع •
(٧) في " ب " : الضرر •
(٨) المحتج لابن القاسم هو ابن رشد • البيان و التحصيل (٩/٣٩١) •
(٩) قد مر الخلاف في ص : ٣٢٦-٣٢٧
(١٠) قاله مالك في الموطأ و الباجي : المنتقى (٤/١٢٢) •
(١١) في " ج " : الزوج و الصواب ما أثبتته بدليل قوله : فلا قيام له
و هو كذلك باتفاق جميع النسخ •
(١٢) قاله ابن رشد في البيان و التحصيل (٤/٤٨٩) •

فصل [رد المرأة للرجل بغير عيب الجسم]

و للمرأة أن ترد الرجل إذا انتصب لها فوجدته لقيحة (١) (٢) وكذلك
ان كان مبدا و فرما بالحرية (٣) ولها أن تفارقه عند غير سلطان
فان نازعها "رفعت" (٤) الى السلطان (٥) هو ان تزوج رجل امرأة فوجدما
نصرانية ، ففي كتاب محمد ، لا قيام له بذلك "ان" (٦) لم يعلم (٧)
و لا قيام لها ان لم تعلم بإسلامه ، وقالت : ظنته نصرانيا (٨) ،
و اختلف قول مالك اذا قال لها أنا على دينك فتزوجته ، فقال مرة :
لها الخيار لانه فرما و منعها من شرب الخمر و غيره (٩) و روى ابن
نافع عن مالك . . . عند ابن شعبان : لا خيار لها و ليس الاسلام
عيبا (١٠) و ضعفه اللخمي بأن الرد ليس لأن (١١) الاسلام عيب . بل
لمخالفة ما دخلت عليه و قد جاء لاصح في مثل هذا أنه كان كالشرط (١٢)

- (١) لم أجده هذه الكلمة في القواميس إنما حكى الأثرى أن اللقي هو كل شيء متروك مطروح كاللقطة و قال البصير : لقي حملته أمه و هي ضيقة جعل البصير لقي لا يدري لمن هو و ابن من هو ، قلت : أراد أنه وجه منبونا لا يدري ابن من هو ؟ تهذيب اللغة (٣٠١/٩) .
- (٢) العتبية (البيان (١٢٦/٥) (٣) المصدر السابق (٤٦/٥) .
- (٤) في "أ" ، "ب" ، رفعت . (٥) المصدر السابق (٤٨٢/٤) .
- (٦) في "أ" ، "ب" ، وإن زيادة واو العطف .
- (٧) النوادر من كتاب محمد (٧١٨٤/خ) .
- (٨) التاج و الكليلة من كتاب محمد (٤٨٨/٣) .
- (٩) العتبية : البيان (٤٥٩/٤) ، النوادر من كتاب محمد (٧١٨٤) و قال ابن رشد في البيان : و هو الأظهر من أجل الشرط و لما لم يكن الاسلام عيبا لأن لها في كونه على دينها غرضا قصده فوجب أن يكون لها الرد بما شرطت .
- (١٠) قاله في المبسوط : البيان (٤٥٩/٤) ، و حكاه ابن الموار عن ربيعة النوادر (٧١٨٤/خ) .
- (١١) في "أ" ، بأن .
- (١٢) كما في ص : ٣١٠

- و قولنا : « خلو من "زوج" (١) هو الصواب إذ لا يجوز نكاح من لها زوج
و لا ينعقد عليها و يفسخ قبل البناء و بعده و ان طال وولدت الاولاد
لقوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (١٠٠) الآية (٢)
(٣) و قولنا (٣) في البكر في غير عدة وفاة - حسن لأن المطلقة قبل
البناء لا عدة عليها (٤) بخلاف المتوفى عنها (٥) .
و قولنا : شهد على اشهاد النكاح أى الزوج و المنكح أى الولي
و قولنا : في محتها تحرز من نكاح المريض و المريضة .

- (١) في "ع" "ب" "ج" : الزوج ، و الاولى ما أثبتته لموافقته لص
الوثيقة في ص ٣٦
(٢) سورة النساء آية (٢٤) وجه الاستدلال من الآية أن الله عددا المحصنات
من النساء من جلتها التي أحصت بزواج فلا يجوز تزويجها .
(٣) في "٣" : و قولنا بالتكرار .
(٤) الكافي (٦١٩/٢) .
و نقل ابن قدامة الإجماع على ذلك و لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ
مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَعَتَمُوهُنَّ وَسِرَّوَهُنَّ سِرًّا جَمِيلًا﴾ الاحزاب آية (٤٩) .
و لأن العدة تجب لبراءة الرحم و قد تيقناها هنا .
المغني (٤٤٨/٧) .
(٥) فعليها العدة سواء دخل بها أو لم يدخل بها سواء كانت بالغة
أو صغيرة لم تبلغ باتفاق العلماء ، و ذلك لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ
يَتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَزَوَّجْنَ بِأُتْفَاقٍ أَشْهَرٍ وَ عَشْرًا﴾
سورة البقرة الآية (٢٣٤) . و لقوله صلى الله عليه و سلم : ((لا يحل
لامرأة تؤمن بالله و باليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث إلا لا على
زوج أرملة أشهر و مشرا . متفق عليه (البخارى : فتح الباري (٤٨٤/٩) .
مسلم : المصنوع (١١٣/١٠) .
و الآية و الحديث عامان في جميع النساء و لا يخص (المغني ٤٧٠/٧)

باب النكاح في المرض

و هو على ثلاثة أوجه : جازر ، و ممنوع : هو مختلف فيه .
 و المرض على ثلاثة أقسام : فيجوز النكاح في قسمين في غير المخوف
 و المخوف المتطاول كالسل و الجذام اذا تزوج في أوله و يمنح نفسي
 المخوف اذا أشرف صاحبه على الموت . و اختلف في المخوف غير المتطاول
 اذا لم يشرف^{صاحبه} على الموت و مثر عليه قبل البرء على ثلاثة أقوال :
 المشهور من قول مالك و أصحابه أن النكاح فاسد يفسخ قبل البلساء
 و بعده و من مات منهما قبل " الفسخ " (١) لم يرثه الآخر (٢) و عليه
 العمل و به الحكم (٣) و حكى " ابن المنذر " (٤) عن مالك و القاسم (٥)
 و سالم (٦) و ابن شهاب جوازه ان لم يكن مفاراً أى ان كان لحاجسة

-
- (١) في " ج " : البناء و الصواب ما أثبتته .
 (٢) ذكر اللخمي هذه الأقسام : التاج و الاكليل (٤٨١/٣) . و حكى ابن
 عبد البر القول الاول (الكافي ٥٤٨/٢) .
 (٣) نقله المواق من المتيطي : التاج (٤٨١/٣) .
 (٤) في " أ " ، " ع " ، " ب " ، " ج " : ابن الهندي ، و التصويب من المتيطي
 (٨٤/ب/خ) ، و المعيار المعرب (١٤٩/٣) .
 (٥) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر المديق : تفقه على خالته عائشة
 قال أبو الزناد ما رأيت فقيها أعلم من القاسم : و ما رأيت أحداً أعلم
 بالجنة منه (١٠٦/ت) .
 ترجمته في تهذيب التهذيب (٢٣٢/٧) ، الفكر السامي (٢٩٣/٢/١) .
 (٦) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، الفقيه
 أحد السبعة ، قال ابن اسحاق : أصح الامانيد الزهري من سالم من ابن
 عمر . (١٠٦/ت) .
 ترجمته في تهذيب التهذيب (٤٣٦/٣) ، الفكر السامي (٢٩٤/٢/١) .

(٢) الإجابة أو القيام به (١) و حكى من مطرف أنه أجاز له جملة من غير تفصيل

(٣) (فروع) فإنا قلنا بالفسخ فهل بطلاق أو بغير طلاق (في المدونة)

في ذلك قولان واختار ابن القاسم أنه بطلاق (٤).

(مسألة) واختلف إنا تأخر الفسخ حتى صح المريض منهما ، فقال

مالك في المدونة : إنا "صا" (٥) ثبت النكاح ، قال ابن القاسم : وهو أحب

إلى نخل بها أو لم يدخل وقد كان يقول : يفسخ ثم عرضها عليه فقال .

أمها (٦) . وهذه أحد المحوات الأربع في المدونة . الثانية : في "الضحية" (٧)

إنا ولدت ، قال مالك : أن نبيها معها فحسن وإن تركه لم "أر ذلك" (٨)

واجبا عليه ثم قال : أمها وأترك أن نبيها معها فحسن قال ابن القاسم .

ولا أرى ذلك عليه واجبا (٩) .

(١) في كتابه الإشراف على مذاهب العلماء (١٠٢/٤) ، المعيار (١٤٩/٣) ،

ونقله اللخمي من مالك والقياس ومالك وابن شهاب .

التاج والاكلیل (٤٨١/٣) ، ورواه ابن حزم عن القاسم ومالك بن عبد الله بن طريق أبي عبيد بن عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي

عمران به - المجلي (٢٥/١٠) .

(٢) المعيار المغرب (١٤٩/٣) .

(٣) ما قلته من "أ" والأولى إثباتها .

(٤) القول بغير الطلاق هو قول ابن القاسم القديم وعليه أكثر الرواة

والقول بالطلاق هو المختار . كلاما في المدونة (١٨١/٢) .

(٥) في "أ" : صح ، هو الأولى ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك : حتى يصح المريض منهما .

(٦) المدونة النكاح الرابع (٢٤٦/٢) .

(٧) في "ع" ، "ب" : الضحية .

(٨) في "ج" ، "أ" : أره .

(٩) المدونة كتاب الضحايا (٧٠/٢) .

الثالثة : أنا حلف ألا يكسوا امرأته فأفتك (١) لها "ثيابا كانت
رمتها قال: " (٢) (هو حانت ثم) (٣) قال : أمعها و أبي أن يحبيب فيها
قال ابن القاسم : و أرى أن يتوَّى فان كانت نيته ألا يهب لها ثوبا و لا
يبثا له " فلا " (٤) يحث و ان لم تكن له لية " فهو حانت " (٥) (٦) .

الرابعة في السارق اذا سرق و لا يميض له أو له يمين شلاء ، قال مالك :
تقطع رجله اليسرى ثم قال : أمعها بل تقطع يده اليسرى تأول قول الله
تعالى : (و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما) (٧) و أخذ ابن القاسم
بقوله الاول (٨) " رجعتا " (٩) الى المسألة (١٠) . قال بعض الفقهاء : و يجب
الخلاص فيها من الفساد في العقد (١١) أو لحق الورثة (١٢) ؟

فإننا قلنا إنه في العقد لم يصح الثبوت عليه و إن صح المريض منهما

و ان قلنا لحق الورثة صح زوال " المرض " (١٣) .

- (١) أفتك أي .
- (٢) في "أ" : ثيابا الرمن فقال .
- (٣) ساقطة من "ج" ، وهي واجبة الاتبات لثيابها عبارة التي أمر مالك بمحوها .
- (٤) في "ب" : قال ، و الصواب ما أثبتته حتى لا يتناقض الكلام .
- (٥) في "ج" : "ج" ، حث .
- (٦) المدونة كتاب النذور الثاني (١٤٤/٢) .
- (٧) مودة المائدة آية (٢٨) .
- (٨) المدونة كتاب المرقاة (٢٨٢/٦) .
- (٩) في "ج" : ثم ترجع .
- (١٠) هذا الكلام للمتيلي بعدما استطرد في المحوات الأربع قال : رجعتا
الى مسألة فسخ نكاح المريض في ص ٣٤١-٣٤٢ .
- (١١) هذا قول ابن حبيب (النوادر ١٩٠/١/خ) بمعنى أن سبب فسخ نكاح المريض
هو الفساد في العقد حيث يشترط صحة الزوجين بقوله في وثيقة عقد الصداق :
في صحتها في ص ٣٤٠ .
- (١٢) هذا قول ابن الموار ، النوادر (١٩٠/١/خ) أي فساد النكاح لاحتمال
موت المورث قبل المريض و ميرورة وارثة غيره . منح الجليل (٣٧٧/٣) .
- (١٣) في "ج" : المرض لزوال حقوقهم منه كنكاح الجبد بغير إذن سيده و هذا
اعتلال عبد الملل بزيادة الجملة بعد كلمة - المرض -

(فسرع) واختلف انا من عليه في المرض على القول بأنه انا صح

(يصح) (١) عليه ثلاثة أقوال : قال في كتاب محمد : يفتح وان دخل (٢)

" قال " (٣) ابن كنانة في المبسوط : (يفتح) (٤) ما لم يدخل . و قال ابن

" القمار " (٥) : الفرقة استحبابا لقول مالك انا صح " ثبت النكاح " (٦) (٧)

واختاره اللخمي قال : فيوهزان " بالفراق " (٨) و لا يجبران عليه حسبي

ينظر اما يكشف " عنه " (٩) أمر المريض منهما و يوقف " عنهما " (١٠) .

(فسرع) واختلف في نكاح المريض الأمة " أو " (١١) النمرانية فقال

" أبو مصعب " (١٢) (١٣) : ذلك جائز لانها لا ترثه ، و قال عبد الملك و محمد :

لا تجوز لانها قد تصير ورثة بالعتق أو بالاصلام و ضعفه اللخمي بأن موجب

الجواز محقق و هو هدم الارت و احتمال طريسان منسب الارت

مسترجع فلا يعتبر (١٤) .

(١) ماقطة من " أ " ، و هي واجبة الاثبات لانها محل خلاف .

(٢) (النوادر ١٩٠/٧ خ) . (٣) في " أ " ، " ب " ، و قال بزيادة العطف .

(٤) ماقطة من " أ " ، و هي واجبة الاثبات .

(٥) في " ج " : القطان . (٦) في " أ " ، صح .

(٧) فكر الخطاب الأقوال الثلاثة إجمالا دون نسبها لاصحابها و لم يرجح مواهب الجليل (٤٨٢/٣) .

(٨) في " ج " : بإطلاق بالفراق بزيادة : بإطلاق .

(٩) في " ج " : عليه . (١٠) في " ج " : عنها .

(١١) في " أ " : و بدل - أو . (١٢) في " ج " : أبو المصعب .

(١٣) هو أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث ، و نسب إلى عبد الرحمن

بن هوق : الزهري كان و الياء للمايون على المدينة . روى عن مالك

و البداروردي و غيرهما ، و عنه محمد بن يحيى و إسماعيل القاضي (٢٤٤ هـ)

ترجمته في الانتقاء : (٦٢) .

(١٤) ذكر هذه العمالة المواق . التاج و الاكلیل (٤٨٢/٢) ، قال : و قد

رجح بعض البناديين قول عبد الملك و محمد بن المواز - و حكى عيش

قول أبي مصعب . منح الجليل (٣٧١/٣) ، و نسب إلى قول عبد الملك (و ابن

المواز ابن محرز . الخري (٢٣٥/٣) .

- (مسألة) فان بنى بها وهي مريضة فلها المسمى ما بلغ (١) ،
واختلف اذا كان هو المريض فقال مالك في كتاب النكاح ، لها صداقها
في ثلثه (٢) ، قال في " الايمان بالطلاق " (٣) : فان كان صداقها المسمى أكثر
من صداق مثلها فلها صداق المثل (٤) و تأول الشيخ أبو عمران أن لها
الاقل (٥) ، قال سحنون هذا غلط من ابن القاسم ، وقد روى أشهب و علي بن
زياد من مالك : أن لها المسمى ولا يلتفت الى صداق المثل و قاله ابن
القاسم (٦) " قال بعضهم : ظاهر قول سحنون من ابن القاسم مراعاة
المثل مطلقا و ظاهر قوله منه في الرواية الثانية أنه جعل ماله في
النكاح خلاف ما وقع له في الايمان بالطلاق و لهذا قال أبو عمران القاسي :
انما تعلق سحنون بظاهر قول ابن القاسم : لها صداقها ففهم منه المسمى (٧)
و اختلف هل يكون في الثلث أو من رأس المال على ثلاثة أقوال ،
المشهور في المدونة و غيرها أنه من الثلث (٨) ، هو حن أبو الحسن
القاسي من المفيرة أنه يخرج من رأس المال كالديون (٩) و أنكره أبو
إمران ، و فقال : أجمع أصحابنا أنه في الثلث و لا يرى أين رآه الشيخ
-
- (١) مختصر خليل مع شرحه المواهب و اللآلئ (٤٨٢/٣)
و قال الحطاب : و هذا بلا خلاف .
(٢) المدونة كتاب نكاح المريض و المريضة (٢٤٧/٢) .
(٣) في " ب " ، كتاب الطلاق .
(٤) المدونة كتاب الايمان بالطلاق (٣٧/٣) .
(٥) اللآلئ و الاكلیل (٤٨٢/٣) .
(٦) المدونة (١٨٢-١٨١/٢) .
(٧) في " ب " ، " ع " ، في بعض روايات المدونة . و في " ب " : في النكاح
الثاني من المدونة .
(٨) المدونة (٣٧/٣) .
(٩) قال عبد الحق : و من الناس من يراه من رأس المال . البناني صلس
الزرقاني (١٩٢/٨) .

أبو الحسن . و قد رأيت في كتاب المفيرة أنه من الثلث و "اختار" (١)

أبو الحسن (ابن) (٢) القابسي أن يكون ربح دينار من رأس المال

و الزائد من الثلث . قال أبو عمران : فعلى هذا أنها "خاص" (٣) (٤)

الفرما . بربح دينار فما فوق لها في المحاسبة أخذته وإن كان أقل

من ربح دينار ، قال غيره : و هو قول حسن .

(فرع) فإذا قلنا إنه من الثلث فإنه يبدأ على الومايا ^(٥) قال في

كتاب محمد : إلا المدير في الصحة (٦) و له قول آخر : إنه يبدأ على المنبر ^(٧)

قال (٨) : و ليس بشيء (٩) ، و قيل : إذا كان المسمى أكثر من صدق المثل

مبدأ في الثلث و باقي المسمى يخص به أهل الومايا .

(مألة) و مما ينسب المريض عند مالك حاضر الزحف (١٠) ،

و اختلف في راكب البحر على ثلاثة أقوال .

(١) في "ج" : اختاره ، و الصواب ما أثبتته .

(٢) ما قطة من "ج" .

(٣) في "ج" : خاص .

(٤) في القاموس المحيط : خاصا ، و خاصا قعموا حصا . القاموس (٢)

(٥) يبدأ : أي يقدم .

(٦) الكافي (١٠٣٥/٢) و هو قول مالك ، المدونة من قول ابن القاسم

(٢٧/٢) و قاله أصبح . هامش المدونة

(٧) النوار من كتاب محمد (١٩٠/١/خ) ، و هو قول عبد الملك في الكافي

(١٠٣٥/٢) .

قال عبد الحق : لانه أشبه المعاوضة . البنائيل على شرح الزرقاني (١٩٢/٨)

(٨) القائل هو ابن المواز .

(٩) النوار (١٩٠/١/خ) .

(١٠) النوار من كتاب محمد (١٩٠/١/خ) .

أحدهما : إنه كالصحيح في نكاحه و طلاقه و عتقه ، رواه ابن القاسم
من مالك في المدونة (١) .

(٢) .
الثاني : إنه كالمرضى على كل حال و هو ظاهر رواية سحنون في المدونة
الثالث : إنه في حال هول البحر كالمرضى و في حال سكونه كالصحيح
قاله ابن القاسم في المتبية (٣) ، و هو أحسن الأقوال . و لا خلاف في المحسوس
للقتل صرا أنه فعله في ثلثه (٤) قال ابن حبيب و كذلك الأسير في أول
أمره قبل أن يستقر حاله (٥) .

و أما الحامل المثقل فقال أشهب : هي كالمرضى (٦) . و قال مالك
إذا بلغت ستة أشهر (٧) .

(مسألة) قيل لمالك (في المتبية) (٨) " في الذي تزوج " (٩) فسي
مرضه صحيحة فماتت أيرثه قال : كيف يرثها و لا ترثه أنا أقول ليس

- (١) نحه في المدونة : قال ابن القاسم : فيل مالك من أهل البحر إذا
أعدوا فيصيبهم النوء أو الريح الشديدة فيطافون الخرق فيعتق أحدهم
من تلك الحال امرأة في الثلث قال مالك : ما أرى هذا يشبه الخوف و لا
أراه من رأس المال . المدونة (٣٦/٣) أي فعل راكب البحر كفعل الصحيح .
(٢) في المدونة قال سحنون : و قد روي من مالك أن راكب البحر في
الثلث . المدونة (٣٦/٣) أي أن فعله كفعل المريض على كل حال .
(٣) لم أجده في المتبية .
(٤) المدونة (٣٥/٣) .
(٥) البيان و التحصيل (٩٢/٣) .
(٦) النواير من كتاب محمد (١٩٠/٧) .
(٧) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
(٨) ماقطة من "ج" : و الأولى اثباتها لأن فيها زيادة بيان .
(٩) في "ج" : فيمن تزوج امرأة .

ذلك النكاح بشيء فكيف يرثها؟ قال سحنون: هذه الرواية غير من رواية
ابن القاسم (١). قال بعض الشيوخ: ما الذي يمنعه من الميراث على قوله
أنا صحّ "يثبت" (٢) النكاح فكذلك أنا ما كنت لذهاب العلة بموتها إلا أن
يقال العلة عنده أنها لا ترثه فلا يرثها، (و هذا) (٣) غير مطرد (٤) فإنه
ينتقض "بالطلاق" (٥) في المرض (٦) والله سبحانه أعلم .

-
- (١) المثبتة : البيان (٣٧٢/٤-٣٧٣) .
(٢) في "أ" : فيثبت ، وفي "ج" : ثبت .
(٣) ساقطة من "ج" .
(٤) في "أ" : لا .
(٥) في "أ" : المطلق .
(٦) قاله ابن رشد في البيان والتحصيل (٣٧٢/٤-٣٧٣) .

(١)

باب (في) نكاح السفية

و قولنا : و جواز الأمر : تعزز من ثبوت نكاح السفية ، فإنا قيد الشهود في النكاح أو في البيع ذلك ثم ظهر أن المشهود عليه في ولاية فلانة ينظر إلى الشهود فإن كانوا من أهل العلم و النباهة بمعنى الصحة و الجواز و علموا في الباطن أنه " ممن لا يولى " (٢) عليه فيحمل على أنه مطلق مؤيد : " الولاية حتى يثبت خلافه " وإن كانوا من غير أهل العلم لم يحمل بذلك على الإطلاق من الولاية ، قال ابن الهندي و قال بعضهم إن ذلك ليس " باطلاق " و أن " (٣) كان الشهود من أهل العلم حتى يصرحوا بذلك .

ع و هذا هو الصواب لاحتمال أن لا يكونوا " (٤) عالمين بأن المشهود عليه في ولاية إذ ليس عليهم البحث عن ذلك " لأن " (٥) الناس قد يكونون محمولون على الصحة و جواز الأمر حتى يثبت خلافه و الله أعلم .

(مسألة) و المشهور من مذهب مالك و أصحابه أن نكاح السفية و المولى عليه لا يجوز إلا باذن وليه (٦) و أجاز ذلك طائفة من أهل العلم إذا خشي العنت . قالوا : و يعترضه في ذلك ولي و لا غيره لأنه

(١) ما قلناه من " ١ " .

(٢) في " ١ " ، غير مولى .

(٣) في " ج " ، بإطلاق من الولاية و أن - بزيادة - : من الولاية .

(٤) في " ٣ " ، يكونا و الأولى ما أثبتته لأن لفظ الشهود بالجمع .

(٥) في " ١ " ، إذ .

(٦) الكافي (٥٤٨/٢) ،

يحفظ به فرجه و دينه ، و قد أجاز به ابن القاسم في سماع أصبح اذا كان
 في حين العقد بحال رشد (١) . قال ابن أبي زيمين : و بهذه المسألة
 يحتدل على أنه يجوز (تصرفه) (٢) " من " (٣) بيع و ابتياح و غير ذلك اذا
 كان " صالح الحال " (٤) و ان لم يطلق من الحجر و بهذا كان يفتي بعض
 الشيوخ (٥) ، و كان غيره يقول : لا يجوز له ذلك حتى يطلق (قال) (٦) و الأول
 أصح .

(مسألة) " فان " (٧) نكح السفية بغير إذن وليه " فان " (٨) أجاز به
 الولي جاز اذا كان نكحوا ، و ان " (٩) رده بطل و لا شيء لها قبل
 البناء (١٠) و لا ان بنى و كان صغيراً . و اختلف ان دخل بها و كان بالغاً
 على ستة أقوال ، روى ابن وهب عن مالك أنه يترك لها ربع دينار و قاله
 ابن القاسم و به الحكم (١١) ، و في كتاب محمد عن ابن القاسم : يجتهد في
 الزيادة لذات القدر (١٢) ، قال غيره : يترك لها من المائة ثلاثة دنائير
 أو أربعة أو نحو ذلك (١٣) .

-
- (١) ((العتبية : البيان (٤٦٣/١٠) .
 (٢) بياض في "ع" .
 (٣) في "ع" : فمن .
 (٤) في "ب" : تملح .
 (٥) المنتخب (١١٧/ب/خ) .
 (٦) ماقطة من "أ" .
 (٧) في "أ" : و إن .
 (٨) في "ع" "ج" : و إن .
 (٩) في "أ" : فإن .
 (١٠) التاج و الاكليل (٤٥٧/٣) .
 (١١) النوادر من كتاب محمد (١٦٣/خ) مواهب الجليل (٤٥٧/٣) .
 (١٢) النوادر (١٦٣/خ) .
 (١٣) من مالك في المدينة : البيان و التحصيل (٨٠/٥) .

و قال ابن نافع: عشرة (١) و قال "أصبح" (٢): تماض (٣) با اجتهد و لا يبلغ به صداق مثلها ، و قال ابن الماجشون : لا يترك لها شيئا كما لو باعت به " (٤) ، لما ما فأكله (٥) ، قال ابن حبيب: و هذا هو القياس و قول مالك استحمان و هو أحب إلي (٦) .

(مسألة) و اختلف اذا لم يعلم الولي حتى مات البعثة فقال ابن القاسم: لا ميراث لها و لا صداق الا قدر ما "تحتل به" (٧) و قال " (٨) أيضا لها الميراث (و) (٩) جميع الصداق (١٠) ، و قال أصبح: لها الميراث (بكل حال ثم ينظر) (١١) "فان كان في النكاح" (١٢) غبطة (١٣) فلها الصداق دخل بها أم لا . و ان لم يكن (فيه) (١٤) غبطة ترك لها ربع دينار فقط (١٥) و اختلف أيضا ان (١٦) كانت الزوجة ، فقال ابن القاسم : ينظر الولي في النكاح فان رأى ان يمضيه و يأخذ الميراث و يعطي الصداق فعل و ان

-
- (١) البيان و التحصيل (٨٠/٥) و حكى ابن سلمون منه قتل القول الاول .
 العقد المنظم (٦٤/١) .
 (٢) في "أ" ، "شبه هو الصواب ما أثبتته (٤) في "أ" : له .
 (٣) تماض يقال ماضه : أماب منه الموضي ، و هو البذل (المان للعرب ١٩٢/٨) .
 (٥) النوادر من كتابه : ابن حبيب (١٦٢/٧/خ) .
 (٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٧) المتبعية بالبيان (٨١-٨٨/٥) ، النوادر من كتاب محمد (١٦٢/٧/خ) .
 (٨) في "أ" ، "يحتل به فرجها و قال في "ب" : استحل به فرجها و قال .
 (٩) في "ج" : من .
 (١٠) النوادر من كتابه : ابن حبيب (١٦٢/ب) .
 (١١) ما قبله من "ب" . (١٢) في "أ" ، "في النكاح فلم كان :
 (١٣) الغبطة هي حسن الحال ، و هي النعمة و السرور و قيل : الغبطة : أن تتمنى مثل حال المفقود من غير أن تريد زوالها و لا أن تتحول عنه و ليس بحسد (اللمان ٢٥٩/٧) .
 (١٤) ما قبله من "أ" .
 (١٥) النوادر من كتاب محمد (١٦٢/٧) البيان و التحصيل (٩٠/٥) ،
 و ينظر في (٣/٤٥٧) من التاج .
 (١٦) في "أ" ، "اذا" .

رأى أن يردده و يترك الميراث فعل (ذلك) (١) و قاله مطرفا (٢) (مجنون ٣٧)
و قال أصبح ينظر فإن كان في تزويجه غبطة كان فيه المداق "و الميراث"
(٤) وإن لم يكن نظرا فلا . صداق فيه و لا ميراث (٥) هو اعترض بعضهم قول
أصبح في تفريقه " في الميراث" (٦) بين موته و موتها هو أما أن مات
أحدهما بعد علم الولي فقال "ابن الماجشون" (٧) و أن أبي حازم (٨) : إن
كان الموت يحدثان النكاح حلف الولي ما رضي و "لا" (٩) جاز ثم لا ميراث
بينهما و لا صداق و أن طال الأمر فلا كلام للولي (١٠) . و كان بعض الشيوخ
يتأول على المدونة أنهما يتوارثان متى مات أحدهما قبل الفسخ بكل حال .
(فرع) و ليس للزوجة إذا فسخ الولي النكاح أن "تتبع" (١١) السفية
بصداقها بمدرسته بخلاف العبد و الفرق أن السفية محجور عليه لحق بفسخه

(١٦) مناقلة من "٩" .

(٢) النوادر من كتاب ابن حبيب (١٦٢) (ب) .

(٣) العقد المنظم (٦٤/١) ، وزاد ابن رشد ، ابن الماجشون و أباه و صيد

المعز بن أبي حازم . البيان (٨٩/٥) .

(٤) في "ج" ، لا ميراث ، هو الصواب ما أثبتته .

(٥) النوادر من كتاب محمد (١٦٣/٧) .

(٦) في "٩" ، بالميراث ، هو الصواب ما أثبتته ، لأن التفريق وقع في الميراث

(٧) في "ع" ، "ج" ، ابن المواز ، هو الصواب ما أثبتته .

(٨) هو صيد المعز بن أبي حازم يكنى أبا تمام مع أبيه و العملاء بن

صيد الرحمن و سهيل بن أبي صالح ، روى عنه ابن وهب و يحيى بن صالح و فر

و غيرهما . قال أحمد : و كان متفقه و لم يكن بالمدينة بعد مالك أنفقه

منه ، قال ابن معين : صيد المعز بن أبي حازم صدوق و ثقة ليس به بأس .

(ت/١٨٥) ، ترجمته في الاثنا ٤ (٥٥) تهذيب التهذيب (٣٣٣/٦-٣٣٤) ،

قال ابن سعد (٤٢٤/٥) .

(٩) في "ع" ، "ج" ، إلا و الصواب ما أثبتته .

(١٠) النوادر من كتاب ابن حبيب (١٦٢) (ب) .


(١١) في "ب" ، "ج" ، يتبع ، هو الصواب ما أثبتته .

و العبد لحق غيره فافترقا (١) قال ابن المواز و اسماعيل القاضي
 و ان لم "يعلم" (٢) بلكاحه حتى خرج من الولاية (لم يفيخ و نحوه لابن
 الماجشون) (٣) فيما باعه "و" (٤) ابتاعه "المولى" (٥) عليه ثم رشد قال
 تمضي أفعاله (٦) و قال عبد الحميد (بن) (٧) المائع : رأيت لبعض القرويين
 أن ما بيد وصيه من النظر (يصير له) (٨) اذا رشد فيجيز من أفعاله ما
 كان نظرا و يرد ما "سوى" (٩) ذلك (١٤) .

و قولنا في التاريخ : و ذلك في يوم كذا : فيه فائدتان .
 أحدهما : ان المرأة قد تأتي بولد أو يظهر بها حمل فان أتت بولد
 لأقل من ستة أشهر من يوم العقد لم يلحق بالزوج (١١) و ان أتت به لستة
 أشهر فأكثر لم "يدفع" (١٢) إلا بلحان (١٣) . و الفائدة الثانية : تحقيق
 التاريخ في الكاليء حتى لا "يختلفا" (١٤) في وقت حلوله . و قسـ

-
- (١) منح الجليل (٣١٢/٣) .
 (٢) في "أ" ، "ع" ، "ب" ، تعلم .
 (٣) ساقطة من "ب" ، و هي واجبة لأثبات استقامة الكلام .
 (٤) في "ع" ، و .
 (٥) في "أ" ، الولي ، و الصواب ما أثبتته .
 (٦) العقد المنظم (٦٥/١) ، (١٤٦/٢) .
 (٧) ساقطة من "أ" .
 (٨) ساقطة من "ع" ، "ج" .
 (٩) في "أ" ، كان غير .
 (١٠) ذكره ابن سلّمون تنمة الكلام ابن الماجشون و قال : و ذكر القاضي
 أبو الوليد ابن رشد في كتاب المأثرون من المقدمات خلاف ذلك و أنه يكون
 له الخيار بعد ملكه أمر نفسه و لم يحك في ذلك خالفه العقد المنظم (٦٥/١) .
 (١١) الكافي (٦١٢/٢) و نقل ابن سلّمون الإجماع على ذلك (١١٠/١) .
 (١٢) في "ع" ، ينفعه ، و المناسب للمقام ما أثبتته .
 (١٣) الكافي (٦١٤/٢) .
 (١٤) في "أ" ، يختلفان ، و الصواب ما أثبتته .

قال ابن لبابة في الدين: إذا لم يؤرخ باليوم قال الموثق: يحل في شهر كذا فهو مجهول إلا أن يقول في أول الشهر أو وسطه أو آخره، وأنكره ابن زرب وقال: هأيت لمالك في المبسوط أنه أجل معلوم و يكون محل الأجل في وسط الشهر أو وسط السنة أن قال في سنة كذا و أجاز في المدونة البيع إلى الجذائذ (١) وإلى "الحصاد" (٢) وهذا أجوز منه (٣) قال (٤)

يعني الموثقين و أن أرخت بالوقت فقلت: و ذلك في وقت كذا من يوم كذا كان أصح و أحسن إذ قد يكتب مقد استروا و عقد صلح في يوم واحد فان لم يتحقق بالوقت أن مقد الاستروا تقدم و الأبطال (٥) و كذلك لو قام رجلان كل منهما يدعي (٦) أنه ابتاع من فلان "سلعته" (٧) في يوم كذا فان شهدت بيعة كل واحد منهما (بوقت) (٨) قضي "بها" (٩) لما حب الوقت الأول و أن ميئت بيعة أحدهما و قتا من اليوم و لم يتمين .

الأخرى قضي بها لما حب الوقت المحدود بعد يمينه أن "بيعه" (١٠) المابق

(١) الجذائذ: هو فضل الشيء من الشيء، القاموس: ٣٦٤/١

(٢) في "ع"، "ج"، الجهاد، و هو خذأ.

(٣) المدونة كتاب البيوع الفاسدة (١٥٨/٤).

(٤) الأعلام: بالنوازل (١٦١/خ) من قوله: و قد قال ابن لبابة في الدين.

(٥) تبصرة الحكام لابن فرحون (٥/٢).

(٦) في "أ": يدعي فيهما، في "ب": منهما بوقت قضي بها.

(٧) في "أ": سلعة كذا.

(٨) ساقطة من "ع"، "ب".

(٩) في "ع": بها.

(١٠) في "أ": بيعة هو-زيادة: هو.

وله رد اليمين على صاحبه الا ان تقطع بيعة صاحب التاريخ المجمعل
انه كان قبل ذلك فيقضي بها ، وان كان لم تعين البيعة واحد منهما وقت
سقطتا جميعا واستأنف البائع بيع سلعته "مت" (١) شاء فان كان المبيع
بيد أحدهما أولى به مع يمينه وكذلك الاجارة .

(فرع) فان قال البائع هذا الاول منهما لم يقبل الا ان يكون في
بيع الآخر زيادة فيفرمها للذي رزم أنه أول لأنه مقر أنه تعدى على سلعته
سلعته وكذلك ان كان في قيمتها فضل من ثمن الذي رزم أنه أول "فيفرمه"
له فان أشكل الامر فيها بكل وجه استخلف المبتاعان (٤) فان حلفا أو
نكلا قسمت السلعة بينهما ، وان حلفا أحدهما ونكلا الآخر أخذها الحالف
وقولنا : من شهر كذا ، المشهور كلها مذكورة لإجماعى فانه مؤيد
وسمي شهرا لشهرته (٥) . قال أبو محمد (٦) ابن درستويه (٧) : و لا يضاف

-
- (١) في "ج" : ممن .
(٢) في "ج" : ان البيع .
(٣) في "أ" : فانه يفرمه .
(٤) في "ع" ، "ب" ، "ج" : المتبايعان ، والمواب ما أثبتته لأن مقصود ،
المشتريان لا البائع والمشتري .
(٥) كتاب الكتاب لابن درستويه (١٠) ، تاج المروس (٣٢١/٣) ، لسان
المرب (٤٣٢/٤) .
(٦) في جميع النسخ أبو محمد وهو خطأ حيث لم يوجد من أهل اللبس
من يحس بهذا اللم .
(٧) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي ، كان من
النفذة المشهورين والادباء ، أخذ عن أبيه العباس المبرد ، وعبد
الله معلم بن قتيبة .
له مولفات منها كتاب الكتاب ، كتب الارشاد و غيرها من المولفات
المهمة (٢٤٧/٥) .
ترجمته في نزهة الألباء في دليقات الادباء للثبارة (٢٨٥-٢٨٢)
الأمام (٢٠٤/٤) .

الشهر الأول * الثلاثة (١) رمضان و الربيعين فيقال شهر رمضان و شهر ربيع
الأول و (شهر ربيع) (٢) الآخر (٣) ، و العلة في اختصاص هذه الثلاثة
بذلك دون " غيرها " (٤) أن رمضان قد جاء في الحديث أنه من أسماء الله
تعالى (٥) فيجب ألا يذكر إلا مع لفظ الشهر رفعا للباس ، و قد قيل : أن
ذلك جائز لقوله عليه السلام : ((أنا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة))
(الحديث) (٦) (٧) ، و قد قيل : أنا ارتفع اللبس جار مثل صمت رمضان
بخلاف جاء رمضان لأنه موهوم و الحديث " يرد عليه " (٨) ، و أما ربيع الأول
و الثاني فيلزمه الشهر لثلاثا يلبس بفصل الربيع لأن العرب كانت تسميه
" ربيعا " (٩) الأول و الخريف " ربيعا " (١٠) الثاني (١١) .

-
- (١) في " ج " ، " ح " ، ثلاثة (٢) ساقطة من " أ " ، " ج " .
(٣) الكتاب : (١٠) . (٤) في " أ " ، غيرهم .
(٥) و لفظه : لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله و لكن
قولوا شهر رمضان . أخرجه ابن مهدي في الكامل في الضعفاء (٢٥١٧/٧) ،
و ضعفه ابن أبي محشر .
(٦) في " ج " : الثمانية .
(٧) رواه النعماني بلفظه : ((أنا جاء رمضان فتحت أبواب الرحمة و فُتحت
أبواب جهنم و ملعت الشياطين .)) السنن (١٢٧/٤ - ١٢٨) .
و رواه بلفظه : أنا دخل رمضان . ((البخاري و فتح الباري (١١٢/٤))) مسلم
النووي (١٨٧/٧) . و غيرهما . كلهم عن أبي هريرة .
(٨) في " ج " ، يرد .
(٩) في " أ " ، ربيع .
(١٠) في " أ " ، ربيع .
(١١) في اللسان قريب من هذا المعنى قال : و لا يقال فيهما إلا شهر ربيع
الأول و شهر ربيع الآخر فهو قال : الربيع ربيعا ، ربيع الشهور
و ربيع الزمنة ، فربيعا ربيع الأول الفصل الذي تأتي فيه الكمأة
و النور و هو ربيع الكلاء . و الثاني هو الفصل الذي تدرك فيه الثمار
و منهم من يسميه ربيع الأول - اللسان (١٠٣/)

(مقالة) و التاريخ عند العرب بالليالي دون الايام (١) لأن أول الشهر ليلة و لذلك فلبوا فيه المؤنث على المذكر ، فلو "بدى" (٢) في التاريخ (٣) باليوم "لسقط" (٤) من الشهر ليلة فانما أرخت لأول ليلة قلت "كتبته" (٥) فسي فجرة شهر كذا ، و هي الثانية و الثالثة (تقول) (٦) في غرر شهر كذا و فجرة كل شرمهر أوله ، و الهلال يشبه بغره الفرس (٧) و تقول أيضا ، كتبته في أول (٨) شهر كذا أو لليلة "خلت أو" (٩) لليلتين خلتا أو لثلاث (١٠) أو أربع الى (عشر) (١١) خلون أو مضين ، ، في احدى عشرة الى "خمس" (١٢) عشرة خلت أو مضت و تقول كتبته للمصنف من شهر كذا و "لأربع عشرة ليلة" (١٣) بقيت الى عشر بقين الى "ثلاث (١٤) بقين" (١٥) و لليلتين بقيتا (١٦) ، و قال بعض الموثقين الصحيح أن يورخ "بالماضي" (١٧) فقط يقول لثمان عشرة مضت أو خلت ، و لسبع و عشرين خلت لأن ما بقي من الشهر "غير" (١٨) معلوم لاحتمال النقصان و تقوله كتبته منسلخ (١٩) شهر كذا و عقب شهر ..

- (١) قال ابن درستويه : لأن الالهة و القمر ليل . و ان كانت الايام داخلية مع الليالي في المعنى و الحساب ان كان يقضي مع كل ليلة يومها الذي بعده ثم يطلع الهلال في الليلة التي بعده . الكتاب (٧٨) .
- (٢) في "ع" ، "ج" : بدأ . (٣) في "أ" ، "ب" : بالتاريخ .
- (٤) في "أ" : لسقطت .
- (٥) في "أ" ، "ع" ، "ج" : كتبه و الاولى ما أثبتته بدليل قوله قبل ذلك : فانما أرخت .
- (٦) ساقطة من "ج" . (٧) الكتاب ص (٧٩) . (٨) ساقطة من "ع" ، "ج" .
- (٩) في "أ" : و . (١٠) المصدر السابق (٨٠) .
- (١١) ساقطة من "ج" ، و هي واجبة الاثبات بدليل قوله قبلها : الى ، و هي باتفاق جميع النسخ .
- (١٢) في "أ" : خمسة . (١٣) في "ج" : لأربعة عشرة .
- (١٤) في "أ" : ثلاثة . (١٥) ساقطة من "ج" .
- (١٦) المصدر السابق نفس ، الصفحة ، و قال : تاريخ العرب أينما يذكرون الأقل في زيادة الشهر و نقصانه لأن العشرة أخف من الاكثر و لا ينظرون اليها اليقين و الشك ههنا و انما يبنون عدة التاريخ على تمام الشهر الى آخره .
- (١٧) في "ج" : بالباقي .
- (١٨) في "ع" ، "أ" : خلت غير - بزيادة - : خلت .
- (١٩) قال ابن درستويه : سلخنا الشهر نملخه سلخا و سلوخا اذا خرجنا منه .

كذا و هو آخر يوم من الشهر.

(مسألة) وأما أن أرخت العقد بقدر (١) (شهر) (٢) كذا فاختلف

فيه (فقال) (٣) أبو عمر ابن القطان: الصدر الثلثان أو النصف واحتج

بما في سماع ابن القاسم عن مالك فيمن له على رجل حق فقال له ان تقضي (٤)

صدرا (من) (٥) حتي يوم كذا والأفعلي المشي الى بيت الله تعالى ان

لم ألزمك بحقي كله، قال مالك: ان نوى شيئا حل عليه والأفالسصدر

الثلثان أو النصف (و الثلثان) (٦) أحب الي هو قال أبو مروان ابن مالك:

الاشبه أن " الصدر ثلث الشهر و ما قاربه " (٧) واحتج بما رواه ابن وهب

عن مالك فيمن حلف لغريمه ليرضيه من حقه الى أجل سماء فليترك " حل " (٨)

أحاله به أو أعطاه رهنا أو قضاء صدرا منه مثل الثلث (فأكثر) (٩)

فأرضاه بذلك كله قال: (بشر) (١٠)، وقاله ابن القاسم وغيره من أصحاب

مالك، قال ابن حبيب: ولم أعلمهم اختلفوا فيه (١١).

و هذا آخر شرح الصداق المتقدم باختصار والله أعلم به التوفيق (١٢).

(١) بن: في "ج": بوسط.

(٢) ما قطة من "ب".

(٣) ما قطة من "ب".

(٤) في "ع": لم تقضي.

(٥) ما قطة من "ع".

(٦) ما قطة من "ع".

(٧) في "أ": صدر الشهر و ما قاربه، في "ع": الصدر ثلث الشهر و ما قابله

(٨) في "أ": حل لأجل بزيادة: لأجل.

(٩) ما قطة من "ع".

(١٠) ما قطة من "ب" هو الواجب اثباتها.

(١١) نقل هذه المسألة المكتبي من الاعلام (١٦١/خ).

(١٢) في "أ": الموفق للصواب.

بَاب مَا جَاءَ فِي النِّكَاحِ الْأُولِيَاءِ

لما كانت المرأة لثقتان مقلها و غلبة شهوتها قد توقع نفسها في
غير كفو فتدخل بذلك المعرة على أوليائها والضرر على عصبتها " شرع"
(١)
الله سبحانه الولاية في النكاح و جعل الأولياء مداخله (٢) في تزويجها
فقال تعالى خطابا لهم ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ (٣) و قال (٤) : ﴿فَلَا
تَعْزَلُوا عَنْ أَنْ يَنْكِحَ زَوَا جِهَتَهُ﴾ (٥) . و قال : ﴿فَأَنْكِحُوا مَنْ بَإِذْنِ أَهْلِيكُمْ﴾ (٦)
و قال صلى الله عليه وسلم : ((أيما امرأة نكحت (نفسها) (٧) بنفس
أذن وليها فنكاحها باطل)) (٨) ، و قال : ((لا نكاح الأبوي و صداق
و شاهد عدل)) (٩) ، و قال عمر رضي الله عنه : لا تنكح المرأة إلا بأذن
وليها أو "ذئ" (١٠) الرأي من أهلها أو السلطان (١١) ، و اختلف في ذئ
الرأي من أهلها فقيل : هو الرجل له الصلاح و الفضل (١٢) ، و قيل : هو
الوجيه الذي له رأي و يرجع إليه ...

- (١) في "أ" : جعل .
(٢) في "أ" : الأولياء في النكاح و جعل لهم مداخله .
(٣) سورة النور آية (٣٢) .
(٤) في "ع" : ﴿لَكُمْ وَالْقَالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾
(٥) سورة البقرة آية (٢٣٢) .
(٦) سورة النساء آية (٢٥) . (٧) ساقطة من "أ" .
(٨) أخرجه أبو داود : معالم السنن (٦٦/٢) ، الترمذي (١٧٦/٢) ، و ابن
ماجه برقم (١٨٧٩) ، و أحمد في مسنده (١٦٥-٤٧/٦) ، البيهقي في سننه (١٠٥/٧) ،
الحاكم (١٦٨/٢) .
(٩) قد سبق تخريجه في ص : ٣٨ .
(١٠) في "أ" : "ب" ، و ذئ .
(١١) رواه مالك في موطنه : المنتقى (٢٦٧/٣) .
(١٢) التاج (٤٣٢/٣) ، كفاية الداليل الرباني شرح رسالة أبي زيد القيرواني
(٤١/٢) .

في الامور (١) هو اختلف أيضا في معنى قوله - من أهلها - "فقال" (٢)
 ابن القاسم عن مالك في المدونة: هو الرجل من المشيرة وابن "الم" (٣)
 والمولى (٤) وقال عنه ابن نافع: هو الرجل من العصة (٥). وقال ابن
 الماجشون (عند ابن حبيب) (٦): هو الرجل من البطن الذي "هي" (٧) من
 أو من بطن من اعتقتها و ليس هو الرجل من المشيرة لأن "المشيرة" (٨)
 قد تعظم (و البطن "الصق" (١٠) منها (١١) [أو - للمماواة] (١٢)) (١٣)
 واختلف "أيضا" (١٤) في معنى (-أو- من) (١٥) قوله - أو المملطان -
 هل هي للترتيب "أو للمماواة" (١٦) ؟ فروى أصبح عن ابن القاسم أنه
 قال : ليس للمملطان أن يعقد على امرأة مألته أن يزوجها حتى يثبت
 عنده بالمدول أنه "لا ولي" (١٧) لها فإذا ثبت "ذلك" (١٨) روجها

(١) كفاية الداليل الرباني (٤١/٢).

(٢) في "ع"، "ب"، "ج"، وقال .

(٣) في "ع"، "ب"، "ج" : العمر ، والصواب ما أثبتته .

(٤) المدونة (١٦٢/٢).

(٥) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٦) ما قتلا من "ج" ، هو الاولى اثباتها .

(٧) في "ع"، "ب"، هو ، والصواب ما أثبتته بدليل قوله بعد ذلك : من اعتقها .

(٨) في "ع"، العصة ، هو الصواب ما أثبتته .

(٩) ما قطة من "ب" .

(١٠) في "أ" : أمبق ، هو الاولى ما أثبتته .

(١١) النوادر (١٥٩/ب/خ) من الوليضة .

(١٢) ما قطة من "ب" .

(١٣) ما قطة من "ج" .

(١٤) في "ب" الناس .

(١٥) ما قطة من "أ" .

(١٦) في "أ" ، من قوله .

(١٧) في "أ" ، الاولى هو الصواب ما أثبتته .

(١٨) في "أ" ، ذلك عنده بزيادة : عنده .

وإن كان لها ولي لم يزوجها حتى تدعوه إلى تزويجها فإن أبي سألته
 عن وجه امتناعه فإن "أبدي عذرا" (١) و صوّه السلطان لم يجبره على
 تزويجها (٢) (لأنه الناظر لها و غير متهم فيها وإن لم ير ما قال
 موايا بتزويجها) (٣) قال ابن أبي زمنين (٤) و ابن الفطار و غيرهما ؛
 و بهذا جرى العمل و استمر الحكم و نحوه روى سحنون عن ابن القاسم
 أن السلطان إذا زوج نساء الشرف و أوليائهما "حضور" (٥) أنه لا يجوز
 و حكى سحنون أيضا و ابن حبيب عن ابن القاسم أنه حمل : حديث عمر على
 المعاواة بين من ذكر فيه هو قال : ليس بمعناه أنه إنما يزوجه السلطان
 إذا لم يكن لها ولي وإنما جعل عمر النكاح بينهم بالمعواة (٦) هو حكى
 ابن حبيب عن ابن الماجشون أن السلطان مقدم على "نوى" (٧) الرأي من
 أصلها (٨).

(مألة) فإنما ثبت أن عقد النكاح لا بد فيه من "ولي" (٩) فإن عقد
 بخير ولي كان فاسدا و لم يصح بإجازته و هو قول مالك و الشافعي (١٠).

(١) في "أ" : أتى العذر .

(٢) النواذر من الواضحة (١٦٠/ب/خ) بالمنتقى (٢٦٩/٣) .

(٣) ما قطة من "ع" .

(٤) المنتخب (٦٣/خ) .

(٥) في "أ" : حضورا .

(٦) المدونة (١٧٢/٢) بالمنتقى عن ابن حبيب (٢٦٩/٣) .

(٧) في "أ" : نوى .

(٨) النواذر من الواضحة (١٥٩/ب/خ) .

(٩) في "أ" : الولي ، في "ب" : الولاية .

(١٠) الكافي (٥٢٠/٢) ، الام (١٣/٥) هو قد سبقت الأدلة في ص ٣٦٠

و قال أبو حنيفة : يجوز عقد المرأة الرشيدة على نفسها و لا اذن لوليها
مهما في ذلك (١) كبيعها طعتها (٢) و حمل ما جاء في الكتاب و العنسة
من اعتبار اذن الولي على المحجورة (٣) و هو بعيد .

(مسألة) و من شرط الولي أن يكون ذكرا بالغا (حرا) (٤) معلما .

و اختلف في العدالة و الرشد فأجاز ابن " القصار " (٥) ولاية الفاسق (٦)
و منعه الشافعي و كرهه عبد الوهاب قال فان عقد جار (٨) .

و أما الرشد فقال ابن القاسم في كتاب محمد و عبد الملك في المبسوط

يزوج الحفيه " ابنته " (٩) " بائن " (١٠) وليه (١١) .

(١) فتح القدير (٢٥٦/٣) .

(٢) و استدلوا بأعم من هذا : و هو أنها تمتدقت من خالص حقها و هي من
أهلها لكونها عاقلة مميزة و لهذا كان لها التصرف في المال و لها اختيار
الأزواج . المصدر السابق (٢٥٧/٣) .

(٣) بدائع الصنائع (٢٤٨/٢) حيث حمل قوله تعالى : ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ
وَالْقَالِحِينَ مِنْ مَبَازِغِكُمْ وَ إِنْ بَرَأْتُمْ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ .

(٤) ساقطة من "ع" ، "ب" .

(٥) في "ج" : ابن العطار و الصواب ما أثبتته بدليل قوله في المتبعية
أبو الحسن ابن القصار (٧٨٩/خ) .

(٦) رؤوس المائل (٧٣٩/خ) ، و هو قول الشافعي و قول أبي حنيفة و امتدلتوا
بقوله تعالى : ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ و هذا خطاب للأولياء و لم يفرق
بين المدل و الفاسق . المجموع (١٥٩/١٦) ، و بدائع الصنائع (٢٣٩/٢) ،
و استدلوا بإجماع الأمة فان الناس من آخرهم عالمهم و خاصهم من لدن
رسول الله صلى الله عليه و سلم الى يومنا هذا يزوجون بناتهم من غير
تكبير من أحد .

(٧) هو المشهور من مذهب الشافعي و استدل بقوله صلى الله عليه وسلم :

((لا نكاح إلا بولي)) و روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (لا نكاح إلا

بولي مرشد و شامد عدل) و لا يخالف فيه . و المرشد من أصناف المنح
و الفاسق ليس بممدوح و لاه تزويج في حق غيره فنافاه الفلاسق في دينه
كفحق الحاكم . المجموع - (١٥٩/١٦) .

(٨) لم يذكر عبد الوهاب الكراهة بل اقتصر على الجواز لا إشراف (٩٣/٢) ، و نقل عنه
الكراهة ابن عبد البر لم يصرح في كتابه ، المعين للقضاء و الأحكام (١٤/ب/خ) .

(٩) في "ج" ، وليته .

(١٠) في "ج" ، دون .

(١١) النوادر من كتاب محمد (١٦٣/خ) .

و قال ابن وهب: وليه أولى بذلك منه و أن كان يستحب حضوره "فلا" (١)
تضر غيبته (٢) و نحوه لمالك في كتاب الاشراف قال: لا يزوج المرأة الا من
كان رشيدا (٣) .

و قال أشهب في المتبية: أما السفية المولى عليه فلا يزوج وليته ،
و أما غير المولى (عليه) (٤) فيجوز اذا كان له رأى (٥) ، و حكى ابن
ممنية عن أشهب أنه يعقد و إن كان مولى (عليه) و قال ابن شعبان :
و الاجماع على منع عقده الا أبو حنيفة و ابن شبرمة فانهما جوزاه اذا
كان صوابا (٦) ، و قال (٧) اللخمي : اختلف في السفية تكون له ابنة هل
له تزويجها و المشورة دون العقد أو لا يكون له في ذلك عقد و لا الن؟
قال: و ذلك راجع الى حاله فان كان ناكلا و عقل و ميز و دين تزوجها (٧)
و كان له جبرها . و ان كان ناكلا التمييز كان النظر في ذلك "لوصية" (٨)

و يختلف فيمن يتولى العقد منهما (٩) .

-
- (١) في "أ" و لا .
(٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
(٣) الاعلام (٩٦/خ) .
(٤) ماقطة من "ب" .
(٥) المتبية : البيان (١٠٦/٥) ، و زاد أبو الاصبع عنه : غير مولى عليه
الاعلام (٩٦/خ) .
(٦) ماقطة من "أ" ، "ع" ، "ج" .
(٧) في "ج" ، و كان تزويجها .
(٨) في "ع" ، و كان له وليته .
(٩) التاج و الاكلیل (٤٣٨/٣) .

(٢) (فرع) فإنا قلنا يمنع عقده فهل "يفسخ" (١) أن فقد قال أبو مصعب
يفسخ قبل (البنا ٤) (٢) وبعده . وفي وثائق ابن المطار: يفسخ هو في
كتاب محمد ، ينظر في ذلك و ليه "بالاجارة" (٤) والرق (٥) ، قال ابن وهب
وأشهب ، والأخ الحفيه في أخيه بمنزلته في ابنته . (٦)
قال ابن المطار ، وإذا فقد الوصي على ابنته مجبورة فإنه يعتبر
أذنبا كما لو كانت إلى نظره ، قال اللخمي ، ولا تزوج إلا بعد البلوغ
والامتنان كاليتيمة (٧) .

فصل [في أقسام الأولية]

فإنا ثبت أنه لا نكاح إلا بولي ، فالولاية ثمانية أقسام ،
ولاية نسب وولاية اسلام و مولى أملى و مولى أسفل و وصي و حاكم و حاض
و مالك " بالرق " (٨) . (٩) و أولادهم (١٠) ولاية النصب الأب في ابنته البكر
ثم الوصي ، و الابن في الشيب ثم ابنه و ان غفل ثم الأب ثم الأخ ثم ابن
ابن الأخ و ان ز نزل ثم الجد للأب ثم العم ثم ابن العم ثم "أبو" (١٠)
الجد ثم الأقعد ثم ، فالأقعد على هذا الترتيب .

(١) في "ع" : يمضي .

(٢) في "ع" : أبو المصعب .

(٣) ماقظة من "ب" .

(٤) في "ع" : "ب" ، "ج" ، في الاجارة .

(٥) التاج و الاكلیل (٤٣٨/٣) هو قد حكى الأقوال الثلاثة .

(٦) المنتقى (٢٧١/٢) و التاج و الاكلیل (٤٣٨/٣) .

(٧) حكى ابن عبد الرقيق قول ابن المطار و اللخمي المميين (١٤/ب/خ) .

حكى المواق قول اللخمي التاج (٤٣٨/٣) .

(٨) في "أ" : الفرق .

(٩) ماقظة من "ب" .

(١٠) في "ع" : "ج" ، أبي .

المولى الذى امتنع أو اعتق "أباها" (١) أو جدما ثم صيته على ترتيب
 صبة النسب . فان لم يكن لها مولى ولا عصبة رجع ذلك إلى المطلق (٢)
 "أو" (٣) إلى نى الرأى من أهلها على الخلاف المتقدم (٤) . ولا ولاية
 لذوى الأرحام إلا ولاية الأمام (٥) هو حكن ابن عبد الغفور قى وثاقته عن
 مالك: أن الأخ لأم إذا زوجها مضى النكاح (٦) .

(مسألة) فإذا اختلف الأولياء في العقد وهم في "المقد" (٧) موافق
 ، ففي المدونة لمالك، ينظر المطلق في ذلك (٨) ، "قال" (٩) محنون: يعني
 الأولياء (١٠) هو قال أبو عمران: يعني الأولياء إذا فوضت إليهم ، قال محمد
 ابن سعدون : يحتمل أن (يكون) (١١) اختلافهم فيمن يعقد النكاح أو في
 الزوج (١٢) . و قال ابن حبيب من مالك : إذا (١٣) اختلفوا في العقد
 فذلك إلى أفضلهم فان امتنعوا في الفضل فالى "أسنهم" (١٤) فان امتنعوا

-
- (١) في "أ" ، ابنها .
 (٢) منح الجليل (٢٧٨/٣-٢٧٩) ، حلى المعاصم (٢٥٣/١) .
 (٣) في "أ" ، و .
 (٤) قد تقدم في ص ٣٦٠ وقد جعل خليل الكافل قبل الحاكم ، منح الجليل (٢٧٩/٣)
 (٥) قال ابن أبي زيد: ليس ذوى الأرحام من الأولياء والأولياء من العصبة
 الرسالة : كفاية الداليل (٤٥/٢) .
 (٦) و ذكره الترمذى والثاودى في البهجة و حلى المعاصم (٢٥٢/١) ،
 كما ذكر أن الأخوة لأم "لغو" .
 (٧) في "أ" ، المقنود ، هو الأول ما أثبتته .
 (٨) النكاح الأول ياب في النكاح الأولياء (١٦١/٢) .
 (٩) في "أ" ، و قال - بزيادة - وأو العطف .
 (١٠) النوادر من كتاب محمد (١٢٠/بخ) .
 (١١) باقطة من "ب" .
 (١٢) مواهب الجليل (٤٤٠/٣) .
 (١٣) في "أ" ، أن .
 (١٤) في "أ" ، منهم .

في الصن والفضل فذلك الى جميعهم عند " المشاحة " (١) فان سبق
 أحدهم فمقد مضى " (٢) استوا في الفضل أو اختلفوا (٣) ، قال اللخمي : ولو
 قيل (١) أن (٤) ذلك الى جميعه من غير مراعاة فضل و لا من مكان " . حسنا
 ان ليس في ذلك نقص في النكاح و لا على الافضل فيه " مرة " (٦) (٧) .
 (تنبيه) قال ابن حبيب : و ليس للمرأة ان تستوا في العقد ان
 تفوض الى أحدهم دون غيره لأنه حق لهم باجماعهم (٨) ، و قال بعض القويين
 لها أن تفوض الى من أحببت منهم " و ك يكون ذلك له " (٩) دون السلطان (١٠)
 و اختار الباغي قول ابن حبيب قال : و سبب الخلاف هل الولاية حق للمرأة
 أو للولي (١١) ؟ و قال ابن عبد البر في الكافي : انما استوى الأولياء و غاب
 أحدهم زوجها الحاضر برضاها و ان كانوا حاضرا لم يزوجهما أحدهم الا برضا
 الآخرين فان اختلفوا نظر الحاكم لها و " مضى " (١٢) أي أحسنهم نظرا (١٣)
 " و " (١٤) عقده هو أو رثه الى من يعقده منهم ، قال : و قد قيل (يسأمر
 أحدهم) (١٥) بالمقد و لا يعقده (١٦) .

- (١) في " ج " ، تشاح . (٢) في " ع " ، " ب " ، " ج " ، " م " .
 (٣) النواتر من كتاب ابن حبيب (١٦٠/ب/خ) . (٤) ماقطة من " ب " .
 (٥) في " ع " ، " ب " معرفة و هو خطأ .
 (٦) مواهب الجليل (٤٤٠/٣) .
 (٨) المنتقى (٢٦٨/٣) .
 (٩) في " ج " ، الملك .
 (١٠) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة هو حكاية منهم عبد الحق .
 مواهب الجليل (٤٤٠/٣) .
 (١١) المنتقى (٢٦٨-٢٦٩/٣) .
 (١٢) في " ع " ، " ب " ، " ج " ، اختار .
 (١٣) الكافي (٥٢٦/٢) ، باب في الآباء و سائر الأولياء و الحكم في مقدمهم
 على النساء .
 (١٤) في " أ " ، " و " . (١٥) في " أ " ، " ب " ، يسأمرهم . (١٦) المصدر السابق (٥٤٥/٢) .

(مسألة) وإن (١) كان بعض الأولياء أقعد (٢) ففي المدونة ،
 لاقتدأولى بعقد نكاحها وهذا إذا فوّض اليهم فقالت زوجني (٣) (٤)
 فالأخ وابن الأخ أولى من الجد . هذا المشهور من المذهب (٥) ، هو قال
 المغيرة ، الجسد من الأخ (٦) ، قال في المدونة : وابن (٧) وابن (٨) هو في بعض الكتب المذنبين
 أو لى بالنكاح والعالة عليها من الأب (٨) هو في بعض الكتب المذنبين
 من مالك أن الأب أولى من الابن قال الباجي وهو أحد أقوال أبي حنيفة (٩)
 قال في المدونة : والأب أولى من الأخ (١٠) ، وحكى ابن القطار من مالك
 أنه يجوز للأخ أن يزوّج أخته الشيب مع وجود الأب (١١) ، قال اللخمي : هذا
 مرغوب عنه ، هو المعروف لمالك أنه يمضي إذا نزل لأنه يجوز ابتداء
 والأخ وابن الأخ عندنا أولى من الجد (١٢) خلافا للشافعي .

(١) في "ع" : لو .

(٢) في "ج" : أقعدهم .

(٣) في "ع" ، "ب" : زوجني .

(٤) المدونة النكاح الأول ١٦٨/٨

(٥) البيهقي (٢٥٣/١)

(٦) المنتقى (٢٦٨/٣) بالبيهقي (٢٥٣/١)

(٧) ما قبله من "ب" .

(٨) المدونة (١٦١/٢)

(٩) المنتقى (٢٦٨/٣)

(١٠) لم أجده في المدونة ، مالك في (٥٢٥/٢) ، وحكى ابن مرفة أنه المعروف

في المذهب . التاج والاكليد (٤٢٩/٣)

(١١) بمعنى أنه يجوز ابتداءً كما حكاه القاضي عياض عن البغداديين

وأخذ ذلك من قول المدونة . في الأخ يزوّج أخته الشيب برضاها والأب

يفكر أن ذلك جائز على الأب قال مالك : ومالك والأب ومالك وهي مالكة

أمرها (المدونة (١٦٧/٢)

(١٢) المدونة (١٦١/٢)

(مسألة) وانا تقرر أن الأعد أولى "بعقله من" (١) الأبعد نفسي المدونة لمالك وابن القاسم في البكر الممثلة (٢) يعقد نكاحها ذوالرأى من أهلها ولها أخ أو جد أنه جائز (٣) . وفيها (٤) : في القاضي يزوج امرأة "من نفسه" (٥) برضاها أن ذلك جائز على وليها (٦) . وفيها من رواية علي من مالك في الأخ يزوج أخته (الأنثى) (٧) ولها أخ شقيق أنه جائز إلا أن يكون الأب أوصى بها إلى الشقيق فلا تنكح إلا برضاها (٨) .

و قال مالك في كتاب ابن حبيب الشقيق أولى واستحسنه اللخمي (٩) قال : و يجرى الخلاف في تقديم الشقيق من يلي الأخوة والاعمام و بنيتهم على "الذي" (١٠) لأب كما في الأخوة (١١) . قال سحنون في المدونة : و قال "كثير الرواة" (١٢) و لا يزوج ولي و ثم من هو أولى منه فان فعل نظر السلطان في ذلك ، و قال آخرون : لأقرب أن يرد أو يجيز إلا أن يطول مقامها

(١) في "أ" : يعتقد هو في "ج" : فيعتقد .

(٢) مأخوذة من التمهّل بالتحريك : الأهل بدون راع . و قال ابن الأثير في الأهل على مهلة . و يقال بل هو امل : مصيبة لا راعي ، و أمر مهمل متروك تهذيب اللغة (٣١٩/٦) ما للمحاذن (١١/٢٧١) و يقصد بها التي مات أبوها ولم يوصى عليها و لم يقدم القاضي عليها مقدما يتصرف لها في مالها و لسم يعلم رثتها . منح الجليل (٣٦٤-٣٦٣/٢) .

(٣) المدونة (١٦٢/٢) .

(٤) أي في المدونة .

(٥) في "ب" : نفسها ، و هو خطأ .

(٦) المدونة (١٧٢/٢) .

(٧) ما قذلا من "ع" ، "ج" .

(٨) المصدر السابق (١٦٩/٢) .

(٩) التاج (٤٢٩/٣) ، و علل اللخمي ذلك لأنه يدل على زيادة دم رحم يستحق بها الميراث والصلة والولاء دون من شاركة في الأبوة بانفرادها .

(١٠) في "أ" : الذين .

(١١) علي المحاسن (٢٥٣/١) .

(١٢) في "أ" ، أكثرهم .

عند الزوج و تلد الاولاد هو هذا في ذات القدر (١) و قال ابن حبيب :

يغير الأقرب قبل البناء فان أبي (بها) (٢) فلا يفسخ (٣) .

ع كفا في الاصل الواضحة و اختصرها فضل (علي) (٤) أن له الفسخ و أن

بني (بها) (٥) ما لم يطل قاله مالك في الثمانية ، و قال المنيرة : يفسخ

بكل حال ، و قال عبد الملك : يفسخ قبل البناء لأن ثمانية في العقد (٦) (٧)

قال ابن حبيب : إلا أن يكون الأقرب حاضرا يعلم أن غيره مقد على وليته

و (٨) (٩) يتكلم " فإن ذلك " (٩) يحل منه الرضا و التحليم (١٠) ، و فترق

مالك في رواية علي المتقدمة بين الاخوين (١١) :

أحدهما : شقيق و بين الأخ و الم " فجل " (١٢) إذا كانوا إخوة و زوج

الأبعد أن للنكاح ما في ، و قال في " الم و الأخ " (١٣) : لا ينبغي للأبعد (١٤)

أن يزوج مع وجود الأقرب (١٥) و اختاره بعض الشيوخ (١٦) . قال اللخمي ، و هذا

الخلا في ذات القدر و الشرف (١٧) فأنما من لا قدر لها (١٨) فيمضي فيها (١٩)

قولا واحدا (٢٠) .

- | | |
|---|--|
| (١) المدونة (١٦٢/٢) . | (٢) ماقطة من "أ" . |
| (٣) النواير (١٦٠/ب/خ) . | (٤) ماقطة من "ع" "ب" "ج" . |
| (٥) ماقطة من "أ" "ج" . | (٦) في "أ" ، عقده . |
| (٧) المنتقى (٢٦٩/٣) . | (٨) في "ج" ، لم . |
| (٩) في "أ" : فان دخل هو الصواب ما أثبتته . | |
| (١٠) المنتقى (٢٦٩/٣) و البهجة (٢٥٤/١) و حلي المقاصح (٢٥٣/١) . | |
| (١١) قد قدمت في ص (٣٦٩) . | |
| (١٢) في "ج" : فجعلوا زوا و الصواب ما أثبتته لأن التفريق يرجع لمالك . | |
| (١٣) في "أ" "ج" "أ" و الم . | (١٤) في "أ" : الأبعدو الصواب ما أثبتته . |
| (١٥) المدونة (١٦٩/٢) - (١٧) . | (١٦) منهم ابن مونس التاج (٤٣٢/٣) . |
| (١٧) في "أ" "ج" : الشرف و القدر . | |
| (١٨) ماقطة من "أ" . | |
| (١٩) في "ب" : النكاح فيها ، بزياة دة النكاح و في "ج" : النكاح جبدل فيها . | |
| (٢٠) كفاية الطالب الو با نبي (٤٣/٢) . | |

(مسألة) فإذا قلنا "بإمضاء" (١) النكاح في ذات القدر على المشهور

فأثبت الأقرب أن الزوج غير كفو لها . فله (٢) في ذلك مقال، فإن أثبت

اللا بعد مع ذلك أنه "كفو" ففي أحكام ابن زياد: شهادة الذين شهدوا أنه (٣)

غير كفو أعمل هو قال "ابن زرب" (٤) وغيره من الموثقين يقضي بأعسدر

البيئتين فإن تكافأنا فبيئة التجريح أولى وبه العمل، وقيل: يتماقدان

و ينظر (الحاكم) (٥) في ذلك، وفي أحكام ابن جديد من جماعة من الشيعة

إن بين الشهود الوجه الذي كان به غير كفو فشهادتهم (٦) أولى وإن

شهدوا مجملًا فشهادة الأخيرين أولى . .

ع وهذا مبني على الاختلاف في الشاهد "يجرحه" (٧) قوم ويعتدله آخرون

والذي (مضى) (٨) به العمل أن بيئة التجريح (أولوى) (٩) وأتم لأهم

علموا من الباطن ما لم يعلمه المعدلون (١٠)، (١١) وقيل: شهادة المعدلين

أولى (١٢) (١٣) هو قيل . . .

(١) في "ج" : مضى .

(٢) في "ج" : فلها ، هو الصواب ما أثبتته .

(٣) في "ج" : كفوا ، هو الصواب ما أثبتته لأنه خبر أن .

(٤) في "ج" : ابن أبي ، هو الصواب ما أثبتته .

(٥) ما قلته من "ج" .

(٦) في "ع" : بشهادتهم ، هو الصواب ما أثبتته للماضي .

(٧) في "ج" : هل يجرحه ، هو الصواب ما أثبتته .

(٨) ما قلته من "ج" .

(٩) ما قلته من "ج" .

(١٠) منح الجليل من المتيطي (٨/٤١٠) هو قول سخون وابن نافع فسي

المتبعية بالبيان (٩/٤٥٢) .

(١١) القائل هو مطرف بن وهب في المبسوط . البيان والتحصيل (٩/٤٥٢) .

(١٢) وهو قول مطرف وابن وهب في المبسوط . واستدلوا بأن شهادتهم توجب حكماً

وهو قبول الشهادة، وإن كانت غير مقبولة حتى يعدل فوجباً تكون شهادة من لا يوجب الحكم أعمل من شهادة

من نفاه، قاله ابن رشد في البيان (٩/٤٥٢-٤٥٣) .

(١٣) ما قلته من "ج" .

يقضي بأعدل البيلتين (١)، قال أبو عمر في (الكافي) (٢) "فإن" (٣) تكافؤاً (٤)

في العدالة وكانت الجرحه مما "تخفى" (٥) فالشهادة (بها) (٦) أولى

و يسألها القاضي من "لما الجرحه ما هي إذ قد لا تكون جرحه عنده و "من" (٧)

تاريخ "علمها" (٨) بها إذ قد تكون قديمة و طلعت حاله بعد ذلك (٩).

(قصر) و اختلف في قبول التحريح مجملًا فقليل يقبل (١٠) و قيل :

لا يقبل (١١) هو قال أذهب في المجموعة : إن كان المتهود "بجرحته" (١٢)

مشهور العدالة لم يقبل ذلك فيه حتى يبينوا جرحته ، و أن ثبتت عدالته

بمن زكاه قبل ذلك منه ، و قال ابن كنانة : أن كان المجروح من مشهورين (١٣)

بالعدالة لم يسألوا ولا يثبتوا سئلوا ، و قال مطرف و ابن الماجشون : أن

كانوا من أهل العلم لم يسألوا (ولا سئلوا) (١٤) و "التكافؤ" (١٥) (عند مالك

رحمه الله) (١٦) في العدالة لا في "العدد" (١٧) (١٨).

(٢) ساقطة من "ج" ، و الواجب إثباتها بدليل حرف الجر .

(٣) في "أ" ، و إن (٤) في "ج" ، تكافأت .

(١) البيان و التحصيل (٤٥٢/٩-٤٥٣) ، و المعقد المنظم (٢١٣/١) . و استدلل لسه ابن رشد بأن الشاهد المجهول الحال ليس بمجهول على الجرحه و لا العدالة إذ لو حمل على العدالة لجازت شهادته دون تعديل و لو حمل على الجرحه لما جازت شهادته و أن عدل لأن المعدل لا يقطع أنه لا جرحه فيه و إنما يشهد بما يظهر إليه من عدالته و أن جرح ربه شهادته فوجب أن قال قوم : أنه عدل و قال آخرون أنه مسخوط أن ينظر إلى أعدل البيلتين فإن امتنوا سقطتا .

(٥) في "ع" ، يخفى . (٦) ساقطة من "ج" .

(٧) في "ب" ، "ج" ، عند هو الصواب ما أثبتته .

(٨) في "ج" ، علمها هو الصواب ما أثبتته .

(٩) الكافي (٩٠٠/٢) (١٠) تبصرة الحكام (٢٠٣/١) .

(١١) ساقطة من "أ" . (١٢) في "أ" ، بجرحته من هو - بزيادة ، من هو .

(١٣) ساقطة من "أ" ، "ج" . (١٤) ساقطة من "أ" .

(١٥) في "ج" ، التكافؤ (١٦) ساقطة من "أ" .

(١٧) في "ب" ، العدد و به القضاء قاله بعضهم .

(١٨) المعقد المنظم (٢١٣/٢) و قال ابن سلمون : و قال غيره : التكافؤ

في العدد و ليس عليه حمل .

(مسألة) و هل يجرح الشاهد من هو دونه أم لا في ذلك اختلاف .

قال مطرف و أصبح يجرح من هو دونه و مثله و فوقه في الإسقاء و العلوة (١)
 (و) (٢) قال ابن عتاب و هذا الذي لا أعلم فيه خلافاً هو قال ابن الجهم
 الماجشون : لا يجرح في الإسقاء "بمن" (٣) "هو دونه و لا بمثله" (٤) هو قال
 محمد بن عبد الحكيم : إذا كان بين العدالة فلا يجرح إلا من هو أصمد
 منه و يذكرون ما جرحوه به مما يثبت بالكشف عنه (٥) ، و قال أصبح نفسي
 القاضية لا : (و) (٦) إذا كان الشاهد فائداً في الصلح و لم ينهض للقاضي
 أن يمكن الخصم من "تجريحه" (٧) بالإسقاء بخلاف جرحة المداوة و الهجرة
 فإن ذلك "قد يكون في الصلح" (٨) و غيره (٩) ، و قال سحنون : بل يمكن
 الرجل اللغم من تجريح (الرجل) (١٠) البائن الفضل (١١) و لم يفرق (١٢)
 بين الإسقاء و "غيره" (١٣) (١٤) .

- (١) البيان و التحصيل (١٠/١٣١) و حكاها ابن فرحون من مطرف و اختاره
 اللخمي . تبصرة الحكام . (١/١٣٣) .
 (٢) ما قلناه من "ع" ، "ج" .
 (٣) في "ب" ، من ، و الصواب ما أثبتته .
 (٤) البيان (٩/٤٥٨) ، تبصرة الحكام (١/١٣٣) .
 (٥) تبصرة الحكام (١/١٣٣) .
 (٦) ما قلناه من "ب" .
 (٧) في "ب" ، تجريحهم .
 (٨) في "ب" ، يك يمكن في الصلح .
 (٩) البيان (٩/٤٥٨) .
 (١٠) ما قلناه من "ب" ، "ج" ، و في "ب" : الخصم .
 (١١) العتبية ، البيان (١٠/١٣٨-١٣٩) .
 (١٢) تبصرة الحكام (١/١٣٣) .
 (١٣) في "ع" ، "ب" ، غيرها .
 (١٤) و قال ابن فرحون : قال ابن القطان : لا يجرح الشاهد من دونه
 بالمداوة و أجازه ابن العطار . تبصرة الحكام (١/١٣٣) .

فصل
فصل

[في الكفاءة وإنكاح الأجنبي والكافل]

في الإشراف للقاضي عبد الوهاب : أن الكفاءة شرط (في صحة) (١)

النكاح ، ولا يجوز التواطؤ على تركها " (٢) (٣) .

(ع) (٤) هو مذهب ابن القاسم وابن الماجشون وبه القضاة (٥) خلافا

لبعض العلماء (٦) في عدم اشتراطها . والكفاءة المعتبرة عند ابن القاسم

القاسم في الحال والمال (وبه الحكم هو عند ابن الماجشون في الحال

والمال) (٧) والدين (٨) قال في " الوثائق " (٩) المجموعة : والكفاءة

عند مالك في الحال والدين ، وقال عبد الوهاب بالكفاءة (١٠) المعتبرة

عند نافي الدين دون النسب (١١) خلافا لأبي حنيفة (١٢) والشافعي (١٣)

أنها النسب لقوله تعالى : **إِنْ أَكْزَمَكُمْ مِنْهُ لِيَأْتِيَ اللَّهُ بِهَذَا مِنْ دُونِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ** (١٤) ولقوله

عليه السلام : **((تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِدِينِهَا وَجَمَالِهَا وَمَالِهَا فَعَلَيْكَ بِذَاتِ**

الدَّائِنِ تَرْتَبُ بِذَلِكَ)) (١٥) قيل لابن المواز : فما جاء من عمر : لا تزوجوا

النساء إلا من الكفاءة فأى امرأة من قريش تزوجت بنمير كفو فرق مسير

بينهما (١٦) هو قال : لا تنكحوا ذوات الأصحاب إلا الكفاءة (١٧) قال : قد قال

عمر رضي الله عنه : حب الرجل دينه وكرمه تقواه ومروءته خلقه (١٨)

وقد جاء من النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس لأحد معه " (١٩) حجة (٢٠)

(١) ساقطة من " ٩ " .

(٢) في " ٩ " تركه .

(٣) لم أجده في الإشراف وإنما قال المتيطي نحوه في الإشراف المتيطية

(١١/١١) هو قد ذكر ابن هارون بعد ذلك كلام عبد الوهاب :

الكفاءة معتبرة عندنا .

(٤) ساقطة من " ج " ، والواجب إثباتها لأن الكلام بعدها من المتيطي

- (٥) البهجة (٢٦١/١).
- (٦) منهم القاضي عبد الوهاب وابن الحاجب ورجح خليل. مختصر خليل مع التاج (٤٦٠/٣)، البهجة (٢٦١/١)، وقد حمل التسولي هذا القول على أنه قد تبدل العمل، وأما قول خليل فهو مشهور ولا يلزم أن يكون معمولاً به.
- (٧) ماقطة من "ب"، وهي واجبة الاثبات.
- (٨) ونقل التسولي هذا النص من الوثائق المجموعة (٢٦٠/١).
- (٩) في "ج"، وثائق.
- (١٠) في "ع"، "ج"، فالكفاة.
- (١١) لأشرف (٩٦/٢).
- (١٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١٣٩/٣)، مجمع الأنهر وملتقى الأبحر (٣٤٠/١).
- (١٣) مغني المحتاج (١٦٥-١٦٦/٣)، مروغة الدالبيين (٨١/٧)، وكذا شرطه أحمد. المغني (٤٨٢/٦).
- (١٤) الحجرات آية (١٣).
- (١٥) أخرجه مسلم بزيادة قمة جابر. النووي (٥٢/١٠)، وأحمد في مسنده (١٥٢/٦)، وفي لفظ: لأرجح بزيادة، لحسبها. أخرجه البخاري، فتح الباري (١٣٢/٩)، مسلم، النووي (٥١/١٠)، وغيرهما.
- (١٦) روى الخطر الأول: ((لا تنكحوا النساء إلا من الكفاة مرفوعاً)). البيهقي (١٣٣/٧)، الدارقطني في منته (٢٤٥/٣)، قال الدارقطني بمشعر ابن عبيد متروك الحديث.
- والخطر الثاني: لم أجده. ويؤيده حديث: ((العرب بعضهم لبعض أكفيا، قبيلة بقبيلة، ورجل برجل، والمواطي بعضهم بأكفيا، لبعض قبيلة قبيلة، ورجل برجل لا طائفة أو حجام)). عن البيهقي (١٣٤/٧)، قال الزيلعي، قال صاحب التنقيح هذا منقطع إذ لم يسم شجاع بن الوليد بمشرك أصابته لصب الراية (١٩٧/٣).
- (١٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٥٢/٦)، والبيهقي في منته (١٣٣/٧).
- (١٨) جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((كرم المؤمن دينه ومروءته عقله وحبه خلقه)). المستدرک (١٦٣/٢)، والحنين الكبير للبيهقي (١٣٦/٧)، الدارقطني في منته (٣٠٤/٣)، بلفظ: ((حب المرء دينه ومروءته خلقه وأمله عقله)).
- (١٩) في "ع"، منه.
- (٢٠) النوائد (١٥٦/١٥٦).

روى ابن وهب "أنه" (١) صلى الله عليه وسلم قال: «إنا جاءكم من

تعرضون دينه وأمانته فألنكوه قالوا: وإن كان أسود؟ قال: نعم إلا

"تفعلوه" (٢) تكن فتنة في الأرض وفساد كبير (٣) (٤).

(مسألة) وأما ولاية الاسلام فهي معتبرة في عدم ولاية النصب (٤)

فلو باشرت المرأة العقد على نفسها فعمه النكاح قالوا: "وليسها" (٥)

أن يمنعها (من) (٦) أن تضع نفسها فيمن "تدركه" (٧) مرة فان "فعلت" (٨)

كان له الفسخ وإن نخل بها.

(مسألة) فإن تزوجت ذات قبل القدر بولاية "أجنبي" (٩) فلا يخلو من

ثلاثة أقسام إما أن يكون لها ولي مجبر أو ولي غير مجبر أو لا

ولي لها فإن كان لها ولي مجبر "كالأب" (١٠) في ابنته البكر

والسيد في أمته فلا خلاف أن لها الفسخ وإن وقع الدخول وطال

(١) في "أ" : عنه.

(٢) في "ع" : تفعلوه.

(٣) النواتر من كتاب محمد بن مالك (١٥٦/ب/خ) ورواه ابن وهب في موضعه قال حدثني هشام بن سعد وغيره عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فذكره... ورواه بدون زيادة: وإن كان أسود. البيهقي (٨٢/٧) مالك (١٦٤-١٦٥/٢) ابن عدي في الكامل (١٧٢٨/٥) هو ضعفه بهمار بن مطر بأنه متروك الحديث ما لترمذي في سننه (٣٩٤-٣٩٥/٣) بزيادة: وإن كان فيه؟ من حديث أبي حاتم المزني هو ابن ماجه (٦٢٢/١) بدو زيادة.

(٤) وهي ما تسمى بالولاية العامة وهي جائزة عند تعذر الخاصة وهي نصب أو خلافة نصب أو ولاية أو سلطان بالتاج والأكليل (٤٢٩/٣).

(٥) في "أ" : "ع" : "ب" : وليها. (٧) في "ع" : "ب" : يدركه. (٨) ما قطعه من "ب".

(٨) في "ع" : فعل هو الصواب ما أثبتته.

(٩) في "أ" : "ج" : الاسلام.

(١٠) في "أ" : كتاب.

الأمر (١) هو اختلف هل يجوز بإجازتهما؟ فالمشهور المنع (٢) و ذكر هبه الوهاب من مالك إجازة ذلك في الأئمة (٣) . قال اللخمي: " و على (٤) هذا يجري في " البكر " (٥) و ان كان الولي لا يملك الإجازة عليها فاختلف في المدونة أن مالكاً سئل عن هذا النكاح فوقف فيه (٦) ، قال ابن سعدون: وقف في "فسخه" (٧) "و" (٨) إجازته اذا إجازته الولي، وقال أبو حنيفة: لم يتوقف في فسخه وإنما توقف في إجازته اذا إجازته الولي ونحوه ذكر اللخمي وأبو الباجي (٩) . قال في المدونة: " و قال ابن وهب: يفسق بينهما بطلقة دخل بها الزوج أم لا إلا أن يجيز ذلك الولي أو المطلقان ان لم يكن لها ولي (١٠) " ، و قال ابن القاسم: اذا إجازته الولي بالقرب جاز دخل بها الزوج " أم لا " (١١) ، و ان أراد فسخه بحدثين الدخول فذلك له . فأما ان طال ذلك وولدت الأولاد مضى ان كان صواباً و قاله مالك (١٢)

-
- (١) المنتقى (٢٧٠/٣) و نقل فيها الاتفاق على ذلك . التاج والأكليد ٤٣٣
(٢) المنتقى (٢٧٠/٣) ، و ذكر الباجي أن القاضي أبا محمد حكى رواية في إجازة السيد بعدم إجازة الجوار .
(٣) المنتقى (٢٧٠/٣) و هي الرواية الثانية .
(٤) في "ج" ، "ج" ، فعلى .
(٥) في "ج" ، "ج" في البكر .
(٦) المدونة (١٧١/٢) .
(٧) في "ب" ، صحته هو الصواب ما أثبتته .
(٨) في "ع" ، و .
(٩) المنتقى (٢٧٠/٣) منح الجليل (٢٨٤/٣-٢٨٥) .
(١٠) المدونة (١٦٦/٢) .
(١١) في "ج" ، لم يدخل .
(١٢) المدونة (١٧١/٢) .

و قال ابن التبان (١) (و) (٢) معنى ذلك ان علم الولي بقرب ذلك فله
 الاجازة والفسخ سواء دخل اولم يدخل وان طال و علم به قبل
 الدخول فليس فيه الا الفسخ و "ن" (٣) كان بعد الدخول و الطول فليس
 فيه الا الاجازة (٤) قال ابن سعدون: في كلام ابن التبان نظر و هو يجرى
 على النكاح الموقوف (٥) . قال عبد الحق: و قال غير ابن التبان
 انه "منجبر" (٦) قبل البناء على مذهب ابن القاسم و ان طال (٧) . قال
 في المدونة: و قال غيره: لا يجوز ان اجازه الولي لانه نكاح عقده وليس
 و نحوه لصحون في السليمانية قال: يفسخ ابدا . قال اللخمي: يريد
 و ان طال و ولد الاولاد و حكى القاضي أبو محمد عن مالك: " . . . ان
 النكاح "ماض" (٩) بالمقد (١٠) و قال اساميل القاضي يشبه على "مذهب" (١١)
 مالك ان يكون الدخول فوتاً و سبب الخلاف هل تقديم ولاية النصب على

(١) هو عبد الله بن اسحاق أبو محمد المعروف بابن التبان . كان مسن
 الحفاظ عالماً بالفقه والنحو والحساب سمع منه أبو القاسم التستري ،
 وابن الناطور والحجي والخراط وغيرهم (ت/ ٣٧١ هـ)
 ترجمته في المدارك (٤/ ١٧ هـ ٥٢٤ هـ) .

(٢) مقدمة من "ن" .

(٣) في "ن" ، لو .

(٤) منح الجليل (٢/ ٢٨١) مواهب الجليل (٣/ ٤٣١) .

(٥) المنح الجليل (٣/ ٢٨١) .

(٦) في "ن" ، يجرى .

(٧) مواهب الجليل (٣/ ٤٣١) .

(٨) المدونة (٢/ ١٧١) مسألة صبيان الأقارب .

(٩) في "ن" ، مضى .

(١٠) المنتقى (٣/ ١٧٠) و زاد: اذا كان كفواً .

(١١) في "ن" ، قول .

في الكتاب؛ إذا بعدت غيبة الولي فرق الإمام بينهما و يأتنف تزويجها منه (ان أرادته) (١) و لا يثبت النكاح عقده غير ولي (٢)، قال أبو عمران: وهذا خلاف قول ابن القاسم لأنه رأى أن النكاح يجعل فسخه الآن ثم ان كان الولي قريبا انتظر "لزوجها" (٣) تزويجا ثانيا وان بعدت غيبته نظر الإمام في ذلك "أ" (٤) يزوجه لمن "يرى" (٥) هو ابن القاسم يقول: يجتهد الإمام في الفسخ و الإجازة كما كان يجتهد (الولي) (٦) الغائب لو حضر (٧) هو قال في كتاب محمد: لا ينظر الإمام في ذلك فيما بعد (٨) أو قرب حتى يقدم الولي فان قسم ورغام (فيه) (٩) فسخ فإيج فسات مضى إن: تزويجها كفو، و قال في موضع آخر: إذا كان الولي غائبا أو ضعيفا فأمرت من يزوجه جار فلك "أ" (١٠) لم تضع نفقها في دنساة قيل له: ولا ترفع: إلى السلطان؟ قال: ليس كل امرأة تقدر أن ترفع إلى

السلطان (١٢) .

-
- (١) ساقطة من "أ" .
 (٢) المدونة (١٧٩/٢) قال سحنون هو قد قيل ... و ذكر المسألة .
 (٣) في "ج" ، لتزويجها .
 (٤) في "ع" ، أى .
 (٥) في "أ" ، رأى .
 (٦) ساقطة من "أ" .
 (٧) قد سبق في ص: (٣٧٩) .
 (٨) ساقطة من "ج" .
 (٩) ساقطة من "أ" .
 (١٠) النوادر (١٦٠/١/خ) .
 (١١) في "أ" ، ان .
 (١٢) النوادر من كتاب محمد (١٦٠/١/خ) .

(فسرع) و هل للولي انا أراد الفراق أن يفرق بينهما دون الامام

أم لا ؟ قال (١) في المدونة : ان أراد الفراق فعند الامام الا أن يزوج

يرضوا الزوج بالفراق دونه (٢) . قال عبد الحيد بن المائغ الفرق بين

هذه المسألة و بين الأمة تمتع تمتع عبد فتختار نفسها دون الامام

أن الأمة لا خلاف أن لها الفراق ، و اختلف العلماء في هذه فليس للولي

فيها الفراق الا يحكم أو يرضا الزوج .

(فسرع) فاننا قلنا إن نكاح نكاح القدر لا يجوز بولاية الامام

فهل يجوز ذلك في الديعة أم لا ؟ حكى عبد الوهاب في ذلك روايتين

قال الباجي : و الاظهر أن ذلك جائز (٣) قال ابن المطاوعة : و به اختلفا

و عليه العمل (٤) و روى أشهب عن مالك أن الديعة و غيرها سواء

لا يزوجها إلا ولي أو سلطان (٥) ، قال (أبو بكر) (٦) الأبهري و إلى

هذا رفع مالك ، و قال ابن الماجشون : إذا استندت الديعة إلى ذي (٧)

القدر و الحال حتى صار (لها) (٨) كفا جاز أن يزوجها (٩) و (١٠) في

المفونة : ان كانت في بلد لا سلطان فيه أو يعسر عليها بلوفه جاز أن

(١) في "ج" : قال محمد بزيادة : محمد هو هو خطأ .

(٢) المدونة باب التزويج بغير ولي (١٧٩/٢) .

(٣) المنتقى (٢٧٠/٣) .

(٤) قال ابن سلمون : إذا لم يكن لها ولي و سواء كان في البلد سلطان

أو لم يكن إذا لم تصل إليه الا بمشقة و هو الذي قاله ابن القاسم

في المدونة و جرت به الفتيا و العمل . العقد المنظم (٥٢/١) .

(٥) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٦) ما قطلا من "ج" .

(٧) في "أ" ، "ع" ، "ج" : نكاح و هو خطأ . بدليل قوله : حتى صار هو قول

يزوجها و ذلك باتفاق جميع النسخ .

(٨) ساقطة من "ب" . (١) النوادر (١٥٩/ب/خ) .

(١٠) في "ج" : قال و بزيادة : قال و الواجب إسقاطها لاستقامة الكلام بدونها .

توكل رجلا يعقد عليها هو إنما إن أسلم على يديه* (١) أبوها و تقاسم
 ذلك و تناقص الناس (فيها) (٢) فلا يزوجهها و هو كالاجنبي فيها* (٣) (٤)
 (مسألة) انكاح الكافل (٥) . قيل لمالك فرجال من الموالي يأخذون
 صبيان الأقرباء أنا أما بهم السنة فيكون فيهم الجارية يكفلها أحدهم
 و يربها فإذا كبرت أراد* (٦) أن يزوجهها قال: فذلك جائز من أنظر لها منه
 قال ابن حبيب من مالك : و ذلك إذا مات أبوها و غاب* أولياؤها* (٨)
 و قال بعض القرويين: يريد أنا بلغت* (ورضيت) (٩) و لم* (١٠) يكن لها
 أب (فإن كان لها أب) (١١) فلا بد من* أذنه* (١٢) و نحوه في كتاب محمد
 و قال ابن المطار: إذا كان أبوها غائبا* جاز* (١٣) للكافل أن يزوجه
 برضاها و نحوه ابن زريق قال بعض الشيوخ: جعل في الكتاب مربي
 الجارية في حياة الأب: به بمنزلة وكيل الأب يجوز تزويجها عليها بخير
 إنها (١٤) هو ذكر ابن حبيب المسألة على خلاف المدونة فقال فيها فتكون* (١٥)

-
- (١) في "ع" : يده . (٢) ماقطة من "ع" "ب" "ج" .
 (٣) في "أ" : منها (٤) المدونة (١٦٥/٢) .
 (٥) الكافل هو القائم بأمر البيت المربي له . اللسان (٥٨٩/١١) (كفل) .
 (٦) في "أ" : يريد .
 (٧) المدونة (١٧٠/٢) .
 (٨) في "أ" : وليها .
 (٩) ماقطة من "أ" .
 (١٠) في "أ" : إن لم يزيادة فإنها لو اجب اسقاطها لاستقامة الكلام بدونها .
 (١١) ماقطة من "أ" .
 (١٢) في "أ" : إن نعها .
 (١٣) في "أ" : فجائز .
 (١٤) المقدم المنظم (٥١/١) .
 (١٥) في "أ" : تكون .

فيهم الجارية قد مات أبوها و غاب أهلها فان الذي كفلها أولى بالمعقد
عليها فجعله بمنزلة الوصي ونحوه روى ابن غانم عن مالك قال ابن المطار
والكافل والحاضن (١) والمرسي في البكر التي لا أب لها وفي الشيب
ذات الأب أو الوصي "كالولي ع" (٢) و ظاهر هذا "فإنهم" (٣) من الأولياء
دون تفصيل لذات القدر من غيرها هو في المدونة ما يدل أن ذلك في الدنيئة (٤)
(تنبيهه) قال أبو بكر ابن صه الرحمن وغيره: (في) (٥) هذه المألة
دليل أن بيع الحاضن جائز لأنه إذا جاز "نكاح" (٦) البكر من أجل الكفالة
فالبيع أجوز ونحوه لابن الماجشون في الواضحة قال: أجاز "مالك" (٧)
و غيره نظر المم والأخ والام لليتيم دون "أولياء" أياء ولا تقديم
قاضي وأجاز له ما "أجاز" (٨) للوصي أنا كان حسن النظر (٩) وهذا خلاف
ما في كتاب القسم من المدونة فيمن كفأ أخا له صغيرا قال مالك الإيجوز
بيعه ولا قسمه عليه وأجاز قسم ملتقط اللقيط عليه (١٠) ومنع للمالك
(١) من الحضانة معدر حسن يحسن من باب نضر ينمرو وهو ما دون الإبط إلى
الكشف هو حافظة المصبي التي تقوم بتربيته "القاموس المحيط" (٢١٧/٤).
مختار الصحاح (١٤٢) والصحاح (٢١٠١/٤).
(٢) في "ج" : كالوكيل .
(٣) في "ج" : أنه .
(٤) قد سبق في ص: ٣٨١-٣٨٢ .
(٥) في "ج" : "ج" : وفي بزيادة: وأ والمط .
(٦) في "ع" : "ب" : نكاح .
(٧) في "ب" : مالك في الواضحة - بزيادة: في الواضحة هو الأولى أمقاطها
لتأني التكرار .
(٨) في "ج" : "ج" : يجوز .
(٩) العقد المنظم (٢٠٩٢/١) .
(١٠) المدونة (٤٩٦/٥) .

أصبح في الثمانية ، و فرق في العتبة بين اليسير والكثير فأجاز بيع
 الحاضن في اليسير دون الكثير و قاله أصبح (١) و به عمل الموثقين (٢)
 و اختلفوا في مقدار اليسير فقال ابن المطار* (٣) : عشرون ديناراً ونحوها
 لا أكثر (٤) هو قال فيه : يجوز ثلاثون* (٥) (لا أكثر) (٦) (٧) و حكى عن
 بعض المالكيين عشرة و نحوها (٨) . و فرق ابن الهندي بين بلد فيه
 سلطان* (٩) لا سلطان فيه (فأجاز بيع الحاضن في بلد لا سلطان فيه
 للضرورة) (١٠) و منعه ان كان فيه سلطان .

(ع) فعاز في بيع الحاضن أربعة أقوال : الجواز مطلقاً (١١) ، و المنع
 مطلقاً و التفصيل بين بلد لا سلطان فيه أو فيه سلطان* (١٢) و التفصيل
 بين اليسير و الكثير ثم في حد* (١٣) اليسير ثلاثة أقوال مشهورة
 (و) (١٤) مشرولاً (١٥) (و) (١٦) ثلاثون .

-
- (١) لم أجده في العتبة . الاعام (٨١/خ) .
 (٢) العقد المنظم (٢٠٩/١) قال : و قيل : يجوز في القليل دون الكثير انا
 احتاج الى ذلك و بذلك جرى العمل .
 (٣) في "ج" : القاسم . (٤) المقه المنظم (٢٠٩/١) .
 (٥) في "ج" : ثلاثين .
 (٦) و هو قول ابن زريق المعتبر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٧) ماقلة من "ب" .
 (٨) البهجة مع حلي المعاصم (٨١/٢) و نصها الى ابن الهندي .
 (٩) في "ب" : أم .
 (١٠) ماقلة من "ب" .
 (١١) رجح ابن سبل في أحكامه الكبرى - البهجة - (٨٢/٢) .
 (١٢) في "ب" : فيه سلطان أم لا سلطان فيه .
 (١٣) في "ب" : مسقطار .
 (١٤) ماقلة من "ب" .
 (١٥) رجح ابن عامر في التحفة - البهجة - (٨٢/٢) .
 (١٦) ماقلة من "ب" .

فصل

[في تزويج الشيب]

قوله عليه السلام : ((الأيم أحق بنفسها من وليها)) (١) . قال :
 القاضي سما عيل* (٢) وابن شعبان : الأيم التي لا زوج لها بكرا كانت
 أو ثيبا (٣) بالغا كانت أو صغيرة فيخص من الحديث البكر ناء الأب وثبقي
 الشيب والبكر اليتيمة (٤) ، وقال الباجي : إنما يستعمل لفظ الأيم في
 التي كان لها زوج ثم انفصل وأما من لم يكن لها زوج قط فلا يطلق
 عليها هذا اللفظ هو معنى كونها أحق بنفسها *أنها* (٥) لا تزوج
 الأبرضاها ولا يجبرها الولي على النكاح *لكن* (٦) له معها فيه حسق
 لقوله : أحق (٧) ، وهذا المعلوم في المذهب الذي لا يوجد غيره ، هو حكمي
 بمعنى : القرويين أن الأب أن يجبر الشيب البالغ إذا كانت (٨) في
 حجره لأنها حيثئذ كالبكر واحتج على ذلك بقول أشهب في كتاب محمد
 لا إذن للمفيدة في نفسها ولا في مالها *و بقول مالك* من (٩) كتاب
 محمد لا يجوز^{تزوج} من يلي نفسه إلا لأبرضاها* (١٠) وأجيبه بأن موجبا لإجبار

(١) قد سبق تخريجه في صفحة ٢٩٩

(٢) في *٣* ، إسماعيل . القاضي .

(٣) اللبان (٢٩/١٢) و زاد في (٤٠) مطلقا أو متوفى عنها .

(٤) المقتضى (٢٦٦/٣) ، من القاضي إسماعيل .

(٥) في *٣* ، أي أنها - بزيادة - أي .

(٦) في *٣* ، ولكن - بزيادة : وأو العطف .

(٧) المقتضى (٢٦٦ : ٣) .

(٨) في *٣* ، التي .

(٩) في *ب* ، في .

(١٠) في *٣* ، *ج* ، كاليسكو .

و هو البكارة * وقد ذهب^(١) فيلبني الجبار لقوله عليه السلام في حديث زياد بن سعد^(٢) : ((الشيب أحق بنفسها من نفسها))^(٣) قالوا :
 المراد^(٤) الرشيدة ، قلنا : تخصيص من غير دليل ، قالوا :
 التخصيص لازم بالشيب الصفيحة . قلنا : تعليله^(٥) أو لا يمنعه^(٥)
 واحتج بعضهم بأن موجب الجبار قد ذهب عنها وهو ثلث الحياء
 لقوله عليه السلام : ((ثمة أثمار الحياء في المرأة والمثري الرجل
 فإذا نكحت زال منها ثلث الحياء وإذا ولدت زال منها الثلث الثاني
 وإذا زلت زال منها الحياء كله^(٦) .

(مسألة) قال بعض الموثقين ، ويحتاج الأب مع ذلك إلى اثبات
 الجبر ليتمكن من تقدير^(٧) المهر وقبضه ومنعها من التعرف ويثبت
 ذلك بوجهين :

-
- (١) في "ع" : فذهب .
 (٢) هو زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخزامي نزيل مكة ثم اليمن ، كان
 أثبت أصحاب الزهري ، روى من حميد الطويل و هلال بن أسامة و غيرهم
 و منه مالك و ابن جريج و ابن عيينة . ترجمته في تهذيب التهذيب
 (٣٦٩/٣-٣٧٠) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٩٨/١) .
 (٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، بالنسبة (٢٠٥/٩) ، وأحد في مسنده (٢١٩/١) ،
 البيهقي (١١٨/٧) ، هو غيرهم .
 (٤) في "أ" : المرأة .
 (٥) في "ع" : أولاً أو تمنعه ، في "هـ" : أولى أو تمنعه .
 (٦) لم أجده في كتب السنة ، وإنما نقله ابن المطار . حاشية المستدرك
 على كفاية الطالب (٤٠/٢) .
 (٧) في "أ" : تقرير .

أحدهما : أن يكون الدخول الزوج (الأولى) (١) بها " البكر " (٢) أقبل
من ستة : تستبصر أصوام .

والثاني : أن يمضي لها أكثر ولكنه جدد " عليها " (٣) السفه فسي
تلك المدة وقد مضى الكلام على ذلك (٤) .

(مسألة) ويجوز للاب وغيره من الأولياء أن يوكل على النكاح
" وليته " (٥) البكر أو الشيبان أمراه أن يجعل بنة ، قبض النقد ، التوكيل
جاز وإن كانت في حجره (و لم يجز أن كانت رشيعة و تعقد فسي لذلك :
وكل فلان ابن فلان " فلان ابن فلان على " (٦) إنكاح ابنته فلاهة البكر
في حجره) (٧) من فلان ابن فلان أو ممن رآه بما رآه من الصداق وجعل
بيته قبض مهرها و صرفه في جهازها و أيرانه بيت بنائه " أو " (٨) على
إنكاح ابنته الشيبان أو يتيمته أو مولاته ثم تقول : وكالة مفوضة أقامه
في ذلك مقام نفسه " (٩) جعلها دائمة مستمرة لا ينقصها طول "مد" (١٠)
(صريح) (١١) المزللة و جعل له التوكيل من رآه بمثله سواء

(١) ما قطة من "ب" .

(٢) في "ج" ، "أ" : يكرأ . والصواب ما أثبتته لأنه اسم يكون .

(٣) في "أ" ، "ع" : عليه .

(٤) في (ص) : ٣٠٢-٣٠٣ .

(٥) في "أ" : ابنته أو وليته .

(٦) في "ع" : على فلان ابن فلان أو في "ب" : فلانا ابن فلان والصواب
ما أثبتته لاستقامة الكلام ولموافقته المتبعية (٩٤/ب/خ) .

(٧) ما قطة من "أ" ، "ج" .

(٨) في "أ" : و - بدل - أو .

(٩) في "أ" : نفسه و عوضا منه ، بزيادة ما بعد قوله : نفسه .

(١٠) في "ج" : مدة لا .

(١١) ما قطة من "أ" .

(١) و جعل فلان هذا التوكيل و ألزم القيام به (شهد) (٢) (٣)
 (بيان) قال أميخ، و ليس للتوكيل أن يفعل أكثر مما يجعل له موكله
 مريحا (٤) و نحوه في كتاب "ابن حبيب" (٥) قال: لا لألمور بالبيع فله
 قبض الثمن "وأن" (٦) لم يجعل اليه (٧) فان لم يقبضه ضمنه إن فات
 المبيع .

و قولنا : دائرة أحسن فأنك لو أسقطت ذلك لم ينتفع بالتوكيل إلا
 مدة ستة أشهر و "يلزم" (٨) تجديده بعد ذلك (٩) .
 (مسألة) فان كان الوكيل ذو "الزوجة" (١٠) في بلد آخر و أراد
 المؤكل خطاب القاضي الى قاضي بلد الوكيل أمره (هذا) (١١) القاضي
 بأشياء كونه وليا و أنه أحق بالولاية و اثبات التوكيل ثم يناظر
 له و بما فاما يشبه "كتابه" (١٢) "المبعوث" (١٣) اليه . قال ابن وهب

-
- (١) في "أ" : فلان ابن فلان - بزيادة : ابن فلان .
 (٢) ما قبله من "أ" .
 (٣) ذكر نحو هذه الوثيقة ابن سلعون في العقد المنظم (٤٩/١) .
 (٤) الكافي (٧٨٦/٢) هو لم ينسبه لأحد .
 (٥) في "أ" ، "ع" : محمد .
 (٦) في "أ" : فان .
 (٧) المدر الطابق نفس الجزء و الصفحة قال : لأن الآن لقب الثمن .
 (٨) في "أ" : لا يلزمه في "ج" : يلزمه بالاولى ما أثبتته للمناق .
 (٩) حلي المعاصم (٢١٠/١) .
 (١٠) في "ع" : الزوج هو العواب ما أثبتته .
 (١١) ما قبله من "أ" .
 (١٢) في "ب" : كتاب .
 (١٣) في "ع" : للمبعوث .

من ماله، لا يجوز "كتاب" (١) قاضي القاضى الأبا هديس^١ شهدهما^٢ (٢)
 ممسما فيه، قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون: لا ينفذ وإن شهدنا
 أنه غطه بيده حتى يشهدهما بما فيه. قال أشهب: ولا يضر أن لم يخته
 وقال ابن القاسم: (و) (٣) أن شهدا أن هذا كتاب القاضي جاور^٣
 شهدتهما ولم يلتفت إلى الطابع وإن أنكر. قال فخل: (و) (٤) هو
 معنى ما في المدونة (٥) ونحوه لابن الماجشون، قال ابن تافع مسن
 مالك "كان" (٦) الأمر القديم إجازة^٤ الخواتم^٥ (٧) حتى أحده عند اتساع
 الناس الشهادة على هاتم القاضي أنه خاتمه وفي البخارى أن أول مسن
 مال البيهقي: على كتاب القاضي ابن أبي ليلى و سوار بن عبد الله (٨) (٩)
 وفي كتاب ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أن كان^٦ للقاضي^{١٠} (١٠)

-
- (١) في "ع"، "ب"، كتب، هو الأولى ما أثبتته بدليل ما جاء بعد ذلك مسن
 قوله: أشهدهما فيه.
 (٢) في "ب"، يشهدهما.
 (٣) ما قطة من "ب"، "ب".
 (٤) ما قطة من "ب".
 (٥) المدونة
 (٦) في "ب"، "ب"، كان من-زيادة: من.
 (٧) في "ب"، الخاتم.
 (٨) هو سوار بن عبد الله - بتشديد الواو- القاضي ابن سوار بن عبد
 الله بن قدامة التميمي النخعي تلمذ في بيتهم القضاة في البصرة لا
 يعلم في زمانه في الأمصار مثله في مدله و: تحريره للحق.
 (٩) ترجمته في تهذيب التهذيب (٣١٨/٤) وتاريخ بغداد (٢١٠/٩).
 (١٠) فتح البارى (١٤٠/١٣).
 (١٠) في "ع"، "ب"، القاضي هو الصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام.

وان لم يكن "تعديلاً" (١٧).

- (١) ساقطة من "ج"، (٢) في "أ"، بالخاتم اذا عرفه .
(٣) ساقطة من "ج". (٤) في "أ"، و"ج"، اشتراك .
(٥) في "ع"، الغلمان وهو خال، (٦) في "ج"، وابنائهم والصواب ما أثبتته .
(٧) في "أ"، ورأيته ، دعاء : دعاهم ، هزينا دقاوا والمختلف
(٨) في "أ"، شرقي . (٩) في "أ"، كتاب .
(١٠) في "أ"، منه هو الصواب ما أثبتته للسياق .
(١١) في "ع"، تمنعتونه ، والصواب ما أثبتته للسياق .
(١٢) في "ج"، القضية . (١٣) ساقطة من "ع" .
(١٤) في "أ"، بلد ، والصواب ما أثبتته .
(١٥) في "ع"، ب"ب" ، هنذا ما .
(١٦) ساقطة من "أ"، و"ج" .
(١٧) في "ح" ، تعديلا عندي - بزيادة : عندى .

أو "يزكي" (١) أحدهما ولم يترك الآخر "أو" (٢) توسم فيهما العلاج و كان
 "الختم والخط" (٣) مشهورين عند المكتوب اليه "فإني لاستحسن" (٤) إمارة
 مثل هذا : لتمنر الممدول (٥).

(فسرع) فان كان الوكيل "مقد" (٦) بعد عزله و لا علم عنده بذلك
 فقال ابن القاسم و غيره : "فعله" (٧) مردوده و به القضاء (٨) هو قال
 القاضيان أبو الفرج و ابن القطار : فعله ما ضا إذا لم يكن علم بمزله^(٩)
 (مسألة) و هل يحتاج الوكيل الى استئجار (١٠) البكر التي
 وكله أبوها على عقد نكاحها أم لا ؟ حكى ابن قتاب عن مالك في ذلك
 روايتين : أحدهما (١١) أنه لا يعتامرها و بذلك قال به الملك في
 في المبعوط واختاره التونسي و الأخرى (١٢) أنه يعتامرها ، و في
 وثائق ابن عفيف : يعتامرها إلا أن يقول الأب في توكيله وكالة مفوضة
 أقامه في تلك مقام نفسه و أنزله منزلة فلا يعتامرها .

(مسألة) فان قام الزوج بعد البناء يطلب من الوكيل ما دفع له

-
- (١) في "أ" ، "ج" : زكي .
 (٢) في "أ" ، و - بدل - أو .
 (٣) في "أ" ، الخط والخاتم ، في "ج" ، الخاتم والخط .
 (٤) في "أ" ، فان استحسن ، في "ب" ، فإني استحسن .
 (٥) من قوله : قال ابن وهب عن مالك من م ٣٨٨ الى هنا نقله المتيطي
 من كتاب الاماليم بالنوارل (٤٥٥ / غ) .
 (٦) في "ع" ، عقله .
 (٧) في "ع" ، "ج" : فعل .
 (٨) ملح الجليل (٤١٤/٦) .
 (٩) في "ع" : يمزله ، والله أعلم . (١٠) في "ع" : استئمان .
 (١١) في جميع النسخ ، أحدهما ، هو المواب ما أثبتته لائها راجعة الى
 الروايتين .
 (١٢) في "أ" ، "ع" ، "ج" ، الآخر .

من النقد و زعم أنه لم يشور بذلك زوجته فان قام (١) بقرب بناءه (٢) كالعام ونحوه فعلى الوكيل البينة بالبراءة منه و براءة إقامة بينة على ابتياع الجهاز به وإيراقه . بيت البناء على ما تقدم في الباب (٤) وان قام به على بعد كالعامين ونحوهما حلف الوكيل لقد ابتاع بالنقد جهازا وأورده بيت البناء و برى . وان كان قيامه بعد ذلك بمدة لم يجبه على الوكيل يمين .

(تنبيه) قال أبو عمرو في الكافي : ومن مقد نكاحا بوكالة تسم وقع الطلاق فليس للوكيل أن يردّها (إليه) (٤) ٣ لا (٥) بتجديد وكالة (٦) قال فيه : إلا أن يكون الموكل عدل له ذلك عند توكيله أيّاه .

(مسألة) فان زوجت (٧) "اليتيمة" (٨) فوجه الحماة منها أن يقول لها الشهود أو غيرهم ان فلا أخطبك على صداق (كذا) (٩) النقد (منه) (١٠) كذا والمؤجل (منه) (١١) كذا الى أجل كذا . ومتولي عقد "نكاحك" (١٢) فلان فان كنت راضية (بذلك) (١٣) فاصمتي وصاتك لأثم لك وان كنت كارهة فانطلي و يطيلون المقام عندك قليلا فان صمتت ولم تظهر (١٤) كراهية كان (ذلك) (١٥) دليلا على رضاها بذلك (١٦) .

(١) في "ج" : كان . (٢) في "أ" : البناء . (٣) في ص ٨٤ :
 (٤) ساقطة من "أ" ، "ج" . (٥) في "أ" : إلا وكالا - بزيادة : وكالا .
 (٦) الكافي (٢/٢٠٠-٥٢١) . (٧) في "ج" : تزوجت . (٨) في "ب" : يتيمة .
 (٩) ساقطة من "أ" . (١٠) ساقطة من "ب" . (١١) ساقطة من "ع" ، "ب" .
 (١٢) في "ج" : نكاحها هو الصواب ما أثبتته للسحاق (١٣) ساقطة من "ج" .
 (١٤) في "ع" : تذكر . (١٥) ساقطة من "أ" ، "ب" .
 (١٦) ذكر ابن حبيب في كتابه وابن المواز في كتاب ابن القوطي نحوه من مالك . النوادر (١٥٨/ب/خ) . المنتقى (٢/٢٦٢) .

(تنبيه) و يشهد عليها بالمعرفة فان لم يعرفها الشهود نظروا اليها ليشهدوا على عينها في الاستقبال^(١) و^(٢) يكتبون صفتها و^(٣) لا حرج عليهم في النظر اليها للضرورة الى ذلك و تقول في تقييد الاشهاد عليها : من وقف على عينها .

(مسألة) و المشهور أن وصي الأب أحق بإنكاح البكر من الولسي قال مالك و ابن القاسم في المدونة : و للوصي أن يزوج البكر البالغ برضاها و ان كره^(٤) الولي^(٥) و لو رضى هي (ووليها) (٤) برجل و^(٥) مقلنا^(٥) له لم يجز إلا برضا الوصي فان اختلفوا نظر السلطان في ذلك و قال يحيى بن سعيد : الوصي أولى و يثاوير الولي (٦) ، قال مالك : ووصي الوصي في البكر و ان بعد كالوصي^(٧) ، و قال ابن الماجشون في مختصر ابن شعبان و محمد بن عبد الحكم : لا تزوج^(٨) الوصي الأب^(٨) إلا أن يكون ولياً^(٩) و قال سحنون في الطليعانية من بعض أصحابنا : ان الولسي

(١) في "أ" ، أو .

(٢) في "ب" ، شيء .

(٣) في "ج" ، وليها .

(٤) ماقطة من "أ" .

(٥) في "أ" ، مقدوا .

(٦) المدونة (١٦٧/٢) .

(٧) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٨) في "أ" : الوصي ، في زج : الوصي .

(٩) حكاه ابن سلمون عن ابن الماجشون و غيره من أصحاب مالك . المسند المنظم (٤٧/١) ، حكاه ابن رشد عن ابن الماجشون و ابن عبد الحكم . بداية المجتهد (١٣/٢) .

أولى بالعقد من الوصي^(١) وبهذا قال الشعبي^(٢) والنخعي^(٣) و الشافعي
 وابن حنبل^(٤) وبه قال القاضي منظر بن سعيد واحتج بقوله عليه
 السلام ((لا نكاح الا بولي))^(٥) وقال هذا ليس بولي ، فان قيل هو الايما
 قائم مقام الأب فالجواب أنه لو قام مقامه لجاز أن يعقد على صنف
 بناته كما يجوز ذلك للأب قال النخعي : و لأن ولاية الأب في البضع قد
 انقطعت بموته والألجاز أن يوصى بالنكاح بناته الشيب ، قال ابن العطار
 و كلن القاضي محمد بن اسحاق بن السليم^(٦) يتحرى الخاقفي ذلك ويأمر
 الوصي أن يقدم الولي^(٧) و اعترف بعض الموثقين قول ابن العطار
 وقال : انما "كان"^(٨) ابن السليم يفعل ذلك لأن مالكا استحسن للوصي
 أن يشاور الولي ولا يضره ان لم يفعل.

-
- (١) حكاه ابن العطار عن ابن الماجشون . الاطلم (١٢/خ) .
 (٢) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الحميري الامام الملقب . أدرك
 خمسة من المطابقة المتقضاء عمر بن عبد العزيز . (٥١٠٣٦هـ) ترجمته في
 تاريخ بغداد (٢٢٧/١٢) حلية الأولياء (٢١٩/٤) .
 (٣) هو أبو عمران ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي . فقيه أهل
 الكوفة ومفتيها و كان صيرفيا في الحديث ترجمته في ط الشيرازي
 (٨٢) التهذيب (١٧٨/١) . طبقات الحفاظ للسيوطي (٢٩-٣٠) .
 (٤) الاشراف على مذاهب العلماء (٢٨/٤) حكاه ابن سلون عن ابن
 الماجشون . العقد المنظم (٤٧/١) .
 (٥) قد سبق تخريجه في ص ٣٨
 (٦) هو محمد بن اسحاق بن منذر بن السليم أبو بكر سمع من أحمد بن
 خالد ، و محمد بن أيمن و محمد بن قاسم و غيرهم ، كان عالما بالحديث
 و مذهب مالك ، له اختصار الروي في الاختلاف ، كتاب التوصل و غيرها .
 (٧) ترجمته في المدارك (٤٥١-٤٤٩هـ) .
 (٨) حكاه ابن سلون عن بعض حفاظ قرطبة في العقد المنظم (٤٧/١) .
 (٨) في "ع" : كان قول . بزيادة : قول .

(تسرع) فان زوجها الولي دون ابن الوصي فروى محمد بن مالك فان
 للوصي فسخه (١) . قال بعض الشيوخ وهذا يدل أن له اجازته ان شاء
 بخلاف اذا طالب زوجها غيره من الاولياء (٢) والفرق أن الاب يملك
 الاجار عليها والوصي لا يملك "ذلك" (٣) فعلى هذا اذا كان الوصي
 يملك الاجار فلا تكون (٤) له الاجارة (٥) هو حكى ابن العطار من مالك
 في المسألة أنه يفسخ ما لم يطل وتلد الاولاد (٦) .

(مسألة) و(أما) (٧) ان كان مقدما من قبل القاضي فهل يقدم على
 الولي أم لا قال ابن حبيب: يقدم الولي عليه لأنه لا يكون أرفع حالا
 من الذي قدمه ولا خلاف أن الولي أولى من الحاكم وقاله (٨) موسى
 ابن أحمد "الوند" (٩) وغيره (١٠) قال بعض الموثقين: وانا قلنا بقول ابن
 حبيب فان مقدم الوصي من قبل القاضي "جاز" (١١) وان مقدمه الولي

-
- (١) النوادر (١٥٨/ب/خ) .
 (٢) حكاه ابن سلون من بعضهم بالمقد المنظم (٤٧/١) .
 (٣) في "ب" : فلك عليها بزيادة : عليها .
 (٤) في "ج" : تكن .
 (٥) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
 (٦) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة وقال ابن سلون انه روى من مالك
 (٧) ما قلناه من "ب" : "ج" .
 (٨) في "ع" و"ب" : قال .
 (٩) في "ب" : ابن الوند .
 (١٠) المقد المنظم (٤٨٥٧/١) وقال ابن سلون هو عليه الأكثر وقال
 وهذا الذي رجحه ابن فتحون ومقدم عليه وثيقة هو حكاه من ابن القطان
 في الاعلام (١٢/خ) .
 (١١) في "ج" : حله .

١٠: الخ. حبيب. في: اثنان

فالتم فيه كالتم في النكاح "اليتيمة" (١) التي لا ولاية عليها يعقد عليها وليها فيرأه ليس له قبض صداقها (٢) (٢) وقال ابن حارث وابن لبابة وابن العليم وغيرهم: مقدم القاضي أولى من الولي كالوصي (٣).

(تنبيه) قال ابن حبيب: وإذا اشكح الوصي يتيمته فلا بد من ذكر معرفتها بالمهر وقاله أبو عمران وابن العطار والوتد وغيرهم، وحكى فضل بن ميس بن دينار أنه (قال) (٤) لا يستأمرها الوصي في الصداق لأنه الناظر (لها) (٥) فيه وإنما يستأمرها في الزوج خاصة بخلاف اليتيمة التي لا ولاية عليها فإنه ينسب الرضا بالمهر إليها وإلى وليها مما ونحوه لابن الفخار ورقة به على ابن العطار واحتج بعضهم لابن العطار بأن فائدة إعلامها بالمهر لئلا يعترض (٦) فعل الوصي بنقد ذلك وتذمي أن الذي "بذل" (٧) لها الزوج أقل من مهر مثلها (٨) وقد ثبت ذلك (٨) فإنا رضيت به (٩) لم يلتفت (بمعد ذلك) إلى دموها (١٠).

(١) في "ب"، اليتيمة البكر - زيادة: البكر.

(٢) ماقطة من "ب".

(٣) الأعلام بنوارل الأحكام (١٢/خ) فالعقد المنظم (٤٧/١).

(٤) ماقطة من "ب".

(٥) ماقطة من "ب"، "ج".

(٦) في "ب"، تعارض.

(٧) في "ع"، تدل.

(٨) ماقطة من "ب".

(٩) في "ب"، "ج"، بذلك.

(١٠) ماقطة من "ب".

(مألة) و يكتب في تقييد الشهادة عليها - وأعلمها أن أدلتها
صاتها، وفائدة فالك الخروج من الخلاف . و قد قال مالك في المدونة :
و إذا قال " للبكر " (٢) و ليها إني مزوجك من فلان فمكنت فذلك منها رضي
قال غيره : إذا كانت تعلم أن السكوت رطل (٣) ، قال : لا .
عن أبي عمران هل هو مائة وفاق أو خلاف فتزوج في ذلك ؟ و قال : حصل
ابن القاسم الحديث على ظاهره " إذن " البكر " (٤) صاتها من غير اشتراط
علم فقيل له الذي كتبا لمع منك قديما أنه تفسير فكأنه رجع و قال هو
محتمل و قال عبد الحميد (بن) (٥) المائغ : قيل قول الخير وفاق ورأيت
لأبي عمران أنه خلاف و قال ابن شهبان : يقال لها " ثلاث " (٦) مسرات
ان كنت راضية " (٧) فاصمتي و ان كنت كارهة فاططقي (٨) قال ابن
الماجنون : " يقال " (٩) المقام " عندها " (١٠) قليلا (١١) ، قال غيره : فسران

-
- (١) في " ب " : المدونة - و إذا قال مالك في المدونة و إذا . . . والمواب
ما أثبتته لاستقامة الكلام .
(٢) في " ب " : البكر ، والمواب ما أثبتته .
(٣) المدونة (١٥٧/٢) .
(٤) في " ب " : أن البكر أدلتها صاتها .
(٥) ما قطلا من " ب " .
(٦) في " ج " : ثلاث .
(٧) في " ج " : رقيع .
(٨) شرح الزرقاني : ١٧٨/٣ .
(٩) في " ب " : " ج " : و يقال .
(١٠) في " ب " : معها .
(١١) النوادر (١٥٨/ب) بالمنتقى (٢٦٨/٣) .

صحت فهو دليل رضاها و أن نطقت بالرضا فلا يضرها و نحوه حكى عبد الوهاب أن رضاها يكون "بالنطق و الصمت" (١) (٢) و كذلك إن ضكت فهو منها رضا، و أن نطقت بعدم الرضا (٣)، قال ابن الجلاب: أو نفرت أو بكبت أو قامت أو أظهرت ما يدل على إنكارها لم يلزمها النكاح (٤) و نحوه ذكر أبو عمر في كافية (٥).

قال بعض الموثقين: اختلف في "بكاها" (٦) : فقال عبد الرحمن بن محمد (٧): لا يكون البكاء منها رضا بالنكاح (٨). و قال غيره (٩) (١٠) منها رضا و نحوه (١٠) في كتاب محمد و حكم به بعض القضاة .

(مسألة) "قلو" (١١) كانت اليتيمة غير بالغ لم يجز لوصي الأب و لا "غيره" (١٢) أن يزوجه إلا بعد البلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم ((البكر تستثمر في نفسها)) (١٣) قال مالك (يعني) (١٤) اليتيمة ولا إذن

(١) في "أ" : بالصمت و النطق.

(٢) الاشراف (٩٦/٢).

(٣) حكاه المواق من ابن مغيصم التاج و الاكلیل (٤٣٣/٣).

(٤) التفريح (٦٣/ب).

(٥) الكافي (٥٢٤/٢).

(٦) في "ج" : نكاحها ، و المواب ما أثبتته .

(٧) هو عبد الرحمن بن محمد بن مسلمة .

(٨) المعقد المنظم (٤٠/١) حكاه من بعضهم مالتاج و الاكلیل (٤٣٣/٣) .

من ابن الجلاب و ابن مسلمة .

(٩) ما قطة من "أ" .

(١٠) في "ع" : مثله .

(١١) في "أ" : فإن ، في "ب" : و لو .

(١٢) في "ع" : "ب" : غيره .

(١٣) قد سبق تخريجه ٢٩٩ .

(١٤) ما قطة من "ج" .

الأساليب الخمسة (١).

وفسر (ع) فلو زوجها قبل البلوغ وصي أو ولي أو حاكم فإن كانت غنية لم تجز وفسخ قبل^١ الدخول^٢ (٢) مطلقا وبعده ما لم يطل هذا هو المشهور (٣) و "روى" (٤) ابن حبيب عن مالك أنه يفسخ وإن طسال وولد^٣ الأولاد (٥). وقال ابن الجالب: أنا زوج الولي "وليته" (٦) قبل بلوغها ففيها ثلاث روايات فالأبطلان هو الجواز ثم لها الخيار إذا بلغت في الفسخ والامتناع (٧). والثالثة^٤ أن (٨) كان بها حاجة (و) (٩) لها في النكاح مطلحة ومثلها يوطأ فالنكاح جائز ولا خيار (لها) (١٠) فيه بعد بلوغها (١١) وقال اللخمي: أنا زوج الولي أو الوصي الصغيرة من غير حاجة تدعو إلى ذلك لم تجز وفسخ^٥ لأن (١٢) واختلف أنا لم ينظر فيه حتى بلغت فقبل النكاح فأنه وفسخ قبل الدخول مطلقا وبعده وما لم يطل فإن طسال مضي (١٣) وقيل: تخيير الزوجة ما لم يستل بعد الدخول لو يدخل بها عالمة إن لم يسلم

(١) المدونة (١٥٨/٢).

(٢) في "أ"، البناء.

(٣) التاج والأكيل (٤٢٨/٣) من المتعطي.

(٤) في "ع"، "ب"، رواه (٥) النوادر (١٥٨/١/خ).

(٦) في "ب"، اليتيمة.

(٧) ذكر هذه الرواية ابن عبد الحكم (الكافي) (٥٢٤/٢).

(٨) في "أ"، أنه إن - بزيادة، أنه.

(٩) في "أ"، وكان، في "ب"، أنه إن.

(١٠) ما قطة من "أ".

(١١) التفريح (١٦٢/١/خ) الكافي (٥٢٤/٢) فقد ذكر الروايات الثلاثة.

(١٢) النكاح الآن.

(١٣) المتبعية من سماع عيسى عن ابن القاسم، البيان (٤٣٣/٤).

الخيار فيسقط حينئذ خيارها (١) و قال ابن القاسم في المتبعية ،
و يقع التوارث في هذا النكاح قبل الفسخ لأنه قد أجازه جل الناس
و قد زوج عروة بن الزبير "بنت أخيه" (٢) و هي بنت مشرة أهوام و المظ
الناس و ... مرة يومئذ متوافرة (٣) (٤) و روى عبد الملك بن الحسن
من ابن القاسم "في الوصي" (٥) يزوج الصغيرة و هي ممكنة لا قدر لها
إجازة النكاح و أن لم يدخل (٦) .

(فسرع) و اختلف اذا شارفت المحيض فقال ابن القاسم : لا ينسأ
اذا جرت عليها "لما سي" (٧) أن تزوج برضاها (٨) و قال مرة لا تزوج
حتى تبلغ و أن "تزوجت" (٩) قبل ذلك فسخ و قال محمد : لا يفسخ (١٠)
(مسألة) و أما إن كانت الصغيرة تحت حاجة "ملحة" (١١) و هي
في سن من توطأ فظاهر المذهب جواز نكاحها اذا رضيت و هو قسول
مالك في كتاب محمد في ابنة عشر سنين (١٢) و عليه المهر و الفتيلا

(١) البيان و التحصيل (٢٨٤/٤) .

(٢) في "ج" : أخيه .

(٣) أخرجه سعيد بن منصور قال : من هشام بن عروة عن أبيه أنه زوج
ابنته أخيه ابن أخيه و هما صغيران . الحسن (٢٠٤/١) و البيهقي
في الحسن الكبرى (١٤٣/٧) .

(٤) المتبعية : البيان (٤٣٧/٤) .

(٥) في "ب" : الواضحة .

(٦) النواير (١٥٨/ب) .

(٧) في "أ" : الموسى .

(٨) المتبعية : البيان (٩٢/٥) .

(٩) في "أ" : "ج" : زوجت .

(١٠) النواير (١٥٨/ب/خ) .

(١١) في "أ" : "ج" : ملجئة .

(١٢) النواير (١٥٨/ب/خ) .

و روى محمد بن عبد الحكم من مالك أنه رجع من هذا القول. و قال:
 لا تزوج اليتيمة حتى تبلغ قال (أبو بكر) (٢) الأبهري وهو الصحيح، قال
 سحنون "في" (٣) المعتبية، و يغني "ن" (٤) و قح (٥)، و أما إن كانت في
 من لا يوطأ فلا تزوج بوجه.

((مسألة)) (٦) فان جعل الأب إلى الوصي "نكاحها" (٧) قبل البلوغ
 و بعد (هـ ممن أراد هـ) (٨) جاز لأن الأب أنزله (في ذلك) (٩) منزلته وهو
 قول مالك في "المواري" (١٠) و الواضحة (١١)، و قال أصبح (١٢) وسحنون
 و عبد الوهاب: لا يزوجه قبل البلوغ و ان جعل الأب ذلك ونحوه
 في "كتاب" (١٣) المدنيين، قال اللخمي: و هو أحسن (١٤) لأن ما غلب
 به الأب من "الشفقة" (١٥) (و العنان) (١٦) يبعثه على كمال الاجتهاد

(١) المقدم المنظم (٣٩/١).

(٢) ما قلده من "ب".

(٣) في "ب"، "ع"، "ب"، و في.

(٤) في "ع"، "ب"، و إن - زيادة: و أو المطف.

(٥) قال سحنون في المعتبية: لما ذكر رواية مالك بالجواز قبل البلوغ
 و هي مسألة ضعيفة: البيان ٢٨٢/٤.

(٦) ما قلده من "ب".

(٧) في "ب"، نكاحها.

(٨) بيان في "ع"، في "ج"، رآه.

(٩) ما قلده من "ج".

(١٠) في "ج"، المدونة، و الصواب ما أثبتته.

(١١) النواصر من كتاب محمد و الواضحة (١٥٩/٧/ب).

(١٢) النواصر (١٥٨/ب/ب).

(١٣) في "ب"، كتب.

(١٤) الحاج و الكليلة (٤٢٨/٣) من القاضي عبد الوهاب و اللخمي.

و المدوى على الخرش (١٧٨/٣) و قول سحنون و القاضي فيمنح الجليل ٢٧٥.

(١٥) في "ع"، "ب"، "ج"، الشفقة.

(١٦) ما قلده من "ب"، في "ج"، الحنانة.

لها (بخلاف) (١) غيره ، أو قال في الواضحة : أنا قَدْ زَوَّجْتُ ابنتي
 من فلان أو ممن ترضاه أو قال زَوَّجْتُ ابنتي فقط فله تزويجها قبل
 البلوغ وبعده و يكرهها على ذلك قال في الموازية : وقاله ابن
 القاسم و أصبح لأنه فوض إليه أمرها (٢) ، أو قال ابن القطار أن
 عين له رجلا جبرها صغيرة كانت أو كبيرة وأن لم يمتنع له لم
 يزوّج الصغيرة حتى تبلغ و ترضى و لا الكبيرة حتى ترضى (٣) .
 (فرع) فإن أجل ذلك أو طلقه على شرط ففي كتاب ابن أشروس
 من مالك إذا قال "ن" (٤) بلغت ابنتي فزوجها من فلان لم يجز
 "ذلك عليها" (٥) أنا . بلغت و كرهت (و) (٦) قال أصبح : أنا قال
 زوجها من فلان بعد عشر سنين أو بعد أن تبلغ فذلك جائز
 أنا بهذا لها فلان صداق المثل و ليس لها "و اللوصي" (٧) أن تمتنعاً (٨)
 من ذلك (٩) و ابن القاسم في بعض روايات المدونة فيمن قال أن
 مت من مرضي (هنا) (١٠) فقد زوّج ابنتي من ابن أخي ذلك جائز أما قبل
 (١١) ابن الأخ الكناح قال "سحون" (١٢) بالقرب (١٣) .

- (١) في "أ" ، "ج" : دون . (٢) النوادر (١٥٩/١/خ) .
 (٣) المعقد المنظم (٤٦/١) . (٤) في "أ" ، أنا .
 (٥) في "ج" ، لها ذلك .
 (٦) ماقطة من "أ" .
 (٧) في "أ" ، "ج" ، و لا للوصي .
 (٨) في "ع" ، "ب" ، "ج" : بينهما .
 (٩) النوادر (١٥٩/١/خ) .
 (١٠) ماقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .
 (١١) المختبة : البيان (١١٨/٥) ، التاج و الأكليل (٤٢٨/٣) .
 (١٢) في "أ" : ابن سحون .
 (١٣) التاج و الأكليل (٤٢٨/٣) . و قال : وقاله ابن القاسم أيضاً في
 المبسوط .

فصل

[في النكاح الوصي الثيب والتفويض في المداق]

وان كانت ثيباً و عبيها وصي فروى ابن حبيب من مالك "أه" (١)
أحق من الأولياء وفي المدونة : يجوز النكاح الولي (لها) (٢) و أن
كره الوصي (و النكاح الوصي) (٤) و أن كره الولي كما لو زوجها
أخ و لها أب أن ذلك جائز (٥) . قال أشهب : لأن الوصي في الثيب
كالأب في الثيب (٦) و نحوه في كتاب ابن مزين .
(تنبيه) قال فضل في وثائقه : لا بد أن يذكر في المداق
تفويض المرأة إلى الولي في عقد نكاحها وصياً كان أو وكيلاً
أو سلطاناً أو غير ذلك ما عدا الأب في ابنته البكر و ما (موا) (٧)
فعلا بد من ذكر التفويض (فيه في قول ابن المقام و أكره ابن حبيب
و قال : الولاية حق الولي فلا معنى لذكر التفويض) (٩) و قال (لقاضي)
ابن زربيع يغني عن ذكر التفويض في البكر لأن أنسها صاتها بخلاف
الثيب لأن أنسها بالكلام و قد تقول رضيت بالنكاح و لم أقس

(١) في "أه" : أنها .

(٢) قال فضل و هو قول مالك و أصحابه المقلين و المصريين .

التاج و الكليلة (٤٢٨/٣) .

(٣) ما قطة من "أه" .

(٤) المدونة (١٦٧/٢) .

(٥) ما قطة من "ج" .

(٦) حلي المعاصم (٢٦٨/١) .

(٧) في "أه" : سواء هو في "ب" : سوى ذلك .

(٨) المقعد المنظم (٥٥/١) .

(٩) ما قطة من "ب" .

(١٠) ما قطة من "أه" .

الى الولي في العقد و نحوه لابن المطار (١) و قال فضل الذكر

التفويض فيهما " (٢) أولى للاختلاف في ذلك (٣) .

(قصر) فاننا قلنا بمذهب ابن القاسم فهل يكون تفويض البكر

بالسلطان لا ؟ ظاهر مذهبنا الموثقين أنه يجزى مما تمها (٤)

و في المنتقى للباجي اذا امرت وليها بتزويجها فلا بد من نطقها (٥)

و أما ان كان الولي غائبا و "أرادت" (٦) التفويض اليه فالظاهر هو

أنه لابد من نطقها و لا "ينبغي" (٧) أن يختلف في ذلك (٨) .

فصل

[في انكاح الوصي]

و "للوصي" (٩) أن يزوج ، عبيد من في ولايته و أمائهم (١٠) وكذلك

يزوج مولاة الموصي و أخواته و بناته و كل من كانت ولاية تزويجها

الى الموصي شيئا عن أو أبكارا رواه ابن حبيب عن مالك و أصحابه

(١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة زود حكي عن ابن مغيث في وثيقة الشيب البتيمة ذات الوصي بعد أن فوضت اليه قال : و هنا من كان لها أولياء هو أما إن لم يكن لها الأولي واحد فليس لها أن تفوضها .

(٢) في "ج" : فيها .

(٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٤) مواهب الجليل (٤٣٣/٣) .

(٥) المنتقى (٢٦٧/٣) .

(٦) في "ع" : أراد هو الصواب ما أثبتته .

(٧) في "ع" : بد هو الصواب ما أثبتته .

(٨) مواهب الجليل مع التاج (٤٣٣/٣) .

(٩) في "ع" : للولي .

(١٠) المدونة (١٧٤/٢) .

المنشيين والمصريين (١) وقال بعض (الموثقين) (٢): وإنما للوصي أن يفعل ذلك إذا كان في ولايته الذكور من أولاد الموصي لأنه ينظر لهم^{بنتهم} عليهم ما ينظرون فيه بعد رشدهم وأما إن كان (٣) في ولايته الأناث فقط فلا يجوز (٤) ذلك لأن الأناث ليس لهن (٥) النكاح.

(مسألة) وأنا كانه للمرأة وميان لم يعقد أحدهما نكاحها إلا باذن الآخر (٦) وإن كانت إلى نظر المرأة قُضت رجلا من أولياتها أو أجانبها ولا تباشر هي العقد كما لا تعقد على نفسها "و" (٧) تعقد قبل النقد عليها ولا على الوكيل إلا أن تجعل له ذلك وكذلك لو كان "لوصي" (٨) عبدا أو من فيه علقه رق أو نميا وأجاز ذلك الحاكم لما رأى فيه من المطلقة لم يسجز أن يتباشر عقد النكاح ليتيمته (٩) لأنه من أهل الولاية وله أن يتوكل على ذلك كالمرأة (١٠).

(فصرح) فإن باشرت (المرأة) (١١) عقد النكاح فسخ أبدا وإن طال وولدت الأولاد (١٢) والفسخ فيه عند ابن القاييم بطلاق ما لم يرا ث قائم

(١) النواذر (١٥٩/٧/خ).

(٢) ماقطة من "ج".

(٣) في "أ"، ولي.

(٤) ماقطة من "أ".

(٥) في "أ"، إليهن.

(٦) العقد المنظم (٤٨/١).

(٧) في "ع"، أو.

(٨) في "ج"، للوصي، أو المواب ما أنبته.

(٩) في "أ"، نكاحها يتيمته، في "ب"، "ج"، نكاح يتيمته.

(١٠) ذكر نحوه ابن ميمون، العقد المنظم (٥٠/١).

(١١) ماقطة من "أ".

(١٢) المدونة (١٧٩/٢) النواذر من كتاب محمد (١٦١/٧/خ).

ففيه) (١) (٢) و على مذهب غيره يفتح بخير طلاق (٣) و كذلك المبد
يعقد على ابنته الحرة أو أمتة أو وليته "و" (٤) من فيه بقية رق
(مأله) (٥) و كذلك عقد النصراني على وليته المسلمة و المرتد في
ذلك أشد و "للمكاتيب" (٦) أن يأمر بعقد نكاح إمامه على ابتغاء
الفضل و الأفضال يجوز الأبرط الشيد (٧).

(مألة) و ليس للولي إذا لم يكن وصيًا أن يقبض نقد وليته
فإن قبضه فلا يبرأ الزوج بذلك و الخروج الرجوع به عليه. قال ابن
أبي زمين: لا أن تمكث زمانًا ساكنة عنه "غير طالبة" (٨) له فيسقط
عنه "قال" (٩) ابن العطار: إذا كانت البكر مبهمة فليس دخول الزوج (١٠)
برأفة له من المهر لأنه لو أدمى دفعه إليها قبل البناء فهو بعده
قبل مرور عام لم ينتفع "بذلك" (١١) (و لا يمين له عليها إلا أن
يدمي الدفع بعد عام) (١٢) فتطلى حينئذ (١٣) و هذا قول ابن القاسم
إن الزوج لا يقبل قوله في النقد و أن دخل بها (١٤) و قال سكون:
يقبل قوله فيه بالبناء كالرشيدة لأن فعل البكر المبهمة...

(١) المدونة (١٨٢/٢) ، العتبية : البيان (٤٧٩/٤) عن مالك.

(٢) في "أ" ، "ج" ، و الميراث فيه قائم .

(٣) المدونة (١٨١/٢) من سخون . (٤) في "أ" ، لو .

(٥) ساكنة من "ع" .

(٦) في "ع" ، المرتد ، و التصويب من المدونة .

(٧) هذه المألة كلها في المدونة (١٧٦/٢-١٧٧) في باب العبد و النصراني

و المرتد يعقدون نكاح بناتهم .

(٨) في "أ" ، بخير مطلبة . (٩) في "ع" ، و قال بخير زيادة و العطف .

(١٠) في "أ" ، "ج" ، الزوج بها .

(١١) في "ج" ، بذلك ، و إليه أقرت به .

(١٢) ساكنة من "ع" . (١٣) مواهب الجليل (٥٣٦/٣) .

(١٤) العقد المنظم (٣٨/١) .

منسده "ج. ثل" (١)(٢) وكذلك "الحفيه" الذي لم يؤول عليه " (٣) عند مالك (٤)
 خلاف قول ابن القاسم (٥). (ع) و لا أقلم أحداً من أصحاب مالك
 يجيز فعل البكر الممثلة إلا سحنون فإنه انفرد بذلك (٦) وكذلك انفرد
 بقوله بعد الحفيه لها النفقة من يوم عقد النكاح وإن كانت صغيرة
 في سن من لا يوطأ و جميع أصحاب مالك يقولون لا نفقة لها وإن كانت
 يتيممة صغيرة حتى تطيق الوطء (٧) و به القضاء و عليه العمل (٨)
 فان أرادت التوثق للزوج قبلت و طاع الولي القابض للنقد (٩)
 بضائه و زوي أن محمد بن لبابة أملا صداق بكر ممثلة و عقد قهش
 النقد و كان قهشا عليها لا على الولي قال بعضهم: و يؤيد ذلك
 ما روى أشهب عن مالك في بكر أوصى لها "بدنا نير" (١٠) "فدفع" (١١)
 الورثة الدنانير إليها أنهم يبرؤون منها فان كان مرفا قبضته و يرى
 الزوج (مله) (١٢) بلا خلاف (١٣) و الأحسن انما كان ميسرا

- (١) في "ج" ، "ج" ، على الجواز .
- (٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
- (٣) في "ج" ، "ب" ، "ج" ، الحفيه التي لم يؤول عليها .
- (٤) حكاة ابن رشد في البيان و التحصيل (٤٨٥/١٠) و قال: أجمع أصحاب
 مالك على ذلك حاشا ابن القاسم .
- (٥) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
- (٦) قول سحنون في العتبية ، و قال ابن رشد: هو شذوذ من القول باسم
 يتابعه عليه أحد من أصحاب مالك البيان و التحصيل (٤٨٥-٤٨٤/١٠) .
- (٧) الكافي (٥٥٩/٢) بخليل و شروحه كالخرشي (١٩٣/٤-١٩٤) ، بالمقصد
 المنظم (١١٨/١) .
- (٨) ما قطة من "ج" ، "ج" .
- (٩) في "ج" ، "ج" ، النقد .
- (١٠) في "ع" ، يدين .
- (١١) في "ج" ، و فرفع .
- (١٢) ما قطة من "ج" .
- (١٣) المقصد المنظم (٣٩-٣٨/١) .

(أ) (١) يحضر الزوج (و) (٢) الولي و (يشترى) (٣) بالنقد جاهزا
 بمحضر عدول ثم يعاينوه ببيت البناء "فذلك" (٤) ثقب البراءة
 للزوج.

(فرجه) واعتلف في رضا البكر الممثلة بأقل من صداق مثلها
 فقال ابن القاسم في المدونة: لا يجوز (٥) و أجاز ذلك غيره (٦) وأمر
 سحنون بترح قول الفير و قول الموثق في الشبهة خلوا من زوج
 وفي فير حدة "يريد" (٧) به حدة الوفاة والطلاق معا قال يمش
 الموثقين والفائدة "في" (٨) ذلك أنها إذا "دعت" (٩) بمد ذلك أنها
 حامل (أو لم يأتها (١٠) فمن ثبتني بذلك فسخ النكاح لا يقبل منها
 حتى تثبته وإن سقط ذلك من الصداق وزعت أنها حامل (١١)
 (أو (١٢) لم تحض) (١٢) بما ختلف الشيوخ فيه فقال ابن ماثب إن لم
 يمش لها من الوقت الذي خلت فيه ما "تبين" (١٣) فيه الحمل

-
- (١) ماقلة من "ج" . (٢) ماقلة من "ج" .
 (٣) في "ج" ، "ج" ، يشترون .
 (٤) في "ج" ، فذلك .
 (٥) المدونة باب التفويض (٢٣٧/٢) .
 (٦) قال ابن طلمون: قولان هو لم يفضل و رجع مدم الجواز .
 العقد المنظم (٢٩/١) .
 (٧) في "ج" ، "ج" ، يراد .
 (٨) في "ج" ، معنى في - بزيادة ، معنى .
 (٩) في "ج" ، أرادت .
 (١٠) أي لم يأتها الحيض .
 (١١) ماقلة من "ج" ، "ج" ، وهي واجبة الإثبات .
 (١٢) ماقلة من "ج" .
 (١٣) في "ع" ، تبين .

فسمح نكاحها و قال ابن العطار: لا يقبل قولها في ذلك إذ لمعها
 تدمت في النكاح (١) هو وقع لابن أبي زيد إذا تزوجت الشيب ثم قالست
 لم أحض و ظننت أن عدتي بالشهور أنها ان "كانت" (٢) ممن "يجهل"
 (٣).
 فذلك حصل على قولها إلا أن تتهم .

(مسألة) فإن "قبض" (٤) الأب الصداق ابنته الشيب بغير أمرها
 ففي المدونة يضمنه كقبضه "دينا لها" (٥) فلا يبرأ "الغريم" والأب
 ضامن (٦) (٧) قال غيره: فإن كان الزوج عديما كان للمرأة إتباعه
 أو ترجع به على الولي القابض إذ هو غريم غريمها قال سحنون (٨):
 لا أدري بأي وجه يضمن الولي . قال بعض الشيوخ: لأنه إن قبضه "برمالة"
 (٩)
 من الزوج فهو أمين له فلا يضمنه أو (١٠) بوكالة من المرأة فهو
 أمين أيضا وعلى الزوج أن يثبت الدفع إليه لتصح براءته ملته
 فان قبضه فتأخر دفعه إليها حتى ضاع فهو متعدي في امتساكه ويضمن
 (١١)

-
- (١) ذكر ابن سلمون المسألة كلها : أنها إذا ادمت بعد ذلك أنها حاملة...
 ورجح قول ابن عتاب قال: والقول الأول أقين بالاصول المعقدا لمنظم ٣٥-٣٦
 (٢) في "ع"، "ب" : كان هو الصواب ما أثبتته .
 (٣) في "أ"، "ج" : تجهل .
 (٤) في "ع" : قبل هو الصواب ما أثبتته .
 (٥) في "أ" : دينها .
 (٦) المدونة في وضع اليد بعض الصداق و دفع الصداق إلى الأب .
 (٧) في "أ" : الأب والغريم ضامن هو الصواب ما أثبتته .
 (٨) في "ع" : ويقال ابن سحنون .
 (٩) في "أ" : غريما مألته .
 (١٠) في "أ" : يضمن و .
 (١١) في "أ" : يضمن و .

و قال محمد بن سعدون : إنما ضمن الأب في الكتاب لأنه لم يقبضه على
 الرمالة و لا على الوكالة "بل" (١) على الاقتضاء (٢) فكانه قبضه على
 الضمان كالكفيل يقبض الطعام (على الاقتضاء) (٣) (٤) .
 (مسألة) و (قد) (٥) اختلف فيمن عليه دين فقال له رجل فسلان
 أرسلني لأقبضه له منك فصدقته فدفعه إليه "فضاع" (٦) و كذبه صاحب
 الدين فقال ابن القاسم : يضمن الرسول "إلى الغريم" (٧) ، و قال أشهب :
 لا يضمن له يريد لأنه صدقه في الوكالة و لا يبرأ الغريم يريد على
 القولين ، قال ابن سعدون : و مسألة قبض الأب لا يختلف في ضمانه لأنه
 (إنما) (مسألة) (٨) على (٩) اقتضاء كأنه شرط ضمانه (١) (٩) .

-
- (١) في "أ" ، و إنما قبضه .
 (٢) هو التخليص . منح الجليل (٢٢٢/٦) .
 (٣) ماقطة من "ج" .
 (٤) فإنه ضامن بوضع يده على الطعام و نتمته عامرة به أو بمثله حتى
 يوصله إلى طالبه . منح الجليل (٢٢٢/٦) (٢٢٣) .
 (٥) ماقطة من "أ" ، "ج" .
 (٦) في "أ" ، "أى للغريم" .
 (٦) في "أ" ، و ضاع .
 (٨) في "أ" ، قبضه .
 (٩) في "أ" ، "ب" ، و كأنه - بزيادة - و أو المصطف .

فصل [في عقد المولى الأعلى
والأشفل على المرأة]

و يعقد على المرأة مولاها الأعلى والأشفل ذكره ابن المطّار حسن
مالك وقال ابن الجالب وأبو عمر في "الكافية" (١): لا يعقد الأشفل (٢)
وفي المدونة: يجوز لمولى النعمة أن يزوجه مولاه من نفسه و (من) (٣)
غيره برضاها وإن كره وليها (٤)، قال أبو محمد: يريد بالمولى المنعم
أو المنعم عليه واحتج له بعضهم بقوله عليه السلام: ((مولى القوم
منهم)) (٥). ومثل سخون في العيمانية عن قرشي أعتق عبدا كيسف
يكتب المولى شهادته؟ قال يكتب فلان مولى فلان القرشي ويكتب "ابنة
فلان ابن فلان القرشي فنسب ابن المولى إلى المولى إليه والله أعلم" (٦)
(مسألة) وقد تقدم أن للكافل والمرسي أن ينكح اليتيمة (٧).
واختلف هل له أن يوكل مولى. فقد نكاحها؟ فظاهر المدونة المنع من
ذلك لقوله وليس للأمام أن تمتثل من يزوجه ابنته البالغ إلا أن تكون (٨)

(١) في "ع" : كافي .

(٢) التفريح (٦٢/ب/خ) مالك في (٥٢٥/٢).

(٣) ما قطة من "ع".

(٤) المدونة النكاح الأول باب من في نكاح من أسلمت على يد رجل أو أسلم
أسلم أبوها أو جدّها على يديه (١٦٤/٢).

(٥) أخرجه البخاري ، فتح الباري (٤٨/١٢) بلفظ مولى القوم من أنفسهم
أو كما قال . و روى لفظ المولى أحمد في مسنده (٤٤٨/٣).

(٦) في "ع" : وابنة فلان القرشي ينسب ابنه إلى موالى أبيه هو في: فلان
ابن فلان القرشي فنسب ابن المولى إلى مولى أبيه .

(٧) في "ص" : ٣٨٣-٣٨٤ .

(٨) في "ع" : "ج" : يكون زهواً والنواب بما أئتمته .

في المدونة : لا يجوز للمولى أن ينكح ابنته البالغة إلا أن تكون

إلى السلطان" (١) و زعمت "ألا" (٢) ولي "لها" (٣) وأنها "ثيب" (٤)
 مالكة أمرها (خلوا من زوج وفي غير مدّة) (٥) (كلّفها الإمام اثبات
 ذلك) (٦) قال فضل ابن مسلمة : و ثبت أنها حرة (٧) و قال أصبغ : لا
 تصدّق أنها خلوا من زوج (٨) (٩) وفي غير مدّة [وأنها] (١٠)
 حرة مخافة أن تكون أمة قوم (١١) . قال الباجي : وهذا على
 مذهب أشهب الذي يقول : الناس حر و عبيد و أمّا (على) (١٢) مذهب
 ابن القاسم الذي يرى (١٣) أن الناس على الحرية حتى يثبت العرق
 فلا يحتاج أن يثبت (١٤) أنها حرة فإنا أثبتت ما ذكرناه و اتفقت
 مع الخاطب على العداق و أقرت بالرضا و التفويض فقد لكاحها
 أو قدم من "بأشهر" (١٥) (١٦) و إن كانت الزوجة بكرا فينبغي أن تثبت

-
- (١) في "أ" ، للسلطان .
 (٢) في "أ" ، أن ألا - ، بزيادة : أن .
 (٣) في "أ" ، "ب" ، لها - أثبت ذلك عنده ، بزيادة : أثبت ذلك عنده .
 (٤) في "أ" ، ثيبة .
 (٥) مواهب الجليل (٤٣١/٣) عن المتيطي و البزولي .
 (٦) ما قبله من "أ" .
 (٧) تبصرة الحكام (١١٦/١) المواهب (٤٣١/٣) .
 (٨) ما قبله من "أ" ، "ج" .
 (٩) من هنا يبدأ المقطع من "ج" .
 (١٠) ما قبله من "أ" ، وهي واجبة لاثبات استقامة الكلام .
 (١١) المواهب (٤٣١-٤٣٠/٣) .
 (١٢) ما قبله من "أ" ، و الأولى اثباته .
 (١٣) في "أ" : يقول .
 (١٤) في "أ" : إلى أن يثبت .
 (١٥) في "أ" : بأشهر .
 (١٦) مواهب الجليل (٤٣١-٤٣٠/٣) عن المتيطي و البزولي .

منده أنها "يتيمة بكر بالغ" (١) خلو من زوج وفي غير هذه (٢) و (٣) لا ولي لها في علم الشهود وأن الزوج كفؤ في ماله وحاله (٤) وأن ما بذل لها من مثلها وحينئذ يعقد نكاحها (٥) ومذهب ابن القاسم اعتبار الكفاءة في الحال والمال كما ذكرنا (٦) وبه القضاء وفي المدونة: اعتبار الذين فقط (٧) واعتبر "الغفيرة" (٨) وسحنون مع تلك الحرية قال القاضي أبو محمد: ويعتبر أيضا السلامة من العيوب الموجبة للرد (٩) قال بعض الموثقين: أما اعتبار العيوب فذلك اليها فإذا رضيت بها جاز ولا تمنع الكفاءة.

(تنبيه) قال بعض الموثقين: وإنما يفتقر إلى "ثبوت" (١٠) الكفاءة في البكر وأما الشيب فلا لأنها مالكة "لأمراها" (١١) فتتزوج (١٢) من شاءت (١٣) . وحكى "بن" (١٤) أبي زمنين عن القاضي أبي الوليد (١٥)

-
- (١) في "أ" ، بالغ يتيمة .
 - (٢) إلى هنا ينتهي المقطع من "ج" ، الذي يبدأ من (ص) ٤١٣ تحت رقم (٩٠) .
 - (٣) ماقلة من "أ" .
 - (٤) في "أ" ، حاله حاله .
 - (٥) نحوه في تبصرة الحكام (١١٦/١) ، والمواق من المتيطي ، التاج (٤٦٠/٣)
 - (٦) قد تقدم في ص (٣٧٤)
 - (٧) المدونة (١٦٣/٢) .
 - (٨) في "أ" ، الغفيرة .
 - (٩) الاشراف ٩٦/٥
 - (١٠) في "أ" ، إنايات .
 - (١١) في "أ" ، أمر نفمها .
 - (١٢) في "ع" ، فتزوج .
 - (١٣) التاج والاكلیل (٤٦٠/٣) عن المتيطي .
 - (١٤) في "ع" ، ابن العالم - زيادة : العالم .
 - (١٥) لعله يقصد أبا الوليد محمد بن مقبل حيث كانا متعاصرين .

أنه (قال) (١) ، لا بد أن يثبت ذلك عنده في الشيب كالسكرانها

لوردمت الى غير كفو لم يلزم أن تعان عليه (٢) .

(تنبيه) قد تقدم الخلاف في تفويض البكر الى الولي (٣) " فإنا قلنا

بالتفويض و كان النكاح بتفويض السلطان فهل يكون تفويضها الى (٤)

السلطان أو (الى) (٥) وكيله ؟ فذكر ابن أبي زمنين من بعض الموثقين أنه

"يجمل" (٦) ذلك الى السلطان ، و من بعضهم أنه كان يجعله السبي

المقدم (قال بعض الموثقين: كلا القولين عندي حسن) (٧) .

(مسألة) و يجوز للولي أو الوصي أو الحاكم (أو المولى) (٨) أن

يزوج المرأة من نفسه برضاها في الشيب و البكر (٩) هذا المشهور من مذنب

هالك و عليه العمل و حكى ابن القصار من المخيرة و أحمد منه أن يوكل غيره (١٠)

يزوجها منه (١١) ، قال بعض الموثقين : و ينبغي أن قلنا بالمشهور

أن يضمن الشهود معرفتهم بالسداد في حق الوصي والولي

(١) ماقطة من "أ" .

(٢) و حكاه ابن فتحون عن ابن أبي زمنين . العقد المنظم (١/٥٦ - ٥٧) المواهب والتاج (٢/٤٦٠ - ٤٦١) .

(٣) نقل من ٤٠٣ - ٤٠٤

(٤) في "أ" ، "ع" ، "ب" ، الولي فإن عقد السلطان .

(٥) ماقطة من "ب" .

(٦) في "ع" ، "ب" ، كان يجمل - بزيادة : كان .

(٧) ماقطة من "أ" ، "ع" ، "ج" .

(٨) ماقطة من "ب" .

(٩) ذكر ابن عبد البر الوصي . الكافي (٢/٥٢٧) و ذكره اللخمي .

مواهب الجليل (٢/٤٣٩) و هو رواية عن أحمد و هو قول أبي بصير

حنيفة (المغني (٦/٤٧٠) .

(١٠) و هو الرواية الثانية عن أحمد و ذهب اليه الشافعي . المغني (٦/٤٧٠)

(١١) مواهب الجليل (٢/٤٣٩) .

فان أضرب الماقتد من ذلك تعقبه الحاكم فلان كان صوابا أمضاه
وإلا فسخه ما لم يفت بالبناء فلان فوات نظر في ذلك "باجتهد" (١)
وقد كره مالك للوصي أن يزوج محجورته من نفسه أو من ابنه قال
بعضهم : و هو عتدى في مقدم القاضي أشد (٢) فان فعل نظر فيه السلطان
فان كان غبطة "أمضاه" (٣) قال محمد : ينظر فيه عنده (٤) ، و قال ابن
حبيب من مالك : يكمل لها صداق "فلها" وهذا (٥) مثل قول مالك في
الشراء ، قال في الكتاب : لا أحرم للوصي أن يشتري "لنفسه" (٥) شيئا
من مال "يتيمته" (٦) فان فعل أعيد ما اشترى إلى له السوق فلان زيد
عليه بيع والألزم الوصي ما سمي (٧) قال "سحنون : إنما يعاد" إلى (٨)
السوق قبل أن "يحول" (٩) سوقه "فأنا" (١٠) حال موقة نظر فلان
اشتراه بقيمته يوم الشراء "مضى" (١١) ، وإن كان بأقل غرم الزيادة
و"حكاة" (١٢) ابن زرب من ابن القاسم و أبو عمران من فضل و قال ابن
زرب : ذلك محتمل أن يعاد إلى السوق بالقرب أو بالبعد .

-
- (١) في "أ" ، بالاجتهاد .
(٢) في "ع" ، أمضى .
(٣) ما قطة من "أ" ، "ع" ، "ج" .
(٤) في "ب" ، المثل و قال من نفسه لا يجوز فان .
(٥) في "ب" ، "ج" ، من نفسه .
(٦) في "أ" ، "ج" ، اليتيم .
(٧) البدونة كتاب كراة الدور والأرضين باب في الرجل يكرى
أرض امرأته أو الوصي يكرى أرض يتيمة (١/٥٥٦) .
و معناه في كتاب الوطايا (٦/٢٠-٢١) .
(٨) في "ج" ، في .
(٩) في "أ" ، يعاد .
(١٠) في "أ" ، "ج" ، فان .
(١١) في "أ" ، أمضى .
(١٢) في "ع" ، "ب" ، حكى .

(مسألة) أو يعتبر في تزويج مولاه من نفسه رضاها به على

المشهور من المذهب (١) وحكى بعض اللادليين أنه "يزوجها" (٢) من نفسه بخير "برضاها" (٣) فان أعتق أمة على أن ينكحها "نفذ" (٤) العتق و بطل النكاح فان دخل بها كان لها المسمى و يفتح النكاح و تزوجه أن شاءت بعد الاستبراء (٥) و كذلك أن شرط أي جعل متقها صداقها متى لها مهر أو لا هذا المشهور و به الحكم (٦) و أجاز ذلك طائفة من "العلماء" (٧) (٨) و احتجوا بأن النبي صلى الله عليه و سلم ((تزوج صفية و جعل متقها "صداقها" (١٠))) ذكره البخاري (١١).

(١) المدونة (١٧٢/٢).

(٢) في "ع" ، زوجها .

(٣) في "ج" ، رضاها به - بزيادة : به .

(٤) في "أ" ، بعد ، و الصواب ما أثبتته .

(٥) النوادر (١٧٤/٧/خ) .

(٦) الكافي (٥٥٣/٢) و هو قول الجمهور و دليلهم حديث بنت رزينة عن أمها أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية و خطبها و تزوجها (و أمهرها رزينة) الحديث أخرجه البيهقي في سننه (١٢٨/٧-١٢٩) قلقل ابن حجر و هذا لا تقوم به حجة لضف أسناده . فتح الباري (١٢٩/٩)

(٧) في "أ" ، "ج" ، أهل العلم .

(٨) ظاهر مذهب أحمد و قول إسحاق و غيرهما هو : لأحمد رواية مثل قول الجمهور - المغني (٢٧/٦-٥٢٨) .

(٩) هي صفية

(١٠) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، مهرها .

(١١) رواه البخاري بألفاظ مختلفة غير لفظ المؤلف منها : من أنس رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية و جعل متقها صداقها فتح الباري (١٢٩/٩) ، و أخرجه معلم : النووى (٢٢٣/٩) .

(مسألة) و لا يجوز أن يتزوج الرجل أمة "أ" و (١) مدبرته (٨)
أو مكاتبته (٢) أو أم ولده أو "معتقته" (٣) إلى أجل أو أمة عبده
و كذلك لا تتزوج (المرأة) (٤) عبداً و لا عبداً "ابنهما" (٥) لتنافسي
الحقوق في نكاحه و كذلك لا يتزوج الرجل أمة ابنته للشبهة "التي في" (٦)
ماله و هذا المعروف من قول مالك و أصحابه و قال عبد الله بن عبد
الحكم: أكرهه فان نزل لم أفسخه (٧) هو يجوز أن يتزوج أمة أبيه أو أمة
لأبيه لو زنى بها "حد" (٩) و أمّا تزويج المرأة عبد أبيها أو مكاتبته
"فأجازه" (١٠) ابن القاسم و استثنى مالك (١١) و عورث بإجازته
أن يتزوج الرجل أمة أبيه فان كلاً منهما إذا مات (ألاب) (١٢) انفسخ
النكاح (١٤) هو فترق بينهما بأن نكاح الابن إذا انفسخ ثبت بالملك
بخلاف نكاح الابنة و اعترف هذا بأنه أجاز أن يتزوج الرجل أمة زوجته
مع أنها لا تحل له بموت الزوجة انه لا يجوز ميراثها قال ابن محرز .

-
- (١) في "أ" : و لا .
(٢) المدونة (٢٠٢/٢) .
(٣) في "أ" ، "ج" ، "ع" : معتقة .
(٤) ماقلة من "أ" .
(٥) في "أ" : ابنتها .
(٦) في "ج" : التي له في .
(٧) المسألة في المنتقى (٣/٣٢٩-٣٤٠) النوادر (١٨٣/٧) .
(٨) المحققة (٢٠٢/٢) .
(٩) في "أ" : الحد .
(١٠) في "ع" : فأجاز .
(١١) المدونة (٢٠٠/٢) .
(١٢) ماقلة من "أ" .
(١٣) معناه في الكافي (٥٤٦/٢) .
(١٤) المصدر العايق نفس الجزء و الصفحة . و قال ابن عبد البر :
من غير استبراء .
(١٥) المدونة (٢٠٢/٢) .

والذي عتدى في ذلك أنه إنما كرهه ذلك "الاب" (١) لأنه "مبدأ" (٢)
 الأخلاق وربما عرّض البنته في ذلك إلى فتنه لأنها (ثالثاً) (٣) (٤) منه
 ولذلك اشترط رضاها وهي بكر مع رضا أبيها تطيبها لنفسها بذلك (٥)
 وقد كره مالك أن يزوج الرجل أم ولده من غيره وكره أن يزوج
 جاريته من عبده "الوفد" (٦) (٧) (٨) فهذا أولى بالكراهة.

-
- (١) في "ع" ج "ج" : الطالب
 (٢) في "أ" : من باب دنا - بزيادة : باب .
 (٣) غير مفهومة في "ع" . والتبيين من "أ" ، "ب" ، "ج" .
 (٤) منح الجليل (٣٥١/٢) .
 (٥) الحدودية (٢٠٠/٢) كفاية الطالب (٢٧/٢) .
 (٦) خليل مع شرحه منح الجليل (٢٨٢-٢٨١/٢) .
 (٧) النوادر (١٦٢/ب) و زاد : إلا أن يخاف عليها .
 (٨) في "ع" : الوعد ، أو الصواب ما أثبتته . والوفد هو القبيح المنظر .
 قال مالك في كتاب محمد :
 فيمن له جارية كارهة أراد أن يزوجه عبدا له فيما ضيمته وأموره
 وتقاضيه بما لم يثبتين أنه ضرر فذلك له . قلت قد يكون وقد المنظر
 قال رب وقد المنظر له المخيرة في الحال فينظر فيه فيمنع من يرى أنه
 ضرر ويجوز ما لا ضرر فيه . النوادر (١٦١/ب) (خ) .

مسا جاء في "النكاح" (١) من لا يملك أمر نفسه

"إذا" (٢) زوج الرجل ابنه الصغير فإنه تحمل الأب المداق جاز (٣)
 "فإن كتبه" (٤) على الابن وهو موسر جاز (٥) لكن يكتب العاقد أنه
 صداق مثلها "مثلها" (٦) وأنه مليء به لأنه لو زوجه بأكثر مما
 يتناهن في مثله فله الخيار بعد بلوغه (و رشده) (٧) ما قم يدخل
 في أن يدفع المسمى ويتم النكاح أو يمتنع فلا يلزمه شيء (٨) (٩).
 هو مختلف إذا كان "ابن" (١٠) ممسما هل للأب أن يكتبه على الابن
 (أم لا ؟) (١١) فقال ابن القاسم لا يفعل فإن فعل لم ينتفع بذلك
 وهو على الأب (١٢) وزوى (ابن القاسم أنه) (١٣) على الابن وإن
 كان ممسما كما في البيع (١٤) وقاله أصبح (١٥) وابن حبيب قال القاضي
 أبو محمد (و) (١٦) لا خيار لابن بعد بلوغه وقال محمد: يخير الابن بعد
 بلوغه وقبل البناء في أن يلزمه نفسه أو يفارق ولا شيء عليه وإن
 بنى قبل أن يعلم سقط عنه ما زاد على صداق المثل (١٧) وقال اللخمي

(١) في "ج"، "ج"، النكاح.

(٢) في "ج"، وإذا.

(٣) المدونة (٢٠٣/٢).

(٤) في "ج"، لمثله.

(٥) المقدم المنظم (٦٠/١).

(٦) في "م"، لمثله.

(٧) ما قبله من "أ"، "ج".

(٨) الممين للقضاة (١٥/٧/خ).

(٩) في "ب"، النكاح، هو الأولى ما أثبتته (١٠) في "ع"، "ب"، "ج"، الأب.

(١١) ما قبله من "ج"، (١٢) المقدم المنظم (٦٠/١)، المنتقى (٢٨٤/٣).

(١٣) في "ج"، ابن القاسم لا يفعل فإن فعل لم ينتفع بذلك وهو على الأب،
 والصواب ما أثبتته لتأهلي التكرار (١٥) قول أصبح في المقدم المنظم (٦٧/١).

(١٤) أي بمنزلة لو اشترى له سلعة وكتب الثمن عليه.

(١٦) ما قبله من "ج"، (١٧) النوادر (١٦٤/٧/خ) والعناية من مسامع

ابن القاسم، البيان (٤٨٥/٤).

و على هذا تكون الزوجة " (١) قبل البلوغ الزوج بالخيار بين أن
تقيم على ذلك أو تفارق لأن عليها في البقاء على أن الزوج
بالخيار ضرراً " (٢) .

(فسر) و اختلف أنا لم يقع في العقد بيان أنه على الأب
أو الابن فقال " (٣) أصبح أنا أبهم فانه ينظر الى الابن فان كان
مليئاً (فهو) (٤) عليه و ان كان معسراً (فهو) (٥) على الأب (٦) .

قال غير واحد من الموثقين : و بهذا جرى العمل (٧) و هو مذهب
المدونة (٨) (وقال الباجي) (٩) : فان كان الابن "مويجراً" (١٠) بمحض
الصداق فلا نسف فيها و الا فانه "على" (١١) الابن منه بقدر ما هو
مليء به و الباقي على الأب (١٢) و أنا كان على الأب لم ينتقل على
الابن لمصره فإن مات الأب أخذ من تركته و لا يحاسب به الابن (١٣) .

(مسألة) قال في المدونة من يحيى بن سعيد : من زوج ابنة صغيراً

- (١) في "ع" ، يكون للزوجة ، في "ج" ، تكون الزوجية .
(٢) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، ضرر . و الصواب ما أثبتته لأنه اسم لأن

(٣) في "أ" ، "ج" ، قال .

(٤) في "أ" ، كان .

(٥) في "أ" ، كان .

(٦) حكاه ابن ميمون و قال : قال ابن أبي زئيم و علي قول
أصبح هذا رأيت من أقتدى به من شيوخوا أنا كتبه على الابن برضا
الزوجين . العقد المنظم (٦٠/١) .

(٧) منهم ابن ميمون في وثائقه . العقد المنظم (٦٠/١) .

(٨) في بعبه الرجل يزوج ابنته و يضمن صداقها (٢٢٢/٢) .

(٩) ما قلناه من "ج" ، و هي واجبة الاثبات .

(١٠) في "أ" ، مليء .

(١١) في "أ" ، أنه يكون على .

(١٢) المنتقى (٢٨٤/٣) .

(١٣) المدونة (٢٢١/٢) .

أو كبيراً وليس "له" (١) مال فالصداق على الأب ما شأه أو ما عوان
 كان لكل واحد منهما مال "فذلك" (٢) على الابن (٣). وقال بعض الموثقين:
 معنى قوله : أو كبيراً - يعني سفيهها كان أو رشيداً (٤) - وقال غيره:
 إنما أراد بالكبير السفيه (٥) ونحوه حكى اللخمي من مالك قال: ولو
 كان الابن رشيداً فزوجه الأب برضاه ولم يشترط الصداق على نفسه ولا
 على الابن وقال: أردت أنه على الابن، وقال الابن: إنما ظننت أن
 ذلك (٦) على أبي "فلا" (٧) أغرم شيئاً، قال مالك: يفسخ النكاح ولا
 شيء على واحد منهما . قال محمد: بعد أن يحلفا فمن نكل (منهما) (٨)
 لزمه (٩)، قال اللخمي: "فأرى" (١٠) أن نكلاً (١١) "أن" (١٢) يثبت النكاح
 ويكون على كل (واحد) (١٣) منهما نصف الصداق (١٤) ، وإن لم ينظر في
 ذلك حتى دخل حلف الأب و برئ ، فإن كان صداق مثلها مثل المسمى فأكثر

-
- (١) المصدر السابق (٢٢٢/٢) النوادر (١٦٤/١/ب).
 (٢) في "أ" : الابن .
 (٣) في "أ" : قال صداق .
 (٤) المقونة باب الرجل يزوج ابنته و يضمن صداقها (٢٢٢/٢).
 (٥) الحاج والأكليل (٤٥٩/٣)، ومن بعض اصحاب مالك قيلي ابن يونس جاسع
 ابن يونس (٣٦/ب/خ).
 (٦) ماقطة من "أ" .
 (٧) في "أ" : ولا .
 (٨) ماقطة من "أ" .
 (٩) الحاج والأكليل (٤٥٩/٣).
 (١٠) في "ع"، "ج"، "و" أراد هو الصواب ما أثبتته .
 (١١) في "أ"، "ب"، "ل" أن نكل هو الصواب ما أثبتته .
 (١٢) في "ب"، "ل" أو أن بزيادة، أو هو الواجب اصطفاً لها لعدم استقامسة
 الكلام بثبوتها .
 (١٣) ماقطة من "ب" .
 (١٤) المصدر السابق (٤٥٩/٣).

غرمه الزوج بخير يمين وان كان الممسي أكثر حلف وغرم صدق المثل
(مسألة) وأما الشروط فهي لازمة لابن بالزام أبيه ذلك له لأنه
الناظر له وسواء دخل أو لم يدخل قاله ابن وهب في المتبينة، (١)
وقال ابن القاسم في كتاب محمد: الشروط أيمان لا تلزم بالالزام وإنما
تلزم بالالتزام (٢) .

(ج) فإذا بلغ الصغير كان "مخيراً" (٣) في "التزام" (٤) العقد "بها" (٥)
أو فسخه و "قاله" (٦) غير واحد (٧) .

(فسرع) فإن لم يرز الزوج بالشروط عند بلوغه خیرت المرأة فسي
"إسقاطه" (٨) فيتم النكاح أو تأبى فتقع الفرقة (بينهما) (٩) بطلقة
بكرًا كانت أو ثيبًا رشيدة أو سفينة و ليس لأبيها ولا لغيره في ذلك
اعتراض (١٠) وإ (١١) (الأن) (١٢) التملك بيدها لا بأيديهم و قال

(١) في النكاح الخامس من صناع أبي زيد (١٢٤/٥) واستدل له الباجي
بأنها شروط فُلزمت بالزام الولي كصدقة الصداق - المنتقى (٢٩٧/٣) .
(٢) الممين للقضاة (١٥/٧/خ) واستدل له الباجي أيضا بأن هذه أيمان
فلا يمتد بها أحد من أحد كاليمين بالله تعالى ولذلك لم تلزم بمجرد
الشرط حتى يقترب بها الايمان . المنتقى (٢٩٧/٣) .

(٣) في "أ"، "ج"، الزام .

(٤) في "ع"، "ب"، منجبراً .

(٥) في "ب"، بها .

(٦) في "ع"، "ب"، "ج"، قال هو الصواب ما أثبتته .

(٧) الممين للقضاة (١٥/٧/خ) ، العقد المنظم (٦١/١) .

(٨) في "ع"، "ب"، "ج"، إسقاطها .

(٩) ما قلناه من "أ" .

(١٠) الممين (١٥/٧/خ) .

(١١) ما قلناه من "أ" .

(١٢) ما قلناه من "ب" .

ابن العلاء: (١) الإعتقاني "المجورة" (٢) عليها المولي (لا لها) (٣)
 (٤) انتقده ابن الفخار (٥) واحتج^{بأنه} لو تزوج عليها أو أضر بها
 أو غاب عنها ورضيت بذلك "و" (٦) قامت بشرطها و "خالفها" (٧)
 الأب أو الوصي كان القضاء في ذلك اليها دونه و "أيضا بقول مالك" (٨)
 في البكر اشترط لها زوجها ألا يخرجها إلا برضاه "فرضيت و أبي ذلك
 أبوما" (٩) قال مالك: لا يلتفت إلى أبيها و هي أحق بترك شرطها (١٠)
 "قال" (١١): ولها أن تسقط عنه "الشروط" (١٢) كانت بتخليه أو طلق
 البنات أو غيره و لا خيار للزوج بعد ذلك .

(قرع) فان لم يرض الزوج "بالشروط" (١٣) و لا رضيت الزوجة
 "باعتاقها" (١٤) و تفرقا بطلقة فهل يلزم الزوج الصداق أم لا ؟
 و روى ابن الموار من ابن القاسم "روايتين" (١٥) أحدهما " (١٦) أنه

-
- (١) ما قلده من "ج" .
 (٢) في "ع"، "ب"، "ج"، المجور و الصواب ما أثبتته .
 (٣) ما قلده من "ج"، "ب"، "ج" .
 (٤) المنتقى (٢٩٨/٢) .
 (٥) حتى أين فتحون أن الامتناع للزوجة دون الولد . العقد المنظم (٦١/١)
 و حكاه الحطاب من ابن الفخار . مواهب الجليل (٤٥٥/٢) .
 (٦) في "ج"، "ب"، "ج" .
 (٧) في "ج"، "ب"، "ج" ، خالفه .
 (٨) في "ج"، "ب"، "ج" ، و قد قال أيضا مالك في "ب"، "ج"، و أيضا فقد قال مالك
 (٩) في "ج"، "ب"، "ج" ، و أبي ذلك أبوما و رضيت هي .
 (١٠) العتبية : البيان (٢٩٥/٤) .
 (١١) في "ب"، "ج"، "ج" ، قالوا .
 (١٢) في "ج"، "ب"، "ج" ، الشرط و الأولى ما أثبتته بدليل ما بعدها .
 (١٣) في "ج"، "ب"، "ج" ، الشرط و الأولى ما أثبتته بدليل ما بعدها .
 (١٤) في "ج"، "ب"، "ج" ، باعقاده .
 (١٥) في "ج"، "ب"، "ج" : روايتان و الصواب ما أثبتته لأنه مفعول به .
 (١٦) في "ب"، "ج"، "ج" ، أحدهما ، و الصواب ما أثبتته .

يجب نصف الصداق / والثانية: أنه لا يلزمه شيء وهو قول ابن
الماجنون (١)، قال بعض الموثقين (هو المواب) (٢) وبه القضاء، وقال
بعضهم (القول) (٣) الأول المعمول به (٤).

(فرع) فإن دخل الزوج بعد البلوغ (و) (٥) "و هو عالم" (٦) بالشروط
ولم ينكرهما لزمته و ذلك رضا منه (٧) بها و قيل: لا "تلزمه" (٨) (٩)
و هو بعيد. ولو بنى بها قبل البلوغ عالما أو غير عالم لسم
يلزمه (١٠) و يغير فيها بعد البلوغ، فإذا قلنا "تلزمه" (١١) بالدخول
"عالمًا" (١٢) فأنكر أن يكون علم بها إلا بعد الدخول فقال ابن المطار
لا ينضمه ذلك و تلزمه الشروط (١٣). وقال محمد بن عمر: يصدق

أنه لم يعلم بها، قال أبو زيد من ابن القاسم: و يحلف (١٤) على ذلك

(١) النوادر من كتاب محمد (١٦٣/٧)؛ و صواب ابن الموار القول الثاني
مواهب الجليل (٤٥٤/٣).

(٢) ماقطة من "أ"، "ع"، "ب"، (٣) ماقطة من "ع".

(٤) يبدأ البعق من "ع"، من ٤٢٥ من عند قوله: فرع فإن لم يرض الزوج.

(٥) ماقطة من "أ"، (٦) في "أ"، "ب"، "ج"، عالمًا.

(٧) المقدم المصظم (٦١/١) وجه قول ابن القاسم هذا: أن دخوله بها مسح
العلم بها انعقد عليه رضاه و التزمه فوجب أن يلزمه كما يلزمه بقوله
رضيت بذلك. المنتقى (٢٩٧/٣).

(٨) في "ع"، "ب"، يلزمه و الأولى ما أثبتته لعوده على الشروط.

(٩) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة ٢٥٥ نقله الباجي من ابن المطار
ووجهه بأن عليه أيمان لم يلتزمها بخلق ولا فعل يقوم مقام النطق إذ
له أن يقول رضيت بالنكاح و لم أرض بالشروط فلم يلزمه كما لم يلزمه
استدامة العقد بعد البلوغ. المنتقى (٢٩٧/٣).

(١٠) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة (١١) في "أ"، "ب"، يلزمه.

(١٢) في "ع"، "ب"، عليها و الأولى ما أثبتته.

(١٣) المنتقى (٢٩٨/٣) ووجهه بأنها تركت التحرز و الاستيثاق حين أسلمت
من غير توقيفه على الشروط.

(١٤) المتبعية: البيان (١٢٨/٥) واستدل له الباجي على أنها لا تلزمه لأن
دخوله رضا بها عقد عليه لتركة التحرز و النظر فيما عقد عليه فلزمه
ذلك كما لو علم. المنتقى (٢٩٨/٣).

(فسرع) ولو طلقها قبل العلم بالشروط ثم علم لم يلزمه شيء
من المداق لثبوت الخيار له في ذلك (١) رواه ابن الموار من ابن
القاسم وخالفه و رأى أن عليه نصف الصداق (٢). قال اللخمي: وقد
اختلف في هذا الأصل فيمن علم قيبا "مستوجب" (٣) الرد بعد الطلاق (٤)
أو باع طعة من بائعها بأقل مما ابتاعها به (٥) ثم علم بعيب
"فوجب له" (٦) الرد هل يجب له "الرجوع" (٧) بتمام الثمن أم لا (٨).

فصل [حكم النكاح عند ضمان الأب المريض صداق ابنته]

واختلف إذا زوّج الأب ابنته وضمن منه الصداق في مرضه
هل يجوز النكاح أم لا ؟ على قولين أحدهما : الجواز "قوله" (٩)
مالك في المدونة فيمن زوّج ابنة الضيف في مرضه وضمن منه الصداق

(١) المصنف (١٥/٧٧).

(٢) حكى ابن مغيث عن ابن الماجشون نصف الصداق يرجع إلى الابن وبه

أخذ ابن حبيب . المقدم المنظم (١/٦١) فهذا يدل على أنه يلزم الابن
نصف الصداق مثل قول محمد بن الموار: وذكر الباغي أنه اختيار محمد
وزادنا لأن تكون أسقطت الشروط و طلق المنتقى (٢/٢٩٨).

(٣) في "أ"، "ج"، "يوجب".

(٤) قول مالك في المدونة والواضحة: لا يرجع بشيء من مهرها . النوادر
(١٨٥/٧) هو المتبينة . البيان (٥/٣٢٤) و ذهب محنون إلى أنه يرجع
بالمعاق على الذي فره . المتبينة . البيان (٥/٣٢٤) . ودليلهما القياس
على مسألة البيع بعد هذه المسألة واقتصر خليل على قول مالك .

منح الجليل (٣/٤٠٧).

(٥) ما قطة من "ج".

(٦) في "أ"، "ج"، "يوجب".

(٧) في "ع"، "ج"، "الرد".

(٨) فذهب مالك إلى أنه لا رجوع له بشيء . و ذهب محنون إلى أن ليس له
الرجوع بتمام الثمن . البيان (٥/٣٢٤-٣٢٥).

(٩) في "أ"، "و" قاله - بزيادة : واو المعطف .

قال : يجوز النكاح و يعقد الضمان "ن" (١) ما لا الأب و ينظر الوصي
 في اثبات (النكاح) (٢) و "دفع" (٣) (الصدقة) (٤) أو "فسخه" (٥) ولا
 شيء على الصبي (٦) قال محمد : (و سواء كان للابن مال أو لم يكن
 و ينظر لنفسه إن كان كبيراً في إفتاء النكاح أو فسخه و لا شيء عليه .
 (٨)
 قال في المدونة : و أن "طلبت" (٩) ذلك (المرأة) (١٠) في مرض الأب
 لم يكن لها شيء "في" (١١) ماله (١٢) قال محمد : و لا يحال بينهما وبين
 الزوج يريد بعد البتة (١٣) أن يكون لم يبق بيدها شيء و الأفضل
 بيع دينار فيمنع منها حتى يدفع لها ربح دينار (١٤) و أما قبله
 فلها منع نفسها حتى تقبل صداقها (١٥) . و القول الثاني : إقته لا يجوز
 قال في المدونة : لا يجزئ هذا النكاح (١٦) . قال اللخمي : يريد
 و يفسخ طلقه بالمرور في الصداق لأن الأب قد يصح فيلزمه أو يموت
 "في" (١٧) الوصي إجازته (أو رده) (١٨) و هذا يشبه بيع المريض

-
- (١) في "أ" ، "ج" ، "إ" ، "نا" .
 (٢) ما قطة من "ب" .
 (٣) في "ع" ، "ب" ، "د" ، "ف" .
 (٤) ما قطة من "ب" ، و هي واجبة الإثبات .
 (٥) في "ع" ، "ب" ، "د" ، "ف" ، و الأولى ما أثبتته ليقابل قوله قبل ذلك ، و هي إثبات
 (٦) المدونة النكاح الثالث (٢/٢٢٣) .
 (٧) ما قطة من "أ" .
 (٨) النواذر (١٦٤/ب/خ) .
 (٩) في "ج" ، طال هو الصواب ما أثبتته .
 (١٠) ما قطة من "أ" ، "ج" . (١١) في "ع" ، "د" ، "ف" ، "ب" ، "نا" .
 (١٢) المدونة النكاح الثالث (٢/٢٢٣) .
 (١٣) ما قطة من "أ" ، "ع" ، "ج" ، و هي واجبة الإثبات .
 (١٤) النواذر من كتاب محمد (١٦٤/ب/خ) . (١٥) المدونة (٢/٢٢٣) .
 (١٦) في "أ" ، "ع" ، "ج" ، فيبراً هو الصواب ما أثبتته لامتناع الكلام .
 (١٧) ما قطة من "أ" .

بمحاباة (أ) (١) المشتري لا يدري هل يؤدى الثمن ان خرجت المحاباة
 من الثلث . أو ينقلب له الخيار في الفسخ ان لم "تخرج" (٢) ولم
 يجر الورثة وقد إجازوا ذلك اذا لم يدخل المتبايعان عليه (٣) ، قال
 ابن القاسم : وإصحح الأب لزمه الضمان وان مرض بعد صحته (٤) .
 (مسألة) و "ان" (٥) زوج الصغير وصي أو مقدم من قبل القاضي جاز
 ذلك عليه ولا خيار له بعد البلوغ بخلاف اليتيمة (٦) (٧) والفسق
 أن الصبي اذا بلغ وكره النكاح طلق بخلاف اليتيمة (٧) وهذا
 المشهور من "قول" (٨) مالك في المدونة (٩) و غيرها (١٠) . قال فسي
 (كتاب) (١١) محمد : ليس في تزويج الصبي نظر ولا يمجني (١٢) ، وقال
 قلمفيرة في (كتاب) (١٣) المدنيين : إن كانت المرأة ذات شرف ومال
 أو ابنة مملوك جاز (١٤) .

-
- (١) ماقلة من "ع" ، "ي" ، "ج" .
 (٢) في "ع" ، "ج" : يخرج هو الصواب ما أثبتته .
 (٣) وهو القول الاول في بيع المحاباة وهو الجواز .
 ؟ وهناك قول ثان بالبطلان مطلقا . ذكرهما صاحب البهجة (٨٢-٨٣) .
 (٤) المدونة (٢٢٣/٢) .
 (٥) في "أ" ، "إنا" .
 (٦) المصدر السابق (١٦٨/٢) .
 (٧) ماقلة من "ج" .
 (٨) في "أ" ، "ج" : مذهب .
 (٩) المصدر السابق (١٦٨/٢) .
 (١٠) النوادر من كتاب محمد (١٦٢/ب/خ) ، هو ابن حبيب في المنتقى
 (٢٨٥/٣) .
 (١١) ماقلة من "أ" .
 (١٢) النوادر (١٦٢/ب/خ) .
 (١٣) ماقلة من "ج" .
 (١٤) الخرشبي وحاشية المدوى عليه ولم يلعباه الى المثيرة
 (٢٠٢/٣) .

(تنبيه) فإن كان الوصي على الصغير امرأة ، فلها أن تباهر
 العقد عليه بخلاف محجورتها . و الفرق أن الولي شرط في الزوجة لا
 في الزوج و هذا المشهور المأثور به في المتبعية (١) والواضحة
 و غيرهما . و قاله غير واحد (٢) . و قال في المدونة : لا تعقد المرأة
 على أحد من الناس لكن تختلف إن كانت وصياً . قال الشيخان أبو محمد
 ابن أبي زيد و أبو محمد عبد الحق (٤) : يريد لا تعقد على أحد من
 النساء و أما على من تليسه من الذكور فجائز (٥) هو قال اللبیدی
 و ابن سعدون و عبد الحميد مذهب المدونة أنها لا تعقد على أنثى
 و لا "نكر" (٧) و مثله في الموازية (٨) هو إليه ذهب عبد الوهاب .
 (تنبيه) قال بعض الموثقين : وإذا بلغ الصبي فالتزم الشروط
 لزمته سواء كان الحجر باقياً عليه أو قد زال منه إذا

-
- (١) من سمع ميثاق من ابن القاسم : البيان (٣١١/٤) .
 (٢) النوادر (١٦١/٧) و حكاها من المتبني البنائي .
 البنائي في حاشيته على الزرقاني (١٩٧/٣) .
 (٣) المدونة (١٧٦/٢) في باب العبد و النصراني و المرتد يعقودون
 نكاح بناتهم .
 (٤) ماقطة من "أ" .
 (٥) قول ابن أبي زيد في كنفية الطالب مع حاشية الجدوى على الكفاية
 (٤٤٤-٤٤٥-٦٨٤) . و حكاها من ابن حبيب و قال : و هو المشهور .
 (٦) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الحضرمي المعروف باللبیدی

من مشاهير علماء إفریقیة تفقه بأبي زيد و ابن القاسم وغيرهما
 و روى عنه ابن سعدون و غيره من القرويين و الأندلسيين ألف كتاباً كبيراً
 في شرح المدونة ، و زیادات الاممات و نواصر الروایات و غيره من الكتب
 (ت/٨٤٤٠) ترجمته في المدارك (٧٠٧/٤ - ٧٠٨) .

(٧) في "أ" ، على ذكر - بزيادة - ، على .

(٨) النوادر (١٦١/٧) .

(٩) الاشراف (٨٩/٢) .

كانت "معلقة" (١) بتمليك أو طلاق (٢) أو عتق أم ولد لأن ذلك يلزم
المولى عليه إما ابتداءً، وإن كان في "الشروط" (٣) عتق الثرية لم
يصح له الالتزام (٤) ذلك إلا بعد رشده (٥) أو قال المقيمة: أم الولد
كالسنة لا يلزم عتقها (٦) إلا بعد الرشده.

(مسألة) ولا يتزوج الكبير المولى عليه إلا بآذن وليه (٧)
و يجب على الوصي إنكحه فإن أبى زوجه الطلاق، أو (اختلف) (٨)
هل يزوجه الوصي (يغير أذنه) (٩)
أم لا ؟ ففي العتبية من ابن القاسم يزوجه بغير رضا كالصغير (١٠) (١٠١)
ونحوه عند ابن حبيب (١١) وقال في المدونة : لا يجبر أحد أحدا
على النكاح إلا الأب في ابنته البكر ثم قال : والولي في يتيمة (١٢) (١٣)
قال بعض القرويين : يريد بالولي هنا الوصي واليتيم الصغير، وقال

-
- (١) معلقة عليه - بزيادة : عليه .
(٢) النوادر (١٦٣/٧/خ) .
(٣) في "ع" : الشرط، وفي "ع" : الشرك . وهو خطأ .
(٤) في "ع" : لا يصح له عتقها .
(٥) مواهب الجليل (٤٥٤/٣) ونسبه إلى ابن الهندي .
(٦) في "ع" : يلزم عقدها، وفي "ع" : كلمة - عتقها - ماقطة .
(٧) الكافي (٥٤٨/٢) .
(٨) ماقطة من "ع" .
(٩) ماقطة من "ب" وهي واجبة لإثبات لها محل الخلاف .
(١٠) العتبية : من سمع عيسى من ابن القاسم من كتاب الجنائيات .
البيان (١٤٢/١٦ - ١٤٣) .
(١١) النوادر (١٦٢/ب/خ) . حكى الباجي بأنه هو المشهور من مذهب مالك
وأصحابه . المنتقى (٢٨٦/٣) . ووجهه الباجي بأنه محجور عليه في
ماله ونكاحه فكان لمن له الحجر عليه جبره على النكاح كالصغير
والمبد .
(١٢) في "ج" : يتيمة، أو المواب ما أثبتته .
(١٣) المدونة (١٥٥/٢) .

غيره : بل المراد به من لا أب له صغيرا كان أو كبيرا هو قال ابن حبيب من ابن العاجشون : لا يزوجه الأبرضاة (١) . قال بعض القرويين و "هو" (٢) الصواب لأنه إذا زوجه و هو كاره فلا يؤمن منه الطلاق فيغرم بصف الصداق و ذلك تضييع لماله ، و قال غيره : إنما النزاع إذا زوجه بغير أمره و هو غائب و إنما ان كان حاضرا فأراد الولي أن ينكحه فامتنع فائه لا (يجبره و لا) (٣) ينبغي أن يختلف في هذا إذ لا فائدة في جبره و هو يطلق الآن .

(مسألة) و بماذا يخرج الولد من حجر أبيه ، قال في الكتساب :

وإذا احتلص الغلام فله أن يذهب حيث شاء و ليس لأبيه منعه (٤) .
قال ابن القاسم : ألا أن يخاف منه سفها "أى" (٥) يظهر منه السفه (٦)
قال (محمد) (٧) بن سمعون : حمل الولد أن يذهب (بالهوى) (٨) حيث شاء
و حمل أمره في بدنه على الرشد (٩) "وهذا" (١٠) يدل "على أن" (١١) له

(١) النواذر من الواضحة (١٦٢/ب/خ) و حكاه الباجي من ابن عبد الحكم أيضا و استدل لهما بأن من ملك الطلاق من الأحرار لم يجبر على النكاح كالرشيد . المنتقى (٢٨٦/٣) .

(٢) في "ع" ، هذا .

(٣) في "أ" ، "ج" ، يجبره على ذلك و لا .

(٤) المدونة النكاح الأول باب في احتلام الغلام (١٥٧/٢) .

(٥) في "ج" ، و .

(٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٧) ماقطة من "أ" .

(٨) ماقطة من "ب" .

(٩) و تأوله ابن أبي زيد كذلك . البهجة مع علي الصامص (٢٩٦/٢) وكما

تأوله ابن رشد ، المقد المنظم (٢٤٢/٢) .

(١٠) في "أ" ، فهذا .

(١١) في "أ" ، أن ، في "ع" ، "ج" ، أنه .

أن يحج وان لم يأذن له أبوه (لثه) (١) اذا كان (له) (٢) أن يذهب^(٣)
 إلى غير القرض فالق الفرض "أولى" (٤) وقيل: لا يعطى ماله ويحمل
 أمره (٥) على الصفه حتى يتبين رشده ، هو مثله في كتاب الجسس
 من المدونة (٦) قال الباجي : وليس عليه العمل وقال ابن وضاح : هو
 على الرشيد في أموره حتى "يثبت غير ذلك" (٧) (٨) وقال اللخمي :
 اختلف فيمن "له" (٩) أب أو كان يتيماً لا حجر عليه فقال في النكاح :
 واذا احتلم النائم فله أن يذهب حيث شاء (١٠) فعله "على" (١١) الرشيد
 بالبسوة هو قيل : هو على الصفه فان "احتلم" (١٢) و بعد من مسن
 الاحتمال فلا يكون تحفيها ، إلا عند الامام وكذلك لو بلغ رشدا ثم
 حدث به الصفه .

(قصر) فان تزوج الصغير يغير اذن وليه ففي المدونة : ينظر الولي
 في ذلك فلان أمضاه جاز كبيهه و شراهم (١٣) و أنكره سحنون و قال : لا

-
- (١) ما قلته من "ج" .
 (٢) ما قلته من "ب" .
 (٣) في "ع" : يذهب حيث شاء ، بزيادة : حيث شاء . و الأولى أمثالها .
 (٤) في "ب" : أخرى .
 (٥) في "ج" : يحمل .
 (٦) في كتاب الصدقة في باب حوز الهبة للطفل والكبير (١٣١/٦) .
 (٧) في "أ" : يتبين خلاف ذلك .
 (٨) العقد المنظم (١٤٢/٢) بالهجة مع الحلبي (٢٩٦/٢) .
 (٩) لم يزل ولم ينسوه لأحد .
 (١٠) في "ج" : كان له - بزيادة : كان .
 (١١) يشير إلى قول مالك : في كتاب النكاح من المدونة : المتقلم
 في صفحة ٤٣٢ .
 (١٢) في "ع" ، "ب" ، من .
 (١٣) في "ع" ، "ب" : احتمل ، هو هو خلا .
 (١٤) المدونة (١٨٩/٢) .

أصرف هنا إلا في الشفيه الكبير و أما "الصغير" (١) فلا (٢) ، قال
ابن معرر: يحتمل " أن يكون " (٣) أكرر فذلك من أجل أن الصبي لا حاجة
" به " (٤) إلى النساء فلا حظ له في ذلك و ابن القاسم يقول قد يكون
الحظ فيه (و) (٥) المصلحة .

(مقالة) و لا يجبر العبد على إنكاح عبده أو أمته انا " طلبا " (٦)
ذلك وله هو " اجارهما " (٧) عليه (٨) ، وكذلك " مدبره و مدبرته
ما لم يقصد بذلك الضرر فيمنع (٩) . قال " مالك " (١٠) : مثل الجارية
الرفيعة يزوجه من عبده له أسود على غير وجه الصالح فلا يجوز ههنا
و نحوه في كتاب ابن حبيب في أم الولد التي لها المال و الجمال ليس
لعبيدها أن يجبرها على " إنكاح " (١١) وفد من المبيد (١٢) و حكى عبد
الوهاب في اجبار أم الولد روايتين أحدهما : الجواز (١٣) و نحوه في
المدونة (١٤) و " لأخرى " (١٥) نفيه و " رواه " (١٦) يحيى من ابن القاسم
(١٧)

-
- (١) في " ج " ، " ج " ، الصبي .
(٢) حكى الخليل أنه قال : ويقض على كل حال سواء كان إمضاؤه تحررا
أم لا مواهب الجليل (٤٥٣/٣) .
(٣) في " ج " ، " ج " ، أنه (٤) في " ج " ، " ج " ، به .
(٥) ما قطة من لأصل . (٦) في " ج " ، طلب .
(٧) في " ج " ، اجارهما .
(٨) المدونة (١٥٥/٢) .
(٩) مواهب الجليل (٤٢٥/٣) .
(١٠) في " ج " ، عبد الملك .
(١١) في " ج " ، إنكاح ، في " ج " ، النكاح .
(١٢) النواظر (١٦٢/٧/غ) .
(١٣) منح الجليل (٢٧١/٣) .
(١٤) أي يجبرها مع الكراهة . المدونة (٣٥١/٢) في باب خلق الأمة
و أم الولد و المكاتب .
(١٥) في " ج " ، " ج " ، الآخر هو لصواب ما أنبته لأنها صفة للرواية .
(١٦) في " ج " ، روى هو لصواب ما أنبته . (١٧) منح الجليل (٢٧١/٣) .

والفتيا أنه إذا أنكرها من غيره مضى ولم يفتح (٢) و أما المكاتب
 فله إجبارها (كالسيد) (٢) (٣) بخلاف المكاتبه فإنه لا يزوجه لإبهرها
 والفرق أن المكاتب يحمل من نفسه بخلافها هو اختلف في الممتقة التي
 أجل ففي كتاب ابن حبيب للسيد إجبارها ما لم يقرب (أجل كاشع
 مالها) (٤) و المنة في ذلك طول (٥) . و قال بعض الموثقين لا يجبرها
 إذ ليس له وظوفاً قال فضل : و أما التي بعضها حر فلا يجبرها (٦)
 باتفاق و لا تشزج في الأباذنه و كذلك الممتق "بعضها" (٧) (٨).
 و قال اللخمي : اختلف هل للسيد أن يجبر من فيه (مقد) (٩) حرية
 بشدبير أو كتابة أو حق إلى أجل أو امتيالا فقليل له فقليل لسه
 إجبارهم و قيل لا . و قيل ينظر إلى من "ينتزع" (١٠) ماله فيجبره
 و "من لا فلا" (١١) ، و قيل له إجبار الذكور دون الإناث (قال) (١٢) والصواب
 منحه من إجبار المكاتب والمكاتبه بخلاف المدبر و الممتق (١٣)

-
- (١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة (٢) ماقطة من "أ" ، "ج" .
 (٣) المروى من مالك هو عدم إجبار المكاتب . المنتقى (٣٢٨/٣) و قول
 المؤلف هو أحد الأقوال التي ذكرها اللخمي و صوب المنع من إجبار
 المكاتب و المكاتبه . منح الجليل (٢٧٢/٣).
 (٤) في "أ" : ماله هو الصواب ما أثبتته .
 (٥) اللواتي من كتاب محمد بنحوه (١٦١/ب/ج).
 (٦) المتبينة ، البيان (٣٢٦/٤) . (٧) في "أ" ، "ج" : بعته .
 (٨) انظر مواهب الجليل (٤٢٦، ٤٢٧) و حكى ابن رشد الاتفاق على عدم
 الإجبار الممتق بعضها . البيان (٣٢٦/٤).
 (٩) ماقاة من "ب".
 (١٠) في "ع" ، "ج" : ينتزع .
 (١١) في "ع" ، "ج" : ما لا فلا ، في "ب" : ما لا ينتزع ما لا فلا .
 (١٢) ماقطة من "أ" .
 (١٣) في "أ" : الممتقة هو الأولى ما أثبتته .

إلى أجل إلا أن يمرض العبد أو يقرب الأجل و يمنع من إجبار الأ
 الاتاء كأم الولد والمديرة و الممتقة إلى أجل (١).

(شرح) وإذا وقع الرجل عبده فإن اشترط أن الصداق على

العبد أو على العبد جاز "وأن" (٢) مكنت فهو على العبد (٣) و(قننه) (٤)

قيل: إن العبد إذا أنكح و متى الصداق فهو عليه و قاله ربيعة فسي

المدونة قال: فإن أذن له فتزوج فذلك على العبد و للمرأة ما ستس

(و لائمة) (٥) (أيضا إلا أن يجاوز ثلث قيمتها) (٦) (٧) قال عبد

العبد، كأنه رأى أنه على الصداق الأمة لأن النكاح الفرض فيه الوطء (٨)

(قال بعضهم: فيه الوطء بالجافة) (٩) و قيل: إنما إلى قبول

(بعض) (١٠) أهل المراق في العبد يتنصب (١١) الجارية بكراً أو

ثيباً فيطهرها أن عليه ثلث قيمتها جناية في رقبته .

(شرح) فإذا قلنا إن الصداق على العبد فلا يكون في رقبته و لا

في غراه و لا فيما فضل بيده من ذلك و إنما يؤخذ مما

(١) طين و الخطاب من اللضي منح الجليل (٢٧٢-٢٧١) هواهب الجليل
 (٤٢٧/٣).

(٢) في "ج"، "ج"، "ج"، فإن .

(٣) قاله ابن القاسم في المدونة (٢٠٠/٢).

(٤) ما قطة من "ج".

(٥) ما قطة من "ج"، "ج".

(٦) المدونة باب في حدود العبد و كفاراته (٢٠٠/٢).

(٧) ما قطة من "ج".

(٨) ما قطة من "ج"، "ج"، "ج"، "ج".

(٩) ما قطة من "ج".

(١٠) ما قطة من "ج".

(١١) النصب هو أخذ مال غير منفعة ظلماً قهراً لا لخوف قتال،

حدود ابن عرفة (٣٥٠).

أفاده (١) بنية أو مدقة أو وصية (٢) وكذلك لو تزوج بغير إذن سيده
 وهذا قول ابن القاسم في المدونة (٣) و غيرها . و قال سحنون بل ذلك
 فيما فهل بيده من خراجه و غير ذلك و اختار (محمد) (٤) بن سعدون
 قول ابن القاسم : أن أبقا السيد ذلك بيده كالوديعة و قول سحنون
 "أبقا هبة" (٥) . و قال الشافعي : يكون في كسبه و صل يده (٦)
 و "قاله" (٧) غير واحد من أهل المدينة لأن الله له في النكاح
 أن في ذلك (٨) .

(مسألة) و لا يجوز للعبد أن يزوج أمته من "مبده" (٩) بغير صداق
 و يفسخ (١٠) و أن دخل "كان على" (١١) العبد صداق المثل (١٢) ،
 و اختلف هل "على العبد" (١٣) أن يجهر أمته "بمداقها" (١٤)
 كالحررة أم لا ؟ ففي "كتاب الرهون من المدونة" عليه ذلك (١٥) ومثله

-
- (١) في "أ" ، "ج" ، أفاد .
 (٢) التاج و الأكليل (٤٥٨/٣) .
 (٣) النكاح الثالث (٢٠١/٢) .
 (٤) ما قلنا من "أ" .
 (٥) في "ع" : أن أبقا يمتعه ، و الصواب ما أثبتته .
 (٦) و ذلك ليعلم حق غرمانه به مع احداثها باختياره ،
 نهاية المحتاج (٢٢٧/٦) . (٢٢٧/٦) .
 (٧) في "ج" : قال هو الصواب ما أثبتته .
 (٨) الكافي (٥٤٦/٢) .
 (٩) في "أ" : مبينه ، و الصواب ما أثبتته لإفراد أمته .
 (١٠) قاله مالك في المدونة (٢٠٤/٢) النوادر (١٦٢/١) .
 (١١) في "أ" : فعلى .
 (١٢) المطهر السابق (١٩٢/٢) .
 (١٣) في "ب" : للسيد هو الأولى ما أثبتته .
 (١٤) في "ج" : من صداقها .
 (١٥) في "أ" : في .

روى ابن عبد الحكم و "فمزه" (١) سحنون (وقال) (٢) "بكير" (٣) و غيره (٤)
 في النكاح الثاني للسيد أخذ صداقها الأقدم ما تحمل به (٤). قال
 محمد : يأخذ ما زاد على ربح دينار (٦) ، قال أصبح : هذا في عبده
 وأما "غير عبده" (٧) أو حر فعليه أن يجهزها (٨) به ، و قال ابن
 القاسم : له أن يأخذ جميعه وان كان أجنبيا (٩) وفي المدونة :
 و من زوج أمته فله منمها حتى "تقبض" (١٠) صداقها (١١) ، قال ابن
 المطار : السيد الأمة قبضه ، و قال ابن الفخار : القبض لها (له) (١٢)
 و "قال" (١٣) (القاضي) (١٤) في تفسيره : وأما ان كان بعضها (حر) (١٥)
 فالصداق موقوف بيدها كسائر مالها .

- (١) في "ع" ، "ج" ، غيره .
- (٢) ماقطة من "ج" .
- (٣) في "أ" ، ابن بكير هو المواب ما أثبت .
- (٤) هو بكير بن عبد الله الشح مولى أشجع ، روى من أبي أمامة ابن سهل
 وابن المسيب . و عنه ابنه مغرمة واليه وأم . ثبت أمام . كسان
 بقم بالمدينة مدة ، و بمصر زمانا ، له رواية في كتب العنة (ع ١٢٧)
 ترجمته في الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب العنة للذهبي ؛
- (١/١٦٣) . مشاهير علماء الأمطار لابن حبان ص (١٨٨) .
- (٥) المدونة (٢/٢٣٥) .
- (٦) المنتقى (٣/١٣٩) .
- (٧) في "أ" ، "ج" ، عبد غيره .
- (٨) شرح الزرقاني (٣/٢٢٢) منح الجليل (٣/٣٥٧) .
- (٩) شرح الزرقاني (٢/٢٢٥) .
- (١٠) في "ج" ، تقبض .
- (١١) المدونة (٢/٢٣٥) .
- (١٢) في "ج" ، له لالها .
- (١٣) في "أ" ، قاله .
- (١٤) ماقطة من "ع" .
- (١٥) في "أ" و "ج" ، حر .

باب الخيار بالعتق

والخيار "عتق" (١) الأمة تحت عهد فلها الخيار في أن تقيم معه أو تفارق فان اختارت الفراق قبل البناء سقط الصداق وان اختارت به بعد البناء فلها الصداق إلا أن يستثنيه السيد فيكون له وكذلك ان اختارت منه البقاء مع الزوج قبل البناء فلها الصداق إلا أن يكون (للسيد) (٦) أخذه قبل العتق أو اشترط (٢) فيكون له قاله (فسي المدونة مالك) (٤) (٥) وفي هذه المسألة دليل على أن للسيد أن يحبس مبرأته ويهملها بلا جهاز خلاف ما له في كتاب ٣ لرهون (٦) (٧) (فسرع) قال في المدونة: ولو زوجها السيد بتفويض "فقرض" (٨) لها الزوج بمقد العتق وقبل البناء فهو لها ولا يصح أن يشترط السيد حين العتق أنه ليس بها لها حينئذ (٩) . قال ابن محرر: قال بعض المذاكرين هو هذا أتى بجيء على مذهب ابن القاسم فيمن اعتق منه و عليه مائة أنه يعتق ولا تلزمه المائة وإنما يقول مالك ^{الذي} يرى أن المائة تلزمه فيكون الصداق للسيد لأنه لما استثناء ولم يكن

(١) في "ج" : اعتقت وفي "ع" : عتق .

(٢) في "ع" "ج" "ب" : السيد هو الصواب ما أثبتته .

(٣) في "ج" : يشترطه .

(٤) في باب صواق المرأة والمرثدة والغارة (٢/٢٣٤) .

(٥) في "ج" "ب" : مالك في المدونة .

(٦) في "ج" : الرجعة .

(٧) قد مر في ص ٤٣٧ .

(٨) في "ج" : ففوض .

(٩) المدونة (٢/٢٣٤) .

وجب لها صار كأنه "جمله" (١) في نمتها هوذا من عتقها "قال" (٢)
 وهذا غلط لأن العبد لم يملك بالصدوق مملك (من جعل الدين في ذمة
 عبده وإنما يملك به مملك) (٣) من امتثلني ماله فلا يصح (له) (٤)
 الاستثناء إلا ما قد ملكته و هي " لا تملكه قبل الفرض" (٥) والبنا (٦)
 (مسألة) واختلف قول مالك فيما تختار به نفسها هل يواجهه
 أو "بائنتين" (٧) وهو البنا؟ فعنه في ذلك قولان، قول: إن لها أن
 تختار بالبنا (٨) على حديث (٩) "نرا" (١٠) (١١) أو الثاني ليس لها
 أن تختار إلا بواحدة (١٢) و "قاله" (١٣) أكثر الرواة (١٤). وتكون
 بائنة لا يملك رجعتها إن "عتق" (١٥) في مدتها (هذا المشهور (١٦)
 من قول مالك، وله قول آخر: إن له الرجعة إن "اعتق" (١٧) في مدتها (١٨)

-
- (١) في "ج" ، جعل .
 (٢) ماقطة من "ج" .
 (٣) ماقطة من "ج" .
 (٤) ماقطة من "ج" .
 (٥) في "ج" ، لا تملك إلا بالفرض .
 (٦) كلام ابن معمر في التاج والاكلیل (٤٩٨/٣) .
 (٧) في "ج" ، اثنتين .
 (٨) المدونة (٣١/٣) .
 (٩) رواه مالك في الموطأ : المنتقى (٥٧/٤) . المدونة (٣١/٣-١٨٣/٢) .
 و رواه الشافعي في الأم من طريق مالك الأم (١٠٩/٥) .
 (١٠) هي نرا ، مولاة عدی بن كعب ، روت من حفصة في قصة جرت لها . وعنها
 مروة بن الزبير . تعجيل المنفعة لابن حجر . (ص ٣٦٥) .
 (١١) في "ع" ، "ج" ، "ز" ، وفي "ب" ، "ج" ، "ز" ، والصواب ما أثبتته .
 (١٢) الموطأ : المنتقى (٥٧/٤) . المدونة (٣١/٣) .
 (١٣) في "ع" ، "ج" ، قال .
 (١٤) المنتقى (٥٤/٤) .
 (١٥) في "ج" ، اعتق .
 (١٦) المدونة (٣١/٣) .
 (١٧) في "ب" ، عتق .
 (١٨) ماقطة من "ع" ، "ج" .

ذكره اللخمي (١).

(فروع) فإن وطأها أو تلبذ "بشيء" منها (٢) قبل طمها بالعتق فهي على خيارها وإن حصل "ذلك" (٣) بعد طمها به سقط خيارها (٤) وإن قالت (كنت) (٥) جاهلة بالحكم لم تنتفع بذلك (٦) عند مالك (٧)، وقال بعض أصحابنا: إنما . . . قال ذلك مالك "بالمدينة" (٨) حيث اشتهر الحكم وأما بموضع لم يشتهر فيقبل قولها لأن أكثر الناس يجهلون ذلك (٩)، فإن "عتق" (١٠) بعضها تحت يد (١١) أو جميعها تحت حر فلا خيار (لها) (١٢) (١٣)، وقال أبو حنيفة: لها الخيار بالعتق تحت الحر (١٤) لأن صلة الخيار عنده كونها تكتم مجبورة (١٥)

- (١) و ذكره ابن سلعون . الحقد المنظم (٧١/١).
- (٢) في "ب" : منها بشيء - فيه تقديم و تأخير .
- (٣) في "ب" : ذلك منه بذلك : منه .
- (٤) المدونة (٢٣/٢) . ونقل ابن الحاجب الاتفاق على ذلك (التاج ٤٩٨/٢) .
- (٥) ماقطة من "ج" .
- (٦) و هو المشهور من المذهب . التاج (٤٩٨/٣) .
- (٧) الموطأ : المنتقى (٥٦/٤) .
- (٨) في "ج" : في المدونة ، و الصواب ما أثبتته .
- (٩) حكاه ابن القصار . منح الجليل (٤١٣/٣) . وقاله ابن القطان : بلغة السالك لأقرب الممالك إلى مذهب الإمام مالك على الشرح الصغير (٤٣٠/١) .
- (١٠) في "ب" : عتق .
- (١١) المدونة (٢٤/٣) .
- (١٢) ماقطة من "ب" .
- (١٣) المصدر السابق (٣٠/٢) .
- (١٤) (١٥) بدائع الصنائع (٣٢٨/٢) حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (١٧٧/٢) و لكن طلبوا الحكم بعتة منصومة و هي ملكها بنفسها لحديث بخير بريرة : "ملكيت بضمك فأختارى" . قالوا يجب أن تكون هي الممتيرة و مقتضاها ثبوت الخيار لها فيما إذا كان زوجها حراً أو عبداً أهـ و ذلك يقتلزم العلة التي ذكرها المؤلف لأن للمولى أن يجبر أمته على الكاح . فتح القدير (٣٩٧/٣ - ٤٠٣) . بنهاية المجتهد (٥٣/٢) .

و منسدا (المة) (١) ارتفاع درجتها بالحرية (من زوجها) (٢) فلن
متت فلم تختلر حتى متق تزوجها سقط خيارها (٣).

(٤) (تسرع) فان اختار الامة نفسها قبل البناء و كان العيد

قهر الصداق رده لأن الفسخ (جاء) (٥) من قبله (٦) . قال محمد :
و هذا اذا كان موجرا من قبل العتق (قال ابن محرز) (٧) : هذا يخالفه
فيه ابن القاسم و يقول أنه (٨) دين طرأ بعد العتق فلا يفسر
العتق هو قد اختلف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

أحدهما : ان العتق ما زال الصداق انما وجب على العيد بمعد
منه اختيار الزوجة الفراق و الاختيارنا شيء من العتق "قال العتق"
(٩)
ما بق على وجوب الصداق "على العيد بمرتبين فلا يندح الوجوب في
العتق .

الثاني : ان العتق "يرد" (١٠) لأنه كشف لنا أن العيد كانت مأمرة
بالصداق و أنه لا يملك منه شيئا كالعتق (١١) أنا وقع هو مديان

(١) ما قبله من . "ج" .

(٢) ما قبله من . "ج" .

(٣) المقتضى (٥٦/٤) .

(٤) في "ع" ، "ب" ، للميد . والصواب ما أشبهه لاستقامة المعنى .

(٥) ما قبله من . "ج" ، "ب" ، "ج" .

(٦) المدونة (٢/٢٣٤-٢٣٥) .

(٧) ما قبله من . "ج" ، "ب" .

(٨) في "ج" ، هذا .

(٩) في "ج" ، "ع" ، بالعق .

(١٠) في "ج" ، و على زيادة ، و المطف .

(١١) في "ج" ، غير ما في .

(١٢) في "ج" ، "ب" ، شيء بالعق ، في "ج" ، شيئا فالصداق .

"غيره" (١) .

الثالث : أنه ما ضر ويعقظ خيارها لأنها لو أثبتنا لها الخيار لرد
مقتضاها لعسر السيد فيعقظ خيارها بالرد فصار عبود الخيار يفضي
إلى نفيه (قبطل) (٢) (٣) .

(مسألة) فان تزوج "عبد" (٤) بآنن مودة والتزم شروطا جاز
ان كانت معلقة بتعليك أو دلاق (و لا يمنعه السيد من ذلك فان
كان مفيها" (٥) شرط المصيب فانه يلزمه في الإبقاء خاصة فانما أبق
من موده "لعدة المشرطة" (٦) كان لها أن تطلق نفسها ولو ضاب
بأمر السيد لم يكن لها قيام لأن ذلك ليس من قبله إلا أن تكون الشروط
على الطوع منه بعد تمام النكاح فانها تلزمه كان مفيها اباقا أو
بأنن "السيد و لا يلزمه عتق الحرية وأم الولد ما دام رقيقا
فان عتق وهما بيده جنت فيهما . قالوا : و لا ينبغي اشتراط ذلك
عليه (٧) و قال محمد بن عمرو لا يمنع من اشتراط ذلك" (٨) لأنه
قد يعتق "الزوجة" (٩) في صوته فيلزمه ذلك (١٠) ، قال بعض الموثقين
و "لو" (١١) التزم الشروط بأنن السيد لزمه العتق في الحرية (١٢) . . .

(١) في "ج" : يرد .

(٢) باقطة من "ج" .

(٣) منح الجليل (٤١١/٣) .

(٤) في "ع" : عبدا ، هو الصواب بل أثبتته لأنه فاعل .

(٥) في "ج" : فيه . (٦) والحرية اشتراطته .

(٧) في "ج" : بياض . يدل على طمس هذه الجملة .

(٨) في "ج" : ذلك عليه . (٩) في "ب" : "ج" : والزوجة .

(١٠) العقد المنظم (٦٨/١) و لم ينسبه لأحد .

(١١) في "ج" : هو .

(١٢) باقطة من "ج" : "ج" .

وأم الولد قبل متقه و كذلك يلزمه الشرط في المنعيب غاب "أ" بقا^(١)
 وبالن المنعيب كان "الشرط" (٢) طوعا أو في أصل النكاح .
 (مسرعة) قال ابن الصغار : إذا تزوج البكر وليها من عهد فلا بد
 أن تنطق بالرضا (به) (٣) لأنه عيب فلا "يكفي" (٤) المكوث فيه (٥) وخالفه
 في ذلك غيره (٦) و قد تقدم (٧) ووقع لابن القاسم في المدونة في العبد
 أو المكاتب يتزوج ابنة سيده برضاه و رضاها أنه جائز و امتثلسته
 مالك فاشترط في المعالة رضاها مع رضا أبيها (٨) . قال بعض القرويين :
 يريد أنها شيب فلذلك اشترط رضاها (و قال غيره) (٩) : (بل اشترط رضاها)
 (١٠) .
 و هي بكر لأن ذلك عيب ليس لأب أن يكرها عليه .
 (تنبيه) و يزوج الرجل أمته الشيب من غير اعتبار^(١٤) (١١) إلا أن
 يكون وطأها فمعتبراً ما قبل التزويج (١٢) بخلاف الجميع (مائة) (١٣) يبيع

-
- (١) في "أ" ، "ج" ، و آبق .
 (٢) في "أ" ، الشرط .
 (٣) ما قلناه من "ب" .
 (٤) في "ب" ، يكتفي .
 (٥) و هو ابن ميمون . المتقد المنظم (٦٨/١) .
 (٦) منهم ابن فتحون قال ابن ميمون و هو خلاف الحق . المصنف السابق
 نفس الجزء و الصفحة و هذا فيه نظر فإن العنة ذكوت أنه رضا البكر
 بالصمت فهي تؤيد قول ابن فتحون .
 (٧) في (٢٩٨-٢٩٩) .
 (٨) المدونة (٢٠٠/٢) .
 (٩) ما قلناه من "ج" .
 (١٠) ما قلناه من "أ" ، "ب" ، "ج" .
 (١١) الاعتبار هو الكشف من حال الرحم عند انتقال الملك لحفظ النسب
 منح الجليل : ٣٤٥/٤ .
 (١٢) منح الجليل (٢٤٨/٤) .
 (١٣) ما قلناه من "ج" .
 (١٤) الشايج و الكليل (٦٨/٤) .

ثم " يتواضعانها " (١) (٢) للاعتبر " (٣) و لا يجوز ذلك في النكاح إذ
لا ينكح إلا امرأة يحل له وطأها و قد يشتري من لا يحل له (٤) (وطأها)
(مأله) و (٥) (٦) يتزوج الحر لامة " (٧) إلا لما غشي العنت و لم
يجد طولا ينس القرآن (٨) و " اختلفوا " (٩) في الطول . فقال مالك :
هو المال (١٠) و " قيل " (١١) : هو أن يجد الصداق الحرة و يقسدر
على نفقتها (١٢) . و قيل : يجد صداقا فقط و أن يجد " من " (١٣)
النفقة (١٤) و أما العنت فقال مالك : في الموطأ : هو الزنا (١٥)

- (١) في "ع" ، "ج" ، "ب" ، يتواضعانها .
- (٢) من المواضع و هي أن يجعل مع الأمة مدة استبرائها في حوز مقبول
خبره عن حيفها . حدود ابن عرفة (٢١٩) .
- (٣) ربح الجليل (٢٤٨/٤) .
- (٤) ما قلة من "ج" .
- (٥) ما قلة من "ع" ، "ج" .
- (٦) ما قلة من "ج" ، و هي واجبة الاتبات لعدم امتقاة الكام بدونها .
- (٧) في "ب" ، بالامة .
- (٨) قاله مالك في المدونة (٢٠٥/٢) . النوادر من كتاب محمد (١٨٢/ب) .
و الآية المشار إليها هي قوله تعالى : **وَ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَ رَبِّهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ** .
وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .
- (٩) سورة النعام آية (٢٥) .
- (١٠) في "ج" ، اختلف .
- (١١) الموطأ : المنتقى (٢) المدونة (٢٠٥/٢) .
- (١٢) النوادر من كتاب محمد (١٨٢/ب) و من كتاب الواضع من ابن الماجشون
(١١) في "أ" ، قال . و الصواب ما أثبتته .
- (١٣) قاله أصبح في الواضع . النوادر (١٨٢/ب) .
- (١٤) في "ع" ، "ب" ، طي .
- (١٥) البيان و التحصيل (٣٩١/٤) .
- (١٦) المنتقى (٣٢٢/٣) و هو قول ابن حبيب و حكاه عن علي بن أبي
طالب و ابن عباس و ابن محمود رضي الله عنهم و قال : و هو قول أصحاب
مالك .
- النوادر (١٨٢/ب) .

(و) قال ربيعة في كتاب محمد: هو الهوى (٢) و قال صاحب المين: (٣)

المنبت الموقفة والمنت الهالك (٤) ، فإنا اجتمع الشرطان جازله أن
يتزوج منهن أرثما ما دام لا يجد طولاً ولا يكفيه ما
دون الأربع (٥) فان كان يجد الطول ولا يخاف العنت فمن
ممالك في ذلك روايتان: "أحدهما" (٦) الجوازو "الثانية" (٧) ...

(١) ما قلناه من "١" .

(٢) النواير (١٨٢/ب/خ) .

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهدي أبو عمران صاحب العربية و منشيء علم
العروض ، كان راعياً في لبنان العرب ديناً ورعاً ومات ولم يتم كتاب
"المين" ولا مذهبه وثقه ابن حبان (ت/١٧٠هـ) ترجمته في تهذيب الأئمة
واللغات (١/١٧٧-١٧٨) - سير الأعلام (٢/٤٢٩-٤٣١) .

(٤) لبنان العرب (٢/٦٢) . القاموس المحيط (١/١٥٨) .

(٥) رواه ابن وهب عن مالك . المدونة (٢/٢٠٥) .

(٦) في "ع" ، "ب" : أحدهما . و الصواب ما أثبتته لرجوعهما إلى الروايتين

(٧) في "٣" : والأخوى .

المنع رواها ابن القاسم و ابن وهب و علي (١) في المدونة
و المتنبية و الواضحة قال ابن القاسم: و هو آخر ما فارقناه عليه (٢)

قال بعضهم: و هذا الخلاف جار على الخلاف في القول بدليل
الخطاب (٤) (٥) هو ملل بعضهم المنع بارتقاء الولد قال (٦): فعلى
هذا إذا تزوج أمة من يمتنع عليه الولد (و) (٧) كان ممن لا يولد له
كالجور و شبهه جاز نكاحه مع عدم الشرطين (٨).

(تنبيه) قال بعضهم: و على القول بأن الحر يتزوج الأمة ممن
غير اعتبار الشرط لا كلام للحررة التي تزوج عليها أمة لأهل من نكاحه
هذا الذي تدل عليه أحفاظ المدونة (٩).

(١) في ٢٠٠: قال هو الصواب ما أثبتته .
(٢) رواية المنع رواها ابن القاسم و ابن وهب و علي بن زياد حين
مالك (٢٠٥/٢) . الموطأ . المنتقى (٣٢٢/٣) . الكافي (٥٤٢/٢) . ورواية
الجواز رواها عيسى في المتنبية عن مالك (٢٩٠/٤) . النوادر من كتاب
محمد (١٨٢/٧) . البخاري . و هو المروي عن ابن القاسم في المتنبية : البيان
(٣٩٢/٤) . و ذكر الروايتين في الباجي و قال: و حكى القاضي
هو الحسن أن قول مالك هذا إنما هو لمن لم تكن تحته حرة على هذه
الرواية . فلما إن كانت تحته حرة فلا يجوز له ذلك لأن الحرة
هذه هي الطول . المنتقى (٣٢٢/٣) .

(٣) المقنن المنظم (٧١/١) .
(٤) قاله ابن رشد في البيان و التحصيل (٣٩٠/٤) .
(٥) ذكر الخليل أن أكثر المالكية قائلون بدليل الخطاب و هو
مفهوم المخالفة هو أن يشرع المنطوق بأن حكم المسكوت عنه مخالف
لحكمه . مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول (٩١) .

(٦) في ٢٠٠: فقال .

(٧) في ٢٠٠: أو .

(٨) الخليل لذلك هو ابن رشد الجدة البيان (٣٩٠/٤) .

(٩) في ٢٠٠: يدل .

و تأول التوهم أن الحق في ذلك ~~المحرر~~ للمحررة على كلا القولين و هنا
 انما يصح على قول ابن الماجشون الذي يرى الخيار للمحررة اذا تزوج
 العبد عليها أمة (١) قال الباجي ، و قال جابر بن يزيد (٢) (٣) ، لا
 يجوز (اليوم) (٤) لأحد نكاح الأمة لأنه يجد نكاح الحر بما تلحق به
 الأمة (٥) .

(مسألة) و اختلف أيضا قول مالك "في الحره" (٦) تكون منه هل
 هي طول أم لا ؟ فقال مرة : هي طول و متى تزوج عليها (أمة) (٧) فصح
 "نكاحه" (٨) و به قال أشهب و ابن عبد الحكم (٩) ثم رجع "فقال" (١٠) :
 يجوز و "للمحررة" (١١) الخيار أن تزوج الأمة بخير "لأنها" (١٢) قال في
 المدونة : لها الخيار في نفسها و في فصيح نكاح الأمة (١٣) ، و قال
 اللخمي : لا تخير في نفسها و لا في الأمة بل "تخير" (١٤) في المقام

- (١) القائل أيضا ابن رشد . المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
- (٢) في "أ" : زيد . و المواب ما أثبتته .
- (٣) هو جابر بن يزيد الأزدى ثم الحوفي أبو الشعثاء البصري مشهور
 بكنيته ثقة فقيه (٩٣/٢) أو (١٠٠هـ) ترجمته في طه الشيرازي (١٨٨) .
- (٤) البداية و النهاية (٩٣/٩) .
- (٥) باقطة من "أ" .
- (٦) المنتقى (٣٢٣/٣) .
- (٧) في "ج" : في المدونة في الحره - بزيادة : في المدونة .
- (٨) ما قاله من "ع" .
- (٩) في "ج" : نكاح "أ" . الأمة .
- (١٠) التواتر من كتاب محمد (١٨٢/ب/خ) .
- (١١) في "أ" : و قال .
- (١٢) في "ع" : المرأة .
- (١٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة . المنتقى (٣٢٠/٣) و حكى
 ابن عبد البر عن مالك قوله القديم و رجوه . الكافي (٥٤٤/٢) .
- (١٤) الكافي (٥٤٤/٢) .
- (١٥) العقد المنظم (٧٠/١) .
- (١٦) في "أ" : تجبر . "ج" : يخير ، و المواب ما أثبتته للسياق .

فان لم ترض كان للزوج الخيار و يطلق أيتهما شاء . قال في المدونة:

و اذا اختارت الفراق فبطلت بائنة (١) . قتل محمد و أمهغ فان

أوقعت الشكك لزمت وقد ^{أما} (٢) (٣) .

(مسألة) فان كان الامر بالمكس تزوج ^{الحر} طي الأمة * و لم

تعلم (٤) فروى ابن القاسم من مالك في المدونة: ان لها الخيار فسي

نفسها (٥) . و روى عنه أشهب أنه لا خيار لها . و قال بعض الشيوخ:

إن تزوج الحر طي الأمة أو بالعكس ففي ذلك خمسة أحوال أحدها: ان

الحر بالخيار (٦) في نفسها تقدمت أو تأخرت .

(٨) الثاني: ان لها انا مبيت غيرت في الأمة و ان تأخرت غيرت في نفسها

الثالثة: ان (٩) مبيت غيرت في نفسها و ان تأخرت فلا خيار لها

لها تركت (١٠) التثبت في أمرها .

الرابع: ان نكاح الأمة (١١) ينفسخ سواء تقدم أو تأخر (١٢)

و هو مبني على أن الحر طول .

الخامس: ان الأمة (١٣) تأخرت فصح نكاحها و ان تقدمت لم

(١) المدونة (٢٠٤/٢) .

(٢) في ع * ب * ما ع

(٣) منح الجليل (٢٥٤/٣) مواهب الجليل (٤٧٥/٣) .

(٤) في ع * ب * فلم تعلم .

(٥) المدونة (٢٠٤/٢) .

(٦) في أ * للحر الخيار .

(٨) قال به المنيرة وابن دينار وابن الماجشون وابن نافع (١٨٢/١) (بخ) ^{النوادر}

(٩) في أ * : ان لها ان .

(١٠) في أ * تركته .

(١١) في ع * : البتة .

(١٢) في ع * ب * ج * تقدم و تأخر .

(١٣) في أ * : انا .

يفسخ لآله وقع "بوجه" (١) جائز .

(مسرور) فان اختارت الحرة المقام فكيف "يقم" (٢) بينها وبين
الامة . قال في المدونة: بالسوا (٣) . وقال ابن الحبيب طليعتين وليلة
و "قاله ابن الماجشون" (٤) و الى هذا رجع مالك (٥) . قال ابن تافع:
و عليه مات .

(مسألة) واختلف اذا وجد طولاً بها (٦) يتزوج به حرة (٧) دون
النفقة (عليها) (٨) فقال مالك في كتاب محمد: لا يتزوج الامة (٩) و قال
أصبح مند ابن حبيب: يتزوجها لأن نفقتها على مئذما اذا لم يضمها
اليه (١٠) . قال اللخمي: و "هو" (١١) أخن (١٢) لأن الحرة تطلق عليه
بالمجز من "نفقتها" فلا يفيد (١٣) القدرة على المداق شيئاً .

-
- (١) في "ب" : بأمر .
(٢) في "أ" "ج" : بأمر القسم .
(٣) المدونة (٢٠٤/٢) .
(٤) في "ب" : قال ذلك قال .
(٥) من كتاب ابن حبيب و حكاها ابن شهاب و يحيى بن معمر و طليعتان
بن يمار و مطلقاً لأنه : يومين للحرة و يوم للامة - بدل من ليلتين
وليلة . النواذر (٢٠٠/ب/خ) .
(٦) في "ع" "ب" : بها .
(٧) في "ج" : الحرة . (٨) الحر ماقطة من "أ" .
(٩) النواذر (١٨٢/ب/خ) . الجامع لأحكام القرآن (١١٧/٥) .
(١٠) المطهر الحلي (١٨٣/١/ب/خ) في قريباً منه : مواهب الجليل (٤٧٢/٣) .
ورجعه ابن القيس : مواهب الجليل (٤٨٣/٣) . الجامع لأحكام القرآن (١٣٧/٥) .
(١١) في "ج" : هذا .
(١٢) مواهب الجليل (٤٨٣/٣) . قال اللخمي : و هو أبين لأن يجد
من تزوجه بعد علمها بعدم قدرته على النفقة . قال ابن رشد : ما رواه
ابن حبيب أصبح مما رواه محمد .
(١٣) في "ب" : النفقة فلا يفيد .

(قصر) واختلف أيضا قول مالك إذا خشي العنت في أمة بحيتها
 فممنع ذلك في كتاب محمد وأجازته عند ابن حبيب (١) و رأى أن كان
 خلوا من النساء أن يتزوج مرة فقد يذهب التزويج ما في نفسه (٢).
 (قصر) واختلف أيضا قول مالك رضيته الله (٣) إذا كان تحت
 أمة ثم وجد طولاً للحرمة هل يفارق الأمة (٤)؟ على ثلاثة أقوال:
 قال مالك يجوز (٥) البقاء عليها سواء تزوج حرة أو أمة (٦) وقال
 ابن حبيب يجوز له البقاء ما لم يتزوج حرة فإن تزوجها (حرم عليه
 الأمة) وقال ابن القاسم في كتاب محمد لو كان يفرق بين الأمة وبين
 الرجل أنا تزوجها (٧) فإن الحرة لا تنفأ أن يفرق بينهما إذا تزوج
 "عليها" (٨) قال: والأمر فيهما (٩) سواء (١٠) قال اللخمي: يريد أن
 تكاح الأمة جائز من غير شرط.

(مسألة) وأما المبد فله أن يتزوج الأمة من غير شرط، قال في
 المدونة: وله أن يتزوجها على الحرة ولا خيار لها لأن الأمة من نكاحه
 وقال ابن الماجشون (١٢) في الواضحة: لها الخيار مثل ما لها.

(١) في النواتر حكاها عن مالك وأصحابه (٧١٨٢/خ) المنتقى (٢/٢٢١).

(٢) منح الجليل (٢/٣٤).

(٣) في "ب"، "ج"، "د": الأصل.

(٤) في "ج"، "د": أم لا.

(٥) في "ب"، "ج": يجوز له بزيادة، له.

(٦) النواتر (٧١٨٢/خ).

(٧) ماقطة من "ع".

(٨) في "ج"، "د": عليها الحرة، بزيادة، الحرة.

(٩) في "ع"، "ب"، "ج"، "د": فيها.

(١٠) ذكر ابن رشد هذه الأقوال دون نسبتها لأصحابها، البيان

والتحصيل (٤/٣٩١).

(١١) المدونة (٢/٢٠٦). (١٢) في "ب"، "د": عبد الملك.

(مع الحر) (١) (٢) .

(فرع) و المشهور من مالك و أمما به أن للصد أن يتزوج أربع
حرائر أو أمماء (٣) ، روى ابن وهب منه أنه لا يتزوج إلا اثنتين (٤) .

فصل [من يزوج الأمة إذا كانت
بين رجلين]

و إذا كانت ٣ أمة (٥) بين رجلين فليس لأحدهما أن يزوجه (٦)
الآباء ٣ لأخر (٧) (٨) و إن زوجه (بغير أنه) (٩) ففي المدونة
لا يجوز و إن تجارته لأخر و يفسح و إن دخلت و يكون الممنوع بين
السيدتين فإن نفى "من" (١٠) صدق المثل (١١) . قال غزالي: و هذا بعيد إلا
أن يتراضيا على قسمته فيكون كما قال فان أبى أحدهما من القم أتم
الزوج لها صدق "مثلا" (١٢) لأنه مال من ماله ثم متى اقتسما
المال رجع الزوج على العاقد بما استفضل في نصيبه (١٣) هو قال

- (١) ماقلة من "أ" .
- (٢) المنتقى (٢٢٤/٢) .
- (٣) المدونة (١٩٩/٢) النواذر من كتاب محمد (١٨٢/ب/خ) .
- (٤) النواذر من كتاب محمد (١٨٢/ب/خ) .
- (٥) في "أ" "ج" ، أمة .
- (٦) في "ب" ، يتزوج هو المواب ما أنبته .
- (٧) في "أ" ، صاحبه ، في "ع" ، "ج" ، الأخرى ، هو خطأ .
- (٨) المدونة (١٨٧/٢) .
- (٩) ماقلة من "ج" .
- (١٠) في "أ" ، على .
- (١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
- (١٢) في "ج" ، المقل .
- (١٣) مواهب الجليل (٤٢٦/٣) هو لم ينسبه لأحد .

أشهب ، لا "يزاد" (١) على المسمى (٢) (و) (٣) قال محمد بن مسلمون .
 أما قول ابن القاسم : إن المسمى بينهما إلا أن يكون أقل من صداق المثل
 (فيتم للمثالب) (٤) فيحتمل أن يريد إذا تراخيا على قسمة و يحتمل أن
 الشريك عنده لما كان متمديا في تزويجه أشبه الجنابة و "إنما" (٥)
 الصداق الذي يكون بيد الأمة فهو الذي يعقله العبدان .
 (قصر) قال ابن الموار: وهذا إذا كان الزوج عالما أن لغيره لما قد
 "فيها شركا" (٦) فلما أن غره الماقد و قال له هي لي وحدي فإنه لا يلزم
 الزوج "للماقد" (٧) شيء من المداق وإنما عليه للمثالب نصف صداق
 المثل و يرجع به على الذي غره (٨) .

(قصر) فلو أن "المثالب" (٩) لما حضر أجاز النكاح لم يكن له إلا
 ٣ لأقل (١٠) من نصف المسمى أو نصف صداق المثل و "يرجع" (١١) الزوج
 على الذي غره ، قال ابن أبي زينة و (١٢) القاسمي إذا رجع مولى

(١) في "ج" ، تزداد . و الصواب ما أثبتته لأن الكلام على الشريك لا على
 الأمة .

(٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة قاله و الخالد لأشهب أن ماله
 نصف المسمى .

(٣) ما قطة من "ج" .

(٤) ما قطة من "ج" .

(٥) في "ج" ، في "ب" ، في "ج" ، في "ب" ، في "ج" .

(٦) في "ج" ، فيه شركا ، في "ج" ، فيه شركا .

(٧) في "ج" ، "ب" ، "ج" ، الماقد .

(٨) النوادر من كتاب محمد (١٨٣/٧) (نسخ) ١٨٤/٤

(٩) في "ج" ، الماقد ، هو الصواب ما أثبتته .

(١٠) في "ج" ، أقل .

(١١) في "ج" ، يرجع به . بزيادة . به .

(١٢) ما قطة من "ب" .

الذي قرره بما دفع له "ترك ربح" (١) دينار و قال "فیرهما" (٢) : لا يترك له شيئا (٣) ، و قال ابي الكاشب : اذا قرّم الزوج للخاص فلم يرجع على العاقد و هو انما قرره بما قبض (منه) (٤) دون ما قرّم . قال ابن محرز : و قد نسي ابن المواز على أنه يرجع عليه بجميع ما قرّم و هو المواب لان غرمه كان بسبب فروره .

(مسألة) و اما ان كان عبد بين شريكين زوجه أحدهما بنفسه إذن الآخر فان أجاز ذلك ثبت النكاح بخلاف الأمة و ان فسخه أخذ من الزوجة الصداق و قال مالك : لا قدر ما ~~تحتل به~~ تحتل به و قال الحسن حبيب و لا يترك لها شيئا فان طلعت الزوجة بالشريك لم ترجع على من تزوجها (٥) بشيء و يترك الصداق بيد العبد فان اقتسماء رجعت الزوجة على الحاضر بنصيبه من الصداق (و ان غرما و لم يعلمها أن فيفسه شركاء لغيره رجعت عليه بجميع الصداق) (٦) و انما كان مدينا يسوسع لها (٧) نصيبه من العبد و لها أن تتبع العبد متى متى الا أن يحق له (٨) العبد الآخر من نمته .

-
- (١) في "أ" : ترك له نصف ربح بزيادة : له نصف و الواجب امقاطها .
 (٢) في "ج" : فیرهم هو الاولی ما أثبتته .
 (٣) مواهب الجليل (٢٢٦/٢) ما لبنا في على شرح الزرقاني (١٧١/٣) .
 (٤) ما قلناه من "أ" .
 (٥) في "أ" : زوجها منه - بزيادة : منه .
 (٦) ما قلناه من "ع" .
 (٧) في "أ" ، "ب" ، له .
 (٨) في "أ" : يحق له في "ج" : أقطه .

(مسألة) (قال بعض الشيوخ) (١): وانا تزوج (حر) (٢) أمقو شرط

أن تكون منسده أو (شرط) (٣) عليه النفقة فلا ~~يملك~~ ألم خلافاً أن

لها النفقة. واختلف انا لم تكن عنده ولا شرطت النفقة عليه فليس

خمس أقوال، قال في المدونة، لها النفقة مطلقاً لأنها من الأرواح (٤)

وقال أيضاً، إن تبوأ مع بيتنا فلها النفقة وإلا فلا نفقة لها (٥)

وقال ابن الماجشون، لها النفقة في الوقت الذي تكون عنده (فيه) (٦)

لا في اليوم الذي تكون فيه (٧) عند أهلها (٨)، وقال أيضاً في الواضحة:

"على" (٩) الميّد "كموتها ونفقتها" (١٠) و عليه أن يرسلها إلى

زوجها في كل أربعة ليال ليلة وعلى الزوج نفقة "تلك" (١١) الليلة

ويومها فإن تركها عند الميّد "فعليه" (١٢) نفقة يوم وليلة من

كل "أربع ليال" (١٣) (١٤)، قال اللخمي: فيجمل لها النفقة

(١) ما قلناه من "ج".

(٢) ما قلناه من "ج"، "ب"، "ج".

(٣) ففي "ج"، "ج"، شرط.

(٤) المدونة (٢/٢٥٥).

(٥) النواير من كتاب محمد (١٩٩/٧/غ).

(٦) ما قلناه من "ج".

(٧) ما قلناه من "ج".

(٨) المقدم المنظم (١/٦٩).

(٩) في "ج"، "ج"، من.

(١٠) في "ع"، نفقتها وكموتها.

(١١) في "ج"، ذلك.

(١٢) في "ج"، فلها.

(١٣) في "ج"، أربع ليال ليلة - زيادة، ليلة، الواجب إسقاطها.

(١٤) النواير (١٩٩/٧/غ).

"في" (١) ذلك اليوم "بغير" (٢) كسوة، وقال ابن "حارث" (٣)؛ لو كان
 (٤) لكان النكاح فامدا "حتى يبين" (٥) "الشوى" (٦) ومقتضار
 العمل و "لخدمة" (٧) .

(مسألة) (قال) (٨) واختلف انا كنا عديين فعلى القول بأنه
 لا نفقة على "المبد للحره" (٩) لا يكون لها ان كانت أمة و على
 القول: إن ذلك (عليه) (١٠) الحره يختلف (انا كانت أمة) (١١) والمحبوه
 والممتقة إلى أجل كالأمة يختلف فيهما والمكاتبه وأم الوليد
 كالحرة ، واختلف أيضا انا كنا عديين أو أحدهما فقال في المدونة (١٢)
 في المبد له زوجة حرة: عليه النفقة لها، قال ابن المواز: ولا خلاف
 في ذلك (١٣) وقال أبو "مصعب" (١٤) لا نفقة لها (١٥) وقال مالك :

- (١) في "أ" ، من " .
- (٢) في "أ" ، من غير .
- (٣) في "ج" ، الطارح .
- (٤) في "أ" ، ليليا .
- (٥) في "أ" ، فتبين ، وفي "ب" ، يتبين .
- (٦) في "أ" ، المثنوى .
- (٧) ما قبله من "أ" .
- (٨) ما قبله من "ع" .
- (٩) في "ع" ، قال واختلف بزيادة ، قال .
- (١٠) في "ج" ، الحره .
- (١١) ما قبله من "ب" ، وفي "ج" ، انا كانت الأمة .
- (١٢) كتاب النكاح الرابع (٢/٢٥٥) .
- (١٣) النوادر من كتاب محمد (١٩٩/٧/خ) وحكموا الإجماع على ذلك
 ابن المنذر: إجماع ابن المنذر . بداية المجتهد (٢/٥٥) .
- (١٤) في "ع" ، "ج" ، "ب" ، المصعب ، هو الصواب ما أثبتته .
- (١٥) بداية المجتهد (٢/٥٥) .

(١) - في كتاب محمد: أحب إليّ أن نكح أن يشترط عليه النفقة بأن سيده
و اختلف في اشتراط النفقة على العبد فمنه في كتاب محمد
و إجازة أبو مصعب (٢) قال اللخمي : والمدير والمعتق إلى أجل
كالعبد والمكاتب كالحر (الأن صفيه لنفسه فان عجز طلق عليه
و المعتق اتفق: لم يعضه في اليوم الذي يعضه كالحر) (٣) و في يوم
العبد كالعبد (٤) و نفقة زوجة العبد المخرج من ماله و لا يؤخذ
من فضل خراجها إلا بأن "السيد" (٥) أو "يكون" (٦) هناك عادة (٧).
و قال محمد : إن فضل بيده شيء "بعد" (٨) الذي غار عليه أنفق
"منه" (٩) قال اللخمي : و أرى لزوجة العبد النفقة إن كان تاجسراً
أو يتصرف لنفسه و إن كان عبد خدمة لا مال له لم يذلق عليه "بعدم"
(١٠) النفقة (و قد قال مالك رحمه الله في الحر يتزوج حرة و هي تعلم
أنه فقير: أنها لا تالق عليه لعدم النفقة) (١١) فالعبد أولى

(١) النواصر (١٩٩/٧/خ).

(٢) القولان في مواهب الجليل (٤٤٥/٣ - ٤٤٦).

(٣) ما قلناه من "٩".

(٤) مواهب الجليل (٤٥٧/٣ - ٤٥٨) من التوضيح مثل قول اللخمي .

(٥) في "٣" ، سيده .

(٦) في "٣" ، "ج" ، يكون .

(٧) التاج و الإكليل (٤٥٧/٣) من اللخمي .

(٨) في "٣" ، فهذا .

(٩) في "٣" ، عليه .

(١٠) في "٣" ، "ج" ، لعدم .

(١١) ما قلناه من "٩" .

إلا أن تكون زوجته ممن "يجهل" (١) ذلك، أو تسرى إليه كالحرة المومنة
فلها في ذلك مقال •

(مسألة) و أما الممثلة بضمها فلا تتزوج إلا بأذن سيدها ولا يزوجه
إلا بأذنها (٢) و يكون مهرها بغيرها لا ينتزع منه شيء فإن وطئها
رجل مكرهة "فعلية" (٣) الحد وما نقصها يكون بينهما وبين السيد
وكذلك "إرضاءها" (٤) (٥) وإن جئت (٦) (غير السيد في الإسلام
نفسها أو يفتديها بنصف الارش) (٧) هو يجوز للمكاتب أن "يتزوج" (٨)
أما على اشتفاء الفضل ولا يجوز على غير ذلك ولا يتزوج هو إلا بأذن
السيد (٩) •

(مسألة) فإن تزوج عبد بغير إذن "سيده" (١٠) ثم علم السيد فله

-
- (١) في "ج" ، يجهل •
 - (٢) حاشية البنائي على شرح الزرقاني (١٧٠/٣) •
 - (٣) في "ع" : فعلية •
 - (٤) في "أ" : وإن شأجرها هو المواب ما أثبتته لامتناع الكلام •
 - (٥) ذكر هذا ابن عبد البر من الممثلة بضمه، و ذكر رواية أخرى من مالك "أن المقل له" الكافي (١١٣١/٢) •
 - (٦) من هنا يبدأ الطوسي من نسخة "ب" إلى آخره (٤٦٢) وفوات العبد
 - (٧) المصنف السابق نفس الجزء والصفحة في الممثلة بضمه •
 - (٨) في "ع" و "ج" : يجوز هو المواب ما أثبتته •
 - (٩) المدونة (٢٠٦/٢ - ٢٥٤) •
 - (١٠) في "ج" : السيد •

الخيار في "جازته" (١) أو ربه هذا القول مالك رحمه الله (٢) .
وقال أبو الفرج : القياس أن لا يصح (٣) و يفسخ لآله نكاح فيه
خيار و ابن القاسم في كتاب الصرف فيمن صرف خلخالين فاستحقا
و "جاز المتحقق الصرف أنه جائز (٤) و قال أشعب : القياس الفسخ
لآله صرف فيه خيار (٥) .

و اختلف إذا رد المبد النكاح فقال مالك : ربه طلاق (٦) ، قال
الليثي : و طلى ما قال أبو جعفر الإبهري (٧) يكون قسما .
(فرع) "و إذا" (٨) قلنا "يفسخ" (٩) بطلاق فاختلف قول مالك
إذا طلق عليه طلقين فقال مرة : يلزمه ذلك (١٠) هو قال مرة : لا
يلزمه (ذلك) (١١) لا واحدة و قاله أكثر الرواة (١٢) لأن الواحدة

-
- (١) في "٣" ، اجازة النكاح .
(٢) في المدونة (١٨١/٢) في باب النكاح الذي يفسخ بطلاق و غير طلاق .
(٣) المقصد المنظم (٦٩/١) .
(٤) المدونة (٤١٧/٣) ، باب في الرجل يبتاع البارق من الفضة بالدنانير
و الدراهم ثم تستحق الدراهم .
(٥) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
(٦) المصدر السابق (١٨٢/٢) .
(٧) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله الإبهري قيل يعرف بالاصغر : ط
و بالصغير و التولي كما . يعرف بابن الهيثم تفقه بأبي بكر الإبهري
و سمع من أبي زيد المرزوقي كما تفقه عليه خلق كثير . رحل إلى مصر
و له مؤلفات منها كتاب في معاني الخلف (٣٦٥/٥) .
ترجمته في (ط . الشيرازي : ١٦٧) الديباج (٢٦٧) ، شجرة النور (٩١) .
(٨) في "ل" ، فإذا .
(٩) في "٣" : يفسخ .
(١٠) المدونة (١٨٢/٢) .
(١١) ما قلنا من "ح" .
(١٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

تبيينها و تفرغ (له) (١) عبده، قال اللخمي : و أرى أن تكون له
الرجعة إنا أعتق في عدتها (٢) كإحد "قولي" (٣) مالك في المخيرة .
(٥) (بالمعتق) (٤) تحت المبد تخنار نفسها فيعتق في عدتها أن له الرجعة
(مسألة) قال في المدونة: و انا كلّم "سيّد" (٦) المبيد
فامتنع أن يجيز ثم أجاز فان أراد بأول قوله فسخا ثم الفسخ
وإن أراد أنه لم يرض ثم أجاز فذلك جائز إن كان بالقرب (٧) قال
ابن القاسم : و يقبل قول السيد لأنه لم يرد الطلاق ما دام فسخي
المجلس ما لم يتهم فان شك السيد فلم يدر على أي وجه خرج
ذلك منه فهو البتحات (٨) . قال ابن الموار: إن قال والله لا أجيزه
اليوم أو لا أجيزه حتى أنظر فهمنا " (٩) طازم على الطلاق وإن
قال لا أجيزه و مكنت ثم قال قد أجزته . و لا أريد بقولي
- لا أجيزه - فسخ النكاح فذلك له أن يفترقا على قوله "لا أجيزه" (١٠)

-
- (١) ما قلّة من "أ" .
 - (٢) مواهب الجليل (٤٥٥/٣) من التوضيح .
 - (٣) في "ع" "ب" "قول" .
 - (٤) ما قلّة من "أ" ، و هي واجبة لإثبات لتحديد صورة المقيس عليه .
 - (٥) قد سبق في ص: (٤٤٠) .
 - (٦) في "أ" : السيد .
 - (٧) المدونة (١٨٨/٢) .
 - (٨) التواريخ (١٦٢/٧/خ) .
 - (٩) في "أ" "ج" : فيه فهو غير .
 - (١٠) في "أ" : مجيز .

فيكون قسراً (١) ، هو روى الواقدي من مالك و أبي حنيفة أنه اذا قال
(له) (٢) فارقها فليس ذلك إقراراً بالنكاح (٣) ، هو قال ابن أبي ليلى (٤)
هو تقرير له (٥) .

(شرح) فانما أمتقه السيد قبل طلمه بالنكاح ففي المدونة : نكاح
مات و ليس "للسيد" (٥) رده (٧) ، و روى الواقدي من مالك ، أن لسه
الفسخ ، و في المدونة من مالك و ابن القاسم أن الخيار يرجع للسيد
قبل البناء فإن شاء أمضى أو فسخ (٨) * قال في المدونة وإن باعه
٣ السيد (٩) قبل طلمه بنكاحه خير المبتاع في إمضاء البيع أو فسخه
فإن أمناه ثبت النكاح و ليس له فسخه و إن فسخ البيع كسبان
للبياع إجازة النكاح أو فسخه و لا مقال له قبل (١١) رجوعه إليه

-
- (١) النوادر (١٦٢/٧/خ) .
(٢) ما قلته من "ج" ، "ج" .
(٣) قول الحنفية في الهداية مع الكفاية (٢٦٥/٣) .
(٤) الكفاية (٢٦٥/٣) و استدل له بأن الطلاق المتهود يكون بعد النكاح
و لهذا لو ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها و هو ينكر ثم طلقها فإن
طلاقها إقراراً بأنه تزوجها .
(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأثماري . أبو عبد الرحمن
قاضي الكوفة كان فقيهاً صاحب مئة روى عن الشعبي و عطاء و نافع
و غيرهم و عنه شعبة و الفياثان و غيرهم (٥١٤٨/٥) .
ترجمته في : ميزان لا متدال (٦١٢/٣) ، تهذيب التهذيب (٣٠١/٩) .
(٦) في "ج" ، السيد .
(٧) المدونة (١٨٨/٢) .
(٨) التاج و الإكليل (٤٥٦/٣) .
(٩) في "ج" ، سيده .
(١٠) المدونة (١٨٨/٢) النكاح الثاني .
(١١) في "ج" ، "ج" ، له فيه قبل بزيادة ، فيه .

الأثم في غير ملكه ، قال ابن محرز : و على القول بأن الشفيع الأثم
 بإع المصيب الذي يستشفع به " (١) تبقى له الشفعة لأنها كانت وجبت
 له (٢) فعلى هذا يكون للبائع هنا فسخ النكاح (٣) لأنه أمر وجب له
 والضرر يلحقه بنقص صفقته أو بالرجوع عليه (٤) بقيمة المصيب
 في فوات المبيع .

(فرع) قال أبو بكر ابن عبد الرحمن : ولو اختار المشتري
 إمساكه بمصيب التزويج ثم أطلع على عيب قديم لكان له الرد بالتقديم
 ثم ليس للبائع فسخ النكاح (٥) لأن المبتاع قد أقوه ، وهو في ملكه
 واختلف (حينئذ) (٦) هل للبائع الرجوع على المشتري بقيمة المصيب
 النكاح أم لا ؟ فقال بعض القرويين : له الرجوع عليه (لأنه لما رضى
 النكاح فقد منحه من فسخه فكانه حدث عنده) (٧) (٨) هو قال بعضهم :
 لا يرجع عليه الباطل بشيء لأن أصل العيب من عنده فلا يرجع به على

(١) في ٣ ، فيه .

(٢) قد سبق هذا القول في ص (١٧٥) .

(٣) وهذا مثل ما في المدونة بأن للبائع فسخ النكاح .

(٤) التاج والاكلیل (٤٥٦/٣) . وأحال في ذلك على المتطهر .

(٥) التاج والاكلیل (٤٥٦/٣) .

(٦) ما قرأه من "ج" ، والأولى إثباتها لأن هذه المسألة تنبني على القول

بأنه ليس للبائع فسخ النكاح .

(٧) بلغة المالک لأقرب المالک إلى مذهب الإمام مالك (٣٩٥/١) .

(٨) ما قرأه من ٣ .

أحمد (١) ، قال أبو بكر ابن عبد الرحمن : وهذا (مبني) (٢) على القولين
 في الرد بالميب ، هل هو ابتداء بيع (٣) أو نقض له (٤) من أصله .
 (٥)
 (فسرع) (قال ابن محرز) (٦) : ولو أن المبتاع أعتق المبيد
 قبل أن يعلم أن له زوجة لكان له الرجوع بقيمة عيب التزويج
 قال بعض الفقهاء : يؤخذ من قوله هنا - ليس للمبتاع فسخ النكاح -
 (أن) (٨) من كان له دار فحدث عليه فيها ضرر فيها ، فأراد المبتاع
 الخصومة في الضرر " أن " (٩) ذلك ليس له ، وزواه ابن حبيب من مطرف
 وابن الماجنون وأصبح (قالوا) (١٠) : لا أن يكون البائع باع وقد
 خاصم في ذلك قبل أن يتم للقضاء أن للمشتري الخصومة في ذلك (١١) .
 قال فضل : انظر هل يجوز هذا البيع على مذهب ابن القاسم
 (على) (١٢) أن يحل المبتاع محل البائع في الخصومة (١٣) أم لا ؟

- (١) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
- (٢) ماقطة من "ج" .
- (٣) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
- (٤) ماقطة من "ج" .
- (٥) المصدر السابق (٢٩٦-٣٩٥/١) وقال : هذا هو المتمد .
- (٦) ماقطة من "ج" .
- (٧) التاج والاكلیل (٤٥٦/٣) .
- (٨) ماقطة من "ج" .
- (٩) في "ج" ، إن .
- (١٠) ماقطة من "ج" .
- (١١) المقدم المنظم (١٨٨-١٨٧/١) ولم ينسبه لأحد ، ، كاه منهم التاودي
 في علي المعاصم (٣٤٣/٢) .
- (١٢) ماقطة من "ج" .
- (١٣) قال التمولي ، ظاهر المألة أن هذا البيع جائز وليس هو من
 بيع ما فيه خصومة ، والمشهور في بيع الخصومة المنع وهو أنه لو
 باع وقد بقي شيء من المدافع والحجج . البهجة (٣٤٣/٢) .

وفي وثائق ابن "الملون" (١) (٢): للمبتاع القيام على محصل
الضرر (٣) وفي المتبعية ما يدل عليه "و من" (٤) محضون مثله وأفتى
ابن مناب أنه إذا باع عالما بالضرر فهو رضا منه . قال بمص
الشيخ: فيتحصل في المسألة "ثلاثة أقوال" (٥) : قول إن "بيعه بحد" (٦)
العلم به رضا منه بترك القيام ، وقول: ليس برضا و للمشتري القيام
بما كان للبائع أن يقوم به ، والثالثة إنه ليس برضا (٧) من البائع
ولا قيام للمشتري وإنما له الرد على البائع بالبيع ثم للبائع
القيام ، وكذلك إذا باع السيد (المبد) (٨) الذي تزوج بغيره "بذنه" (٩)
بعد أن علم بتزويجه "يدخل" (١٠) فيه "الثلاثة أقوال" (١١) (١٢) .

- (١) لم أجد له ترجمة .
- (٢) في "ب" : سهل .
- (٣) وقال ابن الخطار بأنه هو المعروف ، وقال: كأنه وكيل على البائع
على المحاصم (٣٤٣/٢) .
- (٤) في "ب" : "ب" ، و روى من - بزيادة : روى .
- (٥) في "ع" : أقوال ثلاثة فيه تقديم و تأخير .
- (٦) في "ب" : أن تبعه به بعد .
- (٧) في "ب" : "ب" ، برضا .
- (٨) ما قلناه من "ب" .
- (٩) في "ب" : "ب" ، إذن منه .
- (١٠) في "ب" : تدخل .
- (١١) في "ع" : الأقوال الثلاثة - فيه تقديم و تأخير .
- (١٢) أي قول: ليس للمبتاع فسخ نكاح المبد .
و قول : للمبتاع فسخه كما كان للمبد البائع .
و قول: ليس للمشتري فسخه و لكن له أن يرد المبد ثم للبائع فسخه .

(مفسر) فإذا أجاز العبد نكاح صبيته بعد أن وطأ فهل يلزم

الزوج استبراء؟

قال محققون : يلزمه (١) هو حكى اللبيدي عن إسماعيل القاضي أن ذلك

لا يلزمه هو قاله أبو بكر بن عبد الرحمن واختاره ابن محرز (٢) ،

قال : لأن العقود الموقوفة إذا أجزأت فكانت لها ثم تزل جائزة فسي

الأصل "وأن" (٣) فسخ السيد النكاح أنفخ واسترجع "منها الصداق" (٤)

أن (٥) قبضته فإن كان دخل بها ترك لها ربع دينار و تنبذ

الزوجة به متى عتق إلا أن يعقله السيد عنه (٦) (و) (٧) السلطان (٨)

و سوا "فرضا" العبد أم لا ، أو أمّا المكاتب فان لم يفرها كان

للسيد إسقاطه وإن فرما وقف الأمر فان عجز كان مكاتبه يعقله السيد

عنه وأن "أدى" (٩) فليس لأحد إسقاطه (١٠) عنه حكى ذلك عبد

الحق حسن بن القروييين (١١) ، وقال ابن محرز : إنما يبطل بإبطال

(١) مؤلف الجليل (٤٥٦/٣) عن ابن عرفة عن المتينلي.

(٢) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

(٣) في "ج" ، فإن .

(٤) في "أ" ، الصداق منها .

(٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، وإن بزيادة : وأو العطف والأولى إسقاطه لاستقامة

الكلام بدونه .

(٦) ما قلته من "ع" ، وهي واجبة الإثبات .

(٧) المدونة (٢٠١/٢) والتاج والكيل (٤٥٦/٣) .

(٨) في "ع" ، فيهما هو الصواب ما أثبتته .

(٩) في "أ" ، رأينا هو الصواب ما أثبتته بدليل السياق .

(١٠) في "أ" ، إسقاط ذلك .

(١١) التاج والكيل (٤٥٦/٣) وتعقب عبد الحق بهذا قول البراءة في

بالتموية بين المبد أو المكاتب في أن للعبد إسقاط ما بقي من

الصداق سواء فرأ أم لا ؟

السيد إذا غرّما هو قال (أبو القاسم) (١) ابن الكاتب: يحتمل أنه
 يبطل (منه) (٢) بإبطال السيد إذا لم يغرّما "يعني لم" (٣) يذكر
 لها شيئا حين التزويج و اعتقدت هي أنه حر قال: فأما "إذا" (٤)
 غرّما و زعم أنه حرّاء . . . فلا يختلفون أنها تتبعه و لو علمت
 المرأة "حين تزويجه برقه" (٥) و كتابته لم تتبعه بشيء .
 (مسألة) قال في المدونة : و لو مات السيد قبل طمه بفكاح حده
 فلورثته من الخيار ما كان له و هو كالذي يحلف (الغيره) (٦) لأضيئك
 حقه رأس الشهر إلا أن تؤخرني فيموت الطالب فإن لورثته من . .
 ٣ التاخير" (٧) ما كان له" (٨) (٩) قال ابن محرز و لو باع الطالب
 (الدين) (١٠) لم ينزل المشتري منزله في التأخير .

-
- (١) ما قطة من "أ"
 (٢) ما قطة من "أ"
 (٣) في "أ" : يعني أنه لم - بزيادة : أنه .
 (٤) في "أ" : لو .
 (٥) في (ج) : أنه رق حين تزويجها .
 (٦) ما قطة من "أ"
 (٧) في "أ" : الخيار . و المواب ما أثبتته .
 (٨) في "ب" : لمورثتهم .
 (٩) المدونة (١٨٨/٢-١٨٩) .
 (١٠) ما قطة من "أ"

فصل

[في حكم تزوج الأمة بغير إذن سيدها]

وأما الأمة إذا تزوجت بغير إذن سيدها فإن باهرت العقد فالنكاح فاسد لا يجوز وأن أجازته السيد (١) وفسخ بغير طلاق (٢) فيقول مالك (٢)، وبطلاق (٣) في قول ابن القاسم (٤)، وإن "قدمت" (٥) لذلك رجلاً "عقد" (٦) عليها ففيها روايتان إحداهما: أنه كمقدماً على نفسها و"الأخرى" (٧): أنه يجوز بإجازة السيد (٨)، قال في المدونة: و من تزوج أمة (رجل) (٩) بغير إذن (١٠) لم يجر وإن أجازته السيد (١١) و يفسخ وإن ولدت الأولاد ولو اعتقها السيد قبل طمعه بالنكاح فلا بد من فسخه و لا يتزوجها السيد إلا بعد الاستبراء من مائة الفاسد (١٢)

وكذلك إن اشتراها في (تلك) (١٣) العدة "فلا" (١٤) يوطئها

- (١) المدونة (١٨٨/٢) الكافي (٥٤٦/٢)، التفريع (٦٣/ب/خ) العقد المنظم (٧٠/١).
- (٢) المدونة (١٨١/٢) قال سحنون، من قلت و كل نكاح لا يقر عليه أهله على حال يكون فسخاً بغير طلاق فيقول مالك: قال ابن القاسم: نعم.
- (٣) ماقطة من "ب" وهي واجبة الإثبات لابن القاسم يقول بفسخ النكاح بطلاق.
- (٤) المدونة (١٨٥-١٨٤/٢) حيث قال: كل ما اختلف الناس فيه من نكاح أجازته بعض العلماء و كلهم بعضهم بأن طلقها زوجها يلزمه الطلاق مثل: الأمة تتزوج بغير إذن سيدها. فهذا يدل على أن نكاح مختلف فيه ثم قال بعد مسائل: أما: اختلف الناس فيه فالفسخ في ذلك تاليفة.
- (٥) في "أ" أقامت. (٦) في "أ"، مقده.
- (٧) في "ع"، الآخر، والمواب ما أثبتته لأنه يرجع إلى الرواية.
- (٨) الروايتان في الكافي باب النكاح العبيد والإماء والمولى عليه (٥٤٦/٢)، التفريع (٦٣/ب) العقد المنظم (٧٠/١).
- (٩) ماقطة من "ب".
- (١٠) في "ج"، إذن سيدها، في "ب"، إذن سيده، وما في نسخة "ب" خطأ.
- (١١) المدونة (١٨٦/٢).
- (١٢) انظر المدونة (١٨٦/٢).
- (١٣) ماقطة من "أ".
- (١٤) في "أ" ولا

حتى تنقضي (١) ، قال : و "لو" (٢) باع الأمة رجل أو باعته هي نفسها
 بنير اذن السيد فأجازه السيد جاز (٣) . واستدل بعض الشيوخ بهذه
 المسألة على أن من تعدى على ملعة رجل فباعها و علم المشتري
 "بتعدى" (٤) البائع فأجاز رثها البيع أن البيع جائز و هو قول سخون
 في مسألة الغصب ، و قال أشهب : لا يجوز البيع لأن الغاصب و المشتري
 دخلا على قراره ، و تأول بعضهم مسألة الأمة على أن المشتري ظن أن (٥)
 سيدها و كلفها على بيع نفسها و هو خلاف ظاهر الكتاب (٦) .

-
- (١) المصدر السابق : ١٨٧/٢ .
 (٢) في "أ" : إن .
 (٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٤) في "ع" ، "ج" ، فتعدى ، هو الصواب ما أثبتته لامتناع الكلام .
 (٥) في "أ" ، "أ" ، هو الصواب ما أثبتته .
 (٦) أي ظاهر المدونة السابق ذكره في هذه الصفحة .

ما جاء في "نكاح" (١) الكتابيات
وأنكحة أهل الشرك

و يجوز للمسلم أن يتزوج كتابية (٢) و يكره ذلك ابتداءً (٣)
ابن القاسم : وأما كرهه مالك لما تغذى ابنه الولود و هو يقبل
و يضاعف و ليس له متعها من ذلك و لا من الذهاب الى الكنيسة (٤)
فان كانت "حرية" (٥) فالكره فيها أشد لتركه ولده بدار الكفر (٦)
قال ابن القاسم : وأنا أرى أن يطلقها "من غير" (٧) قضاء (٨) و قيل:
أما كرهه ذلك لأنها قد تمويه حاملا منه فتدفع مع المشركين وولده
معيها (٩) و قيل سبب الكراهة ما يقع بين الزوجين من المودة و
الرحمة و لا ينبغي مودة أهل الشرك (١٠) و قد كرهه مالك أيضا
استرضاع "الكوافر" (١١) لما يفدين به الولد من البائسين و هي
ناشئة من الخمر و الخنزير (١٢) و اختار ابن الهندي و ابن المطار

-
- (١) في "ج"، نكاح.
(٢) الكافي (٥٤٣/٢).
(٣) المدونة (٣٠٦/٢) مواهب الجليل (٤٧٧/٣).
(٤) المدونة (٣٠٦/٢).
(٥) في "ع" بريئة، و المواب ما أثبتته لعدم استقامة الكلام بدونها.
(٦) التاج (٤٧٧/٣) و من القاضي مياض، و أيضا تعليل الكراهة في المدونة (٣٠٦/٢).
(٧) في "ع"، "ب"، بغير.
(٨) المدونة (٣٠٦/٢).
(٩) التاج (٤٧٧/٣).
(١٠) و هو قول عبد الحميد بن الطائغ، مواهب الجليل (٤٧٧/٣).
(١١) في "ج"، الولد الكافرة.
(١٢) المدونة (٤١٦/٢).

أنه لا يجوز نكاح الحريية "قائلاً" (١)؛ وقد سئل ابن عباس عن
ذلك "مقال" (٢) لا يحل و "تلا" قوله " (٤) تعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا
يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ) الآية (٥) و حدث بذلك "النفسي" (٧)
فأعجبه (٧).

(مألة) وقد تزوج جماعة من الصحابة رضي الله عنهم نساء
أهل الكتاب منهم عثمان بن عفان نكح نائلة بنت "الفراصة" (٨)
الكلبية (٩) وهي نصرانية (١٠) فأسلمت عنده بمدة
و حسن إسلامها و لحقت بالمحالات ، قال الليث بن سعد : وكانت
مجاوبة الدهوة لما قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه بقي ثلثية
أيام لم يدفن فأتى رجل من كلب على ناقصة فامتأن نائلة في

(١) في "أ" : قال .

(٢) في "ج" : قال .

(٤) في "أ" : قول الله .

(٥) سورة التوبة آية (٢٩) .

(٦) في "ج" : اللخمي .

(٧) رواه ابن أبي شيبة ، المصنف (١٥٩/٤) والطبري في : جمر تفسيره (١٠٧/٦)
و ذكره عنه ابن العربي في أحكام القرآن (٥٥٦/٢) ، و روى ابن أبي
شعبة هذا الجواز عن أبي مياض والحكم . المصنف (١٥٩/٤) و ذكره ابن
المنذر عن مجاهد والثوري الاثراني (٩١/٤) .

(٨) في "ع" "ب" : الفراصة ، و الصواب ما أثبتته .

(٩) هي نائلة بنت الفرافصة بن الأحمس الكلبية زوجة أمير المؤمنين
عثمان بن عفان كانت غليظة شائرة من نوات الرأي والشجاعة .

المشتبه في الرجال أسمائهم و أنسابهم (٥٠١/٢) .

ترجمتها في طه ابن سعد (٤٨٣/٨) ما لأهلم للزركلي (٣٤٢/٧) .

(١٠) المدونة (٢٠٨/٢) ، رواه ابن لهيعة عن رجال من أهل العلم ،
و أخرجه البيهقي في سننه (١٧٢/٧) .

الدخول على عثمان رضي الله عنه فأذنت له و هي تحب أنه ممن
أخوانه فربط ناقةه في "حلقة" (١) الباب و دخل فقال (لها) (٢) اكثفي
من وجهه فكشفت (له) (٣) منه فأخرج من كمنه "حجرة" (٤)
"فشدخ" (٥) (٦) بها وجهه فدمعت عليه نائلة فقالت: اللهم اقطع
يده وأهلك أهله و ماله "وولده" (٧) و أدخله نار جهنم خالدا
مخلبدا فيها أبدا قال: "فخرج" (٨) الكلبي فذهب "ليحمل" ناقةه فمصدت
عليه فقطعت يده ثم انطلق إلى أهله و كانوا ببطن بطن "مكة"
فوجد الصيل قد ذهب بأهله و ماله (٩) وولده (١١) فكان الكلبي
بعد ذلك يطوف بالبيت و يقول: اللهم اغفر لي و ما آراك تفعل
فان نائلة دعت علي بثلاث دعوات استجبت لها في "ثنتين" (١٢)

و بقيت الخائشة .

- (١) في "ع"، "ب"، "ج"، "ح".
 (٢) ما قبله من "ب".
 (٣) ما قبله من "ب".
 (٤) في "ب"، "ب"، "أجرة" و الصواب ما أثبتته .
 (٥) في "ب"، ففتح، في "ب"، "ع"، "ج"، فشرح، و الصواب ما أثبتته إذ لا معنى لهما هنا .
 (٦) الشئ من الكبير في الشيء الرطب أو كسر الشيء الأجوف كالرأس و نحوه، نساً، ان العرب (٢٨/٣) . (شذخ) .
 (٧) ما قبله من "ج".
 (٨) في "ع"، "ب"، "ج"، فجزم، و الصواب ما أثبتته .
 (٩) في "ب"، ليحصل، و الصواب ما أثبتته .
 (١٠) في "ب"، أودية مكة، بزيادة، أودية .
 (١١) ما قبله من "ب"، "ب".
 (١٢) في "ب"، اثنين .

و تزوج طلحة * بن عبد الله * (١) (٢) يهودية (٣) من أهل الشام
و تزوج حذيفة بن اليمان * (٤) (٥) يهودية فكتب : إليه صم
أن * خل * (٦) سبيلها فكتب إليه حذيفة أحرام هي فكتب إليه * (٧) :
لا ولكن أخاف أن * تواقموا * (٨) (المومسات) (٩) يعني الزواني (١٠)
لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (١١) فشرط فيهن المصاف (١٢) .

- (١) في "أ"، "ع"، "ب"، "ي" : ابن مبيد الله والصواب ما أثبتته .
- (٢) التميمي القرشي ثامن من أصله و أحد المبشرين بالجنة لسم يشهد بدر العذر هو أبلي يوم أحد يلاء حسنا و قدى النبي صلى الله عليه و سلم بنفسيه هو هو أحد الاقبياء الذين نفموا بالامام بأيمان السر و باليسيف مما (ت - ٥٣٦) ترجمته في الامابة في تمييز الصحابة (٢ / ٥٢٩) ، الامتصاص (٢ / ٢٦٤) ، أمد القابة (٣ / ٥٩) .
- (٣) أخرجه البيهقي في سننه (٧ / ١٧٢) هو رواه ابن أبي شيبة بلفظ تزوج رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم يهودية . المصنف (٤ / ١٥٨) .
- (٤) في "ع"، "ب"، "ج" : اليماني والصواب ما أثبتته .
- (٥) المصنف الكوفي من الآثار من السابقين الأولين بها حسب من رسول الله صلى الله عليه و سلم .
- أحاديثه في كتب العنة ثنيث من المائة (ت ٥٣٦) .
- ترجمته في الامابه ٣١٨ / ١ و الامتصاص (١ / ٣٣٤) أمد القابة (١ / ٣٩٠) .
- (٦) في "ع"، "ج"، "ي" : خلي والصواب ما أثبتته لأن فعل الأجر هنا يجزم بحذف حرف العلة .
- (٧) في "أ" : فقال ، والصواب ما أثبتته .
- (٨) في "أ" : توقموا ، والصواب ما أثبتته لأن مقصوده الوقاع و هو الجماع .
- (٩) أخرجه البيهقي في سننه (٧ / ١٧٢) قريبا بهذا اللفظ و لفظه : تزوج حذيفة امرأة يهودية فكتب إليه صم ، خل سبيلها فكتب اليه .
- و إن كانت حراما فعلت فكتب صم ، اني لا أزم أنها حرام لكن أخاف أن تواقموا المومسات منهن . قال ابن حجر في مله هذا الامر : لا بأس به و رواه عميد بن منصور في سننه (١ / ١٩٣) .
- (١٠) لسان العرب (٦ / ٢٥٨) . (ومن) .
- (١١) سورة المائدة آية ٥ .
- (١٢) ذهب إليه مجاهد و الشافعي و مفيان الثوري كما فسرهما مجاهد =

مع غفلته عن الحجة لأن المسلم "ليس بولي" (١) لها (٢) فإذا
 زوجها من معلم فنكحها باطل ، وقال ابن وهب : يعقد عليها
 المسلم من معلم و الكافر من كافر (٣) ، قال اللخمي : وهذا مثل
 قول أبيه وهو أبين قيا ما "على" (٤) المعتقدة و قد أجازها مالك (٥)
 قال ، و اختلف في الأمة النصرانية (هل) (٦) يزوجه سيدها المسلم
 من مسلم ؟ فأجاز ذلك ابن القاسم و محمد و منعه أبو مصعب (٧)
 قال ، و على هذا لا يزوج معتقته النصرانية ، و في كتاب محمد قيل لابن
 القاسم : فان زوج المسلم (٨) وليته النصرانية من نصراني قال : لا
 أفسخه لأنها نصرانية تزوجت بغير ولي إلا أن المسلم العاقد ظلم
 نفسه (٩) لئلا أقامهم على ذلك (١٠) ، قيل له : فهل للمعلم أن يزوج
 أمته النصرانية من نصراني أو غيره؟ قال نعم و هو من قبل المليك
 لا من قبل الولاية (١١) ، قال بعض القرويين : أما تزويجه إياها من غير
 معلم فحاش (١٢) ، وأما من معلم فلا يجوز (١٣) ، لأن المعلم لا يجوز
 له نكاح الأمة الكتابية و لا يظلمها إلا بالمليك كان حرا

(١) في "ج" ، غير الولي .

(٢) النوادر من كتاب محمد و ابن حبيب (١٦١/ب/خ) .

(٣) المتبعية ، البيان (٦٦/٥) ، قال ابن رشد ، و قد أجاز ابن حبيب أن
 يزوجه من نصراني إذا لم تكن من نساء الجزية . و هذا أصح .

(٤) في "ج" "ج" ، من ، و الصواب ما أثبتته .

(٥) المتبعية ، البيان (٢٩٣/٤) . (٦) ما قلته من "ج" .

(٧) و على هذا مشي خليل و شراحه . منح الجليل (٢٩١/٣) ،

الغرضي (١٨٨/٣) شرح الزرقاني (١٨٣/٣) .

(٨) ما قلته من "ج" . (٩) النوادر من كتاب محمد (١٦١/ب/خ) .

(١٠) شرح الغرضي (٨٨/٣) . (١١) التاج و الاكلیل (٤٣٨/٣) .

(١٢) شرح منح الجليل (٢٩١/٣) .

(١٣) التاج و الاكلیل من ابن عزيونس (٤٣٨/٣) .

أو فبدا (١) قال مالك: "و لا يزوجه" (٢) من غلام له معلم (٣) قال
ابن الحطاب: وأنا كانت الكتابية بين مسلمين فوليتها الكافر أخ
بعقد نكاحها إلا أن "يأبى" (٤) فيزوجها السلطان بعد الاذكار اليه
وإن كانت من المسيبات أو "من" (٥) الممثلة أو المستأنات فأمرط
الى السلطان (٦).

(فسرع) و يكتب في صداقها (أبها) (٧) التزمت الاغتسال من حيضتها
وأنها تجبر عليه تحرزا من الخلاف في ذلك، فقد قال ابن القاسم في
المدونة: (يلزمها) (٨) (٩) ذلك، قال ابن المواز: وهي من الأزواج
يريد أنها داخلة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَخْضَرْنَ﴾ (١٠) قال
غيره: والله حكم من معلم وكافر فيقضي فيه (١١) بحكم الاسلام
قال (١٢) أشهب: لا تجبر (١٣) هو قال بكر (١٤) القاضي وهذه

- (١) المدونة (٢/٣٠٦).
- (٢) في "و لا يزوجه" بزيادة: يجوز لا هي واجبة الاسقاط.
- (٣) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.
- (٤) في "أبى" يتأبى.
- (٥) ماقطة من "أ".
- (٦) و قاله ابن طمون المعتد المنظم (١/٧١).
- (٧) ماقطة من "أ".
- (٨) ماقطة من "ب".
- (٩) المدونة (١/٣٢-٣٣) باب في اغتسال النصرانية من الجنابة والحيض.
- (١٠) سورة النساء آية (٢٢٢).
- (١١) في "أ" فيها.
- (١٢) في "أ" و قال.
- (١٣) المتبعية، البيان (١/١٢١) أشهب عن مالك.
- (١٤) في "أ" أبو بكر هو المواب بكر لعدم وجود هذه المسألة في
كتاب القاضي أبي بكر.

الرواية أصح (في المصلى) (١) لأن الفعل (لا يصح) (٢) الأبنية و هي
لا "تنويه" (٣) (٤) قال ابن شعبان: و لأنها ليست من التوابين و لا من
المتطهرين (قال غيره) (٥): و لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (٦)
فإننا كتب (لتزامها) (٧) في "الصدق لزومها" (٨) (لاقتضال) (٩) قولاً
واحداً، و اختلف أيضاً هل يجبرها على الاقتضال من الجنابة أو لا؟ قال في
المدونة: لا يجبرها الجواز و لا ما كذلك (١٠) و قال عبد الملك (في
الثمانية) (١١): يجبرها (على الاقتضال) (١٢) من العيضة و "الجنابة"
جميعاً (١٤).

(معالة) (١٥) و لا يجوز "لمبد و لا لحر" (١٦) أن يتزوج أممة

-
- (١) ماقطة من "أ"، "ج".
(٢) ماقطة من "أ".
(٣) في "أ": تنويه، و الصواب ما أثبتته لعدم امتقانة الكلام بها.
(٤) ذكره ابن رشد إلا أنه رجع تأويل آخر و هو أن النية إنما تشترط
في صحة الفعل للحالة، و أما الوطء في حق الزوج فلا البيان (١٢٢/١٢١٤/١)
(٥) ماقطة من "أ".
(٦) سورة البقرة آية (٢٥٦).
(٧) ماقطة من "ج".
(٨) في "ع" "ب" "ج"، الصدق لزومها - زيادة - و المطف و الوقب اسقاطه
(٩) ماقطة من "ب".
(١٠) المدونة (٣٣-٣٢/١) إثباتها.
(١١) ماقطة من "أ"، و الأولى لأن فيها زيادة بيان.
(١٢) ماقطة من "أ"، "ب".
(١٣) في "أ"، النفاس، و الأولى ما أثبتته.
(١٤) حكاهما ابن رشد رواية من مالك البيان (١٢٣/١) و قال ابن رشد
هذا اختلاف ليس على ظاهره إذا كان بجمدها أدى من الجنابة ليباشوط
كل مرة الجسم من النجاسة فلا ينجس بذلك فله أن يجبرها و إلا فلا (١٢٤/١)
(١٢٤/١) حكاه القرطبي من محمد بن عبد الحكم.
الجامع لأحكام القرآن (٩٠/٣).
(١٥) في "أ"، فرع.
(١٦) في "أ"، "ب"، لحر و لا لمبد.

كتابية لأن الله تعالى شرط الإيمان في تزويج الأيماء فقال: ﴿فَمِمَّنْ
 مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ مِنْ قَتْلَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ (١) هذا (هو) (٢) المشهور
 من قول مالك (٣) وابن القاسم (٤) ، و قال أشهب في كتاب محمد:
 فيمن أسلم و تحته أمة كتابية لا ~~ي~~ يفرق بينهما (٥) ، وأجاز
 أبو حنيفة نكاحها و جعل المدة في الآية بيانا للأكمل (٦) ، و لا
 يجوز عند مالك ~~في~~ رحمه الله "وطء" (٧) الوثنيات "بنكاح و لملك"
 (٨١٩)
 (أو اختلف في المجوسيات فقال مالك و ابن القاسم: لا "يوطأن" (١٠)
 بنكاح و لملك) (١١) (١٢) و قال ابن شعبان: أجاز (يعني) (١٣) أهل
 المدينة ذلك بالملك (١٤) وأجازه أبو ثور بالنكاح (١٥) و الملك
 قال اللخمي: و ذكر عن حديفة بن اليماني أنه تزوج "مجوسية"
 (١٦) (١٧)

- (١) سورة النساء آية (٢٥).
- (٢) ما قبله من "أ".
- (٣) الموطأ ، المنتقى (٣/٣٢٨-٣٢٩) المدونة (٢/٣٠٦).
- (٤) النوادر من كتاب محمد (١٩٥/ب/خ) ، المنتقى (٣/٣٢٨).
- (٥) النوادر (١٩٥/ب/خ) قال ابن أبي زيد: لعله يريد أن عتقت أو
 أسلمت لأن ذكر عنه محمد بن المواز بعد في (ص/١٩٦/خ) الآية النصرانية
 تحت النصراني الحر أو عبد أن أسلم الزوج عرض عليها فان أسلمت
 أو اعتقها سيدها ثبت نكاحه و لا أفسخه حتى تنقضي العدة.
- (٦) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٢/١١١).
- (٧) في "ج" ، نكاح ، و الصواب ما أثبتته ليشمل النكاح و الملك.
- (٨) في "أ" ، بملك و لا نكاح.
- (٩) المدونة (٢/٣٠٧).
- (١٠) في "أ" : لا يجوز و طؤه.
- (١١) ما قبله من "ب" و هي واجبة الاتبات.
- (١٢) المدونة (٢/٣٠٧) ، الكافي (٢/٥٤٢-٥٤٣).
- (١٣) ما قبله من "ع" ، "ج".
- (١٤) منهم: سعيد بن المسيب ، المحلي (٩/٤٤٩).
- (١٥) ذكره ابن حزم في المحلي (٩/٤٤٩).
- (١٦) في "ج" ، قرشية.
- (١٧) رواية ابن حزم في المحلي (٩/٤٤٩) رواه ابن المنذر في الإشراف
 (٩٢/٤).

و اختلفوا في الوجه الذي أباح ذلك منهم فقيل: لأنهم أهل كتاب (١)
 وقيل لقوله عليه السلام: ((سنوا بهم سنة أهل الكتاب)) (٢) قال
 اللخمي: وكلا الوجهين ضعيف لأنه يلزم على الأول (جواز) (٣) نكاح
 الوثنيات لأنهم يزعمون أنهم على شريعة إبراهيم عليه السلام
 وأما الحديث فأنه (٤) جاء في الجزية (٥) فلا يلزم منه:
 (حل) (٦) النكاح واختلف في (٧) المائة هل هم منف مسم
 النصارى أم لا وفي السامرة (٨) هل هم منف من اليهود أم لا ؟

-
- (١) حكاة ابن القمار من بعض المالكية . الجامع لأحكام القرآن
 للقرطبي (٧٠/٣) .
 (٢) أخرجه مالك في الموطأ بالمنتقى: ١٧٣/٢ بالبيهقي في المتن (١٨٩/٩)
 ابن أبي شيبة في مصنفه وأبو حنيفة في الأموال (٤٠٧/٥) ضعفه ابن
 حجر وقال: وهو رواه ابن أبي عاصم في كتاب النكاح بسند حسن . . .
 وقال: كنت سمعت الخطاب فذكر من عنده المجوس فوثب عبد الرحمن
 ابن عوف فقال: أشهد لأبائنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول: إنما المجوس طائفة من أهل الكتاب فأحلوهم على ما تحملون
 عليه أهل الكتاب تلخيص الجبير (١٧٢/٣) .
 (٣) ما قلته من " . .
 (٤) في "ب" ، "ج" ، فأنما . (٦) في "ب" ، تحليل .
 (٥) وعلى ذلك حظه مالك في الموطأ ، المنتقى: ١٧٣/٢ .
 (٦) ج ما سبق، وقيل: لغة ، من خرج من دين إلى دين آخر . لسان العرب
 (١٥٨/١) ذهب السدي إلى أنهم فرقة من أهل الكتاب وقال به إسحاق
 وابن المنذر . تفسير القرطبي (٤٣٤/١) ، تفسير الطبري (٣٢٠/١) .
 وذهب مجاهد إلى أنهم فرقة بين اليهود والنصارى لا دين لهم .
 تفسير الطبري (٣١٩/١٥) هو قال ابن زيد: هم دين من الأديان كانوا
 بنزيرة الموصل يقولون لا إله إلا الله وليس لهم عمل ولا كتاب ولا
 نبي إلا قول لا إله إلا الله ولم يؤمنوا برسول الله . وقال آخرون:
 هم قوم يعبدون الملائكة ويطعون إلى القبلة . تفسير الطبري (٣١٩/١)
 جامع القرطبي (٤٣٤/١) يقول السدي ومن معه: يجوز نكاح نساء
 وعلى قول مجاهد وابن زيد وآخرون لا يجوز نكاح نساءهم .
 (٨) السامورية: قبيلة من قبائل بني إسرائيل قوم من اليهود
 يخالفونهم في بعض دينهم . لسان العرب (٣٨٠/٤) ونحوه في الفصل في
 الملك والأهواء والنحل لابن حزم (١٩٨-١٩٩) وبهامشه الملك والنحل
 للشهرستاني (٥٨/٢) . حيث جعلوها فرقة من اليهود .

فصل [في أنكحة أهل الشرك]

وإنكحة أهل الشرك فمذنباً فامدة و يصحبها الامام (1)

الأفهام يستند إليه (٢) التحريم كمنكاح "نات" للمعاصم (٣) (٤)

(و الخاتمة) (هـ) قال اللخمي: أنكتهم تصح بالاسلام و يلزم كلاً

منهما* (٦) العقد قبيل الدخول و بعده و سواء كان صحيحا أو

فاسداً أو تزويجها في العدة أو نكاح متعة ثم ثبتاً عليه حتى انقضت

العدة و مضى الاجل في المتعة (٧) ، فإننا أسلم "مجوس" (٨) أو فسيهه

و تحتہ اُختیان قلہ اُن یختار ایںہا شاء گمانت الاولیٰ او الثانیۃ

و يفارق الأخرى و هو ٤ تزوجها في "مقد" ١٠ "١" (٩) مقدين (١٠) :

وفي الترمذي، أنه عليه السلام خير فيروز الديلمي (١١) "نا" (١٢)

اسلم و تحته أختان في ٢ حدا هما " (١٣) (١٤) و هذا قول ما لـ

(١) المبتقى (٣/٣٤٦)، مختصر خليل و شروحه كشرح الخطاب، هذا هو.

المشهور من المذهب قيل: صحيحة • مواهب الجليل (٤٧٨/٣) •

(۲) فی "ا" منه (۳) فی "ع"، "ب"، "ج"، "ذات" .

(٤) قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: أَجْمَعُوا أَنْ الزَّوْجَيْنِ إِذَا أَحْلَمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ

أن لهما البقاء على النكاح الأول إلا أن يكون بينهما نسب أو رضاع

یوجب تحریماً •

(٥) ساقطة من "ج" . (٦) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، كلاهما .

(٧) التاج والأكليل (٤٧٩/٣) من اللخمي. (٨) في "١": المجوسي.

(٩) في "أ" أو في زيادة حرف الجر في •

(١٠) الكافي (٥٥٠/٢) شرح الزرقاني (٢/٢٣٠).

(۱۱) هو فیروز الدیلمی یکن ابا همد الرحمن ابن اخت النجاشی .

صاحبي هو قاتل الأسود الجنس الذي أدهى النبوة باليمن له أحاديث

(ت في خافة عثمان و قيل في خافة معاوية رضي الله عنهم) ترجمته في

أسد الخابة (٤/٧١-٤٧٢) تقريب التهذيب (١١٤/٢).

(١٢) في "أ"، انفا، والصواب ما أثبتته ليستقيم الكلام.

(١٣) في "٦" : انعدام ما هو هو خطأ .

(١٤) ذكره المؤلف بجمعناه و نص الترمذى: أتيت النبي صلى الله عليه

و سلم فقلت يا رسول الله انى اسلمت و تحتى اختان ؟ فقال رسول الله

وأصحابه و حكى أبو الفرج عن "ابن الماجشون" (١) أنه إذا أسلم
 "من" (٢) أختين انفخ نكاحهما (٣) قال (٤) : و هو قول مسن
 أرضى من "سليما ثنا" (٥).

(مسألة) و أما أن أسلم من أكثر من "أربع" (٦) تزوجهن
 في عقد أو عقود فليختر أربعا منهن و سواء كن أوائل
 أو أواخر لحديث غيلان الثقفي (٧) ((أن أسلم و منسده
 مشر نحوه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اختر منهن
 أربعا و فارقنا "سافر من" (٨) (٩) . و اختلف إذا أسلم على
 مشر و لم يدخل فذهب ابن القاسم أنه لا شيء لمن

صلى الله عليه وسلم : ((اختر أيتها ثقت)) السنن (٤٢٨/٢) و قال :
 هذا حديث حسن ، و رواه أبو داود ، معالم السنن (٢٧٨/٢) ، و ابن ماجه
 في سننه (١٩٥٠-١٩٥١) ، موارد الضمان إلى زوائد ابن حبان م (٣١٠) .

(١) في "ع" ، "ج" : ابن الماجشون .

(٢) في "أ" : على .

(٣) بداية المجتهد (٤٩/٢) قال ابن رشد : و لم يقل بذلك أحد مسن
 أصحاب مالك .

(٤) القائل هو أبو الفرج .

(٥) في "ع" : أصحابنا .

(٦) في "ع" ، "ب" ، "ج" : أربعة .

(٧) هو غيلان بن سليمة بن متعب الثقفي صاحب أسلم بعد فتح الطائف
 و كان تحت مشرة نحوه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار
 منهن أربعا (في خلافة عمر بن الخطاب) ترجمته في أمد الغاية (٢٤٣/٤)

(٨) أخرجه الترمذي (٤٢٦/٣) بلفظه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم

أن يختار أربعا منهن ، و ابن ماجه (١٩٥٣) رواه ابن حبان بلفظه

أمك أربعا و فارق سائرهن ، و رواه البيهقي (٤٩/٧) (١٨٨١) و أحمد في

سننه (٤٤/٢٥) .

(٩) في "ع" ، "ب" ، "ج" : باقين .

"فارقهن" (١) من الصداق لأنه مغلوب على الفراق (٢) وقال ابن
 محرز: و يكون الفسخ فيهن على قوله بغير طلاق (٣)، وقال ابن
 حبيب: بل بطلاق (٤) ولكل واحدة نصف صداقها (٥) - يريد لأنه
 يختارها (٦) في التمين، وقال محمد: لكل واحدة خمس صداقها
 لأنه (٧) لو فارق الجميع (لزمه صداقان) (٨) فلكل واحدة خمس
 صداقها (٩)، قال ابن محرز: وعلى مذهب القولين يكون الفسخ بطلاق
 (مما لى) وأما (١٠) أعلم من أم و بنتها (١١) تزوجها
 في (مقد) (١٢) أو "مقدين" (١٣) فإن لم يكن بنى بهما فله الخيار في
 أحدهما (١٤) كالختين هذا قول مالك وابن القاسم في المدونة (١٥)
 وقال غيره: لا يجب (١٦) واحدة منهما (١٧) قال بعض القرويين:

-
- (١) في "أ"، فارق منهن .
 (٢) التاج (٤٨٠/٣) من اللخمي. ولم يفكر قولاً آخر .
 (٣) على قوله الأول أما قوله الجديد فالفسخ بطلاق . المدونة (١٨١/٢)
 والمشهور بغير طلاق، كفاية الطالب (٦٦/٢) .
 (٤) حكاه من ابن حبيب وابن المواز العدوى في حاشيته على كفاية
 الطالب (٦٦/٢) .
 (٥) مصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٦) في "أ"، مختار .
 (٧) ما قدلة من "ج" .
 (٨) ما قدلة من "ب" .
 (٩) النوادر (١٩٥/ب/خ)، حاشية العدوى (٦٦/٢) .
 (١٠) في "أ"، أنا .
 (١١) في "ع"، "ب"، أبيته .
 (١٢) في "ب"، فقد واحد - بزيادة - واحد .
 (١٣) في "أ"، فقد بن .
 (١٤) في "ع"، أحدهما .
 (١٥) التكاثر الخامس (٣١٠/٢) .
 (١٦) في "أ"، يجبر، أو الصواب ما أبيته .
 (١٧) المدونة حكاه مخزون عن بعض الرواة (٣١١/٢) .

غزيراً "أو" (١) أسلمنا قبل البناء فاختلف فيه على خمسة أقوال
قال ابن القاسم في المدونة: سواء قبضت ذلك أو لم تقبضه يخير
النزوح بين صداق المثل و يدخل أو يفارق بطلقة و لا شيء لها كمن
نكح بثفويض (٢) . و قال عبد الملك: و ان قبضت ذلك فلا شيء لهما
(٤) غيرة بنى بها أو لم يبن و قاله ابن القاسم في الواضحة (٣) و لامدية
و كتاب محمد (٥) و ٣ متحصنه (٦) غير واحد من الشيوخ (٧)؛
قال بعض القرويين (و) (٨) على هذا القول ان قبضت نصفه قبل البناء
كان لها نصف صداق المثل و كذلك في الثلث و في جميع الأجزاء (٩)
و كذلك ان دخل بها و لم تقبض (١٠) نصفه على مذهب ابن القاسم
(١١) و "قال" (١٢) أشهب في كتاب محمد: "يصلها" (١٣) ربح دينار ان لم

(١) في "ب" ، و - بدل - أو .

(٢) المدونة (٢/٤١١) .

(٣) النواير (١٩٦/ب/خ) .

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٦) في "ع" ، "ج" ، استحسن .

(٧) منهم ابن أبي زيد حيث قال: هو المعمول به . المصدر السابق
نفس الصفحة . و قال ابن محرز: هذا هو المشهور . و خير من قول ابن
القاسم (٣/٣٦٩) .

(٨) ما قطة من "أ" .

(٩) النواير (١٩٦/ب/خ) .

(١٠) ما قطة من "ب" .

(١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(١٢) في "أ" ، قاله ، و الصواب ما أثبتته لأن الكلام قد انتهى منسند
قوله ، ابن القاسم و القولان مختلفان .

(١٣) في "أ" ، يخطئها ، و الأولى ما أثبتته لأنه جواز شرطه .

تكن قبضت الخمر (١) و يدخل يعني وإن قبضت فلا شيء لها فيسره
 "و أن" (٢) لم "يعطيا" (٣) ربح دينار فصخ النكاح بينهما (٤)
 و امتحنه أصبح (٥) هو حكى البرقي من أهلب أنه يعطيها صداق
 المثل (٦) هو قال (محمد) (٧) بن الحكم: القياس أن لها قيمة الخمر
 كمن تزوج "بشعر" (٨) لم يبد صلاحه (على الجذ) (٩) فلم يجد ثمنه
 ذلك حتى أرمته (١٠) أن النكاح لا يفتح ولها قيمته (١١) قال اللخمي:
 و هو أحسن هو قال ابن العطار: إذا أعلم النحراني قبل البناء و كان
 الصداق خمرًا أو خنزيرًا "فيجبر" على أن يعطيها صداق المثل و قيل:
 أقل ما "استحل" (١٤) به قال ابن الفخار: و هذا غلط وإنما
 روى ابن الموارث من ابن القاسم أنها إذا قبضت ذلك ذلك فلا شيء
 لها "فيهر" (١٥) "و قال" (١٦) في المدونة: يخير بين أن يعطي صداق

- (١) المصدر السابق نفس الصفحة.
- (٢) في "أ"، "ب"، "ف" إن .
- (٣) في "أ"، يعطيها هو الصواب ما أثبتته لأنه مجزوم بلم .
- (٤) المصدر السابق نفس الجزء. الصفحة
- (٥) المصدر السابق نفس الصفحة .
- (٦) (١٢) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عمرو أبو اسحاق البرقي، من فقهاء مصر، روى من أشهب و ابن وهب و عنه النحاس بمصر و روى عنه يحيى بن مصر. (ت ٢٤٥هـ) ترجمته في المدرك (٦٠/٢) .
- (٧) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة . (٧) ما قلقة من "أ" .
- (٨) في "أ"، على ثمر . (٩) ما قلقة من "أ" .
- (١٠) النوادر من مختصر الكبير (١٧٢/ب/خ) .
- (١١) المقيس عليه في المختصر الكبير. النوادر (١٧٢/ب/خ) .
- (١٢) في "ع"، فيجبر .
- (١٣) في "أ"، يستحل .
- (١٤) النوادر (١٦٦/ب/خ) .
- (١٥) في "أ"، فقال هو الصواب ما أثبتته لأن الكلام مستأنف

المثل أو يفارق ولا شيء عليه (١)، وأما أن "يجبر" (٢) على صداق

المثل (قلا) (٣) .

(ع) وما قاله ابن المطار في رواية البرقي من أنشبه (٤) .

(فسر) واشتلف أنا أسلمنا بعد البناء ولم تقبض الخمر فقال

ابن القاسم في المدونة: "لها صداق المثل (٥) قال محنون: يمسوم

دخوله بها، هو قال محمد: لا شيء عليه (٦) .

(مسألة) (٧) وأما أن أسلمنا وقد كان تزوجها بخير مهر أو قرظا

ذلك فقال ابن القاسم في المدونة: "لها صداق المثل (بعد البناء

و بخير المزوج قبله في صداق المثل) (٨) أو يفارق وماوى بين

هذا وبين من تزوج بخمر أو "خنزير" (٩) (١٠) قال اللخمي: وأرى أن

لا شيء عليه إلا ربح دينار "بحق" الله تعالى" (١١) ، قال ابن محرز:

معنى الأول أنهما قصدا إلى إسقاط المهر من غير أن يعرضا به ومعنى

(١) المقبولة النكاح الخامس (٢١١/٢) .

(٢) في "ق" "ب" ، يخير هو الجواب ما أنشبه لقوله في المدونة: يلزم .

(٣) ما قبله من "ق" ، وهي واجبة لإثبات لعدم الصحة الكلام بدونها .

(٤) المتقدمة في ص ٤٨٤

(٥) المدونة النكاح الخامس (٢١٧/٢) .

(٦) النواذر من كتاب محمد (١٩٦/باخ) ، هو قال محمد: هو خلاف المدونة .

يقصد قول ابن القاسم المذكور قبل هذا .

(٧) ما قبله من "ق" .

(٨) ما قبله من "ق" ، وهي واجبة لإثبات لثبوتها في المدونة ولعدم

استقامة المعنى بدونها .

(٩) في "ق" ، بخنزير .

(١٠) المدونة النكاح الخامس (٢١٧/٢) .

(١١) في "ق" ، للحق .

الثاني: [لهما صوحا بذلك، فان أسلما قبل الدخول فلم يختلف أنه لا يدخل حتى يغودي صداقا ٣ المثل (١) وان أسلما بعد الدخول فقال ابن الموار: لا شيء لها (٢) هو قال ابن حبيب: لها صداق المثل (٣) قال ابن القايي: هذا خلاف المأونة هو قال أبو عمران وأبو محمد (٤) بل هو وفاق والمخالف للمدونة قول (٥) ابن الموار .

(مسألة) وأما ان أسلم الزوج والزوجة كتابية فانه يثبت عليها (٦) وان كانت مجوسية فعرض عليها (٧) (٨) الاسلام حينئذ فان أسلمت ففرق بينهما وان أسلمت بقيت (له زوجة) (٩) (١٠) قال بعض القرويين: و مواء بنى بها " أولم يهن (١١) قال (١٢) ابن القاسم في مسألة الصبي يعلم أبوه وقد زوجه مجوسية (١٣)

- (١) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
 (٢) البنوار من كتاب محمد (١٩٦/ب/خ) (٣) المصدر السابق نفس الصفحة .
 (٤) بمعناه في نفس الصفحة في المصدر السابق .
 (٥) في "٩" : لا مدونة - إنما هو - قول - بزيادة : إنما هو .
 (٦) في "٩" : يثبت النكاح بينهما .
 (٧) التاج والاكلیل (٤٧٧/٣) و قال ابن ناجي في شرح الرسالة : مع الكراهة في الامتدانة كما يكره للمعلم نكاح الكتابية ابتداء .
 مواهب الجليل (٤٧٧/٣) .
 (٨) في "ع" "ب" "ج" : عليه والمواب ما أثبتته لأن الكلام اذا أسلم الزوج فيعرض الاسلام على الجوسية . (٩) ماقطة من "٩" ، "ب" .
 (١٠) المدونة (٢٩٨/٢) الموطأ : المنتقى (٣٤٦/٣) واحتدل مالك في الموطأ بقوله تعالى : **وَلَا تُنكِحُوا بِحِمِّ الْكُوفِرِ** للمتحنة آية (١٠) كما استدلل به الباغي بأن أسلم الزوج إنما يمنع استدامة النكاح ولا يقتضي ايقاع فرقة . المنتقى (٣٤٦/٣) (١٣) المدونة (٣٠٩/٢) .
 (١١) ذهب الى هذا الباغي في المنتقى (٣٤٦/٣) وابن رشد في البيان (١٣٧/٥) هو قال : هو القياس .
 (١٢) في "٩" : أم لا قاله ، في "ب" ، "ج" : أولم يهن قاله .

و هذا مثله و عند أشهب و أصبح أن أسلمه قبل البناء
 "مزيل" (١) للعممة (كل سلام الزوجة (٢) ، قال ابن القاسم
 في المدونة: إلا أن يبعد ما بين أسلميهما فتتقطع
 (٦)
 العممة (٣) بينهما (٤) (قال) (٥) : ولم يحد مالك البعد
 و أرى الشهر و أكثر منه قليلا (٧) ، و في رواية أخرى و أرى
 الشهرين و كذلك في كتاب محمد (٨) ، و قال ابن اللبابة (٩)
 و معناه أنا غفل عنهما (١٠) ، و قال أشهب : لا يفسر
 بينهما (في المدخول بها) (١١) حتى تخرج من العدة (١٢)
 قال محمد : و أصحابنا على قول ابن القاسم

-
- (١) في "أ" : مزيلا و هو خطأ .
 (٢) النوادر من كتاب محمد (١٩٥/ب/خ) من أشهب و أصبح و استدل
 الباجي لهذا القول بأنه لما يمنح استقامة النكاح من أسلم
 أحد الزوجين إذا وجد قبل البناء فإنه يقطع العممة كما لو
 أسلمت الزوجة أولا . المنتقى (٣٤٦/٣) .
 (٣) ماقطة من "أ" : و هي واجبة الأثبات لعدم استقامة الكلام
 بدونها .
 (٤) المدونة في النكاح : الخامس (٢٩٨/٢) .
 (٥) ماقطة من "ج" :
 (٦) في "ع" : "ج" : العبد و هو خطأ .
 (٧) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٨) النوادر من كتاب محمد (١٩٦/١/خ) .
 (٩) هو محمد بن محمد بن وشاح مولى الأقرع يكنى أبا بكر و يعرف
 بابن اللبابة من أصحاب يحيى بن عمرو و به تفقه و أخذ عن محمد بن
 عمرو و حمديس و غيرهما . و عنه زياد بن عبد الرحمن و محمد بن
 النازور و دنا بن أسامة عيل . كان فقيها جليل القدر عالما
 باختلاف أهل المدينة ألف كتاب الطهارة ، و كتاب صفة النبيين
 و كتاب فضائل مالك (٣٢٣هـ) ترجمته في رياض النفوس (٢٨٣/٢) (٢٩٢)
 المدارك (٣٠٤/٣) (٣١١) .

.....

(١٠) النوادر من كتاب محمد (١٩٥/ب - : ١٩٦/ب/خ) .

(١١) ماقظة من ١٣٠٠ .

(١٢) المصدر السابق (١٩٦/ب/خ) هو استدلال الباجي لأشهب بأن
الفرقة إنما تكون بحكم التوقيف وامتثالها من الاسلام
وانقضاء العدة قبل التوقيف والامتناع من الاسلام فلا تنقطع
به العصمة بينهما كالיום واليومين .

((و قاله أيضا أشهب)) (١)، و زوى أبو زيد عن ابن القاسم أنه يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة فان ثبت استبسرات نفسها بحيضة (٢).

(قصر) فان كان الزوج صبيا زوجه أبوه مجوسية فأسلم فلا يفسخ نكاحه الا ان ثبت على اسلامه حتى يحتلم فتقع الفرقة بينهما الا ان تعلم هي حينئذ قطعى (له) (٣) زوجة، قالوا: ولو زوجه كتابية لم يفرق بينهما بإسلامه وان بلغ (٤).
(مسألة) واما ان أعلمت المرأة قبل الزوج فسموا

نساء المهر. كانا كتابيين أو مجوسيين (٥) فان كان (٦) قبل الدخول فقد بانت منه و لا صداق لها و لا متعة لأن الفسخ من قبلها و لا خلاف في ذلك. و إن كان بعد البناء فلها مهره و مؤخره (٧) ثم هو أحق بها ان أسلم في عدتها و الا فقد بانت منه (٨) قال بعض القرويين: و لا خلاف في ذلك.

(١) ماقطة من "أ"، "ع"، "ب".

(٢) النوادر (١٩٦/٧) منح الجليل (٣/٣٦٣).

(٣) ماقطة من "أ".

(٤) المدونة (٢/٣٠١).

(٥) في "أ"، مجوسين أو كتابيين هو هو خطأ.

(٦) في "ع"، "ب"، "ج"، كانا هو الصواب ما أشبهته، لأنه يرجع على الاسلام.

(٧) في "أ"، "ب"، مهرها مهره و مؤخره هو في "ج"، بدلها - مهرها.

(٨) العتبية بالبنيان (٤/٤٥١) النوادر من كتاب محمد (١٩٦/٧).

للجنة الواردة فيه (١) .

(قصر) و هل . . . ينفق عليها في العدة لكونه أحق بهما

قال ابن أبي زمنين : ٣ خلفاً (٢) في ذلك قول ابن القاسم

فروى عنه ^١ ينفق (٣) و به قال محمد و روى عنه عيسى

لا ينفق لأن الفسخ جاء من قبلها (٤) X قال : و "هذه الرواية" (٥)

أحسن عند أهل النظر (٦) و إذا وقع الفسخ بإسلام أحد

الزوجين كان بغير طلاق (٧) .

(مسألة) و اختلف "قول ابن القاسم" (٨) أنا أعلمت

النصرانية دون زوجها قبل البناء و قد قبضت الخمر فقال

في العتبية : تكرر الخمر عليهما أن كانت قائمة و تغسر

(١) قاله ابن شبرمة : " كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم يعلم الرجل قبل المرأة و المرأة قبل الرجل فأيهما أسلم قبل الآخر عدة المرأة فهي امرأته فان أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما . قال الألباني : معضل منكر فانه مخالف الحديث ابن عباس . و لفظه : (كان أمشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه و سلم كان إذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض و تطهر فأفاطهت حل لها النكاح فإذا هاجرت زوجها قبل أن تنكح ردت إليه) ، رواه البخاري : فتح الباري (٤/٤٦٨) فهنا خلاف قوله له في هذا الحديث : ((فان أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما)) هذا وجه النكار فيه ، و إما وجه كونه معضلاً فلأن ابن شبرمة غالب رواياته عن التابعين . رواه الفليل : (٢٢٢٨/٦-٢٢٢٩) .

(٢) لعتبية : البيان (٥/٤٦٢) . (٥) في (٣ " : و هي .
(٢) في (٣ " : و اختلف - بزيادة : و المطفة (٧) المدونة (٢/٢٩٨) .
(٤) المصدر السابق (٥/٤٣٢) و استدرك الباجي بأنها معتدة منه يملك استجابة وطئها كالمطلقة الرجعية . المنتقى (٣/٣٤٥)
(٦) قاله ابن رشد في البيان (٥/٤٣٢) .
(٨) في " ج " : قول مالك و ابن القاسم - بزيادة : مالك .

للزواج قيمتها (١) هو قال في كتاب ابن حبيب: لا تغرم شيئاً (٢)؛
 قال اللخمي: "أرى إذا" (٣) كانت الخمر قائمة أن ترد إلى
 الزوج ولا تكسر عليه لأن إسلامها (٤) فسخ النكاح فإن فاتت
 الخمر غرمت قيمتها "قال" (٥) مالك وابن القاسم: إذا كسان
 الصداق صرخاً فأنها إذا أسلمت تركه فإن "فاتت" (٦) غرمت
 قيمته، قال: وإن أسلم هو قبل البناء أو بعده ولم تكن قبضت
 الخمر أو تزوجت على أن لا صداق لها فلها في الوجهين صداق
 المثل لأنها "هنا" (٧) تبقى زوجة.

(فرع) وإذا أسلمت الزوجة وحدها فقال مالك وابن القاسم:
 تستبرأ ثلاث حيض (٨) فإن اختلفا فقالت: حضت بعد أسلمي ثلاث
 حيض وقال الزوج: إنما أسلمت منذ عشرين ليلة، فقال ابن القاسم
 في العتبية: الزوج ممدق بمنزلة الذي يطلق زوجته ويريد رجعتها

(١) لم أجده في العتبية.

(٢) النواذر (١٩٦/ب/خ).

(٣) في "أ" و "أرى" أن.

(٤) في "ب": إسلامه، هو الصواب ما أثبتته لأنها هي التي أسلمت
 دون زوجها.

(٥) في "أ": كقول.

(٦) في "أ": فات.

(٧) في "أ": ما هنا - بزيادة: ما.

(٨) المدونة (٣٠٢/٢ - ٣٠٣).

فيسقول: "من طلقك" (١) و تقول هي: منذ شهرين و قد حضنت
 ثلاثا أن القول قولها (٢). قالوا: و ما اشترط أهل الكفر من
 الشروط في انكحتهم فلا تلزم "باسلامهم" (٣) كما لو طلق أحدهم
 ثلاثا ثم تزوجها قبل زوج ثم أسلم فانه يقيم معها (٤) و لا
 يمنعون من نكاح البنات والأمهات والأخوات إذا "استحلوه" (٥)
 في دينهم و يمنعون من الزنا (و يؤبون عليه) (٦) (٧) ، و روي
 أن الرسول - ﷺ - عليه السلام أقر جماعة أسلموا
 بعد أزواجهم منهم صفوان بن أمية (٨) أسلم ^{إسلام} زوجته (٩) بنت
 الوليد بن المغيرة (١٠) بشرين (١١) ، و منهم عكرمة ابن
 أبي جهل (١٢) أسلم بعد إسلام أم حكيم بنت ...

- (١) في "ج"، "ب"، "ط" : طلقك أمي .
 (٢) في نوازل أصبغ : المتبعية : البيان (٤٦٥/٥) .
 (٣) في "ج" : بعد إسلامهم . (٤) المدونة (٣١٢/٢) عن مالك .
 (٥) في "ج" : استحلوهم . (٦) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة .
 (٧) ساقطة من "ج" .
 (٨) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب القرشي المكي صاحب مسنن
 المؤلف . مات أيام مقتل عثمان و قيل غير ذلك .
 ترجمته في : ط . ابن سعد (٤٤٩/٥) التقريب (٣٦٧/١) .
 (٩) في "ج" ، "ب" : زوجته .
 (١٠) هي ناجية بنت الوليد بن المغيرة . لم أجد لها ترجمة
 سوى ذكر ابن حجر لاسمها في معرض ترجمته لصفوان بن أمية .
 الإضافة في تمييز أسماء الصحابة :
 (١١) ذكره المؤلف مختصرا ، و الحديث في الموطأ :
 المنتقى (٣٤٠/٢ - ٣٤١) .
 (١٢) عكرمة بن أبي جهل القرشي أسلم بعد الفتح بقليل ، و كان
 من طالحي المسلمين .
 ترجمته في أسد الغابة (٧١/٤) .

الحارث (١) (٢) و٩ ما أبو صفيان (٣) فأسلم "قبل" (٤) هند (٥)
 بشير بن (٦) و بقيت له زوجة و روى عن ابن عباس أن زيلسب
 بنت النبي صلى الله عليه وسلم أسلمت قبل أبي العاص (٨) بنت
 ملين و ردها إليه بالنكاح الأول (٩) و في رواية عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده أنه قال (١٠) : بنكاح جديد (١١) .

- (١) هي أم حكيم بنت الحارث بن هشام بن المغيرة زوج مكرمة بن
 أبي جهل ، حضرت يوم أحد ثم أسلمت في الفتح و كان زوجها قير
 إلى اليمن فتوجهت إليه بائن من النبي صلى الله عليه وسلم .
 ترجمتها في ط . ابن سعد (٢٦١/٨) ، أسد الغابة (٣٢١/٧) .
- (٢) المصدر السابق (٣٤٥/٣) .
- (٣) هو صخر بن حرب بن أمية كان من أشرف قريش و تاجرا كبيرا
 فضل قريش رأيا في الجاهلية أسلم ليلة الفتح كان من المؤلفين
 عن أسلمه (ت ٣٢ هـ و قيل غير ذلك) ترجمته في أسد الغابة
 (١٤٨/٦ - ١٤٩) .
- (٤) في ٩٠٣ هـ بعد أسلم .
- (٥) هي هند بن عتبة بن ربيعة أسلمت في الفتح بعد أسلم زوجها
 أبي صفيان ، شهدت اليرموك ، ماتت في خلافة عمر بن الخطاب .
 ترجمتها في ط . ابن سعد (٢٣٥/٨) ، أسد الغابة (٢٩٢/٧ - ٢٩٣) .
- (٦) أخرجه البيهقي بمعناه ١٨٦/٧ .
- (٧) زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكبر بناته ، أمها
 خديجة (ت ٨٨ هـ) . ترجمتها في ط . ابن سعد (٣٦٠/٨ - ٣٦١) أسد الغابة
 (١٣١ - ١٣٠/٧) .
- (٨) أبو العاص ابن الربيع بن عبد العزى قيل : اسمه لقيط ، و قيل
 هيثم و قيل مبشم ، صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم . ترجمته
 في أسد الغابة (١٨٧/٦) الاستيعاب (١٧٠١/٤ - ١٧٠٤) .
- (٩) أخرجه الترمذي في سننه (٤٣٩/٣) و أبو داود ، معالم السنن (٢٧٥/٢)
 و البيهقي في سننه (١٨٧/٧) الحاكم (٢٠٠/٢ - ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ - ٢٣٩) .
- و ابن ماجه (١/٦٤٧) .
- (١٠) باقطة من ٩٠٣ هـ .
- (١١) أخرجه أبو داود ، معالم السنن (٢٧٥/٢) الترمذي في السنن
 (٤٣٩/٣) أحمد (٢٠٧/٢) و ابن ماجه (١/٦٤٧) و الحاكم (٢٣٩/٣)
 و البيهقي في السنن (١٨٨/٧) ، و ضعفه أحمد و حكي البيهقي .

فصل

[في نكاح التفويض]

- و نكاح التفويض جائز (١) و هو أن لا يقبل صداقا في العقد
ثم الزوج بالخيار فإن فرض الصداق المثل فأكثر لزم ، وإن
الزوجة (٢) و أن فرض أقل كان لها الخيار إذا كانت رشيدة أو
لأبيها إننا كانت بكرا فإن رضا بذلك "لزم" و إلا فسخ (٤) النكاح
(بطلاق) (٥) (٦) قال اللخمي: و استحسن أنها كانت ذات وصية
(أن يكون) (٧) النظر إلى الوصي بكرا كانت أو ثيبا قالوا: يختلف
إذا دخل قبل الفرض ثم فرض أقل صداقا "مثلها" (٨) فقال
مالك في النكاح الأول ، لا يجوز للاب أن يضع من صداق ابنته
البكر إذا لم يطلقها الزوج (٩) . فعلى هذا لا يجوز
= من الدارقطني أنه ضعفه و أن البخاري قال: حديث ابن عباس
أصح في الباب من حديث عمرو بن شعيب .
(١) رسالة ابن أبي زيد: كفاية الطالب (٦٣/٢) و قال القلشاني
من غير خلافة المنيقي (٢٨٠/٣) و حكى الإجماع في ذلك .
(٢) الرسالة: كفاية الطالب (٦٣/٢) و عرفه ابن حرفة: ما حُقِّق
دون تسمية مهر و لا مفاطه و لا صرفه لحكم أحد الحدود (١٧١/٥)
(٣) المنيقي (٢٨١/٣) و استدلل بأن الزوج قد ملك استباحة بقومها
بدليل صحة النكاح . الرسالة مع كفاية الطالب (٦٤/٢) .
(٤) في "ع" "فسخ" و إلا لزم ، هو الصواب ما أثبتته لاستقامة المعنى .
(٥) ماقطة من "أ" .
(٦) المدونة (٢٣٧/٢) الرسالة مع كفاية الطالب (٦٤/٢) قال
القلشاني: يطلقه بائنة .
(٧) ماقطة من "ب" .
(٨) في "أ" : المثل .
(٩) المدونة (١٥٩/٢) .

(له هنا أن يرضى) (١) بدون صداق المثل، قال: وكذلك الوصي (٢)
 وهو قول ذكره الغير في النكاح الثاني (٣) قال: لأنها تمتحق
 صداق المثل "بالدخول" (٤) فلا يجوز للاب ولا للوصي
 الرضا "بدونه" (٥) (٦) وقال مالك: يجوز ذلك للاب ولا يجوز
 للوصي (٧)، قال (٨) ابن القاسم: يجوز للوصي على وجه النظر
 وقد تقدم ذلك، وقال أيضا: يجوز أن يرضى الولي
 قبل الميسر وبعده بأقل من صداق المثل (١٠) يريد بالولي الأب
 "و" (١١) الوصي. قال ابن القاسم في المدونة: ولا يجوز
 رضا (١٢) البكر بأقل من صداق مثلها ولا "عفوها" (١٣) ممن
 نصف الصداق كانت مولى عليها أم لا؟ (١٤) وقيل: يجوز لها
 ذلك إذا لم يؤل عليها، وأما المولى عليها فلا (١٥) وطرحه

سحنون (١٦).

-
- (١) في "ق" أن يرضى ما هنا.
 (٢) التاج (٥١٦/٣) عن اللخمي.
 (٣) المدونة (٢٣٧/٢-٢٣٨).
 (٤) في "ق": بعد الدخول، والصواب ما أثبتته.
 (٥) في "ق": بقوله، وهو خطأ.
 (٦) التاج (١٥٦/٣).
 (٧) المدونة (٢٣٧/٢).
 (٨) في "ق" هو قال - بزيادة، وأو العطف.
 (٩) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة.
 (١٠) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة.
 (١١) في "ق"، "ب"، "أ" أو.
 (١٢) في "ق": يزوج الوصي، والصواب ما أثبتته.
 (١٣) في "ق": عفوها (١٤) المدونة (٢٣٧/٢).
 (١٥) المصدر السابق (٢٢٥/٢). (١٦) منح الجليل (٤٦٤/٣).

(مسألة) (قال في المدونة) (١) : و ليس للزوج البناء
 حتى . يفرض (٢) فانما يفرض صدق المثل وجب عليها التمكين
 فإن امتنعت حتى "تقبضه" (٣) وجب عليه الاقهار فان أبى حتى
 يدخل فقال ابن القمار: "فالذي" (٤) يقوى في نفسي أن يوقف
 الحاكم المهر حتى تتم نفسها اليه إلا أن يكون جرى العرف
 بتقديمه فيقدمه لها (٥) .

فصل

[في المتعة] (٦) (٧)

قال مالك في المدونة : و ليس للمتعة (٨) حد معلوم (٩)
 قال ابن عباس : أعلاها خادم وأدناها كسوة (١٠) وقال
 (١) ما قطة من "١" .
 (٢) المدونة (٢٣٦/٢) .
 (٣) في "١" : تقبض .
 (٤) في "١" : الذي .
 (٥) منح الجليل (٤٦٢/٢) و ذهب ابن شاذي بعد المتبني - إلى أن
 لها حبس نفسها للفرض لا للتعليم المفروض و ظاهره أن الخلاف في
 النقد لا في كل المهر . منح الجليل (٤٦٢/٣) .
 (٦) ما قطة من "١" و في "ب" : العتبية و الصواب ما أثبتته لأن الكلام
 بعدها يتعلق بيها .
 (٧) عرفها ابن عرفة بأنها : ما يؤمر الزوج بإعطائه الزوجة
 لطلاقها . الحدود : (١٨٣) .
 (٨) في "١" : في المتعة و الصواب ما أثبتته لثبوتها لذلك في
 المدونة (٢٣٤/٢) .
 (٩) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة . الموطأ : المنتقى (٨٩/٤) .
 (١٠) المدونة (٣٣٤/٢) و قال ابن القاسم : و قال ابن الميمني
 و ابن يمار و عمر بن عبد العزيز : و يحيى بن سعيد : أخرجه
 عن ابن عباس ابن أبي شيبة في المصنف (١٥٦/٥) و ابن جرير في
 تفسيره (٥٣٠/٢) بلفظ : متعة الطلاق أعلاه الخادم و دون ذلك الورق
 و دون ذلك الكسوة .

(٢) ابن "جغيرة" (١) على صاحب (الديوان) (٢) ممتعة ثلاثة دنائير
 (و) (٤) قال ابن المواز: هي على قدر حال الرجل و حال المرأة
 لقوله تعالى: عَلَى الْمَوْجِ قَدْرُهُ (و عَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ) (٥) (٦) (٧).
 و اختلف في وجوبها فقال مالك: لا يقضي بها لأن الله تعالى
 إنما جعلها على المحنين و على المتقين (٨) و قال فسيرة:
 كما لو قال حقا على المتفضلين فلذلك لا تجب (٩) و ذهب الشافعي
 إلى أنها واجبة يقضي بها (١٠) و قاله محمد بن مسلمة في المبسوط
 و إليه أشار "اللمحي" في (١١) التيسيرة (١٢).

-
- (١) في "ع"، "ب"، "ج" حجة و هو الصواب ما أثبتته .
 (٢) لم أجده له ترجمة .
 (٣) ماقطة من "ع"، "ب"، "ج" و هي واجبة الاثبات
 (٤) المدونة (٢/٢٣٤) .
 (٥) ماقطة من "ع".
 (٦) حكاه الباجي من مالك: المنتقى (٤/٨٩) .
 (٧) ماقطة من "ع"، "ب"، "ج".
 (٨) سورة البقرة آية (٢٣٦) .
 (٩) المدونة (٢/٢٣٣) و قال: و هو النذب و هو قول أصحابه
 و هو المشهور في المذهب الكافي (٢/٦١٧) منح الجليل (٤/١٩٤) .
 (١٠) و قال ابن رشد قريبا منه . بداية المجتهد (٢/٩٨) .
 (١١) التكملة الثانية للمجموع شرح المذهب (١٦/٣٨٩) .
 (١٢) ذكر الدردير هذا القول و لم ينسبه لأحد الشرح الصفي
 على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (٣/٤٤٤) .
 و قال يفرضيتها ابن مسلمة و ابن حبيب و الأبهري ،
 حاشية العدوى على كفاية الطالب (٢/٨٢) .

(فسر) قال ابن وهب وأشباهه و "أنا" (١) طلقها واحدة فلم يمنعها حتى "ارتجعا" (٢) فلا متعة لها (٣). قال فضل، فعلى هذا لا تجب المتعة في الطلاق الرجعي إلا بعد العتدة (٤)، واختلف أيضا إذا لم يمنعها حتى بانت منه ثم راجعها قال اللخمي: فالظاهر من قول ابن وهب وأشباهه أن لا متعة لها لأن المتعة (فقدت) (٥) عوضا من الفرقة فإنا رجع لم يكن عليه شيء، وقيل: عليه المتعة، واختلف (أيضا) (٦) إذا ماتت فقال ابن القاسم: لها المتعة و "تدفع" (٧) إلى ورثتها (٨) وقال أصبغ: لا متعة (لها) (٩) ولا يريد لأن المتعة تسلية لوحدة الفراق وهذه ماتت (١٠)، وقال ابن سعدون: قولهم "إن" (١١) المتعة للتعلي فيه اعتراض "لأنه يذكرها" (١٢) حسن مشرته ويزيدها عليه أسفا والظاهر أنها تشترع

(١) في "أ": إن .

(٢) في "ع"، "ب"، "ج": ارتجع .

(٣) المنتقى (٨٨/٤) قال الباغي لأن المتعة تسلية عن الفراق والتسلية بالارتجاع أعظم منه .

(٤) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة .

(٥) ساقطة من "ب"، "ج" .

(٦) ساقطة من "أ" .

(٧) في "ب"، وترجع .

(٨) المنتقى (٨٩/٤) رواه ابن المواز عن ابن القاسم . ووجه أنه حق ثبت لها فينتقل منها إلى ورثتها كسائر الحقوق .

(٩) ساقطة من "أ"، "ب"، "ج" .

(١٠) في "أ" : في .

(١١) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة .

(١٢) في "أ" : كأنها تذكرها .

غير معلل هو (قد) (١) قال ابن القاسم : أنها إذا ماتت تدفن
لورثتها فهذا يدل أنها ليست للتصلي (٢) .

(مسألة) (٣) قال اللخمي : ولا امتناع لتمع للمطلقة قبل
الدخول إذا سمّي لها "مداق" (٤) (٥) و "المختلعة و للمفتدة" (٦)

و المبارقة و الملازمة (٧) و المعتقة تحت "مبد" (٨)

تختار نفسها (٩) و التي رأت بغيب (١٠) و التي فسخ نكاحها

(لفساد قبل البناء و بعده و التي فسخ نكاحها) (١) لطريان

موجب الفسخ (١٢) هو روى ابن وهب عن مالك أن للمخيرة المتعة (١٣)

بسخ بخلاف المخيرة بالعتق .

(١) ما قطعه من "ج" .

(٢) انتهى كلام ابن سعدون - منح الجليل (١٩٤/٤) حاشية البناني
على الزرقاني (١٤٩/٤) .

(٣) في "ج" : فرع .

(٤) في "ج" : مداقا .

(٥) الموطأ : المنتقى (٨٨/٤) والمدونة (٢٣٤٤٣٣٢/٢) .

(٦) في "ج" : المختلعة و المفتدية .

(٧) المدونة (٢٣٤٤٣٣٢/٢) .

(٨) في "ج" : المبد .

(٩) حاشية العدوي على كفاية الطالب (٨٢/٢) .

(١٠) التاج (١٠٥/٤) عن اللخمي .

(١١) ما قطعه من "ع" ، "ج" ، و هي واجبة الاثبات .

(١٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة ، انتهى ٨٩/٤

(١٣) التاج (١٠٥/٤) و هي التي اختارت الفراق لتزوج الزوج
عليها ، ووجه قول مالك : أن الطلاق فيها إنما هو من الزوج النفي
جعل ذلك اليها و لعلها تختار من اختياره و هو قد عرضها للفراق
فتختار نفسها و هي كارهة لذلك مريدة للبقاء مع زوجها .

حاشية العدوي (٨٢/٢) التاج (١٠٥/٤) .

(قصر) (١) وإلّا طلق الزوج قبل الفرض والبناء فلا شيء لها سوى المتعة (٢) ، وإن مات أحدهما حينئذ ورثه الآخر ولا صداق لها (٣) وإن طلق أو مات بعد الفرض وقبل البناء وجب عليه في الموت المسمى وفي الطلاق نفسه (٤) وإن مات "أو" (٥) طلق بعد البناء وقبل الفرض وجب صداق المثل (٦) وإن كان قد فرض وجب المسمى (٧)

(قصر) ولو فرض لها في مرضه ومات قبل البناء لم يكن لها من الفرض شيء ولو دخل بها ثم مات كان لها الأقل من المسمى أو صداق المثل (٨) قال بعض القرويين: لأن الزيادة على صداق المثل وصية لو ارت (٩) (قال الأصح: قلوا سمي لها فماتت وصح هو بعدها وجبت التسمية لو رثتها) (١٠) (١١) ورواه عيسى بن

-
- (١) رجع إلى الكلام على نكاح التفويض .
 (٢) المدونة (٢/٢٢٤) .
 (٣) المنتقى (٢/٢٨١) في رواية ابن عبد الحكم وغيره من مالك المدونة (٢/٢٣٨) .
 (٤) المنتقى (٢/٢٨١-٢٨٢) .
 (٥) في "ع" ، "ج" : و - بدل - أو .
 (٦) المدونة (٢/٢٣٧-٢٣٩) .
 (٧) المنتقى (٢/٢٨٢) .
 (٨) المدونة (٢/٢٣٦-٢٣٧) المتبعية : البيان (٤/٤٣٤-٤٣٥) .
 (٩) وقاله ابن رشد : البيان (٤/٤٣٥) .
 (١٠) ماقطة من "أو" هي واجبة الإثبات .
 (١١) النوادر من كتاب محمد (١٦٩/ب/خ) .

ابن القاسم في العتبية (١) قال ابن المنوار ، أو لا يعجبني
ذلك (٢) قال هو (٣) لو سمي "للنميعة" (٤) أو للامة في مرضه ولم
يبين بها فنذلك لها في ثلثه "يخاف" (٥) به الروايات (٦) . و قال
عبد الملك ، لا شيء لها لانها لم يسم لها الا على المطايع (٧) .
(مسألة) و يجوز نكاح المرأة على صداق مثلها و يجب
بالعقد و يلزم نصفه بالطلاق و جميعه بالموت الا ان يتفقا على
شيء فيرجع الحكم اليه (٨) ، و اختلف انا تزوجها على حكمه
(٩)
أو حكمها أو حكم فلان على ثلاثة أقوال ، قال مالك في الكتاب
ذلك جائز (١٠) و قال غيره ، لا (١١) يجوز و يفسخ ما لم
يدخل (١٢) لأنه خرج من حد الرخصة و نحوه لابن القاسم ،

- (١) في النكاح الثالث : البيان (٤٣٥/٤).
- (٢) النوادر من كتاب محمد (١٦٩/ب/خ).
- (٣) في ٣* ، قال ابن الخوار و - بزيادة : ابن المواز .
- (٤) في ٣* ع ، ب ، ج ، للدينئة .
- (٥) في ٣* ، تحاص .
- (٦) المصدر السابق نفس الصفحة .
- (٧) المصدر السابق نفس الصفحة .
- (٨) منح الجليل (٤١٨/٣).
- (٩) و هو ما يعرف بنكاح التحكيم عرفه ابن عرفة ، بقوله :
قالوا ما عقد على صرف قدر مهره لحكم حاكم . الحدود (١٧٤).
- (١٠) الحدود المدونة (٢٤٢/٢).
- (١١) في ٣* ، غيره فلك - بزيادة . ذلك .
- (١٢) في ٣* ، تدخل .

قال : كنت أكره هذا النكاح حتى بلغني أن مالكا أجاز له فأخذت به و تركت رأيي (١) ، هو قال عبد الملك في كتاب محمد : أمسا على حكمها فلا يجوز و يفتح ما لم يدخل و أمّا على حكمه (قجائز كالتفويض) (٢) ، قال أبو القاسم ابن الكاتب : لم يختلف إذا تزوج على حكمه (٣) أنه " (٤) تفويض جائز (٥) و أمّا الخلاف في حكمها " و (٦) حكم فلان " قال التونسي " (٧) : ظاهر المدونة (٨) أن الخلاف في الجميع ، قال بعضهم : و انظر ما الفرق بين هذا و بين " التحكيم " (٩) في البيع و قد قالوا : إنه لا يجوز و لم يختلف المذهب فيه .

(شرح) فانّا قلنا بالجواز في " التحكيم " (١٠) فاختلف ما لذي

يجب فيه على ثلاثة أقوال :

-
- (١) المدونة (٢٤٢/٢) .
 - (٢) النواصر (١٦٩/٧ خ) .
 - (٣) ماقطة من " أ " .
 - (٤) في " أ " : فانه .
 - (٥) لم يذكر ابن عبد البر و الباجي و خليل خلافا في ذلك .
 - الكافي (٥٥٢/٢) المنتقى (٢٨١-٢٨٠/٣) ، منج الجليل (٤٦٢/٣) ، شرح الزرقاني (٢٣/٤) .
 - (٦) في " أ " : أ و .
 - (٧) في " أ " : و قال أبو إسحاق التواني .
 - (٨) كما سبق في ص ٥١ .
 - (٩) في " ع " ، " ج " ، الحكم .
 - (١٠) في " ع " : التلخيص ، هو هو خطأ .

قال ابن حبيب "من" (١) ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبح
أن الفرض يرجع إلى الزوج (و) (٢) سواء "جعل" (٣) الحكم إليه
أو إليها أو إلى أجنبي (٤) هو قال أشهب وعبد الملك مثل
ذلك "ثا" (٥) كان الأمر بيد الزوج أو أجنبي وإن "كان الأمر" (٦)
بيدها لم يلزمها ما فرض وإن كان صداقا المثل (٧).

وقال ابن القاسم في كتاب محمد: إن "رضيت بما حكم أو رضي
بما حكمت" (٨) أو رضيا بما حكم فلان (جائز) (٩) و "لا" (١٠) فرق
بينهما (١١) قال اللخمي، وافقت هذه الأقوال إذا كان الأمر
بيد غير الزوج أن لا يلزم الزوج فرض غيره، والسماح
بالخلاف هل يعود الأمر إليه أو لا يلزم إلا ما تراضيا عليه
وقال التونسي: لم يفرق ابن القاسم في "المدونة بين" (١٢)

تحكيم الزوج أو المرأة أو الأجنبي، هو قال: النكاح ثابت إن رضيت

-
- (١) في "أ"، قال .
 - (٢) ما قطة من "أ"، .
 - (٣) في "أ"، وكان .
 - (٤) النواذر (١٦٩/٢/غ) بمعناه .
 - (٥) في "أ"، إن .
 - (٦) ما قطة من "أ"، "ب"، .
 - (٧) المصدر السابق نفس الصفحة .
 - (٨) في "ع"، "ج"، رضي بما حكمت أو رضيت بما حكم .
 - (٩) ما قطة من "ب"، هو هي واجبة الاثبات .
 - (١٠) في "ع"، "ج"، لا، هو خطأ .
 - (١١) المصدر السابق نفس الصفحة .
 - (١٢) في "ب"، المدونة - في ظاهر قوله - بين بزيادة: في ظاهر
قوله .

بما حكم أو رضي بما حكمت (١) و لم يذكر ما الذي فرضت فعلى قياس
 "التفويض" (٢) أن فرضت صدق المثل فأقل لزمه (٣) كما "أنا أكان
 الحكم له" (٤) ففرض صدق المثل فأكثر فإن ذلك يلزمها وظاهر
 قوله - إن رضي بما حكمت - أنه لا "يلزمه" (٥) حكمها وإن
 فرضت صدق المثل أو أقل فأنما كان الأمر على هذا فقد
 خالف التفويض وصار لكاحا لا ينعقد إلا "بمثليتهما" (٦)
 معا وأجاز حكم فلان و لم ينكر "بما أنا" (٧) حكم "و ينهي
 أنا حكم" (٨) بصدق المثل أن يلزمها جميعا وإن حكم بأقل
 خير المرأة و بأكثر "يخير" (٩) الزوج، قال بعضهم : كوكيل
 له على الشراء و لها على البيع فأنما باع "لها" (١٠) "واشترى"
 له بالقيمة لزمهما، وإن اشترى بأكثر غير وجهه ، وإن (باع)
 بأقل خيرت وحدهما هو التي هذا نهي "أبو الحسن" (١٣) القاسمي

(١) المدونة (٢/٢٤٢ - ٢٤٣)

(٢) في "أ"، "ج"، "ع"؛ التحكيم .

(٣) العدوى على الخري (٢/٢٧٥) .

(٤) في "أ"، كان الحكم .

(٥) ماقظة من "أ"، في "ب"، يلزمها . و الصواب ما أثبتته للسياق .

(٦) في "أ"، بمثليتهما .

(٧) في "أ"، ما ، في "ب"، بما .

(٨) في "أ"، "ج"، كان .

(٩) في "أ"، خير .

(١٠) في "ج"، وليها .

(١١) في "أ"، و اشتراء ، و الصواب ما أثبتته للسياق .

(١٢) ماقظة من "أ" .

(١٣) في "أ"، ابن ، في "ج"، أبو الحسن ابن .

و تأول أنه إنما شرط في الكتاب رضا الزوج بحكم فلان لكونه
 فرض أكثر من صداق المثل هو أما لو فرض صداق المثل (ما قل) (١)
 فلا كلام له (٢) قال بعض القرويين : وهذا لا يختلف فيه (لأنهما
 قد جمعا حكما يفرضه صداق المثل من الحكم) (٣) وقال أبو محمد
 وغيره : إذا تزوج على حكمها ففرضت صداق المثل لم يلزم الزوج
 بخلاف إذا كان الحكم للزوج و فرض صداق المثل فإن ذلك يلزمها
 و ذلك كواهب الطلعة إذا أعطى قيمتها لزمته و لا يلزم
 الموهوب غرم قيمتها إلا برضا أو قوتها (٤) هو حكي ابن محرز
 عن أبي بكر بن عبد الرحمن و أبي موسى ابن مناس (٥) : (أنه) (٦)
 إذا تزوجها "على حكمها" (٧) فلا يلزمها إذا رضي بصداق المثل
 كما لا يلزمه إذا رضيت بصداق المثل و الحكم له .

-
- (١) ما قلعة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (٢) بمعناه في التاج (٥١٦/٣) العدوى على الزرقاني (٢٣/٤) ،
 منح الجليل (٤٦٣/٣) و استبعده ابن رشد .
 (٣) ما قلعة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (٤) الخروشي (٢٧٤/٣) العدوى على الزرقاني (٢٣/٤) ، منح الجليل
 (٤٦٣/٣) .
 (٥) أبو موسى ابن مناس من كبار فقهاء إفريقية و نبتها
 و المقدمين بها و له كلام كثير و تفسير لمسايل المدونة مسط
 معطرة و قد سمع من البوني .
 ترجمته في المدارك (٦٢٤/٤)
 (٦) ما قلعة من "ع" .
 (٧) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، بحكمها .

فصل

[في النكاح بالوكالة]

و يجوز أن يوكل الرجل من يزوج (١) و ينتهي الوكيل إلى
 "ما" (٢) جعل له فان وكله على امرأة بعينها بصدق مسمى
 فلا إشكال فيه (٣) و أن قال زوجني بما تراه نظرا فمسلا
 "يجوز" (٤) صدق المثل "ما" (٥) لا يتفاين فيه و أن قال ممن
 تراه من النساء فله أن يزوجه من مثله في قدره و "رحاله" (٦)
 بالمسمى أو بصدق المثل أن لم يسم (٧) و لا يلزم الوكيل أن
 "يسمي" (٨) له الزوجة قبل النكاح (٩) بخلاف المرأة تقول لوليها
 زوجني ممن أحببت فإنه يعلمها بالزوج في قول (١٠) و الفرق
 بينهما أن الرجل يحل عن نفعه بخلاف المرأة (١١) .

(مسألة) فإذا تعدى الوكيل فزوجه من غير التي مئن له أو
 من غير كفو أو بما لا يتفاين فيه ل أن لم يسم له "الصدق" (١٢)

(١) منح الجليل ٢٩٣/٣

(٢) في "٣" : حيث .

(٣) الكافي (٥٢٠/٢) .

(٤) في "٣" : يتعدى .

(٥) في "٣" : بما .

(٦) في "ع" : لا رحاله - و هو خطأ .

(٧) في الكافي (٥٢٠/٢) بمعناه .

(٨) في "٣" : يسم .

(٩) يلزمه النكاح اتفاقا إن كانت الزوجة لا تقة به .

منح الجليل (٢٩٤/٣) .

(١٠) الشايع (٤٣٢٩/٣) الكافي (٥٢٠/٢) . (١٢) في "٣" : صدقا .

(١١) منح الجليل (٢٩٤/٣) .

لم يلزمه النكاح فان سمي له المداق فزاد عليه فان علم
 بذلك قبل البناء غير في القبول أو يفارق بطلقة و لا
 شيء (١) (عليه) (٢) قال ابن القاسم في المدونة : ألا ان ترضى
 المرأة باسقاط الزيادة فيثبت النكاح (٣) ، و قال المفسرة :
 إذا لم يرض الزوج "و المرأة" (٤) فصح بغير طلاق . قال
 ابن سعدون : هذا (إذا كان) (٥) على أصل الوكالة بيّنة و على
 عقد النكاح بيّنة فان لم يكن على "الوكالة" (٦) بيّنة
 بما سمي له فعلى الزوج اليمين أنه ما أمره إلا بما يذكر (٧)
 فان حلف و النكاح بيّنة غير المرأة فان رضيت بما "مين"
 (٨)
 يجوز بغيره الزوج و إلا ردة النكاح (٩) ألا ان يرضى
 الزوج بالزيادة (١٠) و ان لم "يكن" (١١) على النكاح بيّنة
 فعلى المرأة اليمين (١٢) فان خلفت فعلى قول ابن القاسم لكل

-
- (١) ماقطة من "أ" .
 (٢) المدونة (١٧٤/٢) .
 (٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٤) في "أ" ، "ب" ، و لا المرأة .
 (٥) ماقطة من "أ" .
 (٦) في "ب" ، النكاح .
 (٧) منح الجليل (٤٥٤/٣) .
 (٨) في "أ" ، عقد .
 (٩) المصدر السابق (٤٥٥/٣) .
 (١٠) في "أ" ، الزوج - اليمين أنه - ، بزيادة .
 اليمين أنه .
 (١١) في "أ" ، تكن .
 (١٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

واحد منهما أن يرجع إلى قول صاحبه ما لم يفسخ بحكم
 و على قول سحنون : يفسخ بفراغهما من اليمين^(١٢) كاللعان^(٢)
 (فسر) فإن نكح الزوج من^{اليمين} والنكاح بينة حلفت
 ٣ الزوجة و لزمه^(٣) . النكاح بالزيادة و أن نكحت فعلى
 قول مالك^(٤) (٥) يلزمها^(٥) النكاح بما سمى الزوج و على مذهب
 شريح^(٦) و ابن القاسم إن حلفا أو نكلا^(٧) "تزاد"
 و هو الصواب .

(مسألة) قال في الكتاب : و أن قال الوكيل أنا أغرم
 ٣ الزيادة^(٨) و ابن الزوج لم يلزمه النكاح بذلك^(٩) ، قال بعض
 القرويين لا^(١٠) يقول علي في ذلك ضرر لأن المرأة^(١٠) تطالبني^(١٠)
 بلوازم مثلها و ليس نفقتها كنفقة التي صداقها أقل^(١١) .

-
- (١) في^٣ ، كالنكاح .
 (٢) فإن النكاح يفسخ بعد التلأم . مختصر خليل مع شرحه منح
 الجليل (٢٨٢/٤) .
 (٣) في^٣ : المرأة و لزم .
 (٤) من هنا يبدأ تاليفيا في الطمس إلى قوله في^(١٢) (١١٣) فمل .
 (٥) في^٣ : يلزمه .
 (٦) هو شريح بن الحرث الكندي مخضرم استقضاها عمر على الكوفة
 و أبتصر قاضيا إلى زمن الحجاج ، كان أعلم الناس باليقظة^(١٣) (ت ٨٨)
 و قيل غير ذلك ، ترجمته في ط . ابن سعد (١٠/٦) تهذيب
 التهذيب (٣٢٦/٤) .
 (٧) في^٣ : "ع" ، "ج" ، "زاد" .
 (٨) في^٣ : الزائد .
 (٩) المدونة (١٧٥/٢) .
 (١٠) في^٣ : "ع" ، "ج" ، "تطلبني" .
 (١١) معناه في منح الجليل (٤٥٤/٣) .

و لا أرضى قبول معروفك و "ممتلكك" (١) . قال اللخسي، إلا أن
يقول الوكيل لا أريد بذلك مفتي عليك وإنما أفعل ذلك
للزوجة لما يدخل عليها من الفراق حفظاً "لمحبة" (٢) أبيها
و نحو ذلك فيكون القول قوله (٣) .

(قصر) قال في الكتاب : و ان لم يعلم الزوج بالزيادة
حتى يلى لم يلزمه إلا الذى سعى لتفريط المرأة في التوثيق
"لنفسها" (٥) و لا يلزم "الوكيل" (٦) شيء لأنها صدقته و الزوج
يجعلها (٧) الزيادة و النكاح بينهما ثابت (٨) . قال بعض
القرويين : يريد "أن" (٩) عقد النكاح بالزيادة بيينة و ليس
على رضا الزوج (و الزوجة بالتمية) (١٠) بيينة (١١) . قال
أبو ابن الموار : بعد اليمين (الزوج) (١٢) فان لكل طفت الزوجة
و أخذت الزيادة (١٣) و هذا اذا لم "يكن" (١٤) لها بينة

-
- (١) في "أ" ، هيتك .
 - (٢) في "أ" ، لصحية .
 - (٣) في منح الجليل بمعناه (٤٥٤/٢) .
 - (٤) في "ب" ، معالة .
 - (٥) في "أ" ، بنفسها .
 - (٦) في "أ" ، الموكل .
 - (٧) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، ما جعلها .
 - (٨) المدونة (١٧٤/٢ - ١٧٥)
 - (٩) في "أ" ، "ب" ، على .
 - (١٠) ماقطة من "ب" .
 - (١١) التاج (٢ / ٥٦٢) .
 - (١٢) ماقطة من "أ" .
 - (١٣) التاج (٣ / ٥١٢) .
 - (١٤) في "أ" ، تكن .

على النكاح بالزيادة فإن كان لها بذلك بينة لم "تحلف" (١)
 وغرم الزوج الزيادة. قال أصهبغ ، وانا نكل فغرم "قله" (٢)
 أن يحلف الرسول فإن نكل أغرمه ما غرم (٣)، قال "محصة" (٤):
 هذا غلط ولا يمين على الرسول لأنه "لما" (٥) نكل لم يحكم
 عليه إلا بعد يمين الزوج ، و الزوج قد نكل (٦).
 (مأثمة) قال في الكتاب: و "أنا" (٧) أقر المأمور بعد
 البناء بالتعدي غرم الزيادة والنكاح ثابت (٨)، و قال في مختصر
 ابن شعبان : ليس لها إلا المسمى ولا شيء على الرسول (و) (٩)
 قال عبد الملك في كتاب محمد : يلزم الزوج صداق المثل وما زاد
 فعلى المأمور .

"قال" (١٠) عبد الحق من بعض شيوخه ، أنا "أقر بالتعدي" (١١)
 فلا يغرم حتى ينظر هل ينكل الزوج من اليمين (أو يحلف) (١٢)
 وصفة يمينه أن يحلف ما علم بما زاد المأمور إلا بعد البناء (١٣)

(١) في "أ" ، يحلف ، و الصواب ما أئتمته للسياق .

(٢) في "ع" ، "ج" ، له .

(٣) التاج (٥١٣/٣) .

(٤) في "ع" ، "ج" ، اللخي . و هو خطأ .

(٥) في "ع" ، "ج" ، "ب" ، لو .

(٦) المصدر المأثمة نفس الجزء والصفحة .

(٧) في "أ" ، "ب" ، إن . (٨) المدونة (١٧٥/٢) .

(٩) مأقطة من "أ" ، "ب" .

(١٠) في "أ" ، و قال بزيادة الواو والعطف .

(١١) في "أ" ، "ب" ، أقر الرسول بالتعدي .

(١٢) مأقطة من "أ" .

(١٣) في "أ" ، بنائه .

فإن حلف غرم الرسول "المقصر" (١) بالتعدي وإن نكحل كان هو المطلوب دون الرسول قيل له: فإن نكحل الزوج هل تجبر المرأة في أن تتبع الرسول "أ" أو باقراره "ب" (٢) بالتعدي أو تتبع الزوج بنكوله؟ قال: لا ولكن تتبع الزوج خاصة لأن الرسول إنما يغرم باليمين الزوج فإذا غرم بنكوله يرى الرسول.

(مسألة) (قال في الكتاب) (٣) ، وإذا دخل "الزوج" (٤) بعد علمه بالشد بتمدي المأمور لزمته الزيادة علمت (المرأة) (٥) أو لم تعلم (٦) ، قال (محمد) (٧) بن سعدون: ينبغي أن ينظر فإنا علمت المرأة بالزيادة قبل الدخول وإن لم تعلم "بأن" (٨) الزوج علم بها أن تقسم بينهما لأنها دخلت على أن ليس لها إلا ما سمي الزوج "المأمور" (٩) والزوج دخل على أن يؤدي الزيادة فتقسم بينهما وترجح في ذلك "ابن محرز" (١٠) والذي ثبت عليه "أنه" (١١) ليس لها إلا ما سمي الزوج واليه مال اللخمي في تبصرته (١٢).

-
- (١) في "أ" ، الباقي . (٢) في "أ" ، "ب" ، لقراره .
 (٣) ساقطة من "ع" ، "ج" . (٤) في "أ" ، الرسول وهو خطأ .
 (٥) ساقطة من "أ" ، والأولى اثباتها لأن فيها زيادة بيان .
 (٦) المدونة (١٧٥/٢) (٧) ساقطة من "أ" .
 (٨) في "أ" ، "ب" . (٩) في "أ" ، للمأمور .
 (١٠) في "أ" ، أبو محمد (١١) في "أ" ، "ب" ، أن .
 (١٢) ذكر البناي و عيش من اللخمي أنه قال : ظاهرهما ألفان والقياس ألف ونصف لإيجاب تعارض علمهما قسم ما زاد على ألف البناي على الزرقاني (٢٠/٤) منح الجليل (٤٥٧/٣) .

(مسألة) قال في الكتاب : و من خطب الى رجل امرأة
 بأمره فرضيت هي ووليها و ضمن الخاطب المداق فقال الرجل
 ما أمرته بطل النكاح و سقط الضمان منه و من الزوج (١) ، قال
 بعض القرويين ، يريد بعد يمين الرجل أنه ما أمره لأنه لو
 أقسر لزمه النكاح ، و في بعض روايات المدونة : قال علي بن
 ابن زياد : الضمان لازم (١) ، قال بعض القرويين : يعني يضمن
 نصف المداق لأنه " يفتح " (٢) بطلاق .

فصل

[في إذن المرأة لوليها في انكاحها]

و للمرأة أن تآذن لوليها أن يزوجه من رجل (٤) معين أو
 جماعة معينة أو ممن يراه فإن زوجها من المعين أو من أحد
 الجماعة المعينة مضى عليها (٥) فإن لم تعين أحدا " ر " أو (٦)
 فوضعت إليه فهل يعزفها بالزوج قبل العقد أو لا ؟ من مالك في
 ذلك روايتان (٣) أحدهما " (٧) ، وجوب التعيين (٨) لاختلاف أغراض

(١) المدونة (١٧٤/٢) .

(٢) قال في هامش المدونة : و قال غيره : يضمن الرسول ، و هو علي
 ابن زياد . اهـ من هامش الأصل (١٧٤/٢) .

(٣) في " أ " : فتح .

(٤) في " ب " : واحد .

(٥) التفريح (١٣/ب/خ) .

(٦) في " ع " ، " ج " ، و .

(٧) في " ع " ، أحدهما ، و الصواب ما أثبتته .

(٨) العتبية عن مالك ، البيان (٤٦٥/٤) .

النساء في ألاميان الزجان ، و الأخرى ، ليس عليه ذلك (١)
 لأنها رضية باجتماعه ، و إذا قلنا بهذه الرواية فزوجها من
 كفوها (٢) " بمثل صداق مثلها " (٣) جاز ذلك عليها و ان زوجها
 من (٤) غير كفو لم يجوز (٥) .

و اختلف إذا زوجها من نفسه ففي المدونة : لا يجوز إلا
 بعد اعلامها (٦) و ذكر ابن القمار (٧) قول آخر : إنه ليس
 عليه اعلامها (بذلك) (٨) قال اللخمي : و قد اختلف في هذا لامل
 في وكهيل (البيع) (٩) و الشراء إذا فعل ذلك من نفسه و اجراء
 غيره على المخاطب هل يندرج تحت (١٠) " الخطاب " (١١) أم لا
 و قيل : يمتنع هذا للتهمة بالمعاينة (١٢) و ان قلنا باندرج

- (١) المصدر السابق نفس الجزء و المفحة من سخون وكذلك في ٣٥٤
- (٢) في " ب " : لكفوها .
- (٣) في " ب " : بصداق مثلها ، في " ج " : بمثل صداقها .
- (٤) في " ب " : جوزها ، و هو خطأ .
- (٥) التفريع (٦٢/ب/خ) .
- (٦) المدونة (١٧٢/٢) في باب انكاح الولي أو القاضي امسرة
 من نفسه .
- (٧) في " ب " : المعطار .
- (٨) ماقطة من " ب " .
- (٩) ماقطة من " ب " ٩٠ .
- (١٠) في " ب " : تحته .
- (١١) في " ب " ، " ع " : الخطاب .
- (١٢) بناء على ما ذكره المؤلف هي ثلاثة أقوال : قول بالجواز
 لدخول المخاطب تحت الخطاب و القولان بالمنع أحدهما لعدم دخول
 المخاطب تحت الخطاب ، و الثاني : لمظنة التهمة .
 و نقل المودق و طيش عن اللخمي أنه جعل المنع إما لعدم
 دخول المخاطب تحت الخطاب أو لأنه مظنة تهمة معاينة .
 التاج و الاكليل (٢٠٠/٥) ، منح الجليل (٣٨٩/٦) .

المخاطب.

(مألة) و لو فوّضت الى وليين فزوّجها كل منهما
 من رجل فان عرف أولهما كان أحق بها و يفسخ نكاح الآخر
 قال محمد بن غير طلاق هو قال في الكتابه الا ان يدخل بها الآخر
 فيكون أحق بها (١) قال مالك في كتاب ابن حبيب: أو يتلذذ
 منها (٢) بشيء فيكون أحق بها (٣) قال ابن الكاتب (٤) : هذا
 على أن الآخر نخل قبل علمه بالقل (٥) و لو أنها تنازعا
 فوثب (٦) الآخر فوطئها لم يكن أحق بها و ترد الى الأول بعد
 الاستبراء (٧) قال (٨) محمد بن عبد الحكم وابن مسلمة و المفيرة
 (يفسخ) (٩) نكاح (١٠) الثاني و الأول أحق بها (١١) و حكاه
 حمدين من مالك : قال بعضهم: و هذا الخلاف "يجرى" (١٢) على الوكالة
 هل تنفسخ بنفس العزل أو بعد وصول العلم به (١٣) ؟

(١) المدونة (١٦٨/٢).

(٢) في "ب"، يلذذ بها .

(٣) التاج (٤٤٠/٣).

(٤) في "ب"، مالك في كتاب ابن الكاتب .

(٥) حكى ابن عرفة أنهم قيدوه بذلك، المصدر السابق نفس الجزء .

(٦) في "ج"، فوثب عليها .

(٧) قاله الماززي. منح الجليل (٢٩٨/٢).

(٨) في "أ"، "ب"، و قال بزيادة - و العطف .

(٩) ما قطة من "ب" .

(١٠) في "أ"، "ع"، "ب"، النكاح .

(١١) ما قطة من "أ"، "ب"، "ج" .

(١٢) في "ع"، يجي .

(١٣) ذهب مالك الى أنه لا تنفسخ الوكالة الا بعد وصول العلم
 و ابن القاسم يذهب الى أنها تنفسخ بنفس العزل (منح الجليل
 ٤١٤)

ولو أقر الوكيل أنه "زوجها" (١) حالما "بالتزويج" (٢) الأول
 لم يصدق عند ابن القاسم إلا أن تقوم بيّنة بذلك فيفسخ بغير
 طلاق هو لو أقر الزوج الثاني على نفسه بالعلم لفسخ نكاحه
 بغير طلاق و لزمه (جميع) (٣) المداق (٤) . وقال محمد: يفسخ
 بطلاق و هو الصحيح (٥) ، قال ابن سعدون: هذه المسألة إنما
 منح (٦) على أحد القولين "بأنه" (٧) لا "يلزم" (٨) تعيين
 الزوج للمرأة إذا فوّضت إليه ، و إنما إذا قلنا يلزمه ذلك
 فلم "يدخلا" (٩) فلها أن تختار أيهما شاءت و يفسخ نكاح الآخر
 لعدم أصلها "بذلك" (١٠) و أن مينا لها "ذلك" (١١) كان نكاح
 الثاني باطلا يفسخ أبدا لأنه تزوج محصنة و نحن أبو بكر
 ابن عبد الرحمن إلى أنه يصح أن يجرى على القول الآخر أيضا
 "لجواز" (١٢) أن تكون مينة لكل واحد منهما رجلا على (١٣)

(١) في "ج"، كان .

(٢) في "أ"، بالتزويج ، في "ر"، بتزويج .

(٣) ماقطة من "ب" .

(٤) و هو قول عبد الملك . منح الجليل (٢٩٨/٣) .

(٥) التاج (٤٤١/٣) .

فلق (٦) ، تلزم .

(٧) في "أ"، "ج"، أنه .

(٨) في "أ"، "ج"، يلزم الوكيل بزيادة الوكيل .

(٩) في "ع"، "ب"، يفعلها والصواب ما أثبتته للسياق .

(١٠) في "أ"، "ج"، به .

(١١) ماقطة من "أ"، "ب" .

(١٢) بياض في "أ" .

(١٣) ماقطة من "ج"، "ج" .

(من) (١) "سبق" (٢) بالعقد "منهما" (٣) كان له النكاح "فزوجا" (٤)
لا علم "لأحد منهما" (٥) بعقد الآخر .

(مسألة) (قال في الكتاب) (٦) فإن لم يدخل بها واحد منهما
(و لم يعلم الأول منهما) (٧) فسخا معا بطلاق (٨) هو قال محمد
بغير طلاق هو قال في الكتاب: و لا يقبل "قولها هو" (٩) الأول ثم
تتزوج من ثالثة منهما "أو" (١٠) غيرهما (١١) هو قال أشهب: عند
ابن حبيب يقبل قول المرأة في الأول منهما (١٢) و أنكره أصحاب
(مسألة) قال بعض الشيوخ: وإن متر على ذلك بعد "دخول
الثاني" (١٣) و كان الأول مات أو طلق فلا يغلو من ثلاثة أوجه:
أما أن يكون عقد و دخل قبل الموت الأول "أو" (١٤) طلاقه
أو عقد و دخل بعدهما أو عقد قبلهما و دخل "بعدهما" فأما الوجه

-
- (١) ماقطة من "أ"
 - (٢) في "ج"، العقد
 - (٣) في "ب"، بينهما
 - (٤) في "أ"، يزوجها
 - (٥) في "أ"، "ب"، لأحدهما
 - (٦) ماقطة من "أ"
 - (٧) ثاقطة من "ج"
 - (٨) المدونة (١٦٨/٢)
 - (٩) في "أ"، "ج"، قولها إن هذا هو - بزيادة: أن هذا
 - (١٠) في "أ"، "ب"، أو من - بزيادة: من
 - (١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة
 - (١٢) مواهب الجليل (٤٤٠/٣)
 - (١٣) في "أ"، الدخول
 - (١٤) في "أ"، و

الأول فيلن عقد النكاح الثاني (١) كما لو لم يمت الأول ولم يطلق
 وأما الوجه الثاني ، أنا فقد و دخل بعد : موت الأول أو
 طلاقه * (٢) ، فالثاني في الموت تزوج في عدة يفسخ نكاحه * (٣)
 و ترك زوجها الأول (٤) و في الطلاق نكاح صحيح ، لأنها في غير
 عدة (٥) هو قال ابن المأججون ، أن كان الذي زوجها منه بمعد
 طلاق الأول "هو" (٦) الأب فلا يفسخ نكاحه و أن لم يدخل ، و أن
 "كان وكيلًا" (٧) فسخ نكاحه إلا أن يدخل ، ووجه ذلك أن الأب ولاية
 مطلقة في النكاح و الوكيل تنفخ "وكالته" (٨) بتزويج
 الذي قبله .

وأما الوجه الثالث ، أنا عقد قبل الموت أو الطلاق
 و دخل بعد ذلك فحكى ابن الموار ، أن النكاح ماض و لاميراث
 لها من الأول و لا عدة عليها منه كالوجه الأول (٩) .

- (١) مواهب الجليل ٣/٤٤١
- (٢) في "ع" ، أو طلاقه فالثاني .
- (٣) في "ج" ، نكاحها .
- (٤) المصدر السابق مع التاج نفس الجزء و الصفحة .
- (٥) المصدران السابقان نفس الجزء و الصفحة .
- (٦) في "أ" ، "ج" ، و هو بزيادة واو العطف و الأولى اسقاطها
 لامتناع الكلام بدونها .
- (٧) في "ع" ، "ب" ، وكيل .
- (٨) في "م" ، ولاية مطلقة ، في "ج" ، ساقطة .
- (٩) منح الجليل (٢/٢٩٧) .

و الصواب أنه في الوفاة متزوج في مدة بمنزلة امرأة
المفقود (متزوج و يدخل بها الزوج ثم ينكح أنها تزوجت قبل
موت المفقود) (١) و دخلت بعد موته في "العدة" (٢) نسبه
يكون متزوجا في مدة (٣) والله أعلم .

(مسألة) و لو زوج (٤) الولي وليته بغير ٣ أنها (٥) ثم
أعلمها فأجازت (٦) ففي ذلك جاز (٧) ثلاث روايات ،
أحدها من الجواز قرب أعلمها أو بعد . و الثانية (٨) فالضح
و الثالثة (٩) ، أن قرب جاز و أن بعد لم يجز (١٠) .

(و اختلف في حد القرب . فقال حنوف ، أن كانت غائبة من
البلد (مثل) (١١) اليوم و اليومين أو القلزم (١٢) من مصر فذلك

قريبه و أما أن كان مثل مصر أو (١٤)

(١) ماقطة من "ج" .

(٢) في "ع" ، العقد هو الصواب ما أثبتته .

(٣) التاج (٤٤١/٣) من ابن رشد .

(٤) في "ع" ، تزوج هو الصواب ما أثبتته .

(٥) في "أ" ، "ج" ، أمرها .

(٦) قال ابن رشد ، إذا زوجها الولي بغير إذنهما و هي بعيدة
منه أو قريبة فتأخر أعلمها بذلك فلا يجوز النكاح و أن أجازته
با اتفاق من قول مالك زوج جميع أصحابه إلا ما تأول أبو إسحاق
التونسي من أن اختلاف قوله مالك يدخل في القريب و البعيد و يفتح
قبل ما لم يدخل . البيان (٢٦٨/٤) .

(٧) في "ع" ، ثلاثة ، هو الصواب ما أثبتته .

(٨) في "أ" ، الثاني ، هو الصواب ما أثبتته .

(٩) في "أ" ، "ب" ، الثالث .

(١٠) ذكر الروايات الثلاث ابن رشد في البيان (٢٧٠/٤) .

(١١) ماقطة من "ج" .

(١٢) في "ع" ، القلزم .

(١٣) القلزم يالضم ثم السكون ثم زاي مضمومة ، مدينة كانت
مدينة على شفير البحر ليس بها زرع ولا شجر كانت تامة العمارة ■

قريبه وأما أن كان مثل مصر "أ" (١) الاسكندرية ، "أ" (١)
أسوان (٣) فلا يجوز (٥) و قاله ابن القاسم وأصبح (٦) • وقال
عيسى بن دينار: القرب في ذلك مثل المسجد والدار والحق
وشبه ذلك (٧) • قال أبو عمران : وهذا أشبه بظاهر الكتاب^٨
وأبين من قول سحنون • وقال اللخمي : لا " أعلم لقول سحنون
في تفرقة (٩) بين القلزم و " الاسكندرية " (١٠) وجها إلا أن
يقول (١١) الخيار التي " يوم أو يومين " (١٢) جاز.

فصل [في دعوى النكاح]

- وأنا آدمي رجل نكاح امرأة أو " دعت " (١٣) عليه لم " تجب " (١٤)
ليمين على المنكر منهما (١٥) وكذلك لو أقام المدعي منهما
يحمل اليها من ما^{١٦} بأربعة منها (معجم البلدان ٢٨٨/٤)
(١) في "أ" ، "ج" ، "أ" •
(٢) في "أ" • و •
(٣) أسوان : مدينة كبيرة و كورة في آخر الصعيد
مصر وقول بلاد النوبة على النيل في شرقيه • معجم البلدان (١٩١/١)
(٥) العتبية : البيان (٢٦٨/٤) •
(٦) المصدر السابق نفس الجزء والصحة وفيه : و قال أصبح مثله •
(٧) الميثقي (٣/١٢٢) البيان ٢٦٩/٤ •
(٨) يشير إلى ما في المدونة من قول مالك : أن كانت المرأة بعينة
من موضوعة فرضيت أنا بلفها لم أر أن يجوز وأن كانت معه قسي
البلدة فبلفها ذلك فرضيت جاز • المدونة (١٥٧/٢-١٥٨) •
(٩) في "أ" : أعرف لتفرقة سحنون •
(١٠) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، اسكندرية •
(١١) في "أ" : يقال •
(١٢) في "أ" : اليوم واليومين •
(١٣) في "أ" : ادعتني •
(١٤) في "أ" ، "ج" : يجب •
(١٥) حكاة ابن المواز عن مالك • النواصر (١٦٧/٧) خ) و قال ابن
القاسم : (المدونة ٢٥٠/٢) •

شاهداً هو لا يثبت النكاح إلا بعدلين، هذا قول مالك وأصحابه
وقال ابن القاسم في كتاب محمد: يحلف (مع الشاهد) يعني في
النكاح" (١) (٢) المنكر (يحلف) (٣) (٤) (٥) قال عبد
الوهاب: فان نكل جرى على الخلاف في دعوى الطلاق مع الشاهد.
وقال غيره: اإذا أقام الزوج شاهداً فاستحلفت" (٦) المرأة فنكحت
لم يلزمها "النكاح" (٧) ولا تسجن كما يسجن الزوج في الطلاق (٨).
(تسرع) وفي سماع أصبح من ابن القاسم: فيمن أدمى نكاح
امرأة "وأنكرته" (٩) وأدمى بيئة بعيدة لم تنتظره المرأة إلا
أن تكون "بيته" (١٠) قريبة هو يرى الإمام لدعواه وجهاً فإن
"عجزه" (١١) ثم "جاءت بيئة" (١٢) بعد مضي الحكم نكحت أم لا؟ (١٣)
(تسرع) قال أبو عمران: والذي يدمى (١٤) نكاح امرأة ولا
بيئة له لا يمكن من نكاح خامسة إلا أن يطلقها لأنه مقرأتها في

-
- (١) في "ب": النكاح يعني.
 - (٢) ماقطة من "أ".
 - (٣) ماقطة من "أ".
 - (٤) في "ب": يحلف المنكر.
 - (٥) ماقطة من "ج".
 - (٦) في "أ"، "ب"، "ج": فاستحلف.
 - (٧) في "أ": نكاح.
 - (٨) شرح منح الجليل (٥٠٧/٣) من ابن يونس.
 - (٩) في "أ": فأنكرته، في "ب": اإذا أنكرته.
 - (١٠) في "أ": بيته.
 - (١١) في "أ": عجز.
 - (١٢) في "أ"، "ج": جاء بيئة.
 - (١٣) العتبية: البيان (٨٤/٥).
 - (١٤) في "ج": أدمى، في "ب": ماقطة.

صنته و أنها "ظلمته" (١) "بانكارها" (٢) (٣) .

(قصرع) فان أتى المدعي منهما ببينة بالسماع الفاشي على
النكاح و اشتهاؤه بالدف و الدخان ثبت على المشهور و به العمل^(٤)
و قال أبو عمران إنما تجوز شهادة السماع في النكاح اذا اتفق
الزوجان عليه ، و أمّا "ن" (٥) ادعاء أحدهما و أنكرته الآخر فلا^(٦) .
(مسألة) (و) (٧) لو ادعت امرأة نكاح رجل فشهد لها عدلان
لزمه النكاح و أمر بالدخول أو الطلاق فان أبي منهما و لـج
في أبيه ؛ أباؤه فحكى ابن الهندي عن بعضهم ، أن السلطان يطلق
عليه بعد انقضاء أربعة أشهر من "وقت" (٨) أباؤه (٩) كالمولوي
لأنه مضار .

(ع) و لم يقولوا هنا إن انكار "الزوج" (١٠) طلاق و هذا

أصل مختلف فيه ، قال أصبح في الواضحة ، فيمن ، قال ،

(١) في "أ" ، "ج" ، ظالمة .

(٢) في "ج" ، انكاحها .

(٣) التاج (٥٣٤/٣) .

(٤) النوادر من كتاب ابن محنون (١٤٠/٧) التاج (٥٣٣/٣) .

(٥) في "أ" ، "ج" ، اذا .

(٦) التاج (٥٣٣/٣) .

(٧) ماقطة من "أ" .

(٨) في "أ" ، يوم .

(٩) مواهب الجليل (٥٣٥/٣) .

(١٠) في "أ" ، النكاح .

(الرجل) (١) " : زوجني" (٢) ابتكك فلانة فقال الأب بل فلانة
 أن "النكاح" (٣) "يفسخ" (٤) و لا أيمان بينهما قال: و "ن" (٥)
 رجع أحدهما الى (قول) (٦) طاحه لم يقبل منه و يغرم الزوج
 لكل واحدة منهما نصف (٣) المداق" (٧) الأولى باقراره (٨)،
 والثانية برجوعه اليها (٩)، وفي العتبية ما ظهره لزوم النكاح
 ونحوه لأشهب " و اختلف في " (١٠) نكاح "المزول" (١١) فقال
 اللخمي : اذا لم يقم دليل عليه لزم الزوج نصف المداق و لا
 يمكن من الزوجة لقراره النكاح لها (١٢)، و قال أبو عمران:
 يمكن منهما و لا " يضره" (١٣) انكاره (١٤) .

(مسألة) (١٥) و لو ادعى رجلان نكاح امرأة و أقام

كل واحد منهما بينة (و لم يعلم الأول) (١٦) و المرأة منكرة .

-
- (١) ماقطة من "ب" .
 (٢) في "ع" ، "ب" ، "ج" : زوجني .
 (٣) في "ب" : الحاكم .
 (٤) في "ب" : يفسخ .
 (٥) في "ب" : لو .
 (٦) ماقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (٧) في "ب" : صداقها .
 (٨) النوادر (١٨٧/١/خ) .
 (٩) النوادر (١٨٧/١/خ) .
 (١٠) في "ج" : و اختلف أيضا - بزيادة - أيضا .
 (١١) في "ع" : الممزل .
 (١٢) مواهب الجليل (٤٢٤/٣) .
 (١٣) في "ب" : يضر .
 (١٤) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (١٥) بياض من "ع" .
 (١٦) ماقطة من "ب" .

لهما أو لأحدهما فإن تكافأتا في العدالة فسخ "نكاحها" (١) عند مالك بطلاق (٢) ، واختلف إذا كانت بينة أحدهما أعدل فقال ابن القاسم : يفسخان بخلاف البيع (٣) هو قال (محنون) (٤) و أبو إسحاق البرقي : يقضي بالأمثل كالبيع و قيل : لا "يظهر" (٥) إلى الأمثل في النكاح و لا في البيع ، قال اللخمي : هو أحسن إذا كانت الشهادة من مجلسين لأنه ليس بتكاذب . و إن كانت من (٦) مجلس واحد "قضى" (٧) بالأمثل . و إن أقرت لهما بالتزويج و قالت هذا هو الأول لم يقبل قولها عند ابن القاسم و "يفسخ" (٨) النكاحان "بالطلاق" (٩) (١٠) . و قال محمد : يبقى الأمر "موقوفا" (١١) فإن تزوجت غيرهما وقع على كل واحد منهما "بطلقة" (١٢) . و إن تزوجت أحدهما لم يقع عليه طلاق ووقع على الآخر (١٣) ، و قال أشهب و محمد : يقبل قولها في تعيين الأول (١٤) .

-
- (١) في "ج" : نكاحها .
 (٢) النواذر من كتاب محمد (١٨٧/١/خ) .
 (٣) المدونة (٢٥٠/٢) .
 (٤) ماقطة من "أ" .
 (٥) في "ع" : يظهر .
 (٦) في "أ" ، "ج" : في .
 (٧) في "أ" : يقضي .
 (٨) في "أ" : يفسخ .
 (٩) في "أ" ، "ج" : بطلاق .
 (١٠) المدونة (٢٥٠/٢) و منح الجليل (٥١٣/٣) .
 (١١) في "أ" : موقوف .
 (١٢) في "أ" ، "ب" ، "ج" : طلقة .
 (١٣) النواذر (١٨٧/١/خ) .
 (١٤) النواذر (١٨٧/١/خ) .

قال و سواء كان "وليها" (١) واحدا أو جماعة كما لا يجوز
 للموصي أن "يجمع" (٢) طعني يتيمة في عقد واحد، وقد اختلف
 قول ابن القاسم في جمع "الرجلين" (٣) طعنيهما في البيع
 بالجواز (٤) والمنع وكذلك اختلف قول أشهب والمشهور من
 ابن القاسم المنع (٥) هو من أشهب الجواز (٦) فإنا "جاز" (٧)
 في البيع ففي النكاح أولى لأنه عقد مكارمة .

(قصر) قال بعض القرويين، و يجوز أن يجمع بين امرأتين
 في عقد "إحداهما" (٨) بمطابق مسمى و "الأخرى" (٩) بتفويض (١٠)
 قال أبو عمران، و يجوز أن "يجمعها" (١١) في عقد واحد بتفويض (١٢)
 (قصر) فإن نكح أمة و حرة في عقد و مسمى لكل واحدة
 صداقا فقال (١٣) ابن القاسم من مالك نكحتهم ثم عتقهم

-
- (١) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، وليها ، هو المواب ما أثبتته .
 - (٢) في "ع" ، يبيع .
 - (٣) في "أ" ، الرجل هو المواب ما أثبتته .
 - (٤) المدونة (١٦٣/٤) .
 - (٥) المدونة (١٦٢/٤) .
 - (٦) المعدر السابق (١٦٣/٤) .
 - (٧) في "أ" ، أجاز .
 - (٨) في "ع" ، أحدهما ، هو هو خطأ .
 - (٩) في "ع" ، الآخر هو هو خطأ .
 - (١٠) قاله ابن يونس ، التاج (٥١١/٣) .
 - (١١) في "أ" ، "ع" ، "ج" ، يجمعها ، هو المواب ما أثبتته .
 - (١٢) مواهب الجليل (٥١١/٣) .
 - (١٣) في "أ" ، صداقها ، في ، هو المواب ما أثبتته .

نكاح الأمة و يثبت على العرة قال* (١): إن علمت العرة جاز وإن لم تعلم خبرت بين أن تقيم أو تفارق (٢) و قال سحنون إذا كان كرا جذا "للطول" (٣) فسخا مما قال ابن سعدون: إنما قال (مالك) (٤) يفسخ نكاح الأمة دون العرة "بطل" (٥) على أن نكاح الأمة لا يجوز إلا بالشرطين فهو عقد جميع حلالا و حراما "يفسخ" (٦) العوام فقط كقول مالك فيمن اشترى (عشر) (٨) "قلل خل" (٩) فوجد إحداهن خمرأ أو عشر شياء مذبوحة فوجد إحداهن غير زكية و في هذا الأصل اختلاف* و ينهي إذا كانا عالمين أن يفسخ ذلك كله و قد قال (١٠) ابن القاسم: فيمن تزوج أمأ و ابنتها في عقد (واحد) (١١) وللام زوج أن نكاحهما يفسخ لأن (من) (١٢) قول مالك إن الصفقة إذا جمعت حلالا و حراما يفسخ جميعها (١٣).

(مسألة) و من تزوج على أحد عبديه أيهما شئت المرأة جاز

و أيهما شاء الزوج لم يجز و كذلك البيع (١٤).

(١) في "أ" العرة ثم قال بزيادة ثم في "ب" العرة ثم: ثم بدل - قال.

(٢) المدونة (٢٧٢/٢) و هو المشهور. الخري (٢٢٥/٣).

(٣) في "ب" : ل طول .

(٤) الخري (٢٢٥/٣).

(٥) ما قطة من "أ" .

(٦) في "ب" "ب" : بيا .

(٧) في "ب" "ج" : فيفسخ .

(٨) ما قطة من "ب" .

(٩) في "ع" : خلال خلا و في "ج" "ب" : قلل خلا .

(١٠) ما قطة من "ج" . (١٠) في "أ" : و قول .

(١٢) ما قطة من "ج" : هو لأوليا ثباتها .

(١٣) المدونة (٢٧٤/٢) . (١٤) المدونة (١٩٥/٢) .

(مسألة) و من وهب ابنته لرجل بمداق جاز ذلك و ان وهبها
 له (١) على غير صداق لم يجز (٢) . و اختلف فيه قول (٣) مالك
 فقال مرة : يفسخ قبل و بعد (٤) ، و قال أخرى (٥) : قبل (٦) (فقط) (٧) (٨)
 قال في الكتابين : لا أن يهبها له على وجه الحضنة (ليكفلها له) (٩)
 فيجوز و لا قول لأبها أن فعل ذلك من حاجة وفاقه (١٠) . قال مالك
 في المستخرجة (١١) (١٢) (١٣) كان الرجل ذا محرم منها و الا فلا

-
- (١) في "ع" : وهب له ، و في "أ" : كان .
 (٢) المدونة (٢٤٢/٢) .
 (٣) في "أ" : في ذلك من .
 (٤) و هو قول قديم . المصدر السابق (٢٣٨/٢) .
 (٥) في "أ" ، "ج" : مرة .
 (٦) في "ع" : قيل و بعد - بزيادة : و بعد هو الواجب إسقاطها .
 (٧) ما قطة من "أ" .
 (٨) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة و هو قول الجديد : فإن
 دخل بها : فلها صداق المقل مثلها و يثبت النكاح .
 (٩) ما قطة من "أ" . و الأولى اثباتها .
 (١٠) المصدر السابق (٢٤١/٢ - ٢٤٢) .
 (١١) ما قطة من "أ" .
 (١٢) في "أ" : أم لا .
 (١٣) المعتبية : البيان (٣٦١/٤) .

بَابُ النِّكَاحِ بِالدَّنَانِيرِ

الغائبة (وتجديدها لمداق) (١) ووضع الكالي^٢

ومن تزوج امرأة بدنانير غائبة جاز ان "شرط" (٢) خلفها

ان تلفت جاز والا لم يجر "فان" (٣) استحققت كان عليه (بدلها)

وكذلك البيع بدنانير (غائبة) (٤) ان شرط خلفها ان تلفت جاز

والا فلا (٥) ، وقال غيره : البيع جائز والحكم الخلف هو في كتاب

محمد : البيع جائز وان لم يشترط الخلف و"يوقف" (٦) "المبيع" (٧)

حتى يقبض الدنانير كمن اشترى سلعة حاضرة بغائبة فتوقف الحاضرة

ويخرج الى الغائبة وكذلك يخرج هذا الى الدنانير الآن فان

وجدتها تم البيع والا فسخ الا ان يرضى المشتري ان يعطيه

غيرها فعلى هذا يجيء في الممالة (ثلاثة أقوال) (٨) : انه لا يجوز

البيع بها الا "على شرط الخلف" (٩) وقول بالجواز والحكم

الخلف وقول بالجواز وان لم يشترط الخلف ولا الحكم الخلف

(١) باقطة من "ع" :

(٢) في "أ" : اشترط .

(٣) في "أ" : وان .

(٤) باقطة من "أ" .

(٥) المدونة (٢١٧/٢) :

(٦) في "ج" : يقف .

(٧) في "أ" : المبيع .

(٨) في "أ" : قول .

(٩) في "أ" : شرط خلفها .

و لا الحكم الخلف" و" (١) لكن يوقف" لمبيح" (٢) حتى "يقبض" (٣)
الدنانير و تأول بعض القرويين قول ابن القاسم لا يجوز
البيع إلا "على شرط" (٤) الخلف على أن المشتري اشترط قبض السلعة
لأنه يصير كالنقد الغائب (قال) (٥) و أما لو لم يشترط قبضها
لجاز البيع و توقف السلعة كما ذكرنا" (٦) في كتاب محمد" قال" (٧):
و هو تفسير للمدونة فعلى هذا يكون في المسألة قولان فقط
(تنبيهه) قال بعضهم فعلى ما في كتاب محمد لا يجوز أن
يدخل بزوجه حتى "يقبض" (٨) "الدنانير الغائبة" (٩) أو يعطيها
غيرها أو يقدم ربح دينار يريد و على ما في المدونة و قسول
الغير يجوز الدخول لأنها مضمونة عليه .
(مسألة) و إذا ضاع للمرأة صداقها لزم الزوج أن يجده
لها و لا يكتبه من الشهود إلا من "يعرف أهل" (١٠) الزوجية

-
- (١) ما قطة من "ج" .
 - (٢) في "ج" ، البيع .
 - (٣) في "ج" ، قبض .
 - (٤) في "ج" ، شرط .
 - (٥) ما قطة من "ج" .
 - (٦) في "ج" ، "ج" ، نكير .
 - (٧) في "ج" ، و قال بزيادة واو العطف .
 - (٨) في "ج" ، قبض .
 - (٩) في "ج" ، الغائب من الدنانير .
 - (١٠) في "ج" ، علم الأصل .

بينهما " و اتمالها " (١) في ملهم الى حين التاريخ خفية أن
لا تكون " له زوجة " (٢) و اتفق معها على النكاح و " جعلاً " (٣)
هذا التجديداً سبباً لاجازته بغير ولي إلا أن يكونا طارئين فيجده
لها من غير بيئة على معرفة الزوجين (٥) لتعذر ذلك عليهما
و اذا ادهمت الطارئة أنسا بلا زوج و خشيت " لعنت " (٦) زوجها
السلطان من شاعة و لا يكلّفها بيعة " أنه " (٧) لا زوج لها ويستحب
أنه يسأل عنهما " بد " " ملها " (٨) رفقتهما فان " اعتبرا " شيئا " (٩)
من أمرهما تركها (١٠).

(مسألة) و " يجوز " (١١) أن تضع المرأة كالنساء " من " (١٢)
الزوج " ن " (١٣) كانت مالكة " أمرها " (١٤) و قبل الزوج و القبول
هذا شرط في حياة الدين فان ماتت الزوجة قبل أن يشهد الزوج

-
- (١) في " أ " : فيجوز اتمالها .
(٢) العقد المنيظم (٧٥/١) .
(٣) في " أ " ، " ج " : زوجة له .
(٤) في " أ " : جعل .
(٥) العقد المنيظم (٧٥/١) ، البهجة (٢٣٥/١) .
(٦) في " ع " ، " ب " ، العنة هو هو خطأ .
(٧) في " ب " : ألتا أنها .
(٨) في " أ " : مالها .
(٩) في " ع " استوجبت شيئا ، في " أ " اعتبرا بشي عني " ج " ، امرت شيئا .
(١٠) العقد المنيظم (٧٥/١ - ٧٦) .
(١١) في " أ " ، " ج " : لا يجوز ، و هو خطأ .
(١٢) في " أ " ، " ج " : على .
(١٣) في " أ " ، " ج " : اذا .
(١٤) في " أ " : لأمر نفسها .

بقبول الوضعية ردت على مذهب ابن القاسم وبه القضاء
و حكى أشهب أنها نافذة و أن "كونها" (١) عليه حوز (٢) "يعني"
(٣)
عن النطق بالقبول.

(مسألة) و أن وضعت (عنه) (٤) بعض مدائقها على أن لا يكره
عليها و لا يتصرى معها و لا يخرجها من بلدتها و نحو ذلك فان كان
ذلك في عقد (٥) النكاح فللزوج مخالفة الشرط و لا ترجع عليه
بشيء رواه ابن القاسم عن مالك (٦) ، و روى عنه أشهب و ابن
نافع و ابن زياد أنها ترجع "عليه بما" (٧) حط عنه من صداق
مثلها فقط (٨).

(مسألة) و لو كانت الوضعية بعد تمام النكاح و أراد الزوج
مخالفة الشرط فله ذلك و ترجع عليه الزوجة (بما وضعت له) (٩)
٣ لا* (١٠) أن يكون الشرط انعقد "بتملك أو طلاق" (١١)

-
- (١) في "أ" ، كونه .
 - (٢) العقد المنظم (١٨٢/١ - ٨٣) بمعناه .
 - (٣) في "أ" ، يعني .
 - (٤) عاقبة من "ب" .
 - (٥) في "أ" ، في بعد عقد - بزيادة ، في بعد .
 - (٦) المدونة (١٩٨/٢) ، التفريع (١٦٥/١/ب) .
 - (٧) في "ج" ، عليه بذلك بما .
 - (٨) رواه ابن زياد و ابن نافع في المدونة (٢٢٠/٢) زوايا أشهب
في المنتقى (٢٩٧/٣) .
 - (٩) المدونة (١٩٨/٢) الكافي (٥٦/٢ - ٥٥٧) ، المنتقى (٢٩٧/٣) .
 - (١٠) في "ع" ، "ب" ، أي الأزيادة ، أي ، الأولى اسقاطها .
 - (١١) في "أ" ، "ج" ، بطلاق أو تملك .

أو متى فانه اذا خالف الشرط يلزمه ذلك و لا ترجع عليه (١) بها
 وضعت (٢) كما لو اسقطت عنه عشرين على أن لا يتصرى فان "فعل" (٣)
 فالسرية حرة أو فهي طالق فانه اذا تصرى يلزمه
 المتيقن "أ" أو (٤) الطلاق أو التملك (٥) و لا ترجع
 عليه بشيء .

-
- (١) ساقطة من "ب" .
 (٢) المدونة (١٩٨/٢) .
 (٣) في "ع" ، تصرى .
 (٤) في "أ" ، و .
 (٥) ساقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .

باب في الكحة الممنوعة

وهي على ثلاثة أقسام لأن الفساد إما أن يكون في
 الصداق أو بسبب مقارئة شرط أو لكونه في نفس العقد
 فأما الفساد من قبل الصداق فمثل أن "يشترط" (١) لغيره
 أو قصوره من ربح دينار أو "لكونه" (٢) مما "لا يجوز" (٣)
 "تملكه" (٤) شرعاً أو فيه ضرر ونحو ذلك على ما تذكره
 بعد أن شاء الله و يشهد الفساد بالبيئة "أو" (٥) باقرار
 الزوجين فإن ادماه الزوج وحده فسخ بطلاق و لزمه الصداق
 وإن ادعته امرأة لم يلتفت إلى قولها إلا أن "يطلقها" (٦)
 قبل البناء فلا شيء لها عليه.

((مسألة)) (٧) وإن انعقد النكاح على غير صداق فاختلف

في فسخه فقليل يفسخ قبل وبعد و قيل: قبل فقط (٨) ولو

(١) في "أ"، "ع"، "ب"، "شترط".

(٢) في "ج"، لكونهما.

(٣) في "ع"، لا يجوز له - بزيادة - له.

(٤) في "أ"، تملكه.

(٥) ماقطة من "ع"، "ب"، "ج"، و - بدل - أو.

(٦) في "أ"، يطلق.

(٧) ماقطة من "ع".

(٨) المدونة (٢٣٨/٢) النوادر من كتاب محمد (١٨٢/١/خ) المنتقى
 (٢٧٥/٣) والقولان لابن القاسم. وذكر ابن الجلب رواية ثالثة
 منه وهي أنه بمنزلة نكاح التفويض وهذا يقتضي إمضاه قبل
 البناء وبعده.

"وهبت امرأة" (١) نفسها بصدّاق جاز و هو نكاح انا خضره
 الولي (جاز) (٢) (٣)، و بغير صدّاق "فسخ" (٤) (ما تقدم) (٥) (٦)
 و لو أرادت "بالهبة" (٧) بذل البهع خاصة دون نكاح
 فذكر ابن حبيب أنه يفسخ قبل (البناء) (٨) و يثبت بعده
 بصدّاق المثل (٩) و أنكره بعض الشيوخ و قال: هذا "سفاح" (١٠)
 يثبت فيه الحد (و لا يلحق به الولد) (١١) لأنها قصدت
 اباحة بضعها من (غير) (١٢) عقد و هو الزنا (١٣).

(فسخ) و كل نكاح فسد لصدّاقه "فسخ" (١٤) قبل البناء
 "فلا" (١٥) شيء للمرأة فيه فان ثبت بعده "لزم" (١٦) فيه صدّاق
 المثل (١٧) و ان فسخ ملس أحد القولين غليل لها بالمسي مبر

-
- (١) في "ع"؛ أن : امرأة و هبت .
 (٢) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (٣) المدونة (٢٤٢/٢) .
 (٤) في "ب" ، "ب" ، "ج" ، فسخ .
 (٥) ساقطة من "ب" .
 (٦) في ٥٢٧ في مسألة انا و هب رجل ابنته بغير صدّاق .
 (٧) في "ع" ؛ الهبة .
 (٨) ساقطة من "ب" .
 (٩) النواير (١٧٩/١/خ) بالمنتقى (٢٧٥/٣) .
 (١٠) في "ب" ؛ هو السفاح و .
 (١١) ساقطة من "ع" .
 (١٢) ساقطة من "ب" .
 (١٣) المنكر من ابن حبيب الباجي في المنتقى (٢٧٥/٣) .
 (١٤) في "ب" ، "ع" ؛ يفسخ .
 (١٥) في "ب" ؛ و لا .
 (١٦) في "ب" ؛ لزمه .
 (١٧) النواير من كتاب محمد من مالك (١٨٧/١/خ) .

الممثل (١) و قيل ثلاثة دراهم (٢) .

(مسألة) و أن انعقد النكاح بخمر أو خنزير أو فرور

كالعبد الأبق و البعير الشارد و الجنين في بطن أمه أو بما

تسلط غنمه أو بثمر قبل بدو صلاحه أو على عهد غائب

لم يصفه أو وصفه و كان بعيدا جدا كإفريقية من المدينة أو

كان "حاضرا أو" (٣) شرط قبضه إلى أجل بعيد أو بدار فلان

أو عبده (أو) (٤) على أن يستخلص ذلك لها أو "بأحد عبده" (٥)

و الخيار له و لم "يكن مع ذلك ما يكون مهرا" (٦) "فمضي

ذلك عن مالك" (٧) ثلاثة أقوال أحدها : أن النكاح يمضي بمسداق

المثل كالتفويض حكاه ابن الجلاب (٨) و عبد الوهاب في الاشراف (٩) .

و الثاني : أن العقد فاسد يفسخ قبل الدخول و بعده حكاه "عبد

الوهاب" (١٠) في المعبودة (١١) ، و الثالث : أنه يفسخ قبل الدخول

(١) قاله أصبح المصدر السابق نفس الصفحة . المنتقى (٢٧٥/٢) .

(٢) قاله أشهب . المصدران السابقان نفس الجزء و الصفحة .

(٣) في "ج" : متأخرا و .

(٤) ساقطة من "ج" .

(٥) في "ج" : "ب" ، "ج" : بأحدى عبده .

(٦) في "ل" ب" : يقتصرن شيء من ذلك ما يجوز أن يكون مهرا .

(٧) في "ج" : فمن مالك في ذلك .

(٨) التفريح (١٦٥/١/خ) .

(٩) (١٠٦/٢ - ١٠٧) و استدلل على ذلك بأنه عقد لوصح المهر لصح

فوجب أن يصح و أن لم يصح الكهر كالعقد على غير مغموب .

(١٠) في "ج" : ابن نصر .

(١١) و ذكره أيضا في الاشراف (١٠٦/٢ - ١٠٧) و استدلل له بقوله

تعالى : و أن تبتغوا بأموالكم فأخبر بأنه من شرط الإباحة

أن يبتغيها بالمال و هذا ابتغاء بغير المال و لأنه عقد

معاوضة فوجب متى حصل عوض فيه خمر أو خنزير أن لا يصح

فقط (١) ، قبل القاضي أبو محمد ، و اختلف أصحابنا في تأويل هذا القول فمنهم من حمله على الإيجاب تغليظاً أو عقوبة لهما و منهم من حمله على الاستحباب احتياطاً و خروجاً من (٢) الخلاف (٣) قالوا : و الظاهر أنه "بالخمر" (٤) و نحوه يفسخ قبل و بعد " و على الفرر" (٥) قبل فقطه (فسرع) و لو تزوجها بعبد فأنسب على مسيرة شهر فأقسل جاز (٦) و اختلف ممن ضمانه لهم فقتيل ، من الزوجة بالمقصد و قيل : من الزوج حتى تقبضه إلا أن يشترط الضمان "عليها" (٧) فينفقه ذلك كالبيع .

(مسر) فإن ادعى أحد الزوجين في المذاق فرراً و أقام شاهداً و أنكره الآخر و ذلك قبل البناء فإن كان المدعى للفساد هو الزوج حلف مع شاهده ووجب الفسخ و إن كانت (٨) هي الزوجة لم تحلف مع شاهدها لأن ذلك يؤول إلى الفسخ ، قال أصبغ : إلا أن يكون مع الفرر ما يجوز أن يكون مهراً فإنها تحلف مع

= اليعقد كمائر العقود الممايزات و لأن العوض في النكاح أكد بدليل أنه يجب لحق الله تعالى فكان فساد العقد بفساده أو لسي منه في مائر العقود .

(١) الكافي (٢/٥٥١ - ٥٥٢) .

(٢) في "ع" ، "ب" : عن "ج" : على .

(٣) المنتقى (٣/ ٢٩١ - ٢٩٢) .

(٤) في "أ" : على الخمر .

(٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" : بالفرر .

(٦) لمصدر المأبى (٣/٢٩٠) .

(٧) في "ب" : عليه هو الصواب ما أثبتته .

(٨) في "أ" ، "ب" ، "ج" : كان .

شاهدا لان الفسخ لا يجب بذلك حتى تخير "المرأة" (١) في
الرضا بالجائز" أو (٢) الزوج في تمجيل قيمة الغرر على العلامة
أو "تمجيل المؤجل" (٣) الفاسد ونحوه "وإن" (٤) أيضا فسخ
النكاح و إنما إن كان ذلك بعد البناء فتختلف (على القولين) (٥)
مع شاهدهما و تأخذ صداق المثل.

(مسألة) فان اقترن مع النكاح بيع فروى ابن القاسم
من مالك أنه يفسخ قبل البناء و يثبت بعده صداق المثل (٦)
و حكى عبد الوهاب من أشهب الجواز دون تفصيل (٧) يروى من مالك
إن بقي من ثمن الطعة ربع دينار فأكثر جاز النكاح و إلا
لم يجز و قاله مطرف و ابن الماجشون (٨) (٩).

(مسألة) و إنما النكاح بالخدمة و الحج فمكروه عند مالك

-
- (١) في "أ" : الزوجة .
 - (٢) في "أ" ، أو .
 - (٣) في "أ" : التمجيل للمؤجل ، في "ج" : التمجيل للمؤجل .
 - (٤) في "أ" ، "ب" ، فإن .
 - (٥) ما قطة من "ع" .
 - (٦) لأن البيع طريقه المكاسة تجوز فيه الهبة و النكاح طريقته
الكراهة و لا تجوز فيه الهبة و أنا و قمنا معارضا أدى ذلك إلى
الجهل فلذلك يفسخ . العتبية مع البيان (٤١٣/٤) (٤١٤) .
 - (٧) البيان (٤١٦/٤) قال (أ) بن رشد هذا القول له وجه لعدم وجود نص من القرآن
أو سنة أو إجماع ما يمنع من وقوع النكاح و البيع معا .
 - (٨) تبين هذا القول حاوية الفرائع ، و اختلف أصحابها في تقديره
فذهب مطرف إلى تقديره بربع دينار فأكثر و أما ابن الماجشون
فلم يقدره بل قال أن يكون فضلا بأثنا كثير إلا يقارب أن يستغرقه
ما أعطت المرأة . قال ابن رشد قول مطرف أظهر لأن التقويم يكشف
صفة العقد من فسادها كما لو تزوج بعرض لا يدري هل يساوي ربع
دينار أم لا يساويه إلا بعد التقويم . البيان (٤١٥/٤) .
 - (٩) في "ج" : عبد الملك .

والمشهور أنه لا يفسخ قبل ولا بعد كان معه مهر أو لم يكن
وقد قيل يفسخ ما لم يدخل (١) هو أما النكاح بالجهل (٢) "كمن" (٣)
تزوج امرأة على أن يأتيها بمبدها (الآبق) (٤) لا يجوز و يفسخ
قبل (البنا) (٥) و يثبت بعده بصدق المثل (٦) و "لو" (٧) أجر
مثله (٨) و الفرق بين الجهل و الاجارة (٩) أن الاجارة (١٠)
عقد لازم فيصح به النكاح بخلاف الجهل (١١).

فصل في الشغار

و هو ما اشترى من قولهم "شفر" (١٢) الكلب اذا رفع "ساقه
ليبول" (١٣) أو من شفر البلد اذا كان خاليا (١٤) و هو أن يزوج
الرجل ابنته ممن يزوجه ابنته و لا مهر بينهما فيصير بضع كل

-
- (١) المواق بم المتيطي . الخ ٣/٥٣
(٢) هو عقد معاوضة على عمل آثمى بعوض غير ناشئ من محله به
لا يجب الا بشأمة . حدود ابن عرفة (٤٠٢).
(٣) في "أ" : فمن .
(٤) ساقطة من "ع" .
(٥) ساقطة من "ب" .
(٦) شرح الزرقاني (١٨/٤) .
(٧) في "ع" : "ب" ، "لو" .
(٨) ذكر خليل أن له قيمة عمله . منح الخليل (٤٥١/٣) .
(٩) هي بيع منقمة ما أمكن نقله غير سفينة و لا حيوان لا يعقل
يعقل بعوض غير ناشئ عنها بعوض يتبعها بتبعها .
(حدود ابن عرفة : ٣٩٢) .
(١٠) في "ع" : الآبق .
(١١) البهجة (١٨٧/٢) .
(١٢) في "ج" : شعر .
(١٣) في "أ" : رجله .
(١٤) لسان العرب (٤١٧/٤) القلموس المحيط (٦٢/٢) مادة (شفر) .

واحدة "مهرًا للآخرى" (١) و هو نكاح فاسد يفسخ قبل البناء^(٢)
 و بمعه (٣) • هذا (هو) (٤) المشهور من المذهب و روى علي
 بن زياد عن مالك : أنه يثبت بعد الدخول بصداق المثل (٥)
 كمن نكح بصداق المثل (٦) ، كمن نكح بصداق فاسد ، و في كتاب
 ابن القمار ما يدل على أنه يفوت بالمقد ، قال ابن شبلون
 و في المدونة ما يدل عليه لأنه قال : أرى أن يكون فيه الميراث
 و الطاق (٧) "قال" (٨) (محمد) (٩) بن سعدون "و ما قاله" (١٠) غير
 صحيح و إنما "رأى" (١١) فيه الميراث لأن الموت (إنما) (١٢) وقع
 قبل الفسخ فقد فات موضع الفسخ أو راعى في ذلك الخلاف ، و قال
 ابن القاسمي إنما اختلف قول مالك في نكاح الشغار لاختلاف
 الناس في تأويل الشغار قليل ، و كيف اختلف فيه و هو فسي
 حديث ابن عمر "مفسر" (١٣) أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه

(١) في "أ" "ج" : مهر الأخرى ، في "ب" : منهما مهر الأخرى

(٢) في "ج" : الدخول •

(٣) ما قطة من "أ" ، "ج" ، "ب" : •

(٤) المدونة (١٥٢/٢) النوادر من الواضحة (١٦٩/٧/خ) •

التفريع (٦٦/ب/خ) •

(٥) في غير المدونة • المنتقى (٣٠٩/٣) •

(٦) المدونة (١٥٢/٢) •

(٧) (٨) ما قطة من "أ" •

(٩) في "أ" : و قال •

(١٠) في "أ" ، "ع" : ماله : ، و هو خطأ

(١١) في "أ" : أرى •

(١٢) ما قطة من "أ" •

(١٣) في "أ" : مفسرا ، و الصواب ما أثبتته لأنه خبر المبتدأ : هو •

الأخر ابنته و ليس بينهما صداق (١) قال المتفق عليه من الحديث: أنه صلى الله عليه وسلم: ((نهى عن الشغار)) وواقبه قيل من تفسير نافع (٢) و قيل من الحديث (٣) • و قال أبو عمران: إنما اختلف في الشغار لاختلاف الناس في النهي هل يقتضي "فساد المنهي عنه" (٤) أم لا (٥) و قال الباجي: الأظهر عندي أن يكون الخلاف فيه مبنيًا على اختلاف قول مالك في فسخ النكاح بخير مهر بعد البناء، و أشار إليه ابن شعبان (٦) •

(مسألة) و أما أن سمي لكل منهما فهذا وجه الشغار يفسخ قبل البناء و يثبت بعده و يكون فيه الأكثر من المسمى أو صداق المثل (٧) و قيل صداق المثل فقط و روى ابن دينار في "لمدنية" (٨) عن أبي حازم (٩) أنه لا بأس بذلك (١٠) • قال

-
- (١) أخرجه مالك في الموطأ (٣٠٩/٣) و هو حديث متفق عليه • البخاري فتح الباري (١٦٢/٩)، مسلم في صحيحه (٢٠٠/٩) •
 (٢) قول أبي القاسي في المنتقى (٣٠٩/٣) •
 (٣) و ذهب إليه الباجي قال: ظاهره أنه من جملة الحديث و عليه يحمل حتى يرد ما يبين أنه من قول الراوى المصدر السابق •
 (٤) قال القرطبي: تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة •
 فان كان مرفوعاً فهو مقصود، و أن كان من الصحابي مقبول أيضاً لأنه أعلم بالمقال و أقعد للحال • فتح الباري (١٦٢/٩) •
 (٤) في "ع"، "ب"، "ج": الفساد و الصواب ما أثبتته •
 (٥) المنتقى (٣٠٩/٣) •
 (٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة •
 (٧) منح الجليل (٤٤٨/٣) •
 (٨) في "أ": المدونة، و هو خطأ •
 (٩) هو سلمة بن دينار أو حازم الأخرج الثور التمار المدني القاضي مولى الأسودين سفيان ثقة عابد • مات في خلافة المنصور روى له جماعة (التقريب (٣١٦/١) •
 (١٠) المنتقى (٣٠٩/٣) •

أبو عمران، وإنما لم يكن وجه الشفار مثل الشفار بعينه لأن
النهي إنما جاء في الشفار بعينه فقيس وجهه عليه غير أن الوجه
ليس فيه من الغور مثل ما في نفس الشفار مثل وجه الدين بالدين
وإن كان مقيماً على الدين بالدين (١) و"ن" (٢) مسمى لأحدهما
مهرًا دون الأخرى فسخ النكاح المسمى لها قبل فقطروا^٣ الأخرى (٣)
قبل وبعد و الصداق (٤) على ما تقدم.

(السألة) والشفار في الأختين كالشفار في البننتين وهو
ظاهر المدونة (٥)، قال الباجي، وقال بعض الناس (٦) إنما يكون
في البننتين البكرين لأيهما "ممن" (٧) لا يعتبر رضا في النكاح
بخلاف من يعتبر رضا فانه لا يدخله الشفار وإنما هي كالتنسي
تنزوح بخير صداق فيفسخ قبل البناء و يثبت بعده على الخسار
في ذلك وضعفه بعضهم فانه في المدونة أثبت حكم الشفار فسي
المولاهين (٨) (٩).

-
- (١) ما قطة من "أ"، "ب"، "ج".
(٢) في "ع" : إنما والصواب ما أثبتته لأيه القسم الثالث من
أقسام الشفار فهو مشتق مما قبله.
(٣) في "ع"، "ب"، "أ" الأخرى والصواب ما أثبتته لأنه يعود على المرأة .
(٤) المنتقى (٣/٢١٠).
(٥) لم أجده في المدونة .
(٦) في "ج" : الشيوخ .
(٧) في "ب" : مما .
(٨) المدونة (٢/١٥٢).
(٩) المنتقى (٣/٢١٠).

فصل

[(في النكاح القاسد بسبب شرط اقترن به)]

و أما النكاح القاسد بسبب شرط اقترن به فمثل أن يزوجه
على أن لا ميراث لها "أو" (١) على أن لا نفقة لها أو أن عليه
نفقة "أيتها" (٢) أو على أن النفقة على أبيه أو على أن الطلاق
بأيديها " (٣) أو زوج النكاح من أمه "رجل" (٤) على أن
يأخذ من السيدين أو على أن "ولدها" (٥) أحرار أو على أن
الخيار "لها أو له" (٦) أو للولي "يوما" (٧) أو يومين أو على
أن يستشير فلانا (أو على أن يقيم معها مدة لم يفارقها) (٨)
أو على أنه إن لم يأت بالمهر إلى أجل كذا فلا نكاح "بينهما" (٩)
(مسألة) (١٠) فان تزوجها على أن لا ميراث لها فقال ابن القاسم
(١٢) يفسخ قبل البناء وبعده (١١) ، وقال مالك وابن القاسم (أيضا) :

- (١) في "أ" ، و .
- (٢) في "أ" ، أيتها .
- (٣) في "أ" ، بيده .
- (٤) في "أ" ، غيره .
- (٥) في "ج" ، أولاده .
- (٦) في "ع" ، لها أو له .
- (٧) في "ع" ، يوما .
- (٨) ماقطة من "أ" ، "ج" .
- (٩) في "أ" ، بينهما أو فأمرها بيدها .
- (١٠) بياض في "ج" ما يدل على وجود كلمة وهي حسب الشياق
والباقي النسخ أفظ : مسألة .
- (١١) ذهب إليه ابن سلمون ، العقد المنظم : ١/١١
- (١٢) ماقطة من "أ" ، في "ب" ، أيضا و غيرهما .

أما يفسخ قبل البناء (١) و يثبت بعده (٢) و تقع الموارثه
 قبل الفسخ ، و أما على أن لا نفقة لها فانه يفسخ قبل
 البناء و يثبت بعده قال ابن القاسم : و لها نفقة مثلها (٣) ،
 قال عبد الملك و أصبح ، و لها الأقل من صداق المثل "و" (٤) التسمية
 و "عن (٥) ابن القاسم أيضا أنه يفسخ قبل البناء و بعده لأن
 فمائه في مقده و أما على أن عليه نفقة "أينها" (٦) فانه يفسخ
 قبل البناء و يثبت بعده و يبطل الشرط و يكون لها مهر المثل
 فان أرادت المرأة إسقاط شرط قبل البناء "ليثبت" (٧) النكاح
 فقال أصبح ، لها ذلك و "قيل" (٨) لا بد من فسخه و القولان لابن
 القاسم ، و أما ان شرطت النفقة على أبي الزوج (و الزوج) (٩)
 كبير فير مولى عليه "قلا" (١٠) يجوز و يفسخ قبل البناء (١١) ، و ان
 كان صغيرا أو مولى عليه ففيه لما لك قولان ، أحدهما : أنه لا يجوز

-
- (١) ساقطة من "ج" .
 (٢) و هو المشهور . التاج (٤٤٤/٣) .
 (٣) النوادر من كتاب محمد (١٨٨/ب/خ) ، مواهب الجليل (٤٤٥/٣) .
 (٤) في "أ" ، و .
 (٥) في "ج" ، عند .
 (٦) في "أ" ، أينها .
 (٧) في "ج" ، يثبت .
 (٨) في "ع" ، قال .
 (٩) ساقطة من "أ" .
 (١٠) في "ع" ، و لا ، و الأولى ما أثبتته لأنه جواب شرط يجب أن
 يقترون بالفاء .
 (١١) رواه ابن عبد الحكم و ابن المواز عن مالك ،
 النوادر (١٨٨/ب/خ) .

و يفسخ قبل البناء و يثبت بعده و "يطل" (١) الشرط و تكون نفقتها على الزوج (٢) ، و الثاني : إنه "جائز" (٣) لأن الأب هو المطالب بالنفقة حتى يبلغ الصبي و يرشد السفينة فصار كالضمان لها (٤) ، فإن مات الأب "قبل البلوغ للولد أو" (٥) رثته ، فروى محمد عن مالك أنه لا شيء لهما في تركة الأب (٦) ، و أما على أن الطلاق و الجماع بيدهما فإنه يفسخ قبل البناء و يثبت بعده و يسقط الشرط و يكون لها الأكثر من المسمى "أو" (٧) صدق المثل و أما " (٨) أن زوج عبده من أمة غيره على أن ما تلد بينهما فروى محمد عن مالك أنه يفسخ "قبل" (٩) و بعد و يكون الولد لزيد الأمة (١١) و حكى "أبو الفرج" (١٢) أن الولد بينهما و يجب لها بالدخول مهر المثل.

قال بعض المنتقنين : فإن أكثر كان أكثر من التسمية فعلى

-
- (١) في "ج" : يسقط .
 (٢) المصدر السابق نفس الصفحة .
 (٣) في "أ" : لا يجوز ، والصواب ما أثبتته لأنه مقابل للقول بعدم
 "ب" الجواز .
 (٤) بمعناه من كتاب محمد (١٨٨/ب/خ) .
 (٥) في "أ" : يلوغ الابن .
 (٦) المصدر السابق نفس الصفحة .
 (٧) في "أ" : و .
 (٨) المصدر السابق نفس الصفحة من كتاب ابن حبيب .
 (٩) في "أ" : المثل . مسألة و أما - بزيادة - : مسألة .
 (١٠) في "ب" ، "ج" : قبل البناء .
 (١١) المصدر السابق (١٨٩/أ/خ) .
 (١٢) في "ج" ، أبو الفرج ابن الوليد ، و الصواب ما أثبتته
 بدليل اتفاق النسخ بعد ذلك على كنية (أبي الفرج) .

رواية محمد : لا تزانه و . على قول أبي الفرج يكون لها الزيادة^{١١٧}
 لأن الزوج حصل له شرطه ، وأما أن اشترط أن ما "يلده" (٢) حراً
 فقال مالك وابن القاسم : يفسخ قبل البناء و بعده سواء كان
 الزوج حراً "و" (٣) عبداً لسيدهما أو لغيره (و) (٤) يكون "الأولاد"^(٥)
 أحراراً وولاهم لسيدهما (٦) ، ولو كان الشرط أن "أولده" يولد (٧)
 تلده (حراً) (٨) فقال ابن حبيب "من" (٩) ابن الماجنون : يفسخ
 قبل (البناء) (١٠) و "بعده" (١١) ما لم تعد تلد أول ولد فإن
 "ولدت" (١٢) كان حراً و يثبت النكاح (١٣) هو روى يحيى (بن
 يحيى) (١٤) عن ابن القاسم : أنه يفسخ أبداً و يجوز لسيدهما
 بيعها ما لم تحمل فأنها حملت بقيت حتى تضع فيعتق الولد و لو
 لم يظن لذلك حتى ولدت أولاداً كان الأول حراً و ما بعده ورقيق

-
- (١) في "أ" ، "ب" : الزائد .
 (٢) في "ع" ، "ج" : يلده ، والصواب ما أثبتته .
 (٣) في "أ" ، "ب" : أو .
 (٤) ماقطة من "أ" .
 (٥) في "أ" ، "ب" : الولد .
 (٦) المتبعية . البيان (٤/٣١٢ ، ٤٦٨ ، ١٠/٥) .
 (٧) في "ع" ، "أ" : أولد .
 (٨) ماقطة من "أ" .
 (٩) في "ع" ، "ب" : من .
 (١٠) ماقطة من "ب" .
 (١١) في "ب" ، "ب" : بعد .
 (١٢) في "أ" ، "أ" : ولدت .
 (١٣) البيان ، (٤/٤٦٨) .
 (١٤) ماقطة من "ب" .

فإن رفقته دين يبعث في الدين ولا يستثنى ولدهما (١) • وأما النكاح
على شرط الخيار أو مشورة فلان يوما أو يومين "يفسخ" (٢) قبل
"البناء" (٣) وبعده (٤) و قيل يفسخ قبل فقط (٥) أو من مات منها
بعد البناء ورثه الآخر هو لا توارث بينهما في القول الأول إلا
أن يكون الموت بعد المشورة ففيه الميراث، وأما أن كان - بعد
المستشار قريبا و أتياه من فورهما جاز (٦) هو لو قال المستشار
لا أرضى و خالفه و أمضيا " (٧) النكاح فهو ما (٨) •

((قصر)) (٩) و أما أن تزوجها على أن يقيم معها مدة ثم
يفارقها فهو نكاح متممة يفسخ أبداً دخل أو لم يدخل (١٠) لنبيه
عليه السلام من نكاح المتممة (١١) هو اختلف قول مالك هل يفسخ
بطلاق أم لا (١٢) و "يجب" (١٣) فيه العقوبة و "يلحق" (١٤) "فيه" (١٥)
الولد (١٦) "مما" (١٧) إن تزوج" (١٨) على أنه إن لم يأت بالمهر
إلى أجل كذا فلا نكاح له فإنه يفسخ قبل البناء و بعده "قال" (١٩)
مالك ثم رجع فقال يفسخ قبل البناء و يثبت بعده و يكون لها " (٢٠)

-
- (١) المتبنية البيان (٤/٤٦٨، ٥/١٠) •
(٢) في "ع" "ب" ، يفسخ •
(٣) ماقطة من "ج" •
(٤) البيان (٤/٣١٣) •
(٥) المدونة (٢/١٦٥) - البيان (٤/٣١٣) •
(٦) مواهب الجليل (٣/٤٤٥) •
(٧) في "أ" ، و قاله وصي •
(٨) مواهب الجليل (٣/٤٤٥) •
(٩) ماقطة من "ع" •
(١٠) التفریح (١٧/١/خ) • المنتقى (٣/٣٣٥) •

.....

(١١) رويت أحاديث عدة في تحريم المتعة منها حديث سيرة الجهنني من أبيه (ع) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة

وقال إلا أنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه ((صحيح مسلم : النووى (١٨٩/١) .
و استدلل الباقى من جهة المعنى : أنه فقد نكاح فاسد بعقده فوجب أن يفسخ قبل البناء و بعده كالنكاح بغير ولي .
المنتقى (٢٣٥/٢) .

(١٢) حكى ابن الجلاب ، و ابن عبد البر الفسخ بغير طلاق بالتفريق (١/٦٧) ، الكافي (٥٣٣/٢) .

و القول بالفسخ - بطلاق - مواهب الجليل (٤٤٦/٢) .

(١٣) في "ج" : تجب .

(١٤) في "ج" : "ع" ، "ج" : يخلق .

(١٥) في "ج" : به .

(١٦) منح الجليل (٢٠٤/٣) .

(١٧) في "ج" : "أ" ، "أ" .

(١٨) في "ب" : روج ، و الصواب ما أثبتته .

(١٩) في "ع" : قال .

(٢٠) في "ج" : له .

المسمى (١) ، قال حمويه وفتح الباء أشبه لأن فمانه
 في مقده (٢) ، قال (محمد) (٣) بن سعدون ، جعل هذا مثل النكاح
 الخيار و لا "يشيهان" (٤) لأن هذا منعقد متى "ينحل" (٥) و نكاح
 الخيار منحل حتى يجاز و قال في البيع على هذا الشرط البيوع
 جائز و الشرط باطل و ضمان السلعة من المشتري و في بيع
 الخيار من : "منعقد" ، البائع ، و أما ان "شرط" (٦) أنه لم يأت
 بالمهر الى أجل كذا فأمرها بيدهما ففيه ثلاثة أقوال ،
 أحدها : أنه يفسخ قبل البناء فقط .

و الثاني : أن النكاح جائز و الشرط باطل .

و الثالث : أن النكاح جائز و الشرط لازم .

فصل (في النكاح الفاسد لمعقده)

و أما النكاح الفاسد لمعقده . فعلى "قميمين" (٧) أحدهما ،

أن يتزوج من لا تحل له لمائع فإذا زال المائع حلّت .

و الثاني : أن يتزوج من لا تحل (له أبداً ، فأما التي لا تحل

له) (٨) لمائع فذلك المائع على ثلاثة أوجه :

(١) المدونة (١٩٦/٢) .

(٢) منه حلة القول الأول لمالك . المصدر السابق نفس الجزء
 و الصفحة .

(٣) ساقطة من "ج" .

(٤) في "ج" ، يشيهان ويزيانه : و او العطف .

(٥) في "ع" "ب" "ج" : يحل .

(٦) في "ج" : اشترط .

(٧) في "ج" ، وجهين . (٨) ساقطة من "ج" .

أحدهما : ما يشتركان فيه من الأحرام والمرضى والمكسور

و ٣ لارتداد (١) .

والثاني : ما يتفرّد به الزوج كنكاح الخامسة والجميع

بين الاختين .

والثالث : ما تنفرّد به الزوجة ككونها ذات زوج أو أراكنة

للغير أو "مبتوتة" (٢) قبل الزوج أو معتدة أو كافرة غير كتابية .

وأما التي لا تحل بوجه فالمحرمات بنسب أو صهر أو رضاع .

و النمطوة في العدة والملاعنة .

(مسألة) فأما الأحرام فهو مانع من النكاح و ٣ لا (٣)

نكاح حتى يطوف "الأفاضة" (٤) (٥) و يركع له فمن نكح قبل الأفاضة

(فسخ نكاحه أبدا قيل بطلاق هو قيل لا) (٦) هو أما إن لم يسي

الركعتين فنكح قبلهما على قرب من الطواف (٧) فسخ نكاحه

بطلقة وإن تباعد "جاز" (٨) (٩) و كذلك لو لم يسي طواف الأفاضة

(١) في الارتداد هو خطأ .

(٢) في "٩" : مبتوتة و هو خطأ .

(٣) في "٩" : لا .

(٤) في "٩" : الأفاضة .

(٥) الكافي (٢/٥٣٤) هو قيده : بقوله بعد من جمرة العقبة في

الحجج .

(٦) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة .

(٧) ما قطة من "ب" .

(٨) في "ج" : جاز لذلك .

(٩) النواذر من كتاب محمد ١/١٨٩ ع

و طاف للوداع ثم أبعده (فكح) (١) لكان جائزاً لأنه يجوز منه
 "من" (٢) الأفاضة (٣) و يجوز للمحرم ارتجاع من طلقها قبل إحصائه
 و هي في عدتها منه (٤) و لا يطأها حتى تحل (٥) و لا يجوز ذلك
 في المباشرة و المختلعة لأنه نكاح مستأنف (٦) .

(مسألة) و أما النكاح في المرض فقد تقدم الكلام فيه (٧) (٨)

و أما السكر فلا يلزم معه النكاح (٩) ، قال بعض الشيوخ : هذا
 فيمن يعتبر أنه في النكاح بخلاف من لا يعتبر أنه فإنه يجوز
 النكاح في "هذا الحال" (١٠) ، و أما الردة فلا يجوز معها النكاح
 فمن نكح بعد حبه "لإستقامة" (١١) فسح : نكاحه بخل أو لسم
 يخل و لا شيء لها من الصداق "إن قتل" (١٢) لأن ماله (١٣) ليس
 له ، "أما" (١٤) أن تاب قبل الفسخ فنكاحه ما مضى لأنه ملك أمره (١٥)

(١) ساقطة من "أ" ، و هي واجبة الإثبات لعدم استقامتها
 الكلام بدونها .

(٢) في "ج" ، على .

(٣) النوادر من كتاب محمد (١٨٩/ب/خ) .

(٤) مواهب الجليل (١٠٠/٤) .

(٥) في "أ" ، يحل .

(٦) (٦) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٧) في "ج" ، عليه .

(٨) في (ص ٣٤٩-٣٤٨) .

(٩) العتبية (البيان : ٢٥٧/٤) .

(١٠) في "أ" ، هذه الحالة ، في "ج" ، هذه الحال .

(١١) في "أ" ، الإستتابة ، و الأولى ما أثبتته .

(١٢) في "أ" ، قيل ، ساقطة من "ب" .

(١٣) في "ع" ، لأنها له .

(١٤) في "أ" ، و أما بزيادة الواو .

و (١٥) قاله ابن حبيب . النوادر (١٩٦/٧/خ) .

والردة من أحد الزوجين موجبة للفسخ "النكاح" (١) (٢) وليس
ارتد إلى دين زوجته و كانت كتابية (٣) هو الفسخ فيه بإبطلقة
بائنة و قيل رجعية و (و توقف) (٤) رجعت على رجوعه النفس
الاسلام هو قال أصبح ، يحال بينه و بين الكتابية في حال رده
فإذا رجع إلى الاسلام ثبت "عليه" (٥) .

(مسألة) و أما نكاح الخامسة فممنوع بالاجماع (٦) و لا
يجوز (له) (٧) إذا طلق "أحدى" (٨) الأرح أن ما يتزوج
خامسة حتى "تنقضي" (٩) عدتها أو يكون الطلاق بائنا (١٠) هو أما
الجمع بين الاختين فهو محرم بنص القرآن (١١) ، و نفس الرسول
عليه الصلاة والسلام أن تنكح المرأة على عمتها أو "خالتها" (١٢) (١٣)

-
- (١) ماقطة من "أ" ، و هي واجبة الإثبات بدليل الإضافة .
(٢) الرسالة لابن أبي زيد . كفاية الطالب (٦٤/٢) و ذلك بطلاق
بائن على المشهور .
(٣) المدونة (٣١٦/٢) .
(٤) في "أ" ، "ج" ، توقف .
(٥) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، عليتها هو الصواب ما أثبتته .
(٦) قال ابن حجر ، بالاجماع الأقول من لا يعتمد بخلافه من رافضي
و غيره . فتح الباري (١٣٩/٩) .
(٧) ماقطة من "أ" .
(٨) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، أحد هو الصواب ما أثبتته .
(٩) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، تنقضي .
(١٠) النوادر (١٨٢/١/خ) .
(١١) في قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ النساء الآية (٢٣)
(١٢) في "أ" ، على خالتها - بزيادة : على .
(١٣) أخرجه مسلم بلفظ النووي (١٩٢/٩) ، هو فيه زيادة .
و أخرجه البخاري بلفظ آخر ، فتح الباري (١٦٠/٩) .

قال بعضهم و غايظ هذا الباب أن كل أمرأتين لو كانتا أحداهما
 نكحرا "لجاز له النكاح" (١) الأخرى "فاته" (٢) يجوز الجمع بينهما
 و بالعكس (٣) (٤) و اعترض (٤) بالمرأة و ربيبتها فإنه لو قدرت
 الربيبة (ذكرا) (٥) لم يجز أن يتزوج "زوجة" (٦) أبية (٧) ،
 و أجيب بأن "براه" (٨) من الطرفين "يعني" (٩) أن تحريم الجمع
 "يتوقف" (١٠) على تقدير (أصل) (١١) كل منهما ذكرا "فيحرم" (١٢)
 التزويج "محينئذ" (١٣) "يحرم" (١٤) الجمع ، هو في مسألة الربيبة
 لو قدرت زوجة الأب ذكرا "جاز" (١٥) لها نكاح الأخرى لأنها منسوبة
 أجنبية منه "فلذلك" (١٦) جاز الجمع بينهما (١٧) .

(مسألة) و لا "يجمع" (١٨) بين الأختين بنكاح (١٩) و لا يملك (٢٠)

- (١) في "أ" ، لم يجز أن يتزوج .
- (٢) في "أ" ، فلا .
- (٣) المتن (٣/٢٠٢) منح الجليل (٣/٢٣٢) .
- (٤) ماقطة من "ب" ، وهي واجبة الاثبات باتفاق النسخ على الجواب .
- (٥) في "ب" ، امرأة .
- (٦) ماقطة من "ج" ، وهي واجبة الاثبات .
- (٧) بداية المجتهد (٢/٤٢) .
- (٨) في "ع" "ب" "ج" ، يزداد .
- (٩) في "أ" ، "ج" ، أعلى .
- (١٠) في "أ" ، يوقف .
- (١١) ماقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .
- (١٢) في "أ" ، تحرير ، و هذا لا مفهوم له .
- (١٣) في "أ" ، حينئذ .
- (١٤) في "أ" ، بتحرر .
- (١٥) في "ب" ، لكان .
- (١٦) في "أ" ، فكذلك .
- (١٧) بداية المجتهد (٢/٤٢) .
- (١٨) في "أ" ، يجوز الجمع (١٨) فقد سبق في من ، واته
- (٢٠) بداية المجتهد (٢/٤١) ، الكافي (٢/٥٣٨) .

(في) (١) الوطء هو أما "للخدمة" (٢) فجائز (٣) فمن جمع بينهما
 بلكاح فلا يخلو أن يكون ذلك في "مقد أو عقدين" (٤) فان كان
 في مقد النسخ أبدا ثم يتزوج أيتها ثاء بعد الاعتبار ان كان
 وطئا (٥) و للموطوءة المسمى بالميسر هو أما ان تزوجها فسي
 عقدين فانه يفسخ لكاح الثانية و يثبت "مع" (٦) الأولى سواء
 دخل بهما أو بهما أحدهما "و" (٧) لم يخلل (٨).
 (مسألة) و من كانت عنده أمة لم يظانها ثم لكح اختها جاز
 و لا يجل له وطء الأمة إلا (بعد) (٩) بينونة اختها، و أما ان كان
 وطئا الأمة ثم تزوج اختها ففيها "ثلاث" (١٠) روايات.
 أحدهما : جواز اللكاح و يحرم وطء الأمة عليه (١١).

(١٢) الثانية : أنه مفسوخ " لأنه تزوج " (١٣) غير مباعدة الوطء. (١٤)

-
- (١) ماقطة من "ج".
 (٢) في "ج"، "ج" : الخدمة.
 (٣) منح الجليل (٣/٢٣٢).
 (٤) في "ج" : عقدين أو مقد.
 (٥) المدونة (٢/٢٧٠).
 (٦) في "ج" : لكاح.
 (٧) في "ع"، "ج" : و.
 (٨) المدونة (٢/٢٨٤) المنتقى (٣/٣٠١).
 (٩) ماقطة من "ج".
 (١٠) في "ع"، "ج" : ثلاثة.
 (١١) هذا قول ابن عبد الحكم و أشهب . المنتقى (٣/٣٠٢).
 النواذر من كتاب محمد (١٨١/ب/خ).
 (١٢) في "ج" : الثاني ، و الصواب ما ذكرته .
 (١٣) في "ب" : لائها .
 (١٤) و هذا قول عبد الملك بن الماجشون ووجهه أن هذا ممنوع
 من الاستمتاع بها لسبب الجمع بينهما فوجب أن يكون ممنوعاً من

والثالثة : أنه يوقف على الزوجة حتى تحرم أيتها شاء (١) .
 وأما لو تزوج الأولى ثم اشترى أختها "الثبت" (٢) على
 الزوجة و "لا" (٣) تحل له الأمة إلا بعد بينونة الزوجة ، وأما
 لو اشترى (أختين) (٤) لوطاً أيتها شاء فإن وطء أحدهما حرم
 (عليه) (٥) الأخرى ولم تحل له إلا بعد أن يحرم الموطوءة (٦) .
 ببيع صحيح أو فاسد (و) (٧) يفوت أو "بصدقة" (٨) أو هبة
 "من" (٩) لا يمتصر منه أو بنكاح أو كتابة أو عتق ناجز أو مؤجل
 أو عتق بعضها و "نحو ذلك" (١٠) فإن لم يطل الثانية حتى رجعت
 (الأولى) (١١) إلى ملكه كان مخيراً في وطء أيتها شاء (١٢) و لو
 وطئها معاً لوقف عنهما حتى يحرم إحداها (١٣) ، فإن حرم الأولى
 استبرأ الثانية وإن حرم الثانية لم يعتبر الأولى إلا أن يكون
 وطئاً بعد الثانية "فليستبرأ ما" (١٤) (١٥) .

(١) و هو قول ابن القاسم ووجهه أن التحريم إنما يتقمن الجمع
 بينهما يملك نكاح أو وطء و لا يواطء الأمة تأثير في المنع من
 استدامة امساكها مع ما يحرم عليه الجمع بينهما . المصدران
 السابقان نفس الجزء و الصفحة .

(٢) في "أ" : ثبت . (٣) في "أ" : "ج" و لم .

(٤) ساقطة من "أ" "ب" "ج" . (٥) ساقطة من "ب" .

(٦) المدونة (٢٨١/٢) . (٧) ساقطة من "أ" .

(٨) في "أ" : صدقة .

(٩) في "أ" : من .

(١٠) في "أ" : نحوه .

(١١) ساقطة من "ج" .

(١٢) المدونة (٢٨١/٢) .

(١٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة . المنتقى (٣٠٢/٢) .

(١٤) في "ع" "ب" "ج" : فيستبرأ ما .

(١٥) النوار (١٨٢/٧/غ) .

(مألة) و "أما ذات الزوج فهي محرمة بنص القرآن (١) ،
 و اختلف في تأويل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (٢)
 فقيل هي المسبية يكون لها زوج أباحها الله تعالى بالسبي (٣)
 و قيل: "هي" (٤) "لحرية" (٥) تحل بالسبي و غيرها "بالشراء" (٦)
 ذهب الى هذا من يرى أن بيع الأمة طلاقها و "أنها" (٧) تحل
 لمشتريها بملك اليمين (٨) (و) (٩) بالاول قال مالك : ان السبي
 وحده يهدم النكاح (١٠) قال أشهب: سبياً مما أو مفترقين. و قال
 "مالك" (١١) : ان سبياً "جميعاً" (١٢) فزرم بائعهما أنهما زوجان
 و" (١٣) ثبت ذلك ببينة لم يفرق بينهما و ان لم يكن الا قول
 لم "يصدقاً" (١٤) و فرق بينهما و أما لو سببت وحدها ثم قدم زوجها
 بأمان أو سبي في الاستبراء فلا سهيل له "اليهما" (١٥) لأن السبي

(١) و هو قوله تعالى: ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ٤٠٠٠ الآية .
 سورة النساء آية (٢٤) .

(٢) سورة النساء آية (٢٤) .

(٣) هو قول مالك في المدونة (٢١٣/٢) .

(٤) في "ب" : هي الأمة - بزيادة : الأمة .

(٥) في "أ" : المحرمة ، و ما ذكرته للمقام أنسب .

(٦) في "ج" : بالعواد ، و هو خطأ .

(٧) في "ب" : إنما .

(٨) و هو قول سعيد بن المسيب : المنتقى (٣٨٠-٣٧٩/٢) .

(٩) ماقظة من "أ" .

(١٠) المدونة (٢١٣/٢) .

(١١) في "ج" : أشهب .

(١٢) في "أ" "ب" "ج" : بما .

(١٣) في "أ" "ب" "ج" : أو .

(١٤) في "ع" : يصدق .

(١٥) في "أ" "ب" "ج" : إليهما .

قطع العصمة بينهما (١) و قد اختلف في ذلك على أربعة أقوال :
 "قول" (٢) ابن القاسم و أشهب (في الكتاب) (٣) : إن السبي يهدم
 النكاح (٤) (قال أشهب) (٥) : سبياً معاً أو مفترقين ، قال بعضهم :
 و كذلك عندهما لو سبي أحدهما ثم قدم الآخر بأمان و أمسا
 لو قدم أحدهما بأمان ثم سبي الآخر فلا "ينهدم" (٦) النكاح
 ثم إن كان هو الذي سبي (بعدهما) (٧) خيّر من أجل الرق الذي
 أمابه و إن كانت هي المسبية بث بعد بقيت معه إلا أن يمسس
 " فيعرض" (٨) عليها الاسلام لأنها أمة كتابية إلا أن تعتق .

القول الثاني : إن السبي يبيح النكاح سبياً معاً أو مفترقين
 إلا أن يقدم أحدهما قبل الآخر بأمان قاله ابن حبيب في الواضحة
 لأنه قال يفسخ النكاح بالسبي إلا أن يقرأ عليه "أو" (٩) يُسَلِّم
 أو يُسَلِّم أحدهما .

والثالث : قول ابن المواز : إن السبي لا يهدم النكاح و لا
 يبيحه سبياً معاً أو مفترقين و إن سبيت الأمة ثم سبي زوجها

(١) المدونة (٢/٣١٣) .

(٢) في "أ" : قال .

(٣) ماقطة من "أ" .

(٤) المدونة (٢/٢٨١) .

(٥) ماقطة من "أ" ، "ب" .

(٦) في "أ" : يهدم .

(٧) ماقطة من "ب" .

(٨) في "ع" : فيعرض .

(٩) في "أ" : و .

أو قدم بأمان فهو أحق بها ما لم توطأ بالملك .
 والرابع : الفرق بين إن سبنا معا أو مفترقين كما تقدم (١)
 (مسألة) وأما الراكنة للغير فتمنع كما لو خطب رجل امرأة
 وركنت اليه (هي) (٢) أو من يملك الاجبار عليها من أب أو سيد .
 (٣)
 ولم "يبق" (٤) إلا العقد فلا يجوز لأحد أن يخطب على خطبته "لنهيي
 الرسول" (٥) على الله عليه وسلم "عن" (٦) ذلك (٧) قال ابن القاسم
 وابن وهب ومطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسواء
 "تفقا" (٩) على صدق معلوم (١٠) لا (١١) قال ابن حبيب
 لأن "لكر" (١٢) : المداق ليس شرطا في النكاح (١٣) و قال ابن
 نافع : له الخطبة ما لم يتفقا على صدق معلوم (١٤) واليه

-
- (١) قول مالك إن سبنا جميعا فرمى بائعهما . انظر من ...
 (٢) ماقطة من "ج" .
 (٣) منح الجليل (٢٦٠/٣) .
 (٤) في "ج" : ينوي .
 (٥) في "ج" : لنهيي .
 (٦) في "ج" : على .
 (٧) روى مالك في موطنه عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال : ((لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه . المنتقى
 (٢٦٤/٣) . ورواه بلفظ قريب منه البخاري : فتح الباري (١٩٨-١٩٩)
 مسلم في صحيحه : النووي ١٠٤٠٠ : ١٠٤٠١ (١٩٧/٩-١٩٨-١٩٩) .
 (٨) في "ج" : القابسي وهو خطأ .
 (٩) في "ج" : اتفق .
 (١٠) ماقطة من "ب" .
 (١١) اللواتر (١٥٧/١٧) .
 (١٢) في "ج" : شرط ، هو الاولى ما أثبتته .
 (١٣) المصدر السابق نفس الصفحة .
 (١٤) المصدر السابق نفس الصفحة .

أشار مالك في الموطأ (١) ، قال بعضهم : و هو الأظهر لأن الموافقة
أما تكمل بتسمية المداق^٣ و (٢) التفويض (٣) .

(قصر) (٤) و أن خطيب على الخطبة أخيه و مقد على ذلك
فمن "مالك ثلاثة" (٥) أقوال (٦) ، قول بالفسخ قبل الدخول و بعده
(٧)
و قول "قبل" (٨) خاصة (٩) ، هو قول : لا يفسخ (١٠) ، و يستحب أن يعرضها
على الأول فإن حله أمكها و إلا فارقها . و أن أبي أن يحلله
استغفر الله و لا شيء عليه (١١) .

قال ابن وهب : و ظاهر المذهب الفسخ (١٢) (و هذا) (١٣) مع
تقارب حالهما في الدين ، قال ابن القاسم : و أما أن كان الأول
فاسقا ، هو الثاني مؤثما فله أن يخطب على خطبته (١٤) .
(مسألة) و أن لم تكن من المرأة و لا من الولي المجيز (١٥)

-
- (١) المنتقى (٢٦٤/٣) .
(٢) في "ع" "ب" ، "ج" ، و .
(٣) المصدر السابق (٢٦٤/٣) .
(٤) في "ج" ، مسألة .
(٥) في "أ" : مالك في ذلك ثلاثة - و بزيادة - ، في ذلك .
(٦) و الصواب أنها أقوال أصاب مالك .
(٧) النواندر (١٥٧/١/خ) المنتقى (٢٦٥/٣) ، قول لابن نافع .
(٨) في "ج" : بالدخول ، هو الصواب ما أثبتته .
(٩) المنتقى (٢٦٥/٣) قول لابن نافع .
(١٠) و هو قول أشهب ، النواندر (١٥٧/١/خ) ، هو قول مالك و ابن
القاسم . المتبعية : البيان (٤٥٣/٤) .
(١١) المتبعية : البيان (٤٥٣-٤٥٢) .
(١٢) المنتقى (٢٦٥/٣) .
(١٣) ماقطة من "ع" .
(١٤) المتبعية : البيان (٤٥٦-٤٥٥/٤) .
(١٥) في "أ" : المجبور ، هو الصواب ما أثبتته .

ركون فلا بأس بالخطبة حينئذ^(١) و كذلك لو خطب رجلان امرأة
فرضيت بأحدهما و بقيت تمتشیر في أفهلها فلا بأس أن يخطبها
غيرهما (لأنها لم تعين من رضىت به منهما و إنما تمتنع الخطبة
مع الرضا بواحد منهم) (٢) و الأصل في ذلك حديث فاطمة بنت قيس^(٣)
(روى) (٤) أنه خطبها أبو جهم (٥) و معاوية فأعلمت بذلك النبي
صلى الله عليه و سلم فقال^(٦) أما أبو جهم فلا يضع عصاه من
عائقه هو أما معاوية فمملوك لا مال له فانكحي أسامة بن زيد^(٧)
و كذلك خطب عمر امرأة لابنه و مروان ثم خطبها لنفسه فتزوجها
فاستجاز الخطبة لنفسه لعدم الركون لهما^(٨) (٩)؛

- (١) ساقطة من "ج" و في "ب" : الخطبة مع الرضا بواحد معين .
(٢) هي فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية أخت الضحاك بن أبي بيعة
مشهورة و كانت المهاجرات الأوائل . ترجمتها في الملتقى (٦٠٩/٢)
أسد الغابة (٢٣٠/٧) .
(٣) ساقطة من "ج" .
(٤) هو أبو جهم ابن حذيفة بن غالب بن عامر القرشي العدوي ،
اختلف في اسمه فهو المشهور بكنيته مات في آخر خلافة معاوية
ترجمته في الأمانة : ٣٥-٣٤/٤
(٥) في "ج" و "ج" : فقال لهما : بزيادة : لهما . و الواجب إسقاطها
لأن كلامه صلى الله عليه و سلم كان موجها لفاطمة بنت قيس .
(٦) في "ع" و "ب" : فانكح هو الصواب ما أثبتته .
(٧) قد سبق تخريجه في ص ٧٦
(٨) مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي
الأبوي أبو عبد الملك ، روى عن عمر و عثمان و علي و عنه ابن
المسيب و عروة بن الزبير و غيرهما (٥٦٥/٥) سير الأعلام
(٤٧٩-٤٧٦/٣) .
(٩) ذكره ابن رشد في البيان و التحصيل (٤٥٣/٤) .
(*) البيان (٤٥٣/٤) .

(مسألة) و أما المبتوتة فلا تل للذي أبتها بنكاح و لا
 "ملك" (١) حتى يملكها غيره نكاحاً صحيحاً (لا ينوى فيه . . .)
 التحليل و لا يثبت فيه فسخ و لا خيار و يطلأها و طأ مباحاً (٢) (٣)
 هذا المشهور من المذهب، و قال ابن الماجشون يحلها الوطء الحرام
 إذا كلن المقعد صحيحاً (٤) و قال المفيرة و ابن دينار و يحسن
 و لا يحل (٥) و المعتبر في الوطء مغيب الحشفة (أو جوار الميسب
 الختان أن كان مقطوع الحشفة) (٦) في الفرج لا في الدبر و لا يراعي
 معه الأزال و يحلها و طء الخصي الباقي الذكر أو بعفسه (٧) . . .
 و قال سخون في (الخصي) (٨) القائم الذكر أو المقطوع الحشفة
 لا يحسن و طؤه "لأن و طأه" (٩) ناقص و لا يحلها و طء المجنب و ان
 بقيت / نثياه و لا و طء ملك ، قال مالك ، و لا و طء كتابي ان كانت
 كتابية (١٠) (و قال أشهب و علي بن زياد : يحلها "الكتابي" و)
 (١١) (١٢)

-
- (١) في "أ" : مالك و هو خطأ .
 (٢) المنتقى (٣٢٢/٣) بالنوادر (١٩٤/ب/خ) .
 (٣) ماقطة من "ب" .
 (٤) المصدر السابق نفس الجزء و المفحة ، و هو اختيار ابن حبيب .
 (٥) المصدران السابقان نفس الجزء و المفحة ، و به قال مالك و قد
 رجع عنه . البيان (٤٢/٥) .
 (٦) ماقلة من "أ" ، "ج" .
 (٧) بمعناه في النوادر (١٩٤/٧/خ) .
 (٨) ماقطة من "أ" .
 (٩) في "أ" ، "ج" : لأنه و طء .
 (١٠) المدونة (٢٨٨/٢) مواهب الجليل (٤٦٩/٣) .
 (١١) في "ج" ، و طء الكتابية .
 (١٢) ماقطة من "أ" .

قال يحيى بن يحيى : ان مات عنها حلت وان طلقها لم
تحل (١) لأن طلاقه ليس بطلاق هو لا يحلها وطء مرامق حتى يحتلم (٢)
قال ابن القاسم : و يحلها وطء المجنون انا كانت (هي) (٣) مفققة (٤)
وقال أشهب : انما يعتبر حال الزوج فان كان في حال
إفاقة حلت والأفلا كان "بها" (٥) جنون أم لا (٦) ، قال ابن
الماجنون وأشهب (والليت في مختصر ما ليس في المختصر) (٧) :
"يحلها" (٨) وطء سواء كانا مجنونين أو مفققين (٩) .
(فسر) " وان " (١٠) كان النكاح مما يفسخ أو فيه خيار
لأحد الزوجين أو للولي فان الوطء فيه لا يحلها (١١) إلا أن يفوت
الفسخ بالبناء "و" (١٢) يقطع الخيار من "اليه" (١٣) ذلك فيطأها
الزوج بعد ذلك فان هنا الوطء يحلها .

-
- (١) المدونة (٢/٢٩٣) .
(٢) المدونة (٢/٢٨٦) .
(٣) ماقظة من "ج" .
(٤) النواذر (١٩٤/٧/خ) ، المنتقى (٣/٢٣٢) .
(٥) في "ع" ، "ج" .
(٦) النواذر (١٩٤/ب/خ) ، المنتقى (٣/٢٣٢) .
(٧) ماقظة من "ج" ، "ج" .
(٨) في "ج" : يحلها ، هو الصواب ما أثبتته .
(٩) قال ابن الماجنون في النواذر (١٩٤/ب/خ) ، المنتقى (٣/٢٣٢) .
(١٠) في "ج" : فان .
(١١) البيان والتحصيل (٥/٤٢) .
(١٢) في "ج" ، و .
(١٣) في "ع" : له .

(مسألة) وأما نكاح المحلل فلا تحل به (١) للأول إذا نوى
 الإحلال له ويعاقب هو ومن "علم" (٢) ذلك من الزوجة "فقط"
 (وإلا الولي) (٣) والشهود ويفسخ نكاحه قبل الدخول "و" (٤) بعده
 (٥) بتفسير طلاق (٦) قال بعض الشيوخ: ويحتمل "أن الفسخ" (٧) بطلاق
 لأنه نكاح مختلف فيه (٨) "هذا" (٩) أن أقر بما نواه من الإحلال
 قبل نكاحه، وإن أقر به بعد ذلك لم يمدق في إسقاط الصداق و
 و"فسخ" (١٠) نكاحه بطلقة بائنة ولا في منع الأول "منهما" (١١)
 و(المسألة) (١٢) إن لم يقع الإحلال الزوج الثاني ونواه (الزوج) (١٣)
 الأول (و الزوجة) (١٤) فلا يضر ذلك (١٥) وإنما تراعى نية
 الثاني خاصة (و قيل) (١٦) إذا نواه أحد الثلاثة "فسد" (١٧) لنكاح
 (١٨) وقال سالم والقاسم وأبو الزناد (١٩) و يحيى بن سعيد: يجوز

- (١) في "ع" : له . (٢) في "ع" : على .
 (٣) ماقطة من "ق" : هو هي واجبة الاثبات .
 (٤) في "ع" : أو : هو الصواب ما أثبتته .
 (٥) منح الجليل (٣/٢٤٥) .
 (٦) البنائي شرح الزرقاني (٢/٢١٥) .
 (٧) في "ق" : "ب" : "ي" : "ف" : "ج" : أنه يفسخ .
 (٨) نحوه للهاجي، المنتقى (٣/٣٠٠) منح الجليل (٢/٢٤٥) .
 (٩) في "ق" : هنا .
 (١٠) في "ع" : يفسخ .
 (١١) في "ق" : هنا .
 (١٢) (١٣) ماقطة من "ق" . (١٤) ماقطة من "ق" .
 (١٥) المنتقى (٣/٢٩٩) .
 (١٦) ماقطة من "ق" : هو هي واجبة الاثبات .
 (١٧) في "ق" : "ج" : فسخ .
 (١٨) الكافي (٢/٥٢٤) هو قال ابن عبد البر : هو تشديد .
 (١٩) هو عبد الله بن نكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني
 المعروف بأبي الزناد (ثقة فقيه / ٣٠٠ هـ) وقيل بمدها . =

(١) للثاني أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم الزوجان و هو مأجور
 ونحوه لابن شمعان في الزاهي* (٢) وفي المدونة :
 قيل لمالك إنه يستحب (في ذلك) (٣) قال : يحب يستحب في غير هذا (٤)
 هذا كله ان اتفقا على وطء ، فان اختلفا فيه فادعت الزوجة
 واكذبها الزوج "لم تحل" (٥) للأول (٦) ، وقال ابن القاسم :
 لا تمنع من نكاحه لشي أخاف أن يقصد "بها الاضرار" (٧) (٨) .

• تقريب التهذيب (٤١٣/١) .

(١) الكافي (٥٣٤/٢) و ذهب الى هذا غير واحد من أصحاب مالك

التاج (٤٦٩/٣) .

(٢) في "ج" ، "ج" ، في الزاهي لابن شمعان .

(٣) ماقطة من "ج" .

(٤) المدونة (٢٩٦/٢) .

(٥) في "ج" ، فلا تحل للزوج .

(٦) المنتقى (٣٠٠/٣) عن مالك .

(٧) في "ج" ، "ج" ، الاضرار بها .

(٨) قال ابن القاسم : تدين و يباح له نكاحها للمطلق ثلاثا .

المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

بَسَابٍ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَدَّةِ

و فيه ثلاثة فصول :

- أحدها : (في) (١) بيان ما يجوز في العدة من التعريف .
- الثاني : (في) (٢) بيان ما يكره فيها من ٣ المواعدة (٣)
- الثالث : (في حكم (وقوع) (٤) العقد فيها . فأما ما يجوز له فالتعريف "بالخطبة" (٥) و هو المشار إليه بقوله " (٦) تعالى : **إِذَا أَنْتُمْ قَوْلُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا** (٧) قالوا مثل قوله (لها) (٨) : **إِنِّي فِيكَ لِزَانٍ** و عليك لحريم (٩) و **إِنْ النِّسَاءُ** "من" (١٠) ثاني (١١)
- و لعل الله يجمع بيننا و أرجوا أن أتزوجك و شبه ذلك و تجيبه هي بنحو ذلك أو تمكنت و يجوز أن يهدى (١٢) (لها) (١٣) .

-
- (١) ما قطة من "أ" .
 - (٢) ما قطة من "أ" .
 - (٣) في "أ" ، "ع" "ب" ، المتأودة .
 - (٤) ما قطة من "ب" .
 - (٥) في "ج" ، في الخطبة .
 - (٦) في "ج" ، في قوله .
 - (٧) سورة البقرة آية (٢٣٥) .
 - (٨) ما قطة من "أ" .
 - (٩) المنتقى (٢٦٥/٣) .
 - (١٠) في "أ" ، لمن .
 - (١١) مواهب الجليل (٤١٧/٣) .
 - (١٢) ما قطة من "ب" .
 - (١٣) رواه ابن حبيب عن مالك . المنتقى (٢٦٥/٣) .
 - المدونة (٤٣٩/٢) ، عن بعضهم .

فصل

[المواعدة في العدة]

و تمنع المواعدة (١) في العدة لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تَوَاعِدُهُنَّ كَثِيرًا﴾ (٢/٤) و يكره الوعد أيضا و هو أخف من المواعدة لأن "الوعد" (٣) إنما يكون من أحد الزوجين و المواعدة منهما (معا) (٤) (٥) و إنما "كره" (٦) الوعد خشية الخلف (٧) فيه أنه قد يبدو "للمواعدة" (٨) منهما فيما وعد به فان وقع الوعد و تزوجها بعد النعدة مضي النكاح و لم يفسخ •

و اختلف اذا خطبها في العدة "فوقعت" (٩) المواعدة و تزوجها بعد العدة فقال مالك: يستحب له الفراق بطلقة دخل بها "أو" (١٠) لا هو لا تحرم عليه (١١) ، و اختلف فيه قول ابن القاسم فقال مرة:

-
- (١) من المواعدة و هي تحصل من اثنين أحدهما يعد و الآخر يقبل الوعد • انظر لسان العرب (٤٦٢/٣) ، و المعنى هنا أن الرجل يعد المعتدة بأن يتزوجها بعد العدة ، و المرأة تقبل ذلك
- (٢) سورة البقرة آية (٢٣٥) •
- (٣) في "ب" ، "ع" ، الواعد ، و الصواب ما أثبتته •
- (٤) ما قطة من "ج" •
- (٥) ذكر نحو هذا ابن رشد ، و حكى الاتفاق على كراهتهما أي المواعدة و العدة • التاج (٤١٢/٣) •
- (٦) في "ب" ، يكره •
- (٧) منح الجليل (٢٦٥/٣) •
- (٨) في "ب" ، "ج" ، للمواعدة ، و الصواب ما أثبتته •
- (٩) في "ب" ، فرفعت ، و ما أثبتته هو المناسب للمقام •
- (١٠) في "ب" ، أم •
- (١١) المدونة (٤٣٩/٢) •

يفسخ بالقضاء : و قال مرة : بغير "قضاء" (١) (٢) ، و قال
 محمد من أشبهب : يفسخ و لا تحل له أبدا ، و في معار عيسى
 ان "كانت" (٣) المواحدة تشبه الإيجاب فليفارقتها بطلقة و لا
 ينكحها أبدا و ان "كانت" (٤) تشبه التعريض ثبت النكاح (٥)
 (قال اللخمي : و القول الأول أحسن لأن العقد لم يكن في
 العدة) (٦) .

(فصل) (٧)

[في حكم الزواج في العدة]

و أما التزويج في العدة فممنوع لقوله تعالى : ﴿ وَ لَا تَزَوِّجُوا
 عُمَّةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ (٨) (٩) فان عقد فيها
 فسخ أبدا (١٠) و كان لها ان تدخل المسمى (١١) و تجزئها (بها) (١٢)
 مدة واحدة من يوم الفسخ عن الزوجين (١٣) معا ، و روي عن حمير

- (١) ماقطة من "أ" .
- (٢) المتبعية . البيان (٤٢٨-٤٢٧/٥) .
- (٣) في "ب" ، كان هو المواب ما أثبتته .
- (٤) في "ب" ، كان .
- (٥) المتبعية ، البيان (٤٥٦/٤) .
- (٦) ماقطة من "أ" ، "ج" .
- (٧) ماقطة من "ب" .
- (٨) في "ع" ، "ب" ، الآية .
- (٩) سورة البقرة آية (٢٣٥) .
- (١٠) الكافي (٥٣١/٢) ، التاج (٤١٥/٣) .
- (١١) الخطوط من سعيد بن المسيب . و قال به ابن المواز
 و غيره أنا اتفاقا على قدر المهر . المنثقي (٣١٥-٣١٨) .
- (١٢) ماقطة من "ب" ، "ج" .
- (١٣) و هو قول مالك و قال به ابن القاسم و ابن وهب بالمصدر
 السابق (٣١٦/٢) و رحمه الباجي .

أنها تتم عدة الأول ثم تعدد للآخر (١).

و اختلف أنا فسخ النكاح هل تحرم عليه أم لا ؟ قال في (٢)

المقنونة : أن يدخل بها في العدة أو بعدها حرمت عليه (٣) وأن

لم يدخل لم تحرم عليه (٤) و "به" (٥) أخذ ابن القاسم (٦) ، وروى

أيضا من مالك أنها لا تحرم (عليه) (٧) إلا بالوطء في العدة

و قاله "ابن دينار و المغيرة" (٨) (٩) ، قال ابن الماجشون :

هو "علي المغيرة" (١٠) و ابن دينار (١١) كانت تدور الفتيا

بالمدينة بعد "مالك" (١٢) رحمه الله (١٣) و قال اللخمي :

و اختلف " (١٤) في تحريم "المعتدة" (١٥) على متزوجها (قسي

العدة) (١٦) على أربعة أقوال فنذكر القولين

(١) في الموطأ ، و هو القول الثاني لمالك ، المصنوع السابق
(٣١٦/٣)

(٢) في "أ" : فقال مالك في

(٣) المدونة (٤٤١/٢)

(٤) المتتقى (٣١٥/٣) رواية عن مالك .

(٥) في "أ" : بهذا .

(٦) الكافي (٥٣١/٢)

(٧) ما قطة من "أ"

(٨) في "أ" ، "ج" ، على قول المغيرة بزيادة : قول .

(٩) المدونة (٤٤١/٢) ، الكافي (٥٣١/٢)

(١٠) في "ج" : على قول المغيرة بزيادة : قول .

(١١) ما قطة من "أ"

(١٢) في "ج" : ذلك هو الصواب ما أثبتته .

(١٣) الكافي (٥٣١/٢)

(١٤) في "أ" ، "ع" : و قال اختلف للـ اللخمي ، و الصواب

ما أثبتته ليستقيم الكلام .

(١٥) في "أ" : العدة ، و الصواب ما أثبتته لامتقانة المعنى .

(١٦) ما قطة من "أ" ، و الأولى إثباتها لأن فيها زيادة تأكيد .

٣ المتقدمين" (١) من مالك، ثم قال: وروى ابن "الجلاب" (٢)
 "منه" (٣) أنها تحرم بالعقد (٤) وان فسخ قبل البناء وذكّر
 ابن سخون من عهد العزيزين أبي سلمة أنها لا تحرم وان أصاب
 في العدة (٥).

(٦)
 واختلف اذا قبل أو باشر في العدة، فقال مرة: يحرم عليه
 وقال مرة: أحب الي أن لا ينكحها من غير "قضاء" لأن (٧)
 الوطء فيه اختلاف فكيف بما دونه (٨).

(تنبيهه) قال بعض الشيوخ: أنا عقد و دخل في العدة
 فان كان جاهلا بالتحريم حرمت عليه (٩) وان كان عالما ففيه
 من مالك قولان: (أحدهما) (١٠) أنه "ران" (١١) فيعد ولا يلحق به
 الولد وتحل له بعد العدة (١٢) هو الآخر (١٣).

-
- (١) في "أ"، المتقدمون، هو الصواب ما أثبتته لأنه يشير الى القولين
 الذين سبقا ذكرهما في نفس الصفحة.
 (٢) في "ج"، الحاجب، وهو خطأ.
 (٣) في "أ"، "ج"، من مالك.
 (٤) التفريع (٦٩/ب/خ).
 (٥) البيان والتحصيل (٤/٣٧٢) (٥/٤٢٨).
 (٦) رواه أصبح عن ابن القاسم وحكاه عنه اللخمي، المنتقى.
 (٧) (٣١٧/٣) والتاج (٤١٦/٣).
 (٨) في "أ"، "ع"، "ج"، قضاء قال لأن بزيادة لأن، هو الأولى إسقاطها
 لما لموافقتهما العتبية، البيان (٥/٤٢٧).
 (٩) العتبية (٥/٤٢٧).
 (١٠) مواهب الجليل (٣/٤١٥).
 (١١) ماقظة من "أ".
 (١٢) في "أ"، رأي وهو خطأ.
 (١٣) ووجه هذا القول أن هذا وطء ممنوع فلم يتأبد تحريمه كما لو
 زوج نفسه ممتعة أو زنت، التفريع (٦٩/ب/خ)، المنتقى (٣/٣١٧).
 (١٤) في "أ"، الأخرى، هو الصواب ما أثبتته لأن الكلام على الأحوال.

٣ أنها (١) تحرم عليه و "يلحق بها" (٢) الولد و لا يحد (٣) .
 (مسألة) و لا يجتمع الحد و لحوق الولد إلا في خمسة
 مواضع :

أحدهما : من كانت عنده أمة فولدت منه فأقر بعد الولاية
 أنه غيبها فإنه يحد و يلحق به الولد و تلزمه القيمة فيه
 و في أمة .

الثاني : من اشترى جارية فاستحققت منه بحرية فأقراته
 ولم يحررها قبل الوطء فإنه يحد و يلحق به الولد .
 (الثالث : من اشترى جارتين على أنه بالخيار في أحدهما
 فأقر أنه اختار واحدة ثم وطأ الأخرى فإنه يحد و يلحق بنفسه
 الولد) (٤) .

الرابع : من عنده جارية فوطئها ("فولدت" (٥) منه فأتسله
 رجل فقال له ادفع لي ثمن الجارية التي ابشعت مني فقال له
 ما اشتريتها منك وإنما تركتها عندي و ديمة فإنه يحد و يلحق
 به الولد .

-
- (١) في "٩" : فإنه .
 (٢) في "٩" : لا يلحق به و الصواب ما أثبتته .
 (٣) و دليله قضاء عمر رضي الله عنه بذلك المصنف السابق
 السابقان نفس الجزء و الصفحة .
 (٤) ما قبله من "٩" .
 (٥) في "٩" : "ب" و ولدت .

الخامس ، من تزوج أم امرأته عالما بالتحريم فإنه يحد
و يلحق به الولد (١) .

(مسألة) وأما المستبرأة فإن كانت من نكاح فاسد أو
شبهة نكاح أو ملك فكان المعتدة في منع العقد عليها أجساما
و كذلك إن كان استبرأؤهما من زنا أو غصب عند مالك وأصحابه
فإن عقد و "مسما" (٢) فيه غرور مكرى عن مالك أنها تحرم
عليه كالمعتدة (٣) ، و قال ابن القاسم و ابن الماجشون

(١) المسائل الخمس في مواهب الجليل (٢٤٩/٥ - ٢٥٠) و زاد واثلاثة
أخدهما ، الرجل يتزوج المرأة فتلد منه ثم يقرأ أنه كان طلقها
ثلاثا و ارتجعا قبل أن يتزوج و هو عالم بأن ذلك لا يعمل .
الثانية ، الرجل يشتري جارية فيولدها ثم يقرأ أنها مملوك
تعتق عليه و أنه عالم بذلك وقت الشراء وقت الوطء .
الثالثة ، الرجل يتزوج المرأة فيولدها ثم يقرأ أن له أربع
نساء موأما و أنه تزوجها و هو يعلم أن نكاح الخامسة حرام .
و ذكر ابن رشد بعد سره المسائل الخمس أن ذلك ليس على
سبيل الحر بل الضابط أنه كل حة يشبه بالاقرار و يحق بالرجوع
منه فالنسب ثابت منه و كل حد لازم بالرجوع منه فالنسب معه غير
ثابت و ذكره غيره كابن عبد الرفيح في معين الحكام .
مواهب الجليل (٢٥٠/٥) .

(٢) في "٩" ، سمي ، و المواب ما أثبتته .

(٣) مواهب الجليل (٤١٣/٣) .

وَأَسْبَغَ . لا تحرم عليه (١) ، قال عبد الحميد (بن) (٢) المافع
 المسألة على أربعة أوجه أما أن يدخل ماء النكاح على ماء
 النكاح "أ" و ماء "ب" (٣) الملك على "ماء" (٤) الملك "و" (٥) ماء
 النكاح على (٦) (ماء) (٧) (الملك أو بالعكس)

فأما الوجه الأول فلا اختلاف في التحريم (٨) (به) (٩) (عند
 مالك (١٠) و به قال الشافعي ، و قال عبد العزيز لا تحرم عليه
 و به قال أبو حنيفة ، و أما الوجه الثاني فلا خلاف أنه لا يقع
 به " (١١) للتحريم (١٢) و أما دخول ماء "النكاح" (١٣) على ماء
 الملك (١٤) فاختلف قول مالك في التحريم به (١٥) و كذلك اختلف
 في حكمه كمن اشترى "معتدة" (١٦) *

- (١) حكاة الخطاب من ابن القاسم ، و ابن الماجشون . المصدر
 السابق نفس الجزء و الصفحة .
- (٢) ماقطة من "أ" ، "ج" .
- (٣) في "أ" ، و أما و الصواب ما أثبتته .
- (٤) ماقطة من "أ" .
- (٥) في "أ" ، و أما و الصواب ما أثبتته لامتناع الكلام .
- (٦) ماقطة من "ب" .
- (٧) ماقطة من "أ" ، "ب" .
- (٨) ماقطة من "ب" .
- (٩) ماقطة من "أ" ، "ب" .
- (١٠) المدونة (٤٤١/٢) .
- (١١) في "ع" ، "ب" ، فيه .
- (١٢) التاج و الاكلیل (٤١٦/٣) عن ابن رشد .
- (١٣) في "ع" ، "ب" ، النكاح .
- (١٤) ماقطة من "ب" .
- (١٥) التاج (٤١٦/٢) عن ابن رشد ، و ذهب خليل إلى التحريم به
 المدونة (٤٤٢/٢) و قد روى عن مالك أنه قال ليس كالمتزوج في
 العدة . المنتقى (٣١٧/٣) .
- (١٦) في "ع" ، معبدة ، و هو خطأ .

"فوطا" و" (١) الصحيح أنها تحرم عليه (متد مالك) (٢) (٣) و

"قاله" (٤) أبو عمران، وفي بعض روايات المدونة: أنه ليس

كالمصيب في العدة .

(فسرع) و لا فرق فيما تقدم "بين" (٥) العدة من وفاة أو

طلاق بائن (٦) فإن كان رجعيًا "فمذهب" (٧) ابن القاسم أنها لا

تحرم (عليه) (٨) كالمتزوج في العمة (٩)، وقال غيره: تحرم

كالطلاق البائن (١٠) .

قال بعضهم و يتفرخ (فيها) (١١) قول ثالث: أنه راجعها زوجها

لم يكن هذا "متزوجا" (١٢) في عدة و ان لم يراجعها كان متزوجا

في عدة من قول ابن "ميسر" (١٣) في النصرانية "تسلم" (١٤) تحت

(١) في "ج"، فوطها في العدة - بزيادة: في العدة .

(٢) مختصر خليل مع شرحه منح الجليل (٢٦٣/٢) المدونة (٤٤١/٢) .

(٣) ساقطة من "ج" .

(٤) في "ج" : قال .

(٥) في "ج" : من .

(٦) مواهب الجليل (٤١٥/٣) .

(٧) في "ع"، "ب"، "ج"، فذهب .

(٨) ساقطة من "ج" .

(٩) مواهب الجليل (٤١٥/٣) .

(١٠) المدونة (٤٤٠/٢)، مواهب الجليل (٤١٥/٣) .

(١١) ساقطة من "ج" .

(١٢) في "ج" : متزوجة .

(١٣) في "ج"، "ع"، "ج"، ميعرة، و الصواب ما أثبتته .

(١٤) في "ع" : تسلم في عدة - بزيادة: في عدة، و الاولى

اسقاطها لاستقامة الكلام بدونها .

النصراني • "فتتزوج" (١) في العدة أنه إن لم يعلم زوجها
حتى انقضت العدة كان متزوجاً منّا كما في "العدة" (٢) وإن علم
لم يكن ناكحاً في العدة (٣) •

قصاصه : قال بعض الشيوخ و عقد هذا الباب أنه على
ثلاثة أوجه :

أحدهما : يقع به التحريم "عند مالك بالتفريق" (٤) •

والثاني "لا" (٥) يقع به التحريم بالتفريق •

والثالث "يختلف" (٦) فيه على قولين "فالأول" (٧) كالوطء

بنكاح أو شبهة "نكاح و أمّا" (٨) الثاني فالوطء بملك أو شبهة

ملك في استبراء "لا" (٩) خاصة فصب أو زنا أو بيع

أو موت أو هبة أو عتق (و) (١٠) في عدة أم الولد من موت سيدها

أو عتقه أياها (١١) و أمّا الثالث فالوطء بنكاح أو شبهة نكاح

(١) في "ع"، "ب"، "ج"، فتزوج •

(٢) في "أ" : عدة •

(٣) القول الثالث في مقدمات ابن رشد (٤٠٣/٢) •

(٤) في "ع"، "ب"، بالتفريق عند مالك - فيه تقديم و تأخير •

(٥) في "أ" : أنه لا •

(٦) في "أ" : يختلف ، و الأولى ما أثبتته للمحاق •

(٧) في "أ"، "ج"، الأول •

(٨) في "أ"، "ج"، نكاح أو ملك أو شبهة ملك في عدة من نكاح أو
من نكاح أو من شبهة نكاح و أمّا - بزيادة أو ملك أو شبهة ملك
في عدة من نكاح أو من شبهة نكاح •

(٩) في "أ" : إلا ، هو خطأ •

(١٠) باقطة من "أ" •

(١١) مواهب الجليل (٤١٦/٣) من المتعطية •

في الاستبراء "و" (١) في عدة (أ) (٢) الولد من سيدها و سواء
 كان الاستبراء من غصبا أو زنا أو من بيع في الأماء "و" (٣) هبة
 أو موت أو عتق (٤) و قد وظأ المالك قبل ذلك هو أما ان (كان) (٥)
 لم يظأ فلا خلاف أن متزوجها (٦) في الاستبراء ليس متزوجا في
 عدة (٧) هو أما المنع من نكاح المشتركة (٨) (٩) "و" (١٠) الأمة
 الكتابية (١١) فقد تقدم.

فصل

[في المحرمات على التأنيث]

وأما القسم الثاني و هو تزويج من لا تحل أبنا
 "كنكاح" (١٢) المحارم بنسب أو صهر أو رضاع والمعتدة
 والملائة ، فالمحرمات بالنسب سبع ، و اثنتان بالرضاع و خمس
 بالنصر فذوات النسب الأمهات ، و البنات ، و الأخوات و العمات ،

-
- (١) في "و" ، و .
 - (٢) ما قطة من "و" ، و هي واجبة الاتبات .
 - (٣) في "و" ، أو من زيادة : من .
 - (٤) في "و" ، "ج" ، عتق أو موت .
 - (٥) ما قطة من "و" .
 - (٦) في "و" ، يتزوجها .
 - (٧) مواهب الجليل نقلا عن المتيضية (٤١٦/٢) .
 - (٨) في "و" : المشتركة ، و الصواب ما أثبتته .
 - (٩) قد تقدم في ص .
 - (١٠) في "و" ، أو .
 - (١١) قد تقدم في ص .
 - (١٢) في "ع" ، "ب" ، فلكاح ، في "ج" ، فكنكاح .

والخالات و بنات الأخ هو بنات الأخت (١) . فيدخل في الأمهات جميع الجدات و إن صلون هو في البنات بنات الذكور و البنات و إن صفلن هو في الأخوات من جهة الأبوين أو أحدهما هو في العمات و " الخالات عمات " (٢) الأباء و خالاتهم و عمات " الأمهات " (٣) و خالاتهم بخلاف بناتهن و في بنات الأخ و الأخت ما كان من ذلك الأب " أو الأم أو لهما " (٤) (٥) .
(فروع) و أما المحرمات بالرضاع فالأمهات و " الأخوات فيدخل " (٦) في الأمهات من الرضاة أمهاتهن و بناتهن و أخواتهن و عماتهن و خالاتهن هو في الأخوات من الرضاة " من " (٧) كان " منهن " (٨) الأب أو الأم أو لهما .

(مقالة) و أما المعرفات بالصبر " منهن " (٩) أمهات الزوجات

(١) حكى ابن رشد الاتفاق على ذلك، و استدلل بقوله تعالى: (و حرمت عليكم أمهاتكم و بناتكم و أخواتكم و عماتكم و خالاتكم و بنات الأخ و بنات الأخت) الآية سورة النساء آية (٢٣) . بداية بالمجتهد (٢) /

(٢) في "ع" "ج" الخالات و عمات بزيادة - و أو العطف و الأولى اسقاطها .

(٣) في "أ" : الأباء ، و الصواب ما أثبتته لتأني التكرار .

(٤) في "أ" : أم ، الأم أو لأحدهما .

(٥) قريب منه في الكافي (٢/٢٥٠-٢٥١) .

(٦) في "ع" "ب" : الأخوات قال فيدخل - بزيادة : قال .

(٧) في "أ" : ما .

(٨) في

(٩) في "أ" : فمنهن .

(يجرم من بالمقد على الإثنية و الرائب المدخول بينهما تهن و زوجات
 الآباء و حائل الأبناء و الجمع بين الأختين (١) • فيدخل في أمها
 أمهات الزوجات (٢) الجدات و ان علون و لا يدخل في ذلك الأخوات
 الأمهات لأنهن خالات و عفات هو أما الربيبة (٣) فتحرّم بوطه
 الأم أو بالتلفظ بشيء منها سواء كانت في حجره أم لا (٤) لأن
 الآية (٥) خرجت مخرج الغالب فلا مفهوم لها (٦) (٧) • و يدخل في
 زوجات الآباء زوجات الأجداد من قبل الأب أو (٨) الأم • و يدخل
 في "تحرّم" (٩) حائل الأبناء أبناء الصلب و الرضاة و يحرم من
 الوطء بالملك من القرابة و الرضاة و الصهر ما يحرم

(١) و الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿و أمهات نسائكم و ربيبتكم
 اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا
 دخلتم بهن فلا جناح عليكم و حائل أبنائكم الذين من أملاككم
 و أن تجمعوا بين الأختين﴾ الآية (٢٣) من سورة النساء • و قال
 في آية (٢٢) من نفس السورة: ﴿و لا تنكحوا ما نكح آباؤكم ممن
 النساء إلا ما قد سلف﴾ •

(٢) ساقطة من "ج" •

(٣) قد سبق التعريف بها في القسم الدراسي •

(٤) الكافي (٥٣٧/٢) •

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿و ربيبتكم اللاتي في حجوركم ممن
 نسائكم﴾ الآية •

(٦) ساقطة من "ج" •

(٧) و هو قول الجمهور • ذهب أهل الظاهر إلى أنه من لا تكون
 ربيبتة في حجره فإنه حل له عند موت أمها أو طلاقها • و هو
 فتوى علي بن أبي طالب و ابن عمر • قال ابن حجر: "ولو لا الإجماع
 الحادث في المسألة لندرنا المخالف لكان الأخذ به أولى" فيفتح
 الباري (١٥٨/٩) • فتح القدير الجامع بين الرواية و الدراية من
 علم التفسير (٤٤٥/١) • هداية المجتهد (٣٣/٢) •

(٨) في "ج" • و •

(٩) في "ع" • تحليل ساقطة من "ب" •

"بالنكاح" (١) ، واختلف في الزنا هل ينشر الحرمة كالوطء
 الصحيح أم لا ؟ ففي المدونة : ينشر (٢) ، وفي الموطأ لا ينشره^(٣)
 قال سحنون : و جل أصحابه على ما في الموطأ (٤) و على هذا
 اختلف في تحريم من زنى بها أبوه أو ابنه أو زنى هو بأبها أو
 بنتها^(٥) (٦) ، و أما البنت من الزنا فالمشهور أنها لا تحل^(٧)
 و قال ابن الماجشون تحل لأن نسبها (٨) "منه منقطع" (٩) قال
 سحنون : (هذا) (١٠) خطأ صراح (١١) .

-
- (١) في "أ" : من النكاح .
 - (٢) المدونة (٢/٣٧٧) .
 - (٣) الموطأ . المنتقى (٣/٣٠٦) .
 - (٤) المدونة (٢/٣٧٧) .
 - (٥) في "أ" : بابنتها .
 - (٦) فذهب قوم منهم ابن القاسم إلى تحريم ذلك . و ذهب قوم
 منهم ابن الماجشون إلى جواز ذلك و رجح القرطبي قول ابن
 الماجشون ، تفسير القرطبي : سورة الفرقان (١٣/٦٠) .
 - مواهب الجليل (٣/٤٦٢) .
 - (٧) منح الجليل (٣/٣٢٧) .
 - (٨) المصدر السابق (٣/٣٢٦) .
 - (٩) في "أ" : غير مقطوع .
 - (١٠) ما بقية من "ب" .
 - (١١) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

فصل

[في أحكام تزوج الأم وابنتها]

و من تزوج أمًّا و ابنتها فلا يخلو "ذلك أن يكون" (١) في
 مقد "أو" (٢) مقدين فإن كان في عقد و عثر عليه قبل البناء "بهما"
 فانه "يفسخ بنفيير" (٤) طلاق و لا شيء لهما ثم يتزوج أيتهما
 شاء (٥) ، و قيل : لا يتزوج الأم للشبهة في البنت (٦) و ان مات
 لم ترثاه و لا عدة عليهما (٧) ، و أمّا ان دخل بهما (٨) فقد
 حرمتا عليه (٩) و لكل منهما صداقها المسمى و عليها الاستبراء
 بثلاث حيض و ان "مات لم ترثاه (١١) و ان دخل بأحدهما (١٢)
 حرمت الأخرى و للمدخل بها المسمى ثم يتزوجها ان شاء بهد
 الاستبراء (١٣) و لا شيء للأخرى ، و قيل : ان كانت الأم حرمتا (١٤) .

- (١) في "أ" ، "ب" : أن يكون ذلك .
 (٢) في "أ" : أو في .
 (٣) في "أ" ، بها ، هو الصواب ما أثبتته .
 (٤) في "أ" : يفسخ نكاحها بنفيير .
 (٥) المدونة (٢٧٤/٢) .
 (٦) المصنف السابق نفس الجزء و الصفحة .
 (٧) مقدمات ابن رشد : (٣٤٨/٢) .
 (٨) ما قطة من "ب" .
 (٩) الكافي (٥٣٧/٢) .
 (١٠) في "أ" : و أمّا إن - بزيادة : أمّا .
 (١١) في "أ" ، مقدمات ابن رشد (٣٤٨/٢) .
 (١٢) في "أ" : بأحدهما هو ما أثبتته أولى .
 (١٣) الكافي (٥٣٨-٣٧/٢) قاله مالك و ابن القاسم ،
 مقدمات ابن رشد (٣٤٨/٢) .
 (١٤) قاله أشهب و ابن الماجشون . المصنف السابق (٥٣٨/٢)
 و في مقدمات ابن رشد (٣٤٨/٢) ما نعه : ان كانت الابنة

(فسرع) فان "كانت" (١) المدخول بها غير معروفة و ادّعت كل منهما (٢) (انها المدخول بها و مدّق الزوج احدهما دفع لها صداقها (٣٠) " و حلف" (٤) و على كل منهما (٥) الاستبراء (٦) و ان مات فلها الاقل من الصداقين يقتسمانه على قدر مهرهما بعد ان تحلف كل واحدة انهما المدخول (٧) بها و من تسكن منهما كان حظه من ذلك للاحرى (٨).

(مسئلة) و اما ان "تزوجهما" (٩) في مقدين و لم يدخل بواحدة منهما أو دخل بالاولى خاصة فانه يثبت هليها و يفسخ نكاح الثانية (١٠) ، و ان دخل بالثانية فقط "نظرت" (١١) "فان" (١٢) كانت الام "حرمتا" عليه (١٣) و ان كانت "البنت" (١٤) "حرمت الام" (١٥) و فسخ النكاحهما معا و يتزوج البنت ان شاء (١٦) و لو

- (١) في "ع" ، "ب" ، "ج" : كان .
- (٢) في "ا" : واحدة .
- (٣) منح الجليل (٣٣٥/٣) .
- (٤) في "ع" ، "ب" ، "ج" : و حلف للاحرى بزيادة : الاحرى .
- (٥) ما قطة من "ج" .
- (٦) المصدر السابق (٣٣٤/٣) .
- (٧) المصدر السابق نفس الجزء و المصحة . مقدّمات ابن رشد من أول الفرع (٣٤٨/٢) . (٨) منح الجليل (٣٣٤/٣) .
- (٩) في "ا" ، "ع" ، "ج" : تزوجها . (١٠) الكافي (٥٣٨/٢) .
- (١١) في "ج" : نظرتا ، و الصواب ما أثبتته .
- (١٢) في "ا" : ان .
- (*) في "ج" : حرمت ، و الصواب ما أثبتته .
- (١٣) قاله مالك و ابن القاسم . المصدر السابق نفس الجزء و المصحة .
- (١٤) في "ج" : الام و هو خطأ .
- (١٥) في "ا" ، حرمت عليه لـ الام - بزيادة - : عليه .
- (١٦) أي تحرم الام و تحل البنت بعد تنسبها لان الام من ائمهات النساء و البنت مقدت على الفساد .

(نصف) (١) صدقها ولا شيء للناكلة وإن نكلتا جميعا بعد نكوله كان لهما نصف الأقل يقتسمانه كما "ذكرنا" (٢) ، وإن أقر أحدهما أنها الأولى "حلفت" (٣) على ذلك وأعطى نصف صداقها ولم يكن للآخرى شيء (٤) .

(مسألة) "وإن" (٥) مات الزوج والمالة بحالها فال ميراث بينهما بعد أيمانهما ، قال ابن القاسم : ولكل منهما نصف صداقها والقياس أن يكون أقل المداقين بينهما على قدر مهرهما بعد أيمانهما وتعتد كل منهما أربعة أشهر وعشرا للشك في أنها الأولى وإن دخل بهما حرمتا عليه ولكل منهما صداقها ولا ميراث لهما إن مات وعليهما الاستبراء بثلاث "حيض" (٦) (٧) .

(قصر) (٨) فإن دخل بالأولى "فقط" (٩) ثبت عليها وحرمت الثانية (١٠) وإن دخل بالثانية فقط فسخ نكاحهما (معا) (١١) وللمدخل بها صداقها وله أن يتزوجها بعد الاستبراء أن

-
- (١) ساقطة من "ع" ، "ب" ، "ج" .
 (٢) في "أ" ، "ب" ، "ج" : ذكر .
 (٣) في "أ" ، "ج" : حلفه .
 (٤) المسألة كلها من ص : ٥٨٠ من المقدمات (٢/٣٤٩) .
 (٥) في "أ" ، "ب" : فإن .
 (٦) في "أ" ، "ب" : حيض لكل واحدة ، بزيادة : لكل واحدة .
 (٧) المقدمات (٢/٣٤٩) .
 (٨) في "ع" ، مسألة .
 (٩) في "ع" ، "ب" ، فقط حرمت بزيادة ، حرمت هو الواجب إسقاطها لاستقامة الكلام بدونها .
 (١٠) المصدر السابق (٢/٣٥٠) .
 (١١) ساقطة من "أ" .

"كانت" (١) البنت هو أن "كانت" (٢) "لام" (٣) حرمتا عليه و لا

ميراث لهما أن مات (٤).

(تسرع) و أن دخل باحداهما و لم يعلم أيهما الأولى أم

الثانية" (٥) فإن كان المدخول بها الأم "حرمتا" (٦) عليه و أن

كانت البنت فرق بينه و بينهما ثم يتزوج البنت بعد الاستبراء

أن شاء و للمدخول بها المص و أن مات لزم المدخول (بها) (٧)

أقصى الأجلين عدة و لها المداق ، قال ابن حبيب : و نصف

الميراث ، و قال ابن المواز : لا ميراث لها و هو الصواب و لا

عدة على غير المدخول بها و لا صداق و لا ميراث (٨).

(تسرع) و أن دخل بواحدة غير معروفة حرمتا عليه و القول

قوله مع يمينه في التي يزعم أنه دخل بها أو لها صداقها و لا

شيء الأخرى فإن نكل "حلفت" (٩) كل منهما أنها للمدخول بها أخذت

منه صداقها فإن حلفت احداهما و نكلت الأخرى فللمحلفة صداقها

(١) في "ب" : كان .

(٢) في "ب" : كان .

(٣) في "ج" : البنت .

(٤) النصير الباقي نفس الجزء و الصفحة من قوله : و أن دخل

بالثانية .

(٥) في "أ" : الثانية أم الأولى .

(٦) في "أ" : حرمت .

(٧) ما قبله من "أ" .

(٨) الفرع كله من المقدمات لابن رشد (٣٥٠/٢) .

(٩) في جميع النسخ : حلف ، زو التصويب من مقدمات ابن رشد ٣٥٠

و لا شيء للناكبة (١) ، و (٢) قال سحنون: و ان مات
 فلكل منهما نصف مداقها و القياس أن يكون أقل المداقيس
 بينهما على قدر "مهرهما" (٣) بعد أيما لهما و تعتمد كل منهما
 " بأقصى" (٤) الأجلية و على قول ابن جيب يكون نصف
 الميراث بينهما و على قول ابن المواز لا شيء لهما و هو الم
 الصحيح لأنه ميراث بالشك (٥) . و بالله التوفيق .

(١) الفرع كله من المقدمات (٢/٣٥٠) .

(٢) ساقطة من "أ" ، "ب" .

(٣) في "ب" ، "ج" : مهرهما .

(٤) في "أ" : أقصى .

(٥) المصدر السابق (٢/٣٥٠-٣٥١) .

كتاب الرضاع (١)

والأمل فيه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَمْلَأْتُكُمْ النِّسَاءَ
 أَنْزَلْتُكُمْ﴾ (٢) الآية، وقوله عليه السلام: ((يحرم من الرضاع
 ما يحرم من الولادة)) (٣)، والرضاع المحرم ما كان في الحولين
 فقط "هذا مذهب" (٤) مالك (٥) رحمه الله تعالى، واختلف في
 موضعين أحدهما، فيما زاد على الحولين إلى ثلاثة أشهر (و) (٦)
 الثاني، إذا فطم قبل الحولين وانتقل إلى الطعام ثم رضع
 فأما الزيادة فاختلف فيها على أربعة أقوال: روى ابن عبد
 الحكم وغيره عن مالك أن "الرضاعة" (٧) في الزيادة اليسيرة
 يحرم (٨)، واختلف في قدرها فقال سحنون: مثل نقصان الشهر (٩)
 ومثله في الحاوي "عن مالك" (١٠) (١١)، وقال ابن حبيب

- (١) هو وصول لبن الأمي لمحل مظنة غذاء آخر • حدود ابن عرفة ص (٢٢٣)
 (٢) سورة النساء آية (٢٣) •
 (٣) أخرجه مالك: المنتقى (٤/١٥٥) وأخرجه البخاري فتح الباري (٢٣٨/٩) مسلم النووي (١٠/٢٠) •
 (٤) في "أ" : هذا هو •
 (٥) المدونة (٢/٤٠٦) •
 (٦) ساقطة من "أ" •
 (٧) في "أ" ، "ب" : الرضاع •
 (٨) رواية ابن عبد الحكم في النوادر (٤/٢/٢) •
 (٩) النوادر (٤/٢/٢/ب) وحي ابن أبي زيد أنه مذهب ابن الماج
 الماجشون في الميسوط لاسيما ميل القاضي •
 (١٠) في "أ" : لمالك •
 (١١) المصدر السابق نفس: الصفحة •

وابن القطار: الشهر و نحوه (١) قال: وليس بالقياس
 لقوله تعالى: ﴿وَ خَلَّهٗ وَ فَمَالَهُ تَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (٢)، قال
 اللخمي: يريد أن القياس لا يزداد على الحولين، (٣) قال في
 المدونة: الشهر و الشهرين (٤)، و في مختصر ابن شعبان أنه
 يحرم الى ثلاثة أشهر. قال اللخمي: و هو أحسن.

(مسألة) و هذا ما لم يقع الفطام فان وقع الفطام قبل
 الحولين ثم رضع بعد ذلك فيهما بعد استغائه بالطعام
 و انتقال عيشه اليه فاختلف فيه فقال ابن القاسم: لا يحرم
 و قال مطوق و ابن الماجشون و أصبح: يحرم (٦)، و عن ابن القاسم
 ان رضع بعد فماله بيوم أو يومين و "شبه ذلك" (٧) حرم قال:
 لأنه لو أعيد الى اللبن لكان عيشا له (٨)، و ذهب الليث بن سعد
 و جماعة من العلماء (٩) الى أن الحرمة تقع بالبرضاع
 الكبير و حجتهم حديث سالم مولى أبي حذيفة و هو

- (١) المصدر السابق نفس الصفحة عن ابن حبيب.
- (٢) سورة الاحقاف آية (١٥).
- (٣) ساقطة من "٩".
- (٤) المدونة (٤٠٧/٢).
- (٥) المصدر السابق (٤٠٨/٢)، النوادر (٢١٤/ب/خ).
- (٦) النوادر (٢١٤/ب) الا أنه حكى عن أصبح مثل قول ابن القاسم
- (٧) في "٩"، شبهه.
- (٨) المصدر السابق (٤٠٨/٢).
- (٩) و قال به عطاء مصنف مبد الرواق (٤٥٨/٧) و رواه عنه أنجزم
 و ذكر قول الليث: المحلي (٢٠-١٩/١٠).

في الموطأ (١) و به قالت عائشة رضي الله عنها ، قال ابن حبيب
والخلاف بين العلماء في رضاع الكبير انما هو في رفع الحجاب
به ، و أما التحريم فلم يختلفوا أنه لا يقع (٢) به و قال (٣)
غيره (٤) : الاختلاف في الجميع ، و قد كان أبو موسى يفتي (٥) (أنه)
يحرّم ثم رجع الى قول ابن مسعود و قال : ولا تسألوني عن
شيء (٦) (٧) ما دام هذا الخبر بين أظهركم (٨) .

(مسألة) و يحرم من اللبن ما "وصل" (٩) الى جوف الرضيع
و لو بنمصة "قاله" (١٠) في المدونة (١١) و غيرها ، قال اللخمي
و هو قول عمر و علي (١٢) و ابن عباس (١٣) و الاوزاعي (١٤) و أبي

عن

(١) حديث طويل الشاهد فيه : ((فجاءت سملة بنت سهل و هي امرأة
أبي حذيفة و هي من بني عامر ابن لؤي الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنا نرى سألما ولدا و كان يدخل
علي و أنا فضل و ليس لنا الا بيت واحد فما ترى في شأنه فقال
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعيه خمس رضعات فيحرّم لبنها
و كانت تراه ابنا من الرضاة)) و للقصة بقية ، الموطأ ، المنتقى
(١٥٤/١٥٣) و رواه بالفاظ مختلفة مسلم في صحيحه (النووي ٣٢٣/٢)
(٢) اللواتر (٢١٤/٢١٤) .

(٣) في "أ" : به تحريم و قال :
(٤) منهم ابن رشد . المقدمات (٣٧٨/٢) .
(٥) في "ع" ، "ب" : أنه يفتي بزيادة : أنه .
(٦) ساقطة من "أ" .
(٧) ساقطة من "أ" .
(٨) رواه مالك في الموطأ ، المنتقى (١٥٥/٤) مصنف عبد الرزاق ٧/٤٦٣
المدونة (٤٩/٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤٦٠/٧)
(٩) في "أ" ، يمل . (١٠) في "ج" : قال . (١١) في "هـ" (٤١٦/٢) .
(١٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٦/٤) .
(١٣) المصدر السابق (٢٨٧/٤) (١٤) الاشراف لابن المنذر (١١٠/٤) .

و أبي حنيفة (١) و غيرهم (٢) .

و قال ابن مفعول (٣) و ابن الزبير (٤) و أحمد (٥) و اسحاق (٦) (٧)

و غيرهم (٨) ثلاث "رضعات" (٩) .

و قال الشافعي : لا يحرم إلا في خمس (١٠) .

و قالت عائشة (١١) و حفصة : عشر رضعات

(مسألة) و تقع الحرمة بما وصل إلى جوف الفرج من

اللبن سواء كان برضاع من "المولود" (١٢) أو صب في حلقه أو

بللوه أو بوجور قليلا أو كثيرا ، قال ابن حبيب : و الوجور

ما صب من الدواء في الحلق (١٣) ، و اللدود ما صب منه تحت

اللسان (١٤) (١٥) . و قال ابن أبي زمنين : الوجور بفتح الواو

(١) الأسرار للدهوسي (٦٨/١) . تبين الحقائق شرح كنز الدقائق

(١٨١/٢) ، تحفة للفقهاء (٢٢٩/٢) .

(٢) و هو رواية عن أحمد بن أبي المغني (٥٣٦/٧) .

(٣) روى عنه ابن شعبة و غيره ، القول الأول . المصنف (٢٨١)

(٤) و ذكر عنه ابن قدامة أنه يذهب إلى القول بخمس رضعات .

المصدر السابق (٥٣٦-٣٥٧) .

(٥) و هي الرواية الثانية عنه . المصدر السابق (٥٣٦/٧) .

(٦) هو اسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي الروزي . أبو يعقوب

المعروف بابن راهويه جمع بين الحديث و الفقه و الورع (٥٢٣٨) .

ترجمته في ط . الشيرازي (٩٤) ، تهذيب التهذيب (٢١٧/١) .

(٧) في "أ" : أحمد بن إسحاق ، و هو خطأ .

(٨) من أمهم أبو ثور و أبو حنيفة . المصدر السابق نفس الجزء

و الصفحة . (٩) في "أ" ، "ع" ، "ج" ، رضعات و الصواب ما أثبتته .

(١٠) الأم (٢٣/٥) ، بالاشراف (١١١/٤) ، نهاية المحتاج (١٧٦/٧) .

(١١) الموطأ : المنتقى (١٥٢/٤) ، بالاشراف لابن المنذر (١١١/٤) .

(١٢) في "أ" : الولد .

(١٣) التهذيب قريب منه : دواء في وسط حلق الصبي (١٨١/١١) .

(١٤) لسان العرب (٣٩٠/٣) .

(١٥) النواير (٧٢١٤/خ) .

مما صبّ في وسط الحلق (١)، واللود ما صبّ في جانب الشّدق (٢)
 و أمّا السعوط (٤) ففي المدونة عن ابن القاسم (١٠) أن وصل
 إلى جوفه فانه يحرم و الأفلا (٥) و قال عطاء (٦) الخراساني:
 لا يحرم (٧) هو في كتاب ابن حبيب عن مالك يحرم (٨).
 و أمّا الحقنة (٩) ففي المدونة عن ابن القاسم (١٠) إذا
 حقن بلبن فوصل إلى جوفه حتى يكون له غذاء فانه يحرم لا
 (و إلا لم يحرم) (١١) (١٢) و قال ابن حبيب يحرم لأنه يصل
 إلى الجوف (١٣) و قال مالك في مختصر ابن شعبان لا تحرم
 الحقنة (١٤) (١٥) قال بعض الشيوخ: و هو الصواب لبعده وصوله

• • • • •

- (١) تهذيب اللّغة (٦٨/١٤).
- (٢) لسان العرب (٣٩٠/٣).
- (٣) المنتخب (٤١/ب/خ).
- (٤) هو اسم الدواء يصب في الالف لسان العرب (٤١٣/٧) (سعط).
- (٥) المدونة (٤٠٥/٢).
- (٦) عطاء بن أبي عجله الخراساني البصري، روى عنه أبي البدر داء
 و معاذ و فيرهما، و ثقة ابن معين و ابن أبي حاتم، كان من
 أعلام الفقهاء (ت ١٣٥هـ) ترجمته في تهذيب التهذيب (٢١٢/٧).
- (٧) المدونة (٤٠٦/٢).
- (٨) منح الجليل (٣٧٢/٤).
- (٩) هي دواء يحقن به المريض من أسفله . لسان العرب (١٢٦/١٣)
 (حقن) أو أن يعمي المريض الدواء من أسفله و هي معروفة عند
 الأطباء . تاج العروس (١٨٢/٩).
- (١٠) ماقظة من "ج" .
- (١١) ماقظة من "ج" ، في "ج" : و الأفلا .
- (١٢) المدونة (٤٠٥/٢) (١٣) النوادر (٢١٤/٧/خ).
- (١٤) الكافي (٥٤٠/٢) منح الجليل (٣٧٣/٤) .
- (١٥) و زاد ابن عرفة قولين: قولا بشرط كون الغذاء أن لم يطعم

الى الجوف (١)

(فرع) و أما الكحل (٢) باللبن ففي المدونة عن عطاء
 الخراساني (لا يحرم) (٣) (٤) هو قال ابن حبيب ان كان بعقا قيسر
 تمل الى الجوف مثل الصبر (٥) والمر (٦) و " المنزوات " (٧) (٨)
 (حرم) (٩) (١٠) (و) (١١) قال اللخمي: " هو " (١٢) ضعيف لأنه
 مستهلك " في الدواء " (١٣) و قد اختلف عن مالك في وقوع الفطر
 بما وصل من الممين الى الجوف (١٤) فوقع الحرمة بالجزء
 الفى وقع فيه من اللبن أبعد.

(فرع) و اختلف أيضا اذا خلط اللبن بطعام أو بدواء .

فقال ابن القاسم : لا يحرم إلا اذا كان اللبن خالما (١٥)

= و يسق إلا بالحقنة فاشهر هو آخر لنحو الحقنة . منح الجليل $\frac{4}{373}$

(١) منهم القاضي أبو محمد . المنتقى (١٥٣/٤) .

(٢) هو ما يكتمل به . تهذيب اللغة (٩٩/٤) و هو كل ما وضع في
 الممين يشتفى به ، القاموس المحيط (٤٤/٤) .

(٣) بياض في ز " .

(٤) المدونة (٤٠٦/٢) .

(٥) هو الدواء المر . لسان العرب (٤٤٢/٤) .

(٦) مرادف للصبر . فهو عطف تفسيري .

(٧) في ز " : الفترووت .

(٨) لم أجد له تعريفا في القواميس الموجودة و لعله مرادف
 للصبر والمر .

(٩) ماقطة من "ع" .

(١٠) النوادر (٢١٤) (١/خ) .

(١١) ماقطة من "ع" .

(١٢) في ز " : و هو - بزيادة واو تا العطف .

(١٣) في ز " : بالدواء .

(١٤) القول الأول : يفطر و عليه الإقضاء ، المدونة (١٩٨/١) والقول

الثاني رواه أشهب عن مالك أنه يجوز الصوم . التاج و الاكلیل (٤٢٥/٢)

(١٥) قال في المدونة لا يحرم شيئا (٤١٥/٢) . الذى حكاه ابن =

و قال مطرف و ابن الماجشون عند ابن حبيب: يحرم (١) .

(محلالة) و أما ابن الصغيرة فقال اللخمي: ظاهر المذهب

أنه يحرم (٢) ، و قال ابن الجلاب: أنا كانت صغيرة الصغيرة لا

توطأ لم تقع به حرمة (٣) ، و أما ابن "الرجال" (٤) فقال مالك ،

لا يحرم بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَكُمُ الَّذِينَ آَرَضْتُمْ﴾ (٥) (قال: (٦)

و هذا ليس بأمر (٧) ، و قال ابن اللبان (٨) صاحب الفرائض:

تقع به الحرمة (٩) ، قال اللخمي: و اليه ذهب بعض شيوخنا و هو

أبيسن (١٠) (١١) ، و قال ابن شعبان: روى أهل البصرة عن مالك

و الشافعي في رجل أَرْضَعَ صَبِيَّةً أَنَّهُ يَكْرَهُ .

= ابن حبيب عن ابن القاسم هو أنا كان غالباً . الخوادر (٢١٤)
(٢١٤/ب/خ) التفريح (٧٢/أ/خ)

(١) الخوادر (٢١٤/ب/خ) التفريح (٧٢/أ/خ) و حكى الباغي عن ابن
حبيب عنهما قال أنا أنا كان الطعام أو الشراب غالباً . الخوادر (١٥٣/٤) .

(٢) التاج و الأكليل (١٧٨/٤) .

(٣) التفريح (٧٢/ب/خ) .

(٤) في "أ" : الرجل .

(٥) سورة النعما آية (٢٣) .

(٦) ماقطة من "أ" .

(٧) المدونة (٤١٥/٢) .

(٨) هو محمد بن عبد الله بن الحسن أبو الحسن ابن اللبان عالم
و قته في الفرائض و الموارث من أهل البصرة له كتب في الفرائض
قال السبكي : ليس لأحد مثلبها و عنه أخذ اللناس . منها : الأيجاز
في الفرائض (ت/٤٠٢) . ترجمته في (ط) . الشافعية الكبرى للسبكي
٦٤/٣ تاريخ بغداد (٤٧٢/٥) الأعلام للزركلي (٦/٢٢٧) .

(٩) منح الجليل (٣٧٢/٤) .

(١٠) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(١١) قال ابن رشد : و شذ بعضهم فأوجب حرمة لبن الفحل ، و هذا غير
موجود فضلاً عن أن يكون له حكم شرعي و أن وجد فليس لبناً إلا =

(له) (١) نكاحها (٢) .

(مسألة) (٣) و اختلف في روح الظئر (٤) ، قال مالك :

يكون أباً (٥) ، و قال في المبسوط و نزلت بالمدينة "فاختلف" (٦)

الناس فيها فروى ابن المنكدر (٧) و غيره أن اللبن من قبل الأب

و به قال علي و ابن عباس و الثوري و الاوزاعي (٨) و (طاوس) (٩)

و أحمد (١٠) و أبو حنيفة (١١) [(و الشافعي) (١٢) (١٣)] ، و خالف

في ذلك (ابن عمر) (١٤) (١٥) و ابن الزبير (١٦) و عائشة .

= الا باشتراك الاسم . بداية المجتهد (٤٠/٢) .

(١) باقطة من "ج" .

(٢) منح الجليل (٣٧٢/٤) .

(٣) هذه المسألة معروفة بمسألة لبن الفحل .

(٤) هو سواء للذكر و الأنثى من الناس و يقال : طاء رت فائسة
بوزن فائلت اذا أخذت ولدا اترضعه مظاهرة تهذيب اللغة (١٤/٣٩٣)

(٥) بداية المجتهد (٣٨/٢) .

(٦) في "ه" : و اختلف .

(٧) هو محمد بن المنكدر القرشي المدني أبو عبد الله ،

أحد الأئمة الأعلام حدث عن النبي صلى الله عليه و سلم مرسل .

و روى عن أبيه المنكدر و عائشة و أبي هريرة و غيرهم ، و عنه
زيد بن أسلم و الزهري و غيرهما من الأئمة . حافظ موشق (ت ٥١٣) .

ترجمته في حلية الأولياء (١٤٦/٣) ، سير الأعلام (٣٦١-٣٥٢/٥) .

تهذيب التهذيب (٤٧٣/٩) .

(٨) و حكاه ابن المنذر عن ابن عباس و الثوري و الاوزاعي .

الاشراف (١١٣/٤) . المفتي (٥٧٢/٦) .

(٩) الأم (٢١/٥) مصنف عبد الرزاق (٤٧١/٧) .

(١٠) المفتي (٥٧٢/٦) .

(١١) فتح القدير (٣١٣/٣) .

(١٢) باقطة من "ج" .

(١٣) الأم (٢١/٤) .

(١٤) مصنف عبد الرزاق (٤٧٤/٧) .

(١٥) باقطة من "ب" .

(١٦) المفتي (٥٧٢/٦) .

(فرع) فأننا قلنا يحرم فإن المطلقة الموطوءة أنا أرضعت^(١)

صبيا فهو ابن الذي طلقها ، و اختلف أنا تزوجت ووطأها الثاني

فقال ابن شعبان من ابن وهب: بوطء الثاني ينقطع حكم الأول ،

وقيل: الرضيع ابن لهما (ما لم تحمل من الثاني قال^(٢))

مالك في المدونة : الرضيع ابن لهما إذا كان لبن الأول

متصلا و ان حملت من الثاني^(٣) ، قال في مختصر الوقار ،

وبالولادة ينقطع حكم الأول قال ابن المنذر: وهو اجماع أهل

الملم^(٤) هو في كتاب محمد: هو ابن لهما^(٥) و ان ولدت من

الثاني^(٦) يريد الى خمسة أعوام .

(مسألة) وهذا إذا كان الوطء حلالا و اختلفا إذا كان

حراما (لا يلحق فيه النسب)^(٧) هل تقع الحرمة به ؟

(فقال ابن حبيب : تقع الحرمة)^(٨) بزنا أو غصب و هو قول

مالك الذي يثبت عليه و كان يقول : كل وطء لا يلحق فيه الولد

فالرضاع تبخ للولد فلا تقع^(٩) ^(١٠) ، و قال محمد: كل ولد لحق

(١) في "أ" : رضعت .

(٢) في "أ" ، "ج" : و قال بزيادة -واو المعطف .

(٣) المدونة (٤٠٦/٢) .

(٤) في اجماع ابن المنذر^(٩٦) أجمعوا أن حكم لبن الزوج لأول ينقطع من الزوج الثاني .

(٥) ما قطة من "ب" .

(٦) التاج في الأكليل (١٨٠/٤) .

(٧) ما قطة من "أ" .

(٨) ما قطة من "ع" .

(٩) ما قطة من "أ" .

(١٠) النواذر (٢١٥/٧/غ) .

بأحد الزوجين ولو انتفى منه لحق بالآخر فمن "أرضعته" (١)
 تلك المرأة ٣ بن (٤) لهما معا، قال اللخمي: "وكانه" (٢) فرق
 بينه وبين الزنا.

(فرع) ولا يحرم لبن البهائم وإنما يحرم لبن الأتمية
 "حية" (٤) كانت أو ميتة مسلمة أم (كانت) (٥) أو كتابية حرة
 أو أمة أو يائسة ذات زوج (٦) أو أيم (٧).

(مسألة) "فإذا" (٨) أرضعت امرأة صبيا حرم عليه جميع
 بناتها ولدته (٩) أو أرضعت قبله" (١٠) (أو معه) (١١) أو بعده
 لاثنتين أخواته وتحرم عليه أخت المرضعة لأنها خالته وأُمها
 لأنها جدته وأخت زوجها لأنها عمته و"أمه" (١٢) لأنها جدته
 وبناته من غير المرضعة لاثنتين أخواته من أبيه ولا يحرم على

-
- (١) في "أ" : أرضعت .
 - (٢) في "أ" : فهو .
 - (٣) في "أ" : فكانه .
 - (٤) في "ج" : حيث ، وهو خطأ .
 - (٥) ساقطة من "ب" ، "ج" .
 - (٦) المقعد المنظم (١٤٣/١) .
 - (٧) ساقطة من "ب" .
 - (٨) في "أ" : فإن .
 - (٩) الرسالة : كفاية الطالب (١٠٦/٢) .
 - (١٠) في "أ" : أو قبله .
 - (١١) ساقطة من "أ" .
 - (١٢) في "ب" : أمها .

أُخِيهِ "بنا" (١) المرضعة (٢) لأنه أجنبي عنهم فلو كان لرجل
امرأتان فأرضعت ٣ حدهما (٣) صبيًا والأخرى صبية لم يتناكحا
"لأبهما" (٤) أخوان لأب (٥).

فصل

[في بعض أحكام الرضاع]

فإن أقر الزوج أن زوجته أخته من الرضاغة انفسخ النكاح
بينهما وللزوجة قبل البناء نصف المداق ولا يعقط عنه بدعواه
إلا أن تصدقه الزوجة في ذلك أو تكون له بيعة وأما "بعد الميسر"
فلها المسمى به (٦) إلا أنها علمت بذلك و غرته فلا شيء لها
وإن كانت هي المقررة بالرضاع فإن صدقها الزوج انفسخ
النكاح والأفلا • ولو ثبتت أقرار أحدهما بذلك قبل النكاح
انفسخ و يعقط عنه نصف المداق قبل البناء وإن كان هو المقر
(لأنه لا يثبت في ذلك وأما بعد البناء فلها المسمى إن كان
هو المقر) (٨) وإن كانت هي فلا شيء لها لأنها غرته (٩).

-
- (١) في "ب" : بنت •
(٢) البرالة مع كفاية الطالب (١٠٧/٢) •
(٣) في "أ" : أحدهن ، والصواب ما أثبتته •
(٤) في "أ" : لأبهن ، والصواب ما أثبتته •
(٥) الموطأ مع المنتقى (١٥١/٤) الكافي (٥٤٠/٢ - ٥٤١) •
(٦) في "ب" ، "ج" : بعد البناء فلها المسمى بالميسر •
(٧) قريباً منه : اللخي في التاج (١٨٠/٤) المقعد المنظم ١٤٣
١٤٤
(٨) ما قطة من "ب" •
(٩) ذكر اللخي معناه • التاج (١٨٠/٤) •

(مسألة) (١) فان شهد بالزنا ع أبواه فاختلف في ذلك قول مالك فقال مرة : لا يقبل قولهما ، و قال أيضا : يقبل ، و قال "عند" (٢) ابن الموار: أحب للزوج أن يتنزه عنها (٣) ، و قال ابن القاسم : لا يفرق بشهادتهما و ان كان قد عرف ذلك من قولهما و قال الليث : انا قالت قد أرضعتكما لم يتناكما .

(فرع) فان اقترن بشهادتهما انتشار ذلك في الجيران و المعارف و فشى من غير قولهما فاختلف فيه فقال مالك في كتاب محمد : لا يقضي " بشهادتهما " (٤) إلا أن يكون (قد) (٥) فشى فيه "صفرهما" (٦) عند الأهلين و المعارف و نحوه في المدونة (٧) (و) (٨) عن ابن القاسم : يؤخر بفراقها و لا يقضي عليه .

(مسألة) فان شهد بذلك امرأتان و لم يكن فاشيا قبل النكاح ففي المدونة عن مالك و ابن القاسم : لا يقضي بشهادتهما إلا أن يفشو ذلك في الأهلين و الجيران من قولهما فيقضي بها و كذلك شهادة رجل و ٣ امرأة " (٩) (١٠) هو قال مطرف و ابن الماجشون و ابن وهب و ابن نافع في الواضحة : يقضي بشهادتهما انا كانتا

(١) في "٩" : فصل .

(٢) في "٩" : عنه ، في "ج" : غير .

(٣) النوادر (٢١٦/٢) .

(٤) في "٩" : بقولهما (٥) ساقطة من "٩" .

(٦) في "٩" : تعزها . (٧) المدونة (٤١١/٢) .

(٨) ساقطة من "٩" .

(٩) في "٩" : امرأتان ، و الصواب ما أثبتته لأنه معطوف على

المضاف إليه .

(١٠) المدونة (٤١١/٢) .

مدلين، قال أصبح (١) (١) عليه جماعة الناس (٢) . قال اللخمي:
 وهو أبين (٣) قال ابن القاسم في المبسوط : (و انا فشى
 ذلك من قولهما) (٤) "فسوا" (٥) قائمتا حين علمتا بالنكاح أو
 بعد ذلك و قال ابن نافع : لا يقبل ذلك منهما إلا أن يقوموا عند
 النكاح و أما بعد الطول (٦) فلا [قال أبو القاسم ابن
 الكاتب : و إنما لم يجز مالك و ابن القاسم شهادتهما إلا أن
 يفشوا ذلك من قولهن لأئمن أنا لم يذكرن ذلك مع عدم أئمن
 من الموت فقد كتمن حقا من حقوق الله و حقوق الله لا تجوز
 الشهادة بكتمانها و ذلك (بخلاف) (٧) حقوق الأتيمين التي
 لا يلزمهن ذكرها إلا عند أدائها المستحق من القيام
 بشهادتهم لأنه لا يجوز أن يكتموها عنه و لا عند سؤاله أيامهم
 "فأنا" (٨) الشهادة مع أنه خالف عادتهم أن الغالب من
 حال الناس ذكر ذلك فلو صدقهن لم يكتمن ذلك] (٩)

(١) ماقطة من "أ"

(٢) النوادر (٢١٦/ب/خ)

(٣) التاج (١٨١/٤) حيث قال : يثبت الفرض بعهادة امرأتين
 مدلين أنا كان ذلك قد فشا من قولهما .

(٤) ماقطة من "أ"

(٥) في "أ" : و سواء .

(٦) البهجة (٣١٢/١) عن المتطية .

(٧) ماقطة من "ب" هو الواجب إثباتها لعدم استقامة الكلام بدونها

(٨) في "أ" ، "ع" ، "ج" : أنا ، هو الصواب ما أثبتته لاستقامة

الكلام .

(٩) ماقطة من "أ" ، "ج"

(مسألة) و شهادة النماء فيما يطلعن عليه دون الرجال
 جائزة (للضرورة) (١) كالرضاع والولادة والميوب ولا يكفي في
 ذلك بأقل من ٣ مرأتين (٢) (٣) وذكر أبو محمد الوتد أن
 إذا هما (لشهادة) (٤) (على ذلك) (٥) لا يكون إلا معاً ولا يجوز
 "بافتراقهما" (٦) واحتج بقوله تعالى: أَنْ تَزِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ
 إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى (٧) "قال" (٨)؛ ولا "يذكر" (٩) إلا من حضرك (١٠)
 ورده بعض الموثقين بأنه قد يتأتى التذكير قبل الالتقاء
 ثم يفترقان عنده (١١)؛ وقيل معنى "تذكير" (١٢) أحداً منهما
 الأخرى "تصيرها" (١٣) في الشهادة كذكر (١٤).

(مسألة) وإن قال الأب رضع فلان مع ابنتي أو فلالته
 مع ٣ بنى الصغير (١٥) (ثم) (١٦) قال: أردت الاحتذار لم

- (١) ماقطة من "أ".
- (٢) في "أ"، واثنين.
- (٣) تبصرة الحكام (٢٣٥/١).
- (٤) في "أ"؛ على الشهادة.
- (٥) ماقطة من "ب"، والج.
- (٦) في "ج"، مع افتراقهما.
- (٧) سورة البقرة آية (٢٨٢).
- (٨) في "أ"؛ الآية.
- (٩) في "ج"؛ يذكر.
- (١٠) البيهقي (٣١٢/١) من المتبعية.
- (١١) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة.
- (١٢) في "أ"، "ج"، "ج"؛ تذكر.
- (١٣) في "ج"؛ فصيرهما.
- (١٤) المصدر السابق نفس الجزء والمفحة.
- (١٥) في "أ"، "ع"؛ ابنتي الصغيرة هو الصواب ما أثبتته للحياء.
- (١٦) ماقطة من "ع".

يقبل منه" (١)(٢) ، قال في المدونة : وان تناكحاً فسرق
 الحيطان بينهما (٣) ، و قال أيضاً : اذا قالت الأم لرجل كنت أرضعك
 مع ابنتي ثم قالت كنت كاذبة أو متعذرة فلا أحب أن يتزوجها (٤)
 و قال محمد : تحرم بذلك (٥) ، و قال ابن حبيب : قول مالك وأصحابه
 إن أحد الأبوين اذا قال ذلك في ابنة أو ابنته قبل النكاح أن
 الفقرة تقع بذلك (٦) و قال بعض الشيوخ (٧) : " لا يفرق" (٨)
 بقول الأم بخلاف الأب واحتج بقول ابن القاسم في الكتاب : إن
 شهادة المرأة الواحدة لا يقطع بها في شيء (٩) و لم يفسر في
 رواية يحيى على أن المرأة اذا قالت قد أرضعك مع ابنتي
 لا يقضي بشهادتها بخلاف الأب قال ابن القاسم في المدونة : ولو
 "شهدت" (١٠) بذلك امرأتان بعد المقدّم الزوج و أم الزوجة
 أو "أجنبيّان" (١١) لم أقض "بالفراق" (١٢) إلا أن يفشو

(١) في "ع" ، قوله .

(٢) المدونة (٤١٢/٢) .

(٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(٤) المدونة (٤١٢/٢) .

(٥) النواظر (٢١٦ ب/ج) .

(٦) المصدر السابق نفس الجزء .

(٧) من الشيوخ ابن يونس وإليّاج (١٨١/٤) .

(٨) في "ج" : أن الفرقة لا يفترق .

(٩) المدونة (٤١١/٢) .

(١٠) في "أ" ، "ج" : شهد .

(١١) في "أ" : أجنبيّان والصواب ما أثبتته .

(١٢) في "أ" : بشهادتهما .

ذلك من "قوليهما" (١) قبل النكاح (٢) ، قال اللخمي: فجعلهما
 كالأجنبيتين فعلى هذا لا يقبل قول أحدهما في ذلك ، و قال
 ابن المواز قول أحد الأبوين (٣) "و" (٣) أحد الزوجين قبل
 النكاح المقبول و يفسخ (٤) (٤) النكاح و ان لم يفسخ
 و لا يقبل قول الأب و الأم بعد النكاح و ان كانا عدلين
 و لا قول "للزوجة" (٥) و يؤمر بالتنزه عنها (٦) ، قال اللخمي:
 أما قول الأب في ذلك على ابنه البالغ كقول الأجنبي و ان قال
 ذلك في صغير ولده أو في ابنته ثم عقد عليها لم يجز
 و فسخ لأنه مقرر على نفسه أنه عقد عقدا فاسدا (٧) .

(١) في "ع" : قوليهما ، هو المواب ما أثبتته .

(٢) المدونة (٤١١/٢) .

(٣) في "أ" : أو .

(٤) ماقطة من "أ" .

(٥) في "أ" "ع" ، "ج" : الزوجة ، و ما أثبتته هو المواب .

(٦) النواتر (٢١٦/ب/خ) .

(٧) معناه في التاج (١٨١/٤) .

بنا ب في "القسم" (١) بين الزوجات

و من تزوج بكرا وله غيرها أقام عندهما سبعا وان
كانت ثيبا فثلاثا للحديث (٢) . وهل ذلك حق للزوجة أو
للزوج " (٣) اختلف في ذلك (فقال مالك) (٤) : هو حق لها يلزمه (٥)
و روى "ابن عبد" (٦) الحكم عنه : أنه مستحب وليس بواجب (٧)
و نحوه لأصنخ (٨) ، و قال مالك "أيضا" (٩) : هو حق له (١٠) ، قال
اللمخي : والأول أحسن (١١) لقوله صلى الله عليه وسلم : ((البكر
سبع ، و للثيب ثلاث)) (١٢) و اللام للملك فاننا قلنا انه حق

-
- (١) في "ع" : الفصح .
(٢) عن أنس قال : من السنة اننا تزوج الرجل البكر على ثيب
أقام عندهما سبعا و قسم ، و إذا تزوج الثيب على البكر أقام عنده
ثلاثا ثم قسم - قال أبو قلابة - أروى عن أنس - و لو شئت لقلت
إن أنسا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم . متفق عليه . البخاري
فتح الباري (٢١٤/٩) مسلم النووي (٤٥/١٠) .
(٣) في "ع" : للزوج أو للزوجة تقديم و تأخير .
(٤) ماقطة من "أ" "ب" "ج" .
(٥) المدونة الكبرى (٢٦٩/٢) التفريح (٧١/٧)
(٦) في "ج" : ابن عروة ، و هو خطأ لأن ابن عروة متأخر فلا يتصور
نقل المتبني عنه .
(٧) النوادر و الزيادة (١٩٩/ب/خ) و رجح ابن عبد الحكم قول
مالك باللزوم و الوجوب .
(٨) النوادر و الزيادة (١٩٩/ب/خ) .
(٩) في "ع" : انما .
(١٠) المدونة الكبرى (٢٦٩/٢) حكاة عنه بعض الأصحاب و أنكره
ابن القاسم و استدلل على ذلك بحديث أم سلمة و أنه لو يكن
الحق خيرت ، و بحديث أنس بن مالك أن هذا للنساء و ليس
للرجال و انظر التفريح (٧١/ب/خ) .
(١١) مواهب الجليل (١٢/٤) .
(١٢) هذا جزء من حديث أم سلمة أخرجه مسلم في صحيحه ، النووي (٤٤/١٠) .

للزوجة فلا يتركه إلا بأذنها ، وإذا قلنا أنه حق لسه

كان له (ثمرة) (١) فعله و تركه .

(٢) - (فسر) فإن لم يكن غيرها لم يلزمه أن يقيم عندها تلك المدة

المدة على المشهور من قول مالك (٣) ، و روى عنه أبو الفرج

أن ذلك عليه (٤) ، قال مالك في العتبية : و لا يتخلف المبرور

عن الجمعة و لا عن الجماعة (٥) ، قال سحنون : و قال بعض الناس :

لا يخرج لذلك لأنه حق لها بالصلة (٦) (و) (٧) قال ابن حبيب :

له أن يتصرف في حوائجه و إلى المسجد (٨) . قال اللخمي :

و العادة اليوم (أن) (٩) لا يخرج لحاجة و لا لصلاة و إن كان

خلوا من غيرها ، و طى المرأة في ذلك "وصم" (١٠) و أرى أن

تلزم العادة (١١) .

(فسر) و اختلف إذا "قام" (١٢) عند الشيب ثلاثا ثم أراد

أن يتمها سهما و يمسح عند نسائه "على حديث" (١٣)

(١) ماقطة من "أ" ، "ب" ، "ج" .

(٢) في "ع" : مسألة .

(٣) النوادر و الزياتات عن ابن حبيب (١٩٩/ب) التاج و الأكليل

التاج و الأكليل (١١/٤) .

(٤) رواه أبو الفرج عن ابن عبد الحكم . المنتقى (٢٩٤/٤) .

(٥) النوادر (١٩٩/ب/خ) من العتبية .

(٦) النوادر و الزياتات (١٩٩/ب/خ) .

(٧) ماقطة من "ع" .

(٨) النوادر و الزياتات عن ابن حبيب (١٩٩/ب) .

(٩) ماقطة من "ع" ، "ب" .

(١٠) في "ع" "وهم" ، في "ج" : وطر .

(١١) مواهب الجليل (١٢/٤) . (١٢) في "ع" : قام .

(١٣) في "ج" : حديث .

أم سلمة (١) فأباه مالك في كتاب محمد (٣) وأجازه ابن القمار (٢) وبه قال أنس بن مالك (٤) (٥) والشافعي (٦) و ٣ ابن حنبل (٧) وإسحاق (٨) قال محمد (٩) بن عبد الحكم : إذا رُقَّ (١٠) إليه امرأتان في ليلة (واحدة) (١١) أقرع بينهما (١٢)
قال اللخمي : وعلى أحد قولي مالك أن ذلك حق له يكتكسون
(له) (١٣) الخيار من غير قرعة (١٤) .

-
- (١) عن أبي بكر بن عبد الرحمن من أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة أقام عندهما ثلاثاً وقال ((أنسه ليس بك عقي أهلك هو أن أن شئت سمعت لك ، وإن سمعت لك سمعت لبناثي)) أخرجه مسلم في صحيحه مع النووي (٤٣/١٠) مالك في موطئه : المنتقى (٢٩٤/٤) .
- (٢) النواتر من كتاب محمد (٩٩/ب/خ) و تعليق صاحب هذا القول بما ثبت من الفعل فصار ذلك حكماً على جميع الزوجات .
المنتقى (٢٩٥/٤) .
- (٣) استدل بظاهر حديث أم سلمة : المنتقى (٢٩٥/٤) .
- (٤) هو أنس بن مالك الأصمري الخزرجي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهد بد خيبر و هو مرافق و شهد ما بعدها .
من حفاظ الصحابة و أعلمهم . (٩٠/ت) و قيل ما بعدها .
ترجمته في أسد الغابة (١٢٧/١) .
- (٥) كان يقول للبكر بن سبيع و للثيب ثلاث رواه مالك في الموطأ المنتقى (٢٩٥/٣) البيهقي في سننه (٣٠٢/٧) .
- (٦) الأم (٩٩/٥) نهاية المحتاج (٣٨٦/٦) .
- (٧) في "أ" : أحمد .
- (٨) قول أحمد و إسحاق في المغني (٤٤/٧) .
- (٩) في "أ" : و قال .
- (١٠) في "أ" : رمت .
- (١١) ساقطة من "أ" ، "ع" ، "ب" ، "ج" .
- (١٢) مواهب الجليل (١٢/٤) .
- (١٣) ساقطة من "ب" ، "ج" .
- (١٤) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

(مسألة) فإنا أكمل المدة المذكورة وله نسباء

غيرها استأنف القسم وله أن يستدعى بالجديدة أن
 أحب وبغيرهما أولى أو يلزمه العدل بينهما كان مما يتأتى
 منه الجماع أم لا ؟ لقوله صلى الله عليه وسلم : ((من كان^(١)
 له امرأتان (و) (٢) لم يعدل بينهما جاء يوم القيامة
 وشقه مائل)) (٣) فان جار في التقسيم زجره الطيطان فان
 عاد نكله (٤) ، ووجه القسم "يوم" (٥) و ليلة لكل واحدة (٦)
 "قال في" (٧) كتاب محمد ٩ ولا ٤ : يزيد على ذلك إلا
 برضا من (٨) ، قال اللخمي و على قول ابن القصار الذي أجاز
 أن يسه عند الثيب "يجوز يزمين و ثلاثة بغير رضا من إذا لم
 يجمل" (٩) ذلك سنة (١٠) .

-
- (١) في "ج" ، "ج" ، كانت .
 (٢) ما قبله من "ج" ، "ج" .
 (٣) أخرجه أبو داود : معالم السنن (٦٠٠/٢) ، الترمذي في المعن
 (٤٣٨/٣) ، هو بلفظ آخر أحمد في مسنده (٤٧١-٣٤٧/٢) ، وابن ماجه
 تحت رقم : (١٩٦٩) ، ورواه ابن جبان الميشتي (٣١٧) ، هو البيهقي
 في سننه (٢٩٧/٧) .
 (٤) المدونة (٢٧٠/٢) .
 (٥) في "ج" ، كل يوم ، في "ج" ، بيوم .
 (٦) المنتقى (٢٩٥/٣) .
 (٧) في "ج" ، قال مالك في - بزيادة ، مالك .
 (٨) الكافي (٥٦١/٢) .
 (٩) في "ج" ، يجوز تلك يوم و يومين إذا لم يكن .
 (١٠) قال اللخمي : وان رضي الزوج و النسوة كونه يوميين
 و ثلاثة جاز . التاج و الأكليل (١٠/٤) .

(مسألة) ويقسم "للصحيحة والمريضة" (١) والصغيرة
 التي "توطأ" (٢) والكبيرة والرتقاء والحائض والنفساء (٣)
 ويأتين في منازلهن في صحتهم (٤) وموضعه (٥) و "يمكن" (٦)
 كل امرأة بيتاً ، وليس عليهن أن يأتينه (٧) وقد كان
 عليه السلام يطوف على نسائه (٨) إلا أن لا يقر يقدر على
 "التطوف" (٩) فله الإقامة عند من شاء منهن فإنا صح استألف
 القسم (١٠) ، واختلف هل "يبتدىء" (١١) بغير من كان عند
 في الاسبوع أو في المرض أو كانت معه (١٢) في السفر أو هو
 بالخيار (١٣) في ذلك ؟ قال : اللخمي وجرى فيها قول ثالث :
 وهو أن يقرع بين غيرها قال : وأرى أن يبتدىء "بالتي" (١٤)

-
- (١) في "ع" : الصحيح والمريض .
 (٢) في "ج" : تطيق الوطأ .
 (٣) نحوه من اللخمي . مواهب الجليل (١٠/٤) .
 (٤) وقال ابن شاس . على كل زوج مكلف وعلى ولي المجنون أن
 يطوف به على نسائه .
 (٥) قال مالك إن كان مرضه يقوى عليه في أن يختلف فيما بينهما
 رأيت ذلك عليه وإن كان مرضه مرضاً شديداً قد غلبه ذلك فلا يرى
 بأسا أن يقيم حيث شاء ما لم ذلك منه ميلاً المدونة (٢٧٢/٢) .
 (٦) في "أ" : سكن . (٧) التاج : (١٤٢٤) عن ابن رشد .
 (٨) من أكرم بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف
 على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تمنع نسوة .
 البخاري ، فتح للباري (٣١٦/٩) .
 (٩) في "أ" : الطواف .
 (١٠) الكافي (٥٦١/٢) .
 (١١) في "ع" : يبيت . (١٢) في "أ" : عنده .
 (١٣) الخيار في غير مكان عندها في الاسبوع حكاه الباقي فسي
 المنتقى (٢٩٥/٣) وحكي ابن عبد البر القول بالخيار في غير من
 كانت معه في السفر . (١٤) في "أ" : بالذي .

كان (لها) (١) الحق قبل الابتداء والمرض والمفرم

ثم على ترتيبه (قبل) (٢) (٣).

(ثبوت) وليس له أن يأتي أحدهما في يوم

الأخرى ليقيم عندهما (٤) واختلف هل يدخل لقضاء

الحاجة (٥) فجاز مالك في كتابه أن "يأتي" (٦) ما إذا

أو الحاجة أو ليضع ثيابه عندهما إذا كان ذلك منه على

غير ميل ولا ضرر (٧) وقال أيضا لا يقيم عند أحدهما

الأم من عذر كافتضاء دين أو تجارة (٨) أو الملاج وهو قسار

ابن الماشون لا بأس أن يقف بباب أحدهما و يعلم من

غير أن يدخل (٩) وأن يأكل ما تبهر به إليه (١٠).

(مصر) واختلف إذا أغلقت أحدهما بابها دونه فقال

مالك في كتابه محمد : أن قدر أن "يثبت" (١١) في حجرتهما والأ

ذهب إلى الأخرى (١٢) ، وقال ابن القاسم : يؤدبها ولا يلزم

(١) ما قطة من "ج" .

(٢) ما قطة من "أ" .

(٣) حكى الخطاب المالقة من النخعي . مواهب الجليل (٤/١٥) .

(٤) في "ع" : يوم الاقراع ليقيم عندهما ، في "أ" : فيقيم عندهما في يوم الأخرى .

(٥) في "أ" : حاجة .

(٦) في "أ" : يدخل .

(٧) النوادر (٢٠٠/٧/خ) .

(٨) منح الجليل (٣/٥٤٠) .

(٩) الحاج والكيليل (٤/١٣) .

(١٠) مواهب الجليل (٤/١٣) .

(١١) في "أ" ، "ب" ، "ج" : يبيت .

(١٢) النوادر (١٩٩/ب/خ) .

الى الأخرى (١) "قال" (٢) أصبح، إلا أن يتكرر ذلك
 منها و لا مأوى له سواها فيذهب الى الأخرى (٣).
 (مسألة) (٤) و لا يجمع بينهما في منزل واحد إلا برضا من
 (٤) و لا يظا ٣ حدا من في بيت (٦) الأخرى (و لا يجوز أن يصيب
 الرجل زوجته أو أمته و معه في البيت) (٧) ٣ حد (٨) ممن
 صغير أو كبير نائم أو يقظان (٩) ، و اختلف في جمع
 "الحرتين" (١٠) في فراش واحد من غير وطء برضا من فمنعه
 مالك في كتاب محمد (١١) و كرهه ابن الماجشون في الواضحة (١٢)
 و اختلف أيضا في الإيما بالمنع و الكراهة و الجواز فمنعه
 مالك في كتاب محمد أيضا و كرهه (١٣) مرة أخرى، و قال
 ابن الماجشون ، لا بأس به بخلاف الحرتين (١٤).

-
- (١) المصدر السابق (١٩٩/ب - ٢٠٠/خ).
 (٢) في "ج" ، و قال بزيادة ، و او المطف .
 (٣) المصدر السابق (٢٠٠/خ).
 (٤) بياض في "ع".
 (٥) المواق من المتطي . التاج (١٤/٤) ، و كذا في منح الجليل
 (٥٤٢/٣) و قاله ابن حبيب : النواذر (٢٠٠/خ).
 (٦) في "ج" ، "ج" ، اخطا من و معه في البيت .
 (٧) ساقطة من "ج" ، "ج" ، و هي واجبة الاثبات .
 (٨) في "ج" ، "ج" ، أو قبرهما ز و الصواب ما أثبتته لا
 لامتقاة الكلام .
 (٩) النواذر (٢٠٠/خ) . كز مواهب الجليل (١٤/٤).
 (١٠) في "ج" ، الأتتين .
 (١١) التاج (١٤/٤) منح الجليل (٥٤٢/٣)
 (١٢) المصدران السابقان نفس الجزء و الصفحة .
 (١٣) ساقطة من "ج" ، "ع" ، "ب" ، و الأولى اثباتها .
 (١٤) المسألة في المصدرين السابقين نفس الجزء و الصفحة .

و منع محمد بن سحنون أن يتدخل الحمام بزوجيته مسما
و أجازته بواحدة (١).

(فسرع) و لا يجوز المرور من الحرة إلا بانئنها و لا
من الأمية إلا بانئ سيدما (٢) . قال الباجي : و عندي أن للامة
حقا في الوطء فلا يمرل عنها إلا بانئها و انئ من - السيد (٣)
و يجوز له ذلك في ايماثه "ان" (٤) لا حق لهن في الوطء (٥) ،
و لا تلزمه التسوية بين نساثه في الجماع ان قد يتوسط
الى احداهن دون الأخرى اذا لم يقصد بذلك جورا (٦) ، و لا
بأن أن يزيد احداهن في النفقة و الكسوة من غير أن يلحق
البواقي من حقوقهن قاله "محمد في كتابه عن مالك" (٧) "و غيره"
(٨) (٩)
و قال أيضا : (ليس) (١٠) له أن "يطوع" (١١) بذلك (١٢).

(مألة) و اذا أراد سفره فان كان فيهن من لا يملح للسفر

- (١) عليش عن المتيطي (٥٤٣/٣) و حكى ابن مرفعة عن سحنون الجواز
باحداهما . مواهب الجليل (١٤/٤) .
- (٢) المنتقى (١٤٣/٤) .
- (٣) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
- (٤) في "أ" : لا .
- (٥) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .
- (٦) المدونة (٢٧١/٢) .
- (٧) في "ب" ، "ج" ، مالك في كتاب محمد .
- (٨) في "أ" ، و قاله عنه غيره .
- (٩) الكافي (٥٦٢/٢) .
- (١٠) ماقطة من "أ" .
- (١١) في "ج" ، يطوع .
- (١٢) المصدر السابق نفس الجزء و الصفحة .

و فيهن من "هي" (١) أرفق به فيه كان له عذر في السفر (بها) (٢)
 و ترك الأخرى فان تماوتين أو تقاربتن أقرع بينهما في سفر
 الحج و السفر (٣) و ان كان السفر للتجارة ففيه روايتان :
 أحدهما : لا قرع هو الأخرى : أن له الخيار فيهن (٤) ، وقال
 ابن القاسم : يغير فيهن جميع الأسفار (٥) فتجيء ثلاثة أقوال :
 قال اللخمي : و الأول أحسن لحديث هاشمة (٦) أنه عليه الصلاة
 و السلام كان اذا أراد سفراً أقرع بين ثمانه فأيتيهن خرج
 سهمها "خرج" (٦) ، (بها) (٧) (و لتماوى حقن فلم يكن
 لواحدة أن تستبد به و لم يكن له أن يخفى لنفسه بواحدة منهن
 و كانت القرعة عدلاً بينهما) (٨) و قال "بكو" (٩) القاضي : لما
 فعل ذلك صلى الله عليه وسلم تطيباً لنفوسهن لأن القسم إنما يجب
 في الحضر ، قال (١٠) أبو عمر في الكافي : فان امتنعت من
 السفر سقط عنه نفقتها (١١) .

- (١) في "ب" ، "ب" : هو .
 (٢) ساقطة من "ب" .
 (٣) المواق من المتيطي . التاج (١٥/٤) .
 (٤) التفريح (٧١/بخ) .
 (٥) المصدر السابق نفس الصفحة و لم ينسب لأحد .
 المدونة (٢٧١/٢) من ابن القاسم .
 (٦) في "ع" ، "ب" ، "ج" ، سافر .
 (٧) هذا جزء من حديث أخرجه بهذا اللفظ البخاري : فتح الباري
 (٢١٨/٥) و نحوه في مسلم (٢٠٩/١٥ - ٢١٠) .
 (٨) ساقطة من "م" ، "ج" .
 (٩) في "ع" : أبو بكر .
 (١٠) في "ج" ، قاله و لأصواب ما أثبتته لأن كلام ابن عبد البر ما يأتي .
 (١١) الكافي (٥٦٣/٢) .

(مسألة) ولا بأس أن تهيب المرأة ليلتها لما احتجها

و يترك القسم لها و لها المخرج "من" (١) ذلك متى شاعت (و لا
 (٣) (٤)
 بأس أن يظا أحداهن في يوم الأخرى بانسها قبل الفصل وبعده
 و ليقيم بينهما بالسواء معلما ككن أو كتابيات أو مختلفات
 حرائر كن أو اماء (أو مختلفات) (٥) هذا المشهور من قول
 مالك (٦) و روى عنه (أن) (٧) للحرمة الثلاثين و للأمة الثلث
 و قد تقدم ذلك (٨) و ليس بين الزوجة و الأمة الموطوءة بالملك
 قسم و له أن يظا الأمة و يقيم عندها ما شاء من غير اضرار
 بالحرمة (٩).

-
- (١) في "أ" : من .
 (٢) النواذر من كتاب محمد (١/٢٠٠) .
 (٣) النواذر من كتاب محمد (٢٠٠/ب) .
 (٤) ساقطة من "أ" ، "ج" .
 (٥) ساقطة من "ب" .
 (٦) المدونة (٢/٢٧١) الكافي (٢/٥٦٢) .
 (٧) ساقطة من "ب" .
 (٨) في "ب" : (٥٤٩ - ٥٥٠) .
 (٩) الكافي (٢/٥٦٢) .

بسبب اختلاف الزوجين في متاع البيت

وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت فادعاه كل منهما فما كان منه " (١) معروفًا بالرجال أخذه "الرجل" (٢) بيمينه ، لا لأن يقيم بئنة "أثمه" (٣) لها ، وما كان معروفًا بالنساء أخذته المرأة بيمينها إلا أن يقيم "الرجل" (٤) بئنة أنه (٥) له هذا قول مالك في المبسوط أنهما يخطفان و"قاله" (٦) المشيخة السبعة وهو ظاهر المدونة لأنه قال تحلف المرأة على "البت" وورثتها على العلم (٧) وبه قال ابن حبيب (٨) وفضل ، وقال (سحنون) (٩) : لا يمين على "واحد" (١٠) منهما و نحوه لمالك في المختصر (١٢) و رواه يحيى ابن يحيى عن ابن القاسم (١٣) .

و اختلف إذا كان ما ادعاه كل (واحد) (١٤) منهما يشبه أن يكون له " (١٥) فقال مالك و جمهور أصحابه : هو للرجل مسع

-
- (١) في "ج" : منهما ، هو الصواب ما أثبتته .
 (٢) في "ع" : الرجال ، والصواب ما أثبتته بدليل أفراد اليمين .
 (٣) في "ع" : أنها .
 (٤) في "ج" : الزوج .
 (٥) مواهب الجليل (٥٣٩/٣) .
 (٦) في "ج" : له ، هو الصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام .
 (٧) المدونة (٢٦٧/٢) .
 (٨) النواذر من الواضحة .
 (٩) ماقطة من "ج" ، وهي واجبة الإثبات .
 (١٠) في "ع" : أحد .
 (١١) المصنف السابق نفس الصفحة .
 (١٢) لابن عبد الحكم . المصدر السابق نفس الصفحة .
 (١٣) المتبني والبيان (٤٤٤/٥) .
 (١٤) ماقطة من "ج" .
 (١٥) في "ج" : لهما .

يمينه (١) لأن البيت بيته، وقال المغيرة وابن وهب في العتبية:
هو بينهما بعد أيمانها (٢) واختاره اللخمي وسواء كانت
رقبة الدار له أو لها أو لهما كان ذلك الاختلاف هما في العمدة
أو بعد "فراق" (٣) وسواء كانا حريين أو عبيدين أو مختلفين
مسلمين أو كافرين (أو مختلفين) (٤) .

"(فروع)" (٥) و "ها" (٦) ولي الرجل من متاع النساء وأقسام
بيته بذلك أخذه "بعد" (٧) يمينه أنه ما اشتراه إلا لنفسه إلا
أن تقيم المرأة "بيته" (٨) أنه اشتراه لها (٩) . وكذلك ما
وليت المرأة شراء من متاع الرجال (١٠) فهو لها بعد يمينها
إلا أن يقيم الرجل بيته "لها" (١١) اشتراه له وورثة كل منهما
يتناول منزلته إلا أنهم يحلفون على علمهم و يحلف "مورثهم" (١٢)
على البتة (١٣) هو قال بعض القرويين: ما وليت المرأة
شراء من متاع الرجال (١٤) أخذته بغير يمين بخلاف الرجل لأن

-
- (١) العتبية مع البيان (٤٤٤/٥) .
(٢) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .
(٣) في "أ"، "ج"، "الفراق" .
(٤) ساقطة من "ع"، "ب" .
(٥) في "ع"، مسألة .
(٦) في "ب"، لما هو المواب ما أثبتته .
(٧) في "أ"، بغير هو المواب ما أثبتته .
(٨) في "أ"، البيته .
(٩) المواق من المتيطي (٥٤٠/٣) ، هو في المدونة (٢٦٧/٢) .
(١٠) في "أ"، "ع"، "ج"، الرجل .
(١١) في "أ"، أنه هو المواب ما أثبتته .
(١٢) في "ع"، "ب"، مورثهم (١٣) المدونة (٢٦٧/٢) .
(١٤) في "أ"، "ج"، الرجل .

السعادة أن الرجل يشتري لزوجته و لا تشتري هي له و احتج بأنه
في الكتاب (١) لم يذكر اليمين على المرأة و ذكرها على الرجل
و أنكر بعضهم "هذا" (٢) التأويل و قال إنما سكت عن يمينه لأنه
اجتزأ بأحدهما من الآخر (٤).

(٥) (تنبية) و الذي يعرف للرجال لباسهم من "العلاج كلها والثياب"
و المصحف و الخاتم و المنطقة و الحيوان و ذكور الرقيق و صوف
الأمم و الأثم و الدور و الاملاك إلا أن تقيم المرأة بيتاً
فيها "حارث" (٧) ذلك بالملك و ليس سكناها الدار معه حارث لها،
و الذي يعرف للنساء لباسهن من الثياب و الحلى كله و الفرائق
و القباب و الحجان و الموائد و البسط و "الأسرة و اللحف
و القطقة" (٨) و أواني النحاس و القماح و الموائد (٩) قال للحنيني:
و يختلف في أثناء الرقيق "الآهن مما" (١٠) يشبه أن يكون لهما مما
فعلى قول مالك و ابن القاسم يكون للرجل (١١) و على قول

(١) يريد ما سبق من المدونة .

(٢) منح الجليل (٥٢٧/٢) .

(٣) في "ب" : هو .

(٤) منهم عبد الحيق . منح الجليل (٥٢٧/٢) التاج و الاكليل ٥٤٠/٣

(٥) في "ب" : الثياب و العلاج كلها فيه تقديم و تأخير .

(٦) المدونة (٢٦٧/٢) بالمعتبة ، البيان (٤٤٤/٥) .

(٧) في "أ" "ب" : جازت ، و المواب ما أثبتته .

(٨) في "أ" : الملاحف و القطائف .

(٩) انظر ما يعرف للنساء في المعتبة : البيان (٤٤٤/٥) .

(١٠) في "ج" : لأن .

(١١) المدونة (٢٦٧/٢) .

ابن وهب والمغيرة يكون بينهما (١) وبالجملة فإن التحاكم
في ذلك بعرف أهل ذلك البلد فمن شهد له العرف بشيء حلف
وأخذه.

(شرح) فإن تنافيا في الغزل "و" (٢) عرف أن الكتان كان
"للرجل" (٣) كانا شريكين فيه الرجل بقيمة كتابه والمرأة
بقيمة حملها وإن لم يعرف أن الكتان كان (٤) لسه
"حلفت" (٥) المرأة وكان لها الغزل (٦) رواه أصحح حسن
ابن القاسم .

(١) العتبية : البيان (٤٤٤/٥) .

(٢) في "ج" : قال و - زيادة : قال .

(٣) في "ع" : "ب" : للرجال .

(٤) ماقطة من "أ" : "ج" .

(٥) في "ج" : وحلفت .

(٦) خليل مع المواق : المتاج (٥٤٠/٣) .

ملحق التراجم

- ١- ابراهيم بن خالد بن اليمان البغدادي الفقيه أحد الائمة المجتهدين - روى عن ابن عيينة وابن مهدي وغيرهما ، وعنه الامام مسلم بن الحجاج ، توفي سنة ٢٤٠ هـ .
انظر ترجمته في شذرات الذهب ٩٣/٢ ، تهذيب التهذيب ١١٨ / ١ .
- ٢- عبد الرحمن بن عمرو ، امام أهل الشام في وفته روى عن عطاء والبزهرى وغيرهما وروى عنه مالك والثوري وجماعة (ت ١٥٧ هـ) ترجمته : انظر تهذيب التهذيب ٢٣٨/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٧٨ / ١ .
- ٣- علي بن زياد أبو الحسن التونسي روى عن مالك والليث وغيرهما وسمع أسد بن الفرات وسحنون - (١٨٣ هـ) .
انظر ترجمته في ترتيب المدارك ٣٢٦ / ١ .
- ٤- محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد ، حافظ المذهب المالكي المعروف بجودة التأليف ودقة الفقه ألف عدة كتب مفيدة منها : المقدمات المهدات ، والبيان والتحصيل لما في القبية من الشرح والتوجيه والتعليل من كتب المالكية (ت ٥٢٠ هـ)
انظر ترجمته في الديباج ص : ٢٧٨ .
- ٥- محمد بن محمد بن مفيث الصديقي الطليطي أبوبكر روى عن عبدوس بن محمد وابن أبي زمنين وجماعة ، من جلة الفقهاء وكبار العلماء (ت ٤٤٤ هـ)
ترجمته في الصالة ٥٣٣ / ٢ .

فهرس الآيات

الصفحة	الآية	مسلسل
٤٢	" أنا لمردون فنى الحافرة "	-١
٥٦٣	" الا أن تقولوا قولاً معروفًا "	-٢
٥٥٥	" الا ما ملكت ايمانكم "	-٣
٥٩٧	" أن تضل احداهما فتذكر احداهما الأخرى "	-٤
٧٧	" ان ءكرمكم عند الله اتقاكم "	-٥
١٤	" ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات "	-٦
٢٨٣	" اننى أريد أن أنكحك احدى ابنتى "	-٧
١٩٢	" توتى أوكلها حين باذن ربها "	-٨
١١٠	" تمتعوا فى داركم ثلاثة أيام "	-٩
٢٦٩	" جهد أيمانهم "	-١٠
٤٩٦	" على الموسع قدره "	-١١
٢٧٥	" فامساك بمعروف أو تسريح باحسان "	-١٢
٢٨	" فان خفتم الا تعدلوا فواحدة "	-١٣
٢٦	" فانكحوا ما طاب لكم من النساء "	-١٤
٣٦٠	" فانكحوهن باذن اهلهن "	-١٥
٣٦٠	" فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن "	-١٦
٢٧٢	" فلما قضى زيد منها وطرا "	-١٧
٤٧٦	" فمما ملكت أيمانكم "	-١٨
٤١٩	" قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله "	-١٩
١٠٩	" لأعذبنه عذاباً شديداً "	-٢٠
١٩٨	" للذين يؤولون من نسائهم "	-٢١
١٥٨	" لا اكراه فى الدين "	-٢٢

الصفحة	الآية	مسلسل
٤٧٢	" ما لكم من ولايتهم من شئ " *	-٢٣
٤	" نرفع درجات من نشاء " *	-٢٤
٣٦	" هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق " *	-٢٥
١٩٢	" هل أتى على الانسان خين من الدهر " *	-٢٦
٣٧	" واتوا النساء صدقاتهن نحلة " *	-٢٧
٣٨	" واتوهم ما أنفقوا " *	-٢٨
٣٨	" واتوهن أجورهن فريضة " *	-٢٩
٢٤٥	" واضربوهن " *	-٣٠
٥٩٠	" وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم " *	-٣١
٥٥١	" وأن تجمعوا بين الأختين " *	-٣٢
٣٦٠	" وأنكحوا الأيامى " *	-٣٣
٢٤١	" وأن كن أولات حمل " *	-٣٤
٥٨٥	" وحمله وفصاله ثلاثون شهرا " *	-٣٥
٥٧٦	" وربائبكم اللاتي في حجوركم " *	-٣٦
٢٦٨	" وعاشروهن بالمعروف " *	-٣٧
٢٦٩	" والذين لا يجدون إلا جهدهم " *	-٣٨
١٧٩	" والذين لا يدعون مع الله الها آخر " *	-٣٩
٥٨٥	" وحمله وفصاله ثلاثون شهرا " *	-٤٠
٢٧٧	" وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم " *	-٤١
٢٦٨	" وعاشروهن بالمعروف " *	-٤٢
١٧٦	" وقد خاب من دساها " *	-٤٣
٣٨	" وقد فرضتم لهن فريضة " *	-٤٤
٤٠	" وقلنا يا آدم اسكن زوجك الجنة " *	-٤٥

الصفحة	الآية	مسلسل
٥٦٦	" ولا تعزموا عقدة النكاح "	-٤٦
٤٧٤	" ولا تقربوهن حتى يظهرن "	-٤٧
٥٦٥	" ولكن لا تواعدوهن سرا "	-٤٨
٢٦٩	" وللرجال عليهن درجة "	-٤٩
٢٦٨	" ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف "	-٥٠
٢٤	" ولا ياب الشهادۃ اذا ما دعوا "	-٥١
٢٤	" ولا يضار كاتب ولا شهيد "	-٥٢
٢٢	" وليكتب بينكم كاتب بالعدل "	-٥٣
٣	" وما توفيقي الا بالله "	-٥٤
٤٧١	" والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب "	-٥٥
٣٤٠	" والمحصنات من النساء "	-٥٦
٤٤٤	" ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات "	-٥٧
٣٩	" يا ويلتى ليتنى لم أتخذ فلانا خليلا "	-٥٨
٤	" يوءى الى الحكمة من يشاء "	-٥٩
	" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا	-٦٠
٤	العلم درجات "	

الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
١٧	أجراكم على الفتيا	-
٢٦٨	أحب أن أتزين لها	-٢
١٠	أحوج الناس الى طلب العلم	-٣
٤٨٠	اختر منهم أربعة	-٤
١٧	أدركت عشرين ومائة	-٥
١١	إذا استرذل الله عبدا	-٦
٣٥٧	إذا جاء رمضان	-٧
٣٧٦	إذا جاءكم من ترضون دينه	-٨
٢٩٩	اذنها صماتها	-٩
٢٧١ م	أذهب فقد ملكتها	-١٠
	أرضعيه	-١١
٧٠	أصدق أم كلثوم	-١٢
٢٤٦	اضربوهن	-١٣
٤٩٥	أعلاها خادما	-١٤
١٥	اعلموا أن الناس أبناء	-١٥
٤٩١	أقصر جماعة	-١٦
٦٩	أمر النبي صلى الله عليه وسلم	-١٧
١٤٧	أنت ومالك لأبيك	-١٨
١٢	ان كنت لأسير الايام والليالي	-١٩
١٦٧	ان أحق الشروط ما استحللتم به الفروج	-٢٠
٢٤٦	أن اسماء بنت أبي بكر	-٢١

الصفحة	الحديث أو الاثر	مسلسل
١٦٧	ان بنى المغيرة	-٢٢
٤٩٢	أن زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم	-٢٣
١٦	ان الله عز وجل لا يقبض العلم انتزاعا	-٢٤
١٥	انما الأعمال بالنيات	-٢٥
٥	ان الملائكة لتضع أجنحتها	-٢٦
٦٧	ان النجاشي أصدق	-٢٧
٢/٧٨	انها لم تكن في حجره	-٢٨
٤٤	اولم ولو بشاة	-٢٩
٣٨٥	الأيام أحق بنفسها	-٣٠
٣٦٠	أيما امرأة نكحتت نفسها	-٣١
٤	بالعلم في الدنيا	-٣٢
٣٩٨	البكر تستأمر	-٣٣
١٤	بلغوا عني ولو آية	-٣٤
٤٩٢	بنكاح جديد	-٣٥
١٤٩	البينة على المدعى	-٣٦
٦٧	تزوج أم سلمة بما يساوى	-٣٧
٤٧٢	تزوج حذيفة بن اليمان يهودية	-٣٨
٤١٨	تزوج صفية	-٣٩
٤٧٢	طلحة بن عبد الله	-٤٠
٣٨٦	تسعة أعشار الحياء	-٤١
٢٧	تناكحوا تناسلوا	-٤٢
٣٨٦	الطيب أحق بنفسها	-٤٣
١٧	جنة العالم لا ادرى	-٤٤

الصفحة	الحديث أو الاثر	مسلسل
٤	الحكمة السنة	-٤٥
٤٧٩	خير فيروز	-٤٦
٩	رأيت رب العزة	-٤٧
١١	السفلة من يأكل بدينه	-٤٨
٧٢	زوجتها بما معك من القرآن	-٤٩
٤٧٨	سئوا بهم سنة أهل الكتاب	-٥٠
١٤٩	شاهدك أو يمينه	-٥١
٧	الصلاة لأول وقتها	-٥٢
٦	فضل العالم على العابد	-٥٣
	كان إذا أراد سفرا	-٥٤
٢٨٤	كان سفيان والأوزاعي	-٥٥
١٧	كان الصديق	-٥٦
٢٩	كان يستحب النكاح في رمضان	-٥٧
	كان يطوف على نساء	-٥٨
١٦٧	كل شرط ليس في كتاب الله	-٥٩
٢٧٠	كونها إذا قذفته	-٦٠
٣٧٤	لا تزوجوا إلا من الأكفاء	-٦١
١٦٥	لا تسأل أحدا كن طلاق أختها	-٦٢
٥٨٦	لا تسألوني مادام هذا الحبر فيكم	-٦٣
٦٩	لا تغالوا في صدقات النساء	-٦٤
٣٥٧	لا تقولوا رمضان	-٦٥
٣٦٠	لا تنكح المرأة إلا باذن وليها	-٦٦
٣٧٤	لا تنكحوا ذوات الأحساب	-٦٧

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
٢٧٣	لا ضرر ولا ضرار	-٦٨
٣٣٧	لا عدوى	-٦٩
٣٨	لا نكاح إلا بولي	-٧٠
١١٨	لا وصية لوارث	-٧١
٢٣٢	لا يجوز للمرأة	-٧٢
٤٤٨	لا يجوز اليوم	-٧٣
٤٧٠	لا يحل	-٧٤
٥٥٧	لا يخطب أحدكم	-٧٥
٩٣	لا يمين لولد على والده	-٧٦
١٠	لا لو لا العلماء لكان الناس كالبهائم	-٧٧
٦٠٠	للبركر سبع	-٧٨
٦	لكل شيء عناء	٨٩
٦٠٢	لما تزوج أم سلمة	-٨٠
١٠	لو لا العلماء لكان الناس	-٨١
٢/٧٦	لو لم تكن ربيبتين	-٨٢
٦	ما أعمال البر في الجهاد	-٨٣
١٤	ما منكم من أحد إلا وسيخلو	-٨٤
١٤	من أشر الناس منزلة	-٨٥
٢٧	من تزوج فقد استكمل	-٨٦
٦٠٠	من السنة إذا تزوج	-٨٧
٢٧	من وقاه الله شر اثنين	-٨٨
٥٤٠	نهى عن الشفار	-٨٩
٥٤٦	نهى عن الفتنة	-٩٠

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
٢٢	هذا ما اشترى	-٩١
٣٦	هذا ما قاضى	-٩٢
٢٧٠	هو الصداق	-٩٣
٢٧٠	هى اللحية	-٩٤
١١١	واجعل للمدعى أجلا	-٩٥
٧٦	وأما معاوية فصعلوك	-٩٦
٢٨٤	والبكر يستأذنها أبوها	-٩٧
٧٠	وقد زوج ابن المسيب	-٩٨
٢٤٤	وقد ضرب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم	-٩٩
٦٧	وقد كان أصدق أزواج النبی صلى الله عليه وسلم	-١٠٠
٥	ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما	-١٠١
٦	يجمع الله يوم القيامة	-١٠٢
٥٨٤	يحرم من الرضاع	-١٠٣

فهرس الأعلام

الصفحة	المعلم	مسلسل
م/٢١	ابراهيم بن حسن بن عبد الرفيع	-١
ملحق	ابراهيم بن خالد=أبو ثور	-٢
٤٨٤	ابراهيم بن عبد الرحمن البرقي	-٣
م/٢٥	ابراهيم بن علي بن فرحون	-٤
م/٢٠	ابراهيم بن محمد القيسي	-٥
م/٢٥	ابراهيم بن موسى = أبو اسحاق الشاطبي	-٦
٣٩٤	ابراهيم بن يزيد بن الأسود = النخعي	-٧
م/٢٦	أحمد البرزلي	-٨
٥٨	أحمد بن بقي بن مخلد	-٩
م/٤٥	أحمد بن خالد	-١٠
م/٤٤	أحمد بن زياد	-١١
م/٤٥	أحمد بن سعيد = ابن الهندي	-١٢
م/٤٥	أحمد بن شعيب النسائي	-١٣
م/٤٦	أحمد بن عبد الرحمن = أبو بكر	-١٤
١٣٢	أحمد بن عبد الله الوئلوي	-١٥
١٣٤	أحمد بن عبد الملك = ابن المكوي	-١٦
م/٤٦	أحمد بن عفيف	-١٧
م/٢٧	أحمد بن محمد بن حيدرة	-١٨
١٢٧	أحمد بن محمد بن القطان	-١٩
م/٢٥	أحمد بن محمد بن مرزوق	-٢٠
٨٠	أحمد بن منصور = الداودي	-٢١

الصفحة	المعلم	مسلسل
١٣٣	أحمد بن ميسر	-٢٢
٣٠٩	أحمد بن نصر	-٢٣
٢/٤	أحمد بن يحيى = الونشريسى	-٢٤
٢/٢٤	أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن	-٢٥
٥٨٧	اسحاق بن ابراهيم بن مخلد = ابن راهوية	-٢٦
٢/٢٦	اسحاق بن ابراهيم بن ميسرة	-٢٧
٢/٤٦	أسد بن الفرات	-٢٨
٢/٤٦	اسماعيل بن أبى أويس	-٢٩
٢/٤٧	اسماعيل بن اسحاق	-٣٠
٢٤	اسماعيل بن عبد الرحمن = السدى	-٣١
٢/٤٧	أشهب بن عبد العزيز	-٣٢
٢/٤٧	أصبع بن الفرع	-٣٣
٢٧	أصحمة بن أبحر = النجاشى	-٣٤
٦٠٢	أنس بن مالك	-٣٥
١١٢	أيوب بن سليمان = أبو صالح	-٣٦
١٩٦	ابن بدر الطيطلى	-٣٧
٢٩٧	أبوبكر بن شريح المالكى	-٣٨
٢/٢٨	أبوبكر بن القاسم بن جماعة	-٣٩
٢٣	بكر بن محمد بن العلا = بكر القاضى	-٤٠
٤٣٧	بكير بن عبيد الله	-٤١
٤٤٨	جلال بن زيد	-٤٢
٥٥٩	أبو جهم بن حذيفة	-٤٣
٣٦	أبو الحجاج المتبلى	-٤٤

الصفحة	العالم	مسلسل
٤٩٧	ابن حنيرة	-٤٥
م/٤٤	ابن حديد	-٤٦
٤٧٢	حنيفة بن اليمان	-٤٧
١٠	الحسن بن أبي الحسن البصري	-٤٨
٣٣٤	الحسن بن زيد بن الحسن	-٤٩
١٦٠	حسين بن عاصم	-٥٠
م/٢٧	خالد بن عيسى البلوي	-٥١
م/٤٨	خلف بن عبد الغفور	-٥٢
١٢٨	خلف بن عمر = أبو سعيد ابن أخى هشام	-٥٣
م/٤٨	الخليل بن أحمد	-٥٤
٢٦	داود الظاهري	-٥٥
١٢	ربيعة بن عبد الرحمن	-٥٦
٢٤٦	الزبير بن العوام	-٥٧
٣٨٦	زياد بن سعد	-٥٨
٣٠١	زياد بن عبد الرحمن	-٥٩
٤	زيد بن أسلم	-٦٠
٣٤١	سالم بن عبد الله	-٦١
٢١٢	سراج بن عبد الله = أبو القاسم	-٦٢
١٣	سعيد بن المسيب	-٦٣
١٠	سفيان بن عيينة	-٦٤
٥٤٠	سلمة بن دينار = أبو حازم	-٦٥
٢٦٥	سليمان بن أسود	-٦٦
م/٤٨	سليمان بن الأشعث = أبو داود	-٦٧

الصفحة	المعلم	مسلسل
٢/٤٨	سليمان بن بطال	-٦٨
٢/٤٩	سليمان بن خلف = الباجي	-٦٩
٢/٤٩	سليمان بن سالم	-٧٠
٣٤٩	سوار بن عبد الله	-٧١
٥٠٨	شريح بن الحرث	-٧٢
٤٩٣	صخر بن حرب = أبو سفيان	-٧٣
٤٩٢	صفوان بن أمية	-٧٤
٢٤	الضحاك بن مزاحم	-٧٥
٤٧٢	طلحة بن عبد الله	-٧٦
٤٩٣	أبو العاص ابن الربيع	-٧٧
٦٩	عامر بن شراحيل = الشعبي	-٧٨
١٥١	عبد الحق بن محمد	-٧٩
٢/٤٩	عبد الحميد بن الصائغ	-٨٠
٢/٦	عبد الحميد بن عبد العزيز = أبو حازم	-٨١
٥١	عبد الخالق بن خلف = ابن شبلون	-٨٢
٢/٥٠	عبد الرحمن بن ابراهيم = أبو زيد	-٨٣
٢/٥٠	عبد الرحمن بن أبي جعفر = الدمياطي	-٨٤
١٧	عبد الرحمن بن أبي ليلى	-٨٥
٢٨٣	الرحمن بن أحمد بن سعيد = أبو المطرق ابن مبشر	-٨٦
٢/٥٠	عبد الرحمن بن دينار	-٨٧
٦٦	عبد الرحمن بن علي = ابن الكاتب	-٨٨

الصفحة	المعلم	مسلسل
٤٤	عبد الرحمن بن عوف	-٨٩
ملحق	عبد الرحمن بن عمرو = الأوزاعي	-٩٠
١٠١	عبد الرحمن بن قاسم = الشعبي	-٩١
م/٥٠	عبد الرحمن بن قاسم العتقى	-٩٢
١٠١	عبد الرحمن بن محمد بن رشيقي	-٩٣
٤٣٠	عبد الرحمن بن محمد الحضرمي = الليدي	-٩٤
٣٩٨	عبد الرحمن بن محمد بن مسلمة	-٩٥
٧٣	عبد الرحمن بن محرز	-٩٦
٢٣٤	عبد الرحمن بن أشرس	-٩٧
٣٠١	عبد الرحيم بن خالد	-٩٨
م/٥١	عبد السلام بن سعيد = سخنون	-٩٩
٣٥٣	عبد العزيز بن أبي خازم	-١٠٠
٣٣٤	عبد العزيز بن أبي سلمة	-١٠١
١٩٦	عبد الله بن ابراهيم = الأصلي	-١٠٢
م/٥١	عبد الله بن أبي زيد	-١٠٣
٢٩٤	عبد الله بن أحمد = أبو العباس الأبياني	-١٠٤
٢١٧	عبد الله بن ادريس	-١٠٥
م/٢	عبد الله بن الأرقم	-١٠٦
٣٧٨	عبد الله بن اسحاق = ابن التبان	-١٠٧
٣٥٦	عبد الله بن جعفر = أبو محمد ابن درستوية	-١٠٨
٥٦٢	عبد الله بن ذكوان = أبو الزناد	-١٠٩
٣٣٤	عبد الله بن شبرمة	-١١٠
م/٥٢	عبد الله بن عبد الحكم	-١١١

الصفحة	الاسم	مسلسل
٣٠١	عبد الله بن عمر بن غانم	-١١٢
١٠١	عبد الله بن قيس، = أبو موسى الأشعري	-١١٣
١١	عبد الله بن المبارك	-١١٤
٢٣٣	عبد الله بن محمد بن الشقاق = أبو محمد	-١١٥
م/٢٦	عبد الله بن محمد بن عيسى التميمي	-١١٦
٣٤٥	عبد الله بن مطرف = أبو مصعب	-١١٧
١٠٩	عبد الله بن نافع	-١١٨
م/٢٤	عبد الله بن هارون الطائي	-١١٩
م/٥٢	عبد الله بن وهب	-١٢٠
٢٣٣	عبد الله بن يحيى بن أحمد = أبو محمد بن دحون	-١٢١
م/٥٤	عبد الله بن محمد = ابن مالك القرطبي	-١٢٢
١٣	عبد الله بن يزيد بن هرمز	-١٢٣
م/٥٣	عبد الملك بن حبيب	-١٢٤
٢٢	عبد الملك بن الماجشون	-١٢٥
م/٢٦	عبد المهيمن بن محمد	-١٢٦
م/٥٣	عبد الوهاب بن نصر	-١٢٧
م/٥٢	عبيد الله بن الجلاب	-١٢٨
م/٥١	عبيد الله بن يحيى	-١٢٩
٢٨٨	عبيد الله بن يحيى = حمد يس	-١٣٠
م/٢٨	عثمان بن عمر = ابن الحاجب	-١٣١
١٤٠	عثمان بن عيسى بن كنانة	-١٣٢
٢٢	العداء بن خالد	-١٣٣
١٠	عروة بن الزبير	-١٣٤

العلم	الصفحة	مسلسل
عطاء الخراساني	٥٨٨	-١٣٥
عكرمة بن أبي جهل	٤٩٢	-١٣٦
عكرمة بن عبد الله	٦٨	-١٣٧
علي بن أحمد = ابن حزم	م/٧٥	-١٣٨
علي بن زياد	ملحق	-١٣٩
علي بن عبد الله = أبو الحسن المتبلى	م/١٩	-١٤٠
علي بن عقيل = أبو الوفاء	م/٧٦	-١٤١
علي بن محمد بن خلف = ابن القابسي	٥٢	-١٤٢
علي بن محمد بن القصار	م/٥٤	-١٤٣
علي بن محمد الربيعي = أبو الحسن للخمى	م/٥٤	-١٤٤
علي بن محمد بن مسرور = الدباغ	٦٦	-١٤٥
عمران بن حصين	م/٧٦	-١٤٦
عمران بن عمران	م/٣٧	-١٤٧
عمر بن زكريا = أبو حفص عمر	م/١١	-١٤٨
عمر بن عبد العزيز	١٩٢	-١٤٩
عمر بن عبد الله	١٩٤	-١٥٠
عمر بن محمد الليثي = أبو الفرج	م/٥٥	-١٥١
عمر بن محمد بن علوان	م/٢٢	-١٥٢
عويمر بن عامر = أبو الدرداء	٢٧	-١٥٣
عيسى بن دينار	م/٥٥	-١٥٤
عيسى بن سهل = أبو الأصمغ	٤٤	-١٥٥
غيلان بن مسلمة الثقفي	٤٨٠	-١٥٦
فضل بن سلمة	م/٥٦	-١٥٧

الصفحة	العــــــــــــــــلم	مسلسل
٣٩	الفضل بن قدامة	-١٥٨
٤٧٩	فيروز الديلمي	-١٥٩
م/٢٦	قاسم بن عيسى بن ناجي	-١٦٠
٣٤١	القاسم بن محمد	-١٦١
م/٢٤	القاسم بن مسافر = ابن زيتون	-١٦٢
٢٣	قتادة بن وداعة	-١٦٣
٧١	كثير بن أبي وداعة	-١٦٤
١٣٣	الليث بن سعد	-١٦٥
م/٥٦	مالك بن أنس	-١٦٦
م/٨٨	مالك بن أوس	-١٦٧
٩	مالك بن دينار	-١٦٨
٢٣	مجاهد بن جبر	-١٦٩
م/٥٦	محمد بن ابراهيم = ابن عبدوس	-١٧٠
م/٥٧	محمد بن ابراهيم بن المواز	-١٧١
م/٥٧	محمد بن ابراهيم بن المنذر	-١٧٢
م/١١	محمد بن أبي زكريا	-١٧٣
م/٢٩	محمد الأجمي التونسي	-١٧٤
ملحق	محمد بن أحمد بن رشد	-١٧٥
م/٥٧	محمد بن أحمد = العتبي	-١٧٦
٨٥	محمد بن أحمد بن العطار	-١٧٧
م/٢٧	محمد بن أحمد بن علوان	-١٧٨
م/٢٥	محمد بن أحمد بن مرزوق الجدي	-١٧٩
٣٩٤	محمد بن اسحاق بن السليم	-١٨٠

الصفحة	المعلم	مسلسل
٥٨ م	محمد بن اسماعيل = البخارى	-١٨١
٨١	محمد بن بشير	-١٨٢
٢٤ م	محمد بن جابر = أبو عبد الله الوادى الآشى	-١٨٣
٥٦	محمد بن حارث	-١٨٤
٢٨	محمد بن خويز منداد	-١٨٥
٥٨ م	محمد بن زكريا = الوقار	-١٨٦
٥٩ م	محمد بن سحنون	-١٨٧
٥٢	محمد بن سعدون	-١٨٨
٤٦١	محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى	-١٨٩
٢٨٤	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة = ابن أبى ذئب	-١٩٠
١٩ م	محمد بن عبد الستار التونسى	-١٩١
٢٨ م	محمد بن عبد السلام الهوارى	-١٩٢
٤٥٩	محمد بن عبد الله = أبو جعفر الأبهري	-١٩٣
٥٩ م	محمد بن عبد الله بن أبى زمنين	-١٩٤
٥٩٠	محمد بن عبد الله بن الحسن = ابن اللبان	-١٩٥
٧ م	محمد بن عبد الله = أبو بكر الصيرفى	-١٩٦
١٧٠	محمد بن عبد الله بن مقبل	-١٩٧
١٦٤	محمد بن عبد الله = أبو بكر الأبهري	-١٩٨
٤٣	محمد بن عتاب	-١٩٩
١٥٩	محمد بن عجلان	-٢٠٠
٥٩ م	محمد بن على = المازرى	-٢٠١
٢٤ م	محمد بن عمرو بن رشيد	-٢٠٢
١٥٠	محمد بن عمرو بن واقد = الواقدى	-٢٠٣

الصفحة	العلم	مسلسل
٢/٥٩	محمد بن عيسى الترمذى	-٢٠٤
٢/٦٠	محمد بن فرج بن الطلاع	-٢٠٥
٢٢	محمد بن الفخار	-٢٠٦
٢/٦٠	محمد بن القاسم بن شعبان	-٢٠٧
٢/٢٦	محمد بن محمد بن أحمد المقرئ	-٢٠٨
٢/١٩	محمد بن محمد بن سلامة	-٢٠٩
٢/٢٦	محمد بن محمد بن عرفة	-٢١٠
ملحق	محمد بن محمد بن مغيث	-٢١١
١٦٩	محمد بن مسلم = ابن شهاب الزهري	-٢١٢
٥٩١	محمد بن المنذر	-٢١٣
٤٨٧	محمد بن وشاح = ابن اللباد	-٢١٤
١٧	محمد بن وشاح	-٢١٥
٢/٦٠	محمد بن نيقى بن زرب	-٢١٦
٢٩٣	محمد بن يحيى	-٢١٧
٢/٢٦	محمد بن يحيى بن الحبان	-٢١٨
٢/٦٠	محمد بن يحيى بن لبابة	-٢١٩
١٠٩	محمد بن يزيد = المبرد	-٢٢٠
٥٥٩	مروان بن الحكم	-٢٢١
٢/٦١	مسلم بن الحجاج	-٢٢٢
٥٩	مطرف بن عبد الله = أبو مصعب	-٢٢٣
٢/٦١	المغيرة بن عبد الرحمن	-٢٢٤
٢/٤٤	ابن الطون	-٢٢٥
٥٩	منذر بن سعيد	-٢٢٦

الصفحة	العالم	مسلل
٢/٦١	موسى بن أحمد بن الوتد	-٢٢٧
٨	موسى بن عيسى = أبو عمران الفاسى	-٢٢٨
٥٠٥	أبو موسى ابن مناس	-٢٢٩
١١	هارون بن على الحضرمى	-٢٣٠
٢/٦	هلال بن يحيى	-٢٣١
٣٣٥	الوليد بن مسلم	-٢٣٢
٢٤٦	يحيى بن سعيد الأنصارى	-٢٣٣
١٩	يحيى بن عمر	-٢٣٤
٢/٦٢	يحيى بن يحيى	-٢٣٥
٢/٦٢	يوسف بن عمر = ابن عبد البر	-٢٣٦

فهرس تراجم النساء

الصفحة	المعلم	مسلسل
٢٤٦	أسماء بنت أبي بكر	-١
٤٩٣	أم حكيم بنت الحارث	-٢
٧٠	أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب	-٣
١٩٨	حفصة بنت عمر بن الخطاب	-٤
٦٨	رملة بنت أبي سفيان = أم حبيبة	-٥
٤٩٣	زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم	-٦
٢٤٥	صفية بنت أبي عبيد	-٧
٦٨	فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم	-٨
٥٥٩	فاطمة بنت قيس بن خالد	-٩
٤٩٢	ناجية بنت الوليد بن المغيرة	-١٠
٦٧	هند بنت أبي أمية = أم سلمة	-١١
٤٩٣	هند بنت عتبة	-١٢

فهرس الأماكن والقباثل

مسلل	الكلمة	الصفحة	مسلل	الكلمة	الصفحة
١-	الاسكندرية	٥١٩	٢-	أسوان	٥١٩
٣-	اشبيلية	م/٣٧	٤-	افريقية	٢٩٢
٥-	باجة	م/٣١	٦-	برج السلاسل	م/١٥
٧-	برشلونة	م/١٤	٨-	بلنسية	م/٣٥
٩-	بنزرت	م/١٥	١٠-	بنو خلدون	م/١٥
١١-	تونس	م/٨	١٢-	شمع	م/٢
١٣-	جامع باب البحر	م/١٨	١٤-	جامع التوفيق	م/١٨
١٥-	جامع الزيتونة	م/١٨	١٦-	جربة	م/١٤
١٧-	الجريد	م/١١	١٨-	الجزيرة الخضراء	م/٣٥
١٩-	سبته	م/٣٤	٢٠-	الشام	٢١٦
٢١-	شريش	م/٣٧	٢٢-	صقلية	م/١٤
٢٣-	طرابلس	م/٨	٢٤-	طنجة	٢٩٣
٢٥-	فاس	م/٣٤	٢٦-	قايس	م/٩
٢٧-	قسطنطينة	م/٨	٢٨-	قصر باردو	م/١٥
٢٩-	قصر السلاسل	م/١٥	٣٠-	القلزم	٥١٨
٣١-	القيروان	م/١١	٣٢-	متيطة	م/٣٥
٣٣-	المدرسة الشماعية	م/١٨	٣٤-	المدرسة العصفورية	م/١٨
٣٥-	مدرسة يحيى اللحياني	م/١٨	٣٦-	مرسى الخرز	م/١٤
٣٧-	مصر	٢١٦	٣٨-	المهدية	م/١٢
٣٩-	ميروقة	م/١٤	٤٠-	الوردة	م/١١

فهرس الكلمات الفريية

الصفحة	الكلمة	مسلسل	الصفحة	الكلمة	مسلسل
٧٥	أبرص	-٢	١	الآل	-١
٢٧٠	أجيج	-٤	٧٤	أجذم	-٣
١٧٣	استوئى	-٦	٣١٢	الأدرة	-٥
١٤٠	الاستحقاق	-٨	٣١٢	الاستحاضة	-٧
٣١٢	الافضاء	-١٠	١٠٩	الاعذار	-٩
٢٠	الاقارات	-١٢	١٦	الأغاليظ	-١١
٣١٢	البخر	-١٤	١٢١	بارأ	-١٣
م/٢	التأئل	-١٦	٣١٣	البط	-١٥
٩	تخلق	-١٨	١٧٣	التبرع	-١٧
٣٥٥	الجدان	-٢٠	١٠٢	التلوم	-١٩
٢٦٩	الجهد	-٢٢	٣٢٨	الجنس	-٢١
١١٣	الحبس	-٢٤	٣٨٣	الحاضن	-٢٣
٣٢٥	الحصور	-٢٦	٧٦	الحسب	-٢٥
٤٩	الحميل	-٢٨	٥٨٨	الحقنة	-٢٧
٧٤	الحصى	-٣٠	١١٧	الحوالة	-٢٩
١٠٤	الخلاية	-٣٢	٣٠	الخطبة	-٣١
م/٧٥	الريية	-٣٤	١٧٦	دساها	-٣٣
٣١٢	الرتق	-٣٦	٣٥٧	الربيع	-٣٥
٤٧٧	السامرية	-٣٨	٤٩	الرهن	-٣٧
١٧٧	السرية	-٤٠	٢٠	السجلات	-٣٩
١٠	السفلت	-٤٢	٥٨٨	السعوط	-٤١

الصفحة	الكلمة	مسل	الصفحة	الكلمة	مسل
٣٤١	السل	-٤٤	٤١	السكة	-٤٣
٥٣٨	الشفار	-٤٦	٤٧٠	الشدح	-٤٥
٣٠٦	شلاء	-٤٨	١٤٨	الشفعة	-٤٧
٤٧٧	الصايقة	-٥٠	٩٥	الشوار	-٤٩
٣٧	الصداق	-٥٢	٥٨٩	الصبر	-٥١
٧٦	الصعلوك	-٥٤	٣١١	الصرع	-٥٣
	العدة	-٥٦	٥٩١	الظئر	-٥٥
٣٢١	العذرة	-٥٨	٣٣٧	عدوى	-٥٧
٣٣٦	العسيب	-٦٠	١٤٨	العرصة	-٥٩
٤٤٦	العنت	-٦٢	٣٠٢	العفل	-٦١
٧٤	العنين	-٦٤	٥٨٩	العنزروت	-٦٣
٣٥٢	غبطة	-٦٦	٣٠٦	عوراء	-٦٥
٣٠٩	الفقوس	-٦٨	٣٣٤	الفشيان	-٦٧
٣١٢	القرن	-٧٠	٣٠٨	القرع	-٦٩
٣٣٦	التضيب	-٧٢	٨٥	القش	-٧١
٤٩	الكالى	-٧٤	٣٨٢	الكافل	-٧٣
٥٨٩	الكحل	-٧٦	٤٤	كبر	-٧٥
٣٣٩	لقية	-٧٨	٥٨٨، ٥٨٧	اللدود	-٧٧
٢٠	المحاضر	-٨٠	٧٤	المحبوب	-٧٩
٣٣٨	المصح	-٨٢	٥٨٩	المر	-٨١
٣٢٤	المعترض	-٨٤	٥٦	المعاينة	-٨٣
٣٣٨	الممرض	-٨٦	٣٠٦	مقعدة	-٨٥
٤٤٤	المواضعة	-٨٨	٣٦٩	المهيلة	-٨٧

مسلل	الكلمة	الصفحة	مسلل	الكلمة	الصفحة
-٨٩	المواعدة	٥٦٥	-٩٠	الموسسات	٤٧١
-٩١	معجتي	١٥	-٩٢	النقد	٤١
-٩٣	النكاح	٢٥	-٩٤	اهام	٣٣٧
-٩٥	الوثائق	١	-٩٦	الوجور	٥٨٨-٥٨٧
-٩٧	الوليمة	٢٩	-٩٨	يتمطي	١٧٦

المصطلحات الفقهية وغيرها

الصفحة	الكلمة	مسلسل
٥٣٨	الامتياز	-١
١٤	الاستحقاق	-٢
٢٦٧	الاسترقاء	-٣
٢٦١	الايلاء	-٤
١٤٩	التداعي	-٥
٢٣١	التدبير	-٦
١٠٧	التعجيز	-٧
١٦٩	التطليق	-٨
٥٣٨	الجعل	-٩
٤٩	الحملة	-١٠
١١٧	الحوالة	-١١
٦	الخبر	-١٢
٥٨٤	الرضاع	-١٣
٤٩	الرهن	-١٤
١٤٨	الشفعة	-١٥
٢٥٢	شهادة السماع	-١٦
١٠٧	الطالب	-١٧
٩٥	العارية	-١٨
	العدة	-١٩
١٣٦	العهد	-٢٠
٤٩٥	المتعة	-٢١
١٠٧	المطلوب	-٢٢
٢٥	النكاح	-٢٣
٥٠٠	نكاح التحكيم	-٢٤
٤٩٣	نكاح التفويض	-٢٥
٣١	الهبة	-٢٦
٢/١١	الوثائق	-٢٧
١٨٧	يمين التهمة	-٢٨

كتب التفسير

- ١- أحكام القرآن ، لأبي بكر محمد بن عبد الله الميسروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ - تحقيق : علي محمد البجاوي - ط : سنة ١٣٩٢ هـ - مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ٢- تفسير القرآن العظيم لعماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي - توفي سنة : ٥٧٧٤ هـ - الناشر : دار المعرفة بيروت - مصور عن الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨ هـ .
- ٣- جامع البيان تأويل أي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري سنة ٣١٠ هـ - ط : ٣ سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م - شركة مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - محمد محمود الحلبي وشركاه - خلفاء .
- ٤- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ط : ٣ عن مطبعة دار الكتب المصرية - دار الكتاب العربي - سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٥- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير - لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى ١٢٥٠ هـ - الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر .
- ٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي - توفي سنة (٥٤٦ هـ) - تحقيق - المجلس العلمي بفاس - وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٨- المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني توفي سنة ٥٠٢ هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان تحقيق وضبط محمد سيد كيلاي .

كتب السنة

- ٩- ارواء الغليل في تخريج أحاديث المنار السبيل، لمحمد بن ناصر الألباني - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - المكتب الإسلامي .
- ١٠- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - توفي سنة ٨٥٢ هـ - بتحقيق عبد الله هاشم اليماني .
- ١١- الجامع الصحيح مع شرحه فتح الباري ، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب المطبعة السلفية بالقاهرة - سنة ١٣٨٠ هـ .
- ١٢- سنن ابن ماجه ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني بن ماجه تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ١٣- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن اسحق الأزدي المتوفى سنة ٢٧٥ هـ - الناشر : المكتبة العلمية - ط ٣ - ١٤٠١ هـ مصورة عن - نشر وتوزيع : محمد علي السيد - اعداد : وتعليق : عزت عبيد الدعاس - ط ١ - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ١٤- سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي تحقيق : أحمد ومحمد شاكر وآخرين - ط ٢ - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ١٥- سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني - توفي سنة ٣٨٥ هـ بتحقيق عبد الله هاشم عياني المدني - المدينة سنة
- ١٦- سنن الدارمي ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي - توفي سنة : ٢٥٥ هـ - الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٧- سنن سعيد بن منصور للحافظ سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني المكي توفي سنة : ٢٢٧ هـ - حققه وعلق عليه : الاستاذ : حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

١٨- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
توفي سنة ٥٤٥٨ هـ .

١٩- سنن النسائي (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب
النسائي توفي سنة ٣٠٣ هـ - طبع ونشر: دار الكتاب العربي
بيروت .

٢٠- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق
فؤاد عبد الباقي . . دار احياء التراث العربي .

* صحيح مسلم الذي يشرحه ^{النووي} للحافظ أبي الحسين مسلم بن
الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ - الناشر : رئاسة
ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بالرياض .

٢١- ضعيف الجامع الصغير لمحمد بن ناصر الدين الألباني - الناشر :
المكتب الاسلامي .

٢٢- عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى للامام الحافظ بن العربي
المالكي - طبعة دار العلم للجميع - بيروت .

٢٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس
الحق العنايم آبادي . الناشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة
السلفية بالمدينة المنورة - ط: الثانية - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
حقوق الطبع محفوظة للنشر .

٢٤- غريب الحديث للامام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي
المتوفى سنة ٥٩٧ هـ - وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه
د . عبد المعطي أمين قلنجي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ط: ١: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٢٥- الكامل في الضعفاء لأبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥ هـ - تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المختصين بإشراف الناشر - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٦- كشف الاستار زوائد البزار على الكتب الستة للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ - تحقيق : د . حبيب الرحمن - مؤسسة الرسالة ط . ٢ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ط : ٢ سنة ١٩٦٧ م - الناشر : دار الكتاب - بيروت .
- ٢٨- المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٢٩- مسند أبي علي الموصلي للحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي المتوفى سنة ٣٠٧ هـ - حققه وخرج أحاديثه : حسين سليم أسد دار المأمون للتراث - دمشق - ط ١ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٣٠- مسند الامام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ - الناشر : المكتب الاسلامي .
- ٣١- المصنف في الحديث والآثار للحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٥ هـ - حققه وصححه أ . عامر العمرى الأعظمي جامعة مدراس - الهند الدار السلفية - بومباي - الهند .
- ٣٢- المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١ هـ تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - ط ١ سنة ١٣٩٢ هـ - الناشر : المكتب الاسلامي .
- ٣٣- معالم السنن لحمد بن خطاب الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ أنظر سنن أبي داود .

- ٣٤- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أحمد الطبراني
توفي سنة ٣٦٠ هـ - مخطوط، توجد صور منه في قسم المخطوطات
بالجامعة الإسلامية تحت رقم : ١٢٥٩ / مكبر .
- ٣٥- المعجم الكبير للطبراني حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد
السلفي - مطبعة الأمة - بغداد - وزارة الاوقاف والشئون
الدينية - احياء التراث الاسلامي .
- ٣٦- المغنى في الاسفار عن حمل الاسفار في تخرنج مافي الاحياء
من الاخبار ، لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين
العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت
لبنان - طبعة جديدة مخرجة للآيات القرآنية - ط ١
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٣٧- المنتقى شرح الموطأ ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي
الأندلسي - توفي سنة ٤٩٤ هـ - الناشر : دار الكتاب
العربي - الطبعة الرابعة عام ١٤٠٤ هـ - معادة من الطبعة
الأولى بمطبعة السعادة بمصر ١٣٣٢ هـ .
- ٣٨- موارد السظمان الى زوائد ابن حبان الهيثمي ، لنور الدين
علي بن أبي بكر - تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة : الناشر
دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٣٩- الموضوعات ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي
القرشي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ - ضبط وتقديم وتحقيق :
عبد الرحمن محمد - الناشر : محمد عبد المحسن صاحب
المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - ط ١ - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٤٠- الموطأ للإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المتوفى سنة :
١٧٩ هـ - أنظر المنتقى .

- ٤١- نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر ، للخافظ أحمد بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ - دار الترجمة والتأليف والنشر بالجامعة السلفية بنارس (الهند) ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٤٢- النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى (ابن الأثير) - تحقيق : طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناجى - دار احياء التراث العربى بيروت - لبنان .

كتب أصول الفقه

- ٤٣- روضة الناظر وجنة المناظر فى أصول الفقه على مذهب الامام أحمد ابن حنبل - لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ - المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة ط : ٤ - ١٣٩٧ هـ .
- ٤٤- شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول ، لشهاب الدين أبى العباس أحمد بن ادريس القرافى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ حققه : طه عبد الرؤوف سعد - منشورات الكليات الازهرية دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ط ١ - طبعة جديدة مطبوعة منقحة - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٤٥- مفتاح الوصول الى بناء علم الفروع على الأصول للامام المجتهد الشريف أبى عبد الله محمد بن أحمد المالکى التلمسانى المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، حققه وخرج أحاديثه وقدم له عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- ٤٦- نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول ، للقاضى ناصر الدين
عبد الله بن عمر البضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ - للشيخ الامام
جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسنوى الشافعى
المتوفى سنة (٧٧٢ هـ) مكتبة عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٢ م ،
عنيت بنشره جمعية نشر الكتب المعربية بالقاهرة عام ١٣٤٥ هـ
المطبعة السلفية ومكتبتها .

كتب الفقه الحنفى

- ٤٧- الاختيار لتعليل المختار ، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلى
الحنفى - راجع تصحيحها أ . محسن أبودقيقة ، دارالمعرفة
بيروت - لبنان - ط ٣ - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٤٨- البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين الدين ابن
نجيم الحنفى المتوفى سنة ٩٧٠ هـ - الناشر : دارالمعرفة
للطباعة والنشر - بسيروت .
- ٤٩- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبى بكر ابن مسعود
الكاسانى الحنفى ، توفى سنة ٥٨٧ هـ - : الطبعة الثانية -
الناشر دار الكتاب العربى- بيروت .
- ٥٠- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لقمر الدين عثمان بن على
الزيملى الحنفى المتوفى سنة ٧٤٣ هـ - الناشر : دارالمعرفة
بيروت .
- ٥١- تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندى المتوفى سنة ٥٤٩ هـ -
تحقيق : محمد زكى عبد البر - ط ١ - سنة ١٣٧٧ هـ
مطبعة جامعة دمشق .

- ٥٢- حاشية رد المختار على الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين . ط ٢ - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م - الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، عباس ومحمد محمود الحلبي وشركاه - خلفاء .
- ٥٣- شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم الاسكندري المعروف بابن الهمام - توفي سنة : ٦٨١ هـ - مطبعة دار الفكر - بيروت - ط ٣ .
- ٥٤- المبسوط لشمس الائمة السرخسي - ط ٣ بالافست سنة : ١٣٩٨ هـ - دار المعرفة - بيروت .
- ٥٥- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لعبد الرحمن بن شيخ محمد بن سليمان المدعو الشيخ زادة - ط ١ - تركيا - سنة ١٣٠٩ هـ .
- ٥٦- الهداية شرح بداية المبتدي لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ - أنظر فتح القدير .

كتب الفقه المالكي

- ٥٧- اسئلة وأجوبة ابن سحنون لمحمد بن سحنون المتوفى سنة ٢٥٦ هـ - مخطوط توجد نسخة منه في جامعة الامام محمد بن سعود تحت رقم ٨٧٦٩ / فيلم .
- ٥٨- الاعلام بنوازل الأحكام للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل - مخطوط توجد صورة منه في الجامعة الاسلامية تحت رقم : ٦٢٠ / مكرر .

- ٥٩- أوجز المسالك الى موطأ مالك لمحمد زكريا الكاندهلوى المكتبة
الامدادية - مكة المكرمة - ط ٣ - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
مطابع الرشيد - المدينة المنورة .
- ٦٠- بلفة السالك لأقرب المسالك الى مذهب مالك للشيخ أحمد بن
محمد الصاوى المالكي على الصغير - ط - الآخرة ١٣٧٢ هـ -
١٩٥٢ م ملتئم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده بمصر .
- ٦١- البهجة بشرح تحفة الحكام فى نكت العقود والأحكام للشولى أبى
الحسن على بن عبد السلام ط : دار الفكر - بيروت - لبنان .
- ٦٢- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل فى مسائل المستخرجة
لأبى الوليد ابن رشد القرطبي المتوفى عام ٥٢٠ هـ - تحقيق :
الدكتور أحمد الشرقاوى اقبال - دار الغرب الاسلامى ١٤٠٤ هـ
١٩٨٤ م .
- ٦٣- التاج والاكلیل لمختصر خليل لأبى عبد الله محمد بن يوسف
بن أبى القاسم العبدري الشهير بالمواق - المتوفى سنة ٨٩٧ هـ
انظر مواهب الجليل .
- ٦٤- التبصرة لأبى الحسن على بن محمد اللخمى المتوفى سنة ٤٧٨ هـ
مخطوط صورة منه فى جامعة الملك سعود بالرياض تحت رقم ١١٤١١ /
فيلم فيلم .
- ٦٥- تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام للإمام برهان الدين
ابراهيم بن محمد بن فرحون اليعمرى المالكي - ط ١ - بالمطبعة
العامة الشرفية بمصر المحمية ١٣٠١ هـ - دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان .

- ٦٦- التفريع ، لعبيد الله بن الحسن بن الجلاب توفي سنة ٣٧٨ هـ .
مخطوط توجد صورة منه في قسم مخطوطات الجامعة الاسلامية تحت
رقم : ١٧٥١ / مكبر .
- ٦٧- التلقين ، لعبد الوهاب بن نصر البغدادي - مخطوط توجد
صورة منه في جامعة الملك سعود تحت رقم : ٣٨٩ / ٢ / فيلم .
- ٦٨- التنبيهات المستنبطة على ما أشكل من المسائل في المدونة للقاضي
أبي الفضل عياض ابن موسى المتوفى سنة ٥٤٤ هـ - مخطوط
توجد صورة منه في الجامعة الاسلامية تحت رقم : ٦٦٥٠ / فيلم .
- ٦٩- جامع مسائل المدونة وشروحها للشيخ أبي بكر ابن يونس
مخطوط توجد صورة منه في الجامعة الاسلامية تحت رقم : ٢٧٠٩ / ٢
فيلم .
- ٧٠- جواهر الاكليل شرح مختصر خليل للشيخ صالح عبد السميع الآبي
الأزهري - دار الفكر - بيروت لبنان .
- ٧١- الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لعبد الله بن شاس الجذامي
السعدي المتوفى سنة ٦١٠ هـ - مخطوط توجد صورة منه في مخطوطات
الجامعة الاسلامية تحت رقم : ٣٨٩١ .
- ٧٢- حاشية البناني على شرح الزرقاني للشيخ محمد البناني انظر شرح الرزقان .
- ٧٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة محمد عرفة الدسوقي على
الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدردير . طبع بدار احياء الكتب
العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٧٤- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني للشيخ علي الصعدي العدوي
انظر كفاية الطالب الرباني .
- ٧٥- حاشية الاتقان والاتقان في شرح تحفة الحكام للشيخ المعداني .

- ٧٦- حدود ابن عرفة لأبي عبد الله محمد بن عرفة المتوفى سنة ٨٠٣ هـ
ط ١ بالمطبعة التونسية - ١٣٥٠ هـ .
- ٧٧- الخرشى على خليل - دار صادر - بيروت .
- ٧٨- الذخيرة لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافى
المتوفى سنة ٦٨٤ هـ - مخطوط ، توجد صورة منه فى الجامعة
الاسلامية تحت رقم : ٣٥٥٦ / فيلم .
- ٧٩- رؤوس المسائل لعلى بن محمد بن القصار المتوفى سنة ٣٩٨ هـ -
مخطوط ، توجد صورة منه فى الجامعة الاسلامية تحت رقم ٣٧٠٩ /
فيلم .
- ٨٠- الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك لأبى
البركات أحمد بن محمد الدردير - مطبعة عيسى البابى الحلبي
وشركاه .
- ٨١- الشرح الكبير لأبى البركات سيدى أحمد الدردير ، انظر حاشية الدسوقي
- ٨٢- شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish - دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع - ط ١ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٨٣- العتبية لمحمد العتبي القرطبي المتوفى عام ٢٥٥ هـ - انظر البيان
والتحصيل .
- ٨٤- العقد المنظم للحكام فيما يجرى بين أيديهم من العقود والأحكام
للشيخ أبى محمد عبد الله بن عبد الله بن سلمون الكنانى - انظر
تبصرة الحكام .
- ٨٥- الفواكه الدوانى على رسالة ابن أبى زيد القيروانى للشيخ أحمد بن
غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى المالكي المتوفى سنة ١١٢٥ هـ -
دار الفكر - بيروت - لبنان - المكتبة التجارية الكبرى - التوزيع .

- ٨٦- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لمحمد بن أحمد جزى
القرناطى المالكي - ط ١ - مكتبة عالم الفكر - القاهرة .
- ٨٧- الكافي في فقه أهل المدينة لأبي عمرو يوسف بن عبد الله ابن محمد
بن عبد البر النمري القردلي - تحقيق : د . محمد أحمد الموريتاني
ط ١ سنة ١٣٩٨ هـ .
- ٨٨- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني في مذهب الامام
مالك ، للشيخ أبي الحسن القلشاني - الناشر : دار المعرفة
للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ٨٩- المتبضية ، لأبي الحسن علي بن ابراهيم المتبضى المتوفى سنة ٥٧٠ هـ
مخطوط ، توجد صورة منه في الجامعة الاسلامية تحت رقم : ٤٥٦٧ .
- ٩٠- المدونة الكبرى للامام مالك بن أنس امام دار الهجرة رواية سحنون عن
عبد الرحمن بن قاسم . طبعة جديدة بالأوفست . دار صادر . بيروت
- ٩١- المعلم بزوائد مسلم لمحمد بن علي المازري توفي سنة ٥٣٦ هـ ،
مخطوط ، توجد صورة منه في الجامعة الاسلامية تحت رقم ٦١٥٢ /
مكبر .
- ٩٢- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقيا والأندلس
والمغرب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى سنة ٩١٤ هـ
خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د . محمد حجي . دار الغرب
الاسلامي - بيروت سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٩٣- المعين للقضاة والحكام على القضايا والأحكام - مخطوط ، توجد
منه صورة في الجامعة الاسلامية تحت رقم : ٣٨٢٢ / فيلم .

- ٩٤- المقدمات المهداة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية لأمهات مسائلها المشكلات ، لأبي الوليد محمد بن رشد ، توفي سنة ٥٤٢ هـ - ط ١ - مطبعة السعادة - القاهرة .
- ٩٥- المنتخب لمحمد بن عبد الله بن زنين المتوفى سنة ٥٣٩٩ هـ ، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم :
- ٩٦- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب المتوفى ٩٥٤ هـ . ط ٢ - ١٣٩٨ هـ ١٩٢٨ م - دار الفكر .
- ٩٧- النوادر والزيادات لعبد الله بن عبد الرحمن القيرواني المعروف بابن أبي زيد توفي سنة ٣٨٦ هـ - مخطوط توجد صورة منه في قسم المخطوطات بجامعة الامام محمد بن سعود تحت رقم : ٩٥٨٨ / فيلم - وصورة منه في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم : ١٨٢٤٨ .
- ٩٨- النوازل للشيخ عيسى بن علي الحسنى العلمى . تحقيق المجلس العلمى بفاس . وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بالمغرب - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٩٩- وثائق الفشتالى (الفشتالية) لمحمد بن أحمد بن عبد الملك الفشتالى المتوفى سنة ٧٧٩ هـ - مخطوط ، توجد صورة منه فى الجامعة الاسلامية تحت رقم : ٣٧١٩ / فيلم .

كتب الفقه الشافعي

- ١٠٠- الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - دار الشعب - مصر
- ١٠١- الكلمة الثانية لمجموع شرح المذهب ..
- ١٠٢- روضة الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - ط ١ - المكتب الاسلامي / بيروت سنة ١٣٩٥ هـ .
- ١٠٣- مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٧٧ هـ .
- ١٠٤- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الامام الشافعي - تأليف : شمس الدين محمد بن أبي العباس الشهير بالشافعي الصغير - توفي سنة : ١٠٠٤ هـ - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

كتب الفقه الحنبلي

- ١٠٥- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المردادي ، صححه وحققه : محمد حامد الفقي - دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان - ط ٢ اعاد طبعه دار احياء التراث العربي ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٠٦- المغني شرح مختصر الخرقي لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة - توفي سنة : ٦٢٠ هـ - مكتبة الرياض الحديثية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - الرياض .

كتب فقه عام

=====

١٠٧- الأسرار لأبي زيد الدبوسي الحنفى تحقيق ناسف نافع ضيف الله
العمرى .

١٠٨- الاشراف لمذاهب العلماء لأبى بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر
النيسابورى المتوفى سنة ٣١٨ هـ - حققه وقدم له وخرج
احاديثه أبو حماد صغير أحمد محمد حنيف - دار طبعة- الرياض
البلحاء - المطبعة العربية السعودية - الطبعة الأولى .

١٠٩- الاشراف على مسائل الخلاف لعبد الوهاب بن على بن نصر
البغدادي المالكي المتوفى سنة ٤٢٢ هـ . مطبعة الارادة . تونس .

١١٠- الأموال للحافظ أبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة : ٢٢٤ هـ
صححه وضبط غريبه وعلق عليه : محمد حامد الفقى - المكتبة
التجارية الكبرى - القاهرة .

١١١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبى الوليد محمد بن أحمد بن
محمد بن رشد القرطبي توفى سنة ٥٩٥ هـ - الناشر : دار
المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط ٤ - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

١١٢- القواعد النورانية الفقهية لشيخ الاسلام ابن تيمية المتوفى سنة
٧٢٨ هـ - تحقيق : محمد حامد فقى . الناشر : ادارة ترجمان
السنة - لاهور - باكستان - ط ٢ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢١٣- كتاب الخراج والنظم المالية لمحمد ضياء الرئيس .

١١٤- المحلى لأبى محمد على بن أحمد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ
تحقيق : أحمد شاكر - دار التراث - القاهرة .

١١٥- النقود والمكايل والموازين لمحمد عبد الرزاق المناوى - تحقيق : د .
رجاء محمود السامرائى .

- ١١٦- اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وأهل
تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والاخبار - ط :
دار التونسية للنشر - ط الثانية - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ١١٧- أزهار الرياض في أخبار عياض ، ط : أعيد طبعه تحت إشراف
اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي هذا الكتاب بين حكومة
المملكة المغربية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة .
- ١١٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ليوسف بن عبد الله بن محمد بن
عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - مطبوع بذييل الاصابة - أنظر
الاصابة .
- ١١٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير أبي الحسن
علي بن محمد الجزري المتوفى سنة ٦٣٠ هـ - تحقيق : محمد
ابراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ومحمود عبد الوهاب - الناشر
دار الشعب .
- ١٢٠- الاصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - طبعت هذه
النسخة طبقا للنسخة المطبوعة سنة ١٨٥٣م في بلدة كلكتا بعد
مقابلتها على النسخة الخطية المحفوظة في دار الكتب بالازهر
الشريف بمصر .
- ١٢١- الأعسلام (قاموس تراجم) للزركلي خير الدين بن محمود بن
محمد الزركلي المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ - ط ٥ - ١٩٨٠ م
الناشر : دار العلم للملايين - بيروت .
- ١٢٢- انباء الفخر بأبناء العجم لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني - ط ١ - مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر
آباد - الدكن - الهند - طبع باعانة وزارة المعارف الحكومية
العالية بالهند .

- ١٢٣- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفضلاء لأبي عمر يوسف بن عبد
الله بن عبد البر المتوفى ٤٦٣ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٢٤- الأنساب للسمعاني أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور
التميمي السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢ هـ - تحقيق د . عبد
الفتاح الحلو - الناشر : محمد أمين - بيروت ١٤٠١ هـ .
- ١٢٥- الأنساب المتفقه لأبي الفضل محمد بن طاهر المصروف بابن
القيسراني المصوفى سنة ط . مكتبة المثنى .
- ١٢٦- البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير الدمشقي دقق أصوله
وحققه د . أحمد أبو ملحم - د . علي نجيب عطوى - أ .
فؤاد السيد - أ . فهمي ناصر الدين - دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٢٧- بغية الملتصق في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى
بن أحمد بن عميرة الضبي المتوفى سنة ٥٩٩ هـ - دار الكتاب
العربي - ١٩٦٧ م .
- ١٢٨- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق لخالد بن عيسى البلوي -
تحقيق : الحسن السائع - طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة
لنشر التراث الاسلامي بين المملكة المغربية ودولة الامارات العربية
المتحدة .
- ١٢٩- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى
سنة ٤٦٣ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- ١٣٠- تاريخ التراث العربي لفؤاد سركين نقله الى العربية د . محمود
فهمي ود - فهمي أبو الفضل - الناشر : الهيئة المصرية للكتاب
١٩٧٦ م .

- ١٣١- تاريخ تونس، لحسن حسنى عبد الوهاب المكتبة العتيقة
- ١٣٢- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية لمحمد الزركشى تحقيق محمد ماضور
- ١٣٣- تاريخ علماء الأندلس لأبى الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي الحافظ المتوفى سنة ٤٠٣ هـ - دار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م.
- ١٣٤- تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبى عبد الله محمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - ط : دار احياء التراث العربى .
- ١٣٥- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضى أبى الفضل عياض موسى توفى سنة ٥٤٤ هـ - تحقيق د . أحمد بكير محمود - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - دار مكتبة الفكر طرابلس - ليبيا - ١٣٨٧ - ١٩٨٧ م .
- ١٣٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الاربعة للحافظ على بن حجر العسقلانى - عني بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى - المدينة ١٣٧٦ هـ - ١٩٦٦ م - دار المحاسن للطباعة .
- ١٣٧- تقريب التهذيب لأبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى تحقيق وتعليق وتقديم عبد الوهاب عبد اللطيف - دار المعرفة للطباعة والنشر .
- ١٣٨- تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى - ط اولى سنة ١٣٢٥ هـ بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن - الهند .
- ١٣٩- جامع الزيتونة ومدارس العلم فى العهد الحفصى والتركى للطاهر المعمورى - ط . دار العربية للكتاب سنة ١٩٨٠ م .

١٤٠- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، لأحمد بن

القاضي المكناسي - دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط

٠ م ١٩٧٤

١٤١- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر

السمرقندي بن عبد الله الأزدي المتوفى ٤٨٨ هـ - دار المصرية

للتألف والترجمة ١٩٦٦ م .

١٤٢- الحلل السندسية في الأخبار التونسية لمحمد بن الوزير السراج

تقديم وتحقيق : محمد الحبيب الهيلة - دار التونسية للنشر

سنة ١٩٧٠ م .

١٤٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله

الأصبهاني المتوفى ٤٣٠ هـ - الناشر : دار الكتاب العربي

بيروت .

١٤٤- درة الحجال في أسماء الرجال لابن قاضي شهبة - تحقيق : محمد

الأحمدي أبو النور - ط ١ - دار التراث العربي بالقاهرة المكتبة

العتيقة بتونس ١٩٧١ م - ١٣٩١ هـ .

١٤٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ أحمد بن علي بن

حجر العسقلاني وتقديم محمد سيد جاد الحق . دار الكتب

الحدیثة .

١٤٦- الدولة الحفصية لأحمد بن عامر - ط . دار الكتب الشرقية

سنة ١٩٧٤ م .

١٤٧- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - طبعة عباس بن

عبد السلام بن شقرون بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

١٤٨- ذيل طبقات الحنابلة^{لابن} رجب زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن

شهاب الدين . أحمد البغدادي الحنبلي توفي سنة ٧٩٥ هـ -

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر .

١٤٩- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقية وزهادهم ونساکهم

وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم لأبي بكر عبد الله بن محمد

المالكي - تحقيق بشير البكوش - مراجعة محمد العروسي المطوى

دار الغرب الاسلامي للطباعة والنشر - بيروت لبنان - ١٤٠٣ هـ

١٩٨٣ م .

١٥٠- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

توفي سنة ٧٤٨ هـ - تحقيق وتخريج وتعليق : شعيب الارناؤوط

ط : ١ - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ط : ٢ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٥١- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري - حققها

وضبطها وشرحها ووضع فهرسها : مصطفى السقا وإبراهيم

الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ..

١٥٢- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف

طبعة جديدة بالأوفست عن الطبعة الأولى ١٣٤٩ هـ - المطبعة

السلفية ومكتبتها على نفقة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .

١٥٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحى بن العماد

الحنبلي - توفي سنة ١٠٨٩ هـ - ط : دار احياء التراث العربي

بيروت .

١٥٤- الصلة لأبي خلف ابن عبد الملك بن بشكوال المتوفى ٥٧٨ هـ

الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م - مطابع سجل العرب .

- ١٥٥- طبقات الحفاظ، للحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ١٥٦- المرقبة العليا (تاريخ قضاة الأندلس) للشيخ أبي الحسن ابن
عبد الله بن الحسن النباهي الملقبى الأندلسي وسماه كتاب المرقبة
العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا - المكتب التجاري للطباعة
و النشر والتوزيع - بيروت .
- ١٥٧- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي
بن عبد الكافي السبكي ، توفي سنة ٧٧١ هـ - دار المعرفة للطباعة
والنشر - بيروت - لبنان - ط ٣ .
- ١٥٨- طبقات الفقهاء لأبي اسحاق الشيرازي الشافعي توفي سنة ٤٧٦ هـ
تحقيق وتقديم : احسان عباس ، الناشر : دار الرائد العربي
بيروت - لبنان - ١٩٧٨ م .
- ١٥٩- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولا هم المعروف
بابن سعد وبكا تب الواقدي - دار صادر - بيروت - ١٤٠٥ هـ
١٩٨٥ م .
- ١٦٠- طبقات المفسرين الداودي للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد
الداودي المتوفى سنة ٩٤٥ هـ - تحقيق علي محمد عمر - مركز
تحقيق التراث بدار الكتب - ط : ١ - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
الناشر : مكتبة وهبة .
- ١٦١- الخبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن
عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر - ط . دار الكتاب اللبناني
بيروت - ١٩٦٨ م .

- ١٦٢- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية
تحقيق : عادل نويهض - منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر
بيروت - ط ١ - سنة ١٩٦٩ م .
- ١٦٣- الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي لمحمد بن الحسن الحجوري
الثعالبي الفاسي توفي سنة ١٣٧٦ هـ - ط : المكتبة العلمية
المدينة المنورة سنة : ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ١٦٤- الفهرس لابن النديم - دار المعرفه - بيروت - لبنان .
- ١٦٥- فهرس: مارواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم
وأنواع المعارف لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي
الاشبيلي المتوفى ٥٧٥ هـ - منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت
طبعة جديدة منقحة عن الأصل المطبوع في مطبعة قوش بسرقسطة
١٨٩٣ م .
- ١٦٦- قضاة قرطبة لأبي عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني
المتوفى سنة ٣٦١ هـ - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
- ١٦٧- لسان الميزان لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني ، منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ط ٢ - سنة
١٩٧١ م ، مصور من ط ١ .
- ١٦٨- المؤنس في اخبار افريقيا وتونس - تحقيق وتعليق محمد شمام - ط :
المكتبة العتيقة - الثالثة - سنة ١٣٨٧ هـ .
- ١٦٩- المجروجين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للحافظ محمد بن
حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي توفي سنة ٣٥٤ هـ ، تحقيق
محمد ابراهيم زايد - توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة .
- ١٧٠- مشاهير علماء الاسلام لمحمد بن حبان البستي ، عني بتصحيحه
م فلا يشهمر - القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م

- ١٧١ - المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ - تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ط ١ - ١٩٦٢ م .
- ١٧٢ - مطمح الأنفس ومسرح الأنس في ملح أهل الأندلس لأبي نصر الفتح بن محمد بن خاقان توفي سنة ٥٢٩ هـ ، دراسة وتحقيق : محمد بن خاقان علي شوابكة دار عمار مؤسسة الرسالة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ١٧٣ - معجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت .
- ١٧٤ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط ٢ - ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م .
- ١٧٥ - معجم المؤهلين تراجم مصنف الكتب العربية لعمر رضا كحالة الناشر : مكتب المثنى - بغداد .
- ١٧٦ - المعرفة والتاريخ ليحقوق بن سفيان الفسوي المتوفى سنة ٢٧٧ هـ رواية عبد الله بن جعفر درستوية النحوي - تحقيق د . أكرم ضياء العمري - مؤسسة الرسالة - ط ٣ - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١٧٧ - المغرب في حلي المغرب لعلي بن محمد بن سعيد المغربي تحقيق وتعليق - شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٤ م
- ١٧٨ - مناقب الامام أحمد للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط ١ - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٧٩ - منتخب من كتاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لمحمد بن الحسن بن زبالة المتوفى سنة ١٩٩ هـ - رواية الزبير بكار تحقيق د . أكرم ضياء العمري - ط ١ - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . مطبعة الجامعة الاسلامية - المدينة المنورة .

- ١٨٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبي بن محمد أحمد
الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - تحقيق : علي محمد البجاوي
الناشر : دارالمعرفة بيروت .
- ١٨١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن
يوسف بن تغري بردى الأتابكي - ٨٧٤ هـ - نسخة مصورة
عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة ، تحقيق : د
محمد عبد القادر حاتم المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر - ١٣٥٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ١٨٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد
الرحمن بن محمد الأنباري - ق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفجالة - القاهرة - مطبعة
المدني .
- ١٨٣- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد التنبكي - انظر الديباج المذهب
١٨٤- الوافي بالوفيات لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي - تحقيق :
محمد بن محمد - محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن باعقنا هلموت
ريتر - دار النشر فرانز سلبير بقيادان - ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- ١٨٥- وفيات الاعيان وأنباء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد
بن أبي بكر بن خلكان توفي سنة ٦٨١ هـ - تحقيق : احسان عباس
دار صادر بيروت .
- ١٨٦- وفيات ابن قنفذ لأبي العباس أحمد بن حسن الشهير بابن قنفذ
تحقيق : عادل نويهض - ط ١ - منشورات المكتبة التجارية
للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت - سنة ١٩٧١ م .

كتب اللغة

- ١٨٧

١٨٧- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني . مطبعة دار الكتب المصرية

١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

١٨٨- الأمل في لغة العرب للإمام اللغوي النحوي الشهير أبي علي

إسماعيل بن القاسم الغالي البغدادي - دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان - ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م .

١٧٩- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي محمد مرتضى الحسيني

المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ - حققه : عبد الكريم العرياي - مطبعة

حكومة الكويت ١٣٩٢ هـ .

١٩٠- تهذيب اللغة للأزهري أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري المتوفى

سنة ٣٧٠ هـ - تحقيق : أ . عبد السلام هارون - مراجعة :

أ . محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة مطابع

سجل العرب - القاهرة .

١٩١- جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري

المتوفى سنة ٣٢٢ هـ - الناشر : دار صادر - بيروت - طبعة

بالأوفست .

١٩٢- حاشية الصبان على شرح الأسموني على الفية ابن مالك - انظر شرح

الأسموني .

١٩٣- ديوان أبي النجم العجلي - صنعه وشرحه علاء الدين آغا - النادي

الأدبي الرياض - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٩٤- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، لعبد الله بن عقيل المصري

المتوفى سنة ٧٦٩ هـ - ط : ٢٠ - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م -

نشر وتوزيع : دار التراث القاهرة .

٢٩٥- شرح الأشموني على الفية ابن مالك دار - د احياه الكتب العربية
عيسى الباي الحلبي وشركاه .

٢٩٦- شخصيات كتب الأغاني لداود سلوم نوري حمدي القيسي - بغداد
المجمع العراقي - ١٤٠٢ هـ .

٢٩٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لأبي محمد عبد الله
جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري - توفي
سنة ٧٦١ هـ - بتحقيق محمد مخي الدين عبد الحميد .

٢٩٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأسماعيل بن حماد الجوهري
المتوفى سنة ٣٧٠ هـ - تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار - ط ٢
سنة ١٤٠١ هـ .

٢٩٩- القاموس المحيط لمجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي - دار الجيل
بيروت - المؤسسة العربية للطباعة والنشر .

٣٠٠- كتاب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن محمد الشهير بابن
درستوية - نشره و اضاف اليه الملحوظات والفهارس - الآب لويس
شيغو اليسوعي - بيروت - ١٩٢١ م - يطلب من ادارة مطبعة الآباء .

٣٠١- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم منظور الافريقي
المصري المتوفى سنة ٧١١ هـ - دار صادر بيروت .

٣٠٢- مختار الصحاح للرازي محمد ابن أبي عبد القادر الرازي المتوفى
سنة ٦٦٦ هـ - الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان

ط ١ - ١٩٦٧ م .

٣٠٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي الفيومي أحمد بن محمد
بن علي المقرئ المتوفى سنة ٧٧٠ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت

لبنان - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٢٠٤- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق
وضبط عبد السلام محمد هارون - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٢٠٥- المقتضب لأبي العباس محمد ابن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ

تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . لجنة احياء التراث

الاسلامى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - الجمهورية العربية المتحدة

كتب مختلفة

٢٠٦- أدب الدنيا والدين لأبي الحسن بن عالى بن محمد بن حبيب

البصرى المارودى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ - حققه وعلق عليه : مصطفى

السقا - ط ٤ - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م - شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر - محمد محمود الحلبي

وشركاه - خلفاء .

٢٠٧- أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأبي عبد الله محمد بن فرج

المالكي القرطبي المعروف بابن الطلاع المتوفى سنة ٤٩٧ هـ - دار

الوعى بحلب - ط ١ - ١٣٩٦ هـ .

٢٠٨- تهذيب الاسماء واللغات لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي

المتوفى سنة ٦٨٦ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٢٠٩- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله للعلامة يوسف

ابن عبد البر القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - صححه وراجع أصوله

عبد الرحمن محمد عثمان - الناشر : المكتبة السلفية - المدينة المنورة

ط ٢ - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٢١٠- الزهد والرقائق - لعبد الله بن المبارك المروزي المتوفى سنة

١٨١ هـ - حققه وعلق عليه حبيب الرحمن الأعظمي - قام بنشره

محمد عفيف الزعبي - مؤسسه الرسالة - بيروت .

٢١١- الفصل في الملل والأهواء والنحل للامام على بن أحمد بن حزم

الظاهرى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ - الناشر : مكتبة الخانجي بمصر .

٢١٢- فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال لأبى عبيد البكرى - حققه وقدم

له - د . احسان عباس ود . عبد المجيد عابدين - دار الامانة

مؤسسه الرسالة .

٢١٣- كتاب جمهرة الامثال للشيخ الأديب أبى هلال العسكري - حققه

وعلق حواشيه ووضع فهرسه : محمد أبو الفضل ابراهيم وعبد

المجيد قطامش - ملتزم الطبع والنشر - المؤسسة العربية الحديثة

للطبع والنشر والتوزيع - ط ١ - ١٣٨٤ - ١٩٦٤ م .

٢١٤- مجمع الامثال لأبى الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم النيسابورى

الميدانى المتوفى سنة ٥١٨ هـ - حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق

عليه حواشيه : محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة السنة

المحمدية ١٣٧٤ - ١٩٥٥ م .

٢١٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم لطاش كبرى

زاده - مراجعة وتحقيق : كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور

مطبعة الاستقلال الكبرى .

١١٦- الملل والنحل للامام محمد بن عبد الكريم الشهرستانى المتوفى

سنة ٥٤٨ هـ - انظر الفصل فى الملل والأهواء .

((فهرس مواضيع الكتاب))

الصفحة	الموضوع
١	تعريف الوثائق لغة واصطلاحاً
١	نبذة تاريخية عن تطور علم الوثائق
٣	موضوعه ومبادئه وأقسامه
٥	فائدة الشهادة في الوثائق
٥	الفرق بين الاصل والاسترعاء
	الباب الاول وفيه ثلاثة فصول
	الفصل الاول وفيه تمهيد وثلاثة مباحث
٨	تمهيد
	المبحث الاول مطالب الحالة السياسية وفيها ثلاثة مطالب
٨	المطلب الاول : نظام الحكم
	المطلب الثاني : أهم خلفاء الدولة الحفصية الذين حكموا
١١	في عصر المؤلف
١٤	المطلب الثالث : الحروب والفتن الداخلية
١٥	المبحث الثاني الحالة الاجتماعية
	المبحث الثالث : الحياة الثقافية وفيه مطلبان
١٨	المطلب الاول : الحركة العلمية
٢١	المطلب الثاني - : القضاء
	الفصل الثاني : حياة المؤلف وفيه ستة مباحث
٢٣	المبحث الاول : اسمه ونسبه ومولده ونشأته
٢٤	المبحث الثاني : شيخوخه
٢٥	المبحث الثالث : تلاميذه
٢٨	المبحث الرابع : أقرانه
	المبحث الخامس : ثناء العلماء على المؤلف (ابن هارون)
٣٠	ومكانته العلمية .
٣٢	المبحث السادس : مناصبه العلمية والادارية وآثاره ووفاته
٣٣	وفاته
٣٤	الفصل الثالث : حياة المتبلى وفيه

الموضوع	الصفحة
المبحث الاول : اسمه ونسبه ومولده وكنيته وشهرته وأسرته ووفاته	٣٤-٣٥
المبحث الثالث : مناصبه العلمية والادارية وآثاره العلمية	٣٧
الباب الثاني : التعريف بكتاب : مختصر النهاية والتمام في	
في معرفة الوشائق والاحكام وفيه ثلاثة فصول	٣٨
الفصل الاول : نسبة الكتاب للمؤلف ووصف المخطوطة	
وفيها مبحثان	٣٨
المبحث الاول : نسبة الكتاب الى مؤلفه (ابن هارون)	٣٨
المبحث الثاني : وصف المخطوطة	٤٠
الفصل الثاني : المصادر التي وردت في المختصر (مختصر	
المنيظية)	٤٤
الفصل الثالث : منهج المؤلف في الكتاب والملاحظات	
العامة على الكتاب وفيها مبحثان	٦٣
المبحث الاول : منهج المؤلف في الكتاب	٦٣
المبحث الثاني : ملاحظات عامة على الكتاب	٦٥
الخاتمة : في بعض مباحث فقيه مقارنة .	٦٩
المسألة الاولى : صيغة عقد النكاح	٧٠
المسألة الثانية : نكاح الربائب	٧٥
باب فضل العلم وآدابه	٤
فصل (في الصبر على طلب العلم وحكم تعلمه وتعليمه والعمل	
فيه واخلاص النية فيه)	١٢
فصل (تدافع الفتيا ودم من سارع اليها ومن يجوز له الفتيا	
عند العلماء)	١٦
باب ما يجب على الموثق	٢٠

الصفحة	الموضوع
٢٥	باب في النكاح
٢٩	فصل (فرائض النكاح وسننه ومستحباته)
٣٣	باب انكاح الرجل ابنته البكر
	فصل (على من الضمان اذا ضاع الصداق الذي قبضه
٥١	أو الوصى)
	فصل (في حكم ضمان الصداق اذا ضاع وكان غيبا
٥٤	أو عرضا)
	فصل (فيما لو ادعى الأب عدم القبض وانعقد النكاح
٥٦	بخلافه
٦٣	فصل (في أقل الصداق وأكثره)
٧٠	فصل (هل للأب أن يزوج ابنته بما شاء ومن شاء) ؟
٧٨	فصل (للزوجة أن تتجهز بالنقد الذي قبضته)
	فصل (براءة الأب والوصى اذا سألهما الزوج فيما
٨٤	صرفا النقد فيه)
	فصل (في حكم هبة الأب واعارته للشورة واستردادها
٩٥	في العارية)
	فصل (فيما لو طلب الزوج بالنقد دون اذن ابنته وفيما
١٠١	لو ادعى الزوج الاعسار
١١٣	فصل (في وضع الأب بعض الصداق على الزوج المعسر)
	فصل (في ضمان الصداق وحمله عن الزوج
١٢١	فصل (فيما لو بارأ الزوج زوجته على المتاركة
١٢٣	فصل (في حكم تأجيل الصداق
١٣٤	فصل (في الصداق بالرقيق والعروض والأصول)
١٤٨	فصل (في حكم الشفعة في الدار أو الأرض المسوقة)

الموضوع	الصفحة
باب في تداعي النكاح	١٤٩
فصل (في اختلاف الزوجين بعد البناء في نوع الصداق وقبله واليمين وصفتها ومكانها وما تعلق بهما من أحكام)	١٥٢
فصل (في مسائل متفرقة في اختلاف الزوجين في الصداق)	١٦٠
باب في الشروط	١٦٥
فصل (في شرط أمر الداخلة والسرية بين الزوجين)	١٨٢
فصل (حكم الشفعة في الدار أو الأرض المسوقة)	١٨٤
فصل (حكم الاستثناء في اتخاذ أم الولد شرط التزويج والتسرى)	١٩٠
فصل (إذا أرادت المرأة القيام بشرطها وتطبيق نفسها عند الحاكم)	٢٠٩
فصل (اعدار الحاكم للزوج الغائب)	٢١١
فصل (في شرط عدم رحيل الزوج بالزوجة إلا بإذنها)	٢١٨
فصل (في منع الزوج زوجته من زيارة أهلها)	٢٣٤
فصل (فيما لو شرط الزوج أن لا يضار زوجته في نفسها ومالها)	٢٤٣
فصل (تصديق الزوج زوجته في الضرر)	٢٦٥
فصل (فيما لو غاب الأب عن ابنته هل تزوج ؟)	٢٩٢
فصل (في انقطاع اجبار الأب ابنته بعد البلوغ)	٢٩٧
فصل (خروج اليتيمة من الولاية)	٣٠٤
فصل (في تفسير العيوب)	٣١١
فصل (الخلاف في وجود العيب)	٣١٨
فصل (رد المرأة للرجل بالعيب)	٣٢٤
فصل (رد المرأة للرجل بغير عيوب الجسم)	٣٣٩

الصفحة	الموضوع
٣٤١	باب (النكاح في المرض)
٣٥٠	باب في نكاح السفه
٣٦٠	باب ما جاء في انكاح الأولياء
٣٦٥	فصل (في أقسام الولاية)
٣٧٤	فصل (في الكفاءة وانكاح الاجنبي والكافل)
٣٨٥	فصل (في تزوج الثيب)
٤٠٣	فصل (في انكاح الوصي الثيب والتفويض في الصداق)
٤٠٤	فصل (في انكاح الوصي)
٤١١	فصل (في عقد المولى الأعلى والأسفل على المرأة)
٤١٢	فصل (ادعاء عند السلطان أن لا زوج لها فيزوجها)
٤٢١	باب ما جاء في انكاح من لا يملك أمر نفسه
٤٢٧	فصل (حكم النكاح عند ضمان الأب المريض صداق ابنته)
٤٣٩	باب الخيار بالعتق
٤٥٢	فصل (من يزوج الأمة اذا كانت بين رجلين)
٤٦٧	فصل (في حكم تزويج الأمة بخير اذن سيدها)
٤٦٩	ما جاء في انكاح الكتابيات وأنكحة أهل الشرك
٤٧٩	فصل (في أنكحة أهل الشرك)
٤٩٤	فصل (في نكاح التفويض)
٤٩٦	فصل (في المتعة)
٥٠٦	فصل (في النكاح بالوكالة)
٥١٢	فصل (في اذن المرأة لوليها في انكاحها)
٥١٩	فصل (في دعوى النكاح)
	باب الجمع بين امرأتين في عقد والنكاح على أحد
٥٢٤	العبدین علی وجه الهبة

باب	النكاح بالدنانير الغائبة وتجديد الصداق	
٥٢٨	ووضع الكالي	
٥٣٣	باب	في الانتحة الممنوعة
٥٣٨	فصل	(في الشفار
٥٤٢	فصل	(في النكاح الفاسد بسبب شرط اقترن به
٥٤٨	فصل	(في النكاح الفسد العقدة)
٥٦٤	باب	في نكاح المعتدة
٥٦٥	فصل	(المواعدة في العدة)
٥٦٦	فصل	(في حكم الزواج في العدة)
٥٧٤	فصل	(في المحرمات على التأبيد)
٥٧٨	فصل	(في أحكام تزوج الأم وابنتها)
٥٨٤	كتاب	الرضاع
٦٠٠	باب	في القسم بين الزوجات
٦١٠	باب	اختلاف الزوجين في متاع البيت